ديفيد بوسكو

خمسة يحكمون الجميع

مجلس الأمن ونشأة النظام العالمي الحديث

ترجمة: غادة طنطاوي

المركز القومي للترجمة

2126



خمسة يحكمون الجميع

مجلس الأمن ونشأة النظام العالمي الحديث

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2126
- خمسة يحكمون الجميع: مجلس الأمن ونشأة النظام العالمى الحديث
- ديفيد بوسكو
- غادة طنطاوى
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2014

هذه ترجمة كتاب:
FIVE TO RULE THEM ALL:
The UN Security Council and the Making of the Modern World
By: David L. Bosco
Was originally published in English in 2009

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

خمسة يحكمون الجميع

مجلس الأمن ونشأة النظام العالمي الحديث

تـألـيـف : ديفيد بوسكـو

ترجمـــة : غـادة طنطاوى

2014

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

بوسكو، ديفيد.

خمسة يحكمون الجميع ، مجلس الأمن ونشأة النظام العالمي الحديث

تأليف : ديفيد بوسكو، ترجمة : غادة طنطاوى

ط ١- القاهرة : المركز القومى للترجمة، ٢٠١٤

٤٦٤ ص، ٢٤ سم

١- مجلس الأمن

٢- الأمن الدولى

٣- الأمم المتحدة

(أ) طنطاوى، غادة (مترجم)

(ب) العنوان ٣٤١,٢٣٢٣

رقم الإيداع ٢٠١٢/٣٧١١

الترقيم الدولي I.S.B.N. 978 - 977 - 704-966-5

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

كلمة المترجمة

يتتبع "خمس يحكمون الجميع" تاريخ مجلس الأمن، منذ أن كان فكرة فى عقول الدول التى انتصرت فى الحرب العالمية الثانية، وحتى الوقت الراهن.

وينطلق المؤلف ديفيد بوسكو فى تحليله من الاقتناع بأهمية المجلس؛ فهو يرى أنه رغم فشل مجلس الأمن فى مهمة إحلال السلام فى العالم، حيث وقف عاجزًا فى مواجهة المذابح التى وقعت فى العديد من المناطق، وفشل فى التوصل إلى تسوية لمشكلة الشرق الأوسط، فإنه لعب دورًا حيويًا فى الحيلولة دون نشوب صراعات بين القوى العظمى، ذلك أن نشوب صراعات بين الدول التى تحوز أسلحة نووية كان من الممكن أن يؤدى إلى كوارث قد تصل إلى فناء الجنس البشرى برمته، ويخلص من خلال هذا التحليل إلى القبول بالمنطق القائل بضرورة الحفاظ على بقاء مجلس الأمن باعتباره منتدى للقوى العظمى، مع إجراء تغيرات طفيفة عليه.

وتستند رؤية الكاتب إلى المدرسة الأمريكية فى تحليل العلاقات الدولية، فهى تأخذ النظام الدولى الراهن، بكل ما فيه من ازدواجية فى المعايير وعلاقات للهيمنة، كأمر مُسلم به، وتكون مهمة العلاقات الدولية فى هذا السياق احتواء التوتر بين القوى الكبرى، ونزع فتيل الأزمات بينها كلما كان ذلك ممكنًا، وتحقيق نوع من التوافق يضمن حماية مصالحها وتقسيم مناطق النفوذ وفقًا لتوازنات القوى فى كل مرحلة.

فعلى سبيل المثال، لا يتساءل الكاتب عن المنطق وراء التسليم بحق الدول الخمس دائمة العضوية فى حيازة السلاح النووى دون غيرها. كما يُسلم بمسئولية هذه الدول

عن استقرار النظام الدولى، على الرغم من أن الواقع يشير إلى أنها كثيراً ما وقفت وراء شن الحروب وإلحاق الدمار فى العالم.

وتظهر انحيازات الكاتب بقوة عند عرضه للأحداث المختلفة. فهو على سبيل المثال، لا ينتقد بكلمة واحدة إلقاء الولايات المتحدة القنبلتين النوويتين على اليابان عام ١٩٤٥؛ اللتين أسفرتا عن مصرع أكثر من ٢٠٠ ألف شخص، وإصابة مئات الآلاف وتشوههم. ونجده فى الوقت نفسه يشدد على جسامة أحداث ١١ سبتمبر!

أما فيما يخص القضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، فإننا نجد انحيازات الكاتب تظهر فى أوضح صورها؛ فيصف مقارنة ممثل مصر فى مجلس الأمن بين موقف المجلس السلبى والمتخاذل من قضية فلسطين عامى ١٩٤٧ و١٩٤٨، وموقفه النشط والفعال تجاه الحرب الكورية - بأنها مقارنة شريرة. ويستخدم تعبير "الغموض البناء" فى وصف مساعى الولايات المتحدة لإضفاء الغموض على القرار ٢٤٢. ومن نافلة القول أن هذا الغموض المُتعمد وقف عائقًا أمام مطالب الشعب الفلسطينى بدولة فلسطينية على كامل حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧، وساعد إسرائيل فى تهويد الضفة الغربية والقدس. كما اعتبر الكاتب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بمساواة الصهيونية بالعنصرية واحداً من أسوأ القرارات سمعة فى تاريخ المنظمة. ولم يتناول من قريب أو بعيد الفظائع التى ارتكبتها الصهيونية خلال ستة عقود، بداية من مذبحة دير ياسين عام ١٩٤٨، وحتى العدوان على لبنان عام ٢٠٠٦. وفى الوقت الذى يشدد فيه على خطورة التسلح النووى لكوريا الشمالية، والبرنامج النووى الإيرانى، نجده لا ينبس ببنت شفة حول السلاح النووى الإسرائيلى.

ومع ذلك، فإن قيمة "خمس يحكمون الجميع" تنبع من أنه يقدم مساعدة كبيرة لمن يريد أن يفهم كيف تُدار العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ومن خلال الجهد الدءوب الذى اعتمد على إجراء العديد المقابلات مع المسئولين، ودراسة عشرات الوثائق، يقدم المؤلف دليل الإدانة الدامغ ضد النظام الدولى برمته؛ فيبين كيف سعت الدول العظمى منذ اللحظة الأولى إلى خلق جهاز يضمن لها مصالحها، ويضعها فى

مرتبة أعلى من الآخرين؛ وكيف استخدمت المناورات والضغوط من أجل إجبار العالم على القبول بهذا الواقع؛ وكيف تتمسك هذه الدول بالمبادئ عندما تأتى متوافقة مع مصالحها، وتضرب بها عرض الحائط فى سياقات أخرى؛ وكيف تجرى المذابح، كما حدث فى سربرنيتشا ورواندا، على مرأى قوات الأمم المتحدة، من دون أن تحرك ساكنًا؛ لأنها لا تريد تعريض قواتها للخطر، وكيف ظلت سنوات تتخذ موقفًا سلبيًا إزاء الحرب العراقية - الإيرانية التى أودت بحياة مئات الآلاف، ثم اضطرت إلى التدخل من أجل وضع نهاية لهذه الحرب بعدما أصبحت تمثل تهديدًا للملاحة فى الخليج.

باختصار، يشرح لنا "خمسة يحكمون الجميع" كيف استطاعت خمس دول التحكم فى مصير البشرية خلال العقود الستة الماضية.

شكر وتقدير

شجعنى مويزيس نايم، رئيس تحرير فورين بوليسى، وأرشدنى عندما كان هذا المشروع فى مرحلة التكوين، وقدم لى بكرم كل من: عميد كلية الخدمات الدولية التابعة للجامعة الأمريكية لويس جودمان، وماريا جرين كوليس، وتامار جوتنر من كلية الخدمات الدولية، مكانًا أستطيع أن أكتب فيه، ثم فرصة كى أُدرِّس لطلاب هذه المؤسسة المتميزين. وعمل وكيلى: رفاييل ساجالين، معى بصبر بينما كنت أقوم بتحويل الفكرة الغامضة إلى مقترح. وأمنت سوزان فيربير فى أوكسفورد يونيفرسيتى برس بالمشروع منذ البداية، وأرشدتنى فى جميع المراحل.

استفدت من صبر وبصيرة العديد من الأشخاص فى الأمم المتحدة. فقد أفادتنى نورما تشان - التى تُعتبر مؤسسة فى حد ذاتها - بخبراتها، ورتبت لى رحلة مع مجلس الأمن إلى أفريقيا. وكانت إيف سوروكوبى كريمة معى ورحيمة، ولبت عدداً لا يحصى من مطالبى خلال الرحلة. وتعامل ليام ميرفى فى مركز معلومات الأمم المتحدة فى واشنطون بكفاءة لا تتوقف مع مطالبى التى لا تنتهى بزيارة الأرشيف، وحاجتى إلى المساعدة فى تحديد مكان الوثائق التى أريدها.

وتابعت مارجريت أولسين، مساعدتى فى البحث فى كلية الخدمات الدولية التابعة للجامعة الأمريكية، نقاشات المجلس وكشفت النقاط الغامضة وأمدتنى بتعليقات متبصرة خلال عملية كتابة المسودة. وساعدتنى سفيتلانا كافرانسكايا فى جامعة جورج واشنطون، وألكساندرا كابيتانسكايا التى تدرس الماجستير فى كلية الخدمات الدولية، بالعديد من المصادر الروسية. وساعدنى سام دوس فى ترتيب رحلة بحثية مجدية إلى لندن، وقام بمراجعة مخطوطة أولية. وشجعنى إد لاك فى جامعة كولومبيا

ودلنى على الكثير من المصادر الجيدة عندما بدأت فى البحث. ووفرت لى كاترين تومبسون فى كلية تشرشل، فى كامبريدج، مذكرات العديد من الدبلوماسيين البريطانيين، وساعدتنى على مراجعة التاريخ الشفهى الخاص بالمقابلات مع هذه المذكرات. وأرشدنى توماس ويس فى سيتى يونيفرسيتى فى نيويورك فى المراحل الأولى، وقدم لى مجموعة مهمة من مصادر التاريخ الشفهى للأمم المتحدة المتوفرة لديه. إننى ممتن لديفيد برادى، وماندى ماكالا فى مؤسسة هوفر، بسبب الأسبوع المنتج الذى وفراه لى فى حرم جامعة ستانفورد. ورتب مايك بوير فى هيومانيتى يونيتد ندوة حول الكتاب شارك فيها العديد من زملائه، ممن أرشدتنى أسئلتهم وتعليقاتهم المتبصرة إلى اتجاهات جديدة.

قرأت مجموعة متنوعة من الموهوبين كل المخطوطة أو بعض أجزاء منها وقدموا لى تعليقات: أسرة بوسكو، وبن أوسبيتز، وإيما تشانليت أفرى، وكونر دوجان، وجميس فورسيث، وبرايان جارستين، وجون نوريس، وبيتر أوجدن، وتوماس بيكرينج، وإيريك روساند، ودوستن شارب، وميلانى سيسون، وآدم فاندرفورت، وبراندون والاس. كما أننى ممتن لاثنين من المراجعين المجهولين بسبب التعليقات المتبصرة والاقتراحات التى قدماها لى. وتعاملت أسر: جارستين، وفاندرفورت، وكذلك مارى جراهام، بكرم معى عبر توفير مكان للإقامة فى عديد من المرات التى ذهبت فيها إلى نيويورك.

ورأت زوجتى شانا والاس هذا المشروع من البداية إلى النهاية، وقرأت العديد من النسخ من كل فصل، وصححت الهوامش، واختارت الصور، وقدمت جرعات مناسبة من المديح والنقد. إنها شريكتى فى هذا المشروع، كما هى شريكتى فى كل شىء آخر.

مقدمـــــة

فى يونيو ٢٠٠٨، وصلت قافلة من سيارات الجيب والشاحنات الصغيرة إلى مطار جوما. وقد ظلت تلك البلدة الواقعة على شاطئ بحيرة شرقى الكونغو مركز صراع إقليمى منذ مذبحة رواندا عام ١٩٩٤، حينما حاول نحو مليون شخص اتخاذها ملاذًا يفرون إليه من العنف الإثنى. وبينما كان العالم يكافح من أجل التعامل مع هذا النزوح الجماعى، توفى أكثر من ٥٠ ألفًا جراء الكوليرا وغيرها من الأوبئة. ومنذ ذلك الحين، ظلت جوما منكوبة بالعنف المتواصل بين الميليشيات المتنازعة التى تعجز الحكومة المركزية الضعيفة فى الكونغو عن السيطرة عليها. وتجولت فرقٌ من الرجال المسلحين فى الريف، مهاجمةً معسكرات اللاجئين، ومعتدية على المسافرين بين الحين والحين.

ونزلت من السيارات مجموعة من الرجال القادمين من عشرات البلدان – وأغلبهم فى منتصف العمر – يحيط بهم جنودٌ يرتدون خوذًا زرقاء، ثم اختفت داخل المطار. وكان هذا الفريق المنهك والمبلل بالعرق يمثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهو الهيئة الدبلوماسية الأسمى والأقوى فى العالم. وكان هؤلاء الدبلوماسيون قد قضوا يومهم يتجولون فى معسكر للاجئين يقع على مشارف المدينة. وبينما كانوا يتعثرون أحيانًا فوق الأرض الصخرية، راحوا يتأملون الأكواخ المؤقتة المغطاة بأفرخ بلاستيكية، ويزورون المرافق الطبية، ويستمعون باهتمام إلى غناء الأطفال. وكان المناخ احتفاليًا إلى حد كبير، حيث كان حراس السلام والأمن الدوليين يتفقدون أحوال البعض من أبناء الشعب الأضعف فى العالم. وبدا أن العديد من الدبلوماسيين قد تأثروا بما رأوه. وانتزع سفير فرنسا بوقًا، وتعهد أمام جمع من اللاجئين بأن مجلس الأمن سوف يعيدهم إلى وطنهم.

وكان الوفد قد وصل إلى أفريقيا قبل ذلك بأسبوع، كي يرى بنفسه الأزمات المعقدة في كل من: السودان، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأصبح هؤلاء الدبلوماسيون - المعتادون على العمل سويًا فى القاعة ذات اللونين الأزرق والذهبى؛ التى كان مجلس الأمن يتخذ قراراته الرسمية فيها - رفاق سفر، حيث قضوا ساعات طويلة معًا على متن طائرة تابعة للأمم المتحدة تتنقل بين مناطق النزاع. وتشاركوا في الوجبات، وتبادلوا النكات، وأخذوا اللقطات لبعضهم البعض. واختلس الدبلوماسيون الفرنسيون والبلجيكيون والروس فترات راحة متكررة للتدخين. وكثيراً ما تجول السفراء الصينيون والأمريكيون، سائرين جنبًا إلى جنب فى معسكرات اللاجئين.

لكن مناخ الزمالة هذا كان يخفى وراءه خلافات مهمة فى الآراء حول السياسة التى ينبغى اتباعها، خاصة فيما يتعلق بمسألة التعامل مع السودان. فقد كان الأعضاء الغربيون الدائمون فى مجلس الأمن - بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة - يرغبون فى الضغط على حكومة السودان من أجل قبول المزيد من قوات حفظ السلام الدولية، وتسليم المشتبه فى ارتكابهم جرائم حرب كى يُحاكَموا أمام محكمة دولية. وكانت الصين وروسيا أكثر ترددًا بسبب صفقات الأسلحة والطاقة الضخمة بينهما وبين الخرطوم. كما أنهما اعتبرتا أن الغرب كان متحمسًا بصورة مبالغ فيها للتدخل فى الشئون الداخلية لبلد ذى سيادة. ومن ثم، فخلال مشاورات مجلس الأمن، أرجأت الدولتان اتخاذ قرارات بفرض عقوبات على السودان، وخففتا من حدة الانتقادات الموجهة إلى حكومته.

وفى اليوم الثالث للرحلة، أقلع أعضاء مجلس الأمن إلى منطقة دارفور السودانية المعذبة، واصطف مئات اللاجئين كى يروا المبعوثين الذين كانوا محاطين عند وصولهم بحراس يحملون بنادق آلية. وجلس السفراء - بينما يتصببون عرقًا - فى كوخ، حيث حدثهم سكان المعسكر عن الجرائم التى ارتكبها مسلحو ميليشيا الجنجاويد سيئة السمعة، وعن غياب الأمن هناك. وخاطبهم أحد الرجال قائلاً: "إذا متنا اليوم، سوف

تتحملون المسئولية عن ذلك". وفى تلك الليلة، قابل مندوبو مجلس الأمن الرئيس السودانى عمر البشير فى الخرطوم، وهو الرجل الذى يُحَمِّلَهُ معظم المراقبين المسئولية عن المعاناة فى الإقليم. واستمع الدبلوماسيون الخمسة عشر بأدب إلى إدانة البشير لما وصفه بأنه حملة دولية لتشويه سمعة حكومته. وعندما ضغط العديد من السفراء على الرئيس السودانى من أجل الخوض فى مسألة جرائم الحرب، أكد أنه لن يُسَلِّم مواطنيه أبدًا إلى محكمة دولية.

وعند رجوع الوفد إلى جوما، بدأ فى الاستعداد للعودة إلى مقر الأمم المتحدة. وكان مازال متبقيًا يوم واحد على رحلة العودة إلى نيويورك، كان مقررًا أن تجرى خلاله لقاءات فى منطقة غرب أفريقيا الهادئة نسبيًا. وصعد السفراء ومساعدوهم وموظفو مجلس الأمن على متن طائرة الوفد الصغيرة. وفجأة دوى صوت إطلاق نار، فهرع رجال حفظ السلام الذين كانوا يصعدون على مدرج الطائرة، وبعد مرور لحظات من الارتباك، أعلن قائد الطائرة أنها تعرضت لإطلاق نار! فجرى إلغاء الرحلة.

وبعد ذلك، ورد من كابينة الطائرة نبأ مفاده أن إطلاق النار كان عرَضيًا. فقد أطلق أحد الحراس التابعين للأمم المتحدة النار من سلاحه بطريق الخطأ عند وضعه إياه فى الطائرة استعدادًا للرحلة، وهو ما أدى إلى إحداث ثقب فى أرضية الطائرة. ووسط شعور بالضجر، تجمع الوفد مرة ثانية فى صالة المطار، بينما أسرع إداريون تابعون للأمم المتحدة كى يجدوا وسيلة نقل بديلة للمسئولين رفيعى المستوى. ومرت ساعة، وساعة ثانية، وهبط الليل على جوما، وغلب النعاس بضعة دبلوماسيين. وفجأة، جاء المبعوث الروسى بزجاجة فودكا، واقتسم ما بها مع بعض زملائه. وجلست المجموعة فى الخارج ترتشف من الأقداح. وعلى الرغم من أنه فى أغلب الأحيان لا يتشارك أعضاء مجلس الأمن مع بعضهم البعض فى الرؤى، فإنهم فى هذه المناسبة استطاعوا على الأقل التشارك فى الشراب.

لا يشبه مجلس الأمن أية هيئة أخرى فى تاريخ البشرية؛ حيث يضم أعضاؤه الخمسة الدائمون - وهم الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - نحو ٣٠٪ من عدد سكان العالم، وينتجون أكثر من ٤٠٪ من الناتج الاقتصادى العالمى. وفيما يخص الشأن العسكرى، فإن سيطرة هؤلاء الأعضاء أقوى، حيث يحوزون ٢٦ ألف رأس نووى، وهو ما يمثل ٩٩٪ من الرءوس النووية الموجودة فى العالم. ولديهم جيوشٌ قوامها ٥,٥ مليون رجل وامرأة. وعندما يتحدُ المجلس، يصبح بوسع أعضائه شن الحروب وفرض الحصار والإطاحة بالحكومات وفرض العقوبات. ويفعلون كل ذلك باسم المجتمع الدولى، ولا توجد حدود تقريبًا لسلطة هذا الجهاز.

يجتمع مجلس الأمن عادة داخل مجمع مقر الأمم المتحدة المحاذى لنهر إيست ريفر فى مدينة نيويورك. ويتمتع المجلس بنفوذ وقوة تفوقان تلك التى تتمتع بها بقية أجهزة منظمة الأمم المتحدة الأكثر اتساعًا. ذلك أن مجلس الأمن يُعتبر نتاجًا لسياسات القوى العظمى، وليس للبيروقراطية الدولية. وقد تأسس استنادًا إلى فرضية أن خمسًا من أقوى البلدان يتوجب عليها ويحق لها حماية كوكب الأرض. وبينما تؤكد معظم هياكل الأمم المتحدة على المساواة بين الدول الأعضاء، فإن المجلس، على عكس ذلك، يمنح البلدان القوية حقوقًا ومسئوليات خاصة.

ليست الفكرة التى تنادى بوجوب وصاية القوى العظمى على العالم بالفكرة الجديدة. فقد حاولت ائتلافات تضم الأمم القوية - ومنها مؤتمر فيينا والحلف المقدس فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر - ذلك من قبل. وكانت عصبة الأمم التى تأسست عام ١٩٢٠، متخذة من فيينا مقرًا لها، بمثابة رد فعل العالم على أهوال الحرب العالمية الأولى. وكانت العصبة أول منظمة سياسية عالمية مكتملة، وكان لديها مجلس يضم الدول العظمى، ويضطلع بمسئولية حماية السلام. لكن العصبة ومجلسها ماتا قبل الأوان، عندما عجزا عن منع حرب أكثر دمارًا، ومع ذلك، فقد صمدت فكرة المنظمة العالمية.

وخلال نحو سبعة عقود من عمل مجلس الأمن، اتخذ العديد من المبادرات الدبلوماسية والقانونية، بل والعسكرية، من أجل فرض النظام. ومنذ نهاية الثمانينيات، تزايدت أنشطة المجلس بصورة دراماتيكية، حيث بارك التدخلات العسكرية فى مناطق، مثل: البوسنة والصومال وهاييتى والكويت، وفرض عقوبات على النظم الحاكمة فى: صربيا وليبيا والسودان، وأسس محاكم لجرائم الحرب من أجل محاكمة رؤساء دول أثناء وجودهم فى السلطة، وتعقب أموال الإرهابيين. وأثناء الحرب الباردة، كثيرًا ما شعرت الولايات المتحدة بالراحة عند استخدام قوتها العسكرية من دون إذن المجلس. لكن الحال لم يعد كذلك. فحتى إدارة جورج بوش - التى لديها ريبة عميقة تجاه الأمم المتحدة - سعت إلى الحصول على موافقة المجلس على سياساتها. ويعتقد الكثيرون أن غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ كشف أخطار العمل من دون مباركة المجلس، وأن المجلس خرج من هذه المشكلة أكثر نشاطًا وأهمية. وفى ٢٠٠٧، فوض المجلس بعثات لحفظ السلام، ضمت أكثر من ١٠٠ ألف جندى ينتمون لعشرات الدول. وغالبًا يُعد مجلس الأمن بمثابة مسرح للمعارك فيما يخص السياسة العالمية التى تمتد من الانتشار النووى إلى الحرب العالمية ضد الإرهاب إلى الإبادة الجماعية فى أفريقيا.

ولكن المجلس عجز - حتى حين أصبح أكثر نشاطًا بعد انتهاء الحرب الباردة - إلى حد كبير عن ممارسة الحُكم العالمى الكفء. فلا تزال مناطق كثيرة فى العالم تعانى الفظائع والجرائم ضد الإنسانية. كما انهارت بلدان كاملة، صدَّرت مع انهيارها اللاجئين والمخدرات والتطرف. ومنذ الثمانينيات، أجرت كلٌ من: باكستان والهند وكوريا الشمالية تجارب نووية. واتخذ المجلس موقف المتفرج. وأدت هذه النقائص إلى تكرار الاتهامات الغاضبة للمجلس بالضعف والعجز وعدم المبدئية. واتهم عدد غير قليل من المعلقين الأمم المتحدة ومجلسها بإعاقة النظام العالمى، بدلاً من مساعدته.

وبعث النشاط الجديد للمجلس الآمال فى قدرته على فرض النظام فى العالم، ووضع نهاية للأعمال الوحشية، ومواجهة التهديدات العالمية مثل: الإرهاب والانتشار

النووى. لكن المجلس يعمل فى عالم السياسة الواقعية. وعلى أية حال، تتكون عضوية المجلس من دول قوية ذات مصالح متباينة. وقد حطم أداء المجلس، المرة تلو الأخرى، آمال الكثيرين بأن يرتفع الأعضاء فوق مصالحهم الضيقة، ويعملون معًا من أجل إقامة عالم أكثر أمنًا وعدالة.

ويستعرض هذا الكتاب ٦٠ عامًا من الأزمات والنزاعات الدولية من وجهة نظر الهيئة التى تأسست من أجل التعامل مع تلك الأزمات والنزاعات. ويركز بصورة خاصة على الأعضاء الخمسة الدائمين الذين يحددون أجندة المجلس فى أغلب الأحيان، بفعل ديمومة عضويتهم وسلطة الفيتو المتاحة لهم. ويتتبع الكتاب التوجهات السياسية التى حددت أنشطة المجلس والخطاب الذى طرحه فى اللحظات الأكثر دراماتيكية. ويشرح الكتاب الأدوار المتنوعة والمتطورة التى لعبتها تلك المؤسسة. وكلما كان ذلك ممكنًا، يفتح الباب المغلق الذى غالبًا ما يعمل المجلس وراءه، ويعرض للعديد من الشخصيات البارزة التى عملت – وتصادمت أحيانًا – فى حجرة المجلس.

وعند تصوير هذا الكتاب لحياة مجلس الأمن وأعماله، فإنه يدافع عن فائدة هذه الهيئة. وكى ندرك تلك الفائدة، علينا فهم توقعاتنا بشأنها، وهذه ليست بالمهمة السهلة. ومنذ البداية، ظهرت رؤيتان متميزتان، وأحيانًا متعارضتان، حول الدور الصحيح لمجلس الأمن. ويُحمِّل ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن المسئولية عن "حماية السلام والأمن الدوليين". وتُعتبر تلك العبارة الغامضة العبارة المحورية. وكى يحمى المجلس السلام والأمن، يُتوقع منه العمل بنشاط من أجل الحد من مظاهر عدم الاستقرار التى تحدق بالكثير من مناطق العالم عن طريق التصدى للعدوان، ونزع فتيل النزاعات المحلية، وتحقيق الاستقرار فى الدول المضطربة، ومنع انتشار الأسلحة الخطرة، ومعاقبة مجرمى الحرب، وفرض العقوبات الدولية. وبمعنى أولى، فإنه يُتوقع من المجلس أن يمارس الحُكم.

إلى جانب هذه الرؤية الموسعة، وُجد دائمًا مفهوم أقل استخدامًا فيما يخص هدف المجلس، هو العمل على منع النزاعات بين القوى العظمى. لكنه قلما نوقشت تلك

الرؤية، لأن هدفها المحدود لا يناسب الخطب والبيانات. ولعل المثال التاريخى الأقرب إلى ذلك هو الوفاق الأوروبى، وهو إطار فضفاض لتنظيم العلاقات بين الدول العظمى، استطاع حفظ السلام بصورة نسبية فى القارة الأوروبية المضطربة خلال نحو ٥٠ سنة فى أعقاب حروب نابليون. وتركز هذه الرؤية على وجود مجلس يعمل كآلية لتحقيق الإجماع بين القوى العظمى، أكثر من تركيزها على كيفية تفاعل هذا المجلس مع بقية دول العالم.(١)

وينتج عن منظور التوافق مجموعة متميزة من الاختبارات التى تحدد مدى كفاءة مجلس الأمن؛ فبدلاً من التساؤل عما إذا كان المجلس قد عمل على إخماد النزاعات الإقليمية وتخفيف المعاناة ومنع انتشار التسلح، يتساءل المرء عما إذا كان قد لعب دوراً إيجابيًا على صعيد العلاقات بين الدول العظمى. هل سمح المجلس للدول الأقوى بقبول حلول وسط فى القضايا الخلافية؟ هل قدم لهم وسائل تحفظ ماء الوجه للخروج من الأزمات ؟ هل قام بتوسيع وتعميق شبكات الاتصالات الدبلوماسية التى تربط القوى القائدة؟ ومن هذا المنظور، إذا كان بمقدور المجلس المساعدة فى منع القوى العظمى من الإمساك بخناق بعضها البعض، فإنه بذلك يكون قد حقق هدفًا أساسيًا. وهنا يُعتبر ضمان أمن ورفاهية بقية العالم أمرًا محببًا، لكنه ليس أساسيًا.(٢)

ويمكننا القول إن هذين المفهومين – الحُكم والتوافق – مترابطان لا ينفصمان، أى أنه لا يمكن الحفاظ على السلام بين القوى العظمى عندما تكون بعض مناطق العالم مشتعلة. ويؤكد مبدأ الأمن الجماعى – الذى أثَّر على أجيال من الدبلوماسيين – على أن الأمن الدولى لا يتجزأ، حيث يؤدى خرق السلام فى أية منطقة إلى تهديد السلام فى العالم أجمع. وعلى أية حال، فقد كان النزاع فى البلقان السبب فى نشوب الحرب العالمية الأولى، بينما أشعل غزو بولندا شرارة الحرب الثانية.

ومهما كانت جاذبية هذا التصور باعتباره مبدأ أخلاقيًا، فإن الأعوام الستين الماضية لا تقدم دليلاً قويًا على صحته؛ فقد نشبت النزاعات الإقليمية الكبيرة والصغيرة وانتهت من دون دفع القوى العظمى نحو صراع مباشر مع بعضها البعض،

حيث تكون القوى العظمى معزولة عن سفك الدماء والمعاناة فى الكثير من مناطق العالم – بغض النظر عن كون ذلك أمراً جيداً أم سيئًا. ومن المنطقى إذَن التفرقة بين وظائف المجلس المتعلقة بالتوافق، وتلك المتعلقة بالحُكم.

لكنه عند تقييم كفاءة المجلس، تصبح الرؤية الأكثر طموحًا المتعلقة بوظيفة الحُكم هى المعيار. وهنا تكون النتائج عادة غير مُرضية. ففى أغلب الأحيان، لا يتفق أعضاء المجلس حول كيفية تسوية النزاعات وإدارة الأزمات. وكما كشف العنف المتواصل فى دارفور، لم يؤد انتهاء الحرب الباردة إلى إزالة الاختلافات الأيديولوجية الحادة حول قضايا السيادة والقيم والحدود الصحيحة للفعل الدولى. وحتى عندما يتفق أعضاء المجلس، فإنهم يعجزون فى الأغلب عن تخطيط مسار متماسك نحو تحقيق هدفهم. وقد ظهر المجلس بمظهر المضطرب، وأحيانًا الفاشل، فى إدارة ومراقبة عمليات حفظ السلام، وفرض العقوبات على النظم الحاكمة، ومحاكمات جرائم الحرب، والأنشطة الأخرى المتنوعة التى يقررها. فبعد مرور أشهر قليلة على زيارة وفد مجلس الأمن للاجئين فى شرق الكونغو، شهدت المنطقة نفسها موجة جديدة من العنف لم يكن باستطاعة المجلس وقوة حفظ السلام الحد منها. وتَجَمَّع لاجئون جدد فى المعسكر الذى تفقده السفراء.

وفى أغلب الأحيان، ينتهى الحوار حول المجلس باعتراف مُحزن بحدود قدراته. لكنه على الرغم من جميع نقائصه، فإنه قد نجح فى تحقيق درجة فضفاضة من الوفاق بين الدول الأقوى؛ فقد خلق مساحة وعملية تسمحان للقوى العظمى فى العالم بالكفاح من أجل احتواء النزاعات والتوصل إلى حلول وسط. وليس هذا بالعمل الهين، خاصة إذا وُضِع فى سياق حروب القرن العشرين الدامية بين القوى العظمى. وتُعد أجهزة الطرد المركزى فى إيران والمذابح فى البلقان والفوضى فى العراق مشكلات أمنية ومآسى إنسانية. وفى العصر النووى، سوف تكون الصراعات بين القوى العظمى فى العالم بمثابة نوازل.

وخلال أعوام المجلس التى تزيد على الستين، لم يحدث قط نزاع عسكرى مستدام بين الدول دائمة العضوية فى المجلس. وفى الخمسينيات، تصادمت الصين والولايات المتحدة فى كوريا، لكن الصين الشيوعية كانت مستبعدة من عضوية المجلس آنذاك. ووقع اشتباك قصير بين القوات الصينية والسوفيتية فى نهاية الستينيات، قبل أعوام قليلة من حصول الصين على مقعد دائم فى المجلس. وفى مناسبات عديدة، كان الاتحاد السوفيتى والصين على شفا النزاع، لكنهما استطاعتا دائمًا التراجع فى الوقت المناسب. وسوف يكون من قبيل الإفراط فى التفاؤل الزعم بأن فترة السلام الطويلة بين القوى العظمى التى تمتع بها العالم تُعتبر نتاجًا مباشرًا لمشاورات مجلس الأمن، ومع ذلك، هناك أسباب قوية تبرر الاعتقاد بأن المجلس ساهم فى ذلك.

تؤثر عادات التشاور والمفاوضات التى أرساها مجلس الأمن على المسار الذى تتخذه الأزمات؛ وإن كان هذا التأثير يحدث غالبًا بطرق غير مباشرة. ويمكن لهذه العادات الحد من الحسابات الخاطئة، والسماح للدول القوية بحفظ ماء وجهها. فقد ساعد حوار هادئ داخل ردهة المجلس على تخفيف حصار برلين الخطير فى بداية الحرب الباردة. وعندما انزلق الشرق الأوسط إلى الحرب عامى ١٩٦٧ و١٩٧٣، لعب المجلس دور الأداة الجاهزة للتفاوض حول وقف إطلاق النار وإرسال قوات حفظ السلام ومنع تورط القوى العظمى. وفى نهاية الثمانينيات، أدى الضغط الجماعى لأعضاء مجلس الأمن إلى إنهاء الصراع الطويل بين العرق وإيران، وهو الصراع الذى امتدت آثاره إلى الخليج الفارسى، ومثلت تهديداً للتجارة العالمية. وحتى عندما "يفشل" المجلس، فإنه قد يخدم أغراضًا مفيدة. فخلال أزمة الصواريخ الكوبية، منع الفيتو السوفيتى المجلس من اتخاذ إجراء رسمى. ومع ذلك، ربما ساعد الجدل الدراماتيكى فى إبطاء سرعة الأزمة، وفى تشكيل الرأى العام العالمى.

وأحيانًا يولِّد المجلس بين أعضائه – خاصة الدائمين – إحساسًا بالهوية والانتماء الذى توفره عادة النوادى الحصرية. وعلى مدى تاريخ المجلس، كانت تلك الهوية تُعبر

عن نفسها بأقصى قوة عندما يحاول الغرباء الدخول. وفى مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥، عملت القوى العظمى سويًا من أجل مواجهة محاولات الدول الأصغر إضعاف صلاحيات المجلس. وأثناء الحرب الباردة، اتحد الأعضاء الدائمون فى الوقوف بقوة ضد دخول أعضاء جدد. ومع نهاية الحرب الباردة، اتفق أعضاء المجلس الدائمون على حماية الصلاحيات الدبلوماسية للاتحاد السوفيتى، حتى بينما كان يفقد القوة والأراضى. وربما تكون روسيا قد فقدت مكانتها كقوة عظمى، لكنها لا تزال عضوًا فى النادى.

كما ساعد المجلس فى تدريب أجيال من الدبلوماسيين القياديين من الدول العظمى على فن الدبلوماسية متعددة الأطراف. فقد أرسلت البلدان نجوم الدبلوماسية لديها لتمثيلها فى مجلس الأمن. وغالبًا يصبح هؤلاء الدبلوماسيون بعد ذلك وزراء خارجية أو مستشارين للأمن القومى، بل وحتى رؤساء ورؤساء وزراء. وأرجع العديد من المراقبين براعة جورج بوش الأب فى بناء التحالف الدولى خلال حرب الخليج الأولى إلى الخبرة التى اكتسبها من عمله فى السابق كمندوب لبلاده فى الأمم المتحدة. وفى منتصف التسعينيات، قضت السفيرة الأمريكية فى الأمم المتحدة مادلين أولبرايت ونظيرها الروسى سيرجى لافروف ساعات لا حصر لها فى النقاش حول المواقف السياسية فى غرفة المؤتمرات المزدحمة التى يستخدمها المجلس فى الاجتماعات الخاصة. وبعد ذلك بأشهر قليلة، أصبحت أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية، وبعد عقد من الزمن، عُيِّن لافروف وزيرًا للخارجية الروسية، وقد حملا معهما الخبرات التى اكتسباها فى مجلس الأمن.

ولن تُرضى تلك المساهمات المتواضعة والحاسمة فى الوقت نفسه أولئك الذين يتمسكون بأنه يتعين على المجلس القيام بالمزيد، وأن عليه بطريقة ما حل مشكلات عالم ليس لديه من يحكمه. وعلى الرغم من أن المجلس لم ينجز هذه المهمة، فإنه أظهر صمودًا ملحوظًا وبعض القدرة على التطور. وقد خبُر المجلس تطورات مهمة منذ نشأته، فتوسع كى يعطى صوتًا أكبر للبلدان التى خرجت من تحت سيطرة الحكم

الاستعمارى، وابتكر أدوات جديدة لممارسة سلطاته. وشهد المجلس فترات نشاط مكثف وأوقات غير مثمرة، تعقبها نوبات جديدة من النشاط. وفى لحظات بعينها، اختفى تماماً من المشهد العام، كى يظهر فى وقت لاحق مع تحولات السياسة العالمية. وعلى الرغم من أن المجلس لا يقدم حلولاً سهلة للأزمات والنزاعات، فإنه يُعتبر أداة قيِّمة فى أيدى القوى العالمية عند اختيارها لطريقها فى ظل فوضى الأحداث اليومية.

وبينما يعرض هذا الكتاب للحظات محورية فى تاريخ مجلس الأمن، فإنه سوف يتتبع العديد من التوترات المستعصية التى واجهتها تلك الهيئة. وتعلقت المعضلة الأولى والأكثر وضوحًا باختيار الدول التى يجب أن تحصل على مقعد فى المجلس. وقد اعتقد المخططون الأساسيون لمشروع الأمم المتحدة أن المجلس يجب أن يكون صغيراً كى يكون فعالاً، وأن جهازًا أكبر وأوسع تمثيلاً سوف يعجز عن التعامل بسرعة وحسم مع الأزمات التى تهدد الأمن. ومنذ ذلك الحين، مازال هذا الرأى موضع تساؤل. فما هى جدوى وجود مجلس كفء، إذا كان لا يمثل العالم بصورة عادلة؟ وتُعتبر مسألة حجم وتركيب المجلس موضوعًا لنقاش لا ينتهى. هل يجب على المجلس المكون من ١٥ عضوًا ضم أعضاء جدد؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، كم من هؤلاء يجب أن يحتل مقعدًا دائمًا؟

عبَّر التوتر بين التمثيل والفعالية عن نفسه بطرق أخرى أقل وضوحًا؛ فقد تجادل أعضاء الأمم المتحدة لسنوات حول الحكومة التى يحق لها تمثيل الصين فى المنظمة الدولية: هل هى بيجين أم تايبيه؟ وقال مؤيدو الصين الشيوعية فى ادعائها باستحقاق التمثيل فى مجلس الأمن: إن عدم وجود الصين الأصلية فى الأمم المتحدة ومجلس الأمن يعنى استبعاد ربع البشرية من التمثيل فى المنظمة الدولية. ورد مؤيدو تايوان بأن النظام الشيوعى الصينى غير مسئول وغير شرعى، وأنه قد يصيب الهيئة بالشلل. وظهر خلاف مماثل حول مدى أحقية الفلسطينيين فى أن يكون لهم صوت فى غرفة المجلس، وكيف؟ فقد أصرت الولايات المتحدة وإسرائيل لسنوات على أن منظمة التحرير الفلسطينية ليس لها مكان على طاولة المجلس، بينما أكد مؤيدو منظمة التحرير

أن النقاشات حول الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي سوف تكون بلا معنى في ظل عدم مشاركة المنظمة.

وتمحور توتر آخر - وإن كان قد حظي بقدر أقل من النقاش - حول كيفية ممارسة المجلس مهامه، بغض النظر عن هوية أعضائه. ذلك أن المنظمات الدولية عادة يملؤها اعتقاد - يقترب من الإيمان - بأن الدبلوماسية العلنية هي خيرٌ مطلق. وفي العشرينيات، اعتبرت الحكمة التقليدية في أوروبا أن المعاهدات السرية والدبلوماسية المستترة أغرقتا القارة في الحرب العالمية الأولى. وكان من بين أهداف تشكيل عصبة الأمم ممارسة الدبلوماسية في وضح النهار. وعلى الرغم من أن دروس الحرب العالمية الثانية كانت أكثر تعقيداً، فإن الإصرار على الدبلوماسية العلنية كان يحرك الكثير من الداعمين الأوائل للأمم المتحدة. واعتبرت تلك المقولة أن الشعوب يجب أن ترى وتسمع القوى العظمى بينما تناقش قضايا الحرب والسلام. ويتناسب هذا التوقع بشدة مع وجهة النظر التي ترى في الحُكم الوظيفة الأساسية للمجلس، حيث لا يجب على الهيئة الشرعية الحاكمة إخفاء مشاوراتها. لكن ظهر تيار فكري معاكس يقر بحتمية المشاورات الهادئة والسرية بين الدول العظمى. وقد شهد المجلس صراعًا بين هاتين الرؤيتين، وتذبذب بين الميل إلى المشاورات العلنية، وبين تفضيل الحوارات خلف الأبواب المغلقة. ولم يظهر هذا الجدل داخل وزارات الخارجية واللجان التابعة للأمم المتحدة فحسب، بل ظهر عند تصميم واستخدام الحيز المادي الذي يشغله المجلس.

وأخيراً، برز جدل شبه فلسفي حول طبيعة مجلس الأمن. فهل يُعتبر في المقام الأول هيئة سياسية أم أداة قانونية؟ ففي عديد من النواحي، يُمثل المجلس الاثنتين معًا، حيث تُعتبر العديد من قراراته ملزِمة من الناحية القانونية. ومنذ نهاية الحرب الباردة، استخدم المجلس أدوات القانون الدولي - المحاكم ولجان التحقيق - بطرق جديدة ومبتكرة. ومع ذلك، لا يتخذ المجلس قراراته عن بعد كما تفعل المحاكم؛ لأن خياراته

الأساسية تمثل تفاهمات سياسية بين الأطراف المختلفة، لا محاولات لإصدار أحكام نزيهة. وغالبًا ما تُربِك الطبيعة المزدوجة للمجلس المناقشات حول فعاليته وقدراته.

وسوف يكون مريحًا الاعتقاد بأنه بعد انتهاء الحرب الباردة، تطور المجلس فى اتجاه المرونة السياسية؛ وأنه بعدما تَحَمَّل آلام النمو الحتمية، فسوف يتحول من الدور المتواضع الخاص بالتوافق الذى ظل يلعبه فى أغلب الأحيان، إلى وظيفة الحُكم التى يحدو الكثيرين الأمل فى أن يضطلع بها. وربما يتحقق هذا الأمل فى نهاية المطاف، وربما لا يبلغ المجلس تلك المرحلة أبدًا. وفى كلتا الحالتين، سوف يفشل المجلس بقدر ما سوف ينجح. وأنذاك، يوجد خطر إغفال قيمة المجلس - المستترة فى أغلب الأحيان - كقناة ومنطقة عازلة بين القوى العظمى. وذات مرة، قال داج همرشولد - أعظم من شغلوا منصب الأمين العام للأمم المتحدة: إن المنظمة صُممت "لا كى تأخذ البشرية إلى الفردوس، بل كى تقيها من الجحيم"[٢]. ومنذ عام ١٩٤٦، ساعد المجلس العالم كى يتجنب أقصى درجات الجحيم، وهو الصراع بين القوى العظمى التى تمتلك السلاح النووى. وبينما يناقش المجتمع الدولى الدور الذى يجب أن يلعبه المجلس فى المستقبل، فسوف يُحسن صنعًا إذا لم يتجاهل الخدمة التى قدمها فى الماضى.

الهوامش

(١) يطرح الباحثان: تشارلز، وكليفورد كبتشان، وصفًا لبعض السمات الأساسية لمفهوم التوافق " تتضمن عدم وجود قيود أو التزامات مكتوبة تعوق العمل الجماعي. بل يتم اتخاذ القرارات عبر المفاوضات غير الرسمية، عبر تحقيق الإجماع". ولا يهدف مفهوم التوافق إلى التخلص من سياسات القوة أو التنافس بين القوى العظمى، بل يستهدف السيطرة على هذا التنافس ومنعه من "التطور إلى مرتبة العداء الصريح والنزاع".

kupchan and kupchan, "Concerts Collective Security, and Europe," *International Security* l6, no. l (Summer 1991), 120.

(٢) أقام العديد من الباحثين تحليلاتهم حول المجلس بطريقة مشابهة. درس إيريك فوتين المجلس باعتباره: "حلف النخبة". ويرى فوتين أن حلفًا من هذا النوع له مزايا وسمات توافق القوى، ويضعه في تضاد مع الرؤى الأكثر تقليدية حول فائدة المجلس..

"The political Origins of the UN Security Council's ability to legitimize the Use of Force," International Organization 59 (Summer 2005), 527-557.

ومع نهاية الحرب الباردة، تساءل ريتشارد روزنكرين: ما إذا كان المجلس ربما لا يلعب دور التوافق بين القوى.

"A New Concert of Powers," Foreign Affairs (Spring 1992) 241-276.

(3) Thomas G weiss et al., UN *Voices: The Struggle for Development and Social Justice* (Bloomington: Indiana University Press, 2005) 340.

الفصل الأول

نشأة المجلس

في يونيو ١٩٤٠، كانت معظم محطات الراديو تُبث من قصر الأمم المهيب، وهو مقر عصبة الأمم الفخم الواقع على ضفاف بحيرة جنيف. وقبل شهر من ذلك التاريخ، كانت ألمانيا النازية قد غزت فرنسا. فقد تحركت وحدات الدبابات الألمانية حول خط ماجينو - الذى كان يتباهى به الفرنسيون - ثم اخترقته، بينما تراجعت كليةً القوات الفرنسية وسط شعور بالصدمة. ومع ذلك، استمر الأمل خلال الأسابيع التالية فى أن تقاوم فرنسا، القوة العظمى، هجوم النازى. لكن بعد ظهر ١٧ يونيو، تردد صوت الفرنسى فيليب بيتان عبر موجات الأثير: "يثقل على القلب أن أقول لكم اليوم: إننا يجب أن نوقف القتال"(١)، وأضاف أن فرنسا سوف تسعى للتوصل إلى هدنة مع النازى، وأصبح المارشال بيتان، بطل الحرب العالمية الأولى، على رأس دولة فرنسية هزيلة تتخذ من منتجع فيشى مقرًا لحكومتها. وبدا أن مستقبل أوروبا وصل إلى طريقٍ مسدود، حيث ربحت القوة الغاشمة، وأصبح الديكتاتوريون يحكمون القارة.

وفوق أرفف الكتب فى القصر، حُفظت بعناية نسخٌ من نصوص الخطب التى أُلقيت احتفالاً بمولد عصبة الأمم عام ١٩٢٠. فقد أكد السياسيون آنذاك أنه قد بزغ فجر عصر جديد فى العلاقات الدولية، وأن العشرة ملايين روح التى أُزهقت فى الحرب العالمية الأولى لم تذهب هباء. وقال رئيس سويسرا جيسيبى موتا فى افتتاح عصبة الأمم: "لقد ضحوا بأنفسهم فى سبيل بلادهم، كما ضحوا بحياتهم من أجل الإنسانية.

فقد كانوا يتوقون إلى رؤية أسرة إنسانية عظيمة، وقد أزيل القهر عنها، وأصبح يسود فيها العدل بواسطة الحق السيادى"(٢) ، وتعهد السياسيون، الواحد تلو الآخر، بأنهم لن يسمحوا بتكرار هذه الكارثة أبداً.

ولم يكن مصممو عصبة الأمم حالمين، فقد أدركوا أن تلك المنظمة لن تستطيع أداء مهامها إذا لم يتم دعم المُثل المرتبطة بها بقوة. ومن ثم، فقد وضعوا فى قلب المنظمة مجلساً تنفيذيا تحظى الدول الأقوى آنذاك – وهى: بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان – بمقعد دائم فيه. وفى ١٩٢٦، خرجت ألمانيا من المنفى الدبلوماسى لتنضم إلى هؤلاء الأعضاء الدائمين. وفى البداية، سخر الاتحاد السوفيتى من العصبة باعتبارها نادياً للرأسماليين، لكنه انضم إليها فى النهاية، عام ١٩٣٤. وكانت الولايات المتحدة – التى لعبت دوراً فعالاً فى تأسيس العصبة – الدولة الوحيدة التى لم تشغل قط المقعد الذى عُرِض عليها.

وعلى الرغم من أن العصبة كانت تحوى نخبة من القوى العظمى، فإنه سرعان ما اتضح أن مشاركة هؤلاء لم تتضمن الالتزام بما تتوصل إليه من مواقف. وكانت المناقشات والحلول الوسط – وليست المواجهة – هى الوسائل المفضلة لدى المنظمة. وعلق الكثيرون من مهندسى العصبة الآمال على قوة إدانة الرأى العام فى كبح جماح الدول المشاكسة أو العدوانية. فقد قال دبلوماسى بريطانى عام ١٩٢٣: "السلاح الأقوى فى حوزة عصبة الأمم ليس السلاح الاقتصادى أو العسكرى أو أياً من أسلحة القوة المادية. السلاح الأقوى الذى نحوزه هو سلاح الرأى العام"(٣) . لقد ركز ميثاق تأسيس العصبة على إجراءات للتحكيم وأحكام قضائية مطولة عند تسوية النزاعات، بينما جاءت الأحكام المتعلقة بفرض القوة غامضة.

ولو كانت عصبة الأمم قد نشأت فى ظل مناخ سياسى أكثر اعتدالاً، ربما كانت قد استطاعت الصمود. فخلال عقد العشرينيات الذى اتسم بالهدوء النسبى، ساعدت العصبة على تسوية العديد من النزاعات، بما فى ذلك وضع سارلاند، الإقليم الألمانى الذى سيطر عليه الحلفاء بعد الحرب. لكن التحكيم والحوار المفتوح لم يكونا متناسبين

مع إصرار كل من ألمانيا وإيطاليا واليابان على النزعة التحريفية. وفى عام ١٩٣١، كشف استيلاء اليابان على منشوريا بصورة فظة نقائص عصبة الأمم. وبعدما أحكم اليابانيون قبضتهم على المنطقة، أرسلت العصبة لجنة للتحقيق، راجعت بعناء وقائع القضية، ووضعت تقريرًا حولها. وفى النهاية، عندما أدانت العصبة الضم، أعلنت اليابان ببساطة انسحابها منها. وحذت ألمانيا حذو اليابان بعد أشهر قليلة، حيث باتت مقتنعة بأن العصبة ليست عائقًا أمام طموحاتها. وبدأت إيطاليا المواجهة مع العصبة فى أكتوبر ١٩٣٥، عندما غزت إثيوبيا. وآنذاك طلب إمبراطور إثيوبيا هيلاسيلاسى المساعدة. ونتج عن هذا التحدى الجديد خطابٌ عاطفى، لكن من دون عمل متواصل، حيث فرض المجلس حظرًا تجاريًا على إيطاليا، لكنه لم يملك الإرادة الكافية لوضعه موضع التنفيذ فترة طويلة. وكتب رئيس الوزراء البريطانى نيفيل تشامبرلين أن العصبة "تتعرض للهزيمة".(٤)

لكنها فى الواقع هزمت نفسها بنفسها. وفى كلمة أدلى بها وزير الخارجية البريطانى جون سيمون أمام مجلس العموم فى فبراير ١٩٣٣ أثناء مناقشة الموقف فى منشوريا، أوضح بإيجاز لماذا كانت العصبة عاجزة: "أعتقد أننى واحدٌ من أشد دعاة السلام، وهو مما يجعلنى أتبنى الرؤية التى تعتبر أنه أيًا كانت طريقتنا فى معالجة هذه القضية، فإننى لا أعتزم وضع بلادى فى مشكلة بسببها". وكانت سياسة بريطانيا هى تجنب المواجهة بأى ثمن تقريبًا، وأضاف: "هناك اختلاف كبير وحيد بين ١٩١٤ واليوم، هو أن هذه الحكومة لن تسمح تحت أى ظرف لهذا البلد بأن يصبح جزءًا من هذا الصراع"(٥)، وكانت هذه هى السياسة التى اتبعتها بريطانيا وفرنسا بدأب على طول الخط إلى أن تعرضتا للإذلال فى ميونيخ.

وخلال الأسابيع التالية لاستسلام فرنسا للنازى، سرعان ما انزلقت العصبة من الفشل السياسى إلى العار. فقد وصف الأمين العام للعصبة، الدبلوماسى الفرنسى جوزيف أفينول، هتلر وموسولينى بأنهما: "رجالٌ عظماء"، وسعى إلى خطب ود سادة أوروبا الجدد عبر التخلص من معظم ما تبقى من موظفى العصبة البريطانيين. وكان

الأمر الذى حافظ على ما تبقى من شرف للعصبة هو رفض حكومة فيشى الفرنسية تولِّى فرنسى منصب الأمين العام. وفى يوليو ١٩٤٠، أصبح نائب أفينول، وهو سياسى أيرلندى اسمه شون ليستر، الأمين العام الأخير للعصبة. وبينما كان العنف يجتاح أوروبا، تولِّى ليستر مسئولية العدد الضئيل الذى تبقى من موظفى العصبة المحبطين الذين هجروا معظم مكاتب القصر، وانتقلوا للعمل من المكتبة. وتحملت الحكومة السويسرية – التى كانت تخشى غزو النازى – على مضض، استمرار وجود العصبة فوق أرضها. وفى إحدى المناسبات، هددت السلطات المحلية بقطع إمداد زيت التدفئة عن القصر. وكانت الخطابات تصل إلى العصبة متأخرة، أو لا تصل إليها على الإطلاق. وتوقفت معظم الدول الأعضاء عن دفع التزاماتها المالية. ومع ذلك، صمد ليستر وموظفوه، وقاموا بتبويب السجلات وكتابة التقارير والرد على المراسلات. وعلى الرغم من استحالة وجود عمل دبلوماسى ذى جدوى فى وقت الحرب، فقد أبقت زمرة المسئولين الصغيرة هذه على جذوة المنظمة الدولية.(٦)

وبحلول أغسطس ١٩٤٤، أصبحت قوات الحلفاء – التى كانت يومًا ما غير مهيأة للحرب – قوة عسكرية ماحقة. فقد حشد الاتحاد السوفيتى جيشًا قوامه ١٢ مليون رجل. وفى عام ١٩٤٤ وحده، أنتجت مصانعه ٢٩ ألف دبابة.(٧) وفى النهاية، وجَّهت الولايات المتحدة – التى دخلت الحرب أخيرًا – قوتها الصناعية العملاقة نحو المجهود الحربى؛ فتدفقت القاذفات عبر خطوط التجميع فى ديترويت وتلسا وسان دييجو بسرعة فائقة. وفى ١٩٤٥، صنعت الولايات المتحدة نحو ٥٠ ألف طائرة مقاتلة.(٨) بل إن بريطانيا نفسها استطاعت بناء جيش ضخم، تضمن قوات جوية أمطرت المدن الألمانية بأطنان من المواد المتفجرة.

وسحق هذا التحالف القوى الجيش الألمانى بلا رحمة. وفى ٦ يونيو ١٩٤٤، فتح غزو نورماندى أخيرًا الجبهة الثانية فى أوروبا؛ فتدفق الرجال والمعدات نحو فرنسا، وتقدمت قوات الحلفاء داخل البلاد. وكان الأهم من ذلك تقدُّم السوفيت فى شرق

ووسط أوروبا، حيث تقدمت الفرق السوفيتية باطراد - عبر جبهة واسعة - في اتجاه الغرب. وفي مايو، تخلى الألمان عن منطقة جزر القرم الغنية بالموارد. وفي منتصف أغسطس، انتزع السوفيت رومانيا من سيطرة الألمان، وأصبحت بولندا بأكملها على مرمى بصر الجيش الأحمر.

ولم يكن قادة الحلفاء أقوياء بقدر قوة آلاتهم الحربية. وبين الثلاثة الكبار، كان جوزيف ستالين وحده بوسعه الادعاء عن حق بأنه أصبح في صيف ١٩٤٤ أقوى مما كان عليه وقت بداية الحرب؛ فقد صُدم الديكتاتور، وظل قابعًا في مكتبه في يونيو ١٩٤١، بينما كانت الجيوش الألمانية تجتاح بلاده، محطِّمة الحلف بين السوفيت والنازي. وانتظر ستالين أسبوعين قبل التحدث إلى الشعب السوفيتي، وعندما استطاع أخيرًا توجيه خطاب إذاعي، جاءت كلماته فاترة، وكان يتنفس بصعوبة.[٩] وبعد ذلك بأربع سنوات، خرج ستالين من اختبار ستالينجراد الصعب قائدًا حربيًا واثقًا، يتحمل القدر الأكبر من المجهود الحربي للحلفاء. واتخذ فرانكلين روزفلت ونستون تشرشل مسارات مختلفة. وعلى الرغم من أن خطاب "يوم العار" الذي أدلى به روزفلت عقب الهجوم على بيرل هاربور حَفَّز الأمة، فإن حالته الصحية تدهورت بسرعة. وكان تشرشل يعاني من الالتهاب الرئوي، وكان عرضة لتقلبات مزاجية باتت تتكرر على نحو متزايد. ذلك أن تشرشل الذي حَصَّنَت جسارته البلاد وقتما كانت تواجه تهديد الغزو في ١٩٤٠، أصبح الآن غارقًا في تشنجات اكتئابية، وأحبط مساعديه عبر خطبه الرنانة وغير المهمة في أغلب الأحيان.

لكن القادة الثلاثة، المنهكين والمحنكين في الوقت ذاته، ربحوا - بفعل قوة جيوشهم الغازية - الفرصة كي يعيدوا تشكيل البنية الأمنية للعالم. ومنذ كارثة الحرب العالمية الأولى، أصبحت فكرة أن العالم يحتاج إلى بنية أمنية رسمية - وهي الفكرة التي كانت في السابق خيالية - مقبولة على نحو واسع. وعززت تلك الحرب الثانية المروعة التي نشبت بعد مرور عقدين فقط على الحرب الأولى من الاعتقاد لدى

معظم الدوائر بأن وجود منظمة دولية فعالة هو مسألة حياة أو موت. وبحلول ١٩٤٣، أصبح السياسى الأمريكى ويندل ويلكى – الذى خاض انتخابات الرئاسة فى مواجهة روزفلت عام ١٩٤٠ عبر برنامج يستند إلى عدم التدخل فى الشئون العالمية – ذا نزعة دولية راسخة. وكتب يقول بعد جولة قام بها فى العالم فى ١٩٤٢: "إذا لم يتوصل البريطانيون والكنديون والروس والصينيون والأمريكيون وجميع حلفائنا فى القتال، خلال تعاونهم المشترك فى الحرب، إلى أدوات وطرق للتعاون بعد الحرب، فإننا نحن الشعوب، نكون قد خذلنا زمننا وجيلنا"(١٠). وعلى الرغم من استمرار وجود أنصار للنزعة الانعزالية ومتشككين فى المنظمة الدولية، فقد وضعت الحرب هؤلاء فى موقف الدفاع.

وكانت بذور منظمة جديدة قد زُرِعت فى بداية الحرب. ففى صيف ١٩٤١، قام تشرشل وروزفلت بصياغة ميثاق الأطلنطى، وهو بيان حول الغرض من الحرب، تضمَّن تعهداً بإقامة "نظام للأمن العالمى دائم وأكثر اتساعًا". وظهر تعبير: "الأمم المتحدة" للمرة الأولى فى ديسمبر ١٩٤١، كعنوان لتحالف واسع ضد قوات المحور. فقد وقَّعت بريطانيا وروسيا والصين والولايات المتحدة إعلان الأمم المتحدة فى ١ يناير ١٩٤٢. وفى اليوم التالى، حذت حذوهم ٢٢ دولة من الدول الأصغر.(١١) وكانت هذه الإشارة الأولى للأمم الأمم المتحدة بمثابة حلف عسكرى يتعلق بالحرب، لا خطة حول تأسيس منظمة بعد الحرب. ونظراً لأن قادة الحلفاء كانوا مشغولين تمامًا بالأمور العسكرية خلال معظم فترة الحرب، فإنه لم يكن بوسعهم سوى قضاء لحظات عابرة فى التخطيط لعالم ما بعد الحرب. وأثناء اجتماع موسكو الذى عُقد فى أكتوبر ١٩٤٣، توصلت دول الحلفاء إلى التزام مبهم بتأسيس "منظمة دولية عامة، تستند إلى مبدأ المساواة فى السيادة بين الدول المحبة للسلام" ، وعلى مستوى السياسة الرسمية، كان ذلك أقصى ما يريد الحلفاء التوصل إليه؛ لكن وراء الكواليس، كانت هناك خطط يجرى الإعداد لها على قدم وساق.

ثلاث رؤى

مقارنة بكل من تشرشل وستالين، ربما كان روزفلت أكثر من شغلوا أنفسهم بإنشاء منظمة عالمية جديدة. ذلك أن بُعد أمريكا عن القضايا الملموسة بشأن احتلال الأرض والسيطرة السياسية في أوروبا منحها ترف التركيز على ما اعتبرته القضايا الأهم في القانون الدولي والأخلاق. وكان عزوف أمريكا عن الانضمام لعصبة الأمم وتبنيها لنهج انعزالي قد مثلا عبئًا ثقيلاً على روزفلت؛ فقد كان مقتنعًا بأن انسحاب أمريكا من العالم سمح بالصعود المفجع لألمانيا النازية واليابان الإمبراطورية. وكان مصممًا على نشر القوة الأمريكية من أجل وقف تجدد العدوان. لكنه كان واضحًا لروزفلت - وللجميع تقريبًا - أن منظمة ما بعد الحرب الجديدة لا يمكنها أن تكون مجرد إحياء لعصبة الأمم، بل يجب أن تتوفر لديها وسائل لمقاومة وصد العدوان.

وبمباركة من جانب روزفلت، بدأت وزارة الخارجية الأمريكية في وضع خطط تأسيس منظمة جديدة، حتى قبل دخول الولايات المتحدة الحرب رسميًا. وحث سمنر ويليس، نائب وزير الخارجية الذى كان يتسم بالذكاء الحاد والحيوية، روزفلت على الإعلان بسرعة عن الخطط الرامية لإقامة بنية دولية جديدة، تُنَظَّم على أساس إقليمي، وربما تبدأ عملها حتى قبل انتهاء الحرب. لكن ويليس كان يتحرك بسرعة مفرطة مقارنة برئيسه المباشر، ومن ثم، فقد أدار كورديل هل، وزير الخارجية الأمريكي المُسن والقوى في الوقت نفسه، عملية إقالة ويليس عام ١٩٤٣.(١٢)

وأصبح ليو باسفولسكي، الأكاديمي الروسي المولد الذى كان يحظى بدعم ويليس، مفكر وزارة الخارجية الأمريكية الأساسي بشأن منظمة ما بعد الحرب. وجاءت الخطط التى رسمها متشابهة مع عصبة الأمم بدرجة ملحوظة، لكنها تضمنت محاولات لتعديل العديد من عيوبها الواضحة. ووقف هل وباسفولسكي بقوة ضد المنظور الإقليمي بشأن أمن ما بعد الحرب، استنادًا إلى أن المنظمة الجديدة يجب أن تكون عالمية النطاق،

ويجب ألا تشجع التحالفات الإقليمية التى اعتبروا أنه تُشتم منها رائحة سياسات موازين القوى المعيبة وفاقدة المصداقية.(١٣) وقطع هل فى خطاب أدلى به أمام الكونجرس فى ١٩٤٣ وعوداً مبالغ فيها بأنه بمجرد تأسيس منظمة جديدة: "لن نعود بحاجة إلى مجالات النفوذ أو التحالفات أو موازين القوى أو أية ترتيبات خاصة أخرى استخدمتها الدول فى الماضى التعيس فى النضال من أجل حماية أمنها أو تعزيز مصالحها".(١٤)

وكانت فكرة اللجان الإقليمية بغرض الحفاظ على السلام قد داعبت خيال الرئيس الأمريكى نفسه، لكنه سرعان ما تبنى منظور وزارة الخارجية حول البنية المركزية ذات المسئولية العالمية. وتعلق الأمر الأهم من وجهة نظر روزفلت بهيمنة القوى العظمى. وفى ١٩٢٤، اقترح الرئيس قيام القوى العظمى بدور "الشرطى" فى التعامل مع القضايا العالمية، بحيث تسحق العنف والعدوان أينما ظهرا. وفى خطابه إلى الأمة فى ليلة عيد الميلاد عام ١٩٤٣، أوضح روزفلت رؤيته على النحو التالى: "تمثل بريطانيا وروسيا والصين والولايات المتحدة وحلفاؤها أكثر من ثلاثة أرباع سكان الأرض. وما دامت هذه الدول الأربع ذات القوة العسكرية الضخمة تتفق فى عزمها على الحفاظ على السلام، فلن يكون بالإمكان صعود قوة معتدية تبدأ حرباً جديدة".(١٥)

وفى بعض الأحيان، كانت لدى روزفلت طموحات خيالية. فخلال عشاء فى البيت الأبيض فى مارس ١٩٤٣، اقترح على وزير الخارجية البريطانى أنتونى إيدن قيام الدول العظمى بنزع سلاح جميع البلدان الأخرى، ووضع حاميات فى مختلف مناطق العالم بغرض الحفاظ على النظام.(١٦) وقال إن القوى الصغرى "يجب ألا تحوز ما هو أخطر من البنادق".(١٧) ويجب أن تتخذ القرارات الفعلية "الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وروسيا والصين، وهى القوى التى سوف يتعين عليها حفظ النظام فى العالم خلال سنوات عديدة مقبلة".(١٨) وقال لضيفه البريطانى: إن جمعية تضم الدول كافة بوسعها الاجتماع مرة فى السنة، مما يسمح للقوى الصغرى "بالتنفيس عن غضبها"(١٩). وفى تلك اللحظات، لم يكن روزفلت يتصور شيئًا أقل من سيطرة القوى

العظمى على العالم. ويمكن لهذه القوى بالتعاون مع بعضها البعض نزع مواد الاشتعال، بما في ذلك مخازن الأسلحة والنزاعات الإقليمية التي قد تغذي حريقًا جديدًا. وكان مبدأ الأمن الجماعي - الرؤية التي تعتبر أن السلام لا يتجزأ، وأن على جميع الدول الاتحاد ضد الذين ينتهكون السلام - مركزيًا في فكر روزفلت. وكان من الطبيعي أن تؤدي فرضيته حول حتمية اتساع الصراعات المحلية إلى نتيجة مفادها أن رجال الإطفاء لابد وأن يتسموا باليقظة والحزم.

وفي لحظات أخرى، أظهر روزفلت ميلاً أكبر نحو معاملة الدول على قدم المساواة، حيث تخيل منظمة بوسعها تعزيز التنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان. واقترح الرئيس الأمريكي في خطاب الحريات الأربع الذي ألقاه في يناير ١٩٤٠ رؤية تضمَّنت العدالة الاجتماعية والاقتصادية. وظهرت فكرة المسئولية العالمية هذه بصورة متكررة في أعوام روزفلت الأخيرة، حيث قال في خطاب التنصيب الأخير له: "لقد تعلمنا أن نكون مواطني العالم، أعضاء المجتمع الإنساني. لقد تعلمنا حقيقة بسيطة، هي كما قال أميرسون: 'الطريقة الوحيدة للحصول على صديق هي أن تكون صديقًا أنت نفسك'"(٢٠). وكان الرئيس يدرك أن القوى العظمى سوف تصبح القلب لأية منظمة تُنشأ بعد الحرب، لكنه كان قلقًا من استياء البلدان الأصغر، ومن ثم أراد منحها ما هو أكثر من مجرد حكم الأقوياء. وفي لحظات التخيل، اعتقد أن مجلس القوى العظمى بوسعه الاجتماع في جزيرة - ربما هاواي أو الأزور - كي تثبت هذه القوى للعالم نزاهتها.(٢١)

وحيث إن روزفلت كان سياسيًا حتى النخاع، فقد أراد إرضاء أكبر عدد من الأطراف، ومن أهمها المعارضة السياسية في الداخل. وعندما بدأت خطط منظمة ما بعد الحرب تُتداول، أشرك الرئيس أعضاء جمهوريين في مجلس الشيوخ وقادة من الحزب الجمهوري في المشاورات المتعلقة بهذه الخطط، وحرص على أن تتجاوب إدارته بسرعة مع مخاوفهم. وعندما أعرب توماس ديوي - حاكم نيويورك ومرشح الرئاسة عن الحزب الجمهوري عام ١٩٤٤ - عن هواجسه بشأن توجهات الخطة الأمريكية، دعا كورديل هل ديوي إلى مقابلته وأشرك واحدًا من مساعدي ديوي في السياسة

الخارجية، هو جون فوستر دالاس، فى التخطيط بعد ذلك. وكان شبح رد الفعل الارتجاعى نحو الانعزالية ينتاب الرئيس. وفى العديد من المناسبات طمأن معارضيه السياسيين أنه لم يفكر فى وجود "دولة عظمى" أو قوة شرطة عالمية.(٢٢)

ومن جانبه، لم يكن ونستون تشرشل يهتم بالمعارضة السياسية فى الداخل بقدر اهتمامه بوضع بريطانيا الجديد المزعزع فى العالم. ففى ظل نمو القوة العسكرية والصناعة الأمريكية والسوفيتية أثناء الحرب، أصبح رئيس الوزراء البريطانى أكثر إدراكًا لحقيقة أن نفوذ بريطانيا فى عالم ما بعد الحرب سوف يكون محدوداً. وفى اجتماع طهران عام ١٩٤٣، أصبح تراجع مكانة بريطانيا واضحًا أمام رئيس الوزراء. وكتب يقول: "جلست هناك والدب الروسى العظيم إلى جانبى وكفاه ممدودان، وعلى الجانب الآخر الجاموس الأمريكى الكبير، وبين الاثنين جلس الحمار الإنجليزى الصغير المسكين، الذى كان الوحيد..... الذى عرف الطريق الصحيح إلى المنزل".(٢٣)

وفى عالم القوى العظمى القارية الجديد والمخيف هذا، أراد تشرشل إيجاد بنية تحمى الأمن البريطانى، أمن الإمبراطورية مترامية الأطراف والضعيفة فى الوقت ذاته. وأعلن: "لم أصبح الوزير الأول للملك كى أقود تصفية الإمبراطورية البريطانية"، وأدى حماسه للحفاظ على الأراضى التى تسيطر عليها الإمبراطورية البريطانية إلى حدوث توتر بينه وبين روزفلت الذى كان أحيانًا يلقى المحاضرات على تشرشل حول اقتراب نهاية الإمبراطورية. وقال الرئيس الأمريكى خلال إحدى الاجتماعات: "ونستون، تجرى فى دمك ٤٠٠ سنة من غريزة الولع بالاستحواذ، ولا تستطيع أن تفهم كيف لا يرغب بلد ما فى الاستحواذ على أرض فى مكان ما على الرغم من قدرته على ذلك. لقد بدأت فترة جديدة فى تاريخ العالم، وعليك التكيف معها".(٢٤)

ربما كان إصرار تشرشل على حماية الإمبراطورية وتعظيم النفوذ البريطانى السبب فى تمسكه بفكرة المجالس الإقليمية كأساس لأمن ما بعد الحرب. وتصور مجلسًا أوروبيا وآخر آسيويًا ومجلسًا للأمريكتين، وأطلق على ذلك "مقعد من ثلاث

أرجل"(٢٥) ، وسوف يضطلع مجلسٌ يضم القوى العظمى بمراقبة المجالس الثلاثة، لكن سلطاته سوف تقتصر على حالات الخرق الفاضح للسلام. وكتب تشرشل يقول: إن "المجلس المركزى لا يهدف إلى حكم الأمم. إنه موجود فقط لمنعها من تمزيق بعضها البعض إلى أشلاء"(٢٦). وباختصار، كانت هذه رؤية الحد الأدنى فيما يخص مجلس القوى العظمى. وسوف تُدار معظم الأمور بواسطة المنظمات والمؤتمرات الإقليمية، وسوف يكتفى المجلس المركزى للقوى العظمى بإدارة الصراعات الأخطر التى قد تنشب بين أعضائه. ولا توجد قواسم مشتركة تُذكر بين هذا المجلس وبين الهيئة الشاملة والحازمة التى كان يتصورها روزفلت.

ولم يحظ تشديد تشرشل على نقل السلطة إلى البُنى الإقليمية بتأييد ذى شأن فى وزارة الخارجية البريطانية نفسها. فقد مال الخبراء هناك - من بينهم وكيل وزارة الخارجية الدائم ألكسندر كادوجان، والدبلوماسى البارز جلادوين جيب، والمؤرخ المعروف تشارلز وبستر - نحو التصور الأمريكى المتعلق بوجود منظمة مركزية قوية. وقال جيب فيما بعد إن فكرة تشرشل كانت مُركبًا "مشوشًا نوعًا ما"، وأضاف أن تشرشل "لم يفكر مليًا فى الموضوع؛ فقد كان يركز على كسب الحرب، وكانت هذه مجرد أفكار غامضة حول هيئة ليس لها معنى واضح"(٢٧). واحتاجت وزارة الخارجية البريطانية شهوراً كى تقنع رئيس الوزراء المتسرع بأن وجود منظمة مركزية هو أمر أكثر منطقية.

وأحيانا كان تشرشل يضحى شبه عدوانى، حينما يُطلب إليه التركيز على التفاصيل. ففى اجتماع وزارى عُقد فى صيف ١٩٤٤، حاول كادوجان حث رئيس الوزراء البريطانى على مراجعة الخطط الأولية التى وضعها مكتب وزارة الخارجية من أجل تأسيس منظمة جديدة. وبعد دقائق قليلة من النقاش الفاتر، أراد تشرشل التوقف فقال: "خلال ٢٥ دقيقة، رتبنا مستقبل العالم. من الذى بوسعه التشكيك فى كفاءتنا؟"(٢٨). وتضافر عدم اهتمام تشرشل بالأمر مع القضايا العديدة المطروحة أمام وزارة

الخارجية البريطانية فى منع البريطانيين من صياغة مسودات خطط تضاهى فى شمولها تلك التى أعدتها وزارة الخارجية الأمريكية.

ومع ذلك، حظيت فكرة تأسيس منظمة دولية من نوع ما بتأييد واسع فى بريطانيا. فقد استطاعت عصبة الأمم فى حياتها القصيرة خلق مجموعة من المؤيدين الأقوياء فى بريطانيا، ممن كانوا يقدِّرون محاولة خلق بنية قانونية وسياسية تدير الأمن العالمى. ولم يكن تشرشل الوحيد الذى يدرك أن بريطانيا لن تكون بعد انتهاء الحرب قوية بما فيه الكفاية كى تحمى نفسها. وكان انخراط الولايات المتحدة المتواصل فى الشئون الأوروبية أمراً ضرورياً، بينما كانت بريطانيا على استعداد لتقديم تنازلات فى العديد من الأمور كى تضمن حماية نفسها. وكان تشرشل قلقًا بشأن غريزة الأمريكيين المعادية للاستعمار، لكنه لم يكن واضحًا أن الناخبين البريطانيين يشاركونه هذا القلق. ذلك أن البريطانيين المنهكين لم يهتموا كثيراً بالحفاظ على ممتلكاتهم فى الأصقاع البعيدة.(٢٩)

وبينما كانت بريطانيا تهيئ نفسها لقبول حقيقة زوال الإمبراطورية، كان القادة السوفيت مشغولين بتكوين إمبراطوريتهم الخاصة. وكانت ثمار النصر – فى صورة أراضى سيطر عليها الجيش الأحمر – تتضاعف. وفى ذلك الوقت، بدأ ستالين يغير رأيه حول شكل منظمة ما بعد الحرب التى يحتاجها الاتحاد السوفيتى. فلم تكن المنظمة الدولية لما بعد الحرب التى رآها روزفلت والأمريكيون تحظى بالقدر نفسه من الأهمية وفقًا للمنظور السوفيتى. ولكنه أيًا كان توسع الاتحاد السوفيتى، فقد خرج من الحرب منهكًا ومدمَراً. وكان يحتاج إلى فترة هدوء من أجل استيعاب الأراضى التى استحوذ عليها واستعادة قوته. ونتج عن تلك الميول المتنازعة نهج سوفيتى ملتبس فيما يخص منظمة ما بعد الحرب. فقد كان ستالين يسعده استمرار شكل من أشكال تحالف القوى العظمى – مادامت المصالح السوفيتية مُصانة – عبر القدرة المطلقة على الاعتراض على أنشطة هذه المنظمة.

كما كانت هناك جذور تاريخية وأيديولوجية لموقف ستالين المتناقض. فقد كانت الحكومة السوفيتية - التى اعتمد عليها الحلفاء الغربيون بقوة فى هزيمة ألمانيا - تُعامَل منذ مولدها عام ١٩١٧ كحكومة منبوذة. وخلال الحرب الأهلية التى أعقبت الثورة البلشفية، تدخلت القوات الأمريكية والبريطانية لفترة قصيرة إلى جانب القوات المضادة للشيوعية، وتحدث تشرشل عن الحاجة إلى خنق "الوليد السوفيتى"(٣٠). وبالنسبة للدول الديمقراطية الغربية، كان الاتحاد السوفيتى قوة غريبة مخيفة، حيث كان يزعم أنه حركة تاريخية وليس مجرد دولة. والأسوأ من ذلك أن النخبة البريطانية رأت فى الاتحاد السوفيتى تهديداً أكثر خطورة من ذلك الذى تمثله ألمانيا، وهو الرأى الذى قوّى من عزمهم على استرضاء هتلر.(٣١)

ورد السوفيت بقوة على العداء الغربى فى العشرينيات بعداء يفوقه. وامتد الارتياب السوفيتى إلى عصبة الأمم. واستخدم مروجو الدعاية السوفيتية تعبير: "تحالف مقدس للبرجوازية بهدف قمع الثورة البروليتارية"، وتعبير: "عصبة اللصوص" الأكثر إيجازاً، فى وصف العصبة"(٣٢). واستمر احتقار الغرب للاتحاد السوفيتى إلى أن أصبح واضحاً أن ألمانيا النازية تمثل تهديداً خطيراً، وهنا فقط انضم الاتحاد السوفيتى للعصبة، ولم تكن هذه تجربة سعيدة، حيث لم تستطع المنظمة أن تقدم للاتحاد السوفيتى - الذى كان وضعه يزداد سوءاً - أى نوع من الحماية فى مواجهة التهديد النازى المتنامى. وفى نهاية المطاف، ألقى السوفيت بثقلهم إلى جانب هتلر، ومنح حلف مولوتوف - روبينتروب المعيب لعام ١٩٣٩ السوفيت حرية اقتناص الأراضى لنفسهم. وعندما غزا الجيش الأحمر فنلندا فى وقت متأخر من ذلك العام، صوتت العصبة على طرد السوفيت، وكانت هذه هى المرة الوحيدة التى طردت فيها العصبة إحدى الدول الأعضاء.

ومن ثم، كان السوفيت يميلون إلى رؤية أية منظمة دولية جديدة باعتبارها نتاجاً للرأسمالية الغربية، وعمَّق تاريخهم الحديث مع العصبة من هذا الارتياب. ولذلك، فعندما كان ستالين يناقش وضع ما بعد الحرب، ركز على الحدود والأراضى

بدرجة تفوق كثيرًا اهتمامه بالقواعد والبُنى القانونية. وعندما زار وزير الخارجية البريطانى أنتونى إيدن موسكو فى ديسمبر ١٩٤١، دفعه ستالين إلى سرعة الاعتراف بالحقوق السوفيتية على جزء من بولندا. ودُهش إيدن من طموحات السوفييت الصريحة للاستحواذ على الأراضى. وآنذاك كتب يقول: "بدأ ستالين فى إظهار مخالبه"[٣٣].

وفيما يتعلق بالقضايا الأرقى – التى كان ستالين يعتبرها غير عملية – حول قانون ومنظمة ما بعد الحرب، غالبًا لم تتجاوز الرؤية السوفيتية الرغبة فى استمرار التحالف العسكرى لدول الحلفاء، والإبقاء على ألمانيا ضعيفة بأى ثمن. وأثناء زيارة إيدن لموسكو عام ١٩٤١، تأمل ستالين فكرة تأسيس مجلس للقوى العظمى بهدف الحفاظ على السلام فى أوروبا.[٣٤] وعندما تحدث روزفلت وستالين على انفراد فى ديسمبر ١٩٤٣، أظهر الزعيم السوفيتى بعض التعاطف مع فكرة تشرشل بشأن المجالس الإقليمية، على الرغم من أنه تراجع فيما بعد عن تأييد تلك الفكرة.[٣٥] وكان مستشارو ستالين يوصون بمجلس صغير يضم القوى العظمى، يستطيع السوفييت استخدامه فى منع أى قرار يتعارض مع مصالحهم. وأراد السوفييت أن تركز منظمة ما بعد الحرب – أيًا كان شكلها – على الأمن فى الأساس. ولم يهتم ستالين بقضايا التنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان التى بدت جذابة أحيانًا بالنسبة للسياسيين والنشطاء الغربيين. فقد كان يرى المنظمة فى المقام الأول أداة لتأمين حدود الاتحاد السوفيتى.

وعلى الرغم من وجود درجة كبيرة من عدم التأكد فيما يخص الرؤية السوفيتية حول منظمة ما بعد الحرب، فإن تشرشل وروزفلت كانا يحدوهما الأمل فى تعاون ستالين. ذلك أنه أثناء الحرب، نشأت علاقة حميمة، هشة ولكنها حقيقية، بين القادة الثلاثة. وكان تشرشل وروزفلت يتبادلان الرسائل والبرقيات الودودة بانتظام. عندما التقى الزعماء الثلاثة فى طهران فى نوفمبر ١٩٤٣، كان روزفلت مصممًا على توسيع مساحة المشاعر الطيبة كى تشمل ستالين. وكان الرئيس الأمريكى مقتنعًا بأن لديه قدرة فريدة

يمكنها أن تؤثر على ستالين. وفى مارس ١٩٤٢، كتب روزفلت يقول لتشرشل: "أعلم أنك لن تعترض على صراحتى القاسية عندما أقول لك إننى أعتقد أنه يمكننى شخصياً التعامل مع ستالين أفضل من وزارة الخارجية البريطانية والأمريكية".(٣٦)

وأثناء مؤتمر طهران، أقام الرئيس فى مجمع السفارة السوفيتية، وقابل ستالين على انفراد عدة مرات، مما كان مصدر كرب شديد لتشرشل. وعندما جلس الزعماء الثلاثة معًا، رحب روزفلت بالسوفيت باعتبارهم "الأعضاء الجدد فى دائرة العائلة"(٣٧). كما كان تشرشل دافئا نوعًا ما مع الديكتاتور السوفيتى (وكان يُشار إليه عادة بـ "العم جو")، الذى كان يعرف كيفية إغاظة تشرشل. وفى واحدة من ولائم العشاء السخية أثناء المؤتمر، انتهى الأمر بتشرشل وهو يشرب فى صحة الجماهير العمالية، بينما كان ستالين يشرب نخب حزب المحافظين البريطانى.(٣٨) وقدم تشرشل – وهو دامع العينين – لستالين سيفًا احتفالاً بذكرى النصر فى ستالينجراد. وكتب مؤرخان بريطانيان أنه "بحلول نهاية الحرب، كان الثلاثة الكبار يتعاملون تقريبًا كأعضاء نادى خاص، تجمعهم ذكريات مشتركة ونكات لا يفهمها إلا هم"(٣٩).

وبعد نجاح غزو نورماندى فى يونيو ١٩٤٤، توارى تحفظ ستالين التقليدى وحلت محله الحماسة. فقد انفجر قائلاً: "لم يعرف التاريخ العسكرى عملية تشبه هذه من حيث شمول الرؤية واتساع النطاق وبراعة التنفيذ"، وأرسل صورًا عليها توقيعه وإهداؤه إلى تشرشل وروزفلت احتفالاً بالإنجاز.(٤٠) وكان الوقت مناسبًا لاستخدام الوحدة الهشة بين القوى العظمى فى الاضطلاع بالعملية المعقدة الخاصة ببناء منظمة ما بعد الحرب. واتفق الزعماء الثلاثة على ضرورة انعقاد مؤتمر للخبراء لدراسة الأمر فى أغسطس ١٩٤٤، وأعدت وزارة الخارجية الأمريكية المسودة الأكثر اكتمالاً بشأن المنظمة الجديدة، وتبادلت الرؤى مع وزارة الخارجية البريطانية ومع السوفيت، وإن كان بعجالة أكثر. وأراد روزفلت – الذى كان يتوق إلى وضع بصمة أمريكية على المنظمة الجديدة – أن يدرس الحلفاء التفاصيل فى واشنطون.

كان ذلك فى ذروة حرارة الصيف فى العاصمة، وكان مسئولو وزارة الخارجية الأمريكية المكلفون بالإعداد للمؤتمر يكافحون من أجل إيجاد مكان مناسب. وكان يقود هذا العمل إدوارد ستيتينيوس، المدير السابق لإحدى الشركات الذى عين مؤخراً وكيلاً لوزارة الخارجية الأمريكية. وحيث إن ستيتينيوس وفريق الموظفين التابع له كانوا يعدون للحدث بسرعة شديدة، كانت المشكلة الملحة هى أجهزة التكييف. فقد كان عدد قليل جداً من المكاتب الحكومية لديه هذه الأجهزة، وكانت كلها مشغولة. وفى النهاية، اقترح أليجر هيس، وهو دبلوماسى يشغل وظيفة ثانوية فى وزارة الخارجية، عقد المؤتمر فى قصر دومبارتون أوكس.[٤١] وحتى وقت قريب، كان دومبارتون أوكس منزل أحد الدبلوماسيين الأمريكيين، قبل أن ترثه جامعة هارفارد فى ١٩٤٠. وحيث إن القصر كان يقع على حافة حديقة روك كريك المحاطة بالأشجار، فقد كان بارداً ومنعزلاً ومتاحاً.

وصل الوفد البريطانى – برئاسة ألكسندر كادوجان ومندوبه جلادوين جيب – قبل السوفيت بأسبوع كامل، وهو ما منح الحلفاء الغربيين بضعة أيام لتسوية خلافاتهم البسيطة وبناء ما أطلق عليه جيب: "جبهة أنجلو – أمريكية"[٤٢]. وأخذ الأمريكيون الوفد البريطانى لمقابلة وزير الخارجية الأمريكى: هل؛ الذى أعطى ما أطلق عليه كادوجان: "خطبة غير متماسكة حول الديمقراطية ومستقبل العالم"[٤٣]. وفى البنتاجون، كان الجنرال جورج مارشال أكثر إيجازاً. فقد أخطر الفريق البريطانى أن قوات الحلفاء الآن على بعد عشرة أميال فقط من باريس، وهو الخبر الذى منح المؤتمر شعوراً إضافياً بأن الأمر مُلح. ذلك أن "ما بعد الحرب لم يعد زمناً غامضاً فى المستقبل".

وفى ٢٠ أغسطس، وصل السوفيت برئاسة الدبلوماسى الشاب أندريه جروميكو إلى واشنطون العاصمة. وكان الدبلوماسيون الغربيون قد أُعجبوا بجروميكو عندما

التقوه فى اجتماعات سابقة. وبدا جروميكو - الرجل الثانى بعد فياتشيسلاف مولوتوف، وزير الخارجية المتحجر القلب لدى ستالين - إنسانًا إلى حد بعيد، ذلك أن مولوتوف أيد قرار إرسال زوجته إلى أحد معسكرات الاعتقال من دون إظهار أى ملمح عاطفى. وعلى العكس من ذلك، دمعت عينا جروميكو عندما كان يُرِى مجموعة من الأمريكيين على الخريطة الموقع الذى كانت عائلته تعيش فيه وقت الاحتلال النازى.(٤٤) لكن الدبلوماسى الشاب لم تكن لديه قدرة تُذكر على المناورة. ذلك أن مولوتوف وستالين كانا قد طهرا بقسوة صفوف الدبلوماسية السوفيتية فى نهاية الثلاثينيات، وكان الدبلوماسيون السوفيت الذين يتعاملون مع الأجانب يعملون وفقًا لتعليمات محددة وإشراف مستمر. ولم يتوجه جروميكو مباشرة إلى دومبارتون أوكس، لأنه كى يتجنب الوفد السوفيتى أجواء أوروبا الغربية - التى كانت لا تزال خطرة - أقلع شرقًا عبر صربيا. وأجبر المناخ الطائرة على الهبوط فى قرية صغيرة على أطراف روسيا المعزولة. وبينما كان الدبلوماسيون فى واشنطون ينتظرونهم بانفعال، كان فريق التفاوض السوفيتى يجتمع مع القرويين فى قاعة السينما فى المدينة، حيث شاهدوا شريطًا إخباريًا يحتفى بانتصارات الجيش الأحمر. وفى النهاية، صفا الجو وواصل السوفيت طريقهم.(٤٥)

وفى القصر، أخذ رجال الأمن والشرطة العسكرية مواقعهم عند البوابات من أجل التحكم فى الدخول وإبقاء الصحافة فى الخارج. وأُزيل بورتريه لزعيم وطنى بولندى شهير كى لا يغضب السوفيت؛ الذين كانوا يتنازعون مع حكومة بولندية فى المنفى حول من يجب أن يحكم البلاد بعد التحرير.(٤٦) وبعد احتفالات وخطب الترحيب الإجبارية، جلست الوفود كى تؤدى عملها، وسرعان ما اتفقت على التصميم الأساسى للمنظمة.

سوف يضطلع مجلس القوى القائدة وحده بمسئولية الحفاظ على السلام والأمن. ووافقت الوفود على أن بلادها "تستحق وضعًا خاصًا فى المجلس بمقتضى مسئوليتها الاستثنائية عن أمن العالم"(٤٧). وبناء على اقتراح السوفيت، سُمى هذا المجلس: "مجلس الأمن"، ولم يكن هناك شك فى أن القوة سوف تكمن فى هذا المجلس. (٤٨) وذكرت المسودة الصادرة عن المؤتمر أنه "يجب على أعضاء المنظمة، بموجب الميثاق، منح مجلس الأمن المسئولية الأولى عن السلام والأمن الدوليين." (٤٩). ورأت الوفود أن للمجلس دورين منفصلين؛ فعندما ينشب نزاع بين الدول، يمكنه العمل على تسهيل المفاوضات وتشجيع الوساطة بين الأطراف المتنازعة، وبهذه الصفة، لن تكون نصيحته ملزمة، وإن كان مأمولاً أن تكون مؤثرة. لكنه إذا ما تأكد المجلس من وجود تهديد للسلام أو حدوث عمل من أعمال العدوان، فإنه سرعان ما يضطلع بدور من أجل فرض السلام بالقوة. وبهذه الصفة، يجب أن يتمتع بسلطات واسعة، حيث إن بمقدوره اتخاذ "أية إجراءات ضرورية" من أجل استعادة الأمن عندما يرى تهديدًا، بما فى ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية وفرض الحصار ونشر قوات جوية وبحرية وبرية.

وصُممَت اختصاصات المجلس كى تمنحه جميع السلطات التى قد يحتاجها من أجل حماية السلام فى العالم. وعبَّرت اللغة التى اتُفِق عليها فى دومبارتون أوكس عن قدرة المجلس وهدفه، وأوضحت أنه يجب أن يضطلع بدور واسع. وكان ذلك نتيجة نفوذ روزفلت. لكن عدم الثقة من جانب تشرشل والريبة من جانب ستالين كان لهما تأثير أيضًا. ذلك أنه لم يرد فى اتفاق دومبارتون أوكس ما يشير إلى أن المجلس مُطالَب بعمل أى شىء. وكان منُاطًا بالمجلس نفسه تعريف العبارات القوية التى من الممكن أن تحفز على اتخاذه إجراءات قسرية، مثل: "تهديد السلام" و"انتهاك السلام" و"عمل من أعمال العدوان". واقترح النص بوضوح أنه يجب على المجلس لعب دور الحكم العالمى، لكنه ترك الباب مفتوحًا أمام إمكانية تراجع المجلس كى يقوم بالوظيفة الأقل طموحًا الخاصة بتشجيع المشاورات بين القوى العظمى.

وكان أمرًا ذا دلالة أن قوى الحلفاء الثلاث العظمى اجتمعت وحدها، من دون حضور عشرات الدول الأخرى التى كانت مشاركة فى التحالف الفضفاض ضد دول المحور. وتصورت القوى العظمى منظمة عالمية، لكنها وضعت مسودة لما سوف يصبح ميثاقًا يخص ناديًا للنخبة. كما صممت مجلس الأمن بحيث يضفى الطابع المؤسسى على الاختلافات فى مكانة الدول، مع تقديم تنازلات محدودة لبقية العالم. وعلى الرغم من أن بعض دبلوماسيى الحلفاء ربما كانوا يودون إبقاء الدول الأخرى جميعها خارج المجلس كليةً، فإنهم كانوا يدركون ضرورة احتواء هذه الهيئة على عدد ضئيل على الأقل من الدول إلى جانب القوى العظمى الثلاث. لكنهم عقدوا العزم على حرمان هؤلاء الغرباء من ميزتين تتوفران للقوى العظمى: أولاً: لن تحتل هذه الدول مقعدًا دائمًا فى المجلس. ثانيًا: ليس لهذه الدول الحق فى نقض أى قرار يتخذه المجلس. وعقب حدوث بعض المناقشات حول التفاصيل، استقر أعضاء الوفود على وجود ستة أعضاء غير دائمين بالمجلس، تمتد فترة عضويتهم عامين.

وسوف تمنح جمعية للدول - الجمعية العامة - صوتًا لكل من أعضاء المنظمة. ويمكن للجمعية الاضطلاع بالقضايا الأمنية التى لا يعالجها المجلس. لكن دورها يظل ثانويًا. وعلى خلاف المتوقع، وقفت الجمعية العامة، وليس مجلس القوى العظمى، وراء أكبر تهديد واجه وحدة مؤتمر دومبارتون أوكس. ففى نهاية أغسطس، أكد جروميكو أن الاتحاد السوفيتى يجب أن يحصل على ١٦ مقعدًا فى الجمعية العامة، مقعدًا لكل من الجمهوريات المكونة له. وأربكت جرأة هذا الاقتراح أعضاء الوفدين الأمريكى والبريطانى. وعندما علم روزفلت بهذا الخبر، صرخ: "يا إلهى". [٥٠] وأمر وزارة الخارجية الأمريكية بإيضاح أن هذا المقترح يجهض الصفقة. وفى تلك الأثناء، سعى الدبلوماسيون الأمريكيون بقوة لمنع انتشار الخبر، خشية أن يؤلب الكونجرس والشعب على المنظمة الجديدة. وفى الدوائر الداخلية، كان الأمر يُشار إليه بصورة مستترة تحت اسم: "القضية س". [٥١] وفى الاجتماعات التالية، استطاعت الولايات المتحدة وبريطانيا إقناع جروميكو بإرجاء مناقشة هذه الفكرة إلى وقت لاحق.

ومن أجل التخفيف من حدة التوتر فى المفاوضات، خطط الأمريكيون لقيام الوفد بالعديد من الرحلات المُعد لها جيداً. وقبل أيام قليلة من القنبلة التى فجرها السوفيت حول الجمعية العامة، توجهت الوفود - باستثناء جروميكو الذى اعتذر عن الدعوة - عبر طائرة عسكرية إلى نيويورك، وأقاموا فى فندق والدورف أستوريا. وفى ذلك المساء، ذهبت المجموعة متعددة الجنسيات إلى نادى دياموند هورسشو الليلى المملوك لبيلى روز، وكان واحداً من الأماكن المفضلة في مدينة نيويورك. وفى المساء التالى، شاهد الدبلوماسيون عرضًا ترفيهيًا آخر، وقابلوا فريق روكيتس وراء الكواليس. وفى واحدة من أغرب جلسات الإحاطة فى تاريخ الدبلوماسية، طلب وكيل وزارة الخارجية الأمريكية إدوارد ستيتينيوس من كبير دبلوماسيي كل وفد قول كلمات قصيرة للراقصات اللاتى كن "لا يرتدين شيئًا تقريبًا". وبدا كادوجان، رئيس الوفد البريطانى، فى حالة خجل شديد، وتفوه بالقليل. لكن الجنرال السوفيتى الذى كان يحل محل جروميكو قص سيلاً من الحكايات حول إنجازاته فى الحرب، وأنهى حديثه بالمديح الشديد للديمقراطية.(٥٢)

وفى بداية سبتمبر، نظم ستيتينيوس رحلة ريفية أكثر إمتاعًا. فقد أخذ مجموعة من أعضاء الوفدين البريطانى والسوفيتى فى جولة مكوكية فى شيناندواه فالى، فى فرجينيا، فى نزهة غداء، ومنها إلى مونتيسيللو وتشارلوتسفيل. وأخيراً، دعاهم إلى تناول عشاء منزلى فى بيت عائلة ستيتينيوس الريفى. وقامت مجموعة روحية أمريكية من أصل أفريقى بالغناء بينما كانوا يتناولون العشاء. وقال كادوجان لزوجته: "يا له من يوم!"، وأضاف أن الأمريكيين كانوا "كرماء بدرجة لا تصدق، بمعنى ما كانوا مثلنا، ولكن (كما ترين) بطريقة مختلفة تمامًا" (٥٣).

أدى الجمع بين الرحلات الهادفة إلى إقامة علاقة صداقة حميمة وبين البراعة فى الهروب من "القضية س" إلى إبقاء المؤتمر فى مساره الصحيح. ومع انتهاء المباحثات فى بداية أكتوبر، كانت مسودة الميثاق قد أصبحت جاهزة. وبقى عدد قليل فقط من الأمور الشائكة بدون حل، كان أولها هوية القوات المسلحة التى سوف تضطلع بالمهام التى

تتطلبها سلطات المجلس واسعة النطاق. وكان روزفلت قد فكر مليًا فى إمكانية وجود حاميات لقوات تابعة للقوى العظمى فى مناطق العالم المختلفة، من أجل وقف العدوان وفرض نزع السلاح. وفى لحظات أخرى، أعرب عن أمله فى أن تضطلع قوات دولية جوية وبحرية فحسب بمهمة حفظ السلام. لكنه مع تقدم المباحثات، استُبعِدت فكرة تخصيص قوات دائمة كى تتبع مجلس الأمن. فقد كان الوفد الأمريكى يشعر بالقلق إزاء إمكانية اعتراض الكونجرس على التزام الولايات المتحدة الدائم بإرسال قوات إلى الخارج. ولعله من المفارقات أنه على الرغم من طبيعة ستالين المتشككة، فإنه قد بدا أن السوفيت – لوهلة – المدافع الأكبر عن تسليح المجلس عبر وجود قوات جوية دولية بوسعها إجبار المعتدى على الإذعان. لكنه فى ظل العجز عن التوصل إلى اتفاق فى هذا الصدد، اقترحت الوفود قيام الدول الأعضاء بوضع قوات تحت تصرف المجلس فى وقت لاحق عبر اتفاقيات خاصة.[٥٤]

كما اختلف المندوبون حول إجراءات التصويت داخل مجلس الأمن، حيث أصر السوفيت على أن يكون الإجماع هو القاعدة، وإلا فسوف يصبح بوسع القوى الغربية استخدام الآلية الدولية الجديدة فى مواجهتهم. وشعر الاتحاد السوفيتى بالعزلة التامة، وأكد جروميكو بوضوح فى لقاء مع روزفلت أنه بدون الإجماع "لن تكون هناك أمم متحدة".[٥٥] كما كان الأمريكيون يفضلون أن تتمتع القوى العظمى بالفيتو فى معظم الأمور، على الرغم من أنهم كانوا يرغبون على الأقل فى قيام المجلس ببحث ومناقشة القضايا التى تخص واحدة من القوى العظمى. وكان البريطانيون معارضين أكثر من غيرهم للفيتو، وهو ما عاد جزئيًا إلى الاجتماعات المنتظمة التى كان يعقدها الدبلوماسيون البريطانيون مع الدول الأصغر التى شكلت الكومنولث البريطانى. وقد عبَّرت هذه الدول بوضوح – وخاصة نيوزيلندا وكندا – عن عدائها لفكرة استئثار الدول العظمى بإدارة العالم من خلال المجلس، ثم حمايتها لنفسها باستخدام الفيتو؛ فقد كان ذلك بمثابة نوع من ازدواجية المعايير المفرطة. ومع اقتناع

المندوبين بأنه لا يمكن تسوية هذه القضية بدون المزيد من المناقشات، قرروا وضعها على جدول الأعمال.

القوى العظمى تنتظر

في الوقت الذى كان فيه الأمريكيون والبريطانيون والسوفيت يتنزهون ويتشاورون، كان وفد آخر من الدبلوماسيين يراقب الموقف بعصبية. وبناء على إصرار روزفلت، دُعيت الصين لحضور المؤتمر، وعُرض عليها مقعدٌ فى المجلس المزمع إنشائه. ومنذ بدء الحرب تقريبًا، أصر روزفلت على معاملة الصين باعتبارها قوة عظمى. ذلك أنه دائما كان يتصور وجود أربعة – لا ثلاثة – شرطيين للعالم، وكان تأييده للقضية الصينية يلقى قبولاً من الجمهور. فقد سافر مئات المبشرين إلى الصين وعاشوا فيها، وساعدت حكاياتهم على وجود حالة من الولع الأمريكى بهذا البلد.

وعقب هجوم اليابان على بيرل هاربور، اكتسب هذا التعاطف بُعدًا إستراتيجيًا، حيث أصبح دعم الحكومة الصينية الضعيفة جزءًا مهمًا فى الإستراتيجية الأمريكية ضد اليابان. وتجسدت الصين وقت الحرب فى شخص تشانج كاى شيك، الجنرال الناسك الذى برز فى العشرينيات كخلف لصن يات صن، مؤسس الحركة الوطنية الصينية الحديثة. وعلى الرغم من شهرة تشانج كاى شيك، فإن وضعه كان مزعزعًا، حيث واجه أعداء على جبهات عدة، ولم يسيطر قط على كامل الأراضى الصينية، وحارب الشيوعيين التابعين لماو حتى بينما كانت تحتل القوات اليابانية أجزاءً واسعة من شرق الصين. ومع ذلك، بدا تشانج أفضل أمل للصين؛ وأغدقت الولايات المتحدة الأموال فى خزائن حركة الكومينتانج التى كان يقودها. وتولى جنرال أمريكى منصب رئيس الأركان لدى تشانج.

كما استفاد تشانج من إعجاب كبار رموز الإعلام الأمريكى، مثل: هنرى لوس، صاحب مجلة تايم الذى وضع صورة الجنرال تشانج على غلاف المجلة ست مرات.

ولعل ما أفاد قضية تشانج فى الولايات المتحدة أنه كان مسيحيًا متدينًا، وكانت زوجته ميلينج - التى درست فى أمريكا - جذابة فى الصور وذات شخصية كاريزمية. وفى ١٩٤٣، قامت ميلينج بجولة مكوكية لجمع الأموال من أجل القضية الصينية. وتحدثت أمام جلسة مشتركة ضمت مجلسى الكونجرس، وخاطبت ٢٠ ألف شخص فى ماديسون سكوير جاردن و٣٠ ألفًا فى هوليود باول. وجاء نجوم السينما كى يساندوا قضيتها، واصطف سكان المدن الصغيرة على جانبى طريق السكة الحديد كى يشاهدوا مرور القطار الذى كانت تستقله.(٥٦)

لم يكن كبار القادة الأمريكيين مبهورين بتشانج كاى شيك، بل كانوا مدركين لمدى ضعف سلطته، وقلقين إزاء الملايين المهدرة التى كانت تتدفق إليه فى صورة مساعدات. وكان بعض المراقبين الأمريكيين الساخرين يلقبونه بـ Cash my check. وفى لحظات عديدة، فكر روزفلت مليًا فى إمكانية الإطاحة بتشانج واستبدال زعيم أكثر كفاءة به. لكن هذه الشكوك فى قدرة تشانج ظلت تُتداول فى السر، بينما فى العلن وأمام الحلفاء، قدمت الولايات المتحدة الصين كحليف جدير بالثقة، يستحق مقعدًا فى مجلس الأمن باعتباره قوة عظمى.

وتذمر الدبلوماسيون البريطانيون والسوفيت من مسارعة الأمريكيين إلى إيجاد "قوة عظمى" يمكنهم الاعتماد عليها فى دعم المواقف الأمريكية. فقد رأى هؤلاء الدبلوماسيين فى الصين دولة تستطيع بالكاد حكم نفسها، ناهيك عن قدرتها على المساهمة فى الحفاظ على الأمن العالمى. ورفض السوفيت المشاركة حتى فى المحادثات مع الصينيين، حيث كان ستالين مصرًا على الوقوف على الحياد فى حرب الشرق الأقصى، وكان يخشى أن يؤدى الجلوس مع الصينيين إلى الإخلال بهذا الموقف. كما كان البريطانيون أيضًا حائرين إزاء تركيز روزفلت على الصين. وقال جلادوين جيب: "نحن فى وزارة الخارجية بشكل عام لم نعتقد قط أن الصين لديها أية فرصة خلال فترة طويلة جدًا لأن تصبح قوة عالمية حقيقية؛ لكن كان علينا أن نتخيل أنها قوة عالمية كى نُسعد الرئيس روزفلت"(٥٧).

وأدى رفض السوفيت للنهج الأمريكى إلى لحظات من الارتباك خلال اجتماعات الحلفاء وقت الحرب. وفى دومبارتون أوكس، كان الحل هو عقد مؤتمرين، الأول بين الأمريكيين والبريطانيين والسوفيت، والثانى يحل فيه الصينيون محل السوفيت. وأصر الأمريكيون على أن يتضمن المؤتمر الثانى مراسم افتتاح ومفاوضات رسمية، على الرغم من أن معظم القضايا الأساسية كانت قد حُسمت بالفعل. وعلى الرغم من أن الصينيين كانوا يدركون أن هذه كانت مجرد تمثيلية، فإن ويلنجتون كو، الدبلوماسى المهذب الذى ترأس الوفد الصينى – وقد درس فى جامعة كولومبيا – استخدم قدر المستطاع ما كان لديه من نفوذ ضعيف. وخلال الأعوام التى أمضاها فى العمل الدبلوماسى، اعتاد امتصاص الإهانات التى كانت تصدر عن العديد من الدبلوماسيين الغربيين عند تفاعلهم معه. وعندما كان يتولى منصب سفير الصين فى فرنسا فى ثلاثينيات القرن العشرين، تعرُّف على امرأة ظنت خطأ أنه سفير اليابان. فأكدت له بطريقة مهذبة أن "اليابان قوة كبيرة، تصبح أكثر قوة مع الأيام. بالتأكيد سوف تستطيعون ابتلاع الصين." (٥٨)

ولم تؤد مثل هذه الحماقات إلى تعكير صفو كو أثناء وجوده فى دومبارتون أوكس. لكن نفوذ الصين فى صياغة المسودة كان هامشيًا. بل إن ستيتينيوس، وجيب أخفيا على الصينيين أمر "القضية س"، على الرغم من زلة لسان روزفلت، حيث تحدث عن المطلب السوفيتى فى اجتماع مع الوفد الصينى فى البيت الأبيض. وكان من أسباب حرج كو والوفد الصينى أن العلاقات بين تشانج والولايات المتحدة كانت متوترة خلال محادثات دومبارتون أوكس، حيث تنازع الزعيم الصينى مع رئيس أركانه الأمريكى الجنرال جوزيف ستيويل. وفى اجتماع بالبيت الأبيض، قال هنرى هوبكنز مستشار روزفلت إلى كو: "إن الصين لم تكن تبذل قصارى جهدها فى الحرب ضد اليابان"، وحذره من أن الدعم الأمريكى للصين قد لا يستمر إلى الأبد.(٥٩)

ولم تكن الصين الدولة الوحيدة الموجودة على هامش المحادثات. ذلك أن فرنسا - خاصة الرئيس الفرنسي المستقبلي شارل ديجول - كانت تراقب الموقف باهتمام، لكن عن بُعد. وكان ديجول قد ظهر بصورة دراماتيكية على المسرح الدولي في يونيو ١٩٤٠، مع سقوط فرنسا. فقد رفض الجنرال العنيد - الذي ظلت المؤسسة العسكرية الفرنسية لوقت طويل تنظر إليه بعين الشك - الهدنة التي توصل إليها قادته مع الألمان، وشق طريقة إلى لندن. وبمباركة من تشرشل، تحدث ديجول عبر إذاعة بي بي سي: "أيًا كان ما سوف يحدث، فإن شعلة المقاومة الفرنسية لا يجب أن تُطفأ. إنها لن تُطفأ!"(٦٠). وسرعان ما أصبح ديجول الوجه الشعبي للمقاومة الفرنسية، وأنشأ لجنة التحرير الوطني التي نصَّبت نفسها حكومة فرنسا في المنفى. وبينما كانت اجتماعات دومبارتون أوكس تمضي قُدمًا ، كان ديجول يسير في موكب المنتصر وسط باريس التي تحررت مؤخرًا.

ومثلما وجدت الصين في الولايات المتحدة راعيًا لها، حظي ديجول بدعم قوي من جانب البريطانيين الذين كانوا تواقين إلى رؤية فرنسا تستعيد وضعها المعتاد على مائدة القوى العظمى. وكانت تكمن وراء اهتمام قوة استعمارية أوروبية (بريطانيا) بقوة استعمارية أخرى (فرنسا) إستراتيجية أساسية. ذلك أنه لم يكن بوسع بريطانيا الاحتفاظ إلى الأبد بجيشها في أوروبا من أجل حفظ السلام، وكان نهوض فرنسا قد يمثل ثقلاً موازنًا لألمانيا - التي قد لا يمكن شفاؤها من النزعات الإجرامية - وروسيا التي تتوسع على حساب الآخرين. وقد كتب تشرشل يقول: "إن احتمال عدم وجود بلد قوي على الخريطة بين إنجلترا وروسيا ليس جذابًا" (٦١).

وجاء الدور على الأمريكيين كي يرتابوا في توسيع صفوف الدائرة الداخلية. وقد ظهر التوتر بين لجنة ديجول والأمريكيين في وقت مبكر. ففي ١٩٤١، "حرر" عدد قليل من سفن قوات فرنسا الحرة البحرية جزيرتي: سان بيير، وميكلون الصغيرتين الواقعتين قبالة ساحل نيوفاوندلاند. وقد وافق ديجول على المهمة من دون تنبيه ولا استئذان الولايات المتحدة التي كانت لا تزال تحظى بعلاقات دبلوماسية مع فيشي.

وأدان كورديل هل علنًا الاستيلاء على الجزيرتين، وهدد بالاستقالة عندما قرر روزفلت التهوين من شأن الحادث.(٦٢)

وكان لقاء روزفلت وديجول فى الدار البيضاء فى يناير ١٩٤٣ هو الأول بينهما. وحيث إن قوات الخدمة السرية كانت تدرك التوتر القائم، فقد قيل إنها ظلت توجه رشاشاتها خفية صوب ديجول أثناء انعقاد الجلسة.(٦٣) وأدى العداء الشخصى بين الرجلين إلى تفاقم خلافاتهما السياسية. وتهكم روزفلت فى مراسلاته الخاصة من ديجول قائلاً: "إنه مثل واحدة من مطربات الأوبرا الأول التى تعانى من أوهام العظمة". وكتب يقول عقب لقاء محبط مع ديجول: "يظن نفسه جان دارك" (٦٤). ومن جانبه، وصف هل ديجول بأنه: "متقلب بصورة مينوس منها"، وقيل إن هل ينتابه شعور بالغضب والتوتر عندما يتناقش مع ديجول.(٦٥)

وكان لدى ديجول قائمة من المرارات تجاه الولايات المتحدة، على رأسها عزوفها عن الاعتراف بلجنته باعتبارها حكومة فرنسا فى المنفى، وإصرارها على الإبقاء على صلاتها الدبلوماسية مع فيشى. وفى رسالة بعث بها ديجول إلى روزفلت فى أكتوبر ١٩٤٢، ناشده قطع جميع العلاقات مع سلطات فيشى. وكتب يقول: "على الرغم من الاستسلام والهدنة، مازالت فرنسا تمثل قوة عالمية لا يجب تجاهلها. يجب أن نجد لها طريقًا كى تعود كمشارك فى الحرب جنبًا إلى جنب مع الأمم المتحدة"(٦٦).

واستطاع ديجول إثارة غضب البريطانيين أيضًا. فعندما دعاه تشرشل إلى زيارة القواعد العسكرية فى جنوب إنجلترا عشية غزو نورماندى، وصل ديجول وهو فى حالة مزاجية مضطربة، وطالب بالحق فى تعديل بيان وجهه الجنرال دوايت ديفيد أيزنهاور إلى الشعب الفرنسى، لم يعترف فيه بديجول ولا لجنته. كما رفض توجيه بيان إلى الشعب الفرنسى بعد بيان الجنرال أيزنهاور. وأكد أنه لو أدلى ببيان "فسوف أبدو كما لو أننى أُصدِق على ما قاله – بينما أنا لا أوافق عليه – كما يوحى ذلك بوجود تراتبية غير ملائمة فيما يتعلق بتسلسل الخطب"(٦٧)، وسحب ديجول ضباط الاتصال

الفرنسيين الذين كان مقرراً رحيلهم مع سفن قوات الحلفاء، معتبراً أن مهمة هؤلاء لم تكن واضحة. وكان تشرشل مصاباً بمرض الصرع. وبينما كانت وحدات المظلات التابعة للحلفاء تهبط فى فرنسا، أمر تشرشل بخروج ديجول من إنجلترا فورا، بالقوة لو كان ذلك ضرورياً. ولم تهدأ الأمور سوى بعد تدخل وزير الخارجية أنتونى إيدن. وفى اللحظة الأخيرة، بث ديجول خطاباً يؤيد الغزو.

وسرعان ما شقت قصة هذا الخلاف طريقها إلى واشنطون، وهو ما عزز من شعور عدم الثقة العميق من جانب إدارة روزفلت تجاه ديجول. ووصل الإحباط إلى ذروته قبل أسابيع قليلة من انعقاد المؤتمر فى دومبارتون أوكس. وفوق يخت الحكومة الأمريكية سيكويا، ألقى ستيتينيوس وعددٌ من كبار المسئولين الأمريكيين محاضرة على واحد من ممثلى ديجول فى واشنطون، هو جان مونيه: "لو عرف الشعب الأمريكى حقيقة الأسلوب البائس الذى أدار به ديجول واللجنة الأمور، لكانت قد حدثت فجوة عميقة بين البلدين يستغرق تجاوزها جيلاً كاملاً" (٦٨).

ولم يكن ستالين أكثر حماساً تجاه ديجول. وقد وقف ضد انضمام فرنسا إلى مجلس القوى العظمى، وقال: "إن الطبقة الحاكمة الفرنسية متعفنة وفاسدة".(٦٩) وقال إنه بعد الحرب سوف تكون فرنسا "ساحرة لكنها ضعيفة". لكن دفاع بريطانيا العنيد عن هذا الموقف تغلَّب على الشكوك السوفيتية والأمريكية. وفى دومبارتون أوكس، وافق الحلفاء على حجز مقعد دائم لفرنسا حول طاولة المجلس، على الرغم من أنها لن تُمنح هذا المقعد رسمياً قبل أن تصبح لها حكومة معترف بها.

وجرى التفكير فى قوة أخرى كى تكون فى الدائرة الداخلية للمجلس، حيث أصر روزفلت على قيام الفريق الأمريكى باقتراح البرازيل. فقد كان هذا البلد الضخم الواقع فى أمريكا الجنوبية واحداً من بلدان أمريكا اللاتينية القليلة التى لديها قوات تقاتل فى المعركة ضد المحور. وقد أهلَّها حجمها وإمكانياتها الاقتصادية كى تكون مرشحاً ذا مصداقية لعضوية المجلس الدائمة. لكنه حتى مستشارى روزفلت رأوا أن هذه الفكرة

بعيدة المنال. وسرعان ما تراجع فريق التفاوض الأمريكى أمام الاعتراضات البريطانية والسوفيتية. واعتبر البريطانيون أن البرازيل - مثلها مثل الصين - سوف تكون مجرد صوت يعمل كوكيل للأمريكيين. ولم يرغب تشرشل الذى كان قلقًا بالفعل إزاء غريزة أمريكا المعادية للاستعمار، فى أن يميل الميزان أكثر فى هذا الاتجاه. كما لم يكن السوفيت ليوافقوا على وجود صوت آخر موالٍ للغرب فى المجلس. ومع رفض ترشيح البرازيل فى عضوية المجلس - وهو الترشيح الذى امتد وقتًا قصيرًا - أصبحت العضوية الدائمة للمجلس نهائية، حيث قرر الثلاثة الكبار أن يصبحوا الخمسة الدائمين.

وفى بداية أكتوبر، غادر أعضاء الوفود دومبارتون أوكس وهم فى حالة معنوية جيدة. فقد ساروا خطوات ضخمة على طريق التوافق حول المنظمة الدولية الجديدة، وفى قلبها مجلس الأمن. وكان رد الفعل خارج القصر حماسيًا؛ فقد دعا توماس كونالى، رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ، إلى الاتحاد فى تأييد المشروع. وقال إن الخطة "تلبى مطلب العالم حول وجود آلة دائمة للسلام" (٧٠). وأعربت صحيفة نيويورك تايمز عن "آمالها الكبيرة فى أن ينتج عن هذه البداية اتحادٌ جديد قادرٌ على فرض القانون والنظام"(٧١).

وصدرت كلمات تحذيرية من جانب دوائر قليلة؛ فبمجرد انتهاء المؤتمر، نشر رينولد نيبور، المتخصص فى اللاهوت والفلسفة السياسية، كتابًا صغيرًا بعنوان "أبناء النور وأبناء الظلام". ولم ينكر أن العالم الجديد المعولم والمتفوق تكنولوجيًا يحتاج إلى نوع من الحُكم، لكنه كان نافد الصبر تجاه "أبناء النور" الذين اعتقدوا فى إمكانية تحقيق ذلك عبر صياغة المواثيق لا أكثر. وأضاف أن هؤلاء المثاليين "يعتقدون أننا نفتقر إلى حكومة دولية فقط لأن أحدًا لم يطرح خطة مناسبة فى هذا الصدد. لذلك فإنهم أنتجوا مثل هذه الخطط بوفرة كبيرة. ولدى هؤلاء الدستوريين الخالصين قناعة عاطفية بقوة إحدى الصيغ مقارنة بالوسائل البدائية للتاريخ الإنسانى" (٧٢).

وكانت الأحداث فى أوروبا الشرقية أثناء انعقاد المؤتمر بدائية على نحو خاص. ذلك أن القوات السوفيتية التى كانت تتقدم نحو بولندا وقفت ساكنة بينما كانت القوات الألمانية تقوم بمذبحة ضد المقاومين فى جيتو وارسو، مما أثار التكهنات حول شعور السوفيت بالرضا إزاء تدمير واحدة من القوى المنافسة المحتملة. وقال تشرشل إن ذلك كان "سلوكًا غريبًا ومشينًا" (٧٣). وكانت تبعات التقدم السوفيتى الساحق تظهر أمام البريطانيين والأمريكيين، وبدءوا يشعرون بقلق من المحتلين الجدد لأوروبا الشرقية يساوى تقريبا قلقهم السابق من الألمان.

وكان الاستسلام الوشيك من جانب ألمانيا – والقضايا العالقة بخصوص الأمم المتحدة – يعنى ضرورة اتخاذ القرارات المتبقية سريعًا وعلى أعلى مستوى. وكتب تشرشل يقول: إن الأمل الوحيد للعالم هو اتفاق القوى العظمى. فإذا حدث نزاع، فسوف يفنى أطفالنا" (٧٤). واتفق روزفلت مع هذا الرأى، وكان ضروريا عقد لقاء وجهًا لوجه من أجل حماية التحالف وضمان تأسيس المنظمة العالمية الجديدة.

عطلة شبه جزيرة القرم

فى الصباح الباكر من يوم ٣ فبراير ١٩٤٥، اقترب أسطول جوى صغير تابع للحلفاء من شبه جزيرة القرم المغطاة بالثلوج. وكان على متن الطائرتين البريطانية والأمريكية تشرشل، ورزفلت، ومستشاروهما السياسيون والعسكريون الأقرب. وكانت المفاوضات الرامية إلى تحديد مكان اجتماع القادة الثلاثة – وهو الاجتماع الأول بينهم منذ نهاية عام ١٩٤٣ – صعبة، حيث أصر ستالين على البقاء قريبًا من عاصمة بلده، كى يستطيع الإشراف على التقدم السريع للقوات السوفيتية فى داخل ألمانيا. وعلى الرغم من أن روزفلت المعتل لم يكن على استعداد للسفر إلى مكان يبعد كثيرًا عن وطنه ، فإنه رضخ فى النهاية لطلب ستالين. وانتظر مولوتوف وزمرة من كبار الضباط السوفيت عند مهبط الطائرات، وأرشدوا كبار الشخصيات ممن هبطوا من

الطائرتين إلى الخيام، وقدموا لهم الكافيار والسلمون المدخن والبيض المسلوق، قبل أن يأخذونهم إلى سيارات الليموزين. (٧٥) وخلال الساعات الخمس التالية، اجتاز الوفدان البريطانى والأمريكى الطرق المليئة بالحفر والتى دمرتها القنابل، متوجهين نحو قصور القيصر فى يالطا. واصطف الجنود السوفيت على جوانب الطرق من أجل تحية قادة الحلفاء أثناء مرورهم بسيارتهم. (٧٦)

وتطلَّب إحضار الثلاثة الكبار معًا إلى موقع كان حتى وقت قريب منطقة حرب ألاعيب لوجستية محدودة. فقد أدار الجيش الأمريكى خطوط اتصالات من يالطا إلى سفينة أمريكية فى سيباستوبول كى يظل روزفلت على اتصال بواشنطن. وبعث الجيش البريطانى بحقائب من الوثائق السرية إلى تشرشل كل ليلة. وبذل السوفيت قصارى جهدهم كى يجعلوا المكان مريحًا للزوار المهمين. وكان الطعام فاخرًا وتدفقت الخمور بلا حساب. ومع ذلك، كان لدى تشرشل أسباب للشكوى. فبعدما علم أن الوفد المصاحب له تعرض لبق الفراش فى ليلته الأولى فى القصر القديم، جعل مجموعة من المتخصصين الأمريكيين يبخرون غرفه. (٧٧)

وعندما اجتمع القادة الثلاثة، كان مستقبل ألمانيا أول الموضوعات التى نوقشت. ففى ظل احتمال استسلامها فى أية لحظة، كان يجب على الحلفاء تحديد كيفية تقسيم هذا البلد وحكمه. ومثلما ضغطت بريطانيا فى دومبارتون أوكس من أجل منح فرنسا مقعدًا فى مجلس الأمن، فقد طالبت هنا بإعطاء فرنسا منطقة تحتلها وتديرها فى ألمانيا. وتنازل ستالين فيما يخص هذه النقطة، كما قبل دخول الحرب ضد اليابان بعد استسلام ألمانيا بما لا يزيد على ثلاثة شهور، وكان ذلك واحدًا من الأهداف الأمريكية الأساسية بشأن المؤتمر. واستهلكت مشكلة بولندا المعقدة ساعات من النقاش، حيث تنازع ستالين وتشرشل حول كيفية تسوية المطالب المتعارضة لكل من الحكومة البولندية المدعومة من السوفيت والبولنديين المنفيين فى لندن. وفى نهاية المطاف، قطع الزعماء وعدًا مبهمًا وغير قابل للتطبيق فى جوهره، يقضى بإجراء السوفيت انتخابات نزيهة فى

أوروبا الشرقية. وتردد أن ستالين قال لمولوتوف بشأن هذا الاتفاق: "إنه لا شيء. عد إلى عملك. يمكننا القيام بذلك على طريقتنا الخاصة فيما بعد" (٧٨).

وعلى الرغم من أهمية تلك القضايا، فإن روزفلت لم يكن لديه الكثير من الصبر كى يناقش مناطق الاحتلال والانتخابات البولندية، بينما كانت المنظمة العالمية العزيزة على قلبه أمرًا مازال مُعلقًا، ولم يشاركه السوفيت الشعور بإلحاح الأمر.

وكما هى عادته دائما، أبدى ستالين اهتماماً بالوقائع على الأرض، يفوق كثيراً اهتمامه بالاتفاقات على الورق. وغضب العديد من مستشارى روزفلت عندما علموا أن ستالين لم يقرأ المقترح الذى أرسلته واشنطون قبل شهرين حول إجراءات التصويت فى مجلس الأمن. (٧٩)

وعندما وجه السوفيت اهتمامهم أخيرًا نحو المجلس، أظهروا مرونة مدهشة. وبعد قليل من المشاحنات، توصل القادة إلى حل وسط - سُمى صيغة يالطا - سمح للأعضاء الدائمين باستخدام الفيتو ضد القرارات الخاصة بالقضايا "الموضوعية" وليس الإجرائية. وعلى سبيل المثال، لن يحق للأعضاء الدائمين منع النقاش فى المجلس حول خلاف أو نزاع ما. لكن الثلاثة الكبار أصروا على ألا يعود مجلس الأمن كلية إلى الإجماع الخانق الذى أعاق عمل المجلس التنفيذى لعصبة الأمم. وينص الاتفاق على أن "الصيغة المقترحة بأن يتخذ مجلس الأمن إجراء بعد موافقة سبعة أعضاء سوف تجعل عمل المجلس أقل عرضة للتعطيل، مقارنة بما كان عليه الحال فى عصبة الأمم فى ظل قاعدة الإجماع الكامل.(٨٠) وحيث إن الأعضاء غير الدائمين لن يتمتعوا بالفيتو، فإن اتفاق يالطا لم يثبت بدرجة ذات شأن فكرة أن مجلس الأمن كان خطوة للأمام على طريق المنظمات الدولية، وليس مجرد تكرار لأخطاء الماضى.

وكان اتفاق يالطا بمثابة لطمة كبيرة للرؤية التى كان روزفلت متحمساً لها بشدة حول المجلس الفعال - على الرغم من أنه لم يتم الاعتراف بهذه الحقيقة آنذاك. كيف يمكن للمجلس أن يكون حاسمًا بينما جميع قراراته الموضوعية تتطلب إجماع القوى

العظمى؟ حتى فى ظل غياب الخلافات الأيديولوجية أو الإستراتيجية العميقة، سوف تتجه عملية اتخاذ القرار بالمجلس بعيداً عن الفعالية، وفى اتجاه الحد الأدنى من القواسم المشتركة. وقد أدت سلطة الفيتو التى تعززت فى يالطا إلى دفع المجلس دراماتيكيًا كى يكون أداة للتوافق بين القوى العظمى، أكثر من كونه مجلسًا عالميًا للحُكم.

لكن هذه المشكلة سوف تظهر فى وقت لاحق. ففى ذلك الوقت، كان الأمريكيون سعداء بالانفراجة التى اعتبروها نزولاً كبيراً من جانب السوفيت. كما استطاع روزفلت وستالين تحييد "القضية س" التى كانت قد هددت اجتماع دومبارتون أوكس. ووافق الاتحاد السوفيتى على الحصول على ثلاثة مقاعد فقط فى الجمعية العامة: أحدها لأوكرانيا، والثانى لروسيا البيضاء، إلى جانب مقعد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الأساسى. وحصل روزفلت على وعد من ستالين بأنه لن يعترض على منح ثلاثة مقاعد للولايات المتحدة، إذا أثار الكونجرس مشكلة فيما يخص هذه القضية. (٨١) واستسلمت الوفود الغربية مرة أخرى للشعور بأنه يمكن إنجاز أشياء عظيمة، وأن روح التعاون قد تستمر. ورأى ألجير هيس، وهو أحد أعضاء الوفد الأمريكى، أن البيئة السياسية فى يالطا كانت "متجانسة بصورة استثنائية" (٨٢).

كما غادر المراقبون الأقل تعاطفًا مع السوفيت مقارنة بهيس المؤتمر وهم فى حالة مزاجية تشبه الدوار. ويتذكر هارى هوبكنز: "لقد آمنا حقًا من قلوبنا أن ذلك كان فجر يومٍ جديد، صلينا جميعًا من أجله، وتكلمنا عنه سنوات طويلة. أثبت الروس أن بوسعهم أن يكونوا عقلانيين وبعيدى النظر، ولم يكن يدور بخلد الرئيس أو بخلد أى منا شك فى إمكانية التعايش والعمل معهم فى سلام إلى أى وقت فى المستقبل قد يتخيله أحدنا"(٨٣). وعبَّر الدبلوماسى البريطانى بييرسون ديكسون فى خطاب أرسله وقت انتهاء المؤتمر عن مزيج الهلع والأمل:

"أعتقد أن ذلك كان واحداً من أهم الاجتماعات التى عقدناها، وكان تركز القوة هائلاً. ويمكن للقادة الثلاثة أن يقرروا فيما بينهم مستقبل العالم. ولم يحدث قط أن تقارب الثلاثة إلى هذه الدرجة فيما يخص الأمور الجسام. لكن المشكلة هى كيفية إبقائهم معًا، على الرغم من أن البشائر جيدة". (٨٤)

وحث روزفلت - الذى كان يريد البناء على حسن النوايا - كلاً من تشرشل وستالين على تحديد موعد قريب من أجل انعقاد مؤتمر يدشن رسميًا الأمم المتحدة. ووافق الثلاثة الكبار على أن الولايات المتحدة هى المكان المناسب لانعقاد مثل هذا المؤتمر، لأسباب من أهمها أن ذلك سوف يساعد على ضمان المشاركة الأمريكية. وكما قال إيدن: "ربما لو كان قرار تشكيل عصبة الأمم قد نوقش واتُخِذ فى نيويورك أو كاليفورنيا، لكانت فرصة هذه الهيئة فى البقاء أفضل" (٨٥). وكانت سان فرانسيسكو هى مقر الانعقاد.

تمرد الدول الصغرى

خطط روزفلت لحضور افتتاح وختام مؤتمر سان فرانسيسكو، متجاهلاً قلق بعض مستشاريه من أن يؤدى فشل المؤتمر إلى إضعافه سياسيًا. وقال الرئيس الأمريكى لأحد زوار البيت الأبيض فى مارس: "جميع هؤلاء الناس القادمين من كل أنحاء العالم يمنحون هذا البلد شرفًا عظيمًا، بمجيئهم إلى هنا، وأريد أن أخبرهم بمدى تقديرنا لذلك" (٨٦). وفى ١٢ أبريل ١٩٤٥، بينما كان روزفلت فى ورم سبرنجس فى جورجيا، يُعِد مسودة الخطبة التى سوف يلقيها فى المؤتمر، سقط وتوفى.

وأصبح هارى ترومان مسئولاً عن استضافة المؤتمر. وكان ترومان، السياسى القادم من ميسورى، يناسب هذه المهمة؛ فقد كان من المناصرين بشدة لفكرة إقامة منظمة دولية منذ خوضه الحرب العالمية الأولى، وأسف على عدم التحاق أمريكا

بعصبة الأمم. وقال آنذاك: "إننا لم نقبل تحمل مسئوليتنا كقوة عالمية" (٨٧). والأكثر من ذلك، إنه وضع فى محفظته نسخة من قصيدة لتينيسون يرثى فيها عجز الإنسانية عن حكم نفسها.

إلى أن تتوقف طبول الحرب، وتُطوى أعلام المعارك
فى برلمان الإنسان، اتحاد العالم
فسوف تحمل فطرة أغلبنا عالما عابسا من الترويع
وسوف تنام الأرض الطيبة، فى حضن القانون العالمى (٨٨)

وبعد ساعة من حلفه اليمين، أعلن ترومان أن مؤتمر سان فرانسيسكو يجب أن يسير حسبما كان مخططًا. وكان الدفاع عن الأمم المتحدة الفكرة المركزية فى الخطاب الذى أدلى به أمام الكونجرس فى اليوم التالى لجنازة روزفلت: "يجب إيجاد آلية من أجل تسوية الخلافات الدولية بطريقة عادلة. وبدون وجود هذه الآلية، فسوف يظل العالم بأسره مثل معسكر مسلح". وأكد أن القوى العظمى "عليها مسئولية خاصة فيما يتعلق بفرض السلام، وأضاف أن هذه المسئولية هى "خدمة شعوب العالم وليس السيطرة عليها" (٨٩). ولم يكن أمام القوى العظمى خيار سوى التأكيد على هذه الفكرة بينما كانوا يستعدون للالتقاء ببقية دول العالم فى سان فرانسيسكو. وبمعنى ما، كان يتعين عليهم إقناع القوى الأدنى بأن عددًا قليلاً من الدول المنتقاة سوف يحوز سلطة حسم القضايا الحرجة الخاصة بالأمن والسلام.

وكانت الدعوات لحضور المؤتمر قد أُرسلت فى مارس ١٩٤٥. وكان العدد الإجمالى للمدعوين ٤٥ دولة، من بينهم ١٩ دولة من الأمريكتين والكاريبى، وسبع من آسيا والشرق الأوسط، وعشر من أوروبا. وكانت معظم أفريقيا لا تزال مستعمرة، ومن ثم حضر المؤتمر ثلاثة ممثلين فقط عن تلك القارة. وإضافة إلى قوى المحور الأساسية، كان هناك عدد قليل من البلدان تُعتبر منبوذة. ولم تتلق الأرجنتين - التى تواطأت

مع الألمان – دعوة فى البداية، لكنها فى النهاية شاركت فى المؤتمر. ولم يُطلَب من إيطاليا – التى كانت أجزاء منها لا تزال محتلة من القوات الألمانية – الحضور. وفى بعض الحالات، لم يكن واضحاً إلى من يجب توجيه الدعوة. فعلى سبيل المثال، كانت بولندا لا تزال تفتقر إلى حكومة مُعترف بها دوليًا.

ومع اقتراب موعد انعقاد المؤتمر، لم تدخر الحكومة الأمريكية جهدًا كى تضمن نجاحه. فقد نقل الطيران الحربى الأمريكى العديد من المندوبين الآسيويين إلى مقر المؤتمر. واجتازت كتائب من الكتبة والمترجمين والدبلوماسيين وأطنان من الأدوات المكتبية البلاد بالقطار. واستولت الحكومة بسرعة على المئات من غرف الفنادق فى المدينة كى تقيم فيها الوفود الزائرة. واستُدعى واحدٌ من كبار الطهاة من أجل تقديم وجبات مناسبة للزائرين. وكانت بعض الاستعدادات الأخرى تحدث بصورة أكثر سرية. فقد استعدت وكالة أمن الإشارة بالجيش الأمريكى – التى أصبحت بعد ذلك وكالة الأمن القومى – لمد الدبلوماسيين الأمريكيين بتقارير يومية حول ما يقوله أعضاء الوفود الأخرى. ولم تقتصر أعمال التجسس على الأمريكيين، حيث أشارت أنشطة الاستخبارات الأمريكية إلى وصول عملاء سوفيت إلى سان فرانسيسكو. وكانت سفينة سوفيتية كبيرة ترسو قبالة الساحل من أجل تمكين الدبلوماسيين من الاتصال بالكريملين.(٩٠)

وفى تلك الأثناء، أتمت وزارة الخارجية الأمريكية الخطط الخاصة بالنقاش الفعلى والمسودة التى سوف تُقدَّم فى المؤتمر. وكان مقرراً أن تكون مسودة دومبارتون أوكس – التى قد جرى تداولها على نطاق واسع بين الدبلوماسيين والجمهور – نقطة البداية. وكان يتعين على أربع لجان عامة و١١ لجنة فنية العمل على المسودة وتعديلها وإعادة صياغتها بالطريقة التى تراها مناسبة. وكرست واحدة من اللجان – وهى اللجنة المعينة رسميًا، التابعة للجنة العامة – نفسها للبيان الذى يخص مجلس الأمن. وكانت القوى العظمى تراقب باهتمام عملية النقاش والتعديل.

وكُتبت وثيقة المؤتمر، لكن بعض الفاعلين الرئيسيين بدوا غير متحمسين. فطوال عدة أسابيع، لم يكن واضحًا ما إذا كان وزير الخارجية السوفيتى مولوتوف سوف يحضر أم لا. ذلك أنه بعد مرور أسابيع قليلة على انعقاد مؤتمر يالطا، وفى ظل تصاعد التوتر ثانية حول بولندا، أعلن ستالين أن مولوتوف لن يأتى إلى سان فرانسيسكو وأن أندريه جروميكو سوف يقود الوفد السوفيتى بدلاً منه. وكانت هذه ضربة قوية للأمريكيين والبريطانيين، حيث رأوا فى ذلك دليلاً على عزم السوفيت إفشال المؤتمر. وكتب تشرشل القلق يقول لروزفلت: "هل يعنى ذلك أن الروس سوف يتخلون عن هذا الأمر، أم أنهم يحاولون ابتزازنا؟"(٩١). ولم يتم الرد على رسائل لندن وواشنطون العاجلة الرامية إلى التأكد من حضور مولوتوف المؤتمر. وفى نهاية المطاف، ربما كان موت روزفلت السبب الذى جعل ستالين يلين. وقد استنتج وزير الخارجية البريطانى أنتونى إيدن أن ستالين أرسل مولوتوف تعبيرًا عن احترامه للرئيس الراحل. (٩٢)

وتوجه مولوتوف إلى الولايات المتحدة، وتوقف أولاً فى واشنطون بهدف زيارة الرئيس الأمريكى الجديد. وبكل المقاييس، وبخ ترومان الدبلوماسى السوفيتى. فبينما كان مساعدو ترومان ينتظرون خارج المكتب البيضاوى، سرد الرئيس الأمريكى بصورة فظة ما رأى فيه عنادًا ووعودًا منقوضة من جانب السوفيت. وقال مولوتوف: "لم يتحدث أحدٌ إلىَّ بهذه الطريقة فى حياتى قط"؛ فأجاب ترومان: "نفذ اتفاقاتك ولن يتحدث أحدٌ إليك هكذا ثانية" (٩٣). وفى سان فرانسيسكو، توفرت لدى مولوتوف فرصة للرد. ففى غضون الأسابيع السابقة على المؤتمر، اختفى ١٦ من الزعماء البولنديين فى المنفى فى ظروف غامضة عندما كانوا فى موسكو بهدف إجراء محادثات. وتحدث ستيتينيوس فى هذه القضية مع مولوتوف الذى تعهد بالبحث فى الأمر. ويقول شاهد عيان أمريكى إنه عندما التقى الرجلان فى حفل استقبال فى المؤتمر، صافح مولوتوف يد وزير الخارجية الأمريكى، ثم قال: "بالمناسبة يا سيد ستيتينيوس، فيما يخص أولئك البولنديين الستة

عشر، فقد اعتقلهم الجيش الأحمر جميعًا"، ثم التفت عنه بسرعة كى يحيى ضيوفًا آخرين. ولم يكن من ستيتينيوس إلا أن وقف مشدوهًا. (٩٤)

ولم يكن السوفيت الوحيدين الذين ذهبوا إلى موسكو ولديهم شعور بالاستياء. ففى الأسابيع السابقة على المؤتمر، تصادمت باريس وواشنطون حول رغبة فرنسا فى توزيع مسودة خاصة بها فى المؤتمر. ورفض ديجول دور راعى المؤتمر، وهو الدور الذى أعطى لجميع الأعضاء المقترح حصولهم على عضوية مجلس الأمن الدائمة. وحاولت فرنسا – عن طريق التعديل الذى اقترحته على مسودة دومبارتون أوكس – تبنى قضية الدول متوسطة الحجم فى المؤتمر، حيث اقترحت تضييق سلطات الفيتو، والسماح للدول الأصغر بمساهمة أكبر فى العمليات العسكرية للمجلس، وتوسيع سلطات الجمعية العامة.(٩٥)

وعند هذه النقطة، انتهت روح المساواة وأصبحت حساسية فرنسا إزاء دورها واضحة فى مراسم الافتتاح. وكان قد تقرر أن تكون اللغات الرسمية للمؤتمر هى الإنجليزية والفرنسية والروسية والصينية والإسبانية. لكن المخططين الأمريكيين آثروا الراحة، وقرروا عدم ترجمة الخطب الافتتاحية. (٩٦) وبينما كان ستيتينيوس يبدأ كلمته إلى الجمعية، بدأ صوت بين الحضور يترجم تعليقاته إلى الفرنسية. وتوقف ستيتينيوس مرتبكًا، والتفت إلى رئيس المؤتمر ألجير هيس طالبًا المشورة. واستهجن هيس ما حدث قائلاً: "لقد غلبنا من هو أكثر دهاء". واستمر الخطاب تصحبه ترجمة فرنسية بصوت مرتفع.(٩٧)

وبينما كانت فرنسا تدافع عن حقوقها اللغوية فى سان فرانسيسكو، كانت تسعى إلى تأكيد حقوقها الاستعمارية فى سوريا. ففى نهاية مايو، أطلقت القوات الفرنسية فى دمشق النار على متظاهرين يطالبون بالاستقلال. وفى المجمل، ربما قُتل ألف شخص جراء هذا العنف. وتشفع تشرشل لدى ديجول. وفى النهاية، أمر القوات البريطانية فى المنطقة بأن تطالب القوات الفرنسية بالانسحاب. وحثت الولايات المتحدة الفرنسيين على معاملة سوريا ولبنان "كبلدين يتمتعان بالسيادة الكاملة وكعضوين

مستقلين فى الأسرة الدولية" (٩٨). ورضخ ديجول فى النهاية، لكنه أوضح أن انسحابه تكتيكى فقط. وقال لدبلوماسى بريطانى رفيع المستوى: "أقر بأننا لسنا فى وضع يسمح لنا بالدخول فى عداء صريح معكم فى الوقت الراهن، لكنكم قد أهنتم فرنسا وخنتم الغرب. ولا يمكن نسيان ذلك" (٩٩)، ويتذكر أحد المندوبين الكنديين قائلاً: "أغضب الحدث العرب، وقرَّب بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وأبعد فرنسا عن نصف الكرة الأطلنطى، وقربها من نصف الكرة السوفيتى"(١٠٠).

على الرغم من ضخامة التوترات بين القوى العظمى، فإن ديناميكية سان فرانسيسكو خلقت حالة من التضامن، حيث كانت الدول التى سوف تتمتع بعضوية مجلس الأمن الدائمة تدافع عن مكاسبها، فى مواجهة عشرات الدول الأخرى التى كان دورها استشاريًا فحسب. ويتذكر أحد المشاركين أن القوى العظمى شعرت أنه "يُفضل، لاعتبارات تجميلية على الأقل، أن يبدو الأمر وكأن رأى الدول الأصغر يؤخذ فى الاعتبار بجدية" (١٠١). واجتمعت القوى الخمس قبل بدء انعقاد المؤتمر رسميًا من أجل تنسيق إستراتيجياتها والاستعداد لمواجهة اعتراضات الآخرين. وأجرت هذه الدول العديد من المشاورات فى تلك الجلسة. وعقد ليو بازفولسكى، نجم الفريق الأمريكى الذى يتحدث الروسية، عدة اجتماعات مع الدبلوماسى السوفيتى أركادى سوبوليف من أجل مراجعة التعديلات ومواجهة المشكلات التى تثيرها الدول الأصغر. وعمل كادوجان مع توم كونالى، سيناتور تكساس وواحد من أعضاء الوفد الأمريكى فى المؤتمر، لمواجهة اعتراض إحدى الدول الأصغر. وكتب كادوجان فى مذكراته: "قلت له إنه مدفعنا الثقيل وأنا القناص. وسار الأمر بصورة جيدة للغاية، واعتقد أننا سحقنا مكسيكيًا الليلة الماضية. أظن وأننا لابد قد أخرسناه لمدة أسبوع أو نحو ذلك" (١٠٢).

لكن لم يكن بوسع الدول الخمس إسكات جميع المنتقدين، ولم تكن العديد من الوفود قلقة من السلطات الاستثنائية التى يتمتع بها المجلس بقدر قلقها إزاء احتمال أن يصبح المجلس عاجزًا سياسيًا. وعندما تجتمع الدول الخمس، لا توجد حدود تقريبًا

لما يمكنها القيام به. لكنه فى حالة خروج إحدى الدول عن المجموع، يمكن أن يُصاب المجلس بالشلل. وتساءل مندوب نيوزيلندا: "متى يمكن لأحد من الأعضاء الدائمين الخروج بصورة متعسفة عن الآخرين ومنع أى إجراء؟" (١٠٣).

وكان وزير خارجية أستراليا، هربرت إيفات، مصممًا على انتقاد جوانب الغموض فى اتفاق يالطا. وكتب لاحقًا يقول: إن المجلس المقترح "تشوبه عيوب كبيرة، وبه دلائل واضحة على أنه يركز على المصالح الخاصة للقوى العظمى، المنشغلة بمشكلات الأمن العسكرى، والمهتمة بتأمين امتيازات خاصة لنفسها، تعتقد أنها من حقها نتيجة لدورها فى تحقيق النصر فى الحرب العالمية الثانية" (١٠٤). وتسبب عناد إيفات عند دفاعه عن رأيه فى ازدراء الدول الخمس له. وقال عنه ألكسندر كادوجان - الذى كان متضايقًا من أسلوبه -: "إنه الرجل الأكثر بغضًا فى العالم" (١٠٥) .

واقترح إيفات أكثر من عشرة تعديلات على القواعد المنظمة للفيتو، بما فى ذلك التخلص من هذا الحق برمته فى حالة النزاعات التى لا تتضمن استخدامًا للقوة العسكرية. وعلى حد وصف الباحث ستيفن شليسنجر: بدا لأيام قلائل أن تمردًا واسع النطاق حول صلاحيات المجلس كان قيد الاختمار. (١٠٦) ودوّن السيناتور آرثر فاندنبرج، عضو الوفد الأمريكى، فى مذكراته أن "قضية الفيتو هذه تجعل من الصعب للغاية الحفاظ على أى مظهر، حتى لو كان وهميًا، من مظاهر 'المساواة فى السيادة'، بين الدول الموجودة هنا فى سان فرانسيسكو"(١٠٧). وساهم إيفات فى إقناع عدد من دول أمريكا اللاتينية - التى كانت متشككة فى الأمر من الأساس - بوضع سلطة الفيتو موضع تساؤل، وقدموا قائمة أسئلة تتضمن ٢٣ سؤالاً حول كيفية تطبيق الفيتو فى الممارسة العملية. واستدعى مندوبو الدول الخمس - بينما هم فى حالة توتر - إيفات كى يتحاوروا معه. وأبرزت أجواء المقابلة التفاوت بين نفوذ الدول. فقد أخذوا إيفات إلى مصعد خاص، واتجه فوراً إلى الجناح الخارجى الفاخر فى فندق فيرمونت حيث يعمل مندوبو القوى العظمى.(١٠٨)

وفى النهاية، واجهت القوى العظمى التحدى بالطريقة الوحيدة المتاحة لديها، حيث أكدت أنه بدون الفيتو، لن تكون هناك أمم متحدة. ونقل السيناتور كونالى تلك الرسالة بطريقة مسرحية إلى أقصى حد، فقام بإلقاء محاضرة على المندوبين فى لجنته، بينما يلوح بمسودة الميثاق قائلاً: "ربما عليكم العودة من سان فرانسيسكو إلى بلادكم إذا أردتم، والقول إنكم هزمتم الفيتو. نعم بوسعكم القول إنكم هزمتم الفيتو، لكنه يمكنكم أيضًا القول: 'إننا دمرنا الميثاق!'" ثم طوّح نسخته، ملقيًا بالورق على الطاولة، ثم حملق بعدائية فى وجوههم، الواحد تلو الآخر.(١٠٩)

وبدا لبرهة أن اتفاق يالطا بشأن الفيتو بات عرضة للانهيار داخل دائرة القوى العظمى أيضًا. ذلك أنه فى ٢ يونيو، أعلن جروميكو أن السوفيت لم يعودوا يقبلون بوجوب مناقشة المجلس أية قضية تُعرض عليه. وقال إن الدول الخمس يجب أن توافق قبل عرض أية قضية للمناقشة. وأدى هذا الإعلان إلى حالة من الاستياء فى أروقة المؤتمر. كما عُقدت اجتماعات طارئة فى كل من واشنطون ولندن. وأرسل ستيتينيوس برقية إلى هنرى هوبكنز الذى كان آنذاك فى موسكو بناء على طلب ترومان، كى يحاول استعادة التعاون مع ستالين. ومرت الأزمة بالسرعة نفسها التى ظهرت بها. وبدون الكثير من النقاش، قال ستالين: إن هذا الخلاف "غير مهم"، وأبقى على صيغة يالطا.(١١٠)

واستُعيد التماسك الداخلى بين القوى العظمى، على الأقل مؤقتًا، واستمرت الدول الخمس فى مساعيها للحفاظ على صلاحيات مجلس الأمن. وتذبذبت بعض الدول التى كانت تعارض الفيتو، وهو ما قد يعود إلى القلق إزاء احتمال انهيار المؤتمر. وأبرق دبلوماسى كندى إلى حكومته مقترحًا التخلى عن هذه القضية: "نرى أنه من الأفضل أن نرضى بالمنظمة التى نستطيع الحصول عليها. وفيما يتعلق بهذا القرار، علينا العزوف عن القيام بمزيد من المحاولات من أجل إثارة المشاكل، فى ظل الوحدة الصعبة التى توصلت إليها القوى العظمى. ويعنى ذلك التخلى عن ترف الإدلاء بأى أحاديث أخرى تسعى إلى الكمال"(١١١).

ووسط سياسة ليّ الذراع هذه، كانت هناك فعليًا عمليات "أخذ وعطاء" بين القوى العظمى وبين بقية الدول. وفى حقيقة الأمر، خرج واحد من أهم أحكام ميثاق الأمم المتحدة من رحم اعتراضات الدول الصغرى. ذلك أن مسودة الميثاق التى أُعطيت للوفود لم تُشر صراحة إلى حق الدول فى استخدام القوة للدفاع عن نفسها. وكان إغفال هذا الأمر سببًا فى توتر الدول الصغرى. فماذا لو لم يأت مجلس الأمن لمساعدتها بفعل انقسامه أو حتى بطئه؟ هل يعنى الميثاق فعليًا أن أمن هذه الدول يعتمد كليةً على يقظة المجلس؟ وعلى الرغم من أن معظم الدول كانت تريد من الدول العظمى العمل معًا بصورة فعالة، فإنها لم تكن راغبة فى رهن حياتها على قدرة الدول الخمس على القيام بذلك. وجرى تصحيح هذا الخطأ، عبر إدماج ما أصبح بعد ذلك المادة ٥١ من الميثاق، التى تقول "ليس فى هذا الميثاق ما يعوق الحق الطبيعى للدول فى الدفاع عن نفسها، فرادى أو جماعات، إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين".[١١٢]

وعلى كلٍ، استطاعت المزايا والسلطات الضخمة الممنوحة لمجلس الأمن الصمود، فلم ينتقص منها المؤتمر. وكما استخلصت إحدى المجلات الكندية: "قالت جميع الدول الصغرى كلمتها، وسارت القوى العظمى فى طريقها" [١١٣]. وقالت نيويورك تايمز إن معظم الدول: "قبلت على مضض فكرة وجود ديكتاتورية عالمية فعلية بواسطة القوى العظمى"[١١٤]. وظهر دور المجلس فى التشجيع على تسوية النزاعات من خلال الفصل السادس من الميثاق الجديد. وظهرت "أنياب" المجلس فى الفصل السابع الذى منح تلك الهيئة سلطة استخدام القوة العسكرية أو العقوبات الاقتصادية أو أية وسائل أخرى يعتبرها ضرورية لأجل فرض السلام. وظلت مسألة احتفاظ المجلس بقوة خاصة تحت إمرته – وهى قضية لم تُحل خلال مفاوضات دومبارتون أوكس – من دون حل جذرى. وناشدت المادة ٣٤ من الميثاق كل الدول الأعضاء التوصل إلى "اتفاقيات خاصة" مع المجلس، تتضمن تخصيص قوات ومعدات بعينها لاستخداماته. لكنه لم يوضع موعد نهائى لاستكمال هذه الاتفاقيات.

ووُقِع الميثاق فى ٢٦ يونيو ١٩٤٥، لكنه كان يتعين إنجاز بعض المهام النهائية. فعقب مرور عشرة أشهر، اجتمعت عصبة الأمم – التى استمر وجودها القانونى بعد انتهاء الحرب – فى جنيف لآخر مرة. وترأسها شون ليستر حينما كانت تفكك ما تبقى لها من أصول، بما فى ذلك مقرها الرئيسى فى جنيف، وتُسلمها إلى الأمم المتحدة. وأعلن اللورد سيسيل، السياسى البريطانى المحنك، إن "عصبة الأمم قد ماتت، تحيا الأمم المتحدة" (١١٥). ومُنِحَت مجموعة جديدة من القوى العظمى فرصة لإدارة العالم. وكانت هذه القوى قد ذهبت إلى سان فرانسيسكو كدول متشاحنة تصارع من أجل حماية مصالحها بعد الحرب. لكنها خرجت من سان فرانسيسكو كأوصياء على أمن العالم، يتمتعون بتفويض فعلى.

هوامش الفصل الأول

(1) Richard Griffiths, *Pétain: A Biography of Marshall Philippe Pétain of Vichy* (Garden City NY: Doubleday, 1976), 240.

(2) Joel Larus, *From Collective Security to Preventive Diplomacy: reading in International Organization and Maintenance of Peace (New York: Wiley, 1965), 30.*

(3) E. H. Carr The Twenty Years' Crisis, 1919-1939 (New York: Harper & Row, 1964), 35.

(4) F. S. Northedge, *The League of Nations: Its Life and Times* (New York: Holmes & Meier, 1986), 243.

(5) Northedge, *League of Nations 163.*

(6) Douglas Gageby, the last secretary general: Sean Lester *and the League of Nations* (Dublin: Town house and country house. 1999), 193.

(7) John Keegan, *The Second World War* (London: Pimlico, 1989), 399.

(8) Richard J. Overy, *The Air War*, 1939-1945 (Washington, DC: Potomac, 2005), 150.

(9) Adam B. Ulam, *Expansion and Coexistence: The History of Soviet Foreign Policy*, 1917-1967 (New York: Praeger, 1986), 316.

(10) Wendell L. Willkie, *One World* (New York: Simon & Schuster, 1943), 125.

(11) Ruth B. Russell, *A History of the United Nation Charter: The Role of the United States*, 1940-1945 (Washington, DC: Brooking Institution Press, 1958), 51.

(12) انظر على سبيل المثال Townsend Hoopes and Douglas Brinkley, *FDR and the creation of the U.N.* (New Haven CT: Yale University press, 1997), 78-82.

(١٣) للوقوف على الاختلافات بين هل، ويليس حول خطة ما بعد الحرب، انظر :

Russell, *History of the United Nation Charter 98-99;* Hoopes and Douglas Brinkley, *FDR and the creation of the U.N., 50-51; Cordell Hull, Memoirs of Cordell Hull* (New York: Macmillan, 1948), vol. 2, 1640 (Hull labels Welles a "convinced advocate of regular organization"). Hull and his allies employed rather ruthless methods to oust Welles from his post. See Hoopes and Brinkley, *FDR and the creation of the U.N.,78-82.*

(14) U.S. Department of State, Foreign Relation of the United States (Washington, DC: GPO, 1943) (hereinafter FRUS), 1:756.

(15) Russell D. Buhite and David W. Levy, FDR's Fireside Chats (Norman: University of Oklahoma Press, 1992), 278.

(16) Diane Clemens, Yalta (New York: Oxford University Press, 1970), 47.

(17) Anthony Eden, The reckoning (Boston: Houghton Mifflin, 1950), 717.

(18) Robert E. Sherwood, *Roosevelt and Hopkins* (New York: Harper, 1950, 717.

(19) Eden, *The reckoning,* 437.

(20) *Robert E. Sherwood, Roosevelt and Hopkins, 846.*

(21) Hoopes and Brinkley, *FDR and the creation of the U.N., 115.*

(22) Hoopes and Brinkley, *FDR and the creation of the U.N., 128.*

(23) Quoted in David Dilks, ed., *Dairies of Sir Alexander Cadogan, O.M.,* 1938-1945 (New York: Putnam, 1972), 582.

(24) Dilks, *Dairies of Sir Alexander Cadogan, 578.*

(25) Adam Roberts, "Britain and the Creation of the United Nations," *in Still More Adventure with Britannia: Personalities, Politics and culture in Britain. Ed Wm. Roger Louis* (London: Tauris, 2003), 232.

(26) Dilks, Dairies of Sir Alexander Cadogan, 627.

(٢٧) مقابلة مع لورد جلادوين جيب .

35 a, United Nations Oral History Project Transcripts Manuscripts and archives, Yale University Library.

(28) Dilks, *Dairies of Sir Alexander Cadogan, 653-654.*

(٢٩) للاطلاع على مناقشة جيدة للتيارات السياسية فى بريطانيا فى فترة ما بعد الحرب، انظر :

John Darwin, Britain and Decolinisation: *The Retreat from the Empire in the Postwar World* (New York: St. Martin's, 1988), esp. 69-75.

(30) انظر على سبيل المثال Brian Thomas, "cold War Origins : II," *Journal of Contemporary History* 3, no. 1 (Jan. 1968), 189.

(31) L. G. Shaw, "Attitudes of the British Political Elites towards the Soviet union," *Diplomacy Statecraft* 13, no. 1 (Mar. 2002), 55-74.

(32) Donald W. Treadgold, *Twentieth Century Russia* (Boulder: CO: Westview, 1990) 292; Ulam, Expansion and Coexistence, 134.

(33) Robert Rhodes James, *Anthony Eden* (New York: McGraw-Hill, 1987), 258-259. Eden probably should not have been so shocked, later in the war, Churchill and Stalin sat down over a map to crudely sketch out possible spheres of influence in Eastern Europe and the Balkans. "Let us burn this paper," Churchill said when they were done, "No, you keep it," responded Stalin.

(34) Eden, *The reckoning, 335.*

(٣٥) يقول الدبلوماسى الأمريكى تشارلز بوهلين، الذى حضر مؤتمرى يالطا وطهران فى مذكراته: إن ستالين كان مقتنعًا بوجهة نظر روزفلت حول هذه القضية.

Charles E. Bohlen, *Witness to History* (New York: Norton, 1973), 151.

(36) Daniel Yergin, *Shattered Peace: The Cold War and the National Security state* (Boston: Houghton Mifflin, 1977), 56.

(37) Sherwood, *Roosevelt and Hopkins*, 778.

(38) Dilks, *Dairies of Sir Alexander Cadogan*, 581.

(39) Valdislav Zubok and Constantine peshakov, *Inside the Kremlin's Cold War: From Stalin to Khrushchev* (Cambridge, MA: Harvard university Press, 1996), 25.

(40) Adam B. Ulam, *Stalin: the Man and his Era* (New York: Viking, 1973), 596; Bohlen, Witness to History, 158.

(٤١) تم اتهام هيس بأنه عميل للسوفيت فى أغسطس ١٩٤٨، وأدين بالحنث باليمين، وليس التجسس،.لكن مع كشف وثائق سوفيتية واعتراض الاستخبارات الأمريكية للمكالمات السوفيتية، أصبحت القضية ضده أقوى، لكن ليس واضحًا أية معلومات قدمها للسوفيت خلال المفاوضات حول تأسيس الأمم المتحدة. انظر:

Edward G. White, *Alger Hiss's Looking Glass Wars: The Covert Life of a Soviet Spy* (New York: Oxford University Press, 2004). For argument against Hiss's guilt, see Kai Bird and Svetlana Chervonnaya, "The Mystery of ales," *American scholar* (summer 2007).

(42) UN Oral History Interview with Lord Gladwyn Jebb, 35, Yale University.

(43) Dilks, *Dairies of Sir Alexander Cadogan, 654.*

(44) Yergin, *Shattered Peace, 49.*

(45) Andrei Gromyko, *Memories* (Garden City NY: Doubleday, 1989) 77-79.

(46) Robert Hilderbrand, *Dumbarton Oaks* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1990), 69.

(47) Russell, *History of the United Nation Charter, 440.*

(48) Charles K. Webster, "The Making of Charter of the United Nations," History 32, no. 115 (Mar. 1947), 25.

(49) Dumbarton Oaks, Washington Conversation on the National Peace and Security Organization, Oct. 7, 1944, chapter VI, Available at www.ibiblio.org.

(50) Thomas M. Campbell and George C. Herring, eds., *Dairies of Edward R. Stettinius, Jr.*, 1943-1946 (New York: New Viewpoints, 1975), 113.

(51) Campbell and Herring, *Dairies of Edward R. Stettinius*, 113, 111.

(52) Hubert Miles Gladwyn Jebb, *The Memories of Lord Gladwyn Jebb* (New York: Weybirght & Tally, 1972), 148.

(53) Dilks, *Dairies of Sir Alexander Cadogan, 663.*

(54) Russell, *History of the United Nation Charter, 470-472.*

(55) Gromyko, *Memories, 116.*

(56) Jonathan Fenby, *chiang Kai-shek* (New York: Carroll & Graf, 2003), 395-396.

(57) UN Oral History Interview with Lord Gladwyn Jebb, 35, Yale University.

(58) Stephen G. Craft, V. K. *Wellington Koo and the Emergence of Modern China* (Lexington: University press of Kentucky, 2004), 117.

(59) Craft, V. K. *Wellington Koo,* 182.

(60) W. W. kulski, *De Gaulle and the World: The foreign policy of the Fifth French Republic* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1966), 4.

(61) Quoted in Russell, *History of the United Nation Charter, 107.*

(62) For the accounts of episode, see *Hull, Memoirs of Cordell Hull, 1129-1133; Raoul Aglion, Roosevelt and de Gaulle: Allies in Conflict* (New York: Free Press, 1988), 66-67.

(63) Sherwood, *Roosevelt and Hopkins, 685,*

(64) Franklin D. Roosevelt, *F.D.R.: his Personal Letters* (New York: Duell, Salon and Pearce, 1950,1400-1453.

(65) Hull, *Memoirs of Cordell Hull, 961; Dilks, Dairies of Sir Alexander Cadogan, 640.*

(66) Aglion, *Roosevelt and de Gaulle, 133.*

(67) Francois Kersaudy, *Churchill and De Gaulle,* (New York: Collins, 1981), 346.

(68) Campbell and Herring, *Dairies of Edward R. Stettinius, 90.*

(69) Sherwood, *Roosevelt and Hopkins, 781.*

(70) "Connally Urges Peace Plan Unity," *New York Times,* Oct. 10, 1944, 13.

(71) "The United Nations," *New York Times, Oct.* 10, 1944, 22.

(72) Reinhold Niebuhr, *The Children of Light and the Children of Darkness* (New York: Scribner's, 1944), 163-164.

(73) Hilderbrand, *Dumbarton Oaks, 213.*

(74) Prime Minister's Personal Minute, quoted in Martin Gilbert, *Road of Victory: Winston S. Churchill*, 1940-1945 (London: Heinemann, 1986), 1170.

(75) Piers Dixon, *Double Diploma: The Life of Sir Pierson Dixon* (London: Hutchinson, 1968), 136.

(76) Bohlen, *Witness to History, 173.*

(77) Clemens, *Yalta, 116.*

(78) Steven Merritt Miner, "His Master's Voice: Viacheslaz Mekhailovich Molotov as Stalin's Foreign Commissar," in Gordon A. Craig and Francis L. loewenheim, eds., *The Diplomats*, (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994), 85; Albert Resis, ed., *Molotov Remembers: Inside Kremlin politics* (Chicago: Dee, 1993), 51.

(79) Charles McMoran Wilson, Churchill: Taken From the Diaries of Lord Moran (Boston: Houghton Mifflin, 1966) 242.

(80) Sydney Bailey and Sam Daws, *The Procedure of the UN Security Council* (Oxford: Oxford University Press, 1998), 457.

(81) Sherwood, *Roosevelt and Hopkins, 857.*

(82) UN Oral History Interview with Alger Hiss, 19, Yale University.

(83) Sherwood, *Roosevelt and Hopkins, 870*

(84) Dixon, *Double Diploma, 148.*

(85) Eden, *The reckoning, 619.*

(86) Sherwood, *Roosevelt and Hopkins, 879.*

(87) David McCullough, Truman (New York: Simon & Schuster, 1992), 234.

(88) "Locksley Hall," reprinted in Alfred Tennyson, *The Poetical Alfred Tennyson* (New York: Thomas Crowell, 1890), 92.

(89) First Address to President Truman to the Congress, April 16, 1945, full text available at the Harry S Truman Library, www.trumanlibrary.org.

(٩٠) تشير الوثائق التى تم الكشف عنها فى مشروع فينونا إلى أن الاستخبارات السوفيتية نقلت العديد من العملاء إلى سان فرانسيسكو من أجل حضور المؤتمر.

Stephen C Schlesinger's history of the San Francisco conference, *Act of Creation* (Boulder, CO: Westview, 2003), 102.

(91) Russell, *History of the United Nation Charter, 629.*

(92) *The reckoning, 609.*

(٩٣) تختلف التقديرات حول كيفية حدوث التواصل. ترومان تذكر المحادثة على هذا النحو، لكن مترجم تشارلز بوهلين لم يتذكرها هكذا. انظر :

McCullough, Truman, 376; Bohlen, *Witness to History, 213.*

(94) Bohlen, *Witness to History, 214-215.*

(95) انظر على سبيل المثال A. W. Deporte, *De Gaulle's foreign policy, 1944-1946* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1968), 105-108; John W Young, *France, the Cold War and the Western Alliance,* 1944-1949 (New York: St. Martin's, 1990), 43, 52-53; Schlesinger, Act of Creation, 101-102.

(96) *FRUS, 1945, 1:404.*

(97) UN Oral History Interview with Alger Hiss, 27-28, Yale University.

(98) Joseph C. Grew, *Turbulent Era: A Diplomatic record for Forty Years,* 1904-1945 (Boston: Houghton Mifflin, 1952), vol. 2, 151625.

(99) Jean Lacounture, De Gaulle (New York: Norton, 1993), 92; Young, *France, the Cold War and the Western Alliance, 56.*

(110) Escott Reid, On Duty: A Canadian at the making of the United Nations, 1945-1946 (Kent, OH: Kent state University Press, 1983) 54.

(101) UN Oral History Interview with Professor Leland Goodrich, Yale University.

(102) Dilks, *Dairies of Sir Alexander Cadogan, 742.*

(103) Russell, *History of the United Nation Charter, 716.*

(104) Herbert Vere Evatt, *The United Nations* (Cambridge, MA: Harvard university Press, 1948), 14.

(105) Dilks, *Dairies of Sir Alexander Cadogan, 745.*

(106) Schlesinger, *Act of Creation, 193-200.*

(107) Arthur Hendrick Vandenberg and Joe Alex Morris, *The Private Paper of Senator Vandenberg* (New York: Houghton Mifflin, 1952), 200.

(108) Paul Hasluck, *workshop of security* (London: Cheshire, 1948), 129-130.

(109) Tom Connally, *My Name is Tom Connally* (New York: Crowell, 1954) 283.

(110) Hoopes and Brinkley, *FDR and the creation of the U.N., 201.*

(111) Quoted in Adam Chapnick, *The Middle Power Project: Canada and the Founding of the United Nations* (Vancouver: University of British Columbia Press, 2005), 137.

(112) United Nation Charter, Art. 51.

(113) Quoted in Hoopes and Brinkley, *FDR and the creation of the U.N., 126.*

(114) Russell Porter, "Small Countries Grain Wider Role," *New York Times,* May 7, 1945, 10.

(115) F. P. Walters, *A History of the League of Nations* (New York: Oxford University Press, 1952), Vol. 2, 815.

الفصل الثانى

مواءمات وبدايات (١٩٤٦-١٩٥٦)

فى الساعة الخامسة من صباح يوم ١٩ مايو عام ١٩٤٥، ترك جوزيف جرو - الذى كان يشعر بالقلق - سريره، وجلس أمام مكتبه، وبدأ يكتب. ففى الوقت الذى كان فيه ستيتينيوس يدير مؤتمر سان فرانسيسكو، كان جرو يدير وزارة الخارجية فى واشنطون. وكان مسار الأحداث فى سان فرانسيسكو وأوروبا قد أشعره بالقلق. وكتب يقول إنه بسبب اتفاق الفيتو الذى تم التوصل إليه فى يالطا، سوف يضحى مجلس الأمن "عاجزًا عن الفعل فى مواجهة عدو مستقبلى مؤكد، هو الاتحاد السوفيتى". وأضاف أن الحرب مع روسيا "مؤكدة مثلها مثل أى شىء آخر مؤكد فى هذا العالم.... وبمجرد انتهاء مؤتمر سان فرانسيسكو، يجب أن تصبح سياستنا تجاه روسيا صارمة على الفور، على طول الخط"(١).

وكان عددٌ من كبار المسئولين الأمريكيين والبريطانيين يشارك جرو قلقه. وأثناء انعقاد مؤتمر يالطا، كتب جورج كينان، الدبلوماسى الأمريكى الذى كان مرابطًا آنذاك فى موسكو يقول: "لا يمكن لمنظمة دولية لحفظ السلام والأمن أن تحل محل السياسة الخارجية المدروسة والواقعية"، وكان قلقًا إزاء ترويج القادة الأمريكيين الأوهام حول الأمم المتحدة "كى يتخذوا من ذلك عذرًا لتبرير عجزهم عن الاهتمام الجاد والتفصيلى بعلاقات القوة الصرفة بين شعوب أوروبا" (٢).

وفى لندن، حذر إرنست بيفين - وزير الخارجية المعروف عنه التحدث بصراحة، وكان زعيماً لإحدى النقابات العمالية فى السابق - أيضاً من المبالغة فى تعليق الأمل على المنظمة الجديدة"، وقال أمام مجلس العموم: "إذا لم تستطع القوى العظمى الوفاء بدرجة معقولة بالوعود التى قطعتها على نفسها، لن تؤدى وعودها بفرض عقوبات على بعضها البعض إلى إنقاذ العالم"(٣). وحتى بينما كان يجرى التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة، كان ينتشر داخل العواصم الغربية شعورٌ بالكآبة إزاء العلاقة مع الاتحاد السوفيتى، إلى جانب إدراك ضخامة تأثير هذا العداء على إعاقة عمل مجلس الأمن. وسرعان ما اختلط اليأس بالصدمة، بعدما ألقت الولايات المتحدة قنبلتين ذريتين على اليابان فى أغسطس ١٩٤٥؛ فقد شعر الجميع أن العالم قد تغير، لكن أحداً لم يكن واثقًا من نوع هذا التغير. (٤)

لكن الخصومة المتصاعدة بين القوى العظمى وسقوط القنبلة الذرية لم يؤديا إلى شلل الآلة التى صُنعت فى سان فرانسيسكو. وفى نهاية ١٩٤٥، اجتمعت لجنة تضم دبلوماسيين فى لندن من أجل الإعداد لاجتماع مجلس الأمن الأول. وعاد الكثير من الفاعلين الأساسيين فى سان فرانسيسكو، من بينهم ستيتينيوس وويلنجتون كو وأندريه جروميكو والبروفيسور البريطانى تشارلز وبستر، واجتمعوا فى تشريش هاوس فى لندن، حيث كان العمال مازالوا يرفعون وسائل الحماية من انفجارات القنابل من على النوافذ ويزيلون آثار الحرب.

وبرز مجدداً التوتر الذى ظهر فى السابق فى سان فرانسيسكو بين الدول الصغيرة والخمسة الكبار بشأن بضع قضايا. فقد اعترضت العديد من البلدان على قاعدة مقترحة تسمح للمجلس بعقد اجتماعات مغلقة وإصدار ملخص قصير عن محاضر هذه الاجتماعات. وذكَّر المندوب المصرى اللجنة بأن "المجلس سوف يُستَدعى من أجل اتخاذ قرارات شديدة الأهمية، تتضمن تضحيات من جانب أعضاء الأمم المتحدة غير المُمَثَّلين فيه"، وأعلن مندوب كوبا أن الأمم المتحدة يجب ألا تكون لديها "وثائق سرية". وأكدت الدول الخمس أن هذا القلق فى غير محله، وأن تلك القاعدة لا

تتضمن "أى تصور حول الدبلوماسية السرية". وقالت دول أخرى عديدة إنه حتى لو كان الأمر كذلك، فسوف يؤدى إجبار المجلس على نشر محاضر الاجتماعات المغلقة إلى قيامه ببساطة بإجراء محادثات غير رسمية أقل شفافية". ورُفضت التعديلات التى تطالب بمنح جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة القدرة على الاطلاع على سجلات الاجتماعات السرية، ومُرِرَت تلك القاعدة كمسودة. (٥)

وفى أحيان كثيرة، انقسمت اللجنة على أساس الحرب الباردة قيد التكوين، حيث زعم جروميكو أن الأعضاء من الدول الغربية انتهكوا الميثاق الجديد. وتساءل بعض المندوبين عما إذا كان السوفيت يريدون انعقاد المجلس من الأساس. ويتذكر أحد الدبلوماسيين: "بدأ شعور غير مريح ينمو بداخلى، مفاده أن جروميكو ينفذ أوامر من موسكو بجمع قائمة تضم انتهاكات مزعومة للميثاق، يمكن للحكومة السوفيتية استخدامها كمبرر لاتخاذ قرار بعدم التصديق عليه" (٦)، وثبت أن هذا الهاجس الكئيب كان من دون أساس، حيث صدَّق الاتحاد السوفيتى على ميثاق الأمم المتحدة. ذلك أنه فى السراء والضراء، سوف يكون هذا الميثاق جزءًا من النظام.

ولم يكتف السوفيت بالمشاركة، لكنهم أوضحوا رغبتهم فى دعم اختيار الولايات المتحدة كمقر دائم للمنظمة الجديدة، وهى إيماءة أدهشت الكثير من الدبلوماسيين الغربيين. وإلى يومنا هذا، لا يزال المنطق السوفيتى وراء هذا الموقف مبهمًا، على الرغم من تخمين بعض المراقبين أن السوفيت أرادوا إبعاد المنظمة فيزيقيًا عن مجال نفوذهم المتصاعد فى أوروبا. وفى داخل الولايات المتحدة، برزت منطقة نيويورك باعتبارها المكان المُفضل. وحيث إن واشنطون العاصمة هى مقر الحكومة الأمريكية، فإنها لم تكن مطروحة كى تكون مقرًا للأمم المتحدة. ونصح البريطانيون بألا يكون مقر الأمم المتحدة على ساحل الغربى، باعتباره بعيدًا جدًا. وكانت ميزة نيويورك أنها بالفعل مدينة دولية فى عديد من الجوانب. ومع ذلك، عرضت أكثر من عشرة مدن وبلدات أخرى أرضها - إلى جانب حوافز أخرى - كى تحظى بأن تكون مقرًا للأمم المتحدة. ودافعت كل من أتلانتيك سيتى ونيوجيرسى وكيب كود وماساتشوستس وبار

هاربور ومين عن قضيتها فى هذا الصدد. واقترحت رود أيلاند، الولاية شديدة الصغر، بأن تأخذ الأمم المتحدة فى الاعتبار فى مداولاتها إمكانية إقامة مقر الأمم المتحدة على أية بقعة فى داخلها.(٧)

ليس بوسعنا الفشل

وافتتحت الأمم المتحدة مقرها المؤقت فى لندن، حيث لم يكن قد تحدد بعد موقع مقرها النهائى. وفى ١٧ يناير ١٩٤٦، اجتمع مجلس الأمن للمرة الأولى. ويقول الوزير الأسترالى نورمان ماكين: "وفقًا لبنود الميثاق، عُين المندوبون كى يخدموا فى مجلس الأمن، وانعقد الاجتماع الأول بصورة صحيحة. إننى أعلن تشكل مجلس الأمن على نحو صحيح، وأن المجلس قيد الانعقاد".(٨) وألقى مندوبو الدول الخمس العظمى والدول الست الأخرى التى انتخبتها الجمعية العامة كأعضاء غير دائمين – وهى: أستراليا والبرازيل ومصر والمكسيك وهولندا وبولندا – كلمات موجزة. وقال ستيتينيوس: "يبدأ مجلس الأمن تاريخه اليوم. وسوف يكون تاريخًا فارقًا بالنظر إلى تأثيراته على البشرية. هذه المرة ليس بوسعنا الفشل". وكان العديد من دول المجلس قد وقع تحت الاحتلال النازى، وكان فشل عصبة الأمم فى وقف العدوان يخيم على المكان. وذكَّر الوزير الهولندى المجلس بأنه قبل أقل من عام، كان شعبه "ما زال يرزح تحت نير الطاغية".

"أتذكر جيداً أنه فى أيام الحرب المظلمة، تحدث الزعيم العظيم للبلد الذى يقدم لنا هذه الضيافة شديدة الكرم هنا – أعنى ونستون سبنسر تشرشل – إلينا عن الوادى المظلم الذى يتعين علينا السير فيه، عبر رحلة طويلة، كى نخرج يومًا ما إلى هذه المناطق المشمسة، حيث يسود السلام والحرية مرة ثانية. لقد خرجنا الآن إلى هذه المناطق، واعتقد أن تجمُّع مجلس الأمن هذا يعبر عن أكثر البدايات إشراقًا".

وقال مندوب البرازيل: "دعونا نأمل من الآن فصاعداً أنه سيتم وقف مثيرى المشاكل عند حدهم". واستغرق الاجتماع أكثر من ساعة بقليل، وانتهى من دون ظهور أى عداء.(٩)

لكن هذا الوضع لم يدُم طويلاً. فمع انتهاء الحرب، كان لدى القوى العظمى قوات تنتشر فى مناطق العالم المختلفة، وفى ظل مناخ التوتر المتصاعد بين الغرب والشرق، أصبحت هذه القوات مصدراً للنزاع المتكرر. وكان العسكريون ممن انخرطوا فى معارك مشتركة ضد قوات المحور لهم تأثير كبير فى اختيار المسئولين فى عشرات من الدول الصغيرة. وفى الاجتماع الثانى للمجلس، قال رئيسه إنه تلقى شكوى تفيد بأن القوات السوفيتية لم تغادر الأراضى الإيرانية كما تعهدت. واتهمت الحكومة الإيرانية القوات السوفيتية بمنع السلطات الإيرانية من فرض سيطرتها على شمال البلاد. وبعد ذلك بأيام قلائل، شكا السوفيت من تدخل القوات البريطانية فى شئون اليونان الداخلية.

وشارك دبلوماسى سوفيتى آخر، هو أندريه فيشنسكى، فى تولى المهام المتعلقة بالمجلس. وكان معروفاً عن فيشنسكى أنه مجادل محنك وصعب المراس. وزادت معلومة أنه تولى منصب المدعى فى العديد من محاكم ستالين المسرحية من شعور الكراهية الذى كان يحيط به.(١٠) ووصف دبلوماسى سوفيتى أسلوب فيشنسكى البلاغى بأنه "خليط غير مألوف من اللاتينية الرصينة الرنانة، وسيل من الأمثال الروسية، والذم الفطرى الفج" (١١). وفى مداخلة طويلة فى أحد اجتماعات مجلس الأمن الأولى، اتهم فيشنسكى القوات البريطانية بمساعدة العناصر الفاشية فى اليونان: " إن ما يحدث اليوم فى اليونان، والأهوال التى تُرتكب عبر الإرهاب الأبيض، أصبح معروفاً للجميع. وأعتقد أنه من غير الضرورى الإتيان ببراهين هنا". وانبرى إرنست بيفين، مندوب بريطانيا فى المجلس، للدفاع عن أداء البريطانيين فى اليونان، وطالب المجلس غاضباً ببحث الدور البريطانى فى اليونان بكل الوسائل: "سئمت هذه الاتهامات التى تكيلها حكومة الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فى هذا الاجتماع الخاص. سوف أصبح

أسعد إنسان عندما أرى الحكومة البريطانية أمامها فرصة لتوضيح موقفها فيما يخص هذا البلد." [١٢] وطالب بيفين المجلس بأن يحدد بوضوح ما إذا كان السلوك البريطانى فى اليونان مقبولاً أم لا.

لكنه سرعان ما اتضح أن بيفين ليست لديه القدرة الكافية على كسر شوكة السوفيت عبر رباطة الجاش. ويتذكر تريجف لى، الدبلوماسى النرويجى الذى عُين أول أمين عام للأمم المتحدة: "أدت طعنات فيشينسكى المحسوبة إلى إثارة غضب بيفين. وكان بيفين مثل ثور يموج بالغضب أمام الراية الحمراء فى ميدان النقاش." [١٣]. ولم يكن فيشينسكى الدبلوماسى السوفيتى الوحيد الذى بوسعه إثارة غضب بيفين؛ فقد استفزه مولوتوف، وزير الخارجية السوفيتى، بشدة خلال مؤتمر فى ١٩٤٧، وبعدما امتص هجومًا بلاغيًا قويًا آخر من السوفيت، قال بيفين البدين، بلهجته المنتمية إلى ويست كونترى: "فى هذا ما يكفى"، ونهض قابضًا يديه، وتوجه نحو مولوتوف. ويقول شاهد عيان: "فى لحظة مهيبة، بدا وكأن وزيرى خارجيتى بريطانيا والاتحاد السوفيتى على وشك تبادل اللكمات" [١٤].

ونجح المجلس فى إنهاء اجتماعه القصير فى لندن من دون عنف جسدى، لكنه لم يكن بوسعه تفادى ضربة إجرائية. ففى ١٦ فبراير ١٩٤٦ – قبل أيام من انتقال المجلس إلى نيويورك – استخدم السوفيت الفيتو الأول فى تاريخ المجلس. ذلك أنه خلال بضعة أسابيع، عكف المجلس على صياغة قرار حول انسحاب القوات البريطانية والفرنسية المرابطة فى سوريا ولبنان. وعُدِّل نص القرار عدة مرات، بناء على اعتراضات من السوفيت. لكنه فى اللحظة الأخيرة، أعلن فيشينسكى عزمه استخدام الفيتو ضد القرار، حيث لم تعجبه الصيغة النهائية. وذهل كثيرٌ من المراقبين إزاء سرعة اللجوء إلى استخدام الفيتو، وفى قضية قليلة الأهمية نسبيًا. [١٥] لقد صُمم الفيتو كى يكون صمام أمان للدفاع عن المصالح الوطنية الأساسية، لا كى يكون أداة للتوصل إلى قرارات مثالية.

وصاحب المناخ المنذر بالشر المجلس أثناء عبوره الأطلنطى متوجهًا نحو مقره الجديد. وكان الانتقال من لندن بداية لجولة استغرقت عدة سنوات. فلم يكن من السهل الحصول على مبنى بالحجم المطلوب للأمم المتحدة فى نيويورك فى فترة ما بعد الحرب. فقد انتقل المجلس فى البداية إلى جمنيزيوم هنتر كوليدج فى برونكس. وبعد ذلك بأشهر قليلة، انتقل إلى فندق هنرى هدسون. وبعد أسابيع قليلة من حياة الفنادق، ذهبت عصبة الدبلوماسيين إلى مصنع سابق للجيروسكوب عند بحيرة سكسيس فى مقاطعة لونج أيلاند، حيث ظل المجلس هناك حتى عام ١٩٥٢.

ولم يكن هذا المكان مناسبًا. فقد كان يتعين على المندوبين القاطنين فى المدينة تحمل الطريق الطويل إلى المصنع. وكان واضحًا أن غرفة المجلس نفسها مُصممَة لراحة المصورين، أكثر من كونها مُصممَة لراحة المندوبين. وجلس الأعضاء إلى طاولة طويلة، جعلتهم معرَّضين للمبات القاعة المخصصة للصحفيين. ويتذكر أحد الدبلوماسيين: "ربما لا يكون مندوبو مجلس الأمن خجولين أو منكمشين على أنفسهم، لكن أحدًا منهم لم يكن بوسعه أن يكون فى بؤرة الضوء - مثله مثل متسابق فى مسابقة للجمال فى أتلانتيك بيتش - كما جعلهم مصممو الغرفة. إن جميع تأثيرات المكان تعوق التركيز" (١٦). ووصلت مساعدة متواضعة فى صورة طاولة اجتماعات جديدة. وكانت الطاولة مُصممَة على هيئة حدوة حصان، ومصنوعة من الماهوجنى. وذكرت نيويورك تايمز أن "شكل المائدة الجديدة سوف يُحدث آثارًا نفسية تجعل المندوبين يشعرون بأنهم يتباحثون مع بعضهم البعض، لا أنهم يخاطبون جمهورًا" (١٧).

وجلس مترجمو المجلس وسط حدوة الحصان، يكتبون فى عجالة الملاحظات بطريقة الاختزال كى يتمكنوا بسرعة من ترجمة التعليقات إلى الإنجليزية والفرنسية، وهما لغتا العمل الوحيدتان فى المجلس آنذاك. وكانت الترجمة الفورية لا تزال تكنيكًا جديدًا، وظل المجلس يعتمد على تكنيك الترجمة التتبعية خلال بضع سنوات فى بداية

عمله. وكانت الخطب تُترجم بمشقة إلى لغتى المجلس الرسميتين، الواحدة تلو الأخرى. وخلق العبء الثقيل المتعلق بترجمة اجتماعات تمتد لساعات مساحة كبيرة للحرج، خاصة عندما تفلت من المندوبين كلمات بالعامية، أو يقصون الحكايات. وكان الدبلوماسيون السوفيت بصورة خاصة مولعين بالحكايات الشعبية، وكان المترجمون فى أغلب الأحيان يبذلون جهوداً مضنية من أجل تحويلها إلى الإنجليزية والفرنسية. ويسترجع مراسل بى بى سى فى بدايات المجلس واحدة من المحاولات الجديرة بالذكر. كانت الترجمة الحرفية لأحد التعليقات التى أدلى بها السفير السوفيتى كما يلى: "فى روسيا، لدينا مثل شعبى يقول إن الرأس المشتعلة تُصور القاتل"، وكانت النسخة التالية من الترجمة أفضل: "فى روسيا، لدينا مثل شعبى يقول إن الوجه الأحمر يفضح المجرم"، لكن القصة اتخذت منحًا غريبًا عند ترجمتها إلى الفرنسية: "فى روسيا لدينا مثل شعبى يقول أن من تسيل أنفه يجب أن يمسحها!" (١٨).

وتسبب انتقال المجلس إلى نيويورك فى حالة من الفضول الحاد من جانب الجمهور؛ ففى الاجتماعات الأولى فى هنتر كوليدج وفندق هدسون، كان المندوبون يتعرضون لمطاردة الراغبين فى الحصول على توقيعاتهم فى الأوتوجرافات، وكانت الصحافة تثير جلبة حول حق بث جميع اجتماعات المجلس فى التليفزيون. وجمعت امرأتان تعملان فى حفظ المعاطف فى المجلس توقيعات من أجل بيعها فى الخارج. وكان يجرى دعوة مندوبى المجلس بصفة متكررة إلى التجمعات الأكثر رقيًا فى مجتمع نيويورك، وكانت تحاصرهم المطالب بإلقاء كلمات. وكان بعض المراقبين يرون فى الاهتمام المحيط بالمجلس سببًا كافيًا للاحتفاء به. فقد كتب واحدٌ من الصحفيين يقول: "إن مجلس الأمن حقق أشياء ضخمة فى وقت قصير إلى حد لا يُصدَق. لقد خلق حوله هالة رائعة من السلطة والمكانة الدوليين" (١٩) .

لكن تلك الهالة لم تستطع التغلب على المشكلة الصعبة المتعلقة بالقوات السوفيتية الموجودة فى إيران. فبمجرد استقرار المجلس، أرادت الحكومة الإيرانية – بدعم من

الولايات المتحدة - وضع شكوتها على جدول أعماله مجدداً. وقاوم السوفيت ذلك، وامتدت المناقشات حول مجرد إدراج الشكوى الإيرانية على جدول الأعمال يومين. وعندما صوَّت المجلس فى النهاية على مناقشة الأمر، كان الفيتو السوفيتى غير مجدٍ. ذلك أن وضع بند ما على الأجندة هو مسألة إجرائية، لا ينطبق عليها الفيتو. ومع ذلك، لم يكن الفيتو الوسيلة الوحيدة للاحتجاج. فعقب استخدام أندريه جروميكو له، أعلن أنه لن يستطيع استمرار المشاركة فى هذا الاجتماع. وجمع أوراقه ببطء وخرج من الغرفة؛ فقد كانت إيران على جدول الأعمال، لكن الاتحاد السوفيتى لم يكن فى الغرفة لمناقشة الأمر. [٢٠]

وكان لدى السوفيت الكثير من الفرص للتعبير عن غضبهم. ذلك أنه خلال الأشهر الأولى من عمل المجلس، وجد السوفيت أنفسهم معزولين فى عدد من القضايا، من بينها النزاع الأهلى فى اليونان، وكيفية التعامل مع نظام فرانكو فى إسبانيا، والاعتراف بأعضاء جدد فى الأمم المتحدة. وتعاملوا مع هذه الموقف بوضع كل العقبات الممكنة فى الطريق. وأصبح الفيتو السوفيتى أمرًا شائعًا. وبحلول صيف ١٩٤٨، كان الاتحاد السوفيتى قد استخدم الفيتو ١٧ مرة، مما أربك العديد من الدبلوماسيين الغربيين. ويتذكر أحد المراسلين خروج السفير الأمريكى وارين أوستن من اجتماع المجلس بعد استخدام السوفيت للفيتو ذات مرة، وغمغم قائلاً: "لقد جُن جنونى، ولا أعرف ماذا أفعل" [٢١]. وكانت فرنسا الدولة الثانية التى استخدمت الفيتو، لكن ذلك حدث مرتين فقط.[٢٢] وحفَّزَ إسراف السوفيت فى استخدام الفيتو على صدور تعليقات قاسية فى الغرب، حيث اعتُبِر هذا النهج متناقضًا كليةً مع الهدف الذى أنشئت من أجله المنظمة والخاص بالحفاظ على روح التعاون. وكتب الصحفى المخضرم جيمس ريستون عام ١٩٤٦: "ليس هناك من شك فى أنه من وجهة نظر الأغلبية الساحقة من أولئك الذين يراقبون الأمم المتحدة منذ نشأتها، انتهك الاتحاد السوفيتى كلاً من: مبدأ روزفلت، ووعد الخمسة الكبار، وهذان يحددان الفرضية الأساسية بشأن الفيتو" [٢٣].

وتجاوز النقد سياسات السوفيت وأيديولوجيتهم، وامتد إلى رفض تكتيكاتهم الإجرائية، ليعكس وجهة نظر بعينها حول الطريقة التى يجب أن تتصرف وفقًا لها الدول الأعضاء فى المجلس. وقال الناقدون الغربيون إنه أيًا كانت المصالح السياسية الضيقة للاتحاد السوفيتى، فإن عضو المجلس - وخاصة العضو الدائم - يجب ألا يكون دولة تتصرف بدافع من مصلحتها الذاتية فحسب. وكما قال اثنان من كبار علماء السياسة الأمريكيين عام ١٩٥٢: "لم يكن مدهشًا على الإطلاق أن الدعوة إلى الاهتمام بأهداف أسمى لم تجد قبولاً يُذكر فى موسكو". (٢٤) لقد أصر السوفيت على استخدام الفيتو تحديدًا لأنهم توقعوا أن يكونوا أقلية فى المجلس الخاضع لهيمنة الغرب. وفى ١٩٥٠، دوى صوت فيشينسكى قائلاً: "يقولون إن الفيتو استُخدِم ٥٠ مرة! كان من الممكن جدًا استخدامه ١٥٠ مرة فى مثل هذه الظروف، لأنه وسيلة للدفاع عن النفس فى مواجهة الضغوط، أى الإملاءات التى تحاول الدول - التى تعتقد أنها الأقوى والأكثر تجبرًا - ممارستها ضد الدول الأخرى فيما يخص الشئون الدولية". (٢٥)

من الممكن أن نرى فى المقولات الأولى حول استخدام الفيتو رؤى متعارضة لما يجب أن يكون عليه المجلس؛ وهى رؤى نوقشت وجرى التداول بشأنها فى دومبارتون أوكس وسان فرانسيسكو، لكنه كان يجب اختبارها فى البيئة العالمية الواقعية. وكانت الرؤية السوفيتية تتسم بالمحدودية والعملية والبعد عن العواطف، وتستند إلى أن مجلس الأمن يجب أن يكون مكانًا تجتمع فيه الدول العظمى من أجل مناقشة القضايا - وتكون محمية بمبدأ الإجماع. وليس على الدولة العضو فى المجلس الالتزام بأى شىء، بخلاف تأكيد مصالحها الوطنية والدفاع عنها. وإذا ساعدت المناقشات فى المجلس على تعزيز التوافق بين الدول، فسوف يكون ذلك حسنًا وطيبًا. وفى مواجهة هذه الرؤية المحدودة، كانت هناك رؤية تنتشر بين المثاليين من الغربيين - وجرى تكريسها فى نص الميثاق - وهى أن أعضاء المجلس يقع عليهم واجب فعلى، هو العمل كوكلاء للسلام والأمن الدوليين، وتقديم التضحيات التى قد لا تُضطَر إليها الدول الأخرى.

وقد آمن المسئولون الأمريكيون بأن بلادهم تتصرف بهذه الروح. وكثيراً ما أشاروا إلى الخطة - قصيرة العمر - الرامية إلى وضع الأسلحة والتكنولوجيا الذرية فى أيدى المجتمع الدولى. فبناء على توصية من الرئيس الأمريكى، وضع وكيل وزارة الخارجية دين أتشيسون وعدة مستشارين خطة فى مارس ١٩٤٦، طالبت بتشكيل الهيئة الدولية لتطوير الطاقة الذرية بغرض مراقبة هذه التكنولوجيا الجديدة والسيطرة عليها. وكلَّف ترومان آنذاك برنارد باروخ، رجل المال المُسن، بتسويق هذه الفكرة فى العالم. لكن طرح باروخ كان أخرق، وأثار قلق السوفيت بدعوته إلى تشكيل آليات إنفاذ لا تكون خاضعة لفيتو مجلس الأمن. وماتت الخطة بهدوء فى نهاية ١٩٤٦، بعد استخدام السوفيت للفيتو فى المجلس. فقد قاتل السوفيت بضراوة كى يحظى الفيتو بسلطة واسعة، ولم يكونوا على استعداد لترك هذه السلطة تتآكل، خاصة لو كان الأمر يتعلق بقضية بخطورة الطاقة النووية.[٢٦]

وسبَّبَ الاستخدام السوفيتى المتكرر للفيتو فى البداية صدمة قوية للمتحمسين للمنظمة الدولية. وبعد بضعة أشهر من حياة المجلس، ظهرت الدعاوى لإعادة التفاوض حول ميثاق الأمم المتحدة، وإعادة هيكلة المجلس بصورة جذرية. واقترح رئيس فيدراليى العالم المتحدين، وهى إحدى جماعات الضغط، تجريد مجلس الأمن من الفيتو وإخضاعه للسلطة المطلقة للأمم المتحدة. [٢٧] وأصبح العديد من مؤيدى المنظمة الدولية مقتنعين بأن الميثاق لم يمضِ قدمًا بما فيه الكفاية، حيث وضع سلطة مفرطة فى أيدى مجلس القوى العظمى الذى بدا مشلولاً. وكان الواقع يشير إلى أن المجلس لا صلة له بالحكومة العالمية الكفء، بل إنه يمثل تجمعًا للقوى العظمى المتصارعة التى أُعطِيت السلطة كى تحكم. وكتب مراسل نيويوركر بعدما حضر إحدى جلسات المجلس الأولى: "لا يوجد حل وسط، حقيقة، بين الحكومة واللا حكومة. لا توجد منطقة وسطى آمنة... نحن اليوم فى منتصف المر، وهى لحظة شائكة" [٢٨].

وحتى فى ظل أفول آمال التعاون الدائم بين القوى العظمى، عملت الدول الخمس على الدفاع عن صلاحيات المجلس، وجعله مكانًا أكثر راحة بالنسبة إليهم كى يعملوا

فيه. وفى يناير ١٩٤٧، أقام المجلس إدارة مؤقتة لمنطقة تريستا المتنازع عليها الواقعة على ساحل البحر الإدرياتيكى. وبأمر المجلس، أصبحت المدينة "جمهورية تريستا الحرة". وعلى الرغم من أن تلك القضية كانت مجرد قضية هامشية فيما يخص العلاقات بين القوى العظمى - بل إن تلك التسوية انهارت فى النهاية - فإن الخطوة التى اتخذها المجلس كانت مثيرة. ذلك أنه بجرة قلم، أنشأ المجلس كيانًا دوليًا وأعطاه دستورًا وقدم له الحماية المادية. وكان ذلك أكثر مما يجب بالنسبة لمندوب أستراليا فى المجلس. وتساءل من أين أتت للمجلس تلك القوة كى يتولى الإدارة الكاملة لمنطقة ويمنحها ضمانة أمنية، خاصة وأنه لم يكن هناك خرقٌ للسلام.

وكان ذلك سؤالاً جيدًا، لكنها كانت معركة خاسرة. فقد توصل السوفيت والأمريكيون إلى تسوية بشأن تريستا. ولم يكن بوسع الشواغل القانونية لأستراليا الوقوف فى طريق تلك التسوية. وفى معرض مواجهة التحدى الأسترالى، طرح دبلوماسى أمريكى تأويلاً متسعًا لقدرة المجلس: "أية بقعة على سطح الأرض قد تنشب فيها النزاعات لأى سبب، وقد يمسك الرجال فيها بخناق بعضهم البعض، هى بقعة اهتمام مشروع لمجلس الأمن" (٢٩)؛ أى أنه إذا أراد المجلس الاضطلاع بمزيد من السلطات، فلا شىء يستطيع منعه من ذلك. وكتب أحد أعضاء الوفد الأسترالى فى استسلام: "إن تأويل وظائف وسلطات المجلس يقع إلى حد كبير فى أيدى المجلس نفسه" (٣٠).

كما منحت القوى العظمى نفسها مساحة كبيرة فيما يتعلق بإجراءات التصويت. ويشترط ميثاق الأمم المتحدة أن سلامة القرارات تتطلب تصويتًا "مؤيدًا" من جانب الأعضاء الخمسة الدائمين. وخلال مؤتمر سان فرانسيسكو، تساءلت العديد من الوفود حول حق الدول العظمى فى الامتناع عن التصويت. وعندئذ، اعترضت الدول الخمس حيث كانت تنوى أن يصوت الخمسة مع أو ضد أى قرار. لكنه بمجرد أن بدأ عمل المجلس، بات واضحًا أن حق الامتناع عن التصويت قد يكون مفيدًا جدًا. وبعد بضع سنوات من عمل المجلس، أصبح حق الامتناع عن التصويت مقبولاً، على الرغم من أن

هذا التقليد لم يُدوَّن قط. (٣١) ولم تستطع انتقادات الدول الصغيرة - بأن الامتناع عن التصويت يسمح للدول الخمس بالتهرُّب من مسئولياتها - الصمود فى مواجهة رغبة الدول العظمى فى الحصول على أقصى قدر من المرونة.

التخلى عن المسئولية فى فلسطين

فى قضية حاسمة واحدة، هى وضع فلسطين، توحد المجلس فى تصميمه على التهرُّب من المسئولية. ذلك أنه عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، حصل البريطانيون على انتداب من عصبة الأمم كى يديروا المنطقة التى كانت عربية فى معظمها، لكن كان لديها عدد متنام من المهاجرين اليهود. وباعتبارها الدولة صاحبة الانتداب، وقعت بريطانيا تمامًا وسط الدعاوى العربية واليهودية بالحق فى الأرض والسلطة. وقطع البريطانيون الوعود للجانبين. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، وجدوا أنفسهم وسط نزاع يتزايد عنفًا، فى ظل موارد وإرادة سياسية محدودتين. واستهدف المتطرفون اليهود القوات البريطانية، وكان الإجراء الأكثر دراماتيكية هو تفجير فندق الملك داود فى القدس فى يوليو ١٩٤٦. وأخيراً، أعلن ألكسندر كادوجان فى سبتمبر ١٩٤٧: "لقد حاولنا لسنوات حل مشكلة فلسطين. وحيث إننا قد فشلنا حتى هذه اللحظة، فإننا نأتى بالقضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، على أمل أن تنجح فيما فشلنا نحن فيه" (٣٢).

ولم تكن الدول الخمس راغبة فى اتخاذ أى موقف بشأن الأزمة. كما لم يكن بينها انقسامٌ حاد تجاهها ، لكنها كانت مرتبكة وحذرة إزاء التكاليف التى سوف تستتبع التدخل فى هذه القضية. وكانت الولايات المتحدة تؤيد وجود دولة يهودية، لكنها لم تكن راغبة فى التدخل فى هذا النزاع، كما لم يكن لديها قوات بوسعها الاستغناء عنها بعدما سارعت بتقليص حجم جيشها عقب انتهاء الحرب. أما الاتحاد السوفيتى الذى

ظل يميل نحو العرب لسنوات عدة، فقد اتخذ موقفًا عكسيًا عام ١٩٤٧، وأيد إقامة دولة يهودية. ويبدو أن الموقف السوفيتى استند إلى أن التقسيم سوف يُعجِل بانسحاب القوات البريطانية، وهذا كان شغله الشاغل آنذاك. وربما يكون التوجه الاشتراكى العام لإسرائيل قد أعطى موسكو الأمل بأن تكون الدولة الجديدة صديقة من الناحية الأيديولوجية. ولم يكن لدى السوفيت رغبة تُذكر فى التدخل، وما كان الغرب سوف يسمح بذلك على أية حال. وكانت فرنسا، من جانبها، غارقة فى الاضطرابات السياسية الداخلية. فقد كان ديجول قد استقال عام ١٩٤٦، وكافح القادة الذين خلفوه من أجل صياغة سياسة خارجية متماسكة. لكن ارتياب فرنسا إزاء القومية العربية جعلها تميل إلى تبنى رؤية متعاطفة مع دعوى الاستحقاق الصهيونى. وفى الصين، كانت حكومة تشانج كاى شيك مشغولة بمحاربة حركة ماو الشيوعية المتصاعدة، وكانت أقل الدول الخمس استعدادًا لبذل جهد مضنٍ من أجل إحلال السلام فى الشرق الأوسط.

ومن ثم، أحال المجلس النزاع إلى الجمعية العامة. وهذه شكلت بدورها لجنة رفيعة المستوى تضم مندوبين عن دول صغيرة ومتوسطة الحجم. وكانت فلسطين هى القضية التى لم يرغب أحدٌ فى الاقتراب منها. وناضل تريجف لى، السياسى النرويجى الذى شغل منصب أول أمين عام للأمم المتحدة، من أجل حث المجلس على اتخاذ موقف أكثر فعالية. وقال لأعضاء المجلس، غالبًا بدافع من الأمل أكثر منه بدافع من الثقة: "لديكم حق يمكنكم استخدامه. لن يعجز مجلس الأمن عن أن يستخدم بأقصى صورة، ومن دون استثناء، السلطات الضرورية كافة التى منحه إياها الميثاق كى يساعدكم فى القيام بمهامكم" (٣٣).

وفى الاجتماعات المغلقة بين الدول الخمس، رفضت بريطانيا مجرد الإدلاء برأيها فيما إذا كان النزاع يُعتبر "تهديدًا للسلام"، وهو الحد الأدنى الذى يتطلب اتخاذ إجراء من جانب المجلس. وكتب كادوجان فى مفكرته: "لم أكشف عما بداخلى بالأمس،

ورفضت الإجابة. سوف أعطيهم جميع المعلومات، ويجب عليهم اتخاذ قرارهم". وبعد ذلك بشهرين، عندما أبلغته أمريكا باحتجاجها على تخلى بريطانيا عن النزاع، رد بسؤال بسيط: "هل المجلس على استعداد لإرسال قوات لاحتواء النزاع؟"، وأذعن وارين أوستن قائلاً: "هنا أنت قد هزمتنى. نحن لسنا مستعدين لذلك" (٣٤). ومن ثم، واصلت القوى العظمى ألاعيبها حول هذا الشأن. ففى أغسطس ١٩٤٧، عقب إجراء عشرات الاجتماعات فى فلسطين، إلى جانب مشاورات استمرت شهوراً، اقترحت اللجنة المنقسمة على نفسها تقسيم فلسطين إلى دولتين منفصلتين: إحداهما عربية والأخرى يهودية. وسرعان ما قبل المندوبون اليهود الاقتراح، بينما رفضته الدول العربية بالإجماع. وفى ٢٩ نوفمبر، صدَّقت الجمعية العامة ككل على قرار التقسيم بموافقة ٣٣ عضوًا ورفض ١٣.

واندلعت على الفور تقريبًا أعمال شغب وقتال واسع النطاق فى فلسطين. وفى مارس ١٩٤٨، استيقظ المجلس أخيراً من سباته ودعا بوهن إلى إنهاء القتال. وفى الشهر التالى، حذر من "المسئولية الثقيلة" التى سوف يتحملها أى طرف لا يلتزم بالهدنة، لكنه أكد أيضًا أن الجمعية العامة ما زالت تتحمل المسئولية عن الأزمة. وشكَّل لجنة للهدنة كى تسافر إلى المنطقة وتعود بتقرير إلى المجلس. لكن سرعة الأحداث كانت قد أصبحت تتجاوز كثيراً سيطرة الأمم المتحدة. فقد أعلنت السلطات اليهودية فى فلسطين الاستقلال فى ١٥ مايو. ومن دون استشارة المجلس أو حتى الحلفاء القريبين، اعترف الرئيس ترومان سريعًا بدولة إسرائيل الجديدة. بل إنه حتى الوفد الأمريكى فى الأمم المتحدة صُدم بهذا الإعلان الذى أحدث هرجًا ومرجًا فى الجمعية العامة.

وعند هذه النقطة، بدأت السياسة السوفيتية فى التباعد عن سياسة الغرب، وامتنع الاتحاد السوفيتى عن التصويت على معظم القرارات المرتبطة بعمل مراقبى وقف إطلاق النار. ووجد الكونت فولك برنادوت، رجل الدولة السويدى والوسيط

المُعيَّن من الأمم المتحدة، نفسه من دون دعم أو توجيه يُذكر من قِبل المجلس. وعبَّر عن إحباطه قائلا: "أظهرت الأمم المتحدة جانبها الأسوأ. ذلك أنه حتى فى القرارات الأكثر تفاهة المتعلقة بالإجراءات الرامية إلى إضفاء القوة على كلماتها، اعتمدت الأمم المتحدة على الحسابات السياسية للقوى العظمى." [٣٥] وفى ١٧ سبتمبر، أُغتيل برنادوت على أيدى متطرفين يهود فى القدس. واستطاع خليفته الأمريكى رالف بانش توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار، لكن النزاع الكامن وراءه تُرك بدون حل. وانتمى برنادوت وبانش إلى الجيل الأول بين أجيال كثيرة من الوسطاء الذين حاولوا التعامل مع الأزمة.

وحقق المجلس الفتى فشلاً بائسًا فيما يتعلق بفلسطين. فقد عزف عن القيام بالعمل الدبلوماسى المضنى المطلوب لمنع النزاع. وبدلاً من ذلك، فوض لجنة من الدول الضعيفة كى تؤدى هذه المهمة. وعندما نشب القتال بالفعل، ثبت عجز المجلس عن فرض إرادته. وانتهت حرب ١٩٤٨ لأن إسرائيل هزمت أعداءها، لا بسبب نداءات السلام التى أصدرها المجلس. وبالنسبة للعديد من مؤيدى الأمم المتحدة المخلصين، كان تهرُّب المجلس من مسئولياته دليلاً أخيرًا على أن القوى العظمى - بما فيها الولايات المتحدة - أحدثت شللاً فى هيئة كان بوسعها أن تصبح منظمة دولية نافذة. وفى ١٩٤٧ وبداية ١٩٤٨، كان كبار المؤيدين الأمريكيين للأمم المتحدة يراقبون بمشاعر مختلطة إعلان إدارة ترومان تقديم حزمة مساعدات ضخمة لليونان وتركيا اللتين كانتا تقاتلان انتفاضات شيوعية، وإطلاق خطة مارشال لمساعدة دول غرب أوروبا. وكل ذلك بدون استشارة مجلس الأمن أو الجمعية العامة.

وبعد الفشل فى فلسطين، كتب قادة الرابطة الأمريكية للأمم المتحدة، وهى إحدى جماعات الضغط المؤثرة، خطابًا غاضبًا يتهم إدارة ترومان بالتعامل مع الأمم المتحدة باعتبارها: "أداة للسياسة - وفى الحقيقة، أداة لسياسة القوة - تُستخدَم عند اللزوم، ويجرى تجاهلها وإساءة استخدامها عندما يتطلب الأمر ذلك" [٣٦]. وشكت أليانور روزفلت، التى عملت مبعوثة أمريكية للأمم المتحدة لشئون حقوق الإنسان، لوزير

الخارجية جورج مارشال، من أنه "بكل الطرق الممكنة، تعمل الولايات المتحدة على إضعاف الأمم المتحدة، وتتصرف على أساس أحادى" (٣٧)، وكانت أزمة الشرق الأوسط بشكل خاص مثبطة لهمم المتحمسين للأمم المتحدة، لأن فشل المنظمة لم يبدُ نابعًا من حدة الحرب الباردة، بقدر كونه نابعًا من القصور الدبلوماسى والافتقار إلى الإرادة السياسية. وإذا كانت هذه هى طريقة عمل المجلس عندما لم يكن منقسمًا على أسس أيديولوجية، فما هى فائدته إذا واجه أزمة قد تضع طرفى الحرب الباردة مباشرة فى مواجهة بعضهما البعض؟

عقبات وانفتاح

فى ٢ يونيو ١٩٤٨، كان هارى فرانكلين يتسوق فى المنطقة الواقعة تحت الإدارة الروسية فى برلين. وكان فرانكلين، وهو أمريكى يخدم مع سلطات الاحتلال من الحلفاء، يبحث عن متجر يمكنه إصلاح بروجكتور صغير للصور المتحركة يملكه. وفجأة، وجد نفسه محاطًا بجنود سوفيت مسلحين، طلبوا رؤية وثائق الهوية لديه. وعندما لم ترضهم الأوراق التى قدمها، دفعوه نحو معسكر اعتقال، ظل به ١٦ ساعة. وانتشر خبر القبض عليه فى المدينة، وسرعان ما ترتب على هذا الحدث واحدة من أكثر لحظات الحرب الباردة خطورة.

وكانت مساحة المنطقة الواقعة تحت الاحتلال السوفيتى فى برلين تبلغ أكثر من ١٠٠ ميل مربع. لكنها كان لها وضع خاص باعتبارها عاصمة ألمانيا. فقد كانت لكل من قوى الحلفاء منطقة احتلال خاصة بها فى المدينة. وجعلت الجغرافيا وحدها برلين بمثابة بارومتر حساس لقياس التوتر بين الشرق والغرب. وخلال عدة أشهر، كانت جهود الحلفاء من أجل تنسيق احتلال برلين تتعثر بشدة. ورفض السوفيت مساعى الغرب لتوحيد المناطق الواقعة تحت سيطرته اقتصاديًا واستخدام عملة جديدة بها. وبحلول صيف ١٩٤٨، بلغت هذه القضايا ذروتها. وفى ١٦ يونيو، انتهى اجتماع

لمسئولى الاحتلال من الحلفاء بصورة حادة. وبعد ذلك، وفى الساعات الأولى من يوم ٢٤ يونيو، أصاب الموت الخطوط التى تنقل الكهرباء من محطات الطاقة من برلين الشرقية إلى الغربية. وظهرت عشرات إضافية من قوات حرس الحدود السوفيتية عند نقاط التفتيش التى تؤدى إلى مداخل ومخارج المنطقة الغربية. وطالب الجنود السوفيت بالحق فى وقف وتفتيش القطارات المتجهة نحو برلين من الغرب. ولم يكن بوسع برلين الغربية وسكانها البالغ عددهم أكثر من مليونى نسمة البقاء طويلاً بدون مؤن من الخارج. وسرعان ما توصل الجنرالات الأمريكيون والبريطانيون إلى حل، يقوم على إمداد المدينة بالطعام عن طريق الجو قدر المستطاع. وفى تلك الأثناء، بدأ الجنرال لوسيوس كلاى، قائد القوات الأمريكية فى برلين، إعداد خطط لتشكيل قافلة مسلحة تقوم بإدخال المؤن برًا بالقوة.

وخلال ذلك الصيف المضطرب، ناقشت القوى الغربية إمكانية إحالة قضية برلين إلى مجلس الأمن. لكنها أدركت أن ذلك سوف يدمر آخر بقايا تحالف الحرب، إضافة إلى أنه سوف يثبت الفشل التام لآليات الإدارة المشتركة لبرلين. وكان البريطانيون مترددين، خاصة بيفين الذى تساءل عن الفائدة التى يمكن أن تنجم عن وضع الأزمة على جدول أعمال المجلس. [٣٨] لكنه فى نهاية المطاف، رضخ للرغبة الأمريكية فى القيام بحركة دراماتيكية علنية. وفى نهاية سبتمبر، اتهمت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا مجتمعة السوفيت بتهديد سكان ألمانيا "بالموت جوعًا والمرض والدمار الاقتصادى" [٣٩]، وقلن إن الحصار يمثل خرقًا للسلام، ومن ثم يقع بالفعل داخل اختصاص المجلس.

وعندما جاء وقت عرض الأزمة أمام المجلس، كانت الأمم المتحدة قد انتقلت إلى فرنسا فى دورة مؤقتة مُتَفَق عليها. وكان الوجود المؤقت للأمم المتحدة فى باريس قد أضفى طابعًا دراميًا على تعافى فرنسا من الاحتلال وعودتها إلى وضع القوة العظمى. كما أنه، مثلما لاحظت نيويورك تايمز، وضع المجلس فى مكان " أقرب إلى مركز التوتر العالمى المتصاعد" [٤٠]، وفى ٤ أكتوبر ١٩٤٨، اجتمع المجلس كى يقرر ما إذا كان

سوف يتدارس أزمة برلين. وكان الموقف الروسى حاسمًا، وهو أن أزمة برلين يجب معالجتها عبر المفاوضات المباشرة بين القوى التى تحتلها، وأن المجلس نفسه ليس له دور فى القضية. وكان أندريه فيشينسكى قد استعد للجدل جيدًا. وكان خطابه الطويل يتخلله تلويح بذراعيه وتملؤه السخرية. وعند نقطة بعينها قال: "أيها السادة، لقد جئتم إلى العنوان الخطأ. إذا لم يكن لديكم مانع، أرجوكم وجهوا شكوتكم إلى الجهاز القانونى الذى أنشئ بناء على اتفاق شرفتموه بوضع توقيعاتكم عليه"، وكان الخطاب قد أُعِد جيدًا سلفًا، لكن الارتجال لم يكن صعبًا على فيشينسكى. وفى لحظة ما، لاحظ أن المندوب السورى قد غط فى النوم؛ فقال: "آمل أن يكون مندوب سوريا المبجل فى أفضل صحة، إذا كان يستطيع أن يسمعنى. وأعتذر له عن إزعاجى إياه، لكننى لا أستطيع أن أفعل غير ذلك"، وعندئذ، وكز السفير الفرنسى الدبلوماسى الناعس كى يوقظه. (٤١)

وكانت المسئولية عن الرد على انتقادات فيشينسكى اللاذعة من نصيب فيليب جيساب، وهو أستاذ فى القانون فى جامعة كولومبيا، وكان آنذاك يشغل منصب نائب وارين أوستن. وكان جدل المجلس حول برلين واحدًا من أهم العروض التى قام بها. وقال جيساب إن السؤال هو: هل يمكن استخدام آلية حفظ السلام الدولية العامة الوحيدة المتاحة لدينا من أجل إزالة تهديد السلام؟ أم أن حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ترى أنه يجب إلقاء العالم وسط مجتمع دولى يفتقر إلى التنظيم، بكل ما لذلك من تبعات؟"، (٤٢) وأخيرًا، وبعد محاولات التعطيل الطويلة والغاضبة من جانب فيشينسكى، صوّت المجلس بموافقة تسعة أعضاء مقابل رفض عضوين على وضع برلين على جدول أعماله. وكان منطق القوى الغربية كما يلي: مثّلت أزمة برلين تهديدًا للسلام الدولى، وكان مجلس الأمن المكان المناسب للتحاور بشأنها. وعلى الرغم من أن التصويت كان نصرًا دعائيًا للغرب، فإنه لم يغير شيئًا من وضع برلين المأزوم. وكان السوفيت مقتنعين بأنه يجب إغلاق هذا الملف، وكانوا على استعداد لتحمل الخزى أمام العالم نظير ما بدا أنه نصرٌ مؤكدٌ.

وكان من دواعى دهشة السوفيت – والكثيرين فى الغرب – أن النقل الجوى تزايد ليصبح عملية واسعة النطاق على نحو غير مسبوق. ولم تتمكن هذه العملية من مد برلين بما تحتاجه من الأغذية فحسب، بل بجميع الأشياء الأخرى التى تحتاجها. وبحلول الشتاء، كانت الطائرات تقلع من برلين وتهبط إليها كل ٩٠ ثانية، وتنقل أكثر من ٤٥٠٠ طن من الإمدادات الحيوية يوميًا. وجرى إرسال كل ما يمكن نقله فى طائرة بضائع، من مولدات الكهرباء، إلى الفحم المنقول فى حقائب من القماش المقاوم للماء. وكان خطر المواجهة المباشرة مع السوفيت كبيرًا دائمًا. وأحيانا كانت الطائرات المقاتلة السوفيتية تُحلق عبر المجال الجوى لبرلين، مقتربة بصورة خطرة من طائرات النقل. وحلق الطيارون الغربيون فوق القواعد السوفيتية مرات ليست بالقليلة. لكن ما كان يبدو هزيمة مؤكدة للغرب أصبح الآن هزيمة للاتحاد السوفيتى. وفى الوقت نفسه، كان الحصار يمثل دليلاً على قسوة السياسة السوفيتية وشجاعة الغرب العسكرية. وكان ذلك كافيًا لإقناع الحكومات والشعوب الأوروبية المترددة بالوقوف إلى جانب الغرب.

ودفع خطر المواجهة المتواصل، والمهانة اليومية التى يتعرض لها السوفيت، ستالين إلى السعى إلى إيجاد مخرج. وكانت البداية فى يناير ١٩٤٩، عندما رد على أسئلة وكالة أسوشيتيد برس من دون الإشارة إلى القضية التى بدا أنها السبب فى الأزمة؛ أى خطة الدول الغربية بشأن توحيد العملة فى مناطق الاحتلال الخاصة بها. وقام المتخصصون فى الاتحاد السوفيتى داخل وزارة الخارجية الأمريكية بجذب انتباه وزير الخارجية دين أتشيسون إلى مقابلة ستالين مع الوكالة. وبعد تشاور أتشيسون مع ترومان، قرر تكليف جيساب باستكشاف نوايا نظيره السوفيتى الجديد فى مجلس الأمن، وهو دبلوماسى شاب اسمه ياكوف ماليك. ورأى أتشيسون فائدة كبيرة فى القيام بتفاعل غير رسمى مع السوفيت فى نيويورك.

خلُصنا إلى أن التقرب العرضى شديد السرية نحو الروس يمكن أن يحدث على أفضل وجه بواسطة جيساب فى مقر الأمم المتحدة، وليس من خلال السفارة فى

موسكو ولا عبر اتصال وزارة الخارجية بالسفارة الروسية. سوف يشارك فى ذلك عدد أقل من الأشخاص. ويمكن لهؤلاء - وهما فيليب جيساب والسفير السوفيتى فى الأمم المتحدة ياكوف ماليك - التفاعل بطريقة غير رسمية على وجه الإطلاق، ووفق طاقتهما الشخصية.(٤٣)

فى ١٥ فبراير، تلكأ فيليب جيساب بالقرب من مدخل غرفة مجلس الأمن، إلى أن لمح ماليك، وبعد بضع كلمات حول الطقس، سأل السفير الأمريكى بصورة عَرَضية عما إذا كان عزوف ستالين عن الإشارة إلى موضوع العملة متعمداً. وقال ماليك إنه ليست لديه فكرة. وألمح جيساب لنظيره الروسى أنه مهتم جداً بمعرفة الإجابة.(٤٤) وبعد ذلك بشهر، اتصل ماليك بجيساب وطلب مقابلته. وفى اليوم التالى، دخل الدبلوماسى الأمريكى منزلاً عند زاوية بارك أفينيو وشارع ٦٨ الذى يضم البعثة السوفيتية فى الأمم المتحدة. وجلس الدبلوماسيان إلى مائدة صغيرة وبينهما مترجم. وذكر ماليك أن إغفال ستالين لهذه القضية لم يكن عَرَضياً. وكانت هذه الإشارة هى ما يحتاجه جيساب. وعقب اللقاء، شرع وفريق صغير من وزارة الخارجية الأمريكية فى صياغة إستراتيجية من أجل الاستفادة من هذا الانفتاح. وبعد أسبوع، أخطر جيساب مندوبى بريطانيا وفرنسا بالأمم المتحدة ألكسندر كادوجان وجان شوفال بالمفاوضات. وخلال الأسابيع الستة التالية، كان جيساب ونظراؤه فى مجلس الأمن فى قلب عمل دبلوماسى سرى بغرض إنهاء الأزمة.

وأخيراً، بعد دقيقة واحدة من منتصف ليل ١٢ مايو، فتح حرس طريق الأوتوبان المؤدى إلى برلين بوابة ظلت مغلقة لأكثر من ٣٠٠ يوم. وفى غضون ساعات، بدأت القطارات تصل إلى المدينة، وبدأت الكهرباء تتدفق مجدداً من برلين الشرقية إلى الغربية. وانتهى الحصار. فقد سمح المجلس - أو على الأقل المجال الدبلوماسى حوله - للقوتين العظميين بالزحف بعيداً عن حافة الصراع. وأشار تريجف لى لاحقًا إلى أنه كان التوتر الكهربائى الذى ولّده حصار برلين بين عالمين لا يتفاوضان كبيراً جداً. لو

لم تكن هناك أمم متحدة، كان يمكنه أن يصبح كبيراً إلى الحد الذى يمكن للشرارة الكهربائية ملء الفجوة بينهما، وإشعال النار على الجانبين" [٤٥].

لكن سرعان ما خاب أمل كل من اعتقد أن نهاية الحصار سوف تؤدى إلى توافق جديد. ذلك أنه بعد انتهاء أزمة برلين، أصبحت العلاقات فى المجلس أكثر توتراً. فقد أثار السوفيت مشكلة أخرى - امتدت وقتًا طويلاً - حول الطرف الذى له أحقية شغل مقعد الصين فى المجلس. ففى العامين التاليين على توقيع الميثاق، أجبر المتمردون الشيوعيون الصينيون القوميين التابعين لتشانج كاى شيك على التراجع إلى مساحة من بر الصين ظلت تضيق مع الوقت. وتمترس القوميون فى تشانج كينج عدة أشهر، قبل أن تسقط المدينة فى ديسمبر ١٩٤٩، وهرب تشانج من بر الصين بطائرة وهبط فى تايوان، حيث أعد له مؤيدوه حكومة فى المنفى. وهناك بدأ تدبير خطط يائسة من أجل استعادة بر الصين.

أصرت الولايات المتحدة على أن تظل سلطات الكومينتانج فى تايوان الممثل الشرعى للصين. فربما يكون بر الصين الرئيسى قد فُقد، لكن مقعد مجلس الأمن ما زال يخص تشانج. وأصبح ذلك الموقف أكثر تشدداً مع تعزيز الشيوعيين سيطرتهم على البلاد. وكتب تريجف لى محبطًا: إن الولايات المتحدة ربما لا تحب الشيوعيين، لكن ما هو الغرض من إنكار وجودهم، "إن الصين، لا تشانج كاى شيك، هى من ينتمى إلى الأمم المتحدة" [٤٦]. وبالنسبة للسوفيت، كان استحواذ تايوان على مقعد الصين تعبيراً عن اختطاف الغرب للمجلس. وفى ١٠ يناير ١٩٥٠، أخطر ماليك المجلس بأنه إذا لم تحتل السلطات الشيوعية فى بيجين المقعد، فسوف يقاطع السوفيت المجلس. وأدى التحدى السوفيتى إلى حدوث مواجهة مباشرة بين ماليك وتى إف تسيانج، ممثل الصين - المنتمى للقوميين - الذى كان يشغل منصب رئيس المجلس خلال شهر يناير. وعندما حاول تسيانج اتخاذ قرار بشأن الخطوة السوفيتية، سرعان ما رد عليه ماليك بعنف قائلاً: "أعترض على أى حُكم يصدر عن شخص لا يمثل أحداً هنا" [٤٧]، وبعد لحظات قليلة، غادر ماليك الغرفة.

وأوضح السوفيت أنهم سوف يعتبرون أية قرارات تُتخذ بدونهم غير شرعية، وأى اجتماع يُعقد بدون التمثيل السوفيتى "محاكاة هزلية لاجتماع". [٤٨] ومن منظور السوابق الرسمية للمجلس، لم يكن موقف السوفيت قويًا، لأنهم قد وافقوا فى السابق على أن الامتناع عن التصويت من جانب عضو دائم بالمجلس لا يُعتبر فيتو. فما الفرق بين ذلك وبين الغياب الطوعى؟ لكن من يتذكرون الآلام التى قاستها عصبة الأمم، لابد وأنهم شعروا بأن التاريخ يعيد نفسه. فآنذاك، كانت القوى العظمى تترك مجلس العصبة عندما تُنتقد أو تجد نفسها فى وضع الأقلية. ومع مرور الأسابيع، بدا أن السوفيت على وشك تحويل مقاطعتهم إلى مقاطعة دائمة. بل إن موسكو أنشأت منظمة، هى: مجلس السلام العالمى، الذى بدا أن الغرض منه منافسة الأمم المتحدة. وبالنسبة لستالين، "كان الخطر الناجم عن غياب السوفيت أقل أهمية من المنافع الإستراتيجية لتعزيز التحالف الصينى - السوفيتى، وكشف القناع عن الأمم المتحدة باعتبارها 'آلة تصويت' مطيعة لأمريكا" [٤٩]، وشوهد ياكوف ماليك فى نيويورك، لكنه لم يدخل غرفة المجلس قط. ومع قدوم الصيف، ظل المقعد السوفيتى حول المائدة خاويًا.

المجلس يذهب إلى الحرب

تلقى جون هيكرسون، مساعد وزير الخارجية الأمريكية، مكالمة هاتفية فى منزله فى ليل ٢٤ يونيو ١٩٦٠. وحيث إنه كان معتادًا على استدعاءات الوقت المتأخر من الليل، فقد أمسك بصورة فطرية بمفاتيح سيارته بينما كان يرد على الهاتف. وكان المتحدث من مكتب شرق آسيا فى وزارة الخارجية. وقال: "إن هناك تطورًا أعتقد أنه سوف يجعلك ترغب فى المجىء حالاً. لا أستطيع مناقشة ذلك على الهاتف". وحينما كان هيكرسون يسرع عبر روك كريك بارك فى طريقه إلى وزارة الخارجية، حاول تخمين ما الذى حدث. فقد ظل وزملاؤه خلال الأشهر السابقة يحاولون تخمين موقع الخطوة السوفيتية التالية، حيث كان هناك العديد من مناطق التوتر حول أطراف المجال السوفيتى الجديد الذى قد يرغب السوفيت فى اختباره. وبالنظر إلى أن المكالمة جاءت

من مكتب آسيا، فقد خلُص إلى أن الصين الشيوعية لابد وأن تكون قد غزت تايوان.(٥٠)

وعندما وصل هيكرسون إلى الوزارة، سمع بدلاً من ذلك أنباء مجزأة، لكنها مقلقة، حول زحف كوريا الشمالية الكامل نحو كوريا الجنوبية. وفي نحو الرابعة صباحًا، كانت مدافع كوريا الشمالية قد فتحت النار على دفاعات كوريا الجنوبية بالقرب من خط عرض ٣٨ الذى يفصل الشمال الشيوعى عن الجنوب الموالى للغرب. وأشارت بعض التقارير الإخبارية إلى أن الطائرات قصفت مواقع بالقرب من سول عاصمة كوريا الجنوبية. وكان واضحًا أن القوات الجنوبية كانت فى حالة انسحاب تام. وكان لدى الفريق الذى تجمع سريعًا فى وزارة الخارجية الأمريكية فى تلك الليلة كلمة ليقولها لوزير الخارجية دين أتشيسون الذى اتصل بدوره بالرئيس ترومان فى منزله العائلى فى ميسورى. وكان لدى أتشيسون وفريقه توصية فورية وحيدة للرئيس: ادعُ إلى اجتماع لمجلس الأمن. فقد كانت هذه حالة عدوان صريح، وكانت بالضبط السيناريو الذى أُنشئ المجلس من أجل التصدى له. وصدّق ترومان على الخطة بدون تردد.

وظل هيكرسون وفريقه يجرون المكالمات معظم الليل. فقد استطاعوا تعقب إرنست جروس، المتحدث الأمريكى فى المجلس، وأمروه بالإعداد لاجتماع فى اليوم التالى. وبحلول بعد ظهر الأحد، كان الفريق الأمريكى قد أعد مشروع قرار يندد بالغزو، ويطالب قوات كوريا الشمالية بالانسحاب الفورى، ويدعو جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة إلى دعم المنظمة فى جهودها الرامية إلى حل الأزمة. ولكن بقى هناك سؤال وحيد: هل سوف يظهر السوفيت فى الاجتماع من أجل استخدام الفيتو ضد مشروع القرار؟(٥١)

استخدم رئيس المجلس المطرقة كى ينظم الاجتماع الذى عُقد بعد ظهر الأحد. ولم يظهر ممثلٌ عن السوفيت. وتحدث تريجف لى، الأمين العام، فى البداية قائلاً: " يمثل الموقف الراهن تهديدًا للسلام العالمى. إننى أعتبره من الواجبات الواضحة التى يتعين

على مجلس الأمن التعامل معها"، ثم تلاه جروس: " يُعتبر مثل هذا الهجوم ضربة للأهداف الأساسية لميثاق الأمم المتحدة"، وقدم سفير كوريا الجنوبية التماسًا مباشرًا لأعضاء المجلس: "نحن مدينون بوجودنا للأمم المتحدة. إننى أثق فى أن مجلس الأمن الذى يتحمل المسئولية الأساسية عن حفظ السلام لن يعجز عن القيام بهذا الواجب المُلح" (٥٢).

ودعم بقية أعضاء المجلس وجهة النظر هذه، على الرغم من أن ممثل مصر لم يستطع منع نفسه من القيام بمقارنة شريرة:

إنه لمن دواعى السرور الانتباه إلى النهج المفعم بالحيوية الذى يبدو أن مجلس الأمن يتبناه، والذى يتناقض مع اللين والتوانى اللذين اتسم بهما عند التعامل مع العديد من القضايا السابقة، بما فى ذلك القضية الأكثر وضوحًا، وهى هجوم الصهيونية السياسية العالمية الوحشى والمتعمد ضد شعب فلسطين، صاحب الحق القانونى، الذى مازال ينزف. (٥٣)

وبعد وقت قصير، تبنى المجلس قرارًا يدعو إلى وقف فورى لإطلاق النار. وامتنعت يوجوسلافيا وحدها عن التصويت، حيث لم يتم العثور على سفيرها، وكان نائبه يخشى التصويت سلبًا أو إيجابًا.

لماذا ظل السوفيت غائبين؟ اعتقد العديد من المسئولين الأمريكيين أن الفريق السوفيتى فى نيويورك – مثله مثل الدبلوماسيين السوفيت كافة الذين يعتمدون كليةً على الأوامر المحددة من موسكو – كان ببساطة عاجزًا عن التصرف بالسرعة الكافية. (٥٤) ربما يكون السوفيت قد أُسقِط فى يدهم نتيجة قوة رد الفعل الأمريكى، خاصة فى ضوء ترك أمريكا فى الماضى قوات تشانج كاى شيك فى الصين تسقط من دون أن تتدخَل. فلماذا تقاتل الولايات المتحدة بضراوة الآن من أجل حكومة كوريا الجنوبية الضعيفة؟ وكان السوفيت يتوقعون من الولايات المتحدة العمل على تقليل خسائرها. لكنه بدلاً من ذلك، رفع الأمريكيون قيمة الرهان. (٥٥)

وكان ستالين يأمل أن تؤدى مقاطعته لمجلس الأمن إلى نزع الشرعية عن تلك المؤسسة التى اعتبرها السوفيت معادية لمصالحهم على طول الخط. لكنه على العكس من ذلك، منح ستالين المجلس حرية التصرف، وهو ما أدى إلى تعزيز ثقة الغرب المحدودة بهذا الجهاز.

وأيًا كانت الحسابات التى أبقت على ماليك بعيدًا عن مقعده، فقد مُهد الطريق لحرب مجلس الأمن الأولى ضد العدوان. وفى ظل غياب السوفيت، وافق المجلس على سلسلة من القرارات تقضى بتشكيل قيادة عسكرية من أجل دعم الكوريين الجنوبيين. وكُلف الجنرال دوجلاس ماك آرثر - الذى كان موجودًا بالفعل فى اليابان بهدف إدارة الاحتلال الأمريكى هناك - بقيادة القوات الأمريكية. ونزلت أول قوات أمريكية فى كوريا فى الأول من يوليو، ثم اشتبكت مع الدبابات الكورية الشمالية الغازية بعد أيام قلائل.[٥٦] وقرر البريطانيون والفرنسيون - الذين شعروا بارتياح لأن النزعة الانعزالية الأمريكية تراجعت وحلت محلها رغبة كاملة فى احتواء الشيوعية - دعم حليفتهما القوية. وكان أعضاء الوفد الصينى التابع لتشانج كاى شيك فى حالة سعادة بالغة. فقد رأوا فى اندلاع حرب ضد الشيوعية فى آسيا أفضل أمل لهم لاستعادة بر الصين.

وخلال بضعة أسابيع حاسمة، أدارت القوى الغربية المجلس. وأصبحت الدول الخمس أربع، وعملوا معًا من أجل درء العدوان. ومن جانبهم، تمسك السوفيت بصمت غير معتاد. والتقى إرنست جروس مصادفة مع ماليك فى مطعم بعد يومين فقط من الغزو. وعندما تعرَّض ماليك للضغط من أجل الحديث عن الوضع فى كوريا، ظل مصرًا على أن الاستفزاز من جانب كوريا الجنوبية كان السبب فى نشوب الحرب. ولم يعطِ أية إشارة حول عزمه العودة إلى المجلس، وقال المسئولون الأمريكيون إنه يخطط للعودة إلى الاتحاد السوفيتى فى بداية يوليو.[٥٧]

وتعلقت إحدى نقاط الخلاف القليلة التى ظهرت فى أيام الحرب الأولى بين بريطانيا والولايات المتحدة بإمكانية إغراء الصين الشيوعية كى تشارك فى مداولات

المجلس حول الأزمة. ففى بداية يوليو ١٩٥٠، تبادل دين أتشيسون وإرنست بيفين سلسلة من الرسائل حول ما إذا كان من المستحسن التفاوض بشأن مقعد الصين فى مجلس الأمن وعودة الاتحاد السوفيتى. فقد رأى البريطانيون أن وجود الشيوعيين الكبار على المائدة قد يمنع اتساع نطاق النزاع؛ حتى إذا نتج عنه تعقيد المشاورات العاجلة للمجلس. والأسوأ من ذلك، أن مواصلة نبذ هؤلاء قد يدفع بيجين أكثر نحو معسكر موسكو. وكتب بيفين: "إذا استمر استبعاد الصين من الأمم المتحدة، وإذا استمر الغرب فى نهج العداء البارد، ألن تصل الصين إلى نتيجة مفادها أنه ليس أمامها طريق آخر سوى الإبقاء على ارتباطها بهذا المعسكر؛ حتى إذا جاءت لحظة شعرت فيها بالرغبة فى الابتعاد عن موسكو ؟"، وبالنسبة لأتشيسون، أثارت الرسالة غضبه. [٥٨] وأرسل ردًا حادًا أكد فيه أن الولايات المتحدة ليست على استعداد لمناقشة وضع الصين فى مجلس الأمن أثناء المعركة ضد العدوان الشيوعى فى كوريا.

واعتبر الأمريكيون المجلس أداة فعالة من أجل إضفاء الشرعية على معركة مهمة. لكن البريطانيين وغيرهم أرادوا الحفاظ على منفعة المجلس كحيز دبلوماسى، وكانوا على استعداد للمخاطرة بالإجماع فى مقابل ذلك. وكان هذا مثالاً لافتًا على التوتر المتكرر داخل المجلس بين الرغبة فى الاحتفاظ بالقدرة على الفعل، وبين الرغبة فى إبقاء الدول العظمى جميعًا معًا داخل غرفته. وقد عبَّر البريطانيون عن وجهة نظرهم، لكن الرؤية الأمريكية سادت، وظلت حكومة الصين الشيوعية خلال الحرب بدون مندوب فى الأمم المتحدة.

السير جلادوين يقوم بالإنقاذ

بعد ظهيرة أول أغسطس ١٩٥٠، كانت غرفة المجلس تمتلئ بالتوقعات. فقبل ذلك ببضعة أيام، أخطر الاتحاد السوفيتى مسئولى الأمم المتحدة بنيته العودة

للجلوس على مقعده فى أغسطس، وهو الشهر الذى كان مقرراً فيه أن يشغل منصب رئيس المجلس. وتوقعت وسائل الإعلام نشوب صدام ملحمى بين الممثل السوفيتى ونظرائه الغربيين. وعندما عُلِم أن السوفيت سوف يعودون، تدفقت الاتصالات على مكتب الدخول من أجل حجز التذاكر. (٥٩) وواجه ماليك مجلساً غاضباً وموحداً، اعتقد معظم أعضائه أن السوفيت أقروا، ضمناً على الأقل، الغزو الكورى الشمالى. واستخدم ماليك المطرقة كى ينظم الاجتماع فى مواجهة صالة مكتظة بالجمهور. وبدأ فى الهجوم قائلاً: "قبل الانتقال إلى البحث فى الأجندة، أود، باعتبارى الرئيس، إصدار قرار بأن مندوب مجموعة الكومنتانج الذى يحتل مقعداً فى مجلس الأمن لا يمثل الصين، ومن ثم لا يمكنه المشاركة فى اجتماعات المجلس. (٦٠) واحتج السفراء الغربيون الثلاثة بأن القرار حول الطرف الجدير بتمثيل الصين يخص المجلس ككل، وليس الرئيس فحسب.

ومع ذلك، واصل ماليك هجومه، وسرعان ما خلط قضية الصين بحرب الأمم المتحدة فى كوريا: "ينتهج الاتحاد السوفيتى باستمرار سياسة السلام، ويعتبر الأمم المتحدة أداة للسلام، وليست سلاحًا للحرب. لكن المطالبين الجدد بالسيطرة على العالم - دوائر الحُكم فى الولايات المتحدة - يسعون إلى تحويل هذه المنظمة الدولية إلى سلاح للحرب" (٦١). وعندما جاء وقت التصويت على تلك الخطوة، هُزم ماليك بسهولة، حيث كانت نتيجة التصويت ثمانية أصوات ضد القرار مقابل ثلاثة معه. وأقر السوفيت بالهزيمة، ولكن ردهم كان انتقامياً وخبيثًا، حيث قال ماليك إن "نتيجة التصويت كالتالى: سبعة ضد قرار الرئيس وثلاثة مع القرار. لم آخذ فى الحسبان صوت ممثل مجموعة الكومنتانج" (٦٢).

وخلال الاجتماع، صدر عن المندوب السوفيتى مجموعة مذهلة من الاستفزازات الساخرة والفظة. وقال إن الحرب الكورية لم تكن حرباً للدفاع عن النفس، بل عملاً من أعمال العدوان من جانب الولايات المتحدة. وأضاف: "لعله من اللائق أن نسأل ممثل الولايات المتحدة، من يتحمل المسئولية عن المصير المأساوى الذى لقيه آلاف الأطفال

والأمهات والعجائز الكوريين، ممن فقدوا أقرب وأعز من لديهم. الجناة هم الدوائر الحاكمة فى الولايات المتحدة" [٦٣]. وعندما كان وارين أوستن أو جلادوين جيب يردان، كانت صالة المجلس تعج بالتهليل، فيأمر ماليك بالصمت. [٦٤] وسخر السفير البريطانى من المحاولة السوفيتية لتصوير النزاع كحالة من حالات العدوان الأمريكى، وقال: "يبدو أننا نعيش حقًا فى عالم كابوسى لأليس فى بلاد العجائب" [٦٥].

وبينما كان جيب يتنازع مع ماليك فى غضون الأسابيع اللاحقة، أصبح الدبلوماسى البريطانى - الذى اعتاد العمل من وراء الكواليس - من أهم المشاهير فى أمريكا. ذلك أنه خلال أيام الحرب الأولى، كان يجرى بث اجتماعات المجلس مباشرة عبر التليفزيون والراديو فى معظم أرجاء الولايات المتحدة. وكانت انتقادات جيب اللاذعة لماليك التى غالبًا ما كانت تمثل دفاعًا مباشرًا عن الولايات المتحدة، تُحدث انطباعات قوية. وقال فى إحدى اللحظات: "القوى الإمبريالية، يا إلهى!" *هل نعتقد حقًا أن الأولاد من إيوا أو كولورادو الذى يجلسون الآن فى الخنادق بالقرب من تشينج جو، ويقدمون أفضل ما عندهم من أجل الدفاع عن الديمقراطية كما يعرفونها، ويتوقون إلى اليوم الذى يعودون فيه إلى دينفر أو سيوكس سيتى، هل نعتقد حقًا أن هؤلاء الناس موجودون خارج بلدهم من أجل استعباد العالم، مثلهم مثل جانكيز خان؟ إذا أرانى الرئيس واحدًا من هؤلاء الجنود الأمريكيين يفضل حُكم منغوليا الخارجية عن العودة إلى سياتل، فإننى سوف يسعدنى الإقرار بوجهة نظره حول "أمريكا الإمبريالية"، وإلى أن يحدث ذلك، أفضل ألا أعتمد على ماركس، بل على حكم عينى وأذنى*" [٦٦].

- "نقطة نظام سير جلادوين: العشاء جاهز".

وانهمرت خطابات المعجبين على مكاتب الوفد البريطانى. وكان المعجبون يوقفون جلادوين فى الشارع وفى المطاعم كى يحيونه. بل إنه كان موضوع كرتون إطراء فى نيويوركر، صور رجلاً يجلس ملتصقًا بالتليفزيون أثناء نقاش داخل المجلس. وقالت له

زوجته: "نقطة نظام سير جلادوين: إنه وقت العشاء"[٦٧]. وانتشرت الشائعات فى مكتب الخارجية بأن جيب يراقب معدلات ظهوره فى التليفزيون الأمريكى ويغضب عندما يقل هذا الظهور.[٦٨]

وفى أحاديثه الخاصة، لم يكن الدبلوماسى البريطانى يتعفف من الشكوى من عجز السفير الأمريكى المُسن: وارين أوستن، عن القيام بالدور المطلوب منه. فعدما رأى أوستن يفقد أعصابه مع دبلوماسى نرويجى حول واحدة من التفاصيل غير المهمة، أبرق جيب، الشاعر بالقلق، إلى لندن قائلاً:

"ليست لديَّ حقًا الخبرة الكافية كى أعرف ما إذا كان كل ذلك يعنى ببساطة أن الزميل المُسن فقد السيطرة على نفسه، أم أن هناك شيئًا شريرًا فى سلوكه. لكن الغرض من هذا الرسالة أن أسألك بصدق عما إذا كانت لديك أية دلائل تشير إلى وجود شعور فى واشنطون بأنه عاجز عن القيام بوظيفته، أو أنه من المحتمل أننا قد نحصل فى المستقبل على مندوب أمريكى ليس بهذه الغرابة[٦٩] .

لكن أيًا كانت روعة مهارات الجدل لدى جيب، فإنها لم تستطع الحيلولة دون وصول المجلس إلى طريق مسدود. ففى ظل صلاحية استخدام الفيتو المتاحة لماليك، لم يكن بوسع تلك الهيئة إصدار قرار جديد، أو توجيه العمل العسكرى الذى بدأته بصورة جيدة. ومن الناحية العسكرية، لم يؤد شلل المجلس إلى آثار تُذكر. فلم تكن قيادة ماك آرثر فى كوريا فى حاجة إلى تعليمات إضافية من نيويورك (وفى حقيقة الأمر، بدا ماك آرثر، ذو الثقة الضخمة فى نفسه، فى غير حاجة حتى إلى تلقى أوامر من واشنطون). لكنه على المستوى السياسى، كان انزلاق المجلس إلى حالة شلل مرير بمثابة معضلة. فإذا كانت هذه الحرب تُخاض بواسطة الأمم المتحدة ومن أجلها، كان يجب أن تتمتع تلك المنظمة بالقدرة على التعبير عن استمرار دعمها لهذا الجهد.

وكان الحل الذى اهتدت إليه وزارة الخارجية الأمريكية هو تنحية المجلس المشلول جانبًا، واللجوء إلى الجمعية العامة. فلم يكن هناك فيتو فى الجمعية العامة. كما أن

القسم الأكبر من أعضائها كان يقف بصلابة إلى جانب كوريا الجنوبية والولايات المتحدة. وكان الأمريكيون يطرحون بنجاح ما فشل فيه المتمردون فى مؤتمر سان فرانسيسكو، وهو تقييد سلطة المجلس ومنح الجمعية العامة دوراً ذا معنى فى حماية الأمن الدولى. وراح المحامون المبدعون فى وزارة الخارجية الأمريكية يعملون على صياغة قرار: "التوحد من أجل السلام"، الذى يمنح الجمعية العامة السلطة لمواجهة تهديدات السلام، فى وقت حال فيه الفيتو دون قيام المجلس بذلك.(٧٠) وعرض أتشيسون الفكرة على الجمعية العامة رسميًا فى نهاية سبتمبر.

لكن هذه كانت إستراتيجية خطرة. ولا يرجع ذلك فقط إلى أن هذه المناورة تعبر عن قراءة ملتبسة للميثاق، ولكن لأن إعطاء الجمعية العامة دوراً رئيسيًا فى الدفاع عن الأمن قد يأتى بنتائج عكسية بسهولة. فقد تدخَّل البريطانيون لدى الأمريكيين فى محاولة لمنعهم من تجنب مجلس الأمن رسميًا، لكن الأمريكيين كانوا مصرين على انتهاز الفرصة التى توفرت بفعل انحياز أغلبية كبيرة فى الجمعية العامة إلى جانبهم. وكما كتب دين أتشيسون فيما بعد: "كانت الصعوبات الحالية تفوق فى أهميتها الصعوبات الممكنة فى المستقبل"(٧١).

وكان قرار "التوحد من أجل السلام" بمثابة رفض مدهش لمبدأ إجماع القوى العظمى. ويقول القرار: "إنه إذا عجز مجلس الأمن، بسبب الافتقار إلى إجماع الدول دائمة العضوية فيه، عن الاضطلاع بمسئولياته الأساسية فى حماية السلام والأمن الدوليين، تقوم الجمعية العامة بتدارس الأمر فوراً"(٧٢)، وخلال ثلاث سنوات تقريبًا، وقت احتدام المعارك فى شبه الجزيرة الكورية، ظلت الجمعية العامة – وليس مجلس الأمن – مركز العصب الدولى للحرب. (٧٣)

وفى البداية، كان الالتفاف على المجلس مفيداً للولايات المتحدة، حيث أدانت الجمعية العامة كوريا الشمالية وألقت بثقلها وراء العمل الذى تقوده واشنطون. وشكلت لجنة بهدف تنسيق المساعدات المقدمة من الدول الأعضاء. وفى النهاية، وفرت ١٥ دولة، من بينها بريطانيا وأستراليا والفلبين وفرنسا، قوات مقاتلة، بينما قدم عدد أكبر من

الدول أنواعًا أخرى من المساعدات المادية للمجهود الحربى. كما أنه على أرض المعركة، حققت أول حرب تخوضها الأمم المتحدة نجاحًا كبيرًا. وفى ١٥ سبتمبر، بدأ ماك آرثر هبوطه الجرىء فى مدينة إنشون الواقعة على مسافة بعيدة شمال خط الحدود. وخلال أيام، تراجعت القوات الكورية الشمالية كليةً، وبدا النصر الساحق لقوات الأمم المتحدة وشيكًا. وفى أوائل أكتوبر، وافقت الجمعية العامة على توغل قوات الأمم المتحدة داخل أراضى كوريا الشمالية، ودعت تلك القوات إلى إحلال الاستقرار "فى جميع أنحاء كوريا" [٧٤]. وألمح الدبلوماسيون السوفيت فى الأمم المتحدة لزملائهم الأمريكيين إلى أنهم مهتمون بإجراء محادثات مباشرة، ربما على نمط محادثات جيساب - ماليك التى أنهت حصار برلين. [٧٥]

لكن بينما كان ماك آرثر يتقدم شمالاً، بدأ يواجه وحدات من الجنود الصينيين يخوضون قتالاً ضاريًا. وذكرت بعض المصادر الدبلوماسية أن الصين الشيوعية رُوِّعت إزاء انهيار كوريا الشمالية السريع، حتى إنها نظرت فى إمكانية القيام بتدخل أقوى. ومع ذلك، واصلت قوات الأمم المتحدة بقيادة ماك آرثر توغلها. وفى نهاية نوفمبر، تدفق آلاف الجنود الصينيين عبر نهر يالو إلى داخل كوريا الشمالية. وعلى الرغم من أن هذه القوات - "المتطوعين"، كما أسمتهم السلطات الصينية - كانت فى الأغلب سيئة التجهيز وضعيفة التدريب، فإن عددها كان هائلاً. وتحول انتصار الأمم المتحدة الحاسم ضد العدوان إلى حرب غير متوقعة، وضعت القوات الصينية - المدعومة من السوفيت - فى مواجهة مباشرة مع الأمريكيين.

وبدأت الجمعية العامة التى كانت من قبل تدعم القيادة الأمريكية بشدة، تُظهر دلائل الريبة. وكان أسلوب ماك آرثر الفظ وعدم استعداده للتوصل إلى حلول وسط قد ضايق بالفعل الدول الأصغر فى الأمم المتحدة، وكان العديد منها لديه قوات تخدم فى كوريا. وبينما بدأت الأخبار السيئة تتسرب من أرض المعركة، تحول الضيق إلى غضب وقلق. وأصبحت الهند - القوة المستقلة الرائدة - على وجه الخصوص متشككة فى القيادة الأمريكية، وعازمة على تبنى مسار مستقل. [٧٦] وتفاعل الدبلوماسيون

الأمريكيون بقلق مع كريشنا مينون، سفير الهند لدى الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تفقد قط الأغلبية فى الأمم المتحدة، فإنها فقدت جزءاً من الثقة الدبلوماسية التى كانت متوفرة لديها. وترتب على تصاعد الانتقادات للسياسة الأمريكية ردود أفعال غاضبة. فقد تساءل بعض منتقدى إدارة ترومان من المحافظين جهاراً عما إذا كان هناك أى منطق لاستمرار الحرب داخل إطار الأمم المتحدة. فإذا كان الجنود الأمريكيون والكوريون الجنوبيون هم من يقوم بمعظم القتال ويتعرض للموت، لماذا يتوجب على الولايات المتحدة الإنصات إلى أمثال الهند؟ وكانت الدبلوماسية داخل الجمعية العامة أكثر فوضى مما توقع الأمريكيون.

سمحت جلسات الجمعية العامة لعشرات من الدول الصغيرة بالنقاش حول السياسة الكورية. وفى حقيقة الأمر، كان البلد الوحيد الذى لم يقل شيئًا تقريبًا فى نيويورك هو الصين الشيوعية. بل إن مندوبيها لم تتم دعوتهم لمخاطبة المجلس قبل نوفمبر ١٩٥٠، وحتى هذه الإيماءة الصغيرة كانت سببًا فى معركة دبلوماسية. فبعد أسبوع من المراوغة، خسرت الولايات المتحدة وتايوان معركتهما ضد توجيه الدعوة. وتباعدت بريطانيا وفرنسا والعديد من الأعضاء غير الدائمين فى المجلس عن الموقف الأمريكى. وأغضبت النتيجة سفير تايوان الذى أصر على أن سلطة الفيتو التى يحظى بها تسرى على هذه القضية. وكانت هذه خطوة أبعد من اللازم بالنسبة للولايات المتحدة التى أرادت الحفاظ على سجلها الخاص بعدم استخدام الفيتو قط، وهو العمل البطولى الذى بوسعها استخدامه فى توجيه ضربات للسوفيت. ونتيجة هذا الوضع، أصبح الممثل الأمريكى إرنست جروس فى موقف غريب، يدافع خلاله عن فقدانه الأغلبية العددية. ولقى استعداد الولايات المتحدة لقبول الهزيمة التكتيكية استحسان جلادوين جيب، الذى قال: "كان مشهد الدولة العظمى المستعدة للامتثال لحكم رئيس المجلس فى قضية تتعلق بالفيتو، حتى لو كان قيامها بذلك يتعارض مع مصالحها المباشرة، أمراً مشجعًا وملهمًا آنذاك" (٧٧).

وقبل الصينيون الدعوة، ووصل وفد من تسعة أعضاء إلى نيويورك فى نهاية نوفمبر.(٧٨) وكانت هذه فرصة مهمة للحوار. فبعد وقت قصير من وصول الوفد، أبرق الجنرال ماك آرثر إلى رئيس هيئة الأركان المشتركة يُعلمه بالأخبار المقلقة حول تحركات القوات الصينية الضخمة. وكتب يقول: "نواجه حربًا جديدة تمامًا" (٧٩). لكن زيارة الصينيين بدت عملاً من أعمال الاحتجاج بدلاً من كونها ممارسة دبلوماسية. ولم يرد فى الخطاب الرسمى الصينى أمام المجلس ما يشير إلى الاستعداد للتوافق. فقد بدأ وو هسوى تشوان كلامه قائلاً: "إننى هنا باسم ٤٥٧ مليون صينى، كى أتهم حكومة الولايات المتحدة بالقيام بعمل غير قانونى، عمل إجرامى من أعمال العدوان"، وسرعان ما تحول إلى انتقاد القوميين الصينيين: "أطالب ثانية بطرد الأمم المتحدة للمندوبين المزعومين التابعين لفلول زمرة الكومنتانج الرجعية، والاعتراف بالمندوبين الشرعيين لجمهورية الصين الشعبية" (٨٠)، ولم يقدم هذا الخطاب العنيف شيئًا يُذكر إلى قضية الصين الشعبية، ولم يؤد إلى التوصل إلى تقدُّم على صعيد تسوية النزاع الكورى. ولم تحقق المحاولات غير الرسمية الرامية إلى التقرب إلى الصين نجاحًا يُذكر. وقال الدبلوماسيون البريطانيون والهنود إن أعضاء الوفد الصينى كانوا موضع مراقبة عن كثب من حُراس من شرق أوروبا، مما صعَّب من الوصول إليهم.(٨١) وعندما تمكَّن الأمين العام ودبلوماسيون آخرون من التحدث مع الصينيين، وجدوهم رافضين لأية حلول وسط. ويتذكر دبلوماسى من الأمم المتحدة الحدث: "لو كان وفد جمهورية الصين الشعبية أراد عمدًا مناصبة الأمم المتحدة بأكملها العداء، ما كان فعل أكثر من ذلك" (٨٢).

هل كان مسار الحرب الكورية سوف يختلف لو كانت الصين قد استطاعت الوصول بصورة أسهل - أو حتى إيجاد مكان - إلى دائرة مجلس الأمن الساحرة؟ لا يزال الجدل قائمًا بشأن الدافع المحدد وراء تدخل الصين، لكنه توجد دلائل كبيرة على أن سوء الاتصال لعب دورًا فى ذلك. فلم يدرك ماك آرثر ولا القيادة الأمريكية أن التقدم داخل شبه الجزيرة الكورية قد أقلق الصينيين الذين ربما اعتقدوا أن قوات

الأمم المتحدة كانت لديها خطط بشأن الأراضي الصينية، أو أن هذه القوات كانت تستعد للإطاحة بالنظام الحاكم في الصين برمته. وقام الصينيون خلال الأسابيع السابقة على تدخلهم بالعديد من محاولات الاتصال عبر القنوات الخلفية، بهدف تنبيه الأمم المتحدة بشأن استعدادهم للتدخل؛ لكنهم قوبلوا بعدم التقدير والتجاهل. (٨٣) وفي ظل قدرة الصين المحدودة على الوصول إلى المجلس، كان من المستحيل ممارسة الدبلوماسية الهادئة التي قام بها ماليك وجيساب أثناء أزمة برلين.

وبدلاً من ذلك، انتهى النزاع عندما فطن الطرفان إلى أن تكلفة النصر الكامل سوف تكون باهظة للغاية. وبعد أشهر من القتال الدفاعي الدموي، استطاعت قوات الأمم المتحدة في بداية عام ١٩٥١ وقف تقدم الصينيين والكوريين الشماليين. وقصفت الطائرات المقاتلة الأمريكية خطوط الإمداد الصينية، فيما كان لبرودة الجو أثر قاتل على الصينيين غير المجهزين جيداً. وبدأت قوات الأمم المتحدة تزحف ثانية داخل شبه الجزيرة. وفي ربيع ١٩٥١، وصلت إلى خط عرض ٣٨ ثانية. وكانت هذه نقطة معقولة بالنسبة للخصوم المنهكين كي يوقفوا إطلاق النار. وبعد نحو عامين من المعارك المكلفة وغير الحاسمة في الوقت ذاته، اتخذوا أخيراً هذا القرار. وكانت نتيجة أول حرب يخوضها المجلس التصدي للعدوان الكوري الشمالي، لكنها أدت أيضاً إلى إضفاء التوتر على تلك المؤسسة، وظهور علاقات خصومة ليس فقط داخل المجلس، بل أيضاً داخل التحالف الواسع الذي تقوده أمريكا.

مسرح أم غرفة ؟

صاحب النصف التالي من الحرب الكورية تغيرات مهمة في الإطار الذي كان يعمل فيه المجلس. ففي منتصف مايو ١٩٥١، بدأت الأمم المتحدة الانتقال من مقرها المؤقت في ليك سكسيس إلى مقرها الجديد في وسط مدينة مانهاتن على إيست ريفير.

فلم يكن أمرًا مسلمًا به أن تجد الأمم المتحدة مقرًا فى قلب المدينة. وخلال معظم ١٩٤٦، ركزت لجنة البحث التابعة للأمم المتحدة على الضواحى فى مقاطعات ويست تشيستر أو فير فيلد، حيث كانت الأرض وفيرة، وما كانت المنظمة سوف تضطر إلى النضال مع حياة المدينة. وكانت فيلاديفيا وسان فرانسيسكو لا تزالان تتنافسان، على الرغم من تراجع تشريحهما.

وفى نهاية ١٩٤٦، أدرك ويليام زيكندورف الذى يعمل فى مجال العقارات أن الأرض التى اشتراها أثناء الحرب عند إيست ريفير هى بالضبط الموقع الذى تحتاجه الأمم المتحدة. وكانت المجازر - برائحتها الكريهة والضوضاء الصادرة منها - تشغل تلك الأرض التى تمتد من شارع ٤٢ إلى شارع ٤٧. لكن زيكندورف كانت لديه خطط كبيرة لإنشاء مجمع سكنى فوق تلك الأرض. لكنه عندما قرأ قصة إخبارية تعرض بالتفصيل لمعاناة الأمم المتحدة فى إيجاد مقر دائم لها، سارع بعرض الأرض على المنظمة نظير مبلغ صغير هو ٨,٥ مليون دولار. ومع ذلك، كان هذا المبلغ باهظًا جدًا، وكاد احتمال أن تكون أرض منهاتن هذه مقرًا للأمم المتحدة يزول لولا تدخل واحدة من العائلات الأمريكية ذات النفوذ. فقد سارعت عائلة روكفلر بمنح الأمم المتحدة ٨,٥ مليون دولار لشراء قطعة الأرض الواقعة عند النهر.

بعدما أُختير الموقع فى نهاية المطاف، أصبحت المهمة المطلوبة هى وضع تصميم للمقر. وجرى تجميع فريق من المعماريين من مناطق مختلفة من العالم تحت رئاسة واليس هاريسون. وعمل الفريق بجد خلال أشهر عديدة من داخل مكاتب مؤقتة فى روكفلر بلازا، وهو مبنى من تصميم هاريسون. والتحق المعمارى الأمريكى لويس سكيدمور - الذى صمم العديد من المبانى أثناء الحرب - بفريق هاريسون. ومن فرنسا جاء شارل إدوار لو كوربوزييه، العنيد والمتقلب. ووصل المعمارى البرازيلى الشاب أوسكار نيمير - الذى كان فى السابق تلميذًا للو كوربوزييه - صاحب العديد من الأفكار الخلاقة على الرغم من معرفته القليلة بالإنجليزية. وأرسل الاتحاد السوفيتى

نيكولاى باسوف الذى حظى بشهرة فى روسيا بعدما نقل الكثير من المصانع إلى مواقع جديدة خلال الحرب. ومن المملكة المتحدة جاء السير هوارد روبرتسون. ووصل معماريون آخرون من بلجيكا والصين وأوروجواى والسويد.

رسَّخ هاريسون شعوراً بإلحاح المهمة بين المجموعة. وقال: "إنه كلما تسارع الاستقرار الأبدى للأمم المتحدة، كلما زاد عدد المستعدين للإيمان بها. تشبه المنظمة الدولية أية منظمة أخرى. فلا يمكنها الشعور بالأمان قبل يكون لها سقف تستظل به" [٨٤]. وسرعان ما ظهرت خطة أساسية. ذلك أن المحور الرئيسى للمقر سوف يكون برجًا حديثًا مكونًا من ٤٠ طابقًا يخص الأمانة الدائمة للمنظمة، بينما يوجد فى مبنى شديد الانخفاض مرتبط بمبنى الأمانة مقر كل من مجلس الأمن ومجلس الوصاية والمجلس الاقتصادى والاجتماعى، إلى جانب عدد من قاعات المؤتمرات. وتصورت معظم الخطط وجود جناح منفصل للجمعية العامة. وبخلاف ذلك، لم يكن هناك وضوح يُذكر حول أى من الأمور. وبينما كان المعماريون يضعون التصميمات، واجهتهم أسئلة سياسية حرجة. فقد تساءل هاريسون فى أحد الاجتماعات: "هل سوف تكون الرئاسة لمجلس الأمن أم للجمعية العامة؟" [٨٥]، وذهب الفريق إلى ليك سكسيس للاجتماع مع مسئولى الأمم المتحدة من أجل المشورة. وقيل لهم إنه "من الناحية العملية، سوف يكون مجلس الأمن الهيئة الأهم من دون شك. إنه يعقد اجتماعات باستمرار فى حضور ٢٠٠ أو ٣٠٠ شخص، فى ظل تغطية إعلامية كاملة. لكن على الرغم من أن الجمعية العامة تجتمع مرتين فقط كل عام، فإنها تُعتبر الجهاز الأهم من الناحية الرمزية" [٨٦].

وعَكَسَ التصميم الأخير هذا الرأى، حيث تصدرت حجرة الجمعية العامة المشهد من فيرست أفينيو، وكانت أول ما يقابله الزوار بينما يدخلون المجمع من البوابة الرئيسية فى شارع ٤٨، ولم يكن الجناح الذى يضم مجلس الأمن يُرى سوى من ناحية إيست ريفير نفسه. فقد كانت الجمعية العامة بمثابة الوجه العلنى

للمنظمة، بينما كان مجلس الأمن مثل قدس الأقداس الموجود فى الداخل. وكانت هناك معضلات تواجه عملية تصميم غرفة المجلس من الداخل، قام المعماريون بالنقاش حولها.

هاريسون: هل سوف يجلس الجمهور عند الطاولة فى حجرة الأعضاء نفسها، أم يجب عزلهم عبر حاجز زجاجى؟ يمكن أن توجد مقاعد الجمهور فى أى مكان حول المجلس، لكنه لا يمكنهم أن يحيطوا به، لأن ذلك سوف يعطيه مظهر المسرح. ولا يكفل ذلك تبجيلاً كافيًا للمجلس، كما أنه سوف يقلل من وزن الإجراءات التى يتخذها.

لو كوربوزييه: لكنه فى مجلس الأمن، يجب اتخاذ القرارات أمام الرأى العام!

هاريسون: إن الطرف المهم هو سفراء المجلس، لا الجمهور الذى يشاهدهم، والذى سيبدو مثل المتفرجين فى الحجرة الخاصة بالمجلس.

روبرتسون: سوف يؤدى وضع حاجز زجاجى بين الطرفين إلى التقليل من الانطباع بأن الغرفة تشبه المسرح...

لو كوربوزييه: لكن الأمم المتحدة قد ترغب فى أن يكون الرأى العام ممثلاً....

سكيدمور: إنه لأمر سيئ أن نفصل الجمهور عن المجلس.

باسوف: سوف يكون مزعجًا للمندوبين أن يروا الجمهور خلف الزجاج. هل باستطاعتك إيجاد زجاج غير مرئى؟

هاريسون: هل هذا مسرح أم حجرة؟ سوف يكون من الأفضل جعل الوفود يعملون مع الجمهور على الجانبين. (٨٧)

وعند نقطة أخرى، تناقش المعماريون عما إذا كان يجب أن يحيط مراقبون بطاولة المجلس – وهو التصميم الذى يُطلق عليه: "حفرة الدب" – أم يجب ترك إحدى حوائط

الغرفة خاليًا، وقد توضع به نوافذ تطل على إيست ريفير. وكان المعمارى الروسى باسوف يكره فكرة حفرة الدب. وأوضح قائلاً: "إنها تذكرنى بالسيرك بدرجة كبيرة. انظر إلى الحيوانات! انظر إلى الجمهور! الطاولة هى الحلبة!" (٨٨).

وفى النهاية، رفض الفريق الحاجز الزجاجي وحجرة الدب. واستقروا على حجرة ارتفاعها ٢٤ قدمًا وطولها ١٣٥ قدمًا وعرضها ٧٢ قدمًا. وبرزت فوق أرضية الحجرة الطاولة التى تتخذ شكل حدوة حصان، وبها منطقة مغمورة فى المركز من أجل كتبة الاختزال والسكرتارية. وحول الطاولة كانت هناك دائرة من المقاعد تخص بالمندوبين إلى جانب عدد قليل من المستشارين. وعلى جانبى الحجرة، وُجد عدد أكبر من المقاعد، خُصصت للدبلوماسيين الذين لا يخدمون فى المجلس. وفى شمال الحجرة وجنوبها وُضعت كبائن زجاجية لأغراض الترجمة الفورية والإعلام. وكانت هناك منصة مرتفعة للجمهور ترى الحجرة من أعلى، وقد امتدت للخارج فى اتجاه إيست ريفير، الذى يمكن رؤيته خلال نافذتين كبيرتين.

ومع المضى قدمًا فى عملية البناء، قدم معظم الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة مساهمات فى صورة أثاث أو أعمال فنية. وكانت المنافسة حامية فى بعض الأحيان. وشعر الموظفون البريطانيون بالقلق إزاء جودة البطانة الخشبية التى كانت بريطانيا تنوى تثبيتها فى جدران واحدة من حجرات المؤتمرات العديدة الموجودة بمقر الأمم المتحدة. وحذرت مذكرة لوزارة الخارجية البريطانية من أنه "تنوى الكثير من الدول المساهمة فى المبنى الجديد عبر الاضطلاع بعملية تبطين الجدران. وإذا كنا نحن أيضًا سوف نساهم بتبطين الجدران، أعتقد أنه من وجهة نظر المكانة، يجب ألا يكون عملنا أقل فى الحجم أو أدنى فى الكفاءة والمهارة مما تقدمه دول مثل: النرويج والسويد وأستراليا ونيوزيلندا"(٨٩).

أرادت النرويج، بلد الأمين العام: تريجف لى، الحصول على شرف تزيين غرفة مجلس الأمن. وكان لها ذلك. وكلفت الحكومة النرويجية المعمارى ذائع الصيت:

أرنستين أرنيبرج بتصميم وتأثيث الحجرة من الداخل. ولأغراض سمعية، قام الفريق بتغطية أجزاء منها بمادة منسوجة بالصوف النرويجى الخالص، باللونين الأزرق والذهبى. وغطوا حائط قاعة الجمهور التى تطل على الغرفة بمادة خاصة موشاة بالقصب من بلدة بيرى. وصُنعت ستائر صفراء وزرقاء من أجل النافذتين الكبيرتين اللتين تطلان على إيست ريفير. وكانت توجد مساحة بين النافذتين تكفى لوضع جدارية ضخمة، تم الاتفاق مع فنان على تصميمها.

وعُقد أول اجتماع فى الغرفة الجديدة يوم ٤ أبريل ١٩٥٢. وكان على أجندة اجتماع المجلس شكوى ضد فرنسا بسبب أدائها فى تونس. وكانت درجة اهتمام الجمهور المحتشد بشكل الغرفة تساوى درجة اهتمامه بإجراءات الاجتماع.[٩٠] وفى سبتمبر، وصلت الجدارية وعرضها ١٦ قدمًا وطولها ٢٦ قدمًا، كى توضع على الحائط الشرقى للحجرة. وتُصور الجدارية، التى صممها الفنان النرويجى بير كروهج، مشاهد للبشرية بينما تجذب نفسها خارج الحرب والبؤس وتصعد فى اتجاه الانسجام المنتج. وكان مركز الجدارية به مشهد لعنقاء تصعد. وقوبلت الجدارية بردود فعل متباينة. فقد وصفتها لوس أنجلوس تايمز بأنها بارعة التصوير المجازى.[٩١] وكان مراسل بى بى سى أقل تعاطفًا معها، حيث وصفها بأنها: "أسوأ جدارية فى العالم، وقد جلست ونظرت إليها حائرًا ساعات طويلة"[٩٢].

كما تغير المناخ السياسى للمنظمة بصورة دراماتيكية أثناء الحرب الكورية. ففى نوفمبر ١٩٥٢، رحل تريجف لى على مضض. ففى ظل الغضب السوفيتى إزاء دعمه لرد فعل الأمم المتحدة على أحداث كوريا، أصبح فى موقف يكاد لا يمكن الدفاع عنه. ومن ثم، فحتى بينما كان الأعضاء الخمسة الدائمون يتبادلون الاتهامات المريرة فى المجلس، جلسوا معًا كى يختاروا قائدًا جديدًا للمنظمة. واجتمع المندوبون لساعات فى إحدى قاعات المؤتمرات. وصوتوا على قصاصات من الورق، جرى حرقها فيما بعد. [٩٣] ومعظم الأسماء، بما فيها الكندى ليستر بيرسون، لم تلق قبولاً. وفى النهاية،

استقر المجلس على داج همرشولد، وهو دبلوماسى سويدى يحظى باحترام، ولم يكن معروفًا تقريبًا خارج الدوائر الدبلوماسية. ونتيجة بعده عن الأضواء وحيادية السويد، أمكن قبوله سياسيًا.

وكان موت جوزيف ستالين قبل شهرين فقط من التوصل إلى الهدنة فى كوريا يساوى فى أهميته تغيير قيادة الأمم المتحدة. فسرعان ما خفف القادة الثلاثة الذين حلوا محل ستالين - وهم نيكيتا خروتشوف، وجورجى ميلانكوف، ومولوتوف - من حدة لهجة الدبلوماسية السوفيتية. وأصبح الأداء فى ذلك الوقت أكثر رقة وأقل وعيدًا. وتوفى فيشينسكى عام ١٩٥٤، وحل محله أركادى سوبوليف، وهو الدبلوماسى الذى عمل بكفاءة شديدة ضمن فريق ليو باسفولسكى أثناء انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو. وكان سوبوليف يتحدث الإنجليزية بطلاقة ويعرف الأمم المتحدة جيدًا، وكان يتجنب بشكل عام إثارة الاضطرابات التى كان يحبها فيشينسكى. وقررت وزارة الخارجية الأمريكية - التى كانت قد أعدت خطابًا يندد بلا تحفظ بالتكتيكات السوفيتية فى الأمم المتحدة - وقف هجومها.(٩٤)

وكان التحول فى النهج السوفيتى يهدف إلى أكثر من مجرد تحسين الأجواء. ذلك أنه بحلول منتصف الخمسينيات، أدرك السوفيت أن عملية التخلص من الاستعمار المتسارعة كان سوف ينتج عنها فيض من الأعضاء الجدد الأفارقة والآسيويين فى الأمم المتحدة، العديد منهم لديه شعور عميق بالريبة تجاه الغرب. وفى عام ١٩٥٥، قام خروتشوف ونيكولاى بولجانين - الذى حل محل مولوتوف - بجولة مكوكية شملت الهند وأفغانستان وبورما، وأمطرا المنطقة بسخاء السوفيت وخطابهم المعادى للاستعمار. وأدرك القادة السوفيت أنه إذا تم إغواء هذه الدول للابتعاد عن الغرب، فقد تتحول الأمم المتحدة إلى أصل حقيقى بالنسبة إليهم.

وأعطت مؤامرات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في جواتيمالا فرصة للسوفيت في وقت مبكر لاختبار فائدة المجلس كمنبر لإدانة ما اعتبروه استعماراً أمريكيًا جديدًا. ففي ١٩٥٣، ظهرت في المنفى مجموعة غامضة - سرعان ما اتضح أمرها - من المُموَلين والمُدرَبين بواسطة أمريكا، وبدأت عمليات قتالية ودعائية ضد حكومة جاكوبو أربنز جوزمان. فقد أقلق الميل اليسارى لأربنز إدارة أيزنهاور التى قررت تنفيذ عملية سرية للإطاحة بتلك الحكومة. وفي يونيو ١٩٥٤، طلبت جواتيمالا انعقاد اجتماع طارئ للمجلس. وعرض سفير جواتيمالا لدى الأمم المتحدة الاتهامات على النحو التالى: قصفت الطائرات الأمريكية مواقع عديدة، وأراد متسللون مسلحون نشر الفوضى. وأشار السفير، من دون أن يقول ذلك صراحة، إلى وقوف الحكومة الأمريكية وراء تلك الهجمات.

وارتكزت الإستراتيجية الأمريكية في المجلس على نشر حلفائها الكثيرين من أمريكا اللاتينية كدرع، بينما يلعب السفير الأمريكى الجديد لدى المجلس، هنرى كابوت لودج، دور جنرال الميدان. وكان لودج قد وصل إلى الأمم المتحدة في ١٩٥٢، بعد فترة قصيرة من خسارته مقعده في مجلس الشيوخ أمام جون فرانكلين كينيدى. ونظراً لأن لودج كان سيناتوراً قويًا، وكان سليل عائلة ذات نفوذ، فقد حظى بوضع مرموق في بلده، كما كان محبوبًا بين زملائه في المجلس. وكان يتحدث الفرنسية جيداً، ويستطيع مواجهة السوفيت من دون أن يفقد هدوءه. وأعطى أسلوبه السلس في المناظرات التليفزيونية انطباعًا جيداً، واتسم بسرعة البديهة. وأثناء ترؤسه المجلس في إحدى المناسبات، أخطأ باستخدام مصطلح يخص مجلس الشيوخ، حيث قال: "لأى غرض يريد السيد الإقرار..." وعندما رفع المندوب السوفيتى يده قائلاً، "أنا لست سيداً، بل مندوب الاتحاد السوفيتى"، تساءل لودج: "كنت أظن أن الاثنين لا يمنعان بعضهما بالتبادل" (٩٥).

وبعدما أنهى سفير جواتيمالا عرض قائمة شكاويه، دعا سفراء البرازيل وكولومبيا وهندوراس، فى تعاقب سريع، إلى معالجة القضية بواسطة منظمة الدول الأمريكية، وهى منظمة سياسية إقليمية تأسست وقت إنشاء الأمم المتحدة. وكانت هذه مناورة تتسم بالدهاء، وربما الخداع. وقد أقر ميثاق الأمم المتحدة بأهمية المنظمات الإقليمية، ودعا الدول الأعضاء إلى استخدامها لتسوية النزاعات كلما أمكن. ومع ذلك، وكما يعلم لودج جيداً، صُمِم الميثاق صراحة من أجل مساعدة الدول الصغرى على مقاومة هجمات الدول الأقوى. وفى حالة تعرض إحدى البلدان لهجوم، يتحمل المجلس – وليس المنظمات الإقليمية – المسئولية الأساسية؛ ذلك أن المجلس وحده يمتلك الوسائل القانونية والسياسية التى تكفل صد العدوان.

وسرعان ما اتهم السوفيت الولايات المتحدة بالوقوف وراء هجمات المتمردين. وزعم المندوب السوفيتى أن "خطيئة جواتيمالا الوحيدة كانت الحد من شهية شركة الفاكهة المتحدة." وفى ظل إصرار السوفيت على إبقاء الولايات المتحدة فى حالة توتر أطول وقت ممكن، رفضوا محاولات إحالة القضية إلى منظمة الدول الأمريكية: "حيث إنه تم إطلاق قوى العدوان بالفعل ضد هذا البلد، لا يمكن للمجلس رفض قبول مسئولياته، ولا تستطيع أية هيئة أخرى أخذ مكانه". ولقى هذا الخطاب بعض الدعم من جانب القاعة المكتظة بالجمهور. ووقف العديد من المشاهدين يهتفون بشعارات ضد الإمبريالية الأمريكية. وسرعان ما أُخرِج هؤلاء من الغرفة.

وبعدما أكد السوفيت بوضوح عزمهم استخدام الفيتو ضد أى قرار يحيل القضية إلى منظمة الدول الأمريكية، أخذ لودج الغاضب الكلمة كى يرد، وقرر أن يكشِّر عن أنيابه، محذراً السوفيت من أنهم الآن ليسوا فى الفناء الخلفى الخاص بهم:

"لماذا يأخذ مندوب الاتحاد السوفيتى الذى تبعد بلاده آلاف الأميال عن هنا على عاتقه استخدام الفيتو ضد خطوة كهذه؟ ما هى مصلحته فى ذلك؟ إلى حد كبير، يمكن لفعلته هذه أن تجعل المراقبين المحايدين فى مناطق العالم المختلفة يتوصلون إلى

نتيجة مفادها أن الاتحاد السوفيتى لديه خطط بشأن نصف الكرة الأمريكى. أقول لك، يا مندوب الاتحاد السوفيتى، أبقَ بعيدًا عن نصف الكرة هنا، ولا تحاول البدء فى تنفيذ خططك ومؤامراتك هنا". [٩٦]

وفى النهاية، استقر المجلس على قرار ليِّن يناشد الأطراف كافة تجنب استخدام القوة.[٩٧] وفى تلك الأثناء، سار الانقلاب فى جواتيمالا على قدم وساق. فلم تستمر حكومة أربنز سوى أيام قلائل بعدما ناقش المجلس القضية. وفى ٢٧ يونيو، استقال أربنز ولجأ إلى سفارة المكسيك. وسيطر الكولونيل كاستيللو أرماس على البلاد، وبدأ فى شن حملة قاسية - امتدت عقدًا من الزمن - ضد اليساريين فى هذا البلد. وكانت جلسات مجلس الأمن التى تناقش هذه القضية مصدر إزعاج بالنسبة إلى الأمريكيين، لكنها لم تكن عقبة كأداء. وفى اجتماع فى البيت الأبيض، أبلغت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية الرئيس أيزنهاور أن عملية جواتيمالا حققت نجاحًا لا تشوبه شائبة.[٩٨]

ولم يكن الدبلوماسيون الأمريكيون سعداء بأداء حلفائهم الغربيين فى المجلس. ففى الوقت الذى ساند فيه هؤلاء الحلفاء الجهود الأمريكية لاستخدام منظمة الدول الأمريكية، قاوم الفرنسيون على وجه الخصوص المساعى الأمريكية لتحجيم دور الأمم المتحدة. وأمر وزير الخارجية الأمريكى جون فوستر دالاس السفير الأمريكى فى فرنسا بمقابلة وزير الخارجية الفرنسى على الفور و"التعبير عن قلقنا الشديد إزاء التكتيكات الفرنسية فى اجتماعات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة"[٩٩]. واتسم الفرنسيون "بالتسرع والرعونة" وعطلوا الجهود الدبلوماسية الأمريكية. وفى نيويورك، وجه لودج رسالة أيضًا إلى حلفاء أمريكا المشاكسين، محذرا من أنه "إذا شعرت بريطانيا العظمى وفرنسا أنهما يجب أن تتخذا موقفًا مستقلاً يساند الحكومة الحالية فى جواتيمالا، فسوف نشعر أننا أحرار فى اتخاذ موقف مستقل مثيل فى قضايا مثل: مصر وشمال إفريقيا، وهى قضايا التزمنا حتى هذه اللحظة بالصبر

إزاء ها" [١٠٠]. وفيما يتعلق بسياسات الحرب الباردة في مجلس الأمن، عادة ما كان الأمريكيون يرون الآخرين إما أصدقاء أو أعداء، ولا توجد مساحة تذكر لمن يقفون في المنتصف.

نهاية إمبراطورية

في نوفمبر ١٩٥٤، أدلى سفير مصر في الأمم المتحدة، الدكتور محمود عزمي، بخطبة مشوبة بالحماسة في المجلس. ودحض الدبلوماسي البالغ من العمر ٦٥ عامًا الاتهامات بأن مصر تعوق الملاحة الإسرائيلية في قناة السويس. جاء ذلك بعدما أعرب أبا إيبان، السفير الإسرائيلي، في الاجتماع نفسه، عن غضبه إزاء احتجاز سفينة إسرائيلية وطاقمها. وكان ذلك المجرى المائي قد أضحى منذ بداية الخمسينيات واحدًا من أكثر نقاط العالم حساسية. فقد كان ما يزيد على ٦٠٪ من نفط غرب أوروبا يمر عبر القناة. وكانت شركة قناة السويس، وهي تكتل تسيطر عليه فرنسا وبريطانيا، تدير هذه العملية. واعتبر البلدان هذا الممر المائي حيويًا بالنسبة إلى مصالحهما الاقتصادية والسياسية في المنطقة، فيما رأت فيه إسرائيل طوق النجاة. وكانت القناة بالنسبة إلى مصر أصلاً قوميًا ثمينًا.

وبعدما دقت ساعة غرفة المجلس الرابعة، خاض عزمي في تفاصيل اتفاق الملاحة في القناة: "أريد أن أذكّر الرئيس وجميع أعضاء المجلس بأنه في الاجتماع رقم ٦٨٢ للمجلس، تحدثت عن اتفاق الملاحة الذي تم التوصل إليه بين الجانبين. وقرأت هذا الاتفاق، مختتمًا بعبارة تبدو في ......" [١٠١] وفي تلك اللحظة، توقف عزمي عن الكلام، وتراجع إلى كرسيه. وهرع دبلوماسيو الوفود الأخرى – بمن فيهم طبيب من الوفد الإسرائيلي – إلى مساعدته. وأُخرِج عزمي من غرفة المجلس إلى جناح مجاور يضم مكاتب، ومنه إلى عيادة الأمم المتحدة، حيث حاول المسعفون إنقاذه. وفي الساعة

الخامسة والنصف، أُعلِن أنه توفي بفعل أزمة قلبية.[١٠٢] وكان عزمى أول ضحية دبلوماسية للسويس، لكنه لم يكن الأخير.

وكانت القناة جزءًا واحداً من دبلوماسية إقليمية معقدة ومتغيرة. وكانت القومية العربية فى أوج ازدهارها، وكان جمال عبد الناصر، الزعيم المصرى الشاب ذو الشخصية الكاريزمية، يطمح إلى قيادة العالم العربى. وكان يتصور منطقة قوية وموحدة، لا تدين بالفضل لأى من طرفى الحرب الباردة. وكى يحظى ناصر بحرية المناورة السياسية، سعى إلى استخدام القوى العظمى ضد بعضها البعض. ففى عام ١٩٥٤، وقع اتفاقًا مع البريطانيين سمح لهم بالحفاظ على حقهم فى استخدام قناة السويس فى مقابل رحيل القوات البريطانية. وفى العام التالى، توصل إلى صفقة سلاح كبيرة مع الكتلة السوفيتية. وتنافس الغرب على خطب ود ناصر، مستخدمًا الوسيلة التى كان يتقنها أكثر من غيرها، وهى استخدام المحفظة. وقبلت الولايات المتحدة وبريطانيا من خلال البنك الدولى - الذى يسيطر عليه الغرب - تمويل سد أسوان، (السد العالى) أحد مشروعات الأشغال العامة العزيزة على قلب ناصر. لكن المفاوضات توقفت، وأصبح خطاب ناصر أكثر عداءً للغرب. وبحلول صيف عام ١٩٥٦، تعب الأمريكيون والبريطانيون من مغازلة عبد الناصر. وفى ١٩ يوليو، أخطر جون فوستر دالاس السفير المصرى أن حكومة الولايات المتحدة سحبت تأييدها لمشروع سد أسوان، وبعث البريطانيون بالرسالة نفسها فى اليوم التالى.

وجاء رد ناصر سريعًا. ففى ٢٦ يوليو، أدلى بخطاب رنان فى الإسكندرية، وبينما كان يتكلم، سيطرت قوات من الشرطة والجيش المصرى على منشآت القناة. فقد جرى تأميم قناة السويس. وأذهلت تلك الخطوة باريس ولندن. وكانت على حد قول رئيس وزراء بريطانيا أنتونى إيدن: "ضربة فى القصبة الهوائية" لأوروبا. إضافة إلى ذلك، كانت السيطرة على القناة سوف تشجع وتقوى رجلاً تعتبره القوى الأوروبية شديد الخطورة. وشعرت فرنسا التى كانت تحارب حركة الاستقلال الجزائرية، بالقلق

من قيام ناصر - إذا ما أصبح أقوى - بدعم المتمردين هناك. وقال وزير خارجية فرنسا، كريستيان بينو: "إنه إذا استطاع قرار التأميم الصمود، فلن يكون الاستمرار في القتال في الجزائر مجدياً. وتعتبر فرنسا أن هزيمة مشروع الكولونيل ناصر أهم من كسب عشر معارك في الجزائر" (١٠٣) . وقام السياسيون البريطانيون، من جانبهم، بتشبيه ناصر بديكتاتوريي الثلاثينيات. وكان إيدن يخشى سيناريو يبدأ بتأميم القناة، وينتهي بتراجع بريطانيا اقتصادياً وعجزها عن الدفاع عن نفسها. وأقر إيدن بأن ناصر ليس هتلر، لكنه يمكنه بسهولة التحول إلى موسوليني جديد، يأتمر بأمر الاتحاد السوفيتي. (١٠٤)

وخلال الأشهر الثلاثة التالية، وقعت مواجهة بطيئة بين القوى الاستعمارية الأوروبية ورجل مصر القوى. لكن أحد الطرفين لم يطلب انعقاد جلسة لمجلس الأمن حول هذه القضية. وأصبح الخطاب في باريس ولندن أكثر اشتعالاً، وسرعان ما ظهر إجماعٌ بضرورة ألا يستمر تأميم القناة. وفي أوائل أغسطس، بدأ المخططون العسكريون في فرنسا وبريطانيا يفحصون الخيارات المتاحة أمامهم. وكانت الولايات المتحدة أقل قلقًا، ونبَّهت حلفاءها بضرورة استنفاد جميع الوسائل الدبلوماسية قبل اللجوء إلى القوة. وخلال أغسطس وسبتمبر، تبادل إيدن وأيزنهاور سلسلة من الرسائل الصريحة حول الأزمة. ففي اليوم التالي للتأميم، كتب إيدن إلى أيزنهاور: "يجب علينا الاستعداد، كملاذ أخير، لاستخدام القوة، كي يعود ناصر إلى رشده". وأقلقت هذه النبرة أيزنهاور الذي كان مقتنعاً بأن التهديد باستخدام القوة سوف يأتي بنتائج عكسية. وفي ٣١ يوليو، رد الرئيس الأمريكي: "لقد أعربت عن قناعتي الشخصية، وكذلك قناعة رفاقي، بأنه من غير الحكمة مجرد التفكير في استخدام القوة في هذه اللحظة" (١٠٥).

وعلى مستويات أخرى أيضًا، كان المسئولون الأمريكيون والبريطانيون يستكشفون بحذر بعضهم البعض. وفي ١١ سبتمبر، دعا لودج نظيره البريطاني بييرسون ديكسون لتناول الغداء، وأعرب السفير الأمريكي عن تردد أيزنهاور العميق

إزاء استخدام القوة ضد ناصر. وقال: "كانت الولايات المتحدة تعارض بالقطع استخدام القوة، أو القيام بأى إجراء فى الأمم المتحدة قد يعرض تلك المنظمة للخطر". وكان الحوار صريحًا، لكنه وديًا بين سفيرين يختلفان عن بعضهما للغاية. ذلك أن لودج كان سياسيًا، فيما كان ديكسون دبلوماسيًا محترفًا.(١٠٦) ولم تكن العلاقة بينهما شديدة الدفء، لكنهما كانا قريبين من بعضهما البعض بحكم الضرورة. (١٠٧) وتعاونت بريطانيا والولايات المتحدة مع بعضهما البعض تقريبًا فى جميع القضايا التى عُرضت على المجلس.

وفى أواخر سبتمبر، قررت بريطانيا وفرنسا أخيرًا عرض الأزمة - التى تسير بخطى بطيئة - على المجلس. وكان البلدان قد ترددا لأسابيع، حيث اعتراهما الشك فى قدرة المجلس على لعب دور بنّاء، وشعرا بالقلق من أن يؤدى فتح النقاش إلى منح السوفيت الفرصة للتدخل. ووافق الأمريكيون على ذلك، مفضلين عقد مؤتمر دولى كبير بهدف تسْوية القضية. أما مصر، التى كان بوسعها إجبار المجلس على مناقشة القضية مبكرًا، لم تجد سببًا يدفعها إلى الإقرار بأن تأميم القناة قد أحدث أزمة تستحق اهتمام مجلس الأمن. وفى جوهر الأمر، كان الفاعلون الأساسيون فى الأزمة يبحثون عن منتدى دبلوماسى يلائم احتياجاتهم الخاصة، ولم يبدُ المجلس قادرًا على أن يكون هذا المنتدى.

لكنه فى نهاية المطاف، تأكدت استحالة تجاهل مجلس الأمن، حيث كان يحظى بمكانة مرموقة، شاءت الأطراف المختلفة ذلك أم أبت. وما كانت الشعوب الغربية سوف تقبل اللجوء إلى استخدام القوة بدون دور دبلوماسى للمجلس، ولو كان شكليًا. وأقر كبار السياسيين البريطانيين بأن "الرأى العام الليبرالى فى بريطانيا كان سيُصدم لو تم استخدام القوة من دون تقديم التماس مسبق إلى الأمم المتحدة"(١٠٨)، وهنا أصبحت الحجج التى استخدمها رجال الدولة الغربيون خلال أزمة برلين - حول الدور الحتمى للمجلس - سببًا فى إجبار بريطانيا وفرنسا على قبول انعقاد جلسة للمجلس ما كانا يرغبان فيها. كما أنه على الرغم من مرور عقد واحد على إنشاء المجلس، فقد استطاع اكتساب قدرة جاذبة تسحب الأزمات الدولية إلى غرفته.

وفى أوائل أكتوبر، سافر ثلاثة وزراء خارجية - البريطانى سلوين لويد، والفرنسى كريستيان بينو، والمصرى محمود فوزى - إلى نيويورك، من أجل حضور اجتماع المجلس الذى طال انتظاره. وبدأ لويد حديثه بالإقرار بالحقيقة الواضحة: "تُعد القناة من الناحية الجغرافية جزءًا من مصر، وتخضع للسيادة المصرية"، ثم واصل حديثه: "لكن ذلك لا يعنى غياب الحقوق الدولية" (١٠٩). وكان ترك هذا المجرى المائى الحيوى تحت رحمة حكومة مصرية تخرق برعونة الاتفاقات الدولية خيارًا غير مطروح بالنسبة إلى بريطانيا. وانضم بينو إلى الجوقة قائلاً: "كان خطاب التأميم الذى أدلى به ناصر مليئًا بدعاوى العنف والتحريض على الكراهية وتمجيد المشاعر المعادية للغرب"، وأضاف أن هذا السلوك قد يهدد "تدفق التجارة برمتها بين أوروبا وآسيا" (١١٠). ومن جانبه، بذل فوزى جهدًا مضنيًا كى يؤكد قدرة مصر على صيانة القناة وإمكانية الاعتماد عليها فى ذلك. وأشار إلى أنه بعد مرور أكثر من شهرين على التأميم، عبرت ٣٠٠٠ سفينة القناة من دون حدوث مشكلات. (١١١) وأضاف أن قلق فرنسا وبريطانيا يمثل عَرَضًا من أعراض "انهيار النظام الإمبريالى الفاسد تمامًا، وهو نظام قد فات أوانه" (١١٢)، وتنبأ الدبلوماسى المصرى باستخدام بريطانيا وفرنسا المجلس كنقطة انطلاق إجرائية لا أكثر على طريق الحرب.

لكن الفعل الحقيقى كان يحدث على هامش الاجتماع. فنتيجة للإلحاح الأمريكى، عقد داج همرشولد اجتماعًا خاصًا مع لويد وبينو وفوزى. وتنازع الثلاثة حول كيفية عمل القناة بطريقة ترضى جميع الأطراف. وبعد الكثير من الأخذ والرد، اتفقوا على ستة مبادئ، من بينها: حق المرور الحر والمفتوح عبر القناة، واحترام السيادة المصرية، وهو المبدأ الذى أقره المجلس بأكمله. (١١٣) ووافق الوزراء الثلاثة على الاجتماع ثانية فى وقت قريب فى جنيف. وفى ١٣ أكتوبر، قال لويد للمجلس: "وضعنا اللبنات لعملية إيجاد أساس للتفاوض" (١١٤) ، وأخطر لويد لندن بأن "النتائج كانت أفضل مما توقعنا" (١١٥)، ومن ثم، يمكننا إيجاد عذر للمراقبين القلقين، ومن

بينهم أيزنهاور ودالاس، على اعتقادهم بأن جلسة مجلس الأمن دفعت الأزمة في اتجاه الحل السلمي.

سوف يُستخدم الفيتو

وكان كل من إيدن ونظيره الفرنسي جي موليه يعتقدان في قرارة نفسيهما أن المجلس لن يقدم لهما حلاً مُرضيًا. وتزايد التصعيد العسكري. وفي ١٤ أكتوبر، أضافت فرنسا لمسة جديدة. فلماذا لا يتم إشراك الإسرائيليين في عملية استعادة القناة والإطاحة بناصر؟ ففي كل الأحوال، كانت إسرائيل تخشى ناصر مثلما يخشونه تمامًا، وكانت لديها قدرات عسكرية تلاصق القناة فعليًا. والأهم من ذلك، كان بوسع العمل العسكري الإسرائيلي ضد مصر إعطاء التدخل البريطاني - الفرنسي غطاء جيداً، حيث يمكن أن يعمل كمهمة حفظ سلام تهدف إلى الفصل بين الإسرائيليين والمصريين.

وأغوت الفكرة إيدن الذي كان مُصرًا على عقاب ناصر، لكنه كان قلقًا إزاء المظهر الذي سوف يتخذه هذا العمل. وفوض كبار المسئولين البريطانيين تنفيذ تلك الفكرة. وفي ٢٢ أكتوبر، التقى المسئولون البريطانيون والفرنسيون والإسرائيليون سرًا في قصر خارج باريس. وكانت المقابلة مثل فيلم مغامرات هزلي، حيث ارتدى رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن جوريون قبعة كبيرة كي لا يتعرف عليه الناس في المطار. وقال وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد للموظفين العاملين معه إنه مصاب بالبرد، ثم هبط سرًا في مطار جانبي بالقرب من باريس. [١١٦] وكانت المقابلة متوترة وصعبة، لكنها حققت الغرض منها، حيث وافقت إسرائيل على مهاجمة مصر، وتمهيد الطريق أمام البريطانيين والفرنسيين للقيام بتدخل "لحفظ السلام" يجعلهما يسيطران على القناة.

وأثناء انعقاد تلك المحادثات السرية، جاءت أخبار مروعة من شرق أوروبا. ففي ٢٣ أكتوبر، اندلع تمرد في المجر الخاضعة لسيطرة السوفيت. واحتشد عشرات الآلاف

من المجريين وسط العاصمة بودابست، مطالبين بالإصلاح السياسى ورحيل القوات السوفيتية. وبدلاً من الاستجابة لهذه المطالب، تدفقت المزيد من قوات الجيش الأحمر نحو المجر فى اليوم التالى. وفى داخل المجلس، استعد الأمريكيون لإثارة قضية التمرد ومواجهة أية محاولة لقمعه من جانب السوفيت. وتشاور لودج مع ديكسون وسفير فرنسا لدى الأمم المتحدة برنارد كورنوجنتى حول كيفية الدفاع عن موقفهم فى المجلس. وفى ٢٧ أكتوبر، طلب الحلفاء الغربيون جميعًا من المجلس مناقشة القمع السوفيتى للتمرد. وانضم ديكسون، وجنتى للأمريكيين فى إدانة التدخل السوفيتى فى المجر. وقال ديكسون أمام المجلس فى اليوم التالى: "يُعد مثل هذا العمل مدمراً للأساس الذى بنيت عليه الأمم المتحدة برمته. إن قلوبنا تدمى بسبب معاناة الشعب المجرى فى نضاله من أجل الحرية"[١١٧].

وفى اليوم التالى، بدأت القوات الإسرائيلية التقدم بسرعة داخل شبه جزيرة سيناء. وبذلك أدوا ما عليهم فى الصفقة. ووصلت أنباء الهجوم إلى الساحل الشرقى الأمريكى بعد ظهر ذلك اليوم. وفى المساء، ذهب لودج إلى الأوبرا، مرتدياً رابطة عنق بيضاء، وجلس بييرسون ديكسون فى المقصورة المجاورة. لكن عقليهما لم يكونا يفكران فى العرض. وكان المخططون البريطانيون يتصورون أن قادة العالم سوف يرتبكون بفعل الأحداث المفاجئة فى الشرق الأوسط، ومن ثم يأخذون وقتًا قبل القيام برد فعل. على الرغم من إدراك البريطانيين أن الأمريكيين لن يشعروا بالارتياح إزاء كل من الخطوة الإسرائيلية وخطتهما للتجاوب معها، فإنهم توقعوا منهم الإذعان المصحوب بالاستياء. ولم يشعر البريطانيون أنهم بفعلتهم هذه قد استهزءوا بإرادة المجلس، بل اعتقدوا أنهم سوف يواصلون عملهم بينما يرتجف المجلس.

وكانت هذه حسبة خاطئة. فلم يكن أيزنهاور على استعداد للتسامح مع ما رأى فيه عدوانًا صريحًا، خاصة فى ظل شدة اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية. وعندما أخبر دالاس الرئيس الأمريكى عن التحرك الإسرائيلى، رد الجنرال العجوز بغضب: "حسنا، فوستر، قل له، هذا الملعون، إننا سوف نطبق عقوبات؛ سوف نذهب

إلى الأمم المتحدة؛ سوف نفعل كل شيء من أجل وقف هذا الأمر"(١١٨). وكان الرئيس الأمريكي قلقًا من أنه إذا لم تتحرك الأمم المتحدة بسرعة، فقد يتقدم الاتحاد السوفيتي بالشكوى أولاً، ومن ثم يحقق نصرًا على صعيد العلاقات العامة.

وأثناء عرض الأوبرا، تبادل لودج، وديكسون ملاحظات غاضبة على نحو متزايد، فلم يكن ديكسون على علم بالاتفاق السرى، ولم يدرك أن الغزو الإسرائيلى كان جزءًا من خطة أنجلو - فرنسية. وأشار دوجلادس هيرد، سكرتير ديكسون الخاص (ووزير الخارجية لاحقًا)، فيما بعد إلى أن الفريق البريطانى فى الأمم المتحدة كان لا يعلم شيئًا، ولكنه كان يدرك أن لندن لن تساند الدعوة لعقد اجتماع طارئ فى مجلس الأمن حول هذا الأمر. ويقول: "حملت إلى الأوبرا تعليمات من وزارة الخارجية بأننا لن نفعل ذلك. ولم يصاحب هذه التعليمات شرح ولا خلفية ولا تحليل، ولا أى شيء يُمَكِن ديكسون من إجراء حوار عقلانى مع لودج"(١١٩). وفى ظل هذا التفويض المبهم، رد ديكسون بقوة على إصرار لودج على إدانة إسرائيل بسرعة، ودوَّن ملاحظة من مقصورته أعطاها للودج قال فيها: "لا تكن أحمق ولا تكن أخلاقيًا. يجب أن نكون عمليين"، وذُهل لودج نتيجة نهج وتصرف زميله البريطانى. وقال لدالاس: "سقط القناع، وكان يزمجر بالفعل" (١٢٠).

واجتمع المجلس فى صباح اليوم التالى وسط أجواء من التوتر الشديد. وتحرك لودج سريعًا كى يعلن الموقف الأمريكى.

تشعر حكومة الولايات المتحدة بأن المجلس ملزَم بالتحرك فورًا لتأكيد أن خرقًا للسلام قد حدث، وتوجيه أمر بوقف العمل العسكرى الإسرائيلى فورًا، والتأكيد بوضوح على ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية فورًا.

وانضم مندوبون آخرون إلى جوقة الإدانة المتزايدة، بينما لزمت بريطانيا وفرنسا الهدوء. وهمس السفير الفرنسى كورنجتى فى أُذُن السفير الإسرائيلى أبا إيبان: "لا تقلق، سوف يُستخدم الفيتو". (١٢١)

واشتم السوفيت - الذين دائمًا ما تكون لديهم حساسية تجاه المؤامرات الغربية - المكيدة قبل غيرهم. فقال سوبوليف: "جميع الأمور تبين أن إسرائيل لم تكن لتشن هذا الهجوم من دون تشجيع ومساعدة من جانب تلك الدوائر العدوانية التى ليس من مصلحتها الحفاظ على السلام فى الشرق الأوسط والتى تسعى إلى إيجاد ذريعة لتحريك قواتها فى تلك المنطقة"، ثم تحول من الروسية إلى الإنجليزية التى يتحدث بها بطلاقة، وقرأ بصوت مرتفع الخبر الذى وصل تليغرافيًا للتو، ويفيد بالإنذار البريطانى - الفرنسى للأطراف المتحاربة.

وترك ديكسون، وكورنوجنتى يلتمسان أى نوع من رد الفعل، وتم فض الجلسة سريعًا كى يعرف الأعضاء ماذا يجرى. وفى بداية جلسة بعد الظهر، قرأ ديكسون بصوت مرتفع بيان أنتونى إيدن فى البرلمان الذى أكد خلاله الإنذار، وافتضح أمر التواطؤ البريطانى - الفرنسى مع إسرائيل. وكتب إيبان يقول إن الإقرار بالإنذار كان مثل "صب الزيت على النار". [١٢٢] وعند هذه اللحظة، أصبح التوتر أكثر من قدرة السفير الفرنسى على الاحتمال، فسقط مرتجفًا فوق أريكة، ليحل محله نائبه. [١٢٣]

وفى ذلك المساء، صوَّت المجلس - بأغلبية سبعة أعضاء ضد اثنين - على إصدار قرار يدين الإجراء الإسرائيلى، ويدعو الدول كافة إلى تجنب استخدام القوة. وصوتت كلٌ من فرنسا وبريطانيا ضد القرار، وكانت هذه المرة الأولى التى تستخدم فيها بريطانيا الفيتو. وأرسل ديكسون برقية من نيويورك إلى وزارة الخارجية البريطانية يخطرها بما حدث. وكتب يقول: "قام لودج بكل ما فى وسعه، لكنه من الواضح أنه كان يعمل فى ظل أوامر بمعارضتنا عند كل نقطة" [١٢٤]. وبينما تعرَّض السفيران البريطانى والفرنسى للمهانة والعزلة، تمتع لودج بمكانة مرموقة داخل الأمم المتحدة. وكان الموقف المبدئى الذى اتخذته الولايات المتحدة فى مواجهة من ظلوا حلفاءها لوقت طويل مثار إعجاب الدوَل الصغيرة وبيروقراطية الأمم المتحدة على حد سواء. وقال لودج: إنه حتى السائقين وعمال المصعد والكتبة العاملين فى الأمم المتحدة قاموا بتحيته. [١٢٥]

وفى الوقت الذى كان يستمتع فيه لودج بالمديح، كانت القاذفات البريطانية والفرنسية تستعد لضرب المطارات المصرية. وكما كان متوقعًا، رفض المصريون الإنذار، وبدأ الهجوم العسكرى. وسقطت القنبلة البريطانية الأولى فوق القاهرة فى مساء ٣١ أكتوبر. وفى غضون ذلك، أنجزت قوات المظلات البريطانية والفرنسية الاستعدادات الأخيرة للهجوم على مدينة بورسعيد المصرية، بينما ازدادت البحرية البريطانية اقترابًا من الشواطئ المصرية. وبعد شهور من القلق والتآمر، أصبحت السيطرة على القناة أمرًا قريب المنال.

لكن فى نيويورك، خسر البريطانيون والفرنسيون المعركة الدبلوماسية. واستخدمت الأمم المتحدة تكتيك: "التوحد من أجل السلام" الذى ابتكرته أثناء الحرب الكورية، بهدف تحريك الأزمة من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. وبدا قلق بريطانيا وفرنسا من استخدام هذا التكتيك فى الماضى كما لو كان ينم عن علم بالغيب. فقد أصبحت الآن بريطانيا وفرنسا تواجهان جمعية عامة معادية، من دون الفيتو أو مساندة الولايات المتحدة. وظهر جون فوستر دالاس، المريض والمنهك، كى يتحدث أمام الجمعية العامة باسم الولايات المتحدة. وبدأ حديثه ويداه ترتعشان من وقت لآخر: "أشك أن يكون أى مندوب للأمم المتحدة قد تحدث من هذا المنبر وفى قلبه حزن يماثل حزنى هذه الليلة. إننا نتحدث فى أمر ذى أهمية قصوى، حيث تجد الولايات المتحدة نفسها غير قادرة على الاتفاق مع ثلاث دول ترتبط معها بصلات وصداقة عميقة وإعجاب واحترام، واثنان من هؤلاء يمثلان حليفتينا الأقدم اللتين نثق بهما ونعتمد عليهما أكثر من غيرهما" (١٢٦). وفى ٢ نوفمبر، صوتت الجمعية العامة بموافقة ٦٥ عضوًا مقابل رفض خمسة أعضاء على قرار يدين استخدام القوة ويطالب بانسحاب جميع القوات الأجنبية من مصر. (١٢٧)

وفى اليوم التالى، تحدث إيدن إلى أمة حيرتها الأحداث وأفقدتها المعارضة الأمريكية ثقتها بنفسها. وذكّر مواطنيه: "لقد وضعنا المشكلة أمام مجلس الأمن. هل كان يجب علينا ترك الأمر لهم؟ هل كان يجب علينا الانتظار قانعين كى نرى ما إذا

كانوا سوف يتحركون؟" وأضاف أنه بدلاً من ذلك، اتخذت بريطانيا إجراءً حاسماً، "فقد تحركنا بسرعة وأخطرنا مجلس الأمن. وأعتقد أنه قبل مرور وقت طويل، سوف يتضح أمام الجميع أننا تصرفنا بطريقة صائبة وحكيمة". وبذل إيدن جهداً مضنيًا كي يقنع الشعب بأن بريطانيا لم تتجاهل الأمم المتحدة أو تستهن بمجلس الأمن: "لقد كنت أحد رجال عصبة الأمم والأمم المتحدة، ومازلت الرجل نفسه، ومازالت لدى المعتقدات نفسها والإخلاص نفسه للسلام" (١٢٨).

لم تمنع تأكيدات إيدن سيل الانتقادات فى الداخل والخارج، والتى تصاعدت مع بدء بريطانيا وفرنسا هجومهما البرى فى ٥ نوفمبر. وكان غضب أمريكا صريحًا، لأسباب من أهمها أن أزمة السويس صرفت الأنظار عن التحركات السوفيتية فى المجر. وعندما قدم لودج قراراً ثانيًا يدين اتساع الحملة السوفيتية، لم يستشر بريطانيا ولا فرنسا. وكان ذلك بمثابة توبيخ لاذع. وامتدت العزلة التى فرضها الأمريكيون على الدبلوماسيين البريطانيين إلى الذين فى أدنى السلم الوظيفى. ويتذكر دبلوماسى بريطانى فى وظيفة ثانوية المناخ السائد آنذاك:

إن الأسلوب غير العادى الذى تعامل به الوفد الأمريكى معنا، لن أنساه أبدًا ... لقد أدرنا الأمم المتحدة معًا، كما تعلم، وكان لديهم أفضل ويسكى فى بار الأمم المتحدة، وقد شربناه مع أصدقائنا من الوفد الأمريكى. اعتدنا ترتيب الأمور معًا: "أنت تسيطر على هذه اللجنة، وأنا أسيطر على تلك"، هذا النوع من الأشياء. وها نحن هنا، يديرون ظهورهم لنا بالمعنى الحرفى للكلمة. كابوت لودج الذى كان سياسيًا، حاول تقليص سياساته مع ديكسون إلى الحدود الدنيا. وحاولوا تمرير القرارات فى جنح الليل، من دون إخطارنا، ومثل هذه الأمور. كان الأمر سيئًا جدًا. (١٢٩)

وأبرق ديكسون إلى لندن: "فى ظل الظروف الحالية، يعتبر الأمريكيون أنه من الأفضل بالنسبة إليهم ألا يرتبط اسمهم أكثر من اللازم ببريطانيا وفرنسا فى هذا الشأن". وفى ذلك الوقت، كان التفاعل بين لودج وديكسون قد أصبح "مجمدًا". وأبرق

ديكسون، المنهك وشبه المسعور، إلى وزارة الخارجية: "لاشك أننا قد وُضِعنا فى التصنيف المتدنى نفسه الذى وُضِعِ فيه الروس أثناء قصفهم بودابست. لا أرى كيف بوسعنا إثبات صدق قناعاتنا عندما نحتج على القصف الروسى لبودابست إذا كنا نحن أنفسنا نقصف القاهرة"(١٣٠).

وكان الفرنسيون على استعداد لتحمل عواقب مماثله. فقد أرادوا استكمال القصف واسترداد القناة، ثم التفاوض بعد ذلك من موقع قوة. لكن القلق البريطانى إزاء رد الفعل الأمريكى - إلى جانب الضغوط المالية الأمريكية التى كانت على الدرجة نفسها من الأهمية - جعلهم يريدون التوصل إلى تسوية بأى شكل. وفى غضون أسابيع، وافق البريطانيون والفرنسيون على الانسحاب من السويس، على أن تحل محلهم قوات من الأمم المتحدة - وكانت أول قوة حفظ سلام تتشكل - تضم قوات من الدول الصغيرة والمتوسطة. وعمل همرشولد، ووزير الخارجية الكندى ليستر بيرسون بحماس من أجل تجميع هذه البعثة الجديدة متعددة الجنسيات - وعُرفت باسم :"قوة الأمم المتحدة الطارئة" - وصياغة قواعد بشأنها.

وتمخض ذلك عن المبادئ الأساسية التى حكمت مهمات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وهى نشر قوات محايدة ترابط بين الأطراف المتحاربة وتراقب اتفاق وقف إطلاق النار بنزاهة وبدون استخدام القوة - باستثناء حالات الدفاع المباشر عن النفس. وكان من الدلائل المدهشة على مدى انقسام المجلس وتهميشه نتيجة تلك الأزمة، أن أهم اختراع للأمم المتحدة فى مجال السلام والأمن صدر من الجمعية العامة، واختص بمهمة باركتها الجمعية العامة وليس مجلس الأمن.

وبحلول الكريسماس، كانت قوة الأمم المتحدة الطارئة قد وصلت، وكانت القوات الفرنسية والبريطانية قد رحلت. وكانت المهانة واضحة. فقد أدت قوة الرأى العام التى ترتبت عليها آثارٌ مدمرة فى مجلس الأمن والجمعية العامة، إلى إجبار الإمبراطوريتين السابقتين على وقف العملية العسكرية الكبيرة التى استهدفت الدفاع

عن امتيازاتهما الاستعمارية السابقة. وكان ضغط هذا الفشل أكبر من قدرة إيدن على الاحتمال. ونصحه أطباؤه بالراحة، وغادر لندن إلى جاميكا فى ٢٤ نوفمبر لقضاء فترة راحة مدتها أسبوعين. وكان على وزرائه العمل على احتواء آثار الكارثة الدبلوماسية التى وقعت. وبعد ذلك بعام، كشف بييرسون ديكسون فى مفكرته عما أحدثته الأزمة به:

وإلى يومنا هذا، وبعد مرور عام على الحدث، مازلت أسترجع شعور الحاجة إلى القيء الذى كان يعترينى بينما أدافع عن قضيتنا هنا. وكان هذا الشعور نتيجة خطأ العملية واحتمال فشلها. وكانت محاولة إخفاء هذا الشعور والظهور بمظهر الواثق والجدير بالتصديق أقسى الضغوط الجسدية والأخلاقية التى واجهتها فى حياتى.[١٣١]

وتعلمت الدولتان درسين مختلفين تمامًا من فشل هذه العملية. ذلك أن بريطانيا، على الرغم من شعورها بالمرارة، قررت الحفاظ على الصلات التى تربطها بالولايات المتحدة، والتعاون معها عبر مجلس الأمن كلما أمكن. وقال قائد الحملة العسكرية البريطانية فى وقت لاحق: "لعل الدرس الجوهرى من عملية السويس هو أن الرأى العام العالمى أصبح الآن مبدأ رئيسيًا من مبادئ الحرب يجب التعامل معه فى حد ذاته"[١٣٢]. وفى السنوات التالية لأزمة السويس، صوتت بريطانيا إلى جانب الولايات المتحدة فى مجلس الأمن عدد مرات يفوق ما كان يحدث فى الماضى.[١٣٣]

وكانت أزمة السويس أقل إيلامًا بالنسبة لفرنسا التى لم تتراجع أمام الموقف الأمريكى - على الأقل ظاهريًا - بالسهولة نفسها التى تراجعت بها بريطانيا. وبينما أُجبِر إيدن على الاستقالة، نجح رئيس الوزراء الفرنسى جى موليه فى الحصول على ثقة الجمعية الوطنية فى ديسمبر.[١٣٤] وألقت المؤسسة السياسية الفرنسية باللوم فى الأزمة على الأمريكيين بسبب معارضتهم الحادة لفرنسا، وعلى البريطانيين بسبب تراجعهم السريع.[١٣٥] وساعد هذا الحدث على إحياء القلق الفرنسى من التورط

الشديد فى حلف الأطلنطى. وأصبحت البلاد فى حاجة إلى سياسة خارجية مستقلة، لا تعتمد على مجلس الأمن الذى كانت دائمًا تعتبره أداة للهيمنة الأمريكية. وفى الوقت الذى عززت فيه بريطانيا من صلاتها بالأمريكيين، بدأت فرنسا تعمل على نحو مستقل، وانتهت الأيام التى كانت الدول الغربية الثلاث تقف فيها أوتوماتيكيًا إلى جانب بعضها البعض فى مجلس الأمن.

ولعله من قبيل المفارقة أن عدم الانسجام بين تلك الدول ساعد على الحفاظ على بقاء المجلس. فالسوفيت الذين كثيرًا ما تحدثوا عن الانسحاب من هذا الجهاز الواقع تحت سيطرة الغرب، أدركوا أن المجلس يمكن أن يمثل أكثر من مجرد نادى للرأسماليين الأقوياء. بل يمكنه أن يصبح مكانًا يتعارك فيه الرأسماليون علنًا مع بعضهم البعض. وكانت موسكو "تستمتع بشدة برؤية "حيتان الإمبريالية" تتنازع؛ حيث تصوت الولايات المتحدة إلى جانب الاتحاد السوفيتى ضد بريطانيا وفرنسا" (١٣٦). وقد حدث هذا النزاع الغربى فى أفضل توقيت بالنسبة لموسكو. فقد أشار السفير البريطانى فى موسكو إلى أن السوفيت اعتبروا أن أزمة "السويس هبطت من السماء كى تصرف الأنظار عن المجر. كما ساعدتهم على استعادة مكانتهم الأخلاقية، عبر الظهور كنصير للأمم المتحدة ولبلد عربى" (١٣٧). ولم تكن لدى السوفيت الحساسية نفسها الموجودة لدى القوى الغربية إزاء الضغط الذى يمكن للرأى العام ممارسته على المجلس، لكن أزمة السويس خففت من هذا التأثير المتواضع. ونتج عن تغير عضوية الجمعية العامة وأداء مجلس الأمن فى أزمة السويس تحول فى النهج السوفيتى تجاه المنظمة. (١٣٨) وفى ظل تراجع الإحباط السوفيتى، أنهى المجلس عقده الأول المضطرب بسلام، على الرغم من أنه بالقطع لم يكن فى حالة صحية جيدة.

هوامش الفصل الثانى

(1) Grew, *Turbulent Era, 2:1445-1446.*

(2) Gaddis Smith, *American Diplomacy during the Second World War,* 1941-1945 (New York: McGraw-Hill, 1985), 141.

(3) Alan Bullock, Ernest Bevin: Foreign Security, 1945-1951 (New York: Norton, 1983), 110.

(٤) كتب دبلوماسى كندى كان يستعد لافتتاح الأمم المتحدث فى مفكرته: "بمجرد سقوط القنبلة، أصبحت جميع المواد المتعلقة بالأمن فى الميثاق عتيقة". انظر:

Reid, On Duty, 77.

(5) *Report of the Preparatory Commission of the United Nations* (London: His Majesty's Stationary Office, 1946), 126-129.

(6) Reid, *On Duty, 99.*

(7) Charlene Mires, "the Lure of New England and the search for the Capitol of the world," *New England Quarterly* 79, no. 1 (Mar. 2006), 37-64.

(8) Security Council Official Records, First Meeting (Jan. 17, 1946) (hereinafter SCOR).

(9) SCOR, First Meeting (Jan. 17, 1946).

(١٠) فى إحدى المحاكم للبلاشفة غير الأنقياء قال فيشينسكى: إن الكلاب الذين يصيبهم الجنون يجب إطلاق النار عليهم جميعًا. انظر:

Ulam, Stalin, 414.

(11) Victor Israelyan, *On the Battlefields of the Cold War: A Soviet Ambassador's confession* (University Park: Pennsylvania State University Press, 2003), 16.

(12) James B. Reston, "Britain U.S. Urge Iran Study by UNO" *New York Times*, Jan. 26, 1946, 1.

(13) Trygve Lie, *In the Cause of Peace: Seven Years at the United Nations* (New York: Macmillan, 1054), 32.

(14) Bohlen, *Witness to History, 255.*

(15) James B. Reston, "Russian Votes U.N. Levant Plan; Council Closes" *New York Times, Feb. 17, 1946, 1.*

(16) Hasluck, *workshop of security, 143.*

(17) "Horseshoe Table for the Security Council to Give Sessions a More Intimate Air," *New York Times, July 25, 1946, 3.*

(18) Bernard Moore, *The Second Lesson Seven Years at the United Nations* (London: Macmillan, 1957), 121.

(19) Edward Montgomery, "*United Nations East and West,*" New Public, Apr. 1946, 571.

(20) James B. Reston, "Council Records; Soviet delegate Walks Out of UNO," *New York Times, Mar. 28, 1946, 1.*

(21) UN Oral History Interview with Pauline Fredrick (part 1), 21, Yale University.

(22) Bailey and Daws, *The Procedure of the UN Security Council, 231-232.*

(23) James B. Reston, "Votes and Vetoes" *Foreign Affairs* 25, n. 1 , (Oct. 1946), 19.

(24) Rupert Emerson and Inis Claude, "The Soviet Union and United Nations: An Essay in interpretation," International Organization 6, no. 1 (Feb. 1952), 1-26.

(25) Emerson and Claude, "The Soviet Union and United Nations," 8-9>

(26) For a discussion of the American deliberations on the issue, see James Chace, "Sharing the Atom Bomb," *Foreign Affairs* (Jan.-Feb. 1996), 129-144.

(27) Cord Meyer, Jr., *"Peace is Still Possible"* Atlantic Monthly, Oct. 1947, 32-33.

(28) Bernard Gill, "Black Sheep" New Yorker, Apr. 13, 1946, 24.

(29) "Australia Fights U.N. Trieste Plan," *New York Times, Jan. 8, 1947, 7.*

(30) Hasluck, *workshop of security, 45.*

(٣١) من أجل الاطلاع على مناقشة جيدة حول تطور حق الامتناع عن التصويت،

Sydney Bailey and *"New Light on abstentions in the UN Security Council," International Affairs 50,* no. 4 (Oct. 1974), 554-573.

(32) Official Records of the Second Session of the General Assembly, Supplement No. 11, A/364, Sept. 3, 1947.

(33) Lie, *In the Cause of Peace, 164.*

(34) Alexander Cadogan Dairy entries for Tuesday, Mar. 9, 1947, and Wednesday, May 19, 1947, Viewed at Churchill College Library, Cambridge University,

(35) William J. Durch, ed., *The Evaluation of UN Peacekeeping* (London: Macmillan, 1994) 88.

(36) Robert D. Accinelli, "Pro-U.N. Internationalities and the Early Cold War: The American Association for the UN and U.S. Foreign Policy, 1947-1952," *Diplomatic History* 9, no. 4 (Fall 1085), 356.

(37) Allida Black, ed., *The Eleanor Roosevelt Papers, vol. 1, The Human Rights Years,* 1945-1948 (New York: Thomson Gale, 2007), 774.

(38) Bullock, Ernest Bevin, 607.

(39) "Text of the Western Powers' Reply to the proposal of the Soviet," *New York Times, Sept, 27, 1948, 6.*

(40) Anne O'Hare McCormick, "Abroad," *New York Times, Sept, 18, 1948, 16.*

(41) "Vishinsky Rouses Syrian Sleeping during his Talk," *New York Times, Oct. 6, 27, 1948, 3.*

(42) SCOR, 361st meeting (Oct. 4, 1948), 20-21.

(43) Dean Acheson, *present at the creation: My Years in the State Department* (New York: Norton, 1969), 269.

(٤٤) من أجل الاطلاع على مشاورات الولايات المتحدة حول ما إذا كان يجب التفاوض مع السوفيت حول برلين، وكيف، انظر :

Bohlen, Witness *to History, 480; Acheson, present at the creation, 261-270;* Philip C. Jessup, "Park Avenue Diplomacy Ending the Berlin Blockade," Political Science Quarterly 87, no. 3 (Sept. 1972), 377-400.

(45) Lie, *In the Cause of Peace, 218.*

(46) Lie, *In the Cause of Peace, 254.*

(47) SCOR, 459th meeting (Jan. 10, 1950), 3.

(48) Lie, *In the Cause of Peace, 251.*

(49) Zubok and peshakov, *Inside the Kremlin's Cold War, 64.*

(50) Harry S Truman Library, Third Oral History Interview with John D. Hickerson.

(51) UN Oral History Interview with James Nevins Hyde, Apr. 18, 1990, 7-8, Yale University.

(52) SCOR, 473rd meeting (Jan. 25, 1950), 4, 8.

(53) SCOR, 473rd meeting (Jan. 25, 1950), 13.

(54) See Alexander Dallin, *The Soviet Union and United Nations: An inquiry into Soviet Motives and Objectives* (Westport, CT: Greenwood, 1976), 36.

(55) Ulam, *Expansion and Coexistence, 521; Zubok and peshakov, Inside the Kremlin's Cold War, 64.*

(56) William Stueck, The Korean War: An International History (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995), 47.

(57) *FRUS, 1950, VII: 208-209.*

(58) Victor S. Kaufman, "Chirep: The Anglo-American Dispute over Chinese Representation in the UN, 1050-1971,' English History Review 115, no. 461 (Apr. 2000), 354-377.

(59) "UN Meeting to be Sellout, New York Times, July 29, 1950, 4.

(60) SCOR, 480th meeting (Aug. 1, 1950), 1.

(61) SCOR, 480th meeting (Aug. 1, 1950), 3.

(62) SCOR, 480th meeting (Aug. 1, 1950), 9.

(63) SCOR, 480th meeting (Aug. 1, 1950), 19.

(64) SCOR, 480th meeting (Aug. 1, 1950), 15.

(65) SCOR, 481st meeting (Aug. 2, 1950), 4.

(66) SCOR, 486th meeting (Aug. 11, 1950), 8.

(67) Jebb, *Memories of Lord Gladwyn*, 234.

(68) Churchill College, Cambridge University, British Diplomatic Oral History Program, Interview with Sir Peter Ramsbotham, 20.

(69) British Foreign Office, Doc. FO 371/88446 (Sir Gladwyn Jebb to Sir Pierson Dixon, July 8, 1950).

(70) See the discussion of Uniting for Peace in Bailey and Daws, T*he Procedure of the UN Security Council, 229-230.*

(71) Dean Acheson, *The Korean War* (New York: Norton, 1971), 52.

(72) UN General Assembly (hereinafter UNGA) Resolution 377 (Nov. 3, 1950).

(٧٣) راجعت الولايات المتحدة إستراتيجية تجاوز الفيتو السوفيتى فى المجلس قبل بضع سنوات أثناء النزاع حول التورط البريطاني في اليونان. وفى هذه الحالة، عين المجلس لجنة تحقيق بموافقة السوفيت. انظر:

(74) Durch, *Evaluation of UN Peacekeeping, 77-83.*

(75) UNGA Resolution 376 (Oct. 7, 1950).

(76) Stueck, Korean War, 88.

(٧٧) انظر على سبيل المثال:

Stueck, *Korean War, 119.*

(78) George Barrett, "Peiping is Invited to Council Hearing," *New York Times*, Sept. 30, 1950, 1.

(٧٩) تشير برقية سوفيتية بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٥٠ إلى أن السوفيت أرادوا من الصينيين رفض الدعوة. وتبين رسائل أندريه جروميكو إلى وزير الخارجية الصينى تشو إن لى؛ أن السفير السوفيتى ماليك كانت لديه

تعليمات برفض الدعوة، استناداً إلى ضيق مجالها. لكنه أصبح متحمساً بفعل النصر التكتيكي الذى حققه فى مواجهة السوفيت. انظر:

Cold War International History Project Virtual Archive, http://www.wilsoncenter.org/index.cfm?topic_id=1409&fuseaction=va2.browse&sort=Collection.

(80) FRUS, 1950, vol. VII (Korea), 1237.

(81) SCOR, 527th meeting (Nov. 28 1950), 2, 4.

(82) FRUS, 1950, vol. VII (Korea), 1255, 1272.

(83) Moore, The Second Lesson, 188.

(84) See Stueck, The Korean War, 90-91.

(85) Edith Iglauer, "The UN Builds Its Home," *Harper's Magazine,* Dec. 1947, 562.

(86) George Dudley, *A Workshop for Peace: Designing the UN Headquarters* (Cambridge, MA: MIT Press, 1994), 132.

(87) Dudley, *Workshop for Peace, 146.*

(88) Dudley, *Workshop for Peace, 93-94.*

(89) Dudley, *Workshop for Peace, 142-143.*

(90) British Foreign Office, Doc. FO 371/95621 (Letter from D. F. Duncan to J. D. Fraser, Ministry of Works. Feb. 1, 1951).

(91) "Security Council Ends 6 years of wandering, Enter Permanent Quarters on East River," *New York Times*, Apr. 5, 1952, 4.

(92) Bill Henry, "By the Way," *Los Angeles Times*, Oct. 3, 1952, A1.

(93) Moore, *The Second Lesson, 97.*

(94) UN Oral History Interview with James Nevins Hyde, 19, Yale University.

(95) UN Oral History Interview with James Nevins Hyde, 21-22, Yale University.

(96) William J. Miller, Henry Cabot Lodge (New York: Heinemann), 270.

(97) A. M. Rosenthal, "Debate is Bitter," *New York Times*, June 21, 1954, A1.

(98) UNSC Resolution 104 (June 20, 1954).

(99) General Intelligence Agency, "Operation PBSuccess: the United States and Guatemala, 1952-1954," available via the National Security Archive, George Washington University.

(100) FRUS, 1952-1954, vol. IV (American Republics) 1182-1183.

(101) FRUS, 1952-1954, vol. IV (American Republics) 1182-1185.

(102) SCOR, 684th meeting (Nov. 3 1954), 10.

(103) "Egyptian U.N. Delegate Stricken during Debate in Israel and Dies," *New York Times*, Nov. 4. 1954, 1.

(104) Quoted in Maurice Vaisse, "France and Suez Crisis," in Suez 1956: *The Crisis and Its Consequences*, ed. Wm. Roger Louis and Roger Owen (Oxford: Oxford University Press, 1989), 137.

(١٠٥) عمل إيدن بجد من أجل إقناع أيزنهاور المتشكك بالخطورة التي يمثلها ناصر. في ٦ سبتمبر ١٩٥٦، كتب إلى الرئيس الأمريكي يقول : "إننا مقتنعون أن الاستحواذ على قناة السويس يمثل المناورة الافتتاحية في خطة ناصر من أجل طرد المصالح والنفوذ الغربي كلية من البلدان العربية". انظر:

Peter G. Boyle, ed., *the Eden Eisenhower Correspondence*, 1955-1957 (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2005), 165.

(١٠٦) توجد وثائق مهمة حول أزمة السويس في:

Anthony Gorst and Lewis Johnman, the Suez Crisis (New York: Routledge, 1997), 61-67.

(107) An account of the meeting can be found in Dixon, *Double Diploma*, 260.

(١٠٨) يبدو أن ديكسون اعتقد أن لودج كان شديد العدوانية. انظر:

Edward Johnson, "The Diplomats' Diplomat: Sir Pierson Dixon, Ambassador to the United Nations," in Saul Kelly and Anthony Gorst, eds., Whitehall and the Suez crisis (London: Cass, 2000), 193.

(109) FRUS, 1955-1957, vol. XVI (Suez crisis), 521-522.

(110) SCOR, 735th meeting (Oct. 5, 1956), 3.

(111) SCOR, 735th meeting (Oct. 5, 1956), 20-21.

(112) SCOR, 736th meeting (Oct. 8, 1956), 4-5.

(113) SCOR, 736th meeting (Oct. 8, 1956), 17.

(114) UNSC Resolution 118 (Oct. 13, 1956). For a discussion of Hammarskj?ld's meetings with the foreign ministers, see Urquhart, *Hammarsköld,* 166-168.

(115) SCOR, 742nd meeting (Oct. 13, 1956), 3.

(116) Selwyn Lloyd, *Suez 1956: A Personal Account* (New York: Mayflower, 1978), 162.

(117) Lloyd, *Suez 1956, 180-181.*

(118) SCOR, 746nd meeting (Oct. 28, 1956), 12-13.

(119) Kennett Love, Suez: the Twice Fought War (New York: McGraw-Hill, 1969), 503.

(120) Douglas Hurd, "Half a Century on, the Ghost of Sue Return," *Spectator, July* 22. 2006.

(121) FRUS, 1955-1957, vol. XVI (Suez crisis, July 26 - Dec. 31, 1956), 841.

(122) Abba Eban, *An Autobiography* (New York: Random House, 1977), 214.

(123) Eban, *An Autobiography,* 214.

(124) "Aide to French delegate Heads Council session," *New York Times, Nov. 1, 1956, 15.*

(125) Foreign Office cable excerpted in Gorst and Johnman, eds., *the Suez Crisis, 108.*

(126) Cole C. Kingseed, Eisenhower and the *Suez Crisis of 1956* (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1995), 104; see also FRUS, 1955-1957, vol. XVI (Suez crisis, July 26 - Dec. 31, 1956), 887.

(127) "Remarks in the UN General Assembly Debate on the Invasion of Egypt," *New York Times, Nov. 2, 1956, 6.*

(128) UNGA Resolution 997 (ES-1) Nov. 5, 1956, 4.

(129) "Police actions in Egypt" *Times (London) Nov. 5, 1956, 4.*

(130) Churchill College, Cambridge University, British Diplomatic Oral History Programme, Interview with Sir Peter Ramsbotham, 23.

(131) Foreign Office document quoted in Johnson, "*The Diplomats' Diplomat,*" 190.

(132) Dixon, *Double Diploma, 278.*

(133) Quoted in Keith Kyle, "Britain and the Crisis, 1955-1956," in Louis and Owen, *Suez* 1956, 130.

(134) See James Todd, "An Analysis of Security Council Voting Behavior," *Western Political Quarterly* 22, no. 1 (Mar. 1969).

(135) See for example, the discussion in Jean-Pierre *Rioux, the fourth Republic,* 1944-1958 (Cambridge: Cambridge University Press, 1987) 275.

(136) See Kulski, *De Gaulle and the world,* 331.

(137) Dallin, *The Soviet Union and United Nations, 118.*

(138) British Foreign Office document quoted in Peter G. Boyle, "the Hungarian Revolution and the Suez Crisis," *History* 90, no. 300 (Oct. 2005), 561.

(139) Some Soviet warming toward the organization occurred in the months before the Suez crisis. See Dallin, *The Soviet Union and United Nations, 40.*

الفصل الثالث

محكمة الرأى العام العالمى (١٩٥٧-١٩٦٧)

فى نهاية الخمسينيات، كان الدبلوماسيون الفرنسيون يواجهون انتقادات لسياساتهم الاستعمارية فى شمال إفريقيا. وقدمت تونس شكوى إلى المجلس حول الغزوات العسكرية الفرنسية لأراضيها التى كانت تستهدف تعطيل قواعد دعم المتمردين الجزائريين. وأثارت هذه الغزوات غضب الدبلوماسيين العرب المستائين من الأساس من الحرب الجزائرية. ودوى صوت السفير العراقى فى واحدة من جلسات مجلس الأمن المعهودة فى عام ١٩٥٨: "يمكننا إضافة الخسائر التى عانى منها التونسيون جراء هذا العدوان إلى الآلاف والآلاف من الجزائريين الأبرياء الذين يُقتلون يوميًا على أيدى الجيش الفرنسى، لا لجُرم سوى المطالبة بحقهم فى الاستقلال والحرية ونضالهم من أجل هذا الحق"(١). وكانت الأجواء فى داخل الجمعية العامة أسوأ بالنسبة إلى الفرنسيين، حيث قدمت البلدان الأفريقية والآسيوية بانتظام مشروعات قرارات تدين سياسة فرنسا فى الجزائر. وأرسلت فرنسا دبلوماسيين إلى هذه البلدان من أجل وقف هذه المساعى. وأدت الحرب فى الجزائر، جنبًا إلى جنب مع أزمة السويس، إلى تسميم العلاقات بين فرنسا والعديد من الدول العربية والأفريقية. وكان الاتحاد السوفيتى سعيدًا سعادة بالغة بينما يدعم الهجوم الذى تتعرض له واحدة من القوى الغربية.

وكان للعنف فى الجزائر نتائج مدمرة على السياسة الداخلية الفرنسية أيضًا. وبحلول أبريل ١٩٥٨، تحولت القلاقل إلى عصيان فى ظل تمرد الضباط الفرنسيين

ضد السياسيين فى باريس، نتيجة خشيتهم من أن يكون السياسيون على استعداد للتخلى عن القضية. وفى ظل تمزق الجمهورية، لجأت البلاد إلى شارل ديجول الذى كان قد ترك الرئاسة فى ١٩٤٦ وسط شعور بالاشمئزاز، وتقاعد عن السياسة. ووافق الجنرال على العودة من منفاه الاختيارى، لكن بشروط محددة بدقة، هى: وضع دستور جديد، وإضفاء المزيد من القوة على الرئاسة. وكان له ما يريد.

وسرعان ما بدأ ديجول فى إعادة تنظيم سياسة فرنسا الخارجية بصورة دراماتيكية. وفاجأ الكثير من المراقبين، وخيب آمال المستوطنين الفرنسيين فى الجزائر بشدة، عندما تبنى نبرة تصالحية تجاه تونس والجزائر، وبدأ فى دفع الشعب الفرنسى نحو قبول استقلال الجزائر. وكذلك طالب باستقلال فرنسا على المسرح العالمى. وقال إن العالم منقسم بين "الأنجلو ساكسون والسوفيت"، وليس بين الشرق والغرب.[٢] وأرسل سريعًا مذكرة إلى الرئيس أيزنهاور ورئيس الوزراء البريطانى هارولد ماكميلان، متسائلاً عن فائدة حلف الناتو، وموضحًا أن فرنسا لن تُخضِع مصالحها بعد اليوم لاحتياجات حلف تسيطر عليه أمريكا. وفى الأمم المتحدة، أوضح أن فرنسا سوف ترسم طريقها الخاص. وفى يوليو ١٩٥٨، وقف ديجول فى وجه الإستراتيجية التى وضعها الدبلوماسيون الأمريكيون والبريطانيون، الرامية إلى استخدام مجلس الأمن فى التعامل مع الأزمة السياسية فى لبنان. وأوصى بدلاً من ذلك بمحفل أكثر هدوءًا يمكن مناقشة الأمر فيه "بموضوعية وإخلاص" [٣].

وكان لدى الجنرال نفور خاص تجاه المنظمة الدولية التى اعتاد الإشارة إليها بالقول: "ما تُسمَى الأمم المتحدة" [٤]، ولم يكن تشككه فى المنظمة أمرًا جديداً تمامًا على الحكومات الفرنسية التى لم تهتم قط بالمنظمة بدرجة تساوى اهتمام الأمريكيين والبريطانيين بها. ومع ذلك، فاق عداء ديجول للأمم المتحدة عداء سابقيه بصورة كبيرة. فلاشك أن الخزى الذى تعرضت له فرنسا فى مجلس الأمن والجمعية العامة أثَّر على وجهة نظره فيها. فقد كانت المنظمة فى أعين ديجول قد أصبحت مثل عرض مسرحى:

"مشهد من الإزعاج والتشوش والانقسام"، يسود فيه جدال مدفوع "بميول جامحة أو خيالية"، و"قدح لا يتوقف". (٥)

وتستند رؤية ديجول تجاه الأمم المتحدة إلى جذور أعمق من المرارة الناتجة عن فشل فرنسا فى الاحتفاظ بمشكلاتها الاستعمارية خارج جدول أعمال المنظمة الدولية. فقد كان الجنرال يرى فى الدول القومية الوحدات الطبيعية والأساسية للعلاقات الدولية. وكتب أحد الباحثين يقول: "بالنسبة إليه، يُعتبر التاريخ فى التحليل الأخير تاريخ الأمم. فهى القوة الدافعة العليا" (٦). ومن وجهة نظر ديجول، لا يجب على الهيئات فوق الوطنية مثل الأمم المتحدة أنْ تحاول المنافسة. وبقدر ما يعمل المجلس فقط كتوافق بين الدول العظمى، من دون التدخل فى الشئون الداخلية للدول ذات السيادة، بقدر ما يكون مفيداً وملائمًا. لكنه من غير المقبول أن يتجاوز دوره ذلك. وكثيرًا ما دعا ديجول إلى إجراء اجتماعات قمة بين الدول العظمى خارج غرفة المجلس، بدون تطفل الدول غير دائمة العضوية فى المجلس، وبدون تشانج كاى شيك، الصينى الذى لم يعتبره ديجول قط مؤهلاً لعضوية نادى الدول العظمى.

وعكس تعبير ديجول المتكرر عن تفضيله عقد اجتماعات للدول العظمى خارج الأمم المتحدة رؤيته بأن المنظمة أصبحت فى مهب الريح. ذلك أن توافق الدول العظمى المُتضمَّن فى مجلس الأمن تم نزل للجمعية العامة عن المبادرة. ودعت الولايات المتحدة إلى تنشيط الجمعية العامة، وشجعت على ذلك عبر مناورة: "التوحد من أجل السلام". ومع انضمام الدول المستقلة حديثًا للمنظمة، تحولت إلى مرتع للمشاعر المعادية للاستعمار. وجرى غزو المجلس نفسه بواسطة الأقزام المتطفلين.

اليوم، يجب القول إن الأمم المتحدة فى الحقيقة لا تضم بأى حال من كانت تضمهم، أو من كانت يجب أن تضمهم وقت نشأتها. فقبل كل شىء، لم يعد مجلس الأمن – بل بات بعيدًا عن كونه – يضم القوى العظمى فقط. بل أصبح يضم أيضًا العديد من القوى المنتخبة، ثم أصبح هناك عدد غير محدد من الوفود التى تحضر

جميع مناقشات مجلس الأمن، بحسب نوع الموضوع محل النقاش.... ومن ثم، لم تعد اجتماعات الأمم المتحدة أكثر من مجرد جلسات مزعجة ومخزية، يستحيل فيها تنظيم نقاش موضوعى، وتمتلئ بالقدح والشتائم.(٧)

وأيًا كان الحل الذى اختارته فرنسا للأزمة الجزائرية، فيجب أن يكون حلاً فرنسيًا، وليس نتاجًا لضغوط المنظمة الدولية المتطفلة. ولخص الجنرال فى وقت لاحق موقفه على النحو التالى: "لن نعير اهتمامًا لأى اقتراح من أية عاصمة، أو لأى عرض من 'وزارات الخارجية حسنة النية' أو لأى تهديد بـ 'إعادة تقييم مؤلم' تجاه علاقاتنا الخارجية، أو أى نقاش فى الأمم المتحدة".(٨)

وكان ما يزعج ديجول – إلى جانب العضوية الجديدة وصعبة المراس – البيروقراطية الجديدة التى عملت الأمم المتحدة على تأسيسها. فقد أجبرت أزمة السويس ومهمة حفظ السلام التى ساعدت على إنهائها، المنظمة الدولية على تبنى أسلوب عملى. وارتدى آلاف الجنود الذين جابوا شبه جزيرة سيناء خوذات الأمم المتحدة الزرقاء الفاتحة، وتم جلب المزيد من الموظفين من أجل إدارة العملية من نيويورك. وتم تشكيل مهمة حفظ السلام الجديدة بواسطة الجهود الحثيثة التى بذلها الأمين العام داج همرشولد. وبرز الدبلوماسى السويدى – الذى اختير لتولى المنصب باعتباره حلاً وسطًا – كقوة مستقلة فى السياسة الدولية، حيث نشَّط بيروقراطية الأمم المتحدة المتنامية فى نيويورك، ومنحها شعوراً بأهمية دورها. وكان الأمر الثانى المهم بالقدر ذاته أنه أنعش أمل العديد من المراقبين الغربيين فى قدرة الأمم المتحدة على لعب دور إيجابى، على الرغم من الانقسام الناجم عن الحرب الباردة.

وفى ١٩٥٣، طار همرشولد إلى الصين من أجل التفاوض حول إطلاق سراح طاقم طائرة أمريكى، ظل محتجزاً هناك منذ إسقاط الطائرة بينما كانت تقوم بمهمة فوق كوريا. ولعب دوراً أساسيًا فى الوساطة فى الأزمة السياسية اللبنانية عام ١٩٥٨ والتى أرسلت الولايات المتحدة خلالها قوات لدعم الحكومتين الأردنية واللبنانية. وعندما استخدم السوفيت الفيتو لمنع مجلس الأمن من اتخاذ تلك الخطوة، قام الأمين العام

للأمم المتحدة بزيادة عدد مراقبى الأمم المتحدة الموجودين هناك استناداً إلى سلطته الخاصة.[٩] ولم يكن نشاط همرشولد وشخصيته الكاريزمية الهادئة وشعوره شبه الأسطورى بإلحاح المهمة التى يقوم به، متوافقًا مع محاولات ديجول لاستعادة فرنسا للامتيازات التى كانت تحظى بها. وقيل إن المقابلة التى جمعت الرجلين فى عام ١٩٥٩ كانت باردة وغير بناءة.[١٠]

وكانت رؤية ديجول حول منظمة الحد الأدنى التى تراعى السيادة الوطنية وتتركز القوة بداخلها فى مجلس الأمن تشبه إلى حد كبير نوع المنظمة التى كان يساندها الاتحاد السوفيتى فى دومبارتون أوكس. ولم يكن هذا الشبه مفاجأة، حيث كان السوفيت يفترضون آنذاك أنهم سوف يكونون فى وضع أقلية وعزلة داخل منظمة يسيطر عليها الغرب. وبحلول منتصف الخمسينيات، شعرت فرنسا بالمزيد من الوحدة فى منظمة يملؤها العداء للاستعمار. وعلى الرغم من أن انتقادات ديجول للمنظمة كانت نتاجًا لنمط القومية الفرنسية الذى كان يؤمن به، فإنه عبَّر أيضًا عما يشبه قانونًا دبلوماسيًا، مفاده أن البلد المعزول الذى يتعرض لهجوم لا يتوقف سوف يتبنى رد فعل مضاد للمنبر مصدر الهجوم.

وعَكَسَ الاستياء الفرنسى حالة أوسع من خيبة الأمل بين الدول الغربية تجاه الأمم المتحدة، حيث لم يكن ديجول وحده يعتقد أنه من الأفضل تجنب الأمم المتحدة قدر الإمكان. وكان تزايد استخدام الفيتو يعنى أنه لا القوى الغربية ولا الاتحاد السوفيتى يرى فى مجلس الأمن أداة يُعتمد عليها فى وضع السياسة أو حل الأزمات. وفى الفترة بين ١٩٤٦ و١٩٥٠، كان متوسط عدد القرارات التى يصدرها المجلس سنويًا ١٨ قراراً، بينما فى الفترة بين ١٩٥١ و١٩٥٩، تراجع هذا العدد إلى ما يقل عن خمسة، وكان الكثير منها مجرد قرارات روتينية تخص قبول أعضاء جدد. وكانت تلك الهيئة تجتمع بصورة متقطعة فحسب، وأحيانا كان يمر شهر من دون انعقاد جلسة رسمية واحدة. فى عام ١٩٥٩ بأكمله، اجتمع المجلس خمس مرات فقط.

بناء الدولة، إليك واحدة!

فى يونيو ١٩٦٠، كان داج همرشولد واحداً بين عدد قليل من دبلوماسيى نيويورك يراقبون عن كثب أحداث الكونغو. وفى صيف ذلك العام، كانت تلك الأراضى الواسعة الخاضعة للاستعمار - وكانت مساحتها تساوى مساحة غرب أوروبا تقريبًا - تتجه نحو الاستقلال. وفجأة قررت حكومة بلجيكا أنه ليس بوسعها مقاومة الحركة المطالبة بالاستقلال؛ ذلك أن تلك القوة الأوروبية الصغيرة لم تعد راغبة فى - ولا قادرة على - إدارة إمبراطورية أفريقية. وجرى الإعداد لمراسم الاستقلال فى عجالة، وانسحبت القوات البلجيكية إلى عدد قليل من القواعد تستخدمها فى تقديم النصح للجيش الكونغولى.

ورأى همرشولد فى الاستقلال المفاجئ عملية محفوفة بالمخاطر، وأرسل رالف بونتش - الأمريكى الذى كان واحداً من فريق يعتمد عليه همرشولد فى اكتشاف الأخطاء وإصلاحها - كى يراقب أيام الاستقلال الأولى. وفى ظل البرقيات المقلقة التى أرسلها بونتش، تأكد همرشولد أن مخاوفه كانت فى محلها.[11] فبعد مرور أيام على الاستقلال، شهدت البلاد موجة من الاضطرابات، حيث تمرد الجنود الكونغوليون على رؤسائهم من الضباط البلجيكيين، ونُهبت المنازل الأوروبية، وانتشرت الأنباء حول حدوث حالات اعتداء واغتصاب. وهرب آلاف المستوطنين الأوروبيين عبر نهر الكونغو. وفى ٩ يوليو، تحركت قوات المظلات البلجيكية من قواعدها، وبدأت فى القيام بعملية تهدف إلى استعادة النظام؛ اتسمت بالقسوة فى أغلب الأحيان. وبعد مرور يومين، أُضيف إلى الفوضى ظهور النزعة الانفصالية، عندما قرر إقليم كاتنجا الغنى بالموارد الانفصال عن البلاد.

وبحلول بعد ظهر يوم ١٣ يوليو، كان همرشولد قد سمع ما فيه الكفاية، مما دفعه إلى المبادرة على مسئوليته الخاصة بالدعوة إلى عقد جلسة لمجلس الأمن. وعلى الرغم من

أن ميثاق الأمم المتحدة يمنح الأمين العام هذه السلطة، فإنها كانت المرة الأولى التى تُستخدم فيها.[١٢] وكانت هذه إشارة إلى مكانة همرشولد وثقته بنفسه، وإلى أنه قرر قيادة المجلس بدلاً من ترك المجلس يقوده. وفى الاجتماع الذى عُقد ذلك المساء، أعطى دبلوماسيى المجلس فكرة مختصرة حول انهيار النظام فى الدولة الجديدة، ووضع خطة من أجل تقديم المساعدة الفنية، بما فى ذلك إرسال قوات تابعة للأمم المتحدة بهدف تدريب الجيش الكونغولى وإعادة الهدوء إلى البلاد. وقال: "سوف يؤدى اختلال النظام والفوضى فى الكونغو إلى تبعات دولية مهمة، لأن طبيعة هذا الوضع تجعل من غير الممكن تجاهله من جانب البلدان الأخرى"، وناشد مجلس الأمن اتخاذ إجراء "بأقصى سرعة"[١٣].

وظل أعضاء المجلس حتى الساعة الثالثة والنصف صباحًا يتدارسون مواقفهم حول القضية الجديدة المتعلقة بما إذا كان يجب على الأمم المتحدة مساعدة الدولة الجديدة على الوقوف على قدميها. وأيد هنرى كابوت لودج التحرك السريع، بفعل خوف الأمريكيين من أن يترتب على الفوضى فى الكونغو زيادة فرص التدخل الشيوعى هناك: "السرعة أمر أساسى. فكلما طالت الحالة الراهنة التى تشبه الفوضى، كلما زادت الخسائر فى الأرواح، وتصاعد احتمال حدوث المجاعات وانتشار الأوبئة، وكلما وزادت الصعوبات التى تواجهها التنمية الاقتصادية"[١٤]، وكان السوفيت قلقين من الحماس الأمريكى للمشروع. ومع ذلك، فقد شعروا بالالتزام بالموافقة على هذه المهمة التى تحظى بدعم أفريقى واسع وملمح معادى للاستعمار. وقبل ذلك بأسبوع، كان السوفيت قد احتفلوا باستقلال الكونغو باعتباره "ضربة قوية جديدة للنظام الاستعمارى المتهاوى."[١٥]. ولم يكن بوسع موسكو الآن رفض طلب المساعدة الذى قدمته هذه الدولة.

ودافعت بريطانيا وفرنسا - اللتان لا تزالان قوتين استعماريتين - عن كرامة رفاقهما الأوروبيين. وقال السفير الفرنسي إن الجهود التى تقوم بها بلجيكا "تركز فحسب على حماية أرواح البلجيكيين وأبناء الجنسيات الأخرى المعرضين للخطر". ورفض سفير بلجيكا الاتهامات بسوء تصرف قوات بلاده قائلاً: "لم يتعرض بيت واحد من بيوت الكونغوليين للنهب، ولم تتم إساءة معاملة أى مواطن كونغولى أو التحرش به"[١٦]. وحالت بريطانيا وفرنسا دون إقرار تعديلات تتضمن إدانة للدور البلجيكى. ولم تُلقِ النسخة الأخيرة من القرار باللوم على أى طرف، واكتفت بتفويض الأمين العام بتقديم المساعدة العسكرية والفنية للسلطات الكونغولية، إلى أن تصير قادرة على أداء واجباتها. وكانت نتيجة التصويت موافقة ثمانية أصوات، وعدم اعتراض أى صوت، فيما امتنعت الصين وبريطانيا وفرنسا عن التصويت.

ولم تكن هذه نهاية المطاف بالنسبة لهمرشولد وفريقه فى تلك الليلة الطويلة، حيث عكفوا على إجراء عشرات المكالمات التليفونية اللازمة لتحويل قرار مجلس الأمن إلى واقع على الأرض. وخلال الساعات الأربع والعشرين التالية، تبلورت العملية الأكثر طموحًا بالنسبة للأمم المتحدة. وقدمت العديد من الدول الأفريقية قوات، وتعهدت القوتين العظميين بتوفير الطائرات اللازمة لنقل هؤلاء الجنود إلى الكونغو. وكان من الأمور الجديرة بالملاحظة وصول ذوى الخوذات الزرقاء إلى الكونغو بعد مرور يومين فقط على صدور قرار مجلس الأمن.

لكنه على الأرض، صارعت قوة الأمم المتحدة من أجل تثبيت وضعها وشرح دورها. ويتذكر برايان أوركهارت، المسئول السابق بالأمم المتحدة، سؤالا وجهه إليه كونغولى حائر: "الأمم المتحدة؟ أيه قبيلة هذه؟"[١٧]. وبدا هذا السؤال وكأنه تنبؤ بالغيب. فسرعان ما وجدت قوات حفظ السلام نفسها مضطرة إلى الاختيار بين الرئيس كازافوبو ورئيس الوزراء المثير للفتن باتريك لومومبا. وفى سبتمبر، فصل كازافوبو لومومبا الذى حاول بدوره فصل كازافوبو. وسرعان ما غلب على الشقاق بين الرجلين طابع الحرب الباردة، حينما ناصر السوفيت قضية لومومبا. كما ضغط السوفيت على

الأمم المتحدة كى تعارض بقوة انفصال إقليم كاتنجا، وهو ما كان يرفضه همرشولد لأن هذه الخطوة قد تتضمن تدخل قوات أجنبية فى نزاع داخلى. وأُجبِر الأمين العام على اتخاذ موقف وسط بين الحركات السياسية المتصارعة فى الكونغو، حتى بينما كان يكافح من أجل الحفاظ على دعم مجلس الأمن المنقسم.

وبدت المهمة شديدة الصعوبة بالنسبة إليه. وتصاعد الغضب السوفيتى عندما ازداد انحياز قوات الأمم المتحدة ضد لومومبا، ورفض همرشولد بحسم استخدام القوة ضد إقليم كاتنجا المنشق. وتصاعدت الإدانة من جانب موسكو، متهمة همرشولد وبعثة الأمم المتحدة بالانحياز إلى القوى الرجعية فى مواجهة العناصر "التقدمية": أسست الأمم المتحدة، فى ظل مساندة القوة الغربية "نظامًا يتسم بعدم المشروعية والترهيب" [١٨]. ووصل الغضب السوفيتى إلى ذروته عندما قُتل باتريك لومومبا فى ظروف مختلَف عليها. فقد اتهم السفير السوفيتى قوات الأمم المتحدة – التى ساعدت بلاده على تشكيلها – بالضلوع فى قتل لومومبا.

أصبحت التمثيلية الإجرامية التى عُرضت أمام العالم خلال الأسابيع الماضية مكشوفة ومفضوحًا أمرها تمامًا. لقد ارتكب الاستعماريون جرائم كثيرة ضد الشعوب المستعمَرة، لكن هذه الجريمة غير عادية لأنها ارتُكبِت من بدايتها إلى نهايتها تحت غطاء علم الأمم المتحدة الأزرق.[١٩]

وتلت فرنسا السوفيت فى التعبير عن معارضتها التامة لما حدث، وإن كان من منظور مختلف نوعًا ما. فقد انزعج ديجول إزاء التعقيد المتنامى الذى اتسم به التدخل فى شئون الكونغو الداخلية، واتُّهم همرشولد بأنه نصَّب نفسه سلطة عليا تفرط فى استخدام نفوذها.[٢٠] وفى داخل مجلس الأمن، برزت فرنسا بصفتها بنائية صارمة ومدافعة عن حقوق السيادة للدول الصغيرة. وقال السفير الفرنسى: "من حق الشعب الكونغولى تقرير مصيره"، وإن التدخل المفرط من جانب الأمم المتحدة "من المرجح أن يُرسى سابقة خطيرة، خاصة فى حالة الدول حديثة الاستقلال"[٢١]. وبدأ السوفيت

والفرنسيون يستخدمون الفيتو ضد القرارات المتعلقة بالكونغو، وهو ما حطم الإجماع الهش الذى أجاز تلك المهمة.

كما كانت الخسائر السياسية التى تكبدتها قيادة الأمم المتحدة فادحة. ذلك أنه عقب مصرع لومومبا، طالب نيكيتا خروتشوف باستقالة همرشولد، وأعلن أن الدبلوماسيين السوفيت لن يعترفوا به بعد اليوم. وفى ١٩٦١، اقترح الاتحاد السوفيتى استبدال منصب الأمين العام بلجنة ثلاثية، تضم عضواً من العالم الغربى وآخر من بلد شيوعى وثالث من دول عدم الانحياز. ولم يلق مقترح الترويكا هذا تأييداً ذا شأن، لكنه كشف عن عمق الأزمة بين السوفيت والجهاز البيروقراطى للأمم المتحدة.[٢٢]

واتسمت الجلسات المتعاقبة حول الكونغو بحيوية غير مسبوقة منذ وقت مناقشة أزمتى عام ١٩٥٦. فقد اصطف الجمهور فى طوابير بهدف الحصول على مقاعد فى الاجتماعات التى كانت كلها تقريبًا علنية. وفى فبراير ١٩٦١، حاول العديد من أفراد الجمهور اتخاذ دور مباشر فى المشاورات. وثار أكثر من ٥٠ ناشطاً فى داخل قاعة الجمهور، وبدءوا التنديد بسياسة الأمم المتحدة تجاه لومومبا. وحاول عشرات من حراس الأمم المتحدة السيطرة عليهم، وحدث ما يشبه أعمال الشغب، وتم استبعاد الجمهور من جلسات المجلس فى ذلك اليوم، ووُزِعت الهراوات على الحرس.[٢٣]

ولم ينج همرشولد من آثار المهمة التى دافع عنها. ففى ١٧ سبتمبر ١٩٦١، تحطمت الطائرة التى كان يستقلها فوق روديسيا الشمالية، بينما كان يتفقد المنطقة. وفى ظل صدمة القيادة العليا للأمم المتحدة إزاء خسارة هذا الأمين العام صاحب الشخصية الكاريزمية، كان عليها النضال من أجل الاستمرار. وعُين يو ثانت، مندوب بورما فى الأمم المتحدة، أمينا عامًا بالإنابة. وسرعان ما وجد نفسه أمام مشكلة كيفية التعامل مع متمردى كاتنجا. وبعد طول انتظار، قمعت قوات الأمم المتحدة الحركة الانفصالية فى ديسمبر ١٩٦٢. وكان ذلك نصراً كافيًا بالنسبة للمنظمة التى كانت تريد آنذاك الانتهاء من تلك المهمة. وربما لم تُحكم الكونغو بصورة جيدة، لكنها على الأقل

ظلت موحدة. وبحلول ١٩٦٤، كانت معظم قوات حفظ السلام قد غادرت البلاد. ولم يصمد الحكم الدستورى طويلاً بعد رحيل هذه القوات. وفى نوفمبر ١٩٦٥، استولى رئيس الأركان جوزيف موبوتو على السلطة، وظل يحكم البلاد بالاستبداد والفساد خلال الأعوام الثلاثين التالية.

وأُطلق على عملية الكونغو: "فيتنام الأمم المتحدة"، وتطلبت الغزوة الرامية إلى بناء الأمة ثمنًا فادحًا. ورسَّخت شعورًا عميقًا بالحذر فى المنظمة، ووترت أعصاب حتى أخلص المؤيدين للأمم المتحدة. ووصف هارلان كليفلاند، مساعد وزير الخارجية الأمريكى للمنظمات الدولية، رد الفعل على النحو التالى:

لن أنسى قريبًا الصدمة التى عاشتها سياستنا نتيجة أزمة الكونغو، عندما اكتشف الأمريكيون فجأة أن الجنود التابعين لبعثة حفظ السلام كانوا مضطرين فى بعض الأحيان إلى إطلاق النار على أفراد أصروا على إطلاق النار على قوات حفظ السلام. من المريح أكثر أن ننظر إلى "السلام" باعتباره صورة كرتونية، شكل أنثى غامضة، ترتدى عباءة بيضاء خالصة، تتكلم عبارات حلوة لا معنى لها، وتقبض على غصن زيتون. لكنه عندما تُكيف هذه المخلوقة السماوية الهالة المحيطة بها مع وضع غريب، وتلتقط مسدسها ذا الطلقات الست كى تدافع عن حقها فى القيام بجولة مرور كرجل شرطة فى شوارع إليزابيث فيل، يأتى رد فعل معظم الأمريكيين متأخرًا.(٢٤)

كما لم تكن المهمة مطمْئنة من منظور الإدارة التنظيمية؛ فقد أدخلت الكونغو ظاهرة مؤسفة، عاودت الظهور فى فترات لاحقة من نشاط الأمم المتحدة، هى نزوع مجلس الأمن إلى إقرار عمليات، من دون أن يكون قادرًا على، أو راغبًا فى، مواصلة إدارتها مع تطور الموقف. وأحيانًا تتوفر لدى بعض الأعضاء، وخاصة الولايات المتحدة، صلات أفضل بالميدان، مقارنة بالمتوفر لدى مقرات الأمم المتحدة. ويتذكر هارلان كليفلاند حوارًا نموذجيًا مع رالف بونتش، المسئول عن مهمة الأمم المتحدة فى الكونغو.

كليفلاند: رالف، هل تعرف أين توجد قواتك اليوم؟

بونتش: *نعم، أظن أننى أعرف.*

كليفلاند: هل تدرى أنها عبرت نهر كولويزى هذا الصباح؟

بونتش: *يا إلهى، لم يكن مفترضًا أن يقوموا بذلك. لم يقل مجلس الأمن بعد إنه يمكن القيام بذلك.*(٢٥)

كما أن الفهم الدقيق لما أقره المجلس كان فى أغلب الأحيان مهمة معقدة. وقد قال الأمين العام بعد فترة وجيزة من بدء العملية: "من حقى توقع الإرشادات. وإذا لم يقل مجلس الأمن شيئًا، ليس أمامى سوف السير وراء قناعتى"(٢٦). وقبل عام من موته، طالب همرشولد - وسط شعور بالإحباط - المجلس بأن "يتحمل مسئولياته"(٢٧). وبينما كان يصارع همرشولد من أجل التجاوب مع الأحداث على الأرض، كان فى أغلب الأحيان يفتقر إلى الدعم أو التوجيه الفعال من جانب المجلس المنقسم بشدة، مما كان يضطره إلى أن يتخذ بنفسه قرارات مهمة حول هذه العملية. وبذل الأمين العام والفريق التابع له كل ما فى وسعهم من أجل التكهن بمزاج المجلس ومقاصده، قبل أن يُصدر بناء على ذلك أوامره مباشرة إلى قوات حفظ السلام فى الميدان. وكما كان الحال فى كوريا، تبيَّن عدم قدرة المجلس على إدارة العمليات الميدانية الكبرى، وهو ما جعل تفويض السلطة - إلى الولايات المتحدة فى حالة كوريا، وإلى همرشولد فى حالة الكونغو - أفضل ما يمكن القيام به.

ونجم عن عملية الكونغو أكبر أزمة مالية تتعرض لها المنظمة الدولية. فقد تزايدت مصروفات الأمم المتحدة بصورة دراماتيكية بعد ١٩٥٦، نتيجة اضطلاعها بعملية حفظ السلام واسعة النطاق فى السويس. وفى ظل إضافة تكاليف عملية الكونغو، اعترضت العديد من الدول الصغرى. وفى ١٩٦١، قررت الجمعية العامة التى تسيطر على معظم أمور الميزانية أن الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن عليهم مسئولية خاصة فى تغطية تكاليف حفظ السلام. ورفض الاتحاد السوفيتى وفرنسا تحمُّل هذا الالتزام، بدعوى

تدخل الأمم المتحدة بصورة غير شرعية فى الشئون الداخلية لدولة ذات سيادة. وبحلول عام ١٩٦٢، تكبدت الأمم المتحدة نحو ٢٩ مليون دولار فى عملية الكونغو وحدها، واضطرت إلى اللجوء إلى الاحتياطيات المتوفرة لديها والاقتراض من أجل الوفاء بالمصروفات العملياتية. واحتاجت المنظمة إلى سنوات من الجهد السياسى والإبداع المحاسبى كى تخرج من الأزمة.(٢٨)

وأمدَّت هذه التجربة المجلس بدروس حكيمة. فقد دفع همرشولد أعضاء المجلس نحو عملية الكونغو استناداً إلى قناعته بمسئولية تلك الهيئة عن منع الفوضى فى هذه الدولة الجديدة ذات المساحة الكبيرة. ووافق قسم كبير من أعضاء الأمم المتحدة على المهمة، بفعل الاعتقاد بأن حضور الأمم المتحدة سوف يحول دون التدخل السوفيتى فى المنطقة. لكن غزوة المجلس لهذا البلد من أجل بناء الدولة ربما أدت إلى نتائج عكسية فيما يخص حفظ النظام محليًا وإدارة العلاقات بين القوى العظمى. ومن منظور الكونغو، أفضل ما يمكن قوله بشأن تدخل الأمم المتحدة هو أنه حافظ على هذا البلد موحداً، حيث قُمعت الحركة الانفصالية فى كاتنجا؛ لكن مهمة الأمم المتحدة لم تسفر عن سيادة الديمقراطية، ولا حتى الحُكم الكفء.

وفيما يخص النتائج السيئة، أدت العملية إلى توتير العلاقات بين القوتين العظميين - المضطربة من الأساس - عبر دفع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى إلى اتخاذ مواقف تجاه الفصائل المتصارعة فى الكونغو، بينما كان يمكن تجاهل تلك الفصائل لو اختلفت الظروف. وقيل إن خروتشوف بشكل خاص كان شديد القلق إزاء الانعطافات والتحولات فى مهمة الأمم المتحدة، وأصبح يكن عداءً شخصيًا تجاه همرشولد. وفى واقع الأمر، أدى تدخل الأمم المتحدة فى الكونغو إلى إحالة الصراع إلى الساحة الدولية، ودفع الدول الخمس إلى مواجهته.

وعلى الرغم من دراماتيكية مهمة الكونغو، فقد كانت حالة شاذة، حيث لم تحاول الأمم المتحدة خلال الحرب الباردة القيام بمهمة تشبهها - ولو من بعيد - من حيث الطموح. وبدلاً من ذلك، أصبح مجلس الأمن بحلول نهاية الستينيات منبراً تعلن فيه القوى

العظمى مواقفها، وتحاول استخدامه فى السيطرة على الرأى العام العالمى الذى أصبح أكثر فاكثر محكوماً بما أطلقت عليه مجلة تايم: "الدول الجديدة الصغيرة والمهتاجة"[٢٩]. وكان المجلس يشهد حرب دعاية على الصعيد العالمى.

أسس ومبادئ

فى الأول من مايو ١٩٦٠، أقلع فرانسيس جارى باورز من قاعدة جوية غرب باكستان متوجهًا إلى النرويج. وخلال الرحلة، كان مقرراً مروره فوق الاتحاد السوفيتى، وكانت كاميرات الطائرة سوف تلتقط آلاف الصور. وكان باورز، وهو مواطن أمريكى من ولاية كنتاكى، يعمل لدى وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، قد قام برحلات مشابهة مرات عديدة من دون أن تؤدى أى منها إلى متاعب. لكنه حدثت مشكلة بعد ساعات قليلة من بدء الرحلة، حيث سمع باورز صوت ارتطام وارتجت الطائرة فجأة. ذلك أن صاروخاً سوفيتيًا أرض - جو قد انفجر تحت الطائرة الصغيرة مباشرة. وخلال ثوان قليلة، كانت اليو ٢ قد تفككت. واستطاع باورز الخروج من مقصورة الطائرة، وهبط بالباراشوت فوق منطقة سوفيتية. وبينما كان يهبط ببطء، أخرج من بدلة الطيران حقنة السم التى تُعطى لجميع طيارى يو ٢، ويُنصحون باستخدامها حال اكتشاف أمرهم. وقبل أن يصل باروز إلى الأرض، أعاد الإبرة بحذر إلى جيبه.[٣٠]

وكانت الولايات المتحدة قد بدأت إرسال طائرات استطلاع فوق الأراضى السوفيتية منذ منتصف الخمسينيات. وعلى الرغم من قدرة الرادارات السوفيتية على تعقب تلك الرحلات، فإن الصواريخ والطائرات السوفيتية لم تكن تستطيع الوصول إلى مستوى طائرات يو ٢. وكانت هذه الاختراقات تجعل القادة السوفيت يجن جنونهم، لكنهم لم يجرءوا على الشكوى علنًا حتى لا يُظهروا ضعفهم. وقد أجاز أيزنهاور شخصيًا مهمة باورز على الرغم من ارتيابه إزاءها، حيث كان واقعًا تحت

ضغط وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ووزارة الدفاع: البنتاجون، من أجل إجازة هذه الرحلات التى تعطى الولايات المتحدة فكرة مهمة حول حالة النظام الصاروخى السوفيتى.

وبالنسبة لأيزنهاور، كان خبر فقدان الطائرة مثل كابوس تحقق. وفى حوار هادئ داخل البيت الأبيض، اعترف الرئيس الأمريكى بأن الولايات المتحدة ضُبطت متلبسة بالقيام بعمل "غير قانونى، وفى الواقع، غير أخلاقى"[٣١]. وفى موسكو، ابتهج خروتشوف عندما علم بنجاح الجيش السوفيتى أخيرًا فى إسقاط واحدة من طائرات التجسس الأمريكية، لكنه شعر أيضًا بنوع من الخيانة الشخصية. ذلك أنه كان قد قام برحلة دراماتيكية إلى الولايات المتحدة عام ١٩٥٩، وأجرى مباحثات هادئة مع أيزنهاور، وترك الأراضى الأمريكية عازمًا على تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة والتركيز على المشكلات الداخلية الضخمة التى يواجهها الاتحاد السوفيتى.

وأراد خروتشوف اعتذارًا علنيًا من الولايات المتحدة. وأمر السفير السوفيتى فى مجلس الأمن باستغلال الحدث. وجرى بث اجتماع مجلس الأمن عبر التليفزيون، حيث شن أندريه جروميكو الذى سافر إلى نيويورك خصيصًا من أجل تلك الجلسة، هجومًا مطولاً على الرعونة الأمريكية: "فى الأول من مايو عام ١٩٦٠، كما يعرف أعضاء مجلس الأمن، قامت طائرة عسكرية أمريكية، تعمل بأمر مباشر من السلطات الأمريكية، بالتوغل داخل الاتحاد السوفيتى على عمق أكثر من ٢٠٠٠ كيلومتر، قبل أن تُسقطها وحدات صاروخية سوفيتية"، وحذر جروميكو من أن يترتب على التوغل السوفيتى دفع القوتين العظميين نحو منزلق الحرب.

ما هو المصير الذى سوف تئول إليه العلاقات الدولية إذا لم يتم التصدى بحسم لمحاولات الدوس بالأقدام على مبادئ العلاقات بين الدول؟ واليوم، نشعر بالقلق إزاء انتهاك المجال الجوى لدولة ذات سيادة، وغدًا، سوف تتوجه السفن الحربية إلى مياهها الإقليمية، وبعد غدٍ، سوف تغزو وحدات برية أراضى هذه الدولة، باستخدام أية ذريعة؛ فالخطوة تؤدى إلى الأخرى.

اقترح جورميكو قرارًا يدين "الأعمال العدوانية" الأمريكية، التى "تُشكل تهديدًا للأمن العالمى"[٣٢].

ولم يُقدِر السوفيت تبعات الولع الأمريكى بالعروض المسرحية. وحينما دخل النقاش يومه الثالث، انبرى لودج للرد على الهجوم، محاولاً تبرير طلعات طائرات يو ٢ بسرية السوفيت تجاه برنامجهم الصاروخى. وقال: "عندما تصر هذه الحكومة على السرية، فإنها فى الواقع تصر على الاحتفاظ بقدراتها على شن هجوم مفاجئ ضد الإنسانية. وإذا عجز العالم الحر عن حماية نفسه ضد هذا الخطر، فسوف يؤدى ذلك إلى الدمار"، وأضاف أنه علاوة على ذلك، فإن التجسس بجميع أنواعه ليس غريباً على السوفيت: "وقد جئت اليوم بدليل ملموس على أعمال التجسس السوفيتية كى ترونه بأنفسكم"، وهنا انحنى لودج والتقط من على الأرض نموذجًا خشبيًا لختم الولايات المتحدة كانت جمعية الصداقة السوفيتية الأمريكية قد منحته للسفارة الأمريكية فى موسكو. ووضع لودج الختم على طاولة المجلس، وبيَّن للحاضرين كيف وضع السوفيت جهازًا إلكترونيًا فى عمق الخشب تحت منقار النسر.[٣٣] وكان ذلك خروجًا عن الموضوع، لكنه كان مؤثرًا، حيث هُزِم بعنف مشروع القرار الذى قدمه السوفيت لإدانة الولايات المتحدة. وكان رد لودج على هجوم السوفيت فى المجلس أمرًا شائعًا بالنسبة لذلك الوقت. واستطاع السوفيت الدفاع عن قضيتهم، لكنه لم تكن لديهم فرصة فى التفوق على – أو حتى إهانة – الأمريكيين.

فى يناير ١٩٦١، انتقلت مهمة التصدى للدبلوماسية السوفيتية إلى سفير أمريكى جديد، حيث قام الرئيس جون كينيدى باختيار السياسى الديمقراطى الموقر أدلاى ستيفنسون كى يكون رجله فى الأمم المتحدة. ورحب المجلس بستيفنسون بشدة. ونتيجة أسلوبه المتواضع وروح الفكاهة لديه – فقد مزح ذات مرة قائلاً: إن الأمم المتحدة عاشت على "البروتوكول والكحول والجيريتول" – فاكتسب مودة الآخرين.[٣٤] لكن بدايته فى الأمم المتحدة كانت مؤلمة. فقد ظلت وكالة الاستخبارات أعوامًا تخطط للإطاحة بفيدل كاسترو عبر تدريب ونشر فرق من الكوبيين فى المنفى. ودخلت

الخطة أخيراً حيز التنفيذ، بعدما وافق عليها الرئيس الأمريكى الجديد على مضض. وفى ١٥ أبريل، هاجمت مجموعة من الطائرات يقودها منفيون كوبيون قواعد جوية كوبية، ثم هبطت فى ميامى. وفى الأمم المتحدة، اتهمت كوبا على الفور الولايات المتحدة بالتورط فى هذه العملية. وعرض وزير خارجية كوبا صوراً، قال إنها تخص معسكرات تدريب للكوبيين المنفيين تديرها الولايات المتحدة. وطالب من ستيفنسون الإقرار بأن بلاده تُدرب وتدعم جماعات المنفيين المسلحة. وحيث إن ستيفنسون كان لا يعلم بالتورط الأمريكى، فقد وصف تلك الاتهامات بأنها "شنيعة"، وعرض مجموعة صور قدمتها له وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، تزعم أن الطائرات التى نفذت القصف هى فى الحقيقة تابعة للقوات الجوية الكوبية، انشقت على كاسترو. وأكد للمندوبين أن "القضية الأساسية ليست بين الولايات المتحدة وكوبا، بل بين الكوبيين وبعضهم البعض"[٣٥].

لكنه سرعان ما تهاوت الرواية الأمريكية. وأبرق سيتفنسون إلى وزارة الخارجية معرباً عن إحباطه، وقال: إنه "انزعج بشدة" إزاء الدلائل المتزايدة على التورط الأمريكى، وإن "أحداً لن يصدق أن القصف الخارجى لكوبا خُطط له من دون تواطؤ من جانبنا"[٣٦]. فقد ظهرت بصمات وكالة الاستخبارات المركزية فى جميع مكونات العملية. وفى ٢١ أبريل، أكد كينيدى مسئوليته عن العملية الفاشلة. وكان ستيفنسون "حزيناً بشدة لأنه ضلل الأمم المتحدة"[٣٧]، وشعر بالقلق نتيجة انهيار مصداقيته، وفكر فى الاستقالة من منصبه. واهتزت ثقته بفريق كينيدى، وقيل إنه شكا قائلاً: "لم أتصور قط أنهم سوف يفعلون بى ذلك"[٣٨].

إلى أن يتجمد الجليد

وسرعان ما واتت ستيفنسون الفرصة كى يختبر إمكانية استعادة المصداقية الأمريكية، وذلك فى قضية تخص كوبا أيضاً. فى أكتوبر ١٩٦٢، أصبح مسئولو

الاستخبارات الأمريكيين مقتنعين بأن السوفيت نشروا صواريخ فى الجزيرة. وأخطر الرئيس بذلك. وبعد أسبوع، وجه اتهامًا علنيًا إلى الاتحاد السوفيتى وطالبه بسحب الصواريخ. وتحرك كبار المسئولين الأمريكيين بسرعة من أجل إقناع حلفاء الولايات المتحدة بجدية التهديد. واستُدعىً وزير الخارجية الأمريكى السابق دين أتشيسون كى يزور ديجول فى باريس. ومن المدهش أن الزعيم الفرنسى تقبَّل الموقف الأمريكى بصورة إيجابية. ولم ير ديجول فائدة تُذكر فى إحالة الأمر إلى مجلس الأمن، لكنه كان يعتقد أن رد الفعل الأمريكى يجب أن يكون حاسمًا. وفى وزارة الخارجية الأمريكية، بدأ وزير الخارجية دين رسك إحاطة عشرات من السفراء الأجانب بالأمر، وعُرض على معظمهم صورًا استطلاعية لمواقع الصواريخ.[٣٩]

وكان فريق كينيدى يعلم أن هذه الاجتماعات ليست كافية، وأنه يتعين على الولايات المتحدة عرض القضية بصورة أكثر قوة، وأن مجلس الأمن هو المكان المناسب لذلك. ولم يكن واضحًا بعد ما إذا كان لدى الولايات المتحدة الرجل المناسب فى نيويورك أم لا، حيث كان فريق كينيدى يخشى ألا يكون ستيفنسون صارمًا بما فيه الكفاية. ففى المفاوضات الأولية حول الأزمة، عارض ستيفنسون جميع الخيارات العسكرية، ودعا إلى التوصل إلى حل وسط على الفور. وكان المحامى العام روبرت كينيدى غاضبًا إزاء ضعف ستيفنسون، وقال فى أحد الاجتماعات: "علينا إيجاد شخص أفضل فى الأمم المتحدة، أو وضع بعض النشاء فى ظهر ابن العاهرة"[٤٠]. ووافق الرئيس الأمريكى على ضرورة دعم ستيفنسون، وبعث حلال المشاكل المخضرم المنتمى للصقور، جون ماكلوى إلى نيويورك.[٤١] وأرسل آرثر شليسنجر للمساعدة فى كتابة الخطب. وعينت وكالة الاستخبارات الأمريكية خبيرًا، هو الكولونيل ديفيد باركر، كى يطلع ستيفنسون على الصور التى تدل على نشر الصواريخ السوفيتية فى كوبا. وحيا ستيفنسون الرجل بتشكك، وفى ذهنه قصة خليج الخنازير، وقال له ببرود: "آمل أن تكون فى وضع قادر على إثبات بما لا يدع مجالاً للشك أن الصواريخ موجودة فى كوبا"[٤٢].

وفى البداية، قدم أدلاى ستيفنسون الشكوى الأمريكية للمجلس فى ٢٣ أكتوبر، فى اليوم التالى لخطاب كينيدى إلى الأمة. ووضع مسألة نشر صواريخ سوفيتية فى سياق ما وصفه بعقود من العدوان السوفيتي، وقدم مشروع قرار يدعو إلى تفكيك الصواريخ السوفيتية فوراً، وإرسال فيلق تابع للأمم المتحدة للتحقق من إزالة الصواريخ.(٤٣) وهيأ ستيفنسون المسرح، لكنه تعمد عدم إظهار صور الاستطلاع. وفى اليومين التاليين، وبينما كان جميع أعضاء مجلس الأمن يدلون بكلماتهم، عمل باركر وفريق البيت الأبيض مع ستيفنسون وفريقه من أجل إعداد خطاب من ست صفحات أمام المجلس يتضمن جميع الأدلة. وآنذاك، كان ستيفنسون قد بات مقتنعًا بصحة المعلومات الاستخباراتية، ومتحمسًا للدفاع عن القضية.(٤٤)

وفى غضون ذلك، كانت الأحداث تتجه إلى ذروتها فى البحر الكاريبى، حيث تعقبت البحرية الأمريكية عشرات من السفن التى عليها الأعلام السوفيتية أثناء اقترابها من السفن الأمريكية التى تطوق الجزيرة. وخلال مساء ٢٤ أكتوبر، انطلقت السفن السوفيتية مباشرة نحو خط الحصار. وعندما اجتمعت اللجنة التنفيذية للرئيس كينيدى فى الصباح التالى، كانت أمامها تقارير متعارضة حول ما يحدث فى البحر. وفى غضون ذلك، كان الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت ينتظر رد الفعل الأمريكى على الرسالة التى أعلنها اليوم السابق، ودعا فيها إلى فترة تهدئة، وأكد استعداده للقيام بدور الوسيط.

وناقش كينيدى ومستشاروه كيفية إدارة العمل الدبلوماسى الخاص بتلك القضية داخل الأمم المتحدة. ونوقشت فكرة إدخال مفتشين تابعين للأمم المتحدة إلى كوبا، وعرض وزير الدفاع روبرت مكنامارا اقتراحًا يقوم على دفع السوفيت إلى استخدام الفيتو، واتخاذ ذلك مبرراً لتوجيه ضربة جوية إلى مواقع الصواريخ، وقال: "إذا رفض مجلس الأمن المقترح الذى قدمناه – حول إرسال مراقبين تابعين للأمم المتحدة – عبر استخدام الفيتو، فقد يتيح لنا ذلك التحرك للتخلص من تلك الصواريخ"، واستمع

كينيدى إلى ذلك الاقتراح، لكنه لم يوافق على اقتراح استخدام الفيتو السوفيتى كمحفز لعمل عسكرى.[٤٥]

ومع اقتراب الموعد المقرر لجلسة المجلس العاصفة، تزايد قلق الرئيس من أن يترتب على الخطاب العدوانى الذى سوف يدلى به ستيفنسون تحطيم فرص التراجع السوفيتى. وبينما كان ستيفنسون يستعد للذهاب إلى حجرة المجلس، اتصل به آرثر شليسنجر، وقال إن الرئيس يعيد النظر فى الخطاب. وأغضب ذلك ستيفنسون الذى استغرق ليالٍ فى إعداد الخطاب، وكان اجتماع المجلس سوف يبدأ بعد دقائق. وتوجه إلى غرفة المجلس، وفى نيته الإدلاء بالخطاب كما هو وصاح قائلاً: "اللعنة، قل لكينيدى إننى لن أستطيع التحدث إليه، لأن الاجتماع يوشك أن يبدأ"[٤٦].

وأقنعه مساعدوه بتلقى المكالمة من التليفون الموجود خارج غرفة المجلس مباشرة. وبينما كان الرئيس الأمريكى يشرح لستيفنسون أهمية تخفيض نبرة الخطاب، اتصل الدبلوماسى الأمريكى جوزيف سيسكو بالسفير السوفيتى فاليريان زورين الذى كان يترأس المجلس فى ذلك الشهر، وطالبه بإرجاء الاجتماع لفترة قصيرة. وتعهد زورين بألا يبدأ الاجتماع قبل أن يجهز الأمريكيون. ثم حرر سيسكو خطاب ستيفنسون، وحذف أجزاء بكاملها، بما فى ذلك الأجزاء المصاحبة لعرض الصور والأفلام التى أُعِدت بعناية.[٤٧] وبدأ الاجتماع قبل الرابعة مساء بقليل.

لكنه فى الوقت الذى كان فيه ستيفنسون يدلى بخطابه الذى اقتُطعت منها تعليقات، غيَّر البيت الأبيض رأيه وقرر تصعيد الضغط الدبلوماسى على خروتشوف. وكان من الواضح أن زورين لم تكن لديه تعليمات محددة، ولم يكن مستعداً لتفنيد عرض ستيفنسون التفصيلى.[٤٨] وترددت كلمة فى غرفة المجلس تؤكد أن ستيفنسون أصبح حراً فى استخدام كل ما لديه من أسلحة، حيث قال روبرت كينيدى: "اطعنه".[٤٩] وفتح زورين الباب بنفسه لستيفنسون كى يقدم عرضه كاملاً، حينما قال إن "حكومة الولايات المتحدة ليس لديها دليل على هذه الوقائع، باستثناء المعلومات المغلوطة التى تُعرَض داخل القاعات وترسل إلى الصحف. ليس لدى الولايات المتحدة

سوى الزيف – أدلة زائفة". وأخذ ستيفنسون الكلمة بعد ذلك بدقائق قليلة، وتحدث مباشرة إلى السفير السوفيتي. وجرى بث هذا الحوار حول العالم.

ستيفنسون: *هل تنكر، أيها السفير زورين، أن الاتحاد السوفيتي نشر ومازال ينشر صواريخ متوسطة المدى في كوبا؟ لا تنتظر الترجمة. نعم أم لا؟*

زورين: *إنني لست في قاعة محكمة أمريكية يا سيدي. لا أريد الإجابة على سؤال وُجه إليَّ بأسلوب مستشار التحقيق. سوف تصلك الإجابة في وقت المناسب .*

ستيفنسون: *إنك الآن في قاعة محكمة الرأي العام العالمي، وبوسعك الإجابة بنعم أو لا. لقد أنكرت وجود هذه الصواريخ، وأريد أن أعرف ما إذا كنت قد فهمتك بطريقة صحيحة أم لا. إنني مستعد لانتظار الإجابة إلى أن يتجمد الجحيم، إذا كان هذا قرارك. كما أنني مستعد لتقديم الدليل في هذه الحجرة.*(٥٠)

انفجرت قاعة الجمهور في التشجيع والضحك. وحاول زورين المناورة لاستعادة المبادرة. فباعتباره رئيس المجلس، يمكنه معرفة الذين على قائمة المطالبين بالكلمات، ودعا سفير تشيلي بسرعة إلى التحدث، آملاً أن يؤدي ذلك إلى تشتيت الهجوم الذي وجهه ستيفنسون. لكن تشيلي لم تقدم المساعدة للسفير السوفيتي، حيث رد سفيرها "أُفَضل الحديث بعد أن تجيب – إذا اعتبرت ذلك ضروريًا – على التعليقات والأسئلة التي وُجهت إليك بواسطة ممثل الولايات المتحدة. يسعدني إعطاءك الكلمة لهذا الغرض"، وانفجرت القاعة في الضحك ثانية.

ونهض ستيفنسون مقتنصًا الفرصة، وبدأ بالقول "أشك أن أيًا ممن في هذه الحجرة، ربما باستثناء ممثل الاتحاد السوفيتي، لديهم أي شك حول هذه الحقائق".

لكن في ضوء بياناته، وبيانات الاتحاد السوفيتي حتى الخميس الماضي: عندما أنكر السيد جروميكو وجود هذه الأسلحة، أو أية نية لنشر أسلحة من هذا القبيل في كوبا، سوف أقدم جزءًا من الدليل المتاح لديَّ الآن. وإذا تعطفت ومنحتني دقيقة،

فسوف أضع حامل القماش فى الجزء الخلفى من الغرفة، لأننى أريد أن يراه الجميع.[٥١]

وهنا فتح الكولونيل باركر باب الغرفة وأتى بحذر بالشرائح المُعدة جيداً. وقبل ذلك بلحظات، بينما كان باركر ينتظر بعصبية، بعدما علم بتغيير فريق العمل التابع لستيفنسون الأمر المتعلق بالصور الخطيرة، وهو ما كان أمرًا مروعًا بالنسبة إليه. وعندما كانت أعين العالم مسلطة عليه، قال لنفسه:

ليس بوسعى سوى أن أخرجهم عندما يأتى وقت ذلك، وأضعهم على الأرض أمام منصة إلقاء الكلمات، وبينما ينتقل السفير ستيفنسون من الواحد إلى الآخر، يجب أن أفهم ما يريد الإشارة إليه عبر ما يقول ومن خلال معرفتى بالصور، كى أتأكد أننى وضعت الشريحة الصحيحة على الحامل فى الوقت المناسب.[٥٢]

ولم يكن أحد بوسعه التنبؤ بما سوف يحدث. وقام ستيفنسون بصورة منهجية بعرض اللوحات التى تشير إلى تعجل السوفيت فى بناء قواعد الصواريخ فى كوبا.

وتعثر زورين بينما كان يعتلى المنصة مجبرًا. وحاول الاستهزاء بستيفنسون عبر التذكير بالدليل الزائف الذى قدمه أثناء أزمة خليج الخنازير: "ما قيمة صورك؟ من يكذب مرة، لا يمكن تصديقه فى المرة الثانية. ومن ثم، يا سيد ستيفنسون، إننا لا نعتزم مجرد النظر إلى صورك"[٥٣]. لكن ستيفنسون قلب هذه المناورة لمصلحته.

إننى أتساءل عما إذا كان الاتحاد السوفيتى بوسعه مطالبة زملائه الكوبيين بالسماح لفريق من الأمم المتحدة بالذهاب إلى تلك المواقع. إذا وافقتم على ذلك، يا سيد زورين، يمكننى التأكيد لك أننا سوف نرشدهم إلى المناطق الصحيحة بسرعة شديدة. وآمل أن ننتقل الآن إلى العمل ونتوقف عن هذا السجال. إننا نعرف الحقائق، يا سيد زورين، وأنت أيضًا، ونحن على استعداد للحديث عنها. ليست وظيفتنا هنا

تسجيل أهداف فى النقاش، بل إن وظيفتنا هى حفظ السلام يا سيد زورين. إذا كنت مستعداً للمحاولة، فنحن كذلك أيضاً.[٥٤]

وفى البيت الأبيض، كان كينيدى يصنع رسوماً عابثة على بلوك نوت بينما كان يشاهد السجال. وأخذ يكتب كلمة "فيتو" مرات ومرات، بل وضع الدوائر حولها.[٥٥] وقال: "رائع، لم أعلم قط أن أدلاى لديه هذه السمات. إنه لأمر سيئ للغاية أنه لم يكشف بعضاً من هذه القوة الدافعة أثناء الحملة الانتخابية عام ١٩٥٦"[٥٦]. وعلى الرغم من الساعات الطويلة التى استغرقتها عملية إعداد الصور، والخطاب الذى أدلى به ستيفنسون، فقد كان كل ما علق فى ذهن الجمهور هو طريقة استجواب زورين التى حدثت بصورة تلقائية. وأبرق السفير السوفيتى إلى موسكو فى تلك الليلة يقول: إنه "سخر من المناورة التى قام بها ستيفنسون؛ بعرضه للصور التى فبركتها الاستخبارات الأمريكية"، وأضاف: إن محاولة الأمريكيين جعل المجلس منصة للدعاية لم تلق دعماً من أعضاء المجلس الآخرين" [٥٧] ولم يبدُ أن هذه الرسائل قد طمأنت موسكو. وأُعفِى زورين من منصبه بعد أسابيع من هذه المواجهة.[٥٨]

ولم يكن سهلاً الحكم على تأثير هذا الجدل على أعضاء المجلس. فقد عُلقت الجلسة فى ذلك اليوم، من دون حتى التصويت على مشروعات القرارات العديدة التى قُدمت للمجلس. لكن العديد من اللاعبين الأساسيين اعتبروا أن المجلس ساهم على نحو ملموس فى حل تلك الأزمة. ورأى دين رسك أن القيمة الأساسية للمجلس كانت إبطاء سرعة الأحداث.

على الرغم من أن أزمة الصواريخ الكوبية سُويت بصورة مباشرة بين واشنطون وموسكو، فإن تدخل مجلس الأمن فى هذه القضية كان شديد الأهمية. فقد قللت النقاشات المطولة من احتمال قيام أحد الجانبين باتخاذ رد فعل متشنج وارتكاب حماقة. وظل تدخل الأمم المتحدة فى أزمة الصواريخ الرصيد الأساسى التى امتلكته المنظمة الدولية لسنوات طويلة.[٥٩]

وأشار آخرون إلى تأثير الحدث على الرأى العام. وقد استخلص آرثر شليسنجر، مساعد الرئيس الأمريكى، أن هذا النقاش "وجه ضربة قاتلة للموقف السوفيتى أمام الرأى العام العالمى" (٦٠). ورأى رئيس الوزراء البريطانى، هارولد ماكميلان، أثرًا مشابهًا لهذا السجال، وكتب لاحقًا أن هذه المواجهة "كان لها أثرٌ عميق فى بريطانيا والعالم"(٦١)؛ لكن هناك أسبابًا تبرر الشك فى تلك المزاعم. فقد خلُص صحفى يتولى تغطية الأمم المتحدة إلى أن المسئولين الأمريكيين بالغوا فى تصوير تأثير كلمة ستيفنسون، وكتب يقول: "لم تتشكك دول عدم الانحياز وحدها، بل تشكك العديد من الغربيين، (فى أحاديثهم الخاصة) فى أنه توجد بالفعل أى صواريخ سوفيتية فى كوبا. لم تسهم صور السيد ستيفنسون بأية درجة فى إقناعهم. ولم يقتنعوا سوى عندما أقر خروتشوف بذلك لاحقًا"(٦٢).

ولم يكن مدهشًا ألا تؤدى كلمة ستيفنسون إلى إقناع الكثيرين. ذلك أن أولئك الموجودين فى غرفة المجلس والذين كانوا يشاهدون الحدث عبر التليفزيون، لم يكونوا فى وضع أفضل – يسمح لهم بالتحقق من صحة الدليل الذى قدمه السفير الأمريكى – من الوضع الذى كانوا فيه أثناء غزوة خليج الخنازير. وكان بعض اللاعبين المهمين يحددون مواقفهم من دون حتى رؤية الدليل. ومن المعروف أن ديجول عزف عن النظر إلى صور الاستطلاع، وقال: "هذه مجرد دلائل. إن دولة عظيمة مثلكم لن تتخذ رد فعل لو كان هناك أى شك فى الدليل"(٦٣). وأيًا كان التأثير الحقيقى لكلمة ستيفنسون، فقد أثّرت فى نفسية الأمريكيين، بحيث اعتبروها مثالاً على فعالية الدبلوماسية العامة الأمريكية.

القادمون الجدد

وعلى الرغم من الطابع الدرامى لمواجهة ستيفنسون – زورين، كانت تلك المواجهة الإسهام الأخير الذى قدمه المجلس فى أزمة الصواريخ الكوبية. ولم يعقد المجلس

جلسة رسمية تالية إلا فى أواخر نوفمبر. وواصل الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت مساعيه الدءوبة من أجل الوساطة، وظل لأيام عديدة مركز الجهود الرامية إلى حل الأزمة. وساعد ستيفنسون وماك كلوى فى التفاوض على بعض التفاصيل النهائية المتعلقة بالتسوية مع السوفيت. وفى النهاية، تبيَّن أن التواصل الثنائى بين القوتين العظميين أكثر نفعًا من دبلوماسية المجلس. وبينما أدت المناقشة الصاخبة إلى تمهيد الطريق، فإن الأزمة حُلت فى الاجتماعات الهادئة بين الطرفين المعنيين.

وظل احتمال الوجود السوفيتى فى الكاريبى يؤرق إدارتى: كينيدى وجونسون. وفى أبريل ١٩٦٥، أرسلت الولايات المتحدة قوات من البحرية بغرض منع إحدى الحركات اليسارية المتمردة من الاستيلاء على السلطة فى جمهورية الدومينيكان. وزعم الرئيس ليندون جونسون أن "عصابة من المتمردين الشيوعيين" خطفوا حركة الاحتجاج بغرض إقامة دولة شيوعية.(٦٤) وفى داخل المجلس، أكد السوفيت أن "الإمبريالية الأمريكية تتعامل بوحشية مع شعب بلد ذى سيادة انتفض ضد حكم ديكتاتورى دموى"(٦٥).

ووجد أدلاى ستيفنسون – الذى سبق وأن سحق زورين بحذق شديد – نفسه فى موقف حرج، يدافع فيه عن عمل بدا حتى فى نظر بعض الحلفاء القريبين عدوانيًا، أو على الأقل تدخلاً مسلحًا فى دولة ذات سيادة. وفى غرفة المجلس، سخر ستيفنسون من الانتقاد السوفيتى "الصاخب، والواثق من أخلاقية موقفه"، وأكد عدم وجود نية لدى الولايات المتحدة لفرض مجلس عسكرى أو أية حكومة أخرى"(٦٦)، واستطاع جمع تأييد كافٍ كى يتجنب استخدام الفيتو الأمريكى. لكنه شكا فى أحاديثه الخاصة من أن الغزو كان خطأً "خصم من عمرى سنوات كثيرة"(٦٧) .

وكان أثر التدخل فى الدومينيكان سلبيًا فى العديد من دوائر الأمم المتحدة، خاصة بين أعضاء الأمم المتحدة الجدد، ومعظمهم من أفريقيا وآسيا. فقد رأى الكثير من هؤلاء الدبلوماسيين نمطًا للعمل فى داخل المجلس يدعو إلى الكآبة، وهو أنه بوسع

الدول العظمى الإفلات بأفعالها حسبما تشاء. وصاغ سفير ساحل العاج الأمر على النحو التالي:

كلما حدث نزاع بين دولتين صغيرتين، يختفى هذا النزاع فى نهاية المطاف.

وكلما وقع نزاع بين دولة صغرى وأخرى عظمى، تختفى الدولة الصغرى.

وكلما وقع نزاع بين دولتين من الدول العظمى، يختفى مجلس الأمن.(٦٨)

وكان هذا السفير جزءًا من قوة متنامية داخل الأمم المتحدة. فقد شهد العالم، وكذلك عضوية المنظمة الدولية، تغيرات دراماتيكية منذ مؤتمر سان فرانسيسكو، حيث زاد العدد الكلى للأعضاء من ٧٦ فى ١٩٥٥، إلى ١١٧ فى ١٩٦٥، واكتظت أروقة مجلس الأمن بمندوبين من دول أفريقية وأسيوية جديدة.

لكن على الرغم من هذه التغيرات المقلقة، ظل تشكيل مجلس الأمن على حاله، حيث ظل أغلب أعضائه من البيض والأوروبيين. وكافح مندوبو الدول غير الغربية كى يُشعِروا الآخرين بتأثيرهم. وقد منح الميثاق الدول غير الأعضاء فى مجلس الأمن حق الحديث أمام المجلس عندما يناقش نزاعات تكون تلك الدول طرفًا فيها. وحاولت الدول غير الأعضاء الاستفادة قدر المستطاع من هذا الحق. وفى أغلب الأحيان، كان لكريشنا مينون الذى شغل لوقت طويل منصب السفير الهندى فى الأمم المتحدة، حضورًا قويًا فى المجلس. وخلال مناقشات المجلس حول كشمير فى ١٩٥٧، أصر على الحضور، على الرغم من اعتلال صحته. وذات مرة، سقط فوق طاولة المجلس، ليعود ثانية فى جلسة بعد الظهر، ويتكلم نحو الساعة. وفى مناسبة أخرى، كان طبيبٌ قلق يراقب نبضه بينما كان يتحدث.(٦٩) وذاعت نكتة فى أروقة الأمم المتحدة تقول: إن الطريقة الأكيدة لإفاقة مينون عندما يسقط، هى تحريك ميكروفون أسفل أنفه.(٧٠)

لكن هذه كانت مظاهر ذات قيمة عالية. ففى بداية الستينيات، حظيت الولايات المتحدة والدول الغربية بهيمنة واضحة على جدول أعمال المجلس. وعادة كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون يستطيعون حشد الأصوات السبعة التى يحتاجونها، من

أجل تحديد الموضوعات التي يجب أن يناقشها المجلس والقرارات التي يجب أن يبحثها. وكانت القضايا التي تعتقد الولايات المتحدة أن المجلس قد يلعب فيها دوراً بناءً تُعرَض على المجلس، بينما تُنحى جانبًا الأمور التي تراها غير ملائمة. وفي أغلب الأحيان، كان القادة الأمريكيون يكافحون من أجل تقرير متى يجب استخدام المجلس، وهنا مثَّل الصراع المتصاعد في فيتنام معضلة شديدة الصعوبة بالنسبة إليهم. ففي بداية ١٩٦٥، كان الآلاف من جنود القوات الأمريكية المقاتلة يصارعون القوات الفيتنامية الشمالية وقوات الفيتكونج غير النظامية.

وتوسل أرثر جولدبيرج، رئيس المحكمة العليا السابق الذي خلف أدلاي ستيفنسون في منصب السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة، إلى الإدارة الأمريكية كي تعرض قضيتها بخصوص فيتنام على المجلس. ونظراً لأن جولدبيرج كان واحداً من أكبر المؤيدين للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، فقد اعتقد أن الولايات المتحدة بوسعها استخدام المجلس كي يساعدها على تخليص نفسها من فيتنام. وفي اجتماع في البيت الأبيض في يوليو ١٩٦٥، بينما كان يجرى حشد القوات الأمريكية في فيتنام، عرض الطرح التالي: "ما أسوأ شيء يمكن أن يحدث لنا في مجلس الأمن؟ هل نفتقر تمامًا إلى الأصدقاء، بحيث إننا لن نلقى استحسانًا إذا عرضنا هذه القضية على المجلس؟"، وأضاف: إن طرح الولايات المتحدة قضية فيتنام على المجلس أفضل من قيام دولة أخرى معادية لأمريكا بذلك. "أريد لنا أن نكون المدعي، وليس المتهم" (٧١). لكن وزارة الخارجية الأمريكية والعديد من مستشاري جونسون المهمين آثروا البقاء خارج الملعب تمامًا. وكان رأي الشعوب سلبيًا بشأن هذا النزاع. ولذلك لم يجد الدبلوماسيون الأمريكيون مبرراً لإعطاء أعضاء المجلس الآخرين الفرصة للتطفل. ورُفضت نصيحة جولدبيرج، وأُمِر بالإبقاء على قضية فيتنام خارج جدول أعمال المجلس كلما كان ذلك ممكنًا.

بعد ذلك بأشهر قليلة، غيَّرت الولايات المتحدة من التكتيك الذي تتبعه. وفي يناير ١٩٦٦، بينما كانت الإدارة الأمريكية تستعد لمعاودة القصف – عقب فترة توقف

استمرت شهرًا - قررت أن يقترن تجدد الضغط العسكرى بتوجه قوى وواضح نحو التوصل إلى حل عن طريق التفاوض. فقد اقترح دين رسك على الرئيس أنه "بمجرد استئناف قصف فيتنام الشمالية، فسوف يكون من المهم للغاية أن يرى العالم بوضوح أن هجوم السلام الذى تشنه الولايات المتحدة مازال متواصلاً بقوة، كما أن هذه الخطوة سوف تستجيب للانتقادات الداخلية المتواصلة حول أن الإدارة الأمريكية لم تستخدم جميع الوسائل المتاحة لدى لأمم المتحدة فى التعامل مع المشكلة الفيتنامية"(٧٢). وأبرق هنرى كابوت لودج الذى أصبح سفيرًا لأمريكا فى فيتنام، إلى وزارة الخارجية الأمريكية مؤكدًا تأييده للفكرة. واقترح لودج عرضًا دراميًا، وهو أمر ليس بالغريب على العروض المسرحية التى تحدث فى المجلس.

"نحتاج إلى عرض مفعم بالحيوية، يثير العاطفة نوعًا ما، من أجل إضفاء طابع درامى على واقع أن الشيوعيين هم فى الحقيقة معتدون آثمون، وليسوا محاربين وطنيين أخلاقيين كما تصورهم الدعاية الشيوعية ؛ التى أحرزت نجاحًا ضخمًا فى ذلك، وسوف يعطينا اجتماع مجلس الأمن فرصة كبيرة لتحقيق ذلك. وكما ذكرت فى السابق، لدينا أدلة قوية فيما يخص الزى الموحد للفيتناميين الشماليين وقطع السلاح الصينية...إلخ، بوسعنا استخدامها فى صياغة خطاب قوى، يدلى به السفير جولدبيرج، يثبت أننا بصدد واحدة من حالات العدوان الصريح(٧٣).

وفى ٢ فبراير ١٩٦٦، قدم جولدبيرج مشروع قرار إلى المجلس. لكن الحماسة الجديدة للأمريكيين تجاه استخدام مجلس الأمن فى التعامل مع المشكلة الفيتنامية لم يتم الرد عليها بالمثل. فقد عارض الفرنسيون وضع القضية على جدول أعمال المجلس، ولم يُبدِ البريطانيون حماسًا لذلك. وبدلاً من ترحيب السوفيت بتلك الفرصة واستخدامها فى وضع الأمريكيين فى موقف الدفاع، رفضوا مشروع القرار بوضوح، وهو ما عاد إلى المعضلة الدبلوماسية التى كانت تواجهها موسكو. فمنذ نهاية الخمسينيات، اتجهت العلاقات بين الاتحاد السوفيتى والصين إلى التدهور، وخاض السوفيت معركة مع الصينيين من أجل خطب ود الفيتناميين الشماليين. وفى هذا

السياق، يبدو أن موسكو اعتبرت دبلوماسية المجلس أمرًا شديد الخطورة. فقد أشار الصينيون من قبل إلى أن السوفيت ربما يتخلون عن الفيتناميين الشماليين، من أجل تحسين العلاقات مع واشنطون.(٧٤) وتبددت مبادرة جولدبيرج. فعلى الرغم من نجاحه فى وضع قضية فيتنام على جدول أعمال المجلس، فإنه فى غضون أسبوع أقر بأنه ليس فى الإمكان القيام بأى شىء آخر.

صعود الجنوب

رأت العديد من الدول الصغيرة أن عجز المجلس عن إجراء حوار جاد حول نزاع مهم يتعلق بالقوى العظمى يكشف عن عيب خطير فى تلك المؤسسة، ويضعف المنطق وراء وجود مجلس صغير تسيطر عليه القوى العظمى. وفى ظل تضخم عدد الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بسبب زوال الاستعمار، بدا أن وجود مجلس للأمن، يضم ١١ عضوًا، ويخضع لسيطرة القوتين العظميين المتصارعتين، أمرٌ عقيم عفا عليه الزمن. وبداية من منتصف الخمسينيات، تعرضت الدول الخمس دائمة العضوية لضغوط من أجل توسيع عضوية المجلس كى تتاح لممثلى الدول الجديدة مقاعدُ حول طاولة المجلس على نحو أكثر انتظامًا. وكانت بلدان أمريكا اللاتينية أول من اقترح رسميًا توسيع المجلس. وبدا الاقتراح غريبًا بالنظر إلى التمثيل الواسع الذى تحظى به تلك المنطقة فى المجلس. لكن دول أمريكا اللاتينية أدركت أنه من دون توسيع المجلس، فسوف تعيد الدول الأفريقية والآسيوية الجديدة اقتسام مقاعد الأعضاء غير الدائمين بينها وبين بعضها البعض، مما قد لا يترك شيئًا لأمريكا اللاتينية.

ونجح السوفيت لسنوات عديدة فى منع توسيع المجلس، عبر ربط هذا الأمر بالاعتراف بالصين الشيوعية. وأكد المندوب السوفيتى:

سوف يكون من قبيل الانتهاك الفاضح وغير المتصور لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة الدخول فى أية مناقشة بغرض تعديله مادام يوجد ٦٠٠ مليون صينى غير

ممثلين فى الأمم المتحدة، ومادام الممثل الشرعى للشعب الصينى محرومًا من حق الحصول على مقعد فى المنظمة.[٧٥]

وسمح الموقف السوفيتى الحاسم لبقية الدول الخمس الدائمين بتجنب إثارة الموضوع، لكنه كان واضحًا بما فيه الكفاية أن أحدًا لا يريد توسيع المجلس. فقد أبدت وزارة الخارجية البريطانية القلق:

"إن الأفروآسيويين (ويشاركهم فى ذلك الأمريكيون اللاتينيون فى أحيان كثيرة) على استعداد تام لاستخدام وزنهم العددى فى الضغط من أجل إصدار قرارات غير مسئولة ومتطرفة، موجهة ضد أطراف ليست على استعداد للامتثال لها، مما يجعل الأثر الوحيد لتلك القرارات هو إضعاف سلطة الأمم المتحدة والإساءة إلى سمعتها".

وكان هدف بريطانيا الأساسى هو "الحفاظ على أقوى قدرة تصويتية ممكنة للغرب ككل فى المجلس"[٧٦]. وأعرب محلل بوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية عن قلقه من أن تزايد الشعور بالتضامن بين الأعضاء الأصغر فى الأمم المتحدة قد "يدفع القوى العظمى نحو تحركات معاكسة بهدف تعزيز مصالحها كمجموعة" [٧٧].

وعندما بلغ الجدل حول هذه القضية ذروته فى جلسة للجمعية العامة عام ١٩٦٣، كررت الدول العظمى الحجج المجربة جيدًا، الخاصة بالحاجة إلى مجلس كفء وسريع الاستجابة، ويمكنه التصرف بسرعة فى الأزمات. لكن الدعاوى من أجل الحفاظ على صغر حجم المجلس ظلت رنينًا أجوف. وفى كل الأحوال، فقد جعلت الحرب الباردة هذه الهيئة عاجزة عن الفعل فى مواجهة العديد من الأزمات. وفى الأيام الخوالى، فى عام ١٩٤٦، كان من الممكن إقناع الدول الصغيرة بأن المجلس يجب أن يكون صغيرًا كى يكون فعالاً. لكن فى عقد الستينيات، أصبح من الصعب الدفاع عن هذا الموقف، فهل إضافة عدد قليل من الأعضاء الجدد غير الدائمين سوف يشل المنظمة بالفعل؟ وألن يؤدى التخصيص العادل للمقاعد إلى زيادة مشروعية المجلس فى أفريقيا وآسيا؟ وبالنظر إلى جوانب القصور شديدة الوضوح المرتبطة بهذا الجهاز، فإن الحجج التى كانت ترددها القوى العظمى لم تكن لتقنع معظم الأعضاء.

ومع ذلك، فقد كان مرجحًا انتصار الدول الخمس الكبار، لو لم تلعب الكتلة الأفروآسيوية ورقة رابحة، هى طريقة انتخاب الأعضاء غير الدائمين بالمجلس. فمنذ بدء عمل المجلس، كان تخصيص مقاعد الدول غير دائمة العضوية يتم على أسس جغرافية، حيث خُصصت المقاعد الستة بالتناوب للدول غير دائمة العضوية على النحو التالي: مقعد واحد لكل من دول الكومنولث البريطانى وشرق أوروبا وغرب أوروبا، ومقعدان لأمريكا اللاتينية، ومقعد واحد لأفريقيا وآسيا مجتمعتين. وبينما كان هناك منطق ما وراء هذا التقسيم فى عام ١٩٤٦، فقد أصبح واضحًا أن هذا التقسيم أصبح يفتقر إلى العدالة، بعدما نتج عن عملية التحرر من الاستعمار التى جرت على نحو متسارع عشرات من الدول الجديدة فى أفريقيا وآسيا. وفى ١٩٤٦، كان مجلس الأمن الذى يضم ١١ عضوًا يمثل نحو ٢٠٪ من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة. لكنه بحلول ١٩٦٤، أصبح يمثل ١٠٪ فقط من الأعضاء.

ولم يكن يوجد أى شيء مكتوب فيما يخص التقسيم الجغرافى مقاعد الدول غير دائمة العضوية فى المجلس. فكما هو الحال مع العديد من شئون الأمم المتحدة، تُرك هذا الأمر للعرف الذى أُرسِي فى الأيام الأولى من نشأة المنظمة الدولية. وإذا لم توافق الدول الخمس دائمة العضوية على توسيع المجلس، فيمكن للدول الأفرو - آسيوية استخدام كتلتها التصويتية فى الجمعية العامة، من أجل إجراء تغييرات جذرية على هذا العرف. وكانت لدى تلك الدول الأصوات اللازمة داخل الجمعية العامة للقيام بذلك. ففى نهاية ١٩٦٣، شكلت الدول الأفريقية والآسيوية مجتمعة ما نسبته ٥٠٪ من ١١٢ عضوًا، هم إجمالى عدد أعضاء المنظمة الدولية. وكان بوسع تلك الدول الرهان على دعم العديد من دول أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. وأدرك الدبلوماسيون الغربيون أن توسيع المجلس أفضل من سيطرة الدول الأفريقية والآسيوية عليه. وخلُص تحليل غير منشور لوزارة الخارجية الأمريكية فى نهاية عام ١٩٦٣ إلى أنه "من الأفضل القبول بالتوسيع بدلاً من مواجهته" (٧٨). وأبدى السوفيت والفرنسيون - وهم تقليديًا الأكثر إصرارًا من غيرهم على احتفاظ القوى العظمى بامتيازاتها - مقاومة لوقت أطول، لكنهم أذعنوا أيضًا.

وأدى الجدل حول توسيع المجلس إلى توصل الدول الخمس إلى اتفاق حول نقطة تكتيكية، هى التراجع الكبير لفائدة الجمعية العامة فيما يخص قضايا الأمن. فقد أصبحت تلك الهيئة ببساطة أكبر مما يجب، وليس بالمستطاع التنبؤ بأفعالها، بحيث لم يعد ممكنًا أن تلعب الدور النشط الذى لعبته فى الخمسينيات وأوائل الستينيات. وأقرت مذكرة لمجلس الأمن القومى الأمريكى بهذه المسألة: "تتطلب المصلحة طويلة المدى لهذا البلد، وللاتحاد السوفيتى أيضًا، أن تمر الأمور المهمة مثل حفظ السلام عبر قناة مجلس الأمن، فى ضوء الطبيعة والتركيب الحاليين للجمعية العامة"(٧٩)، ولم تتنصل الولايات المتحدة كليةً قط من تكتيك التوحد من أجل السلام، لكنها ابتعدت بهدوء عن الاعتماد على الجمعية العامة.

وفى أغسطس ١٩٦٥، حصلت التعديلات المقترحة على الميثاق على تصديق عدد كافٍ من الدول. وأصبح عدد أعضاء المجلس ١٥ عضوًا، ومن الضرورى موافقة تسعة أعضاء قبل صدور أى قرار. وظلت سلطة الفيتو من دون تغيير، لكن سيطرة القوى العظمى على المجلس أصبحت أقل قوة. فإذا تعاونت الدول غير دائمة العضوية مع بعضها البعض، يمكنها السيطرة على الأصوات اللازمة لصدور القرارات وتحديد جدول الأعمال. وفيما يتعلق بقضايا الشرق والغرب تحديدًا، أصبحت القوى الغربية الثلاث وتايوان فى حاجة إلى دعم خمسة أعضاء غير دائمين من أجل تمرير أى قرار. وعندما حان وقت انعقاد المجلس فى يناير ١٩٦٦، كان فريق موظفى الأمم المتحدة قد أعد طاولة المجلس التى تتخذ شكل حدوة الحصان، ووضع مقاعد إضافية فى الغرفة. وأصبح المجلس مكانًا أكثر ازدحامًا وأقل قابلية للتنبؤ بأدائه، بعدما اقتحم "الجنوب" العالمى قلعة القوى العظمى.

إطفاء الحرائق

أما جدول أعمال المجلس الذى ظل قصيرًا خلال معظم عقد الخمسينيات، فقد أصبح مزدحمًا بفعل اشتعال المشكلات فى مناطق العالم المختلفة. وفى أغلب الأحيان،

استطاعت الدول الجديدة استخدام قدراتها التصويتية في المجلس في الإصرار على مناقشة قضايا كان الأعضاء الدائمون سوف يفضلون عدم مواجهتها. لكنه حتى فى ظل التوتر بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب، ظهرت فعالية المجلس فى بعض اللحظات، وهو ما رجع جزئيًا إلى سماحه للدول بالتنفيس عما يجول بخاطرها جهاراً، ثم التوصل إلى حلول وسط بهدوء. وكان الصراع حول قبرص والنزاع بين الهند وباكستان مناسبتين من هذا النوع. فقد نشب القتال فى نهاية عام ١٩٦٣ بين اليونانيين والأتراك فى قبرص، ووُضِعت القضية أمام المجلس بعد ذلك بأسابيع. وقرر المجلس، بدعم قوى من بريطانيا والولايات المتحدة، إيفاد بعثة لحفظ السلام بهدف مراقبة الخط الأخضر الذى يفصل بين الجماعتين المتنازعتين. ووافق الاتحاد السوفيتى على هذه الخطة على مضض بسبب خشيته من أن يكون البديل لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هو تدخل قوات تابعة لحلف الناتو.[٨٠] وقد دخلت قوات حفظ السلام - التى كان يُنظر إليها كبديل مؤقت لمنع نزاع أوسع - عقدها الخامس فى الخدمة.

وفى جنوب آسيا، حدث نزاع حول إقليم كشمير. ففى أبريل ١٩٦٥، أرسلت باكستان مئات من رجال الميليشيات إلى منطقة الحدود المضطربة بهدف شن عمليات عسكرية. وبعد ذلك بأشهر قليلة، ردت الهند بهجوم واسع النطاق. وحيث إن هذا النزاع لم يكن فى مصلحة الدول الخمس، فقد قدمت الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية وعسكرية لكلا الجانبين، وحرصت على الاحتفاظ بعلاقات طيبة معهما. كما غازل السوفيت الخصمين نتيجة خشيتهم من تدخل الصين التى لم تعد حليفًا للسوفيت.

وكانت الولايات المتحدة تترأس المجلس عندما بحث الأزمة فى سبتمبر. ودعا السفير الأمريكى آرثر جولدبيرج إلى اجتماع للدول الخمس دائمة العضوية بهدف صياغة إستراتيجية مشتركة. واتفقت تلك الدول على الضغط على الأطراف المتحاربة كى تقبل تسوية سلمية بحلول الساعة الثالثة من صباح ذلك اليوم على الأكثر. وعندما

وصل وزير الخارجية الباكستاني إلى اجتماع المجلس، أجرى حواراً قصيراً مع جولدبيرج. ويتذكر أن الوزير الباكستاني وجه إليه السؤال التالي: "هل بوسعك أن تقدم لي معروفًا؟ إن ذلك مؤلم جدًا بالنسبة إلى. هل تسمح لي بإلقاء خطاب طويل؟ سوف يكون خطابًا شنيعًا. سوف أسلخ الهنود. ولكنني خلال فترة تمتد بين دقيقة وثلاث دقائق، سوف أعلن قبولنا باقتراح وقف إطلاق النار"، وكان ذلك هو ما حدث بالضبط. فقد أدلى الوزير الباكستاني بخطاب لاذع وصف فيه الهنود بالـ "جرذان"، مما أدى إلى انسحاب الدبلوماسيين الهنود من القاعة احتجاجًا على ذلك. لكن باكستان أوفت بتعهدها ووافقت على وقف إطلاق النار قبل دقائق من انتهاء المهلة. (٨١)

وكان النزاع الهندي – الباكستاني والأزمة القبرصية أقرب إلى المشكلات متوسطة الحدة بالنسبة إلى المجلس، مقارنة بالمشكلة الجديدة التي واجهها في الشرق الأوسط. ففي ربيع ١٩٦٧، انتهى السلام الهش الذي تم التوصل إليه في أعقاب أزمة السويس. وكان الزعيم المصري ناصر يتعرض لضغوط قوية من القادة العرب الآخرين كي يحارب إسرائيل. وأصبح ذلك القائد المصري الذي كان يحظى بالتبجيل في الماضي، محل سخرية من الصحف العربية، لأنه سمح لإسرائيل بالإفلات بفعلتها من دون عقاب. وفي أبريل ومايو، ازداد خطاب النظم العربية تطرفًا. وكتبت صحيفة حكومية سورية: "شعبنا البطل يردد أغاني الحرب، يتوق إلى بدء المعركة النهائية. لا توجد وسيلة للتخلص من الاحتلال سوى سحق قواعد العدو وتدمير قوته" (٨٢). وأتت هذه المناكفات ثمارها، حيث كثف ناصر من استعداداته العسكرية وبدأ التعبئة تمهيداً للحرب. وكان الشيء الوحيد الذي يقف في طريقه هو قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة المرابطة في سيناء. ذلك أنه خلال ما يزيد على عقد من الزمن، ظل نحو ٢٠٠٠ جندي يجوبون منطقة الحدود بين مصر وإسرائيل فوق شبه جزيرة سيناء. وكانت قوات الطوارئ الدولية ترابط على الجانب المصري فقط من خط وقف إطلاق النار، حيث لم تسمح إسرائيل بوجود قوات تابعة للأمم المتحدة فوق أرضها.

فى ليل ١٦ مايو، وصل رسول مصرى إلى قائد قوات الأمم المتحدة فى سيناء، وتقدم إليه بطلب مكتوب يدعو إلى انسحاب قوات الأمم المتحدة فى أقرب وقت. وقال المبعوث إن القوات المصرية فى طريقها بالفعل للحلول محلها. وقبل قائد القوات الدولية المطلب، لكنه بذل كل ما فى وسعه من أجل المماطلة. وقال للرسول المصرى إن الطلب يجب أن يوجَّه مباشرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ونتج عن خطوة ناصر وضع الأمين العام يو ثانت فى موقف حرج. فقد كانت القوة العازلة التابعة للأمم المتحدة موجودة فى سيناء بموافقة مصر. وقد تشكلت تلك القوة بواسطة الجمعية العامة، وليس بواسطة مجلس الأمن، استناداً إلى السلطات التى يتيحها الفصل السابع من الميثاق. وكان الإبقاء على القوات فى مصر من دون موافقة الحكومة المصرية أمراً ذا سند ضعيف من الناحية القانونية. كما كانت الحقائق العملية فى مصلحة ناصر، حيث لم ترغب الهند وباكستان، الدولتان صاحبتا أكبر مساهمة فى قوات الأمم المتحدة، أن تشاركا فى هذه المهمة من دون موافقة مصر.

وأصبحت مساحة المناورة المتاحة ليوثانت أكثر ضيقًا نتيجة برود مجلس الأمن وانقسامه. وكان بوسع المجلس أن يرى فى الطلب المصرى علامة تنذر بتجدد النزاع، ومن ثم يسيطر على الموقف. وعلى الرغم من أن خطوة ناصر أقلقت الولايات المتحدة، فإنها قررت عدم فرض القضية على المجلس. ووقف السوفيت إلى جانب حليفهم المصرى. وحاولت بعض الدول غير دائمة العضوية دفع المجلس إلى اتخاذ موقف، لكنها لم تحقق تقدمًا يُذكر. وتُرك الأمر البغيض برمته إلى الأمين العام. [٨٣] وفى مساء ١٨ مايو، أمر يوثانت قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة بالانسحاب.[٨٤]

ومع تطور الأزمة، واجه يوثانت انتقادات هائلة بسبب هذا القرار. وكتب واحدٌ من كتاب الأعمدة فى نيويورك تايمز يقول إن الأمين العام "استخدم مكانته الدولية بموضوعية حبيب مرفوض وديناميكية المكرونة"[٨٥]، لكن هذا النقد صحيحٌ جزئيًا فقط. فلاشك أن يوثانت كان بوسعه دق ناقوس الخطر بصورة أكبر مما فعل. وكما يشير برايان أوركوهارت، المسئول رفيع المستوى السابق فى الأمم المتحدة:

كان بوسع يوثانت رفض الطلب الأصلى بانسحاب قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة، والدعوة إلى اجتماع فورى لمجلس الأمن من أجل التعامل مع التهديد الذى يواجه السلام، وجعل اللوم والمسئولية يقعان على أعضاء المجلس بدلاً من الأمين العام. وما كان هذا التكتيك سوف يؤدى إلى تجنب الكارثة، ولكنه كان سوف يمكّن كبش الفداء من الإفلات.(٨٦)

فى ظل غياب الدعم الحاسم من مجلس الأمن، كان يوثانت فى الأغلب سوف يُضطَر إلى سحب قوات حفظ السلام فى جميع الأحوال. وعلى أقل تقدير، كان سوف يتم سحب أقسام كبيرة من وحدات الأمم المتحدة. وربما كانت القوات الباقية قد تعرضت لاحتمال المواجهة مع القوات المصرية، وهو أمر لا تستطيع هذه القوات التعامل معه فى ظل محدودية التجهيز المتاح لديها. وكان تفادى انسحاب قوات الأمم المتحدة يتطلب نوعًا من البطولة من جانب الأمين العام. وربما كان داج همرشولد قادرًا على ذلك، لكن يو ثانت لم يكن قادرًا عليه.

وقدمت ملحمة سيناء ديناميكية أصبحت شائعة للغاية فى السنوات اللاحقة. ففى ظل اضطرار المجلس المنقسم إلى اتخاذ قرارات سياسية وعسكرية حاسمة وصعبة، فقد أصبح ماهرًا فى إحالة القرارات الصعبة التى ينبغى عليه اتخاذها إلى كبار المسئولين فى الأمم المتحدة، وهو ما يجعل بالإمكان تحميل بيروقراطية المنظمة الدولية المسئولية عن الفشل فى اتخاذ القرار. وبشكل عام، يتم اختيار كبار المسئولين فى الأمم المتحدة، والأمين عام بصفة خاصة، لأنهم مقبولون سياسيًا ولا يميلون إلى الظهور، وليس بسبب مهاراتهم القيادية. إنهم كباش فداء جاهزون.

وبحلول ٢٠ مايو، حلت قوات مصرية محل معظم قوات المراقبة التابعة للأمم المتحدة. ولم تحدث مواجهة لأن قوات الأمم المتحدة ببساطة تبخرت. وأثار ذلك غضب الدبلوماسيين الإسرائيليين. وخاطب جيدون رافاييل، السفير الإسرائيلى فى الأمم المتحدة، يو ثانت بغضب: "ليس بوسعكم إطلاق النار على المصريين، لكنه كان يمكنكم على الأقل أن ترفعوا صوتكم فى وجوههم" (٨٧). ورفضت إسرائيل المطالب

بالسماح بانتقال قوات المراقبة الدولية إلى أراضيها، مخافة أن يعوق المراقبون قدرتها على الرد على عمليات التسلل، ويخلق سابقة فى التدخل الدولى فى الأراضى المتنازع عليها.

وسرعان ما تساقطت قطعة الدومينو الثانية. ففى ٢٢ مايو، أمر ناصر بإغلاق خليج العقبة، وهو ما يعنى عمليًا إغلاق ميناء إيلات، الميناء الإسرائيلى الوحيد المطل على البحر الأحمر. وجعلت هذه الخطوة - إلى جانب حشد الجيش المصرى فى سيناء - إسرائيل فى حالة رعب. وأوشك إسحاق رابين، رئيس أركان الجيش الإسرائيلى، على الإصابة بانهيار عصبى وأُعطِيت له مهدئات.[٨٨] ومع اقتراب الحرب، تصرف المجلس كما لو أنه أيضًا يقع تحت تأثير المخدر. واجتمع على غير هدى فى ٢٤ مايو، لكن السفير السوفيتى اعترض لأنه لا يوجد سبب يستدعى عقد مثل هذا "الاجتماع المتسرع لمجلس الأمن" ووافق السفير المصرى على هذا الرأى.[٨٩]

ربما تكون جنسية رئيس المجلس فى شهر مايو قد ساهمت فى تباطؤ هذه الهيئة. فقد كان هذا هو دور الصين الوطنية فى رئاسة المجلس. وكان سبعة أعضاء من المجلس لا تربطهم بتايوان علاقات دبلوماسية، وكان العديد من المراقبين عن كثب يعترضون، بسبب عدم قدرة رئيس المجلس على لعب دوره التقليدى فيما يخص إدارة النقاش والترتيب لمباحثات غير رسمية.[٩٠] واجتمع المجلس ثانية فى ٢٩ و٣٠ مايو، لكن معظم وقت الاجتماع استُنفد فى الخطب التى أدلت بها الأطراف المختلفة، بدلاً من المداولات بين أعضاء المجلس. وفى اليوم التالى، طلب السفير الفرنسى تأجيل الجلسات يومين، ووافق المجلس على ذلك. وفى يوم السبت ٣ يونيو، عقدت المجموعة جلسة قصيرة. وقال جيديون رفاييل: "الموقف الذى يواجهه المجلس اليوم قد تدهور منذ أول مرة اجتمع فيها لمناقشة هذه القضية. إننا نحتاج إلى الفعل، خطوات ملموسة من أجل استباق الأعمال العدائية وسحب القوات إلى موقعها السابقة"، ولم يكن لكلماته

تأثير ذو شأن. وانتهت الجلسة فى الثانية والنصف بعد الظهر، وتحددت الجلسة التالية يوم الاثنين. (٩١)

لكن الطائرات المقاتلة الإسرائيلية تحركت أسرع. ففى الصباح الباكر من يوم الاثنين، أقلعت نحو ٢٠٠ طائرة من أحد المطارات الإسرائيلية. وطارت على ارتفاع منخفض، وتوجهت إلى البحر المتوسط قبل التوجه إلى مصر. وفى نحو السابعة والنصف صباحًا، قصفت المطارات المصرية، ودمرت مدارج الطائرات والطائرات المرابطة على الأرض. وقامت موجة ثانية من الطائرات الإسرائيلية بتدمير ما لم تدمره الموجة الأولى. وبحلول التاسعة، كانت ثلاثة أرباع قوات الطيران المصرى قد دُمرت. (٩٢)

وفى نيويورك، تلقى رافاييل مكالمة مقتضبة قبل الفجر من إسرائيل: "أرجوك أحضر قلمًا وورقة واكتب التالى: " أخطر فورًا رئيس مجلس الأمن بأن إسرائيل تقوم الآن بالتصدى إلى القوات البرية والجوية المصرية"؛ فقام رافاييل بالبحث عن هانز تابور، الدبلوماسى الدنماركى الذى كان يشغل منصب رئيس المجلس فى شهر يونيو. وأعد تابور على الفور لاجتماع فى التاسعة صباحًا. ويتذكر رافاييل فيما بعد أنه تلقى قبل بدء الاجتماع رسالة أخرى من وزارة الخارجية الإسرائيلية. وكانت برقية بدأت بالقول: "إلى السفير، خاص، فقط من أجل عينيك؟"، وتضمنت أنباء تفيد بالنجاح المذهل الذى حققته الضربات الجوية، إلى جانب أوامر صارمة بعدم نقل هذه المعلومات إلى أى شخص فى الوقت الحالى. وأشار رافاييل فيما بعد: "كانت الرسالة تستهدف تقديم دفعة معنوية لرئيس البعثة الدبلوماسية الإسرائيلية كى يصبح فى حالة مزاجية تجعله قادرًا على خوض المناقشات العنيفة داخل الأمم المتحدة" (٩٣)، وكان فى حاجة إلى ذلك، لأن صرخات الاحتجاج على الضربات الإسرائيلية كان صوتها مرتفعًا، ولم تأت فقط من أعداء إسرائيل التقليديين. ويصف وزير الخارجية الأمريكى دين رسك رد فعل بلاده على الضربة الاستباقية الإسرائيلية بأنه كان "غاضبًا مثل الجحيم" (٩٤).

واجتمع المجلس المشدوه والمتردد فى ذلك الصباح. وعلى الرغم من شعور الجميع بضرورة انعقاد هذا الاجتماع، فإن أحداً لم يكن يعرف ماذا يقول. وكان الموقف العسكرى مازال غير واضح، ولم يكن معظم سفراء المجلس على علم بالمعلومات المتعلقة بنجاح الطلعات الجوية الإسرائيلية. وزعمت مصر أنها ألحقت خسائر ضخمة بالقوات الإسرائيلية. وكانت الوقائع على الأرض أهم كثيراً من الخطب. وسرعان ما أرجأ المجلس جلسته حتى يتمكن الأعضاء من التحقق من الأحداث عن قرب. واختفى السفير السوفيتى داخل البعثة السوفيتية، ولم يعد بالإمكان الوصول إليه. (٩٥)

وبينما أصبح النجاح الإسرائيلى الساحق واضحًا للعيان، خرج الدبلوماسيون السوفيت من عزلتهم، وهرعوا للترتيب لوقف إطلاق النار من أجل حلفائهم المحاصرين. وكانت خسائر العرب بمثابة صدمة للمكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفيتى الذى كان يعتبر التحالف مع العالم العربى "أكبر نجاح جيوبوليتيكى حققته السياسة الخارجية السوفيتية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية" (٩٦)، وتحول التردد السوفيتى تجاه إشراك المجلس فى القضية إلى إصرار مذعور على التوصل إلى وقف إطلاق النار عن طريق المجلس. وفى مساء ٦ يونيو، تبنى المجلس بالإجماع قراراً بسيطاً يدعو إلى إنهاء القتال.

لكن بالنسبة للإسرائيليين الذين كانوا يواصلون التقدم، كانت كل ساعة إضافية تعنى أرضًا جديدة ووضعًا أفضل. وحيث إن وزير الخارجية الإسرائيلى أبا إيبان كان قد أقلع فى الليلة السابقة من إسرائيل، فقد وصل إلى المجلس ذلك المساء، كى يعرض قضية إسرائيل أمامه. وكان من حسن حظه أن خاطب المجلس وقت الذروة فى الساحل الشرقى الأمريكى. وقامت الشبكات الأمريكية الثلاث الكبرى بإلغاء برامجها العادية ونقلت النقاش على الهواء مباشرة. وبعدما تحدث سفيرا العراق وسوريا، حاول أبا إيبان تصوير المناخ الذى ساد إسرائيل خلال الأسابيع السابقة على الحرب، واصفًا حال البلد المحاصر بينما يكافح من أجل الحياة وسط بيئة معادية:

رأت إسرائيل الخطر أينما نظرت. وجرت تعبئة القوة العاملة بسرعة. وكان اقتصاد هذا البلد وتجارته يعملان بوهن شديد. وكانت الشوارع مظلمة وخالية. وكان هناك مناخ ينبئ باقتراب الخطر. وواجهت إسرائيل هذا الخطر وحدها. (٩٧)

وقال: إنه الآن فقط، بفضل البطولة العسكرية، استطاعت إسرائيل حل حبل المشنقة من حول رقبتها". وحققت رحلة أبا إيبان إلى نيويورك مكاسب، حيث رحب الشعب والصحافة الأمريكيين بالخطاب بشدة، وامتدحت نيويورك تايمز رباطة جأش أبا إيبان فى مواجهة الانتهاكات العربية، واعتبرت البث المباشر للخطاب "واحداً من أكبر إنجازات التليفزيون" (٩٨).

وخلال عدة أيام تالية، انحط مستوى النقاش فى ظل تزايد ذعر السوفيت والعرب. فقد شبه السوفيت وحلفاؤهم من دول شرق أوروبا الإسرائيليين مرات متتالية بالنازيين. وتساءل السفير السوفيتى: "هل لدى ممثل تل أبيب أى حق أخلاقى فى الجلوس حول طاولة مجلس الأمن؟"، (٩٩) ورد رافاييل بأقصى سرعة ممكنة. وقال عند نقطة بعينها: "لا إسرائيل ولا الشعب اليهودى عقد حلفًا مع ألمانيا هتلر، حلفًا أطلق العنان لعدوان ألمانيا النازية ضد العالم" (١٠٠). وحقق السفير السوفيتى "انحطاطًا قياسيًا فى تشويه السمعة عندما جرؤ على الجمع بين إسرائيل والوحوش النازيين الذين لا أحتاج إلى ذكر أسمائهم فى مجلس الأمن" (١٠١).

وواجه الأمريكيون، وخاصة جولدبيرج، هجمات تماثل تقريبًا تلك التى تعرض لها الإسرائيليون. وزعم السفير السورى أن "سياسة الولايات المتحدة كانت خلال الربع قرن الأخير، ولا تزال حتى الآن، ترمى إلى تحقيق أهداف الصهيونية" (١٠٢)، واتهم العديد من السفراء العرب الولايات المتحدة وبريطانيا بالتدخل عسكريًا إلى جانب إسرائيل. وألمح السوفيت إلى أن جولدبيرج كان يتصرف كوكيل لمن يشاركونه الديانة. وتساءل بمكر: "لماذا يقف حس الموضوعية والعدالة لدى المندوب الأمريكى عاجزًا فى هذه القضية. نود لو نسمع إجابة على سؤالنا" (١٠٣).

وبينما كان السجال مستمراً في المجلس، كان واضعو السياسة الأمريكيون يراقبون القتال بتوتر. وكان هناك تعاطف مع إسرائيل. وأدى خطاب أبا إيبان الدرامى أمام المجلس إلى كسب الشعب الأمريكى للقضية الإسرائيلية. وفى هذا السياق، كانت إدارة جونسون تود لو تعزز القوات الإسرائيلية موقفها. وعندما سأل جولدبيرج رافاييل عن الدعم الدبلوماسى الذى يحتاجه، كانت الإجابة بسيطة: "الوقت". (١٠٤) وامتثلت واشنطن لذلك لبعض الوقت. وقاوم الأمريكيون مشروعات القرارات المُقدمة من السوفيت والتى كانت تصف الإسرائيليين بالمعتدين وتطالب بالعودة إلى مواقع ما قبل الحرب.

لكن الصبر الأمريكى كانت له حدود. فمع تقدم إسرائيل، ألمحت موسكو إلى أنها قد تتدخل عسكرياً من أجل حماية حلفائها العرب. وتحدث الرئيس الأمريكى ليندون جونسون ووزير الخارجية السوفيتى أليكسى كوسيجين لأول مع على الخط الساخن الذى أنشئ بعد أزمة الصواريخ الكوبية. وحذر كوسيجين من إمكانية حدوث صدام بين القوتين العظميين قد يؤدى إلى "كارثة رهيبة" (١٠٥). ومن أجل التأكيد على ثبات الموقف الأمريكى، أمر جونسون الأسطول السادس الأمريكى بالإبحار قرب منطقة النزاع.

وكانت الولايات المتحدة ترغب فى تجنب بأى ثمن أن يبدو الأمر وكأن القتال قد توقف بسبب الإنذار السوفيتى، وهو ما زاد من حدة الضغط الأمريكى على إسرائيل. وهاتف رافاييل القدس محذراً من انهيار العائق الدبلوماسى قائلاً: "ليس الأمر فقط أن مصداقية إسرائيل فى خطر، بل إننا نواجه خطر الإدانة من مجلس الأمن، بما فيه الولايات المتحدة" (١٠٦). وبحلول بعد ظهر اليوم السادس، كان الصبر الأمريكى قد نفد. وفى استراحة أعضاء الوفود، انتحى جولدبيرج برافاييل جانباً وقال له إنه حان الوقت لوقف إطلاق النار. (١٠٧) ووافقت الحكومة الإسرائيلية أخيراً على ذلك. وفى يوم السبت ١٠ يونيو، كانت معظم البنادق فى المنطقة قد صمتت. وانتهت حرب الأيام الستة.

الغموض البنَّاء

وإلى هنا، مثَّل النزاع ما يشبه الحرج بالنسبة للمجلس الذى ظهر بمظهر العاجز عن منع حرب وردت أخبارها إليه قبل فترة طويلة من وقوعها. ولا يمكن إلقاء اللوم كاملاً على تعارض المصالح السياسية للقوى العظمى، حيث تشير السجلات التاريخية إلى أن أحداً من الأعضاء الخمسة دائمة العضوية لم يكن يريد هذا النزاع. لكن المسئولية تقع على الشك المتبادل وعدم كفاءة القيادة. وعقب انتهاء الحرب، حاول المجلس - المنهك والشاعر بالمرارة الذى ظل غير مكترث على الإطلاق بينما كانت الحرب تقترب - بناء إطار دبلوماسى للسلام الدائم. وكان السؤال الأساسى هو هل سوف تقبل إسرائيل التخلى عن بعض أو كل الأراضى التى استولت عليها، وتحت أية شروط. وخلال أسابيع بعد انتهاء الحرب، ظل المجلس يكافح من أجل التوصل إلى إجابة. وعندما فشل فى إصدار قرار، عقدت الجمعية العامة جلسة طارئة فى محاولة لإيجاد حل. لكن المناقشات داخل الجمعية لم تسفر عن شيء، وعاد الأمر إلى المجلس فى أكتوبر.

بعد ذلك، بينما أصبح واضحاً أن عجلة الدبلوماسية قد توقفت إلى غير رجعة، تغيرت الأجواء، حيث سار جولدبيرج والسفير البريطانى اللورد كارادون بهدوء على طريق صياغة مشروع قرار يؤسس لعملية مبادلة أساسية، هى مبادلة الأرض التى تم الاستيلاء عليها بالسلام الدائم. لكن وضع هذا المبدأ البسيط فى صورة قرار مقبول تطلَّب أسابيع طويلة من العمل الدءوب. وأدى تغيير المسئولين السوفيت إلى تسهيل عملية التفاوض. فقد وصل نائب وزير الخارجية السوفيتى فاسيلى كوزنيتسوف من موسكو فى منتصف أكتوبر كى يحل محل نيكولاى فيدورينكو. وبدا السفير السوفيتى الجديد لطيفاً ومرناً، وبات واضحاً أنه حمل معه مجموعة تعليمات تقود إلى قدر أكبر من الاستعداد للتفاهم. (١٠٨)

وقُضيت الأسـابيع الستـة التـالية فى موجـة من العمل الدبلومـاسى فى المجلس، أحيانًا خلال الاجتمـاعات الرسميـة، وفى الأغلب عبر مشـاورات غير رسميـة خارج غرفة المجلس. وبدأت حالة الاصطفاف الصارم التى سادت خلال القتال فى التراجع. ونفـد صبـر جـولدبيـرج مع الإسرائيليين الذين بدوا عـازمين على أن يضمـوا رسميًا إلى إسرائيل بعض الأراضى التى استولوا عليها. واختلفت سوريا مع الدول العربية الأخرى حول ما إذا كانت الحقوق الفلسطينية قد روعيت بصورة كافيـة. وفى تلك الأثناء، جرى تداول العديد من مشروعات القرارات. وفى منتصف نوفمبر، حظى مشروع قرار بريطانيا بالقدر الأكبر من الاهتمام، وبدا أنه قد يحصل على الدعم المطلوب، على الرغم من استمرار الشكوك بشأن التصويت السوفيتى.[١٠٩]

وفى ظل تزايد القوة الدافعة، عقد السفير البريطانى كارادون اجتماعًا منفردًا مع نظيره السوفيتى كوزنيتسوف الذى طالب بإرجاء النظر فى القرار عدة أيام. وأعرب كـارادون عن تشككه فى أن يؤدى المزيد من التـأجيل إلى تحـقـيق أية فـائدة. لكن كوزنيتسوف ناشده قائلاً: "إننى أطلب منك بصورة شخصية إرجاء الأمر يومين"، حيث كان يعتقد أنه يمكنه إقناع المكتب السياسى السوفيتى بالموافقة. ووافق كارادون. وفى ٢٢ نوفمبر، كوفئ على صبره.[١١٠] فقد طُرح المشروع البريطانى للتصويت، ورفع كوزنيتسوف يده تأييدًا له. وصدر القرار بالإجماع، وساد القاعة تصفيق حاد[١١١].

وكان القرار ٢٤٢ بسيطًا بدرجة ملحوظة، حيث أكد "عدم القبول بالاستيلاء على أراضٍ بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل، تستطيع كل دولة فى المنطقة أن تعيش فيه بأمن". وأرسى القرار مبدأين إرشاديين من أجل التسوية الدائمة. أولاً: على إسرائيل "الانسحاب من أراضٍ احتُلت فى النزاع الأخير". ثانيا: مطالبة جميع الدول بوضع نهاية لحالة الحرب، وقبول حق جميع الدول الأخرى فى المنطقة فى الوجود. وطالب القرار الأمين العام بتعيين وسيط، من أجل البدء فى المفاوضات مع الأطراف المعنية[١١٢].

وبعد أيام قليلة من صدور القرار، امتدح اللورد كارادون المندوب السوفيتى بأبيات شعرية:

عندما تكون الآفاق مظلمة والآمال ضعيفة
أدرك أننا يجب أن نطلب العون منه
وعندما تملأ العواصف والزوابع السماء
يصبح مجيء كوزنيتسوف هو النداء
جاء مثل يمامة من سفينة شيوعية
وسرعته غيَّرت اتجاه التيار
ويهدئ فيضان الدعاية
وحيث إنه غيَّر الآن الأجواء
يمكن للأسد والحمل التصويت متحدين
ليبارك الله الوفد الروسى
تخليت عن الترجمة التتبعية[١١٣]

ولعل قرار ٢٤٢ هو الأشهر فى تاريخ مجلس الأمن. ففى غضون أكثر من أربعة عقود، ظل نقطة الانطلاق فيما يخص المناقشات حول السلام فى الشرق الأوسط. ووصف هنرى كيسنجر فيما بعد فضائل القرار على النحو التالى: "ما فقدناه نتيجة عدم الوضوح، عُوِض عنه بالمرونة. كان مناسبًا تمامًا للبدء فى تفاوض يكون أحد أهدافه إعادة الربط بين التأويلات المختلفة للأطراف المعنية"[١١٤]. وصدر القرار نتيجة دبلوماسية حازمة وحل وسط بين القوتين العظميين، وحدثت أحيانًا مشاحنات بين

الدبلوماسيين القائمين بهذه العملية حول القرار الأفضل بين المشروعات المطروحة. وعلى الرغم من سوء السمعة المرتبط بهذا القرار، فإنه مازال مجرد مطمح. وكما هو الحال منذ بدأ المجلس التعامل مع قضية فلسطين، مازال هذا الجهاز يفتقر إلى الإرادة المطلوبة لفرض حل.

ومع ذلك، كان القرار نتاج مهارة بالغة فى الصياغة، ويمكن اتخاذه كدراسة حالة فى قيمة الغموض. وأتاح القرار مبدأ أساسيًا يمكن أن ترتكز إليه مفاوضات غالبًا ما تتسم بالتشوش. وبمجرد صدور القرار، بدأت المنازعات حول ما الذى يعنيه. وطالبت النسخة الإنجليزية من القرار إسرائيل بالانسحاب من "أراضٍ محتلة"، ولوحظ غياب أداة التعريف "ال". لكنه فى الفرنسية واللغات الرسمية الأخرى، كان واضحًا فى القرار أن إسرائيل ملزَمة بالانسحاب من كامل الأراضى المحتلة. ليس هناك شك يُذكر فى أن هذا الغموض كان متعمداً؛ فبدونه ما كان القرار قد صدر أبدًا على الأرجح. فقد سمح النص لجميع الأطراف بتأويله كيفما تريد، وسمح للمجلس بإقرار مبدأ مهم – هو ضرورة مبادلة الأرض بالسلام – من دون تحديد أية مساحة من الأرض.(١١٥) إن افتقار قرارات المجلس إلى الوضوح – وهو أمر قد يؤدى إلى الجنون فى حالة المهام العملية، مثل الكونغو – كان له مزايا واضحة عندما كان المجلس يحاول توجيه الأطراف المتحاربة نحو المفاوضات.

كشفت حرب الأيام الستة بصورة صارخة حالة المجلس أثناء الحرب الباردة، وما يستطيع القيام به، وما لا يستطيع. فلم يكن بوسع هذا الجهاز التحرك بسرعة من أجل درء الأزمة، وكان شديد التمزق بحيث لم يستطع الحيلولة دون نشوب نزاع لم يرغب فيه أىٌ من الأعضاء الدائمين. ولم يكن لديه الإرادة اللازمة لفرض حل دائم للصراع. لم يستطع المجلس سوى تقديم آلية تضمن للقوى العظمى أنها لن تُسحب إلى الدوامة، وأن بوسعها صياغة مبادئ مبهمة من أجل تسوية تسمح فى نهاية المطاف لكل من

القوتين العظميين بالزعم أنها دافعت عن مصالح حلفائها. ولا يجب لوم الإسرائيليين والفلسطينيين عندما يستنتجون أن الأعضاء الأكثر قوة فى المجلس كانوا مهمتين بحفظ ماء وجههم، أكثر من اهتمامهم بتحسين وضع الملايين الذين تأثروا بالنزاع. لكنه فى عالم ملىء بالأسلحة النووية الموجودة على أهبة الاستعداد، لم تكن هذه المرونة إنجازًا هينًا فى أعين القوتين العظميين.

هوامش الفصل الثالث

(1) SCOR, 811th meeting (Feb. 18, 1958).

(2) Charles de Gaulle, *Major addresses, statements, and Press Conference of General Charles de Gaulle* (New York: French Embassy, 1964), 27.

(3) See Robert C. Doty, "De Gaulle against Holding summit parley at UN," *New York Times, July 23, 1958, 1.*

(4) President de Gaulle's Eleventh Press Conference, Feb. 4, 1965, quoted in Robert S. Wood, France in the world Community: Decolonization, Peacekeeping, and the United Nations (Leiden: Sijthoff, 1973), 65.

(5) *Major addresses, statements, and Press Conference of General Charles de Gaulle, 119-121.*

(6) Quoted in kulski, *De Gaulle and the World, 13.*

(7) *Major addresses, statements, and Press Conference of General Charles de Gaulle, 120-121.*

(8) Charles de Gaulle, Memories of hope, trans. Terence Kilmartin (New York: Simon & Schuster, 1971), 46.

(9) The UN department of peacekeeping operations' Official History of the Lebanon mission provides a concise summary of its evaluation. It is available at http://www.un.org/Depts/dpko/co_mission/unogil.htm.

(10) Brian Urquhart, *Hammarskjöld* (New York: Knopf, 1972), 385.

(11) Urquhart, *Hammarskjöld*, 391-392.

(12) Urquhart, *Hammarskjöld*, 396.

(13) SCOR, 873rd meeting (July. 13, 1960), 3.

(14) SCOR, 873rd meeting (July. 13, 1960), 15.

(15) SCOR, 872rd meeting (July. 7, 1960), 11.

(16) SCOR, 873rd meeting (July. 13, 1960), 36.

(17) Brian Urquhart, *A Life in Peace and war* (New York: Harper & Row, 1987), 149.

(18) SCOR, 930th meeting (Feb. 2, 1961), 23.

(19) SCOR, 933rd meeting (Feb. 13, 1961), 3.

(20) kulski, *De Gaulle and the World, 388.*

(21) SCOR, 942nd meeting (Feb. 20, 1961), 9.

(22) Richard N. Gardner, "The Soviet Union and United Nations," *Law and Contemporary Problems* 29, no. 4 (Autumn 1964).

(23) "Riot in Gallery Halts UN Debate," *New York Times, Feb. 16, 1961, 1*; "The Bear's Teeth," Times, Feb. 24, 1961, 1.

(24) Harlan Cleveland, the Obligation of Power: American Diplomacy in the search for the Peace (New York: Harper & Row, 1966), 71.

(25) UN Oral History Interview with Harlan Cleveland, Apr. 22, 1990, 7, Yale University.

(26) SCOR, 888th meeting (Aug. 21, 1960).

(27) Andrew W. Cordier and Wilder Foote, eds., *Public Papers of the Secretaries-General of the United Nations, vol. 5, 1960-1961* (New York: Columbia University Press, 1978), 173-174.

(28) For a helpful discussion of the financial crisis, see Norman J. Padelford, "Financing Peacekeeping: Politics and Crisis," *International organization* 19 no. 3 (Summer 1965), 444-462.

(29) "A Week of Reason," Times, Feb. 9, 1962.

(30) Michael Beschloss, *Mayday: Eisenhower, Khrushchev, and the U-2 Affair* (New York: Harper & Row, 1986), 26-27.

(31) Beschloss, *Mayday, 311.*

(32) SCOR, 857th meeting (May. 23, 1960), 4-19.

(33) SCOR, 860th meeting (May. 26, 1960), 14.

(34) Alden Whitman, Portrait: Adlai E. Stevenson: Politician, Diplomat, Friend (New York: Harper & Row, 1960), 224.

(35) "Excerpts from statements made by Roa and Stevenson to UN Political Committee," *New York Times*, Apr. 18, 1961.

(36) FRUS, 1961-1963, X:230.

(37) John F. Kennedy Library UN Oral History Program, Interview with Francis Plimpton, 12.

(38) UN Oral History Interview with Pauline Fredrick (part 1), 24, Yale University.

(39)Dean Rusk, a told to Richard Rusk, *As I Saw It* (New York: Norton, 1990), 235.

(40) Dino A. Brugioni, *Eyeball to Eyeball: the inside story of the Cuban Missile Crisis*, ed. Robert F. McCort (New York: Random House, 1991), 318.

(41) Brugioni, *Eyeball to Eyeball, 393.*

(42) Brugioni, *Eyeball to Eyeball, 395.*

(43) SCOR, 1022nd meeting (Oct. 23, 1962), 16.

(44) John F. Kennedy Library UN Oral History Program, Interview with Charles W. Yost.

(45) Ernest May and Philip Zelikow, the Kennedy Tapes: Inside the White House during the Cuban Missile Crisis (New York: Norton, 2002, 403-404.

(46) John F. Kennedy Library UN Oral History Program, Interview with Joseph Sisco.

(47) Oral History Interview with Joseph Sisco, 21, Yale University.

(٤٨) أقر أحد المسئولين السوفيت الذى عملوا فى الأمم المتحدة بأن زورين كان فى حالة من عدم الاتزان العقلى وقت أزمة الصواريخ الكوبية. انظر :

Arkady N. Shevchenko, Breaking with Moscow (New York: Knopf, 1985), 114.

(49) Brugioni, *Eyeball to Eyeball, 427.*

(50) SCOR, 1025th meeting (Oct. 25, 1962), 11-12.

(51) SCOR, 1025th meeting (Oct. 25, 1962), 12-13.

(52) Brugioni, Eyeball to Eyeball, 426.

(53) SCOR, 1025th meeting (Oct. 25, 1962), 16.

(54) SCOR, 1025th meeting (Oct. 25, 1962), 17.

(55) Michael Dobbs, One Minute to Midnight: Kennedy, Khrushchev, and Castro on the Brink of Nuclear War (New York: Knopf, 2008), 131.

(56) Kenneth P. O'Donnell and David F. Powers, "*Johnny, We Hardly Knew Ye*" (Boston: Little Brown, 1972) 334.

(57) "Telegram from the Soviet Representative to the UN, Valerian Zorin, to the USSR MFA," Oct. 25, 1962, available via Cold War International History Project.

(58) "Zorin is Returning to post in Moscow," *New York Times, Dec. 24, 1962, 1.*

(59) *Rusk, As I Saw It, 236.*

(60) Arthur Schlesinger, *A Thousand days* (Boston: Houghton Mifflin, 1965), 824.

(61) Harold Macmillan, *At the End of the Day*: 1961-1963 (New York: Harper & Row, 1973), 196.

(63) Phillip Ben, "U Thant and the Cuban Crisis," New Republic, Nov. 17, 1962, 7.

63. Quoted in Douglas Brinkley, *Dean Acheson: The Cold War Years,* 1953-1971 (New Haven, CT: Yale University Press, 1994), 167.

64. "News Summary and Index," *New York Times*, May 3, 1965, 35.

65. SCOR, 1196th meeting (May 3, 1965), 3.

66. "Excerpts from Speeches at the UN," *New York Times*, May 4, 1965, 16.

67. Whitman, *Portrait: Adlai E. Stevenson*, 269.

68. Quoted in Thant, *A view from the UN* (Garden City NY: Doubleday, 1978), 374.

(69) Kathleen Teltsch, "Exhaustion Stops Indian's UN Talk," *New York Times, Nov. 12, 1957, 4; Amy Janello and Brennon Jones, eds., A Global Affair: An Inside Look At the UN* (New York: Jones & Janello, 1995), 290.

(70) Andrew Boyd, *Fifteen Men on a Powder Keg: A History of the UN Security Council* (New York: Stein and Day, 1971), 136.

(71) FRUS, 1964-1968, vol. III (Vietnam), 245.

(72) FRUS, 1964-1968, vol. IV (Vietnam), 191.

973) FRUS, 1964-1968, vol. IV (Vietnam), 196.

(٧٤) من أجل وصف التعقيدات التى خلقتها فيتنام للدبلوماسية السوفيتية:

Anatoly Dobrynin, In Confidence (New York: Times Books, 1995), 135-136.

(75) UN Doc. A/SPC/SR.197, pars 14 and 17 (1960).

(76) British Foreign Office, Docs. FO 371/172636, FO371/172644.

(77) FRUS, 1964-1968, XXXIII: 677.

(78) FRUS, 1961-1963, XXV: 641.

(79) FRUS, 1964-1968, XXXIII: 619-620.

(80) See the excellent discussion of the Cyprus operation in Durch, T*he Evaluation of UN Peacekeeping, 206-236.*

(81) Goldberg's recollection of the incident is recorded in Linda Fasulo, *Representing America: Experience of U.S. Diplomats at the UN* (New York: Praeger, 1984), 101.

(82) Michael Oren, *Six days of the War: June 1967 and the making of the Modern Middle East* (New York: Oxford University Press, 2002), 42-43.

(٨٣) كان المجلس قادرًا أحيانًا على اتخاذ موقف موحد تجاه الشرق الأوسط. فى نوفمبر ١٩٦٩، صوّت بالإجماع على قرار يدين القسوة الإسرائيلية فى الرد على العمليات التى تقوم بها القوات الفلسطينية انطلاقًا من الأراضى الأردنية. وكان تأييد الأمريكيين للقرار مثار ذهول السياسيين الإسرائيليين. انظر:
Oren, Six days of the War, 34-35.

(84) Thant, *A view from the UN, 226-227.*

(85) C. L. Sulzberger, "Foreign Affairs : The Deadliest Game ," *New York Times, May 31, 1967, 43.* U Thant, discussion the criticism he received in his memoir, A view from the UN, 229-231.

(86) Urquhart, *A Life in Peace and war, 215.*

(87) Gideon Rafael, *Destination Peace: Three Decades of Israeli Foreign Policy* (New York: Stein and Day, 1981), 140. Thant does not mention the exchange in his memories.

(88) Oren, *Six days of the War, 91.*

(89) Sydney Bailey, *Four Arab-Israeli Wars and the Peace process* (New York: St. Martin's, 1990), 409.

(90) Bailey, *Four Arab-Israeli Wars, 202-203.*

(91) SCOR, 1346th meeting (June 3, 1967).

(92) Oren, *Six days of the War, 176.*

(93) Rafael, *Destination Peace, 155.*

(94) Rusk, *As I Saw It, 386.*

(95) For an account of the reaction in the Soviet UN mission, see Shevchenko, *Breaking with Moscow, 133-134.*

(96) Valdislav M. Zubok, *A Failed Empire: the Soviet Union in the Cold War from Stalin to Gorbachev* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2007), 199.

(97) SCOR, 1348th meeting (June 6, 1967), 15.

(98) Jack Gould, "TV: Spotlight in Crisis," *New York Times, June* 7, 1967, 95.

(99) SCOR, 1354th meeting (June 10, 1967), 4.

(110) SCOR, 1352nd meeting (June 9, 1967), 13.

(101) SCOR, 1356th meeting (June 10, 1967), 12.

(102) SCOR, 1348th meeting (June 6, 1967), 20.

(103) SCOR, 1354th meeting (June 10, 1967), 6.

(104) Rafael, *Destination Peace, 157.*

(105) "Hot-line Diplomacy" Time, June 16, 1967; Oren, *Six days of the War, 297.*

(106) Oren, *Six days of the War, 296.*

(107) Rafael, *Destination Peace, 164-165.*

(108) Bailey, *Four Arab-Israeli Wars, 267-268.*

(109) Sydney D. Bailey, *The making of Resolution 242* (Dordrecht: Martinus Nijhoff, 1985), 146-148.

(110) Lord Caradon, "Reflections and Hope," in paths to peace: *The UN Security Council and its presidency,* ed. Davidson Nicol (New York: Pergamon, 1981), 77-78.

(111) A long-time UN official recalled the reaction to the vote in UN Oral History Interview with F. T. Liu, 29, Yale University.

(112) UNSC Resolution 242 (Nov. 22, 1967).

(113) Boyd, *Fifteen Men on a Powder Keg, 37.*

(114) Henry Kissinger, Crisis: *The Anatomy of two Major Foreign Policy Crises* (New York: Simon & Schuster, 2003), 273.

(١١٥) وصف أبا إيبان فى مذكراته أهمية الوضوح فى الصياغة:

Eban, *An Autobiography* (New York: Random House, 1977), 451-452.

الفصل الرابع

بيئة معادية (١٩٦٨-١٩٨٥)

روَّع جورج بول اجتماعات مجلس الأمن. فقد تمتع هذا المحامى البالغ من العمر ٥٩ عامًا بحياة مهنية ناجحة فى مجالى البيزنس والحكومة، بما فى ذلك العمل كمبعوث للرئيس ووكيل لوزير الخارجية الأمريكية فى عهد إدارتى كينيدى وجونسون. وخلال توليه هذا المنصب أثناء إدارة جونسون، خاض نقاشًا صبورًا ضد التصعيد العسكرى فى جنوب شرق آسيا. واشتهر بول بتجاوز المجاملات الرسمية. وفى ظل خيبة أمله بسبب تصاعد تكاليف حرب فيتنام، ورغبته فى إعادة ملء جيبه الخاص، استقال من الحكومة فى ١٩٦٧، وقبل وظيفة مربحة فى بنك ليمان برادرز فى نيويورك. وكان ليندون جونسون لديه خطط أخرى، ومن ثم استخدم الترغيب والترهيب مع بول، كى يوافق على خلافة آرثر جولدبيرج الذى استقال من منصب السفير الأمريكى فى مجلس الأمن عام ١٩٦٨. وقال له جونسون: "إننى أحتاجك يا جورج. لم يختلف أحد معى مثلما اختلفت أنت. لكننى أحتاج إليك"، واضطر جونسون إلى استخدام كل ما لديه من قدرة على الإقناع، كى يسحب بول مجددًا من وول ستريت إلى غرفة المجلس.(١)

وعند وصول بول إلى نيويورك، كان المجلس قد أصبح أكثر إنهاكًا بالنسبة لمن يكرهون الرطان الفارغ. فقد أدى توسيع عضوية المجلس الذى حدث عام ١٩٦٦ إلى احتلال عدد أكبر من بلدان العالم النامى مقاعد فى المجلس، وهو ما حد من قدرة

الدول العظمى على السيطرة على جدول أعماله. وفى العادة، كانت الدول الإفريقية والآسيوية التى يجرى اختيارها لعضوية المجلس تنتمى إلى حركة عدم الانحياز، وهى المنظمة الهادفة إلى تعزيز الصلات بين الدول غير المتحالفة بصورة حاسمة مع أى من الكتلتين المرتبطين بالدولتين العظميين، والدفاع عن مصالح تلك الدول. ونشأت حركة عدم الانحياز من بنات أفكار المارشال جوزيف تيتو فى يوغوسلافيا، والزعيم الهندى جواهر لال نهرو، والرئيس المصرى جمال عبد الناصر. وتبلورت حركة عدم الانحياز فى بداية الستينيات، وسرعان ما صارت قوة مهمة فى السياسة العالمية، خاصة فى الأمم المتحدة.

وعلى الصعيد العملى، مالت حركة عدم الانحياز بحدة نحو الكتلة السوفيتية. ذلك أن الأعضاء الأكثر نشاطًا فى تلك الحركة - بمن فيهم كوبا - لم يكونوا مولعين بالولايات المتحدة، ولا بسياستها الخارجية، ولا بنظامها الاقتصادى. وكانت بيانات الحركة تُعبر بوضوح عن ميولها. ويقول أحد البيانات: "يُعزى السبب الكامن وراء التوترات الدولية إلى قوى الإمبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والصهيونية والعنصرية وأشكال السيطرة الدخيلة الأخرى"(٢)، وأقام السوفيت وأتباعهم علاقات مع أعضاء حركة عدم الانحياز، وغالبًا ما كانوا يصوتون ككتلة داخل الأمم المتحدة.

واكتسبت حركة عدم الانحياز تأثيرًا كبيرًا فى نيويورك بسبب ضخامة عدد أعضائها. وفى أغلب الأحيان، تمتعت تلك الحركة بنفوذ دبلوماسى يفوق كثيرًا قوتها الاقتصادية والعسكرية، بفعل التنسيق فى المواقف بشأن القضايا الأساسية وترتيب توجهات التصويت. وسرعان ما انتقل هذا النفوذ إلى مجلس الأمن الذى ظل فترة طويلة حكرًا على القوى العظمى. ورأى الكثير من المراقبين فى النفوذ الجديد للدول النامية علامة على تحديث ومقرطة المجلس. وعلى نحو متزايد، أصبحت فكرة تحَكُّم الخمسة الكبار فى جدول أعمال المجلس فكرة عفى عليها الزمن. وكتب كورت فالدهايم، الأمين العام للأمم المتحدة يقول فى عام ١٩٧٢:

حتى لو كان مجلس الأمن قد أصبح أكثر فعالية بسبب سياسة الوفاق بين القوى العظمى، فإن فكرة الحفاظ على السلم والأمن فى العالم عبر توافق القوى العظمى – على الرغم من أن هذه القوى تتحمل بوضوح مسئوليات كبرى فى أمور السلم والأمن – تبدو منتمية إلى القرن التاسع عشر، أكثر من انتمائها إلى القرن العشرين.(٣)

وفى ١٩٧٣، صدر قرار من مجلس الأمن، من دون موافقة أى من الدول الخمس الأعضاء. وبدا ذلك وكأنه يثبت صحة وجهة نظر فالدهايم. فقد امتنعت كل من فرنسا والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة عن التصويت، فيما غابت الصين عن حضور الجلسة.(٤) وفى بداية السبعينيات، ضغطت الدول الأعضاء فى حركة عدم الانحياز مرتين على المجلس كى يترك نيويورك ويعقد جلساته فى العالم النامى. وارتحلت مجموعة السفراء مرة إلى إثيوبيا، ومرة إلى بنما، من أجل عقد سلسلة اجتماعات. ورأى الكثير من سفراء العالم النامى أهمية سيكولوجية لتلك الرحلات. فقد كتب عبد الرحيم أبو فرح، مندوب الصومال إلى الأمم المتحدة فى ذلك الوقت: "الآن، أصبح أعضاء المجلس على مسافة أقرب من حقائق الاستعمار والتمييز العنصرى"(٥). وكان الدبلوماسيون الغربيون غير متحمسين إلى ذلك على الإطلاق. وشكا السفير البريطانى كولين كروى: "جميع الأمور التى نوقشت فى تلك الاجتماعات كان يمكن تناولها بصورة أفضل فى نيويورك. يمثل المجلس آلية للسلام الدولى أهم من أن نحولها إلى مجرد أداة للضغط والدعاية"(٦).

وكلما اجتمع المجلس، خصص الأعضاء المنتمون إلى حركة عدم الانحياز جزءاً كبيراً من كلماتهم المطولة لإدانة الولايات المتحدة والاستعمار الجديد واللامساواة التى يتسم بها النظام الاقتصادى العالمى. وفى بداية السبعينيات، صاغت دول عدم الانحياز مفهوم: "النظام الاقتصادى الدولى الجديد"، بهدف تدارك مظالم الاستغلال الاستعمارى، والدفاع عن حركات التحرر الوطنى فى أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط. ولم تتردد دول عدم الانحياز فى وضع مشكلة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين دول العالم على طاولة المجلس. ففى كل الأحوال، كانت الفجوة بين "الشمال" الغنى

و"الجنوب" الفقير هى التهديد الأكبر للأمن العالمى. وكان هذا النقد نافذ البصيرة. فمنذ بدأ المجلس اجتماعاته، ظل يركز على الانعكاسات الأكثر تطرفًا للسخط، وهى النزاعات العنيفة التى تحدث عادة بين الدول. ووثب من أزمة إلى أخرى، من دون إعطاء اهتمام يُذكر إلى ما رأت فيه الدول الفقيرة السبب الأساسى فى معظم الصراعات، وهو التفاوت فى التنمية الاقتصادية.

وفى ظل القدرة الجديدة المتاحة للعالم النامى على الوصول إلى المجلس، بدأت تلك الدول فى تصحيح هذا الخلل. واستنادًا إلى تأويل المادة ٣١ من الميثاق - التى تعطى الدول كل الحق فى المشاركة فى اجتماعات المجلس التى "تؤثر بصورة خاصة" على مصالحها - أخذ العديد من الدول غير الأعضاء دورًا فى الحديث. ونظرًا لأن دعوة غير الأعضاء كانت قرارًا إجرائيًا مُحصنًا ضد الفيتو، لم تستطع القوى الغربية القيام بشىء من أجل منع هذا المسلك. وكان السوفيت، من جانبهم، سعداء بدعوة المتحدثين المعادين للغرب فى العموم. وأثناء الخطب الطويلة، كان جورج بول يدون مقاطع شعرية، ويريها خلسة للورد كارادون، زميله فى كتابة الشعر. بينما كتب كارادون قصائد فى تعاون الدبلوماسيين السوفيت، كان بول فى الأغلب يوجه نقدًا لاذعًا للمجلس، بسبب قراراته المفتقرة إلى المعنى، ومناقشاته المملة فى أغلب الأحيان.

كلما تقوم هذه المجموعة الجليلة بالشجب
تبدو وكأنها ذئب وحشى يعوى
أشعر ببرودة فى مسامى
رعشة مخيفة فى أحشائى
تختنق رئتاى من البلغم
وينتكس عقلى، ويتسارع نبضى

إذا كان على المجلس أن يشجب

لأن ذلك سوف يعنى كارثة مفجعة

فإننى لا أظن أين أية دولة

يمكنها تحمل هذه المهانة العميقة

ولم تسلم شخصيات بعينها فى المجلس من قلم بول اللاذع. ففى نهاية الستينيات، عاد ياكوف ماليك، السفير السوفيتى لدى المجلس فى أيامه الأولى، لتولى المنصب ثانية. وشبه بول فى قصيدة أخرى ماليك بمولوخ، إله الأساطير القديمة.(٧)

وكان الدبلوماسيون الأقل مراعاةً لقواعد اللياقة يتصفحون الوثائق – وكان البعض منها سريًا – أثناء تلاوة هذه الخطب. وأدهشت غفلة هؤلاء الدبلوماسيين مسئولاً سوفيتيًا رفيع المستوى فى الأمم المتحدة. وكان يعلم أن عملاء وكالة الاستخبارات السوفيتية يلتقطون الصور بطريقة منتظمة من المقصورات الزجاجية المغلقة المخصصة للترجمة والموجودة أعلى حجرة المجلس، وافترض أن عملاء الاستخبارات الغربيين يفعلون الشيء نفسه.(٨) وقد يكون هؤلاء الجواسيس من بين أكثر المراقبين انتباهاً. وأثناء انعقاد العديد من الاجتماعات، كان الدبلوماسيون يغالبهم النعاس، وكانت قاعة الجمهور تضم عدداً قليلاً من المكترثين حقيقة بالجلسات.

ومع ذلك، شهدت بعض اللحظات عودة المجلس إلى بؤرة السياسة الدولية. وكان الغزو السوفيتى لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ إحدى هذه المناسبات. ففى أغسطس من ذلك العام، دخلت مئات الدبابات السوفيتية إلى براج بغرض قمع الحركة الإصلاحية المتصاعدة هناك. وقذف عدد قليل من المتظاهرين التشيك الدبابات بالزجاجات، وأطلقوا عليها نيران بنادق عتيقة، لكنهم خسروا المعركة فور بدايتها تقريباً. لكن حرب

الدعاية فى نيويورك استمرت. ففى اجتماع المجلس المخصص لتناول هذه الأزمة، شكل الدبلوماسيون الأمريكيون ائتلافًا بهدف إدانة الغزو. وفى غضون ذلك، كافح الدبلوماسيون السوفيت من خلال كلماتهم كى يُظهروا سلامة موقفهم. ففى البداية، قالوا إن الغزو حدث بناء على طلب الحكومة التشيكية، وهو موقف لم يكن قادرًا على الصمود. وأثناء انعقاد أول جلسة للمجلس لمناقشة الأزمة، وردت من موسكو تعليمات أكثر معقولية، توضح أن الغزو حدث بناء على طلب "رموز بعينها من الدولة والحزب فى تشيكوسلوفاكيا"(٩).

وقدم مشهد الخلاف العلنى بين الدبلوماسيين التشيك والسوفيت مساعدة هائلة للموقف الأمريكى. وأكد السفير التشيكى أن حركة الإصلاح استهدفت تطوير الاشتراكية، وليس تدميرها. وقال: إن "حقوق الإنسان والحريات يجب أن يكونا جزءًا لا غنى عنه فى أى نظام اشتراكى"، وهمس أحد الدبلوماسيين السوفيت فى المستوى الوسيط إلى زميل له "يبدو ذلك كلامًا معقولاً للغاية"، قبل أن يلحظ ماليك وهو يرمقه بنظرة حادة.(١٠) وفى ٢٤ أغسطس، ظهر وزير الخارجية التشيكى أمام المجلس، وقال: "لدينا مشاعر عميقة من خيبة الأمل والأذى والمهانة. وما يجعل الأمر أكثر قسوة أنه جاء من بلدان لم نتوقع منها ذلك بأى حال، ولم نستحق منها ذلك بأى حال" (١١)، ثم حملق فى السفير السوفيتى الجالس إلى الطاولة، وقال ببساطة: "لم يقم أحد فى حكومة تشيكوسلوفاكيا بدعوة قواتكم. لم يُرد أحد قواتكم"(١٢) .

وعندما أصر ماليك على أن الاتحاد السوفيتى كان يقدم مجرد "مساعدة أخوية" إلى رفاقه التشيك، رد بول بحدة: "نوع المساعدة الأخوية التى يقدمها الاتحاد السوفيتى إلى تشيكوسلوفاكيا هو بالضبط نوع المساعدة التى قدمها قابيل إلى هابيل"، وتظاهر اللورد كارادون بالتعاطف مع نظيره السوفيتى – الذى كان مجبرًا على الدفاع عن الغزو المشين – وقال: "لابد وأننا جميعًا قد انتابنا شعور بالشفقة تجاه السفير ماليك الذى يحاول اليوم الاضطلاع بهذه المهمة الظالمة. يمكننا رؤية نفوره، بل اشمئزازه، إزاء اضطراره إلى الدفاع عن مثل هذا العمل المشين. لا عجب أنه يفعل

ذلك من دون أن تكون لديه قناعة تُذكر"، وشعر ماليك بكثير من المهانة، لكنه آثر توجيه نقده اللاذع إلى بول.

عندما يتكلم السيد بول عن الحرية، فمن الواضح أنه يقصد حرية قتل مئات الآلاف من الأبرياء في فيتنام، حرية الإرهاب السياسي التي أدت إلى القضاء على العديد من القيادات السياسية الفذة في الولايات المتحدة. وعندما يتحدث عن الحرية، يبدو أنه يقصد حرية العنصريين الذين وضعوا ٢٠ مليون شخص "بشرتهم ليست بيضاء" في موقف يُحرمون بموجبه من جميع الحقوق، موقف لا يمكن تحمله.[١٣]

وكانت نتيجة النقاش بمثابة قدر محكوم. فقد أدان معظم أعضاء المجلس الغزو، وأحبط السوفيت القرار. وعندما جاء الفيتو المحتوم، كان بول مستعداً بخطبة رنانة:

هذه هي المرة المائة بعد الخمس التي يستخدم فيها الاتحاد السوفيتي الفيتو كي يحبط قراراً لمجلس الأمن...... ولا يدهش أحداً أن قوة ترى في تشيكوسلوفاكيا مجالاً استعمارياً خاصاً، وتمنع بالقوة الصارخة والقاسية حق شعب تشيكوسلوفاكيا في تنفس نسيم الحرية، من الطبيعي أن تعمل، على ما يبدو من دون وخز للضمير أو تحفظ، على إسكات وتثبيط هذا الجهاز المبجل، مجلس الأمن. ربما يخنق الفيتو الذي استخدمته، يا سيد ماليك، التصويت القانوني للمجلس، لكنه لا يمكن أن يخنق روح شعب معتز بذاته.[١٤]

وعلى الرغم من حيوية النقاش، إلا أنه كان ذا طبيعة طقسية. فلم يتوقع أحد نتائج منه، ولم تخرج منه أية نتيجة. وأحياناً بدا المدافعون أنفسهم مدركين أنه عرضٌ زائف. ويتذكر بول أنه قابل ماليك بعد واحدة من الجلسات الطويلة والحادة. وضربه السفير السوفيتي على ظهره وابتسم ابتسامة عريضة قائلا: "حسنا، أظن أنني جعلتك تسهر هذه الليلة، أليس كذلك؟"، وأدرك بول المعنى الخفي لكلامه فقال: "إننا نسير على الخطوات، ونقوم بعرض جيد، لكنه ليس في وسعنا القيام بما هو أكثر من ذلك" [١٥]،

بل إن الإدانة الأمريكية للفيتو السوفيتى كانت جوفاء، حيث تبنت الولايات المتحدة نفسها التكتيك الإجرائى الذى ظلت تنتقده وقتًا طويلاً.

أمريكا تقول لا

وكانت الضربات التى تلَقاها السوفيت بسبب تشيكوسلوفاكيا أمرًا غير معتاد. فبحلول نهاية الستينيات، أصبح الخطاب داخل الأمم المتحدة معاديًا للغرب على نحو متزايد، وسئمت أمريكا المهانة. ومنذ وقت مبكر، فى عام ١٩٦٢، بدأت رموز سياسية رئيسية فى إعادة تقييم علاقة هذا البلد بالمنظمة الدولية. وقال السيناتور هنرى جاكسون، الديمقراطى المعتدل، وأحد المتنفذين فى مجال السياسة الخارجية: إنه يجب إعطاء الأمم المتحدة وضعًا أقل أهمية فى الدبلوماسية الأمريكية.

الحقيقة أن الأمم المتحدة لا تمثل أفضل أمل للسلام والعدالة. وفى الواقع، فإن الحقيقة تكاد تكون عكس ذلك تمامًا. لعل الحفاظ على السلام هو أفضل أمل للأمم المتحدة، والسلام يتوقف على قوة ووحدة الجماعة الأطلنطية، وعلى مهارة دبلوماسيتنا المباشرة. [١٦]

وفى يناير ١٩٧٠، أشارت مذكرة سرية أمريكية إلى أن السياسة الأمريكية فى الأمم المتحدة سوف تتوارى خاصة فى القضايا المتعلقة بأفريقيا.

لا تحتل الأمم المتحدة ولا أفريقيا موقعًا مركزيًا فى عمليات أو مصالح السياسة الخارجية الأمريكية. نتعامل معهما لأنهما موجودتان، لا لأننا نأمل فى تحقيق أشياء عظيمة نتيجة مشاركتنا.... إن ما نريده منهما فى الحقيقة هو ألا تسببا لنا أية مشاكل. ومن ثم تستهدف سياستنا الحد من المخاطر، لا تحقيق شىء بعينه[١٧].

مثلما حفزت الانتقادات القاسية ديجول على التطاول على الأمم المتحدة فى الخمسينيات والستينيات، بدأ القادة السياسيون الأمريكيون فى التنفيس عن إحباطهم

تجاه المنظمة. وفى مارس ١٩٧٠، أصبحت الولايات المتحدة مستعدة لاتخاذ إجراء لم تتخذه من قبل قط، وهو استخدام الفيتو ضد قرار من المجلس. ومنذ ١٩٤٦، استطاعت الولايات المتحدة استخدام نفوذها فى تجنب استخدام الفيتو. فكانت عادة لديها الأصوات المطلوبة للإبقاء على القضايا التى لا ترغب فى تناولها خارج أجندة المجلس، أو على الأقل منع القرارات المعادية من الحصول على الأصوات اللازمة للمرور فى المجلس. ونظرًا لأن الفيتو يُعرِّف باعتباره صوتًا صادرًا من عضو دائم ضد قرار كان سيجرى صدوره فى ظل غياب هذا الصوت، ظل السجل الأمريكى فيما يتعلق بالفيتو نظيفًا، وكان له مطلق الحرية فى معاقبة السوفيت على تكتيكاتهم. ويبين سياق الفيتو الأمريكى الأول إلى أى مدى فقدت الولايات المتحدة السيطرة على جدول أعمال المجلس. وكان الأمر يخص النظام الأبيض فى روديسيا الذى كان هدفًا مألوفًا لغضب الأمم المتحدة. وكانت روديسيا – التى ظلت من ممتلكات بريطانيا لفترة طويلة – قد أعلنت استقلالها فى ١٩٦٥، بعدما رفض حكامها البيض الضغوط البريطانية من أجل تقاسم السلطة مع الأغلبية السوداء. ورفض أيان سميث، الزعيم المتعنت لهذا النظام، أية إمكانية للحلول الوسط. وفرض المجلس عقوبات اقتصادية على هذا النظام فى ١٩٦٥، بتأييد من بريطانيا. ومع ذلك، ظلت حكومة سميث متمسكة بالسلطة. وكان وجودها فى حد ذاته بمثابة عار، خاصة فى نظر الدول الأعضاء فى حركة عدم الانحياز.

وفى ١٧ مارس ١٩٧٠، قدمت الدول الأفريقية والآسيوية الأعضاء فى المجلس رسميًا مشروع قرار يدين بريطانيا لأنها رفضت مواجهة نظام روديسيا بصورة أشد، باستخدام القوة إذا استدعت الضرورة. وأعلن اللورد كارادون بوضوح أنه لن يؤيد قرارًا يطالب بلاده بغزو روديسيا: "يتعلق الأمر بغزو – غزو لبلد يقع وسط قارة. نعلم أنه بمجرد استخدام القوة، فقد يترتب على ذلك تصعيد سريع. ونعلم أنه من الصعب حساب نتائج اللجوء إلى العنف"(١٨). ورُفضت المناشدات البريطانية والأمريكية لإرجاء التصويت على القرار.

وحاول الأمريكيون التمسك بقشة، فلجئوا إلى تكتيك نادر. فقد أصروا على استخدام الترجمة التتبعية لمحضر المجلس، حيث كان يحق لهم ذلك من الناحية الفنية. ولسنوات، ظل من الممارسات المهذبة فى المجلس النزول (التغاضى) عن هذا الحق الإجرائى الذى يؤدى إلى إبطاء سرعة النقاش بدرجة هائلة، حيث تجرى ترجمة الخطب إلى اللغات الرسمية العديدة للمجلس، الواحدة تلو الأخرى. وأغضبت تلك الخطوة المندوبين الأفارقة، وانفجر الخلاف بينهم وبين القوى الغربية بصورة أكثر ضراوة، بينما كان مشروع القرار يمضى قدمًا نحو التصويت. وهاجم سفير زامبيا السفير البريطانى صراحة: "آمل أن يتوقف اللورد كارادون من الآن فصاعداً عن انتحال شخصية الأب أو الأخ - أو هل أقول الأخ الكبير - لأفريقيا وآسيا. فقد نضجنا بما فيه الكفاية، كى نعنى بمصائرنا ومستقبلنا"(١٩).

وضغطت الدول الأفريقية الراعية للقرار بلا هوادة من أجل إجراء تصويت فورى على المشروع. وعندما جاء وقت التصويت، رفع السفير الأمريكى تشارلز يوست يده جنبًا إلى جنب مع اللورد كارادون، اعتراضًا على القرار الذى توفرت له الأصوات التسعة اللازمة للمرور. وأخفى ماليك سعادته بصعوبة. ذلك أن اضطرار البريطانيين والأمريكيين إلى الاعتماد على الفيتو كان تحولاً رائعًا عن أيام العزلة السوفيتية. وألقى محاضرة على السفير البريطانى:

طوال تاريخ الأمم المتحدة، اعتدت على السيطرة على آلية التصويت والتلاعب بها. ولم تكن آنذاك فى حاجة إلى استخدام الفيتو. فعن طريق استخدام الأغلبية الأوتوماتيكية المتاحة لديك، فرضت إرادتك على الآخرين، وأمليتها عليهم رغم أنفهم. لكن الوقت تغير الآن. واليوم، أصبحت فى موقف تُضطر فيه، بدعم من مندوب الولايات المتحدة، لاستخدام الفيتو.(٢٠)

وكانت هذه نهاية مفاجئة لسنوات من عدم استخدام الفيتو. ولم يكن هذا أمراً مبدئيًا مهما، أو خطراً يهدد المصلحة الوطنية. بل إن الفيتو لم يكن ضروريًا. فقد قتل الفيتو البريطانى مسودة القرار تمامًا. وكان أمراً إيجابيًا أن يُقابل أول فيتو

أمريكي بنوع من عدم الاكتراث. فقد تراجع تقدير أمريكا للمنظمة الدولية إلى حد جعل هذه الخطوة لا تثير مشكلة تُذكر فى الداخل. ولم يمر وقت طويل قبل استخدام الفيتو الثانى. ففى ١٠ سبتمبر ١٩٧٢، أدهشت الولايات المتحدة حتى حلفاءها المقربين، باستخدامها الفيتو ضد مشروع قرار يدعو إلى وقف فورى لجميع الأعمال العسكرية فى الشرق الأوسط. ورأت الولايات المتحدة مشروع القرار - الناتج عن سلسلة الضربات الجوية الإسرائيلية على سوريا ولبنان - غير متوازن، لأنه لم يشر إلى الهجوم الإرهابى الذى حفَّز على الهجوم الإسرائيلى.[٢١] وقام وزير الخارجية الأمريكى ويليام روجرز أثناء زيارته إلى الأمم المتحدة، بعد أسابيع قليلة من التصويت، بإعداد المنظمة الدولية لنهج أمريكى جديد تجاه المجلس. فقال: إن الفيتو الأمريكى بشأن القرار الخاص بالشرق الأوسط كان "دواء جيداً"، وتعهد بأنه عندما يكون القرار سيئًا "فسوف نستخدم الفيتو."[٢٢] وفى غضون العقدين التاليين، أصبحت الولايات المتحدة أكثر ميلاً لاستخدام الفيتو فى مواجهة القرارات المقدمة من السوفيت وحركة عدم الانحياز، خاصة المتعلقة بإدانة إسرائيل. وأصبح التكتيك الذى كان السياسيون والدبلوماسيون الأمريكيون يحتقرونه فى يوم من الأيام أداة قيِّمة. وتبيَّن أن وجهة النظر الأمريكية بشأن الإجراء اللائق فى مجلس الأمن يتوقف بدرجة كبيرة للغاية على حساب الأصوات فى المجلس. فعندما كانت تحتاج إلى الفيتو، لم تتردد فى استخدامه.

وتغيرت النبرة الأمريكية بالقدر نفسه الذى تغيرت به التكتيكات. فقد ظهرت سلالة جديدة من السفراء - راغبة وقادرة على توبيخ المنظمة نفسها - على المسرح متجسدة فى شخص دانيال باتريك موينيهان الذى عينه الرئيس جيرالد فورد فى يونيو ١٩٧٥. وكان موينيهان يعمل أستاذًا فى هارفارد ومسئولا فى وزارة العمل فى عهد إدارة كينيدى. لكنه مدين بتعيينه سفيراً فى الأمم المتحدة لمقال كتبه لمجلة كومنتارى بعنوان: "الولايات المتحدة فى المعارضة". وأحدث المقال مشاكل لدى الدوائر المحافظة وفى الأمم المتحدة. فقد كتب يقول: "لماذا تتعرض الدولة التى كانت سبباً أساسيًا فى

مولد الأمم المتحدة للخسارة أمام الأغلبية التصويتية بانتظام؟، وخلُص إلى أن "الدبلوماسية الأمريكية تواجه فشلاً ذريعًا. لكن العلاج ليس المزيد من التنازلات والكلام المهذب، وليس الخروج من هذا النظام كليةً كما يطالب بعض الناقدين. على العكس من ذلك، كان يجب على الولايات المتحدة محاربة الخطاب بالخطاب. لقد حان الوقت كي يُرهَب جانب المتحدث الأمريكي فى المنتديات الدولية، بسبب الحقائق التى قد يعلنها" [٢٣].

وراقب الأمميون التقليديون الأمريكيون بفزع تطبيق هذا الأسلوب الجديد. وأعربت نيويورك تايمز عن قلقها من أن تعيين موينيهان عبًّر عن قرار بالتخلى عن الدبلوماسية. وأضاف المقال: "هل مازالت واشنطون ترى الأمم المتحدة ساحة أساسية، حتى لو كانت محدودة، للدبلوماسية الجماعية والبناءة، أم أنها قررت ببساطة الرد بالمثل - بسبب تألمها من الانتقادات الظالمة، وشلال الهزائم فى الجمعية العامة الناتج عن "استبداد الأغلبية".[٢٤] وقام موينيهان بأشياء كثيرة من هذا القبيل. فقد شن هجمات منتقاة على المنظمة. وعندما علق مجلس الأمن اجتماعًا حول الشرق الأوسط وأرجأ التصويت على قرار معلق، أعرب موينيهان عن دهشته: "الآن لدينا أزمة، ويجتمع المجلس، ولا يبدو أن أحدًا لديه شيء ليقوله. إننى بالطبع واحد من القادمين الجدد، لكن الإجراء يدهشنى"[٢٥]. كما كان قادة الدول هدفًا لهجماته. فبعدما ألقى الرئيس الأوغندى عيدى أمين خطابًا قاسيًا ضد إسرائيل، أطلق عليه موينيهان: "القاتل العنصرى" ، وقال: إن اختيار ديكتاتور لرئاسة منظمة الوحدة الإفريقية ليس من قبيل المصادفة. [٢٦] وفى أغلب الأحيان، كان موينيهان المحترف يمزج خطبة بإشارات أدبية وثقافية. وفى إحدى مشاركاته النموذجية فى المجلس، أشار موينيهان فى غضون لحظات قليلة إلى المؤرخ السويسرى جاكوب بوركهارت ورواية صينية تعود إلى القرن الرابع عشر.[٢٧]

وعلى الرغم من الطابع الأدبى لمشاركات موينيهان، فإنها لم تكن تُستقبَل دائمًا بترحاب، حتى من جانب أصدقاء الولايات المتحدة. وأطلق السفير البريطانى أيفور

ريتشارد على موينيهان: "ويات إرب ذو العنف الطائش"، وشكا من أن أسلوب موينيهان الوقح يُصعِّب من العمل البناء فى الأمم المتحدة.[٢٨] وفى وزارة الخارجية الأمريكية، أزعج أسلوب موينيهان الصارخ هنرى كسينجر أيضًا الذى كان يفضل أن تظل الأمم المتحدة هادئة قدر المستطاع. ووبخ ذات مرة أحد مساعديه: "لا تضايقنى بحماقات الأمم المتحدة هذه!"[٢٩]. وكان ميل موينيهان نحو تصدُّر عناوين الصحف يعنى هبوط قضايا الأمم المتحدة فوق مكتب كسينجر وفقًا لتواتر غير معتاد.

وصول الصين

وعلى الرغم من الطابع الدراماتيكى لوصول موينيهان إلى الأمم المتحدة، لم يكن ذلك هو الحدث الأكثر أهمية فى ذلك العهد. بل إن الحدث المميز كان وصول ممثلى الصين الشيوعية. ومنذ ١٩٥٠، ظل الجدل حول أية حكومة يجب أن تحتل مقعد الصين فى الأمم المتحدة بمثابة طقس يُمارس سنويًا فى إيست ريفر. وظلت الجمعية العامة السنة بعد الأخرى تصوت على قرار تقترحه الكتلة الشيوعية يقضى بإحلال الحكومة الشيوعية فى بيكين محل وفد تايوان. وكان مشروع القرار يتعرض للهزيمة العام تلو الآخر. وكانت وزارة الخارجية الأمريكية وبعثة الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة تعتبر كسب هذا التصويت من أولوياتها. وكان الدبلوماسيون الأمريكيون يستخدمون الترغيب والترهيب أحيانًا مع بعض الدول الأصغر كى ترفض القرار الشيوعى. وقدمت الحرب الكورية مساعدة هائلة للمساعى الرامية إلى الإبقاء على الصين الشيوعية على هامش الدبلوماسية، حيث كانت القوات الصينية منخرطة فى قتال عنيف ضد القوات الموجودة بتفويض من الأمم المتحدة. ولو لم تكن الصين قد شاركت فى هذه الحرب، كانت قد حظيت باعتراف الأمم المتحدة فى وقت مبكر كثيرًا.

وخلال الأعوام التالية لانتهاء الحرب الكورية، وبعدما أصبح من غير الممكن التشكيك فى استحقاق الشيوعيين تمثيل حكومة الصين، بدأت قبضة تايوان على مقعد

المجلس تتراخى. وبدت حجة الولايات المتحدة بأن الحكم الشيوعى فى الصين ليس سوى مرحلة عابرة؛ غريبة على نحو متزايد. واعترف أعضاء الأمم المتحدة – بمن فيهم حلفاء الولايات المتحدة الأساسيين – ببيكين، الواحد تلو الآخر. وبحلول منتصف الستينيات، كانت الولايات المتحدة تكافح من أجل وقف هذا التوجه. ويبدو الآن أن قرارًا قويًا يدعو إلى جلوس بيكين وإزاحة الصين الوطنية من الأمم المتحدة أصبح لأول مرة قريبًا نوعًا ما من الحصول على أغلبية تصويتية بسيطة داخل الجمعية العامة. وبدلاً من أن يثير تفجير الصين لقنبلة نووية فى عام ١٩٦٤ قلق الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، بدا أنه عزز الاعتقاد لدى العديد من الدول بأن هذا البلد يجب أن يُحسَب حسابه. وخلُصت وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن تلك التجربة "عززت من مكانة الصين الشيوعية بين العديد من بلدان عدم الانحياز، ويمكن أن تقدم حافزًا إضافيًا لبلدان مترددة بعينها كي تصوت بالموافقة على قبولها"(٣٠).

وبينما كانت الدول تتحول من الاعتراف بتايوان إلى الاعتراف ببيكين، أصبح وجود تايوان فى المجلس يُضفى تعقيدًا على مسار عملياته اليومية. وعندما كانت تايوان تحتل مقعد الرئيس الدورى للمجلس، كان عليها إدارة اجتماعات، الكثير من المشاركين فيها لا يعترفون بها كممثل للصين فى المجلس. وكثيرًا ما هدد السوفيت بإحراج مندوب تايوان عبر معارضة استحقاقه للمقعد فى العلن، ورفض الدبلوماسيون السوفيت مقابلة ممثلى تايوان فى الجلسات غير الرسمية. ومن أجل تفادى مثل هذا الارتباك، نادرًا ما كان المجلس يجتمع فى الأشهر التى تتولى فيها تايوان الرئاسة.

وشيئًا فشيئًا، يئس الكثير من كبار الدبلوماسيين الأمريكيين من الموقف الأمريكى. فقد حث أدلاى ستيفنسون كينيدى على تغيير موقفه، بينما حاول آرثر جولدبيرج إقناع جونسون بذلك. لكن الثمن المتصور فى الداخل كان دائمًا أفدح من القدرة على تحمله. فهل من رئيس أمريكى يود إنفاق رأس مال سياسى على الزعيم

ماو؟ وقد وضع كينيدى الحسبة السياسية التالية أمام سيتفنسون بصراحة،عندما ناقشا الأمر فى ١٩٦١:

بالفعل ليس هناك أى منطق لذلك – فكرة تمثيل تايوان للصين. لكننا إذا خسرنا المعركة، إذا جاءت الصين الحمراء إلى الأمم المتحدة خلال سنتنا الأولى فى المنصب، السنة الأولى لكلينا، فسوف يؤدى ذلك إلى طرد كلينا ..... يمكننا إرجاء الاعتراف بالصين إلى ما بعد الانتخابات.[٢١]

لكنه كانت هناك دائمًا انتخابات أخرى، وظلت الولايات المتحدة تعمل بإخلاص على حشد الأصوات المعارضة للاعتراف بالصين. وعندما زادت صعوبة تجميع هذه الأصوات، لجأت الولايات المتحدة إلى الألاعيب الإجرائية. فقد أرادت تصنيف الاعتراف بالصين باعتباره "مسألة مهمة" (كما أشارت المادة الثامنة عشر من الميثاق). ويعنى اللجوء إلى التصويت البسيط أن على ثلثى أعضاء الجمعية العامة الموافقة على التغير فى التمثيل الصينى.

ومع ذلك، استفادت الجهود الأمريكية الضعيفة من أجل حرمان بيكين من تولى مقعد مجلس الأمن من سياسات الصين الداخلية العنيفة وصورتها الدولية الغريبة. ففى الستينيات، وقف العالم مذهولاً يشاهد الثورة الثقافية تنتشر فى أنحاء الصين. وعند نقطة بعينها، حاصر الحرس الأحمر المتطرف مبنى وزارة الخارجية ثم نهبه، استناداً إلى الاقتناع بأنه يقع تحت سيطرة العناصر الرجعية. وفى هذا السياق، لم يكن واضحًا ما إذا كان ماو يريد مقعد الأمم المتحدة أم لا. وفى حقيقة الأمر، بدا وأن الصين تبحث عن منظمة بديلة يمكنها ممارسة نفوذها بداخلها. وفى يونيو ١٩٦٥، طرحت مطبوعة صينية رسمية أنه "تشير المزيد والمزيد من الوقائع إلى أن الأمم المتحدة قد اختُزِلت على نحو متزايد إلى أداة للإمبريالية والاستعمار القديم والجديد، بزعامة الولايات المتحدة"، والتقطت مطبوعة أخرى هذه الفكرة: "ليست الأمم المتحدة مكانًا يمكن للبلدان الآسيوية والإفريقية من خلاله الدفاع عن العدالة، بل إنها مكان تقوم فيه الإمبريالية الأمريكية بترهيب الشعوب وقمعها. هل يمكن احتمال هذا الوضع

أكثر من ذلك؟" ومثلما بحث الاتحاد السوفيتى فكرة إيجاد بديل شيوعى للأمم المتحدة، تساءل الصينيون عما إذا كان بوسع منبر أكثر ودية، أى "أمم متحدة ثورية"[٣٢] خدمة مصالحهم على نحو أفضل.

وفى ظل الثورة الثقافية والخطاب الماوى العدوانى، بدا أن اللحظة لم تكن مناسبة لقبول "جالوت"، الذى لا يمكن التنبؤ بأفعاله فى الدائرة الدبلوماسية الداخلية. لكن الخطب المشتعلة وعمليات التصويت الطقسية فى الجمعية العامة كانت تخفى وراءها تغيراً ضخمًا فى مكانة الصين على الصعيد العالمى. ومنذ بداية الستينيات، فسدت علاقات الصين مع الاتحاد السوفيتى، بل واتخذت طابعًا عدائيًا صريحًا. وفى ربيع ١٩٦٩، اشتبكت القوات السوفيتية والصينية على طول الحدود المشتركة بين البلدين، وقُتل وأصيب مئات الجنود.[٣٣] وجاء رد فعل الحكومة الأمريكية على الانقسام داخل العالم الشيوعى بطيئًا، ثم حكمت حرب فيتنام بالفشل على معظم محاولات التقارب الأمريكى تجاه الصين. لكن خفوت هذا النزاع فى ١٩٦٩ و١٩٧٠ خلق أخيراً المساحة الدبلوماسية المطلوبة. فبعد انتخاب نيكسون بفترة قصيرة، بدأ ومستشاره للأمن القومى هنرى كيسنجر استكشاف إمكانات الانفتاح الدبلوماسى تجاه الصين. وعقب شهور من التواصل عبر القنوات الخلفية، رتب كيسنجر لرحلة سرية إلى بيكين فى يوليو ١٩٧١.

ووضعت مغامرات كيسنجر فى آسيا السفير الأمريكى الجديد لدى الأمم المتحدة فى موقف صعب. فبناء على طلب الحزب الجمهورى، تخلى جورج هربرت بوش عن مقعده الآمن فى مجلس النواب، كى ينافس على مقعد فى مجلس الشيوخ عام ١٩٧٠. وعلى الرغم من خسارته، كافأه نيكسون على تضحيته بمنحه منصب سفير واشنطون فى الأمم المتحدة. وواجه بوش آنذاك معضلة حساسة؛ فقد كان يعلم أن التقارب الأمريكى مع الصين أمرٌ حتمى. لكن البيت الأبيض وجه إليه تعليمات بإبقاء تايوان - حليف أمريكا المخلص - عضواً بالأمم المتحدة على الأقل، على الرغم من أنه كان مفهومًا أن بيكين سوف تحتل مقعد مجلس الأمن. وفى اجتماع بالبيت الأبيض

فى سبتمبر ١٩٧١، أمر نيكسون بوش بـ "القتال بضراوة من أجل إبقاء تايوان فى المنظمة"، وقال إن التوصل إلى علاقات ودية مع الصين أمرٌ حاسمٌ، لكن "فى هذا البلد، يوجد الكثير من الناس ممن لا يرغبون فى رؤيتنا نسحب أقدامنا تاركين تايوان تغرق فى المصرف"، ووافق كسينجر على ذلك، قائلا: إنه يجب على الولايات المتحدة العمل بالتزامن على التقارب مع بيكين والحفاظ على مقعد لتايوان فى الأمم المتحدة، عن طريق الألاعيب الإجرائية داخل المنظمة الدولية". وأضاف إنه: "لا أحد يفهم هذه المناورات على أية حال"(٣٤). ومن ثم، قام فريق الدبلوماسيين التابع لبوش فى الأمم المتحدة بحشد الدعم لحل المقعدين، الذى يُسلم مقعد الصين إلى بيجين، وينشئ مكانًا جديدًا لتايوان.

لكن ثبت استحالة تحقيق الهدف من هذه المناورة. فلم تكن الصين لتقبل استمرار وجود تايوان فى المنظمة. وارتأت صحيفة شيوعية فى سبتمبر أنه "بدون طرد زمرة تشانج كاى شيك، لا يمكن على الإطلاق استعادة الحقوق المشروعة لجمهورية الصين الشعبية"(٣٥). ورد مسئولو تايوان بالطريقة نفسها، حيث حذر وزير خارجية تايوان الجمعية العامة من أنه "على الرغم من البلاغة والإيماءات الودية، لا يوجد دليل على أن النظام الشيوعى ينوى الآن اتباع مسار يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة. وفى حقيقة الأمر، تشير كل الدلائل كافة إلى عكس ذلك"(٣٦) .

وفى الجمعية العامة، كانت جميع الدلائل تشير إلى تزايد التأييد الذى تلقاه بيكين التى نجحت ببراعة فى وضع نفسها فى موقع بطل العالم الثالث. وأكدت وسائل الإعلام الصينية الرسمية أنه حتى إذا شقت الصين الشيوعية طريقها نحو مجلس الأمن، فإنها لن تكون مجرد قوة عظمى تُضاف إلى القوى الأخرى. وقالت إحدى افتتاحيات الصحف: "الصين لن تسعى أبدًا إلى ما يسمى وضع الدولة العظمى. إننا سوف نقف إلى الأبد جنبًا إلى جنب مع جميع الشعوب والأمم المقهورة. سوف يقاتل الشعب الصينى إلى جانب شعوب العالم بأسره، كى يسحق بحزم مبدأ هيمنة الدول العظمى!"(٣٧).

وجاءت النهاية مفاجئة بالنسبة لوفد تايوان. ففى ٢٦ أكتوبر ١٩٧١، رفضت الجمعية العامة بأغلبية ضئيلة قرار "المسألة المهمة"، الذى كان يتطلب موافقة ثلثى الأعضاء كى تحل الحكومة الشيوعية محل تايوان. وحيث كان وفد تايوان يتوقع الخطوة التالية، فقد غادر الجمعية العامة قبل لحظات من التصويت غير المتوازن الذى طردهم رسميًا من الأمم المتحدة. وفى تلك اللحظة، فقدت حكومة تشانج كاى شيك جميع الحقوق فى الأمم المتحدة، بما فى ذلك مقعد مجلس الأمن المُشتهى. وكان خروج وفد تايوان أمرًا حسنًا، حيث انخرطت العديد من الوفود فى تصفيق حاد - بل والرقص أيضًا - عند إعلان النتيجة.[٣٨] وأخيراً، بعد ٢٥ عامًا من الإقصاء، أصبحت الصين الشيوعية داخل قدس الأقداس.

وفى واشنطون، شعر الأعضاء الجمهوريون فى الكونجرس بالغضب أكثر من غيرهم. وقال السيناتور بارى جولدووتر إنه "حان الوقت كى نُقر بما آلت إليه الأمم المتحدة، حيث أصبحت منظمة معادية لأمريكا وللحرية"، واقترح توقف الولايات المتحدة عن دفع نصيبها فى تمويل الأمم المتحدة، ومطالبة المنظمة بالبحث عن موقع لمقرها الرئيسى خارج الولايات المتحدة يناسب فلسفة غالبية الدول الأعضاء، مكان مثل موسكو أو بيكين"[٣٩]. وفى تايبيه، حاول تشانج كاى شيك إضفاء الشجاعة على الهزيمة. وأكد "إننا لسنا دولة صغيرة وضعيفة. ما زلنا ننوى أن نجعل العالم يعمل حسابنا"[٤٠]. وبالنسبة للاتحاد السوفيتى، كان الاعتراف بالصين حلوًا ومرًا فى آن واحد؛ فقد ظلت موسكو لوقت طويل تندد باستبعاد الصين. لكن عندما أوشكت الصين الشيوعية على دخول الأمم المتحدة، كانت قد أصبحت عدوًا لدودًا للسوفيت. وبعد التصويت، مال دبلوماسى أمريكى على نظيره السوفيتى كى يهنئه: "قدمتم القرار قبل ٢٠ عامًا، واليوم تفوزون. الآن تجلس الصين فى الأمم المتحدة". ورد الدبلوماسى السوفيتى عليه باقتضاب: "نعم، لقد حققنا فوزًا ثقيلاً"[٤١].

وعقب مرور أسابيع قليلة، بعد ظهيرة يوم عاصف، هبطت طائرتان فى مطار كينيدى فى نيويورك. وكانتا تحملان عشرات المسئولين والمترجمين والمساعدين ممن

سوف يمثلون الوجه الجديد للصين فى اجتماعات الجمعية العامة سنة ١٩٧١ ثم فى اجتماعات مجلس الأمن. وجاءت وفود من نحو ٢٠ بلداً، كى تستقبل الوفد الصينى فى المطار. وفى الطريق، لوحت مجموعة صغيرة - لكنها مرتفعة الصوت - بالأعلام الصينية، وصور الزعيم ماو. وبعد ذلك بمسافة، كافحت مجموعة من المحتجين كى تُعبِّر عن نفسها.

وسط أزيز الطائرات، حاول الوفد عقد مؤتمر صحفى قال فيه:

الشعب الأمريكى شعب عظيم، وتربط بين شعبى الصين والولايات المتحدة صداقة عميقة. ونود أن ننتهز هذه الفرصة كى نعبر عن أمانينا الطيبة لسكان مدينة نيويورك بمختلف مشاربهم، وللشعب الأمريكى.

وصاحبت قوات الشرطة الوفد إلى المدينة وحتى الفندق - وكان من الملائم أنه كان فندق روزفلت - حيث سار الوفد بين جمهور من الصحفيين والمتفرجين ممن يحركهم الفضول.[٤٢]

وبعد مرور أسابيع قليلة، تلقى الوفد ترحيباً أكثر هدوءاً فى شقة فى إيست سايد، وهى الشقة التى خصصتها الحكومة الأمريكية للوفد الصينى. فقد ذهب هنرى كيسنجر، يصاحبه بوش والجنرال ألكسندر هيج إلى الشقة بغرض عقد اجتماع سرى مع هوانج هوا، السفير الصينى الجديد فى الأمم المتحدة، وكان كيسنجر قد التقى مع هوا خلال زيارته السرية لبيكين. وكان هدف الزيارة الحالية تنسيق مواقف البلدين فى الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وأمر كيسنجر أحد مساعديه بإعطاء الوفد الصينى رقم الهاتف المباشر لمكتبه فى البيت الأبيض. وطلب منهم استخدام اسم مستعار عندما يطلبونه، وحذرهم أنه "إذا ذكرتم أسماءكم الفعلية، فسوف يسعى جميع عمال الهواتف فى البيت الأبيض إلى الاستماع إلى المكالمة"، وأشار كيسنجر إلى مترجمة صينية، وقال: "إذا اتصلت بى وذكرت اسمها، فلن يجذب ذلك انتباه أحد"، وتعهد كيسنجر بأن تتجنب الولايات المجادلات العنيفة ضد الصين فى الأمم المتحدة، وعبَّر عن تقديره للنبرة

المنضبطة التى تبناها الصينيون منذ وصولهم. وذكَّر الصينيون بأمر لم يكن ضروريًا، فقال: إن فيتنام "قضية ذات حساسية خاصة"(٤٣).

ثم انتقل الحوار إلى مشكلة الساعة، وهى النزاع الخطير بين الهند وباكستان حول شرق باكستان. فقد شعرت تلك المنطقة، ومعظمها من قومية البنغال، باغتراب منذ وقت طويل تجاه النخبة الباكستانية، ومركزها غرب البلاد. وأدت الانتخابات العامة لسنة ١٩٧٠ إلى أزمة فى العلاقة بين الطرفين. وأدى العصيان المدنى الشامل فى الشرق إلى حملة عسكرية فى المنطقة. وسعت الهند إلى إضعاف عدوها اللدود، وقامت بكل ما فى وسعها من أجل تعزيز النزعة الانفصالية للبنغال، بما فى ذلك تدريب وتسليح قوات المقاومة. ومع تصاعد النزاع، اتخذت القوى العظمى مواقف منحازة إلى هذا الطرف أو ذاك. ودعمت الصين وقسم كبير من دول حركة عدم الانحياز باكستان، بينما ساند الاتحاد السوفيتى الهند التى كانت حليفًا له منذ وقت طويل. وحاولت الولايات المتحدة، بلا طائل، اتخاذ موقف الحياد. وفى ديسمبر، وصلت الأزمة إلى ذروتها؛ فقامت قوات الطيران الباكستانية بقصف قواعد عسكرية هندية. وردت الهند بسحق القواعد الجوية الباكستانية فى الشرق. وتطور الأمر إلى اشتباك مباشر بين القوات الهندية والباكستانية، وتدفق ملايين اللاجئين إلى الهند.(٤٤) وكان انفصال الجزء الشرقى من باكستان، وعدد سكانه نحو ٨٠ مليون نسمة، يُعد زلزالاً بالنسبة لباكستان. وأدى هذا النزاع إلى سلسلة من الاجتماعات الساخنة.

وتوجه ذو الفقار على بوتو، وزير خارجية باكستان - الذى أصبح رئيسًا فيما بعد - إلى نيويورك، كى يدافع عن موقف بلاده المُطالب بتدخل مجلس الأمن، لكنها كانت مهمة يائسة، بسبب انقسام الأعضاء الدائمين فى المجلس، وعدم رغبة أى منهم فى التورط فى ذلك النزاع. وفى لحظة معينة من النقاش، بعدما أصبح واضحًا استحالة الاستجابة لمناشدات بوتو، بدا مُقْدمًا على الخروج عن نص الأوراق التى كانت معه: "السيد الرئيس، إننى لست جبانًا. ولم أجبن فى حياتى قط. فقد واجهت محاولات اغتيال، وواجهت السجن. واليوم لا أقوم بعمل جبان، لكننى أغادر

مجلسكم للأمن"، وهنا مزق الأوراق التى كانت معه، وخرج بخطى سريعة من الحجرة، والدموع تنهمر على وجهه. وفى الخارج، تحدث إلى وسائل الإعلام: "إننى أكره هذا الجهاز. لا أريد رؤية وجوههم ثانية. من الأفضل العودة إلى باكستان التى تتعرض للدمار"[٤٥].

وانضم الصينيون إلى المعمعة، زاعمين أن السوفيت بدعمهم للهند ينخرطون فى الدفاع عن نمط الإمبريالية الخاص بهم. وأغضب هذا الاتهام السوفيت، ورد ماليك قائلاً: "الآن أصبح الأمر واضحاً، لماذا أرادت جمهورية الصين الشعبية الانضمام إلى الأمم المتحدة؟ من أجل الترويج لأكاذيبها الرهيبة بشأن الدولة الاشتراكية الأولى فى العالم"، واستمرت حرب الكلمات شهوراً. وفى أغسطس ١٩٧٢، ناقش المجلس إمكانية اعتراف الأمم المتحدة بمنطقة شرق باكستان كدولة جديدة باسم بنجلاديش. وطالبت الصين برحيل كل القوات الأجنبية قبل موافقتها على الاعتراف بالدولة الجديدة. وهاجم هوانج الاتحاد السوفيتى قائلاً: إنه "على استعداد لعمل أى شىء من أجل طمس الحقائق وإظهار الأبيض كما لو كان أسود والعكس، مما يجعله يبلغ أقصى درجات الوحشية"[٤٦].

وتجاوز العداء الصينى السوفيتى قضية النزاع بين الهند وباكستان، ورفض هوانج هوا مصافحة يد ماليك عندما تعارفا لأول مرة، مما جعل وجه السفير السوفيتى: "يتحول إلى الأرجوانى الشاحب"[٤٧]، وفى اجتماع حول الشرق الأوسط عام ١٩٧١، بدأ السفيران الصينى والسوفيتى الصياح فى وجه بعضهما البعض بسبب قضية إجرائية، مستخدمين فى البداية لغتيهما المحليتين، ثم الإنجليزية فيما بعد.[٤٨] واتهم ماليك الصينيين عدة مرات بأنهم أصدقاء زائفون للفلسطينيين:

لا يساعد الاتحاد السوفيتى البلدان العربية عبر البيانات الفارغة والبلهاء والغوغائية والافترائية، على غرار ما نسمعه من الصين وممثليها: ليس بالتعاويذ المنافقة والكلمات المجردة من المعنى مثلما ينخرط الصينيون، بل بالجهود الحقيقية والمخلصة الرامية إلى تعزيز الاستعداد العسكرى للقوات المسلحة للدول العربية.[٤٩]

وكان هذا الشجار مهينًا بالنسبة للاتحاد السوفيتي الذى ظل فترة طويلة زعيم المعسكر الشيوعى بلا منازع. وقام السوفيت بالأمر الوحيد الذى كان فى أيديهم، وهو اتهام الصينيين ببيع أنفسهم للغرب. وأشار ماليك لهوانج باعتباره رجلاً شتّامًا من معسكر الخيانة الاشتراكى الذى كان "يطمح إلى لعب دور مهرج الإمبريالية"[٥٠]. وحذر من أن الأمريكيين "يجلسون هناك مبتهجين، يضحكون ويبتسمون ويصطنعون الابتسامات ويفركون أيديهم، بينما يرون مشهد النزاع بين الشيوعيين".[٥١] وأضفى التوتر الصينى – السوفيتى مزيداً من التعقيد على العلاقات بين الدول الخمس الدائمة العضوية فى المجلس. لكن الصينيين سرعان ما تعلموا أن الحصول على مقعد فى المجلس لا يتضمن بالضرورة الهيمنة فى جميع القضايا المعروضة عليه. ففى الأمور الحاسمة، وخاصة الأزمات الدبلوماسية، ظل الأمريكيون والسوفيت فى معسكرين مختلفين. وبعد عامين من انضمام الصينيين إلى الأمم المتحدة، قدم الشرق الأوسط دليلاً إضافيًا على هذه الحقيقة.

مسودة موسكو

رن هاتف المجمع الدبلوماسى السوفيتى فى جلين كوف، فى نيويورك فى الصباح الباكر من يوم السبت ٦ أكتوبر ١٩٧٣. فقد أكد ضابط مكتب الشرق الأوسط السوفيتى اندلاع القتال بين القوات الإسرائيلية والعربية. ونظراً لأن سوريا ومصر كانتا ترغبان فى مفاجأة خصمهما الإسرائيلى، فقد انتظرتا إلى عيد الغفران – العيد الأكثر قدسية بالنسبة لإسرائيل – كى تقوما بالضرب. وفى داخل المجمع، ابتهج ماليك، السفير المخضرم الصارم، واستعد لمعركة فى المجلس. وتوقع أن السوفيت واتتهم فرصة أخرى كى يشوهوا صورة أمريكا بسبب دعمها لإسرائيل، ويثبتوا أنهم الحليف الذى يمكن للعالم العربى الاعتماد عليه أكثر من غيره. وكان السوفيت قد استفادوا كثيراً من استخدام هذه الديناميكية خلال سنوات، وكان ماليك يحفظ السيناريو عن ظهر قلب. لكن التعليمات الواردة من موسكو فى وقت لاحق من ذلك

اليوم لم تشر إلى الدعوة لعقد اجتماع لمجلس الأمن. فقد بدا أن القوات السورية والمصرية امتلكت عنصر المفاجأة، ولم ير الكريملين داعٍ للضغط من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق فى تلك اللحظة.(٥٢)

وكما كان الحال عام ١٩٦٧، أراد العديد من أعضاء المجلس قياس فرص النصر لدى الطرفين المتحاربين قبل التدخل للمطالبة بالسلام. وبالنسبة إلى موسكو، كان هناك عامل أكثر أهمية لإبقاء ماليك تحت السيطرة، يتعلق بالوفاق الهش بين القوتين العظميين. فمنذ عام ١٩٦٨، سعى كيسنجر ونظراؤه السوفيت إلى إقامة نوع من التوافق، يُقر بالخلافات الأساسية ويهدئ من حدة توترات الحرب الباردة. وكانت حرب ١٩٧٣ اختبارًا قاسيا للعلاقات بين القوتين العظميين التى كانت تشهد تحسنًا. وكافحت القوتان العظميان مع بعضهما البعض لأسابيع فى سبيل وضع نهاية للقتال، واستخدمتا مجلس الأمن كأداة رئيسية لتحقيق هذا الهدف.

ومن البيت الأبيض، أصدر كيسنجر - الذى كان مشغولاً آنذاك بفضيحة ووترجيت القاتلة - أمرًا بالماطلة إلى السفير الأمريكى فى الأمم المتحدة جون سكالى. وفى ظل عدم حرص أى من القوتين العظميين على عقد اجتماع سريع للمجلس لمناقشة الأحداث، ظل الدبلوماسيون فى نيويورك ينتظرون. وعقدوا اجتماعات غير رسمية، وسعوا إلى جمع شذرات من المعلومات حول تطور مسار القتال. وفى غضون ذلك، نشط كيسنجر فى الاتصالات الهاتفية وحاول إبقاء الرئيس نيكسون - المشتت - على علم بالتطورات. وتوقعت الاستخبارات الأمريكية قيام الإسرائيليين بسحق الهجوم العربى بسرعة، وربما التقدم إلى ما وراء خطوط ما قبل الحرب. وفى ظل ثقة كيسنجر بأن الأمور سوف تسير فى مصلحة الإسرائيليين، ظل قانعًا بالانتظار لحين حدوث ذلك. وحث السوفيت بقوة على تبنى موقف مشترك فى المجلس، والأهم من كل شىء، تجنب النقاش حول الموضوع داخل الجمعية العامة التى كانت تسيطر عليها حركة عدم الانحياز.(٥٣)

لكن سرعان ما بدأت ثقة واشنطون فى اتساع فرص الإسرائيليين تتلاشى. فقد كانت خسائرهم فادحة، وقال المسئولون الإسرائيليون المذعورون للأمريكيين إنهم فقدوا عشرات الدبابات والطائرات المقاتلة. وبحثت جولدا مائير، رئيسة وزراء إسرائيل، فى إمكانية السفر إلى واشنطون، من أجل التوسل للأمريكيين كى يقدموا المزيد من الأسلحة. وثبط كيسنجر عزيمتها، خشية أن ترسل الزيارة إشارة إلى الدول العربية المعتدلة مفادها أن العدو فى حالة من الرعب. وأمر نيكسون البنتاجون بإرسال مؤن عسكرية بسرعة إلى إسرائيل بغرض تهدئة قلق الإسرائيليين. وكانت هذه لحظة مثالية بالنسبة للسوفيت والعرب كى يضغطوا من أجل إصدار المجلس قرارًا بوقف إطلاق النار. وكان كيسنجر يعتقد أنه من الضرورى أن تستخدم الولايات المتحدة الفيتو ضد قرار يطالب الأطراف المنازعة بوقف إطلاق النار، وهو ما يعنى احتفاظ العرب بالأراضى الواسعة التى استعادوا السيطرة عليها.(٥٤)

وأخيرًا، عقد المجلس اجتماعًا رسميًا فى ٩ أكتوبر، بعد بدء المعارك بثلاثة أيام. وتوفرت لدى ماليك الفرصة للقيام بالعرض المسرحى الذى حُرم منه. وبينما كان المندوب الإسرائيلى يُعرب عن تعازيه إزاء مصرع أى مدنيين أبرياء جراء قصف دمشق، انفجر المندوب السوفيتى وتكلم بصوت مرتفع عند الطاولة: "لا يود الوفد السوفيتى الاستماع إلى أعذار من ممثلى القتلة ورجال العصابات الدوليين!"(٥٥)، وخرج ماليك من الحجرة محاطًا بالتصفيق. وضرب مندوب أستراليا، لورنس ماك إنتاير – الذى قادة حظه العاثر إلى تولى رئاسة مجلس الأمن فى ذلك الشهر – مطرقته بعنف، من أجل استعادة النظام، ورد الدبلوماسى الإسرائيلى بسرعة:

لست مندهشًا لخروج مندوب الاتحاد السوفيتى من الغرفة. لابد وأن بلاده تتحمل جزءًا كبيرًا من المسئولية عما حدث. لقد تماهى الاتحاد السوفيتى مع الكراهية الوحشية، وورَّد جميع أنواع أسلحة الحرب إلى الدول العربية.(٥٦)

وكان هذا هو نوع المواجهات الذى شجعه الكريملين منذ زمن طويل. لكن فى الحالة الراهنة، لم يكن رؤساء ماليك راضين عما حدث. وقيل إن جروميكو وصف أداء

ماليك بأنه "عرض رخيص"، وأشار إلى أنه يتعين على ماليك تخفيف حدة خطابه. ولم تُعر الصحافة السوفيتية – التى عادة ما تركز على تلك العروض المسرحية – انتباهاً يُذكر لما حدث. ربما كان ماليك راغبًا فى خوص معارك أيديولوجية، لكن موسكو أرادت الحفاظ على الوفاق. وفى اجتماعات الكريملين، رفض رئيس الوزراء السوفيتى الاقتراحات بتدخل السوفيت مباشرة فى القتال. ذلك أن إرسال أسلحة للعرب شىء، وإرسال قوات شىء آخر شديد الخطورة.(٥٧)

واستعاد الإسرائيليون زمام المبادرة تدريجيًا. فبحلول ١٠ أكتوبر، كانوا قد عاودوا السيطرة على مرتفعات الجولان وتقدموا نحو دمشق. وبدأت قوات الطيران الإسرائيلى فى سيناء فى إلحاق خسائر قاسية بالقوات المدرعة المصرية. أما الجيش الثالث المصرى الذى عبر قناة السويس، فقد وجد نفسه فى مأزق، وأصبح مهدداً بالوقوع تحت الحصار الكامل للقوات الإسرائيلية التى تواصل تقدمها. وأصبح التقدم المصرى غير المتوقع معرضًا لخطر التحول إلى كارثة إستراتيجية.

وتزايد حماس السوفيت والغرب إلى التوصل إلى وقف سريع لإطلاق النار فى ظل تدهور الوضع العسكرى. لكن واشنطون كانت راضية عن رؤية إسرائيل تستعيد مواقعها. وخلال الأسبوع التالى، باءت الجهود الدبلوماسية بالفشل. وأخيراً، مع التحسن الكبير فى الموقف العسكرى الإسرائيلى، قرر كيسنجر أنه حان الوقت للتوصل إلى صفقة عن طريق المجلس. لكنه كانت هناك مشكلة، حيث قرر كيسنجر أن تفاصيل القرار بشأن وقف إطلاق النار أهم من أن تُترك لصياغة مجلس الأمن التى غالبًا ما تكون متعددة الأطراف وغير عملية.(٥٨) وقرر كتابة نص مسودة القرار بنفسه، عبر التعاون مع السوفيت.

وفى وقت متأخر من يوم ٢٠ أكتوبر، سافر كيسنجر إلى موسكو من أجل عقد محادثات مباشرة مع السوفيت. وفى داخل مكتب بريجنيف فى الكريملين، توصل كيسنجر والدبلوماسيون السوفيت إلى مشروع قرار للمجلس يضع نهاية للنزاع. وسرعان ما وافقت القوتان العظميان على شروط الاتفاق. وكان القرار – الذى حمل

بعد ذلك رقم ٢٣٨ - بسيطًا بما يكفى؛ فقد دعا إلى وقف إطلاق النار فى غضون ١٢ ساعة عقب صدور القرار، وأعاد التأكيد على قرار ٢٤٢ الذى تجرى حوله عملية تفاوضية مضنية، ودعا الأطراف المعنية إلى البدء فورًا فى التفاوض حول كيفية تطبيق شروطه. واتفق كيسنجر وجروميكو على إبلاغ بعثتيهما فى الأمم المتحدة بأنه لن تُقبل أية تعديلات على مسودة القرار من دون موافقتهما.

وكان يبقى إرسال النص إلى الدبلوماسيين الأمريكيين فى نيويورك، كى يمهدوا الأرض لعقد اجتماع فى المجلس. لكن هذه العملية اكتنفتها المصاعب على غير المتوقع. ذلك أن البرقية الأولى التى أرسلتها السفارة الأمريكية فى موسكو لم تصل إلى نيويورك، مما أثار غضب كيسنجر. وأرسل الفريق الأمريكى فى موسكو - الذى كان فى حالة اضطراب شديد - مساعد كيسنجر لورانس إيجلبيرجر إلى مطار موسكو بهدف استخدام نظام الاتصالات التابع للقوة الجوية ٢. لكن هذه المحاولة فشلت أيضًا. وتلقى الوفد الأمريكى فى نيويورك رسالة شفهية مفادها أنه تم التوصل إلى مشروع قرار حول وقف إطلاق النار، لكن النص نفسه لم يُرسل بعد. وسارع إيجلبيرجر بالذهاب إلى السفارة الأمريكية كى يحاول ثانية. وأخيرًا، وصل مشروع القرار إلى الدبلوماسيين الأمريكيين فى واشنطون ونيويورك، بعد أربعة ساعات من صياغته. ويتكهن كيسنجر فى مذكراته بأن يكون السوفيت قد شوشوا بطريقة ما على نظام الاتصالات الأمريكى من أجل تعقيد مهمة الدبلوماسية الأمريكية، لكن لا توجد أدلة واضحة تدعم هذه النظرية.[٥٩]

وفى داخل الأمم المتحدة، جلس القرينان الغريبان، السفير الأمريكى جون سكالى ونظيره السوفيتى ياكوف ماليك، سويًا بغرض مراجعة المسودتين اللتين تلقياها، وتأكدا من تطابقهما، ثم سرعان ما دعيا إلى اجتماع للمجلس.[٦٠] وقبل الواحدة صباحًا مباشرة، صدر القرار الذى يحظى بمباركة القوتين العظميين، بموافقة ١٤ عضوًا، وامتناع الصين عن التصويت. وفى ٢٢ أكتوبر، ذُهل ماليك من الأوامر التى وصلته من موسكو. وضحك بمرارة: "كانت التعليمات الواردة من موسكو ممتازة، لكنها كانت

تفتقد شيئًا واحدًا، حيث لم تقل لى ما إذا كان علىَّ أن أنسق مع سكالى ذهابى للحمام أثناء انعقاد اجتماع مجلس الأمن". ويقول الدبلوماسى السوفيتى نفسه الذى نقل هذا الكلام إنه لا يتذكر تحقق "مثل هذا التناغم فى أقوال وأفعال القوتين العظميين فى الأمم المتحدة خلال فترة الحرب الباردة بأكملها"(٦١).

وعلى الرغم من أهمية القرار ٣٣٨، فإنه لم يحقق الأثر المرجو منه، والمتعلق بإنهاء القتال فورًا. وفى واقع الأمر، فإنه فى غضون الأربع والعشرين ساعة التالية لصدور القرار، مالت الأحداث لوقت قصير فى اتجاه أزمة كبرى بين القوتين العظميين. فقد كان كيسنجر قد قال للقيادة الإسرائيلية إنه بوسعها الحصول على بعض الوقت الإضافى قبل تطبيق قرار وقف إطلاق النار، من أجل تحسين الموقف الإسرائيلى على الأرض. لكنه لم يتوقع عواقب هذا التهاون؛ فقد حاصرت القوات الإسرائيلية الجيش الثالث كليةً، مهددة بتحويل النتيجة العسكرية المقبولة بالكاد من جانب مصر إلى هزيمة. وفى ٢٣ أكتوبر، كافحت القوتان العظميان من أجل احتواء الأزمة، عبر إصدار قرار ثانى يطالب الأطراف المتحاربة بالرجوع إلى المناطق التى كانت قد احتلتها وقت صدور قرار ٣٣٨.(٦٢)

وآنذاك، أصبح التعاون الأمريكى السوفيتى أوثق من أن يحتمله الصينيون. فخلال اجتماع صاخب، أدان تشياو كوان هوا، نائب وزير الخارجية الصينى، بعنف إجماع القوتين العظميين. وقال: "إن الصين تعارض بحسم استخدام المجلس كأداة للقوتين العظميين. لا نستطيع تحمل مثل هذه الممارسات"، وعندما حاول ماليك المقاطعة، انفجر تشياو وصرخ ملوحًا بيده: "يجب عليك الانتظار. ما الذى سوف يحدث إذا انتظرت لحظات قليلة؟ يجب أن تقوم بالأشياء بأسلوب لائق. إننى أعرفك منذ عقود. إنك لم تغير عاداتك قط"(٦٣)، وأصبحت المواجهة أكثر سخونة إلى حد جعل لورانس ماك إنتاير يأمر بتعليق الاجتماع، وهى خطوة غير معتادة. وخلال الاستراحة الإجبارية، وقف ماليك وتشاو إلى جانب طاولة المجلس، يحيطهم المتفرجون بينما يواصلان الصراخ.(٦٤)

لكنه حتى هذا القرار الجديد لم يحُل دون استمرار القتال بين الوحدات الإسرائيلية والمصرية فى سيناء. وعندئذ، بدأ التعاون الأمريكى السوفيتى فى الانهيار. ووضع السوفيت – الذين كانوا يشعرون بالقلق – العديد من الوحدات المنقولة جوًا على أهبة الاستعداد، وألمحوا فى خطابات إلى نيكسون وكيسنجر إلى إمكانية تدخل هذه الوحدات مباشرة من أجل وقف القتال. وكتب بريجنيف يقول لنيكسون: "إن إسرائيل تتحدى بوقاحة كلاً من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، بالنظر إلى أن الاتفاق الذى توصلنا إليه معكم يمثل الأساس لقرار مجلس الأمن"[٦٥]، وبدعم من السوفيت، طالب الرئيس المصرى أنور السادات بإيفاد قوات سوفيتية – أمريكية مشتركة، من أجل مراقبة وقف إطلاق النار. وأرهب هذا الاقتراح كيسنجر الذى كان عازمًا على إبقاء القوات السوفيتية خارج الشرق الأوسط. وفى ظل قناعة كيسنجر بأن التدخل السوفيتى فى المنطقة أمر ممكن، دعا إلى اجتماع طارئ لكبار المسئولين الأمريكيين فى ليلة ٢٤ أكتوبر، ثم أمر بتغيير نظام الإنذار الأمريكى الخاص بوقت الحرب، وهى المرة الأولى التى يحدث فيها ذلك منذ أزمة الصواريخ الكوبية. وتحولت القوات المسلحة الأمريكية إلى نظام ديفكون٢.[٦٦]

ثم تراجعت القوتان العظميان تقريبًا بالسرعة نفسها التى تقدمتا بها نحو المواجهة، وذلك عبر العمل من خلال المجلس مرة أخرى. ففى صبيحة اليوم التالى للتأهب الإستراتيجى الأمريكى، وافق السوفيت على مشروع قرار برعاية أمريكية، يفوض نشر قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة فى سيناء، لا تتضمن قوات سوفيتية أو أمريكية. وفى واشنطون، هلل كيسنجر، حيث كان مقتنعًا بأن رفع مستوى التأهب أرهب السوفيت وأنقذ النهج المشترك للقوتين العظميين فى المجلس. لكنه كان يتعين عليه التعامل مع بعض المكالمات الغاضبة؛ فقد شكا السفيران الفرنسى والصينى من الافتقار إلى المشاورات فى المجلس.[٦٧] وحيث إن هوانج كثيرًا ما استقبل مداهنات كيسنجر حول الحاجة إلى مواجهة السوفيت، فقد كان غاضبًا على وجه الخصوص، وأخبر كيسنجر بذلك:

أود أن أقول لك بأمانة شديدة إن ممارسات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى خلال اجتماعات مجلس الأمن فى يومى ٢٢ و٢٣ أكتوبر، حينما صاغا قرارًا اتفقا عليه سويًا، وهو ما لم يسمح للبلدان الأخرى باستشارة حكوماتها وتلقى التعليمات منها، هو سلوك نراه غير محتمل.(٦٨)

وقد حولَت الأزمة بالفعل المجلس المكون من ١٥ عضوًا إلى هيئة تخص لاعبين اثنين، حيث استخدم الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة المجلس كنقطة ارتكاز لهما كى يتوصلا إلى اتفاق فى الرأى حول النزاع. ولم يكن من يتفرجون من الخارج سعداء بذلك. ولابد أن الاستياء الصينى والفرنسى بدا أمرًا مضحكًا بالنسبة للعديد من الدول الأصغر خارج المجلس، التى تشكو منذ وقت طويل من الطبيعة الاستئثارية لهذه الهيئة؛ فقد كان لدى المجلس دائرة ساحرة داخل الدائرة الساحرة.

الدولة المنبوذة

أثناء حرب ١٩٧٣، برزت الولايات المتحدة بلا ريب باعتبارها الحليف الأهم لإسرائيل. وقد كان للمساعدات العسكرية الأمريكية التى انهمرت على المطارات الإسرائيلية دور حاسم فى تحسين موقف القوات المقاتلة لإسرائيل فى المعركة، وكان الرأى العام الإسرائيلى يدرك ذلك، ومن ثم قام حشد من الإسرائيليين المتحمسين بتحية وزير الخارجية الأمريكى عند وصوله إلى إسرائيل عقب انتهاء النزاع.(٦٩) وفى الأشهر اللاحقة، ساعدت دبلوماسية كيسنجر المكوكية المسعورة الأطراف المعنية على التراجع بحسم عن حالة الحرب. لكن هذه الرحلات لم يكن بوسعها تغيير ديناميكية العداء للغرب ولإسرائيل المتصاعدة داخل الأمم المتحدة. ولم تحظ القضية الإسرائيلية قط بشعبية بين عضوية الأمم المتحدة الواسعة. وكان عدد أعضاء الكتلة العربية فى حد ذاته، إلى جانب تزايد أهمية نفط الشرق الأوسط، يعنى أن موقف تلك الكتلة له وزن مهم فى الجمعية العامة. وتزايد هذا الوزن عدة أضعاف بعدما بدأت حركة عدم الانحياز بعد عام ١٩٧٣ فى توجيه طاقتها نحو دبلوماسية الأمم المتحدة.

وكانت هذه إستراتيجية رابحة. فمادامت الحركة تحافظ على النذر اليسير من الوحدة، استطاعت الهيمنة على العديد من السجالات داخل الأمم المتحدة. وكانت الأمم المتحدة مثل العجين فى أيدى أعضاء حركة عدم الانحياز المؤيدين لمنظمة التحرير الفلسطينية. وكان يمكن الاعتماد على الجمعية العامة من أجل جمع أغلبية كبيرة مؤيدة للموقف الفلسطينى فى معظم القضايا المتعلقة بالنزاع. ودُعى ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، من أجل الحديث أول مرة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٧٤. وأصبحت تلك الزيارة حدثًا سياسيًا مهمًا؛ فقد استُقبل عرفات كرئيس دولة، وكان يرتدى زيه الأخضر وكوفيته المعهودتين. وعندما صعد أخيراً إلى منصة قاعة الجمعية العامة، تكلم بلهجة المنتصر: "رغم هذا الوضع المتأزم الذى يسود العالم، رغم ما فى عالمنا من قوى ظلام وتأخر، فإن عالمنا اليوم يعيش أيامًا مجيدة. إنه يشهد انهيار العالم القديم، عالم الاستعمار والإمبريالية والاستعمار الجديد والعنصرية بكافة أشكالها، وأبرزها الصهيونية"[٧٠].

وفى العام التالى، صدقت الجمعية العامة بأغلبية كبيرة على مشروع قرار يساوى بين الصهيونية والعنصرية.[٧١] وقد صدر هذا القرار – الذى يعد واحداً من أسوأ القرارات سمعة فى تاريخ الأمم المتحدة – بموافقة ٧٢ صوتًا مقابل رفض ٣٥ وامتناع ٣٢. وفى الأعوام التالية، كانت تصدر سنويا سلسلة من القرارات التى تحمل المزيد من الإدانة لإسرائيل. واعتاد الكثير من الدبلوماسيين العرب الخروج من قاعة الجمعية العامة عندما يصعد المندوب الإسرائيلى للرد. وكان التهديد الأمريكى بالانسحاب من تمويل الأمم المتحدة هو ما حال دون إلغاء أوراق اعتماد إسرائيل ومنعها من المشاركة فى مناقشات الجمعية العامة.

لكن مجلس الأمن كان أقل خضوعًا، على الرغم من تأثره أيضًا بنشاط أعضاء حركة عدم الانحياز وبالمشاعر القوية المعادية لإسرائيل. وكانت حركة عدم الانحياز عادة تحتل أربعة مقاعد على الأقل فى المجلس، وأحيانًا كانت تحتل ستة مقاعد، وهو

عدد يسمح لها بممارسة تأثير قوى على جدول أعمال المجلس. وكان هؤلاء الأعضاء كثيراً ما يجتمعون من أجل تنسيق إستراتيجيتهم. وكان أعضاء حركة عدم الانحياز الذين يتولون عضوية المجلس يدينون بانتخابهم للأصوات التى يمكن للحركة حشدها، لذلك كانوا عادة يخضعون بدرجة كبيرة لإجماع الحركة. وفى يناير ١٩٧٦، ألقى ممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية خطاباً فى مجلس الأمن، وأصبح بعد ذلك يشارك بانتظام فى اجتماعات المجلس المتعلقة بالشرق الأوسط، على الرغم من الاعتراض المتكرر من جانب الولايات المتحدة. وفى ١٩٧٦، تعهد السفير السورى للأمم المتحدة بأن "منظمة التحرير الفلسطينية لن تغيب أبداً عن أية مناقشة تؤثر على مستقبل شعبها"[٧٢]، وفى الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٣، اجتمع المجلس عشرات المرات لمناقشة قضية إسرائيل وفلسطين. وأُدرج النزاع على جدول أعمال المجلس بتواتر يفوق أية قضية أخرى.

وعند هذه النقطة، أصبح المجلس منتدى للعبة متعددة المستويات. فعلى أحد المستويات، بذل أعضاء المجلس، وخاصة القوتان العظميان، جهداً من أجل منع تحول التوترات فى المنطقة إلى صراع مفتوح مرة أخرى. وعلى الرغم من كثرة الاختلافات بين الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن، لم يكن لدى أى منهم مصلحة فى اندلاع حرب ثانية. وفى العديد من المناسبات، لعب المجلس دور منبر الترهيب الذى كانت الدول الخمس تستخدمه فى توبيخ دول المنطقة عندما تشرد متجاوزة حدود السلوك المقبول ذى الطبيعة المبهمة. وصوتت الولايات المتحدة على سلسلة قرارات تنتقد التوغل الإسرائيلى فى لبنان. وفى ١٩٨١، عندما أغارت الطائرات الإسرائيلية فوق العراق، وقصفت المنشآت النووية الوليدة التى أقامها صدام حسين فى أوزيراك، صوتت الولايات المتحدة إلى جانب بقية أعضاء المجلس على قرار يدين الإسرائيليين، لأنهم مضوا أبعد مما ينبغى.[٧٣]

لكن فى أحيان كثيرة، ساعد المجلس العديد من الدول والمجموعات فى التنفيس عن استيائها وتملق حلفائها وإرضاء الدوائر الانتخابية فى الداخل. وكانت معظم قرارات المجلس حول الشرق الأوسط ذات أهمية سياسية محدودة. وبعد حرب ١٩٧٣،

واصلت الولايات المتحدة جهود الوساطة التى تقوم بها بمعزل عن الأمم المتحدة. وعندما توسط الرئيس جيمى كارتر فى اتفاقات كامب ديفيد التى ترتب عليها تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، لم يلعب المجلس دورًا مباشرًا فى ذلك. وكان الخطاب فى المجلس متطرفًا فى أغلب الأحيان، وهو ما قد يعود جزئيًا إلى ضعف تأثير تلك الهيئة. وأصبحت المقارنات بين الصهيونية والعنصرية أمرًا معتادًا. وخلال اجتماع للمجلس فى عام ١٩٧٦، تساءل السفير الليبى:

ما الذى يجب أن يفعله العالم مع حركة عنصرية ذات كيان عنصرى؟ هل يجب معاملتها بطريقة مختلفة عن النازية والأبارتهايد؟ .... بينما قد يكون قدرنا مواجهة تحدى الاستعمار الصهيونى وتحمل الأهوال والعدوان، فإننا أحيانًا نتساءل عما إذا كان هؤلاء الناس هم بالفعل من نجوا من بيلجين - بيلسين أو أوشفيتز أو تريبلينكا(٧٤).

وخلال التوغل الإسرائيلى فى لبنان فى ١٩٨٢، بعث السفير السورى لنظيره الإسرائيلى يهودا بلوم برسالة تهنئة بمناسبة رأس السنة اليهودية قال فيها: "روش هاشاناه سعيد يا سيد بلوم، بينما تأكل وتشرب على جثث العرب والفلسطينيين واللبنانيين على حد سواء"(٧٥).

وبنى عدد قليل من الدبلوماسيين سمعتهم على خطبهم حول الشرق الأوسط. وكان جميل بارودى الذى شغل منصب السفير السعودى فى الأمم المتحدة لوقت طويل، واحدًا من أبرز خطباء تلك الفترة. وحينما كان يخطو خطوات واسعة داخل غرفة المجل س، كانت تخرج من فمه الكلمات، وكان الناس يتدفقون من أجل مشاهدة العرض. وعندما كان بارودى يتلقى دعوة للحديث - عادة من أحد أعضاء المجلس المتعاطفين معه - كان يتوجه إلى طاولة حدوة الحصان ببطء، متعمدًا وضع ذراعيه وراء ظهره.(٧٦) وكان فى أغلب الأحيان يتحدث أكثر من ساعة، وأمامه ورقة واحدة مكتوب عليها ملاحظات. وكانت ينتقل بسهولة من الحديث عن النهب الإسرائيلى إلى شرور الرأسمالية الحديثة. وكان يتمتع بمسحة من المرح مقارنة ببعض

السفراء العرب الآخرين، بل كان ينزع إلى الاستبطان فى بعض الأحيان؛ ففى اجتماع فى صيف ١٩٧٦، حاول أن يضع إسرائيل فى سياق تاريخى: "نحن العرب كانت لدينا ثلاث إمبراطوريات، لكننا شربنا السلطة والثروة حتى الثمالة، وفقدنا زعماءنا، وسقطت إمبراطورياتنا، وكان يجب أن تسقط؛ لذلك أشعر بالأسف للصهاينة، لأنهم عاجلاً أم آجلاً، إن لم يكن عن طريق الحرب، سوف يتم دمجهم مثل الذين من قبلهم" (٧٧).

وكان بارودى يستطيع الارتجال كما يستطيع إلقاء المحاضرات. وكان يستمتع بالتهكم على السفراء الأمريكيين الذين كانوا غالبًا يتجولون ذهابًا وإيابًا أثناء الجلسات المطولة. وذات مرة، دخل السفير الأمريكى جورج بوش إلى الغرفة بينما كان بارودى فى ذروة انطلاقه، وعندئذ حياه السفير السعودى قائلاً من دون أن تطرف له عين: إننى سعيد برؤيتك يا سيد بوش. تفضل اجلس. لدىَّ بعض الأشياء لأقولها فيما يخص شركات النفط. وأريدك أن تسمع ذلك" (٧٨). وفى مناسبة أخرى، خلال اجتماع عام ١٩٧٦، وبخ موينيهان بسبب غيابه عن الجلسة: "كنت آمل أن يتحدث صديقى الطيب السيد موينيهان. لكنه وضع بديله فوق مقعده. لا أعرف ما إذا كان صوتى يزعج طبلة أذنه أم أنه مشغول فى مكان آخر" (٧٩).

وكان السفير السعودى كثيرًا ما يمضى فى خطابه إلى حافة العداء الخالص للسامية ثم يتراجع ببراءة. وقال فى عام ١٩٧٤ إن وسائل الإعلام الأمريكية "تسيطر عليها المصالح الصهيونية إلى حد كبير"، وبعد ذلك بأعوام قليلة، لاحظ أن اليهود: "اخترقوا المجتمع الغربى بأسره، وأصبحوا ذوى بأس شديد، كمصرفيين وتجار. إنهم يكسون الولايات المتحدة. اذهب إلى سيفنث أفينيو. أصبح لديهم المزيد من النفوذ. نريد لهم الازدهار، لكن ليس على حسابنا"، وكان بارودى سرعان ما ينفى وجود أى عداء عنصرى أو دينى من جانبه نحو اليهود: "إننا لا نكره اليهود. إننى لا أكره أى عدو. لماذا أكرههم؟ إنهم ضيوف فى هذا العالم. إنهم ضيوفنا" (٨٠).

وكان بارودى والدبلوماسيون العرب والأفارقة الآخرون يتلذذون بالربط بين إسرائيل وبين جمهورية جنوب إفريقيا، البطة السوداء الأخرى فى المنظمة الدولية. فقد قال السفير السورى عام ١٩٧٦: إن نظام الأفريكانر فى جنوب إفريقيا والنظام الصهيونى فى فلسطين لديهما العديد من السمات المشتركة وتمتعا بحقوق منذ البداية. وكلاهما نظام استيطانى، يرتكز على الإقصاء والعنصرية والقهر والاستغلال"(٨١) واستخدمت دول عدم الانحياز ضد جمهورية جنوب إفريقيا التكتيكات نفسها التى اتبعتها من أجل تهميش إسرائيل، وإن كان بصورة أكثر قوة؛ فقد نجحت دول عدم الانحياز فى تجريدها من شهادة اعتمادها. ولم يكن لمندوب جمهورية جنوب أفريقيا الحق فى مخاطبة الجمعية العامة من دون إذن واضح من الدول الأعضاء. وأجهضت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا مبادرة مماثلة فى المجلس. ومع ذلك، أصدر المجلس فيضًا من القرارات التى تدين الأبارتهايد والتدخل المستمر لجنوب أفريقيا فى منطقة الجنوب الإفريقى.

وكانت إسرائيل ترفض بغضب المقارنة بينها وبين جنوب أفريقيا. وقال السفير الإسرائيلى إن المجلس يخون أهدافه عندما يصبح غرفة الدفاع عن قضية فلسطين: "إذا كان المجلس يقبل أن يكون أداة لإرضاء نزوات نهج سياسى غير ناضج وعقيم – كما أصبح واضحًا الآن – فليس بوسعى القيام بأى شىء سوى إبداء الأسف الحقيقى إزاء هذا الطريق التعيس"(٨٢)، وتساءل المبعوثون الإسرائيليون: " هل يستحق الشرق الأوسط أن يستهلك جزءًا كبيرًا جدًا من وقت المجلس؟"، وفى يناير ١٩٨٢، قال السفير الإسرائيلى يهودا بلوم: "البعض منا انتابه شعور خلال الأسابيع القليلة الماضية بأن هناك مشكلات دولية أخرى تواجه المجتمع الدولى. لكن يبدو أن هذا المجلس غير واعٍ بوجودها، وهى ليست المرة الأولى التى يبدو فيها أن هناك اختلافًا بين العالم الحقيقى والعالم الذى يراه ويتعامل معه هذا المجلس"(٨٣) .

وبينما اصطفت دول عدم الانحياز والدول الشيوعية من أجل إدانة شرور الصهيونية، كان الدبلوماسيون الإسرائيليون يهاجمون أهدافهم فرادى. وأثناء سجال

حول لبنان، هاجم بلوم بعنف الانتقاد الموجه إلى إسرائيل من جانب الاتحاد السوفيتى وبولندا. وقال للسوفيت إن السفير البولندى "يأتى من بلد استعبدتموه"، قال مرة أخرى: "إن سجل السودان صادم، ومن الأفضل ألا يتكرر هنا"، وعندما انتقد السفير اليمنى إسرائيل، ذكَّر بلوم المجلس بالحرب الأهلية الدموية فى اليمن: "إنه لأمر مطَمْئن أن نرى ممثل اليمن يأخذ راحة من المصاعب التى تواجهها بلاده وأن يكون معنا هنا اليوم"، وعندما تعرض السفير الإسرائيلى للسخرية من ممثل كمبوديا التى كانت خاضعة آنذاك لسيطرة الخمير الحمر، رد قائلاً: "يغرينى التعليق بأننا بصدد سماع نفاق بول بوت."(٨٤)

وخلال عدة أسابيع فى ١٩٨٢، انزلقت إسرائيل والأردن إلى تكتيكات صبيانية. فقد أصرت إسرائيل على الإشارة للأردن باعتبارها: "دولة الأردن الفلسطينية العربية"، فى محاولة للتأكيد على أن الفلسطينيين لديهم بالفعل وطن داخل الأردن. ورد السفير الأردنى حازم زكى نسيبة بإطلاق لفظ "الكيان الإسرائيلى" على إسرائيل، وقاطع السفيران بعضهما البعض مرات متكررة. وكان تفريغ هذا الحوار نموذجًا دالاً:

السيد نسيبة (الأردن):.... وبعد، ممثل الكيان الإسرائيلى لديه الجرأة على الشكوى، بعدوانيته وعروضه المسرحية المعروفة، بأن إسرائيل تُنتقد أكثر من غيرها فى الأمم المتحدة. إننا لا نبدأ...

السيد بلوم (إسرائيل) : نقطة نظام.

الرئيس (ترجمة من الفرنسية): أود مطالبة مندوب إسرائيل بعدم مقاطعة خطاب مندوب الأردن. وسوف تتاح له الفرصة للحديث بعد وقت قصير. أود أن يواصل سفير الأردن حديثه.

السيد بلوم (إسرائيل): نقطة نظام. أود ثانية أن يتم توجيه أمر لمندوب الأردن بالإشارة إلى بلادى باسمها الصحيح التى قُبلت به عضويتها فى الأمم المتحدة.

السيد نسيبة (الأردن): أواصل كلامي: وبعد، ممثل الكيان الإسرائيلي لديه الجرأة على الشكوى ...

السيد بلوم (إسرائيل): نقطة نظام.[٨٥]

وكان بوسع سفراء إسرائيل في المجلس الشعور بالثقة لأن الولايات المتحدة على الأقل تشعر مثلهم بالغضب إزاء التركيز المكثف على خطايا إسرائيل. وفي حقيقة الأمر، أصبحت الولايات المتحدة مهمومة بمصالح إسرائيل، إلى حد جعل أعضاء المجلس الآخرين يشيرون إلى إسرائيل باعتبارها العضو السادس في مجموعة الأعضاء الدائمين بالمجلس. وفي الفترة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٥، استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ١٧ مرة من أجل إجهاض مشاريع قرارات تنتقد حليفتها. وفي معظم الحالات، كانت الولايات المتحدة تعترض على افتقار مشاريع القرارات إلى التوازن، حيث كانت غالبًا تدين إسرائيل بسبب ردودها الانتقامية من دون الإشارة إلى المشكلات الأمنية التي يواجهها هذا البلد. وفي بعض الأحيان، كان استخدام الفيتو الأمريكي يُعبِّر عما هو أكثر من الاعتراض على مشاريع القرارات في حد ذاتها، حيث استهدف إرسال إشارة إلى المجلس بضرورة بقائه بعيدًا عن هذا النزاع. وفي حديثة عن النهج الأمريكي تجاه تلك القضية، قال أبا إيبان، الدبلوماسي المخضرم: "إنهم لا يريدون إعطاء مجلس الأمن انطباعًا بأنه عاد إلى هذا الشأن. إذا سمحت للمجلس بإدانة إسرائيل مرة واحدة، فسوف يقوم كل ثلاثة أسابيع بإدانة أحد أعمال إسرائيل"[٨٦].

وفي أغلب الأحيان، كان دفاع أمريكا القوي عن إسرائيل يُغضب حلفاءها التقليديين. وعندما غزت القوات الإسرائيلية لبنان في يونيو ١٩٨٢، بدأ المجلس جولة اجتماعات ماراثونية. واقترحت فرنسا، رئيس المجلس في ذلك الشهر، قرارًا يدعو إلى

انسحاب القوات الإسرائيلية فوراً. وبعد الثالثة صباحًا، عندما حان وقت التصويت، اعترضت الولايات المتحدة على القرار الذى ترعاه فرنسا. ويتذكر دبلوماسى أمريكى: "أصبح واضحًا أن هدف الجهود الفرنسية كان استفزاز الولايات المتحدة من أجل استخدام الفيتو، بدلاً من العمل معها من أجل إحداث تغيير فى السياسة. وكان أكثر ما يهم فرنسا هو الظهور بمظهر المستقل عن الولايات المتحدة"(٨٧). ومن المنظور الفرنسى، كان الإصرار الأمريكى على حماية إسرائيل من التعرض للإدانة أمرًا غير مفهوم.

وأحيانا كانت الحاجة إلى الدفاع عن إسرائيل تؤدى إلى تعطل آلية الدبلوماسية الأمريكية. وكان أندرو يونج - داعية حقوق الإنسان المخضرم الذى عُين وزيراً قبل أن يختاره جيمى كارتر سفيراً لدى الأمم المتحدة - مستاء على وجه الخصوص من الدور الأمريكى فى حماية إسرائيل. ورأى يونج - مثله مثل العديد من المسئولين فى إدارة كارتر - أن الولايات المتحدة نَفَّرت العالم الثالث بسبب هذا الدور. وكافح يونج من أجل إصلاح هذا الخطأ. وفى الواقع، كان ميله إلى الإدلاء بتصريحات مرتجلة ودبلوماسيته المستقلة وبالاً عليه. وقد قال مرة: "إن القوات الكوبية تمثل عامل استقرار فى أنجولا"، وزعم أن الولايات المتحدة كانت تحتجز المئات من المساجين السياسيين. وأُجبِر يونج على الاستقالة فى النهاية، بعدما تواترت الأنباء عن مقابلته ممثل منظمة التحرير الفلسطينية سرًا، وهو ما يمثل خرقًا لسياسة الولايات المتحدة المعلنة. وفى خطاب الوداع الذى أدلى به أمام المجلس، تحدث بصراحة غير مألوفة:

قلت إن سياسة عدم التحدث إلى منظمة التحرير الفلسطينية تبعث على السخرية، وأعتقد أنها سياسة تبعث على السخرية. لكن إذا كان عدم تحدث الولايات المتحدة ودولة إسرائيل إلى منظمة التحرير هو أمر يبعث على السخرية، فإن ما يبعث على السخرية أيضًا هو ألا يكون للكثير من الموجودين حول هذه الطاولة علاقات طيبة مع دولة إسرائيل؛ لأنه فى نهاية المطاف، إذا كان لنا أن نشهد سلامًا فى هذه المنطقة، يجب على الناس التواصل مع بعضهم البعض كأصدقاء وأخوة، لا كأعداء متوحشين

يريدون تدمير بعضهم البعض.[88]

كما اكتوى دونالد ماك هنرى، خليفة يونج، بنار الشرق الأوسط. فى ١ مارس ١٩٨٠، وبناء على تعليمات من وزارة الخارجية الأمريكية، امتنع ماك هنرى عن التصويت على مشروع قرار ينتقد سياسة الاستيطان الإسرائيلى، ويتضمن إشارة إلى القدس الشرقية باعتبارها "أراضٍ محتلة"، وفى ظل غياب الفيتو الأمريكى، كان من السهل تمرير القرار. وخلال ساعات، وقع البيت الأبيض أسيراً للمكالمات الهاتفية الغاضبة. وقام كارتر - بإيعاز جزئى من مستشاريه فى الحملة الرئاسية - بتغيير الاتجاه بسرعة، وتنصل من التصويت الأمريكى.[89] وأُجبِر ماك هنرى، الخبير المتمكن فى وزارة الخارجية، على تفسير التحول المحرج لزملائه المندهشين فى المجلس.

وكان لسجالات المجلس حول الشرق الأوسط - المملوءة بالضغينة - آثار سلبية على الدبلوماسيين وعلى العلاقات بين الدول الأعضاء فيه. وفيما يخص السجالات الأمريكية - السوفيتية، فقد تحولت تدريجياً إلى تجاذبات طقسية متبادلة، ذات تأثير محدود فى الواقع على الأرض. لكنه فى مناسبات قليلة، وجد الأفراد الذين تأثروا بالنزاع بصورة مباشرة سبيلاً إلى غرفة المجلس. ففى ديسمبر ١٩٨٠، ناقش المجلس طرد إسرائيل عمدتين فلسطينيين من الضفة الغربية. وذهب الرجلان إلى نيويورك من أجل عرض قضيتهما بنفسيهما، وأدان المجلس بالإجماع الإجراء الإسرائيلى. ويبدو أن قرار المجلس زاد من جرأتهما، فبدأا إضراباً عن الطعام فى غرفة صغيرة بالقرب من غرفة المجلس، متعهدين بعدم تناول أى شىء سوى الماء المالح حتى تسمح إسرائيل بعودتهما. وقدم لهما المسئولون فى المجلس بطاطين ووسائد، مما كان سبباً فى اغتمام إسرائيل، وظلا خمسة أيام يرابطون بالقرب من غرفة المجلس إلى أن اقتنعا يوم الكريسماس بترك الحجرة.[90]

ويبدو أن هذا الاحتجاج قد ألهم آخرين. ذلك أنه بعد أشهر قليلة،

انفصلت مجموعة لبنانية مسيحية عن الفوج السياحى الذى كانوا معه، وقفزوا فوق الحاجز الذى يفصل قاعة الجمهور عن أرض الغرفة، وبدءوا التظاهر، مرددين شعارات بصوت مرتفع تدعو إلى خروج: "السوريين الخنازير" من لبنان، ثم سُحبوا خارج الغرفة.(٩١)

تعاملات الغرفة الخلفية

بحلول ١٩٨٠، تضاءل بشدة استخدام الغرفة الرسمية بعدما أصبحت موقعًا لكثير من الدراما مع مرور السنوات. ونتيجة سلسلة التجديدات الملحة للغرفة فى نهاية السبعينيات – مولتها فى الأساس حكومة ألمانيا الغربية – تغير الحيز المكانى حول الغرفة الرسمية للمجلس. فعلى أحد جانبيها، تم تحويل مساحة كانت فى السابق تضم مكاتب صغيرة إلى غرفة مؤتمرات تُعقد فيها الاجتماعات غير الرسمية للمجلس. وفى السنوات الثلاثين الأولى للمجلس، كانت اجتماعاته غير الرسمية تُعقد غالبًا فى المكتب الصغير الخاص برئيس المجلس أو فى إحدى قاعات المؤتمرات فى مبنى الأمم المتحدة. لكن هذا الوضع لم يقنَّن قط. وكان غياب مكان مُتفق عليه للاجتماعات غير الرسمية يعطى شعورًا بأن هذا الإجراء يُتخذ فى حالات بعينها. وأدى تأسيس غرفة خاصة لهذا الغرض إلى تغيير هذا الوضع. فبعد تأسيس الغرفة على الفور، أصبحت موقعًا لعديد من المفاوضات الصعبة حول أنشطة المجلس.

وكانت هذه الغرفة التى استُكملت بكابينة للترجمة بمثابة ملاذ لأعضاء المجلس، بعيدًا عن وهج أضواء التليفزيون ومطالب وسائل الإعلام. وجلس أعضاء المجلس على طاولة على شكل حرف U كانت تحاكى – وإن كان بصورة أكثر تواضعًا إلى حد كبير – الطاولة الموجودة فى حجرة المجلس الرسمية. وبدت الغرفة ضيقة فى ظل وجود ١٥ عضوًا والعديد من المستشارين وموظفى السكرتارية، وكانت حجرة مليئة بالدخان

بالمعنى الحرفى للكلمة. وكانت الطاولة عادة "تتناثر عليها علب من ماركات السجائر العالمية: دنهيل وبنسون أند هيدجز ودو موربيه وجيتان"[٩٢]، ووصفها مسئول عمل فترة طويلة فى الأمم المتحدة بأنها: "حجرة صغيرة حارة وخالية من الهواء الطلق" يجلس فيها الدبلوماسيون "جاثمين على مقاعد ضيقة، يزاحمهم خروج ودخول المساعدين والموظفين بدون توقف"[٩٣]، كما مولت حكومة ألمانيا الغربية تشييد غرفة جلوس مريحة بالقرب من حجرة المشاورات. وكانت تسمى: "الحجرة الهادئة"، لكن سرعان ما تحول اسمها إلى "الاستراحة الألمانية". وأصبحت مكانًا غير رسمي لممارسة السياسة. وانتهى العمل فى الغرف الجديدة فى نوفمبر ١٩٨٧، ولاحظ بعض دبلوماسيى المجلس تغيرًا فى أجواء العمل. ويتذكر دونالد ماك هنرى أنه فى إحدى الاجتماعات الأولى داخل غرفة المشاورات، شن دبلوماسى من الكتلة الشيوعية هجومًا على الولايات المتحدة مُطعمًا بأساليب الدعاية الكلاسيكية؛ فمال السفير السوفيتى على زميله قائلا بالإنجليزية التى يجيدها بطلاقة: "لا نتكلم بهذه الطريقة هنا"، موضحًا أن خطب الدعاية مكانها الغرفة الرسمية.[٩٤]

وكان من المفترض اقتصار المحادثات داخل حجرة الاستشارات على أعضاء المجلس. ولم يُسمح بوجود الصحافة، وأُقصيت الدول غير الأعضاء فى المجلس. وسمحت السرية النسبية للمناقشات للسفراء باختبار الأجواء الدبلوماسية من دون وضع التزامات على حكوماتهم. ويتذكر السفير البريطانى جون تومسون: "لأنه كان ممكنًا هناك اتخاذ مواقف يمكنك التراجع عنها أو التقدم بما يتجاوزها بدون إلزام الحكومة بها"[٩٥] ، وعمليًا، كان القليل مما يقال فى تلك الغرفة يظل سرًا. وكان سفراء الدول غير الأعضاء فى المجلس كثيرًا ما يحتشدون فى اللوبى خارج الحجرة، انتظارًا للتشاور مع الموجودين بالداخل. وعند خروج أحد الدبلوماسيين من الحجرة خلال اجتماع فى عام ١٩٨٠، وجد دبلوماسيين عراقيين يستمعون إلى النقاش عبر باب كابينة الترجمة.[٩٦] وكانت الترتيبات الأمنية فى المنطقة المحيطة بغرفة المجلس

متراخية بمقاييس اليوم. ويشير أحد مسئولى الأمم المتحدة إلى أنه عندما فتح غرفة رئيس المجلس فى صباح أحد الأيام، وجد أحد الطلاب مغشياً عليه على الأرض. وبدا أنه كان فى رحلة على سفينة فى إيست ريفر، ثم تركها وتسلق إلى داخل المكتب عبر نافذة مفتوحة.(٩٧)

وكان البعض فى داخل الأمم المتحدة يشعر بالقلق من أن يؤدى استخدام غرفة المشاورات إلى دفع مجلس الأمن إلى العمل من وراء الكواليس أو – وهو الأمر الأسوأ – السماح لأعضاء المجلس بالتنصل من مسئولياتهم. وكان برايان أوركوهارت، وكيل الأمين العام للشئون السياسية، متشككاً أكثر من غيره فى نتائج هذا التطور.

أحياناً تؤدى المفاوضات غير الرسمية إلى زيادة عزوف المجلس عن الاجتماع إلى حد يجعله لا يجتمع علناً على وجه الإطلاق. وفى مثل هذه المناسبات، يُختزل المجلس بالفعل إلى مجرد تمتمة خلف الأبواب المغلقة حول أمور تؤثر على السلام والأمن الدوليين. ولا يسهم ذلك فى زيادة مكانته أو الاحترام الذى يحظى به لدى الجمهور.(٩٨)

واتسم النقد الذى يطرحه أوركوهارت بالقوة، وعبَّر عن ارتياب إزاء "الدبلوماسية السرية" التى ظلت حاضرة داخل الأمم المتحدة منذ وقت طويل ؛ مثلما كانت حاضرة فى عصبة الأمم من قبلها. ووفقاً للحكمة التقليدية الأوروبية، دفعت الاتفاقيات السرية العالم نحو الحرب عام ١٩١٤، وكان الداعمون لعصبة الأمم يعتقدون أن على تلك المنظمة ممارسة الدبلوماسية الدولية فى وضح النهار. واستمر هذا الشعور بقوة الشفافية والرأى العام مع نشأة الأمم المتحدة. ورفض العديد من الدبلوماسيين فى سان فرانسيسكو فكرة عقد مجلس الأمن اجتماعاته خلف الأبواب المغلقة. لكن بحلول عام ١٩٧٨، ونتيجة تراجع النقاش فى المجلس، تحرر من يؤمنون بقدرة السجال العلنى على تسوية النزاعات من هذا الوهم. فإذا كان العمل وراء الكواليس سوف يحد من النقد اللاذع، فقد بدا ذلك ثمناً ضئيلاً يتعين دفعه.

وفى نهاية السبعينيات، ظهرت بضعة دلائل تشير إلى أن المجلس أصبح يعمل بصورة أكثر فعالية. فقد توصلت القوى الغربية دائمة العضوية فى مجلس الأمن مع الدول الغربية غير دائمة العضوية - وهى كندا وألمانيا الغربية - إلى حل شامل لوضع ناميبيا، وأدارت هذا العمل الدبلوماسى فى ظل معرفة المجلس بأكمله، وقدمت خطتها إلى المجلس كى يبحثها فى ١٩٧٨. وتمت الموافقة على القرار الذى يعلن استقلال ناميبيا بموافقة ١٣- ٠ حيث امتنع الاتحاد السوفيتى وحليفته تشيكوسلوفاكيا عن التصويت، وكانت هذه أول مرة منذ عقد من الزمن لا يُستخدم فيها الفيتو.

وصدر عن الصين، العضو الأحدث بين الأعضاء الدائمين فى المجلس، إشارات تبين أنها أصبحت أكثر ارتياحًا فى مقعدها. ذلك أنه منذ انضمام بيكين إلى مجلس الأمن فى نوفمبر ١٩٧١، ظلت تتخذ ما وصفة أحد الباحثين الصينيين بأنه "وضع منخفض المستوى يشبه حالة المبتدئ" فى المجلس".[٩٩] وعلى الرغم من اشتباكاتها الصاخبة مع الاتحاد السوفيتى من وقت إلى آخر، فإنها كانت تفضل البقاء بعيدًا عن معظم نزاعات المجلس. وقال هوانج هو: "لسنا مهتمين بالدعاية"[١٠٠]، وعلى عكس الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، اقتصدت الصين فى استخدام للفيتو. وفى عام ١٩٧٦، صوتت فى البداية ضد تولى كورت فالدهايم منصب الأمين العام للأمم المتحدة لفترة ثانية، لكنها تراجعت بعدما أوضحت أنها كانت تفضل مرشحًا ينتمى إلى العالم الثالث. وفى العديد من عمليات التصويت داخل المجلس، كانت تؤثِر ببساطة عدم المشاركة، وهو نهج قلما استخدمه الأعضاء الآخرون، فى الوقت الذى استخدمته فيه الصين ببراعة. وفى الفترة بين ١٩٧١ و١٩٧٦، اختارت الصين ألا تشارك فى نحو ٣٠٪ من القضايا الأساسية التى بحثها المجلس.[١٠١]

وكانت قضايا حفظ السلام ذات حساسية خاصة بالنسبة على الصين، وهو ما يرجع من جهة إلى اعتراضها من حيث المبدأ على أية مهمات أُقِرت وقتما كانت تايوان تشغل مقعد مجلس الأمن، ومن جهة أخرى إلى عدم ثقتها التاريخية فى القوات العسكرية التابعة للأمم المتحدة. ولم يلعب الصينيون أى دور عند التصويت على مهمات

حفظ السلام فى قبرص أو لبنان. لكن سياسة بيجين شهدت تحولاً بعدما توفى ماو عام ١٩٧٦، ومع تولى دينج زياو بينج السلطة خلال بضع سنوات تالية، تغير أسلوب بيكين فى التفاعل مع القضايا الدولية؛ ففى غضون بضع سنوات، تخلت الصين عن رفضها المبدئى لمهمات حفظ السلام، وبدأت تشارك فى عمليات التصويت داخل المجلس، وأصبحت جزءًا من النظام بدرجة محدودة، لكنها مهمة.

الانزلاق نحو الهاوية

لكن تحسن الأجواء داخل غرفة اجتماعات المجلس لم يكن بوسعه التعويض عن الظلام الذى كان يخيم على المشهد الدولى. ففى ١٩٧٩، بدا العالم متجهًا نحو عدم الاستقرار والمواجهة. ففى يناير من ذلك العام، عبرت القوات الفيتنامية الحدود إلى كمبوديا، وأطاحت بنظام الخمير الحمر الدموى المدعوم من الصين. وفى نوفمبر، اقتحم متطرفون إيرانيون السفارة الأمريكية فى طهران، وأخذوا ٥٢ من العاملين بها رهائن. وبعد ذلك بشهر بالكاد، غزا الاتحاد السوفيتى أفغانستان وأعدم رئيسها وعيَّن حكومة ألعوبة، وصعد المتمردون إلى التلال، وبدءوا قتالاً بهدف طرد السوفيت، استمر عقدًا من الزمن وغذته الأموال والأسلحة السعودية والأمريكية.

وفى عام ١٩٨٠، أرسل صدام حسين آلاف الجنود العراقيين إلى إيران؛ فقد كان الديكتاتور العراقى عازمًا على وضع آية الله الخومينى فى حجمه، وتوطيد مكانة العراق كى تصبح القوة العربية الأعظم. والنتيجة أنه شن حرب استنزاف دامت معظم العقد، وأسفرت عن مقتل نحو مليون شخص. وفى أنجولا، وصل آلاف الجنود الكوبيين من أجل مساعدة النظام اليسارى الديكتاتورى هناك فى صراعه مع المتمردين المدعومين من الولايات المتحدة. وفى الوقت الذى أصبح فيه العالم مكانًا أكثر خطورة، دخلت السياسة الأمريكية منعطفًا حادًا. ففى يناير ١٩٨١، تولى رونالد ريجان الحكم، متعهدًا بتسمية الطغيان السوفيتى باسمه الحقيقى ومقاومته كلما كان ذلك ممكنًا. وأصبح الوفاق بمثابة ذكرى بعيدة. وفى الشرق الأوسط، برزت التوترات القديمة

مجدداً عام ١٩٨٢، حيث قامت القوات الإسرائيلية بالتقدم إلى لبنان بغرض اقتلاع المسلحين الذين يستخدمون هذا البلد كقاعدة لتوجيه ضربات ضد إسرائيل.

ولم يكن بوسع المجلس اتخاذ إجراءات ذات شأن من أجل احتواء النزاع الممتد. وكان احتجاز إيران للرهائن بمثابة انتهاك صارخ للمعايير الدبلوماسية، إلى حد جعل المجلس ينجح فى التصويت بالإجماع على قرار يدين هذا السلوك.[١٠٢] لكن هذه الوحدة سرعان ما تلاشت، ولم يستطع المجلس الاتفاق حول فرض عقوبات على طهران. وعقد المجلس العديد من الاجتماعات المطولة، أدانت فيها الدول الغزو السوفيتى لأفغانستان، ومع ذلك، نظراً لحتمية استخدام السوفيت للفيتو ضد أى قرار يدين الغزو، فقد كان الأمر برمته مجرد عرض مسرحى. وأدت الخلافات بين الدول دائمة العضوية فى المجلس إلى سحق إمكانية اتخاذ أى إجراء ذى مغزى ضد غزو كمبوديا ولبنان.

ولم يكن أداء المجلس أفضل عند التعامل مع النزاع الإيرانى – العراقى الذى برز باعتباره أكثر نزاعات العالم دموية آنذاك. فقد تعافى نظام آية الله الخومينى الثورى من صدمة الغزو العراقى، وتقبَّل الحرب باعتبارها مهمة دينية لا تستهدف صد الغزاة فحسب، بل تخليص العراق من نظامها الفاسد والكافر. وأعلن آية الله أن صدام "يقاتل من أجل تدمير الإسلام"[١٠٣]، وتم الزج بآلاف المراهقين الإيرانيين فى الحرب من أجل حماية الإسلام، من دون معدات أو تدريب يُذكر. وأصبح المجهود الحربى الإيرانى أكثر تعقيداً بفعل العداء الواسع الذى واجهته إيران فى المنطقة؛ فقد اصطفت الدول العربية – المذعورة من شبح النظام الشيعى الثورى الذى يزعم الحديث باسم الإسلام – وراء صدام حسين. وأعلن راديو السعودية أنه "لا يوجد طريق لإجهاض وهزيمة الخطط الإيرانية سوى دعم العراق ماليًا وعسكريًا من أجل تدمير آلة الحرب الإيرانية"[١٠٤]، وفى أغلب الأحيان، بدا أن إيران كانت تحارب العالم العربى بأسره.

كان لدى إيران القليل من الحلفاء داخل غرفة المجلس. ونظراً لأن أزمة الرهائن

كانت لا تزال حديثة العهد وتوِّلد ذكريات مريرة، كانت الولايات المتحدة مسرورة لرؤية إيران تدمى، وراغبة فى تحسين العلاقات مع العراق. وفى عام ١٩٨٣، أرسل رونالد ريجان مبعوثًا، هو دونالد رمسفيلد، من أجل الحديث مباشرة مع صدام حسين. وأقامت الولايات المتحدة علاقات دبلوماسية رسمية مع العراق فى العالم التالى. وحاول الاتحاد السوفيتى فى البداية البقاء على الحياد فى هذا النزاع، لكنه فى ظل تراجع الوضع العسكرى للعراق، أرسلت موسكو أسلحة وأموالاً إلى صدام. وكانت لفرنسا مصالح اقتصادية مهمة فى العراق، وباعت لبغداد معدات عسكرية راقية فى فترة الحرب، وهو ما أغضب طهران. وكانت علاقات بريطانيا والصين بإيران الأقل توترًا. لكنهما لم تكونا ترغبان فى الدفاع بصورة مستمرة عن قضية إيران فى المجلس. أما تجمع عدم الانحياز، فقد كان يحيل قضايا الشرق الأوسط إلى الدول العربية، ومن ثم كان متعاطفًا مع العراق.

وفى ظل بيئة الدعم الضمنى للعراق هذه، دعا المجلس إلى وقف إطلاق النار، لكنه امتنع بوضوح عن وصف العراق بالمعتدى. وبدلاً من ذلك، دعا برفق الطرفين إلى "تسوية النزاع بينهما بالوسائل السلمية"(١٠٥)، فى العام التالى، التزم المجلس الصمت إزاء تصاعد القتال. وأغضب هذا الموقف المحايد طهران التى رفضت قبول قرارات وقف إطلاق النار، بل وامتنعت عن التواصل المباشر مع المجلس. وخلال معظم سنوات الحرب، كانت إيران تتواصل فقط مع الأمين العام. وتساءل أحد الخطابات عما إذا كانت إيران مخطئة عندما تشكك "فى نزاهة وموضوعية هذه الهيئةالمبجلة، التى التزمت الصمت لأكثر من ٢٢ شهرًا من الاحتلال العراقى لأراضينا، ولم تبدأ المشاورات إلا بعدما نجحت جمهورية إيران الإسلامية فى إجبار المعتدين على التراجع"(١٠٦).

وكان المجلس – العاجز عن وقف الحروب – قادرًا بالكاد على القيام بالمهام الإجرائية، مثل اختيار أمين عام جديد من أجل إدارة المنظمة الدولية. وفى واحدة من أكثر لحظات الصين حزمًا، استخدمت الفيتو فى ١٦ مناسبة منفصلة ضد اختيار

كورت فالدهايم أمينًا عامًا لفترة ثالثة فى ١٩٨١. ونصَّبت الصين نفسها الممثل الدائم للعالم النامى فى المجلس، وأصرت على أن يأتى القائد الجديد للمنظمة الدولية من العالم الثالث. واستغرق الأمر شهوراً من المشاحنات الكريهة، أطلق عليه أحد السفراء: "الهزل الماجن فى صورته القصوى"، وعشرات الاجتماعات خلف الأبواب المغلقة، قبل اختيار المجلس خافيير بيريز دى كويار، الدبلوماسى المخضرم من بيرو الذى كان يشغل منصب ممثل بلاده فى الأمم المتحدة.[١٠٧] ولم ينتظر الأمين العام الجديد طويلاً قبل الإشارة إلى حالة الاختلال الوظيفى التى كان عليها المجلس. وفى أول تقرير له، اتهم الهيئة التى انتخبته بالفشل على جميع الأصعدة تقريبًا:

لقد ضللنا الطريق بعيدًا عن الميثاق فى الأعوام الأخيرة. يجد مجلس الأمن، جهاز الأمم المتحدة الأساسى المناط به الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، نفسه فى معظم الأحيان عاجزًا عن اتخاذ إجراءات حاسمة من أجل تسوية النزاعات الدولية، وأصبح يواجه على نحو متزايد تحديًا وتجاهلاً من أولئك الذى يشعرون بأن لديهم القوة الكافية للقيام بذلك.[١٠٨]

وكان هناك سفير واحد على الأقل يشارك الأمين العام كليةً كراهيته لطريقة عمل المجلس. ففى ١٩٨١، وصلت جين كيركباتريك؛ كى تشغل منصب السفير الأمريكى الجديد لدى الأمم المتحدة. وكانت كيركباتريك تشارك دانيال باتريك موينيهان استعداده لكشف عبثية المنظمة وقصورها فى أداء وظيفتها. وقالت ذات مرة: "إن ما يحدث فى مجلس الأمن يشبه كثيراً عمليات السطو، أكثر من كونه نقاشًا أو جهدًا يهدف إلى حل المشكلات". وأكدت أنه يتعين على الولايات المتحدة تكبيد من يتبنون خطابًا عدائيًا تجاهها، خاصة عندما يصدر هذا الخطاب عن بلدان تتلقى دعمًا أمريكيًا عسكريًا أو اقتصاديًا، ثمن ما يفعلون. وكتبت تقول: "إننا نعمل كما لو كانت علاقاتنا مع مؤيدينا لا تختلف عنها مع معارضينا، حيث لا توجد عقوبات على معارضة رؤانا، ولا مكافآت على التعاون معنا"[١٠٩].

وأعطى خطاب وزعته حركة عدم الانحياز فى سبتمبر ١٩٨١ الفرصة لكيركباتريك كى تكشف عن إستراتيجيتها الجديدة. وكان الخطاب عاديًا، إذا وُضِع فى سياق راديكالية العالم الثالث، حيث ضم الانتقادات اللاذعة المعتادة للرأسمالية والاستعمار الغربى وإسرائيل. لكن كيركباتريك رفضت جعل هذا الأمر يمر بسهولة، حيث بعثت برسالة سريعة إلى الموقعين الأصليين على الخطاب، أعربت فيها عن اندهاشها لأن هذا البلد "بوسعه الارتباط بوثيقة تحوى مثل هذه الأكاذيب المنحطة والهجوم الخبيث ضد اسم الولايات المتحدة المحترم"(١١٠)، وكما كان الحال مع موينيهان، أحدثت رسالة كيركباتريك ردود أفعال قوية، خاصة من جانب الأمريكيين. فخلال إحدى مناقشات المجلس، وقف واحد من المراقبين فى قاعة الجمهور، وبدأ يصرخ فى وجهها: "لا تعطى محاضرات للأمم المتحدة. إننى مواطن أمريكى. إنك عار!"(١١١)، وبدت كيركباترك متقبلة الهجوم الذى تلقته. فلم تكن موجودة فى نيويورك كى تكسب الأصدقاء، بل كى تدافع بعنف عن أمريكا، خاصة فى مواجهة ما اعتبرته حلفًا غير مقدس يضم دول عدم الانحياز والسوفيت.(١١٢)

وفى نهاية ١٩٨٣، واتتها أفضل فرصة كى تسحق السوفيت. ففى مساء ٣١ أغسطس، أقلعت طائرة بوينج ٧٤٧ تابعة للخطوط الجوية الكورية الجنوبية من أنكوراج فى ولاية ألاسكا متوجهة إلى سول موقع الوصول المعتاد. لكنها فى موقع بالقرب من شبه جزيرة كامتشاتكا انحرفت عن مسارها ودخلت المجال الجوى السوفيتى، وأرسلت قيادة الدفاع الجوى السوفيتى طائرات مقاتلة فى أعقابها. وبعد سلسلة مشوشة من الاتصالات، أسقطت تلك الطائرات الطائرة الكورية، مما أسفر عن مصرع جميع الركاب وعددهم ٢٦٩، إضافة إلى طاقم الطائرة. وروع هذا الهجوم العالم، وسارع ريجان لاقتناص هذه الفرصة من أجل فضح قسوة السوفيت.

وفى الأيام التالية لهذا الحادث، كافح السوفيت من أجل تفسيره، عبر إصدار سلسلة من البيانات المشوشة. وكانت كيركباتريك مستعدة لتوجيه الضربة

القاضية. ففى واشنطون، استُدعى أحد الخبراء فى وكالة المعلومات الأمريكية إلى غرفة آمنة فى مقر وزارة الخارجية، وقدم شريطًا صوتيًا يحوى تسجيلاً لأحاديث الطيارين السوفيت الذين أسقطوا الطائرة الكورية. وسرعان ما قام فريق صغير من الدبلوماسيين والفنيين بإنتاج شريط فيديو محترف، يتضمن تفريغًا يصاحب التسجيل المشوه للأحاديث.(١١٣)

وعندما اجتمع المجلس فى ٦ سبتمبر، كان العرض جاهزًا. وشغَّلت كيركباتريك التسجيل المشوش، يصاحبه شريط الفيديو. وكانت هناك شاشات تليفزيونية مثبتة فى الحجرة، كى يقرأ الدبلوماسيون التفريغ، بينما يستمعون إلى الأحاديث السوفيتية التى جرى التقاطها. وحرص الوفد الأمريكى على تثبيت إحدى الشاشات بالقرب من السفير السوفيتى. كما قدم الفريق الأمريكى التفريغ إلى المترجمين فى كبائن الترجمة، وهى خطوة حكيمة، لأنه كان يصعب فك شفرة التسجيل الصوتى، حتى بالنسبة لمن يجيدون الروسية بطلاقة.

وأعدت كيركباتريك المشهد ببراعة، حيث أشارت إلى التفسيرات السوفيتية المشوشة والمتضاربة لاختفاء الطائرة الكورية، وقالت: إن "حكومة الولايات المتحدة، بالتعاون مع حكومة اليابان، قررت كشف الدليل أمام هذا المجلس والعالم"، وأكدت للمجلس أنه لم يتم قطع أية أجزاء من الشريط. وخلال الدقائق الخمس عشرة التالية، استمع المجلس إلى التسجيل مصحوبًا بالترجمة المروعة التى انبعثت من السماعات.

"الآن سوف أجرب صاروخًا".

"تحركت الرءوس الصاروخية".

"نفذت الإطلاق. دُمر الهدف".

وقالت كيركباتريك إن الشريط يؤكد أن "السوفيت قرروا ضرب الطائرة المدنية وإسقاطها وقتل ٢٩٦ شخصًا كانوا على متنها، ثم كذبوا حول هذا الأمر"، وأضافت أن

السوفيت يتحدثون وكأن "الانحراف عن المسار جريمة تستحق عقوبة القتل"، وذكَّرت الجمهور بأن هذه لم تكن المرة الأولى التى تُكشف فيها الآثام السوفيتية أمام المجلس: "لدى أدلاى ستيفنسون دليل فوتوغرافى لا يمكن دحضه، كما هو الحال مع الشريط الصوتى الذى استمعنا إليه اليوم. فى الواقع، أصبح العنف والكذب أداتين طبيعيتين للسياسة السوفيتية"[١١٤].

وكانت مهمة الرد تقع على عاتق أوليج تروبانوفسكى، السفير السوفيتى فى الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٦. وعلى غير عادة السفراء السوفيت، كان تروبانوفسكى الذى درس فى الولايات المتحدة ويتحدث الإنجليزية بطلاقة، منفتحًا وينأى بنفسه على وجه العموم عن الدخول فى مهاترات، على عكس النهج السائد من جانب الدبلوماسية السوفيتية فى المجلس، كما كان يمتلك سرعة بديهة. وخلال استراحة اجتماع عُقد فى بداية الثمانينيات، ألقى واحد من المحتجين تظاهر بأنه صحفىٌ حاوية تجاه تروبانوفسكى ودبلوماسى أمريكى بجواره. ونظر السفير المذهول أسفل، فوجد نفسه مغطى بطلاء أحمر. ورد بسرعة مازحًا : better red than dead.[١١٥]

لكن سحر ومهارة تروبانوفسكى ما كانا بوسعهما أن يأخذاه إلى أبعد من ذلك. فكما كان الحال مع العديد من الدبلوماسيين السوفيت على مر السنين، كان عليه ممارسة مهامه من دون أن تتوفر لديه معلومات كاملة من موسكو، ومع استمرار ملحمة الطائرة الكورية، شعر تروبانوفسكى بالإحباط نتيجة القصة المشوشة القادمة من موسكو وغياب تعليمات واضحة حول كيفية الرد على الاتهامات الأمريكية.[١١٦] ولجأ إلى شن هجوم عام على المصداقية الأمريكية واستخدام أساليب الحرب الباردة النمطية قائلاً: "من المعروف جيدًا أن الدعاية الأمريكية ليس لها مثيل حينما يتعلق الأمر بالتضليل"، واعتبر الطائرة المنكوبة فرسًا فى رهان الحرب الباردة الأوسع نطاقًا. وأضاف أنه "لم يفقد هؤلاء حياتهم بسبب الاتحاد السوفيتى، كما يدَّعون بصوت مرتفع فى الغرب. بل إنهم ضحايا جدد للحرب الباردة التى تُعتبر الإدارة الأمريكية الحالية

المدافع عنها والراغب فيها"(١١٧).

وبالنسبة لفريق الولايات المتحدة فى المجلس، قدم حادث الطائرة الكورية والإدانة التى جلبها إلى موسكو فترة راحة من التشهير والعزلة اللذين كان يقابلهما هذا الفريق عادة. وكانت السياسة الخارجية لإدارة ريجان لا تحظى بشعبية لدى معظم دول العالم. وأضفى استعداد هذه الإدارة إلى انتقاد الأمم المتحدة مزيداً من التوتر على العلاقات داخل مقر المنظمة الدولية فى نيويورك. لكن فترة الراحة هذه لم تدم طويلاً. ففى الساعة الخامسة من صباح ٢٥ أكتوبر، هبط جنود البحرية الأمريكية والصاعقة إلى جزيرة جريناداا الصغيرة فى الكاريبى. وأطاحوا بسرعة بحكومتها العسكرية التى تستلهم الماركسية، ونقلوا إلى بر الأمان مجموعة من دارسى الطب الأمريكيين الذين قادهم حظهم العاثر إلى الوجود فى الجزيرة آنذاك. ووفرت سلسلة الاجتماعات التى عقدها المجلس حول الغزو الأمريكى للجزيرة منبراً لجولة جديدة من النقد القاسى للسياسة الأمريكية. وقاد الاتهام سفير جرينادا فى الأمم المتحدة - الذى فُصل من منصبه بعد ذلك بوقت قصير - قائلاً: "من الواضح للغاية أنه فى عالم اليوم، قررت الولايات المتحدة أن القوة هى الحق، وأن أحدًا ليس لدية الحق فى تقرير مصيره"، واتفق معه السفير المكسيكى: "إننا هنا بصدد انتهاك واضح للقانون الدولى"، وأعربت فرنسا عن "أسفها العميق" إزاء الغزو. وحصل مشروع قرار يدين الغزو الأمريكى على موافقة ١١ صوتًا، مما جعل الولايات المتحدة تقف وحيدة، واضطرت إلى استخدام الفيتو.(١١٨) وأكد دبلوماسى أمريكى: "لا نشعر بأى درجة من العزلة. لدينا العديد، العديد، من الأصدقاء. لدينا العديد من الأصدقاء فى منطقة الكاريبى. لدينا العديد من الأصدقاء فى أمريكا الوسطى والجنوبية"(١١٩).

لكن فى أغلب الأحيان كان من الصعب اكتشاف هؤلاء الأصدقاء فى نيويورك. وقال أحد مسئولى الأمم المتحدة عقب حضوره اجتماعًا للمجلس، انضمت فيه ليبيا إلى المتحدثين المعادين للولايات المتحدة: "إنه موسم حرية الهجوم على الولايات المتحدة". وكان خصوم أمريكا مبتهجين. وتبجح السفير الليبى: على التريكى، عقب مناقشة فى

المجلس حول التدخل الأمريكي في نيكاراجوا: "الولايات المتحدة ليس لديها أصدقاء. إن كلمة يانكي في أمريكا اللاتينية تُعتبر مرادفة للشر والشيطان"(١٢٠)، وعزز الهجوم القاسي على أمريكا من شعورها بالإحباط - الموجود سلفًا - تجاه المنظمة الدولية. وخلال إحدى المناقشات، اقترح السفير السوفيتي أن الولايات المتحدة ربما لم تعد المكان المناسب لاستضافة الأمم المتحدة. وقال إنه ربما حان الوقت لانتقال المنظمة إلى مكان آخر. وكانت هذه فرصة لا تقاوم بالنسبة لأحد مساعدي كيركباتريك المتحفزين، حيث قال متوعدًا: "لن نضع عقبات في طريقكم. وسوف نقف على رصيف الميناء كي نودعكم بينما ترحلون وقت الغروب"(١٢١)، واتسم هذا القول بدرجة من الغلو. ومع ذلك، فقد عكس عقلية الدائرة السياسية القوية التي كانت تؤثر على السياسة الأمريكية تجاه الأمم المتحدة. وفي ١٩٨٥، هددت الولايات المتحدة بالتوقف عن دفع أجزاء كبيرة من التزاماتها المالية تجاه المنظمة الدولية، ظاهريًا بسبب الإسراف البيروقراطي وما اعتبرته تكلفة مرتفعة إلى حدود ظالمة بالنسبة للولايات المتحدة. وأصدر الكونجرس تشريعًا في ذلك العام يطالب بتمتع الولايات المتحدة بقوة تصويتية فيما يخص شئون الميزانية بما يتناسب مع مساهماتها. وبالنسبة لليمين السياسي بصفة خاصة، لم يكن التخلي عن الأمم المتحدة كليةً أمرًا مستبعدًا. فقد أصدرت مؤسسة هيرتيج صاحبة النفوذ القوي سلسلة من التقارير التي تتحدث عن الإسراف في الأمم المتحدة وتحشد الدلائل على سقوط تلك المنظمة. كما اعتبرت المؤسسة أن الحجة التي يجري ترديدها كثيرًا بأن مجلس الأمن يوفر على الأقل منتدى للدول كي تنفس من خلاله عن غضبها - بحسب القول المأثور لونستون تشرشل: "إن الثرثرة أفضل من الحرب" - لم تعد مقنعة على ما يبدو. وفيما يتعلق بالشرق الأوسط على وجه الخصوص، بدا المجلس لا يفعل شيئًا أكثر من تصعيد الخطاب ودفع الدول إلى التصويت على قرارات غير فعالة تسبب الانقسام فيما بينها. ويخلُص أحد التقارير الصادرة عن المؤسسة إلى أنه "لم يعد البخار يتسرب إلى الأجواء، لكنه ينتشر تحت السطح حتى ترتفع حرارة الجهاز إلى حدود خطيرة. وتحل الحرب محل الثرثرة"(١٢٢).

وكانت هذه لحظة خطرة بالنسبة لمنظمة ظلت على قيد الحياة ٤٠ عامًا. فقد تراجع بصورة مستمرة عدد المراقبين الذين يعتقدون أن الأمم المتحدة ومجلسها لهما دور إيجابى. وعندما سئُل - خلال أحد المسوح - نحو ٢٠٠ من المندوبين فى الأمم المتحدة حول معدل فعالية مجلس الأمن، أُعطِى المجلس درجات سيئة، أقل حتى من تلك التى أحرزتها الأمم المتحدة.(١٢٣) كما كان مهمًا بالدرجة نفسها أن الولايات المتحدة - البلد الذى بعث الحياة فى الأمم المتحدة أكثر من غيره - لم يكن لديها شىء جيد تقوله عن المنظمة. وعندما دعت بريطانيا إلى عقد اجتماع طارئ للمجلس بهدف انتقاد الأرجنتين بسبب استعداداتها لغزو جزر فوكلاند، ارتبك الأمريكيون. وتساءلت كيركباتريك، لماذا يتكبدون عناء اللجوء إلى المجلس. وكانت الولايات المتحدة تحظى بعلاقات جيدة مع الأرجنتين، وكانت لا ترى أية قيمة فى وضع النزاع بين اثنتين من الدول الصديقة لها على طاولة المجلس. ومع ذلك، أصر السفير البريطانى على دعوة المجلس للانعقاد لمناقشة القضية. ولم تظهر كيركباتريك فى الاجتماع، وحل محلها دبلوماسى مبتدئ، وُجِهت إليه تعليمات بعدم اتخاذ إجراءات فعالة لمساعدة البريطانيين.(١٢٤) ومع تدهور العلاقات بين القوتين العظميين وإعلان الولايات المتحدة صراحة تشككها فى فائدة المجلس، سرعان ما تبددت الفرص حول إمكانية اتخاذ مجلس الأمن أية إجراءات بناءة.

وبدا أنه حتى السياح أصبحوا يدركون أن المبنى فقد الروح. ومع بداية الثمانينيات، انخفض عدد زوار المقر بنحو ٤٠٪ مقارنة بمستويات الستينيات. واعترف واحدٌ من المتحدثين باسم الأمم المتحدة بأنه "ربما ضاع جزء من هالة نشاط الأمم المتحدة"(١٢٥). وتساءل برايان أوركوهارت - الذى انضم للمنظمة الدولية فى أيامها الأولى وخدم فيها وقتًا طويلاً - ما إذا كان من الضرورى حدوث تدخل من خارج الكوكب كى تخف حدة الأزمة بين القوى العظمى: "أشعر فى لحظات بأن غزوًا من الفضاء الخارجى وحده قادرٌ على إعادة الإجماع والروح التى كان يتحدث عنها

مؤسسو الميثاق[١٢٦].

وفى سبتمبر ١٩٨٥، عُلقت لوحة نسيجية مرسوم عليها الجورنيكا لبيكاسو عند الرواق الموجود خارج حجرة المجلس. وكانت صور العنف والخوف التى تضمنتها اللوحة تتناقض بحدة مع الجدارية التى تصور العنقاء بينما تصعد من الرماد، الموجودة فى صدارة الحجرة من الداخل. وبدت الجورنيكا بمثابة اتهام بقدر ما كانت عملاً من أعمال الزينة؛ فقد مُنحت الدول الخمس سلطات ومسئوليات كبرى عقب الحرب العالمية الثانية، وهذا ما فعلوه بها.

هوامش الفصل الرابع

(1) George Ball, *The Past has Another Pattern* (New York: Norton, 1982), 437.

(2) "Fifth conference of head of state or Government of Non-Aligned Countries," reprinted in Odette Jankowitsch and Karl P. Sauvant, *The Third World without Superpowers: The collected Documents of the Non-Aligned Countries*, vol.2 (Dobbs Ferry, NY: Oceana, 1978), 753.

(3) Cameron Hume, *The United Nation, Iran, And Iraq: How Peacemaking Changed* (Bloomington: Indiana University Press, 1994), 36.

(4) UNSC Resolution 344 (Dec. 15, 1973).

(5) Abdulrahim Abby Farah, "The Council meets in Africa," in Nicol, Paths to *Peace, 108.*

(6) Colin Crowe, "Some Observations on the Operation of the Security Council including the use of the veto," *Nicol, Paths to Peace, 97.*

(7) Ball, *The Past has Another Pattern, 442-443.*

(8) Shevchenko, *Breaking with Moscow, 229.*

(9) Israelyan, *On The Battlefields of the Cold War, 151.*

(10) Israelyan, *On The Battlefields of the Cold War, 153.*

(11) SCOR, 1445th meeting (Aug. 24, 1968), 19.

(12) Seymour Maxwell Finger, *Your Man at The UN* (New York: New York university Press, 1980), 191.

(13) SCOR, 1443rd meeting (Aug. 22, 1968), 18.

(14) SCOR, 1443rd meeting (Aug. 22, 1968), 29.

(15) Quoted in Fasulo, *Representing America, 122.*

(16) "Jackson Assails U.S. Policy on UN," *New York Times, Mar. 21, 1962, 1.*

(17) FRUS, 1969-1972 (Foundations of Foreign Policy), 163.

(18) SCOR, 1534th meeting (Mar. 17, 1970), 2-3. Caradon was Quoting from a statement he had made in the Council in June 1969.

(19) SCOR, 1534th meeting (Mar. 17, 1970), 17.

(20) SCOR, 1534th meeting (Mar. 17, 1970), 24.

(21) Robert Alden, "U.S. casts a veto in UN in Mideast, Citing Terrorism," *New York Times, Sept. 11, 1972. A1.*

(22) M. A. Farber, "U.S. Won't Shun Use of U.N. veto," *New York Times, Oct. 15, 1972, 4.*

(23) Daniel Patrick Moynihan, "The United States in Opposition," *Commentary*, Mar. 1975, 31-44.

(24) "New Man at Turtle Bay," *New York Times, May 3, 1975, 17.*

(25) *Paul Hoffmann, "Moynihan Chides U.N. on Israel Issue," New York Times*, Dec. 7, 1975, 14.

(26) "Moynihan Assails Uganda President," *New York Times, Oct. 4, 1975, 59.*

(27) SCOR, 1870th meeting (Jan. 12, 1976).

(28) Finger, *Your Man at The UN, 244.*

(29) Seymour Maxwell Finger, *Inside The World of Diplomacy: The U.S. Foreign Service* (Westport, CT: Praeger, 2002), 129.

(30) FRUS, 1964-1968, XXXIII:678.

(31) Walter Johnson et al., eds., *The Papers of Adlai E. Stevenson, vol. 8, Ambassador to The United Nations*, 1961-1965 (Boston: Little Brown, 1979), 119.

(32) Quoted in Byron S. Weng, "Communist China's Changing Attitudes toward the United Nations," *International Organization* 20, no. 4 (Autumn 1966), 696-700.

(33) انظر على سبيل المثال: Thomas W. Robinson, "The Sino-Soviet Border Dispute: Background, Development, and the March 1919 Clashes," American Political Science Review 66, no. 4 (Dec. 1972), 1175-1202.

(34) "Conversation between president Nixon and National Security Adviser Kissinger, followed by a conversation among Nixon, Kissinger, and UN Ambassador George Bush, 30 Sept. 1971," National Archive, Nixon White House Tapes, Conversations 581-1 and 582-2, transcribed by the National Security Project at George Washington University.

(35) "Resolutely Oppose the U.S. Scheme of creating 'Two Chinas'", People's Daily (Sept. 25, 1971) , Reprinted in Hsinhua selected news items (Hong Kong: Hsinhua News Agency, 1971).

(36) Henry Tanner, "Taiwan Warns UN Peking is Peril to it," *New York Times*, Oct. 9, 1971, 1.

(37) Samuel S. Kim, *China, the United Nations, and the World order* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979), 133.

(٣٨) كان من بين أعضاء الوفود الذين رقصوا فى الممرات سفير تنزانيا الموهوب سالم أحمد سالم. وبعد ذلك بنحو عقد من الزمن، استخدمت الولايات المتحدة الفيتو اعتراضاً على توليه منصب الأمين العام للأمم المتحدة ورجع ذلك جزئيًا إلى هذا الحادث. انظر:

Urquhart, A Life in Peace and war, 331-332.

(39) John W, Finney, "Sentiment Developing in Congress to reduce financial support to UN agencies," *New York Times*, Oct. 27, 1971, 16.

(40) Tillman Durdin, "Nationalities Determined to make best of s 'tough but not irreparable' situation," *New York Times*, Oct. 28, 1971,14.

(41) Fasulo, *Representing America*, 178.

(42) Henry Tanner, "Peking Delegation in U.S.: Greets a 'Great People,'" *New York Times, Nov.* 12, 1971, A1.

(43) Memorandum from Winston to Lord Henry A. Kissinger, Nov. 29, 1971, available via the National Security Archive, George Washington University.

(٤٤) يمكن الاطلاع على عرض موجز للنزاع فى :

Hussain Haqqani, *Pakistan: Between Mosque and Military* (Washington, DC: Carnegie Endowment for international Peace, 2005), 51-86.

(45) Henry Tanner, "Bhutto Denounces Council and Walks out in Tears." *New York Times*, Dec. 16, 1971, A1.

(46) SCOR, 1660th meeting (Aug. 25, 1972), 8.

(47) George Bush (with Victor Gold), Looking Forward (Garden City, NY: Doubleday, 1987), 118.

(48) Fasulo, *Representing America*, 179.

(49) SCOR, 1874th Meeting (Jan. 15, 1976), 10.

(50) UN Doc. S/PV 1608 (Dec. 6, 1971).

(51) SCOR, 1608th Meeting (Dec. 6, 1971), 20.

(52) Shevchenko, *Breaking with Moscow*, 253.

(53) Henry Kissinger, *Years of Upheaval* (Boston: Little, Brown, 1982), 471-473.

(45) Kissinger, Crisis, 160.

(55) SCOR, 1744th Meeting (Oct. 9, 1973), 11.

(56) Robert Alden, "A Soviet Walkout Marks U.N. Debate," *New York Times*, Oct. 10,1973, 1.

(57) Victor Israelyan, *Inside the Kremlin during the Yom Kippur War* (University Park: Pennsylvania State University Press, 1995), 70.

(٥٨) للاطلاع على تغطية ممتازة للتطورات الدبلوماسية والعسكرية، انظر:

Bailey, *Four Arab-Israeli Wars*, 305-342.

(59) Kissinger, *Years of Upheaval*, 557.

(60) Interview with John Scali in Fasulo, *Representing America*, 197.

(61) Israelyan, *Inside the Kremlin during the Yom Kippur War*, 138.

(62) UNSC Resolution 339 (Oct. 23, 1973).

(63) Robert Alden, "Security Council to Send Observers to Suez Front," *New York Times*, Oct. 24, 1973, 97.

(64) The photo accompanied a *New York Times story*. See Robert Alden, "Security Council to Send Observes to Suez Front," *New York Times*, Oct. 24, 1973, 97.

(65) Document available via National Security Archives, George Washington University.

(66) انظر على سبيل المثال: Walter Isaacson, Kissinger: A Biography (Simon & Schuster, 1992), 529-531.

(67) Documents via the National Security Archive, George Washington University. A record of the conversation with the French ambassador is available at http://www.gwu.edu/-nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB98/octwar-75.pdf. A record of the conversation with the Chinese ambassador is available at http://www.gwu.edu/-nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB98/octwar-72 .pdf.

(68) U.S. Department of State, Memorandum of Conversation between Secretary Kissinger, Ambassador Huang Chen, et al., Oct. 25, 1973. Document available via the National Security Archive, George Washington University.

(69) Isaacson, *Kissinger*, 527.

(70) "Transcripts of Addresses to the U.N. Assembly by Arafat and Israeli Delegate," *New York Times*, Nov. 14, 1974, 22.

(71) UNGA Resolution 3379 (Nov. 10, 1975).

(72) SCOR, 1871st Meeting (Jan. 13, 1976), 7.

(73) UNSC Resolution 487 (June 19, 1981).

(74) SCOR, 1877th Meeting (Jan. 21, 1976), 6.

(75) UN Doc. S/PV.2396 (Sept. 19, 1982).

(76) Author interview with former UN official (interview conducted on a background basis).

(77) SCOR, 1928th Meeting (June 18, 1976), 12.

(78) Fasulo, *Representing America*, 173.

(79) SCOR, 187 3rd Meeting (Jan. 15, 1976), 15.

(80) SCOR, 1873rd meeting (Jan. 15, 1976), 14-15.

(81) SCOR, 1917th Meeting (May 5, 1976), 6.

(82) SCOR, 1922nd meeting (May 26, 1976), 6.

(83) SCOR, 2328th meeting (Jan. 14, 1982), 42.

(84) SCOR, 2131st meeting (March 19, 1979), 10.

(85) UN Doc. S/PV.2355 (Apr. 16, 1982), 21-22.

(86) UN Oral History Interview with Abba Eban, Apr. 16, 1990, 55, Yale University.

(87) Alan Gerson, *The Kirkpatrick Mission: Diplomacy without Apology* (New York: Free Press, 1991), 160.

(88) Janello and Jones, A *Global Affair*, 299.

(89) John M. Goshko, "Glitch in a U.N. Vote May Be Embarrassing in the Short Run, Damaging in the Long Run," Washington Post, Mar. 16, 1980, A15.

(90) Bernard Nossiter, "2 Palestinians End U.N. Hunger Strike," *New York Times*, Dec. 25, 1980, 4.

(91) John Usher, "Lebanese Briefly Occupy Security Council," United Press International, Apr. 7, 1981.

(91) Gerson, *The Kirkpatrick Mission*, 136- 137.

(93) Marrack Goulding, "The UN Secretary-General," in *The UN Security Council: From the Cold War to the 21st Century*, ed. David Malone (Boulder, CO: Rienner, 2004), 275.

(94) Author interview with Ambassador Donald McHenry.

(95) Author interview with Sir John Thomson.

(96) Author interview with former Security Council diplomat (conducted on background basis).

(97) Author interview with UN official (conducted on background basis).

(98) Brian Urquhart, "International Peace and Security: Thoughts on the Twentieth Anniversary of Dag Hammarskj?ld's Death," *Foreign Affairs* (Fall 1981), 14.

(99) Kim, *China, the United Nations, and World Order*, 196.

(100) Kim, *China, the United Nations, and World Order*, 196.

(101) Kim, *China, the United Nations, and World Order*, 210.

(102) UNSC Resolution 457 (Dec. 4, 1979).

(103) Dilip Hiro, *The Longest War: The Iran-Iraq Military Conflict* (New York: Routledge, 1991), 53.

(104) Shahram Chubin and Charles Tripp, *Iran and Iraq at War* (London: Tauris, 1988), 165.

(105) UNSC Resolution 479 (Sept. 28, 1980).

(106) Javier Pérez de Cuéllar, *Pilgrimage for Peace* (New York: St. Martin s, 1997), 136.

(107) UN Oral History Interview with Sir Anthony Parsons, 45, Yale University.

(108) General Assembly Official Records, Supplement No. 1 (Sept. 7, 1982), 1.

(109) Seymour Maxwell Finger, "The Reagan-Kirkpatrick Policies and the United Nations," *Foreign Affairs* 62, no. 2 (Winter 1983-1984), 441.

(110) Richard L. Jackson, The Non-Aligned, the UN, and the Superpowers (New York: Praeger, 1983), 299.

(111) Elaine Sciolino, "U.S. Vetoes Resolution on Israel in the U.N.," New York Times, Mar. 13, 1985, A3.

(١١٢) عندما كانت كيركباتريك تتخذ المواقف السياسية الحاسمة، كان ذلك غالبًا يحدث فى حضرة الدبلوماسى اللطيف كلوفيس مقصود، ممثل الجامعة العربية فى الأمم المتحدة. وفى حوار معه، أشار إلى أنه عندما كانت زوجته مضربة عن الطعام احتجاجًا على السياسات الإسرائيلية فى لبنان، قالت له كيركباتريك: "قل لزوجتك أن تتناول على الأقل الملح".

(113) See Alvin A, Snyder, Warriors of Disinformation (New York: Arcade, 1995), 69-71.

زعم سنيدر بعد ذلك أن شرائط الفيتو التى عُرضت على المجلس حذفت مقاطع مهمة تشير إلى أن الطيارين السوفيت اعتقدوا أنهم كانوا يتعقبون طائرة تجسس غربية.

(114) Security Council Provisional Records, S/PV.2471 (Sept. 6, 1983), 3-18.

(115) Mara D. Bellaby, "Soviet Diplomat Oleg Troyanovsky Dies at Age 84," Associated Press, Dec. 22, 2003. هناك تحليلات مختلفة عن هذا الأمر، انظر

Janello and Jones, A Global Affair, 292.

(١١٦) شكا ترويانوفسكى بعد استقالته فى مذكراته المنشورة بالروسية فقط إلى أن الدبلوماسية السوفيتية خلال تلك المرحلة كانت خرقاء. لكنه اتهم أيضًا الولايات المتحدة بالازدواجية فى عرض الاتصالات الخاصة بالقوات الجوية السوفيتية. انظر:

Oleg Troyanovsky, Cherez gody i rasstoyaniya (Moscow: Vagrius, 1997). (translation for author by Alexandra Kapitanskaya, M.A. candidate, American University).

(117) Security Council Provisional Records, S/PV.2471 (Sept. 6, 1983), 7-8.

(118) Richard Bernstein, "U.S. Vetoes U.N. Resolution 'Deploring' Grenada Invasion," New York Times, Oct. 29, 1983, 1.

(119) Associated Press, Oct. 28, 1983.

(120) John Usher, "U.S. Isolated Again at United Nations," United Press International, Apr. 3, 1983.

(121) Edward C. Luck, Mixed Messages: American Politics and International Organization, 1919-1999 (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1999), 64.

(122) Report quoted in John Usher, "Blowing an Off-Key U.N. Trumpet," United Press International, July 15, 1984.

(123) Thomas M. Franck et al., An Attitude Survey: Diplomats' Views on the United Nations System (New York: UNITAR, 1982), 8-14.

(124) UN Oral History Interview with Sir Anthony Parsons, 4, Yale University.

(125) "U.N. Is Losing Its Attraction for Tourists," New York Times, Oct. 10, 1982, 23.

(126) Elaine Sciolino, "U.N.'s Internal Conflict: Reality Edging out Vision," New York Times, Sept. 23, 1985, A12, quoted in Hume, The United Nations, Iran, and Iraq, 54.

الفصل الخامس

ذوبان الجليد (١٩٨٦-١٩٩٣)

في بداية ديسمبر ١٩٨٦، كانت ناقلة النفط المالطية فري إنتربريز تبحر في الخليج الفارسي بالقرب من جزيرة خرج الإيرانية، عندما حلقت طائرات عراقية باندفاع في السماء. وبعد ثوان، اصطدم صاروخ بالسفينة وأجبرها على التوجه إلى ميناء مجاور.[١] وكان هذا هو ثاني هجوم على الناقلة في غضون أقل من ثلاثة أشهر، وكان جزءًا من توسع مقلق للنزاع العراقي الإيراني إلى داخل الخليج الفارسي. وفي ١٩٨٥، رُصد ما يزيد على ٦٠ هجومًا على السفن في الخليج.[٢] وفي ١٩٨٦، تعرضت نحو ٩٠ سفينة تجارية للهجوم، مما أسفر عن سقوط العديد من الضحايا. وقام الطرفان المتحاربان باستخدام التكنولوجيا الحديثة المشتراة من الخارج، بغرض التحرش بالسفن التي تتاجر مع العدو. واقتربت الضربات الانتقامية المتبادلة على نحو متزايد من مضيق هرمز، الممر الحيوي للتجارة الدولية. وحذر المسئولون الإيرانيون حلفاء العراق في المنطقة من أن إيران سوف يكون من ضمن حقوقها إغلاق المضيق.[٣] على الرغم من ضخامة الخسائر البشرية في البحر، فقد بدت ضئيلة مقارنة بالخسائر على الأرض. وفي نهاية ١٩٨٦، بلغ عدد قتلى الحرب نحو ٢٥٠ ألفًا. وكانت العراق تقصف المدن الإيرانية الكبرى بانتظام، واستخدمت الأسلحة الكيماوية من أجل وقف تقدم قوات المشاة الإيرانية. وردت إيران بكل ما استطاعت من وسائل، حيث قصفت المدن العراقية بالصواريخ بصورة عشوائية، واستخدمت التفوق الذي يتوفر لقواتها في استنزاف القوات العراقية.

وعلى أية حال، فقد أصبحت مرارة إيران إزاء عجز المجلس عن الفعل في درجتها القصوى. لكن الديناميكيات داخل المجلس كانت تتغير بسرعة. فقد كان السوفيت على وجه الخصوص يعيدون تقييم نهجهم تجاه الأمم المتحدة ودورها في تسوية النزاعات. ذلك أنه على مر العقود، كان السوفيت قد اكتشفوا أنها يمكن أن تفيد في إحراج خصومهم الغربيين وزرع الفرقة بينهم وتنمية العلاقات مع العالم النامي. ومع ذلك، لم يختف قط تشككهم في مجلس الأمن باعتباره هيئة يسيطر عليها الغرب. ونادراً ما حاولت القيادة السوفيتية استخدام المجلس في تحقيق أهداف سياسية جوهرية. وفي أفضل الأحوال، كان المجلس مكانًا لفضح النفاق الغربي.

وأدى التحول الدراماتيكي في إمكانات هذا البلد إلى وضع المجلس في موقف جديد. ذلك أنه في منتصف الثمانينيات، تراجع بحدة معدل النمو الاقتصادي السوفيتي الذي كان في فترة ماضية يصل بانتظام أرقامًا عشرية. وأدركت عناصر داخل القيادة السوفيتية أن البلاد تواجه خطر المزيد من التراجع السريع أمام الولايات المتحدة، خاصة في مجال التكنولوجيا. وفي مارس ١٩٨٥، أصبح ميخائيل جورباتشوف السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي. وبالمقارنة بالقادة السوفيت في تلك الفترة، كان جورباتشوف صغيراً ومفعمًا بالحيوية وتقدميًا، وأقر بأن "الأزمة الاقتصادية السوفيتية تمسك بخناقنا"(٤)، وكبح شيئًا فشيئًا نزعة المغامرة السوفيتية في الخارج، واتجه إلى التواؤم مع إدارة ريجان. ووفرت الأمم المتحدة – ومجلس الأمن بصفة خاصة – آلية مناسبة للسوفيت، تساعدهم في تحرير أنفسهم من العديد من النزاعات الإقليمية المكلفة التي كانوا قد ساعدوا على تأجيجها.

ولم ينتظر جورباتشوف كثيراً قبل الإفصاح عن توجهه الجديد. ففي جنازة سلفه قسطنطين تشرنينكو، قال لبيريز دي كويار إن استعداد بلده تجاه الأمم المتحدة إيجابي: "أعتقد أن الاتحاد السوفيتي، من الآن فصاعداً، سوف يدعم بشدة الأمم المتحدة لأننا نعتقد أن جميع المشكلات يجب أن تُحل في المستقبل عبر منظمتكم. بوسعك الاعتماد عليّ".(٥) وظهرت في نيويورك إشارات أخرى فيما يخص التوجه السوفيتي الجديد؛ فقد أيد المندوب السوفيتي لأول مرة نشر قوة حفظ سلام في لبنان،

بعد سنوات من الامتناع العنيد عن التصويت. وأعرب المندوب السوفيتي عن استعداده للمساهمة في تكلفة هذه القوات. وفي سبتمبر ١٩٨٦، استخدم الاتحاد السوفيتي رئاسته لمجلس الأمن في الترتيب للقاء ثنائي مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، لأول مرة منذ عقود طويلة. فقد دار حوار هادئ بين وزير الخارجية السوفيتي: إدوارد شيفرنادزة، ورئيس الوزراء الإسرائيلي: شيمون بيريز، في حجرة رئيس المجلس الصغيرة، على بعد خطوات من غرفة المجلس الرسمية.(٦)

وفي أوائل ١٩٨٧، قرر بيريز دي كويار اختبار الأجواء الجديدة، عبر عقد اجتماع للمجلس لإنهاء النزاع في الخليج. وفي مؤتمر صحفي، أنَّب بصورة ودودة الدول الخمس الدائمة العضوية بسبب عدم فاعليتها، وذكَّرها بما اعتبره الميثاق الضمني للأمم المتحدة.

يقع على الدول الخمس دائمة العضوية التزام بمحاولة التوصل إلى حل للمشكلات المتعلقة بالسلام والأمن. إن ذلك هو واجبهم. بالطبع، يمكن أن يبدءوا بالخلاف، لكن ذلك هو السبب الذي يوجب عليهم العمل معا إلى أن يتفقوا على حل للمشكلات الدولية. ولهذا تتمتع تلك الدول بقوة الفيتو. إن عضوية الأمم المتحدة لم تمنحهم الفيتو تكريماً لهم. بل إن سلطة الفيتو تعني أن عليهم العمل من أجل التوصل إلى اتفاق، من أجل تسوية المشكلات الدولية بصورة سلمية.(٧)

وبعد أيام قلائل، أثناء الغداء الشهري التقليدي للمجلس، دعا الأمين العام سفراء الدول الخمس لتناول الشاي في مكتبه. واقترح عليهم البحث في إمكانية إجراء مشاورات منتظمة فيما بينهم حول الحرب العراقية - الإيرانية. وفي فبراير، دعا السفير البريطاني جون تومسون المندوبين الآخرين إلى استمرار الحوار، وقبلوا جميعاً ذلك، وهو ما كان مفاجأة بالنسبة إليه.(٨)

وكانت اجتماعاتهم الأولى هادئة وتتسم بالاسترخاء. واختار السفراء الاجتماع في منزل تومسون بدلاً من مقر الأمم المتحدة حتى يتحاشوا جذب الانتباه. ووصف أحد السفراء الاجتماع قائلاً: "كنا في أجواء الشاي والفطائر والود"(٩)، وعزف السفراء

عن إلقاء الخطب الرسمية، ولم يدلوا ببيانات للصحافة، وتحدثوا بالإنجليزية فقط كي يتجنبوا الحاجة إلى المترجمين. ومع انتظام هذه اللقاءات، تشكلت مجموعة عمل ثانية أكثر إنتاجية تضم مستشارين سياسيين للسفراء. والتقوا أسبوعيًا في مقر بعثة الولايات المتحدة، في اجتماعات تناولوا خلالها القهوة والبسكويت. وفي ظل غياب الصحافة، سعوا لاستكشاف الصيغ الممكنة ونحوا جانبًا مناطق الخلاف وخططوا تفاصيل ما يمكن اتخاذه من قرارات ملزمة تضع نهاية للنزاع.

وكانت روح التعاون الجديدة بين الدول الخمس نتاجًا لمجموعة من الظروف، لخصها ببراعة الدبلوماسي الأمريكي كاميرون هيوم، في تحليلاته حول تلك الفترة.[١٠] ولم ترغب أيٌ من الدول الخمس في تحقيق انتصار حاسم لإيران أو العراق، وكانوا جميعًا يخشون المزيد من اضطراب حركة السفن في الخليج. وكانت إدارة ريجان في حاجة ماسة إلى إنجاز دبلوماسي في المنطقة كي يساعدها على التعافي من فضيحة إيران - كونترا المرهقة. وكان الفريق الأمريكي في الولايات المتحدة مستعدًا لقبول نهج أكثر براجماتية. وفي ١٩٨٥، تركت كيركباتريك منصبها - ومعها معظم فريقها - وحل محلها فيرون والترز، المخضرم والخبير في حل المشاكل؛ الذي كان جنرالاً سابقًا في الجيش الأمريكي، والمتميز في مجال اللغويات. وبينما كانت كيركباتريك لاذعة، كان والترز ودودًا ومرحًا.

ورأت بريطانيا وفرنسا - اللتان أدركتا أن الولايات المتحدة قد تصبح القوة العظمى الوحيدة قريبًا - في استعادة المجلس حيويته فرصة لكبح النزوع الأحادي الأمريكي. وحيث إنهما كانتا قوتين من الفئة الثانية، أدى تصاعد دور مجلس الأمن إلى تعاظم مكانتهما. وكان العداء الفرنسي المستحكم تجاه الولايات المتحدة قد تراجع إلى حد كبير منذ الستينيات، في ظل انتهاء مشكلة الاستعمار وتراجع أهمية الجمعية العامة - التي كانت في السابق لا يمكن التنبؤ بأفعالها - والتواضع المتزايد لطموحات الأمناء العموميين. وكان الفرنسيون يحبون دومًا فكرة المائدة المستديرة المقتصرة على القوى العظمى. وأخيرًا، بدأ المجلس يتصرف مثل قوة موحدة.

وساد شعور بالحذر الجيوبوليتيكى فى كل من موسكو وبيجين. وكان الاتحاد السوفيتى يريد الإبقاء على علاقاته الودية مع الغرب، بينما يكافح من أجل إنجاز الإصلاحات الاقتصادية والسياسية. علاوة على ذلك، فإنه مع تراجع النفوذ السياسى والاقتصادى للسوفيت، كان المجلس بمثابة تذكير مُطَمْئِن بأن الاتحاد السوفيتى مازال قوة عظمى. وفى ١٩٨٧، نزعت الصين إلى التعامل مع معظم قضايا المجلس من منطلق أنها قوة إقليمية، وليست قوة عالمية. ولم يؤدِ قرار المجلس حول الحرب العراقية - الإيرانية إلى الإضرار بمصالح بيكين المباشرة، لذلك كانت راضية بالانتحاء جانبًا. والأكثر من ذلك، كان التوصل إلى قرار يتضمن حلاً سلميًا للنزاع بين دولتين معترف بهما من دون أى ملمح للتدخل فى الشئون الداخلية لهما يمثل نمطًا من دبلوماسية الأمم المتحدة يقلل من الحساسيات لدى بيكين.

ولم يكن ازدهار دبلوماسية المجلس يعنى تخلى الدول الخمس عن أساليبها التقليدية. فقد واصلت تلك الدول القيام باتصالات ثنائية بأشكال متنوعة مع الطرفين المتحاربين، مما أدى فى بعض الأحيان إلى جعل التوصل إلى مبادرة مشتركة أكثر صعوبة. وكان الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة لا يزالان يرتابان فى دوافع بعضهما البعض، وتشاحن البلدان حول ما إذا كان من المناسب نشر الولايات المتحدة سفنًا حربية من أجل حماية الملاحة فى الخليج. بل إنه فى يونيو، أثناء سريان المفاوضات فى نيويورك، شككت مطبوعة سوفيتية رسمية من أن الولايات المتحدة كانت "تسعى للاستئثار بدور الحامى" فى الخليج، محذرة من أن موسكو "لن تظل لا مبالية" إزاء وجود السفن الحربية الأمريكية فى المنطقة.(١١)

كما لم يكن من السهل الاتفاق على مضمون القرار الذى كانت الدول الخمس تعمل على صياغته ببطء. فقد ظهر خلاف حول وجوب إجبار المجلس الطرفين المتحاربين على التوصل إلى سلام. فقد أصرت الولايات المتحدة على أن المجلس يجب أن يكون مستعداً لفرض العقوبات على الطرفين إذا عجزا عن التوصل إلى اتفاق. لكن الصين والاتحاد السوفيتى رفضتا ذلك، حيث كانتا ترتابان فى الحماس الأمريكى تجاه

فرض السلام ولم تكونا على استعداد لممارسة مثل هذا الضغط المكشوف. ومع ذلك، ففى غضون ستة أشهر - استُهلك خلالها عدد لا يحصى من أوانى الشاى وعُقدت عشرات الاجتماعات - توصل الأعضاء الدائمون إلى مشروع قرار يحظى بقبولهم جميعًا. وقدمت التفاصيل الواردة فى ميثاق الأمم المتحدة أرضية للتوصل إلى حل وسط حول القضية المركزية المتعلقة بكيفية فرض تنفيذ القرار. فلم تُشر مسودة القرار إلى أي إجراءات يمكن للمجلس اتخاذها من أجل إجبار الطرفين المتقاتلين على التوصل إلى سلام، لكنها ألمحت إلى إمكانية اتخاذ المزيد من الإجراءات. وذكرت أن القرار اتُخذ تحت بندى ٣٩ و٤٠ من الميثاق اللذين يجعلان هذا القرار إلزاميًا بمقتضى القانون الدولى.

ولم تنقل الدول الخمس مناقشتها إلى غرفة المشاورات والمجلس بأكمله إلا بعد توافقها حول نص متكامل. وعلى الرغم من حرص الدول الخمس الملحوظ على سرية المباحثات، فقد فطن أعضاء المجلس الآخرون إلى أن الدول دائمة العضوية عقدت اجتماعات منفصلة. وقرأ السفير الصينى - الذى كان يترأس المجلس فى ذلك الشهر - بصوت عالٍ بيانًا اتفقت عليه الدول الخمس. وكانت تلك لحظة غريبة بالنسبة إلى أعضاء المجلس من الدول الصغيرة، خاصة دول عدم الانحياز. فقد ظلت تلك الدول وقتًا طويلاً تطالب بالمزيد من التعاون بين القوتين العظميين، وكانت تتحسر على الشلل الناجم عن الحرب الباردة. لكنه أصبح واضحًا أن الإجماع بين الدول الخمس قد يترتب عليه تهميش دول عدم الانحياز.

وكان اضطلاع الصين على وجه الخصوص بمهمة نقل رؤية الدول الخمس بمثابة مفارقة. ففى كثير من الأحيان، كانت بيكين تندد "بالدبلوماسية السرية" داخل المجلس. ويرز ذلك بصورة أقوى أثناء أزمة الشرق الأوسط عام ١٩٧٣. والآن، تتصرف الصين باعتبارها المتحدث باسم القوى العظمى. وفى ظل إجماع الأعضاء الدائمين، حاول بقية أعضاء المجلس التفاوض على بضع كلمات، لكن القرار خرج من غرفة المشاورات من

دون تغيير. ولم يحدث منذ مؤتمر سان فرانسيسكو أن عملت الدول الخمس معا بهذه الكفاءة فى قضايا الحرب والسلام.

وفى ٢٠ يوليو ١٩٨٧، اجتمع المجلس فى الغرفة الرسمية كى يصدر القرار بالإجماع. وكانت جلسة رفيعة المستوى بدرجة غير مألوفة. فقد جلس وزراء خارجية ست دول، من بينها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، إلى الطاولة التى على شكل حدوة الحصان كى يعبروا عن دعمهم للقرار ٥٩٨ الذى طالب الطرفين المتنازعين بوقف إطلاق النار فورًا و"سحب جميع القوات إلى الحدود المعترف بها دوليًا من دون تأخير". ودعا القرار الطرفين إلى العمل مع الأمين العام من أجل تطبيق وقف إطلاق النار والتوصل إلى تسوية دائمة.[١٢] وأعلن وزير الخارجية الأمريكى جورج شولتز أن "المجلس عمل بالروح الجماعية التى كان يتصورها مؤسسو الأمم المتحدة عند إنشائها".[١٣] وشدد وزير خارجية بريطانيا على أن عدم الامتثال لمطالب المجلس سوف تترتب عليه عواقب: "إذا قرر الطرفان، أو أى منهما، تجاهل تلك الالتزامات المفروضة بمقتضى الميثاق، أسمِعوا العالم ذلك، أسمِعوه ذلك بوضوح، وسوف يستخدم هذا المجلس ما لديه من سلطات يتيحها الميثاق كى يجعل القرار فعالاً".[١٤]

وفى البداية، بدا أن مطلب المجلس بوقف إطلاق النار لم يُحدث تأثيرًا يُذكر فى المنطقة؛ فقد رحب صدام بالقرار، لكن ذلك لم يكن مفاجأة؛ فقد كان يبحث منذ سنوات عن مخرج لتلك الحرب المكلفة، وكان واثقًا من عدم عداء المجلس له. لكن القرار لم يسُر طهران؛ فقد ظل لدى القادة الإيرانيين شكوك عميقة فى دبلوماسية مجلس الأمن، وزاد من شكوكهم التأثير الأمريكى فى القرار. ووصف السفير الإيرانى لدى الأمم المتحدة القرار بأنه "مناورة دبلوماسية أمريكية جوفاء"[١٥]، ووصف هاشمى رفسنجانى الذى كان يشغل آنذاك منصب رئيس البرلمان، أعضاء مجلس الأمن بالـ "كذابين" مؤكدًا أن المجلس امتنع ثانية عن القيام بواجبه فى إدانة العدوان العراقى. وشدد على أنه "بدون محاكمة وعقاب المعتدى، لن تنتهى هذه الحرب أبدًا".[١٦]

واستغرق الأمر سنة كاملة أخرى وإزهاق آلاف الأرواح قبل أن يرضخ الطرفان لضغوط المجلس. وعمل خافيير بيريز دى كويار وفريق صغير من دبلوماسيى الأمم المتحدة بكد من أجل تفعيل قرار المجلس بوقف إطلاق النار. وأكد حادث وقع فى يوليو ١٩٨٨ مدى خطورة استمرار القتال على التجارة فى الخليج الفارسى. فقد قصفت حاملة الطائرات يو إس إس فينسين ما اعتقدت أنها طائرة مقاتلة، وتبيَّن بعد ذلك أنها كانت طائرة مدنية إيرانية، قُتل من كانوا على متنها وعددهم ٢٩٠ راكبًا. وبعد ذلك ببضعة أسابيع، وافقت إيران أخيراً على قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار. وفى نهاية أغسطس، بدأت مفاوضات مباشرة بين دبلوماسيين إيرانيين وعراقيين فى جنيف. ولأول مرة منذ عقد من الزمن، أصبحت الحدود بين البلدين هادئة.

إلى أى حد كان تدخل المجلس حاسمًا؟ بحلول عام ١٩٨٧، كانت الحرب قد أنهكت العراق وإيران، ولم توجد دلائل على إمكانية تحقيق أى منهما تقدمًا عسكريًا حاسمًا. ولم تكن لأى من القوى العظمى مصلحة قوية فى استمرار القتال، على الرغم من تحقيق معظم هذه القوى مكاسب من مبيعات السلاح. وكان من الممكن التوصل إلى تفاهم بين بغداد وطهران حتى من دون ضغط من المجلس. ويقول كاميرون هيوم إن المجلس استطاع اقتناص "فرصة كامنة للتعاون" فى النظام الدولى. وعلى الرغم من عدم وجود أسباب بنيوية ذات شأن لاستمرار النزاع، فإنه قبل حدوث مبادرة المجلس لم توجد آلية جاهزة تستطيع وضع نهاية للحرب. وكان قيام إحدى الدول العظمى بحملة دبلوماسية فى هذا الاتجاه سوف يثير ريبة الأخريات. وسمح تدخل المجلس للدبلوماسية لأن تبدو كمبادرة مشتركة. وعندما وفرت بنية المجلس منتدى يمكن للقوى العظمى فيه تداول الرأى بصورة منتظمة، تضاءلت أيضًا قدرة الطرفين المتنازعين على اللعب على الخلافات بين القوى العظمى كما كان يحدث كثيراً فى الماضى.(١٧)

وفى أعقاب نجاح الدبلوماسية فى الخليج، أصبحت العديد من النزاعات التى لم يكن ممكنًا الاقتراب منها أثناء الحرب الباردة قابلةً للحل. وبداية من ١٩٨٨، انتقل تركيز المجلس من الخليج الفارسى إلى أمريكا الوسطى وجنوب غرب أفريقيا، حيث

كانت حروب الوكالة المرتبطة بالحرب البادرة مشتعلة منذ سنوات. وأرسل المجلس مراقبين لوقف إطلاق النار إلى نيكاراجوا والسلفادور للمساعدة فى تفكيك قوات متمردى الكونترا فى المنطقة.(١٨) وفى غضون ذلك، أقر المجلس إرسال بعثة حفظ سلام إلى ناميبيا، وهو قرار مؤجل من وقت طويل. وبعث المجلس بآلاف الجنود ومراقبى الشرطة المدنية ومراقبى الانتخابات من عشرات البلدان من أجل تنفيذ التسوية السياسية بين حركة التمرد والنظام المفروض من جمهورية جنوب إفريقيا.(١٩) وفى يناير ١٩٩٠، بدأ المجلس سلسلة اجتماعات مكثفة لبحث الحلول الممكنة للنزاع طويل الأمد فى كمبوديا بين الخمير الحمر والقوات التى يقودها هون سين، الرجل القوى المدعوم من السوفيت. وتحولت حفلات الشاى اللطيفة فى مقر سكن السفير البريطانى إلى جهود مكثفة للتخلص من بعض الصراعات الأكثر تدميرًا فى العالم.

وكانت هذه الأنشطة الدبلوماسية ذات نكهة غربية قوية. وعادة كان الدبلوماسيون الأمريكيون والبريطانيون بمثابة اللاعبين الأساسيين فيها وتولوا صياغة معظم قرارات المجلس. ولوهلة، كان الاتحاد السوفيتى والصين على استعداد للمشاركة فى هذا الدور. لكن الضعف الاقتصادى الذى كان يعانى منه الاتحاد السوفيتى دفعه إلى إبداء مرونة فى المجلس. وفى الوقت نفسه، أدت الاضطرابات السياسية فى الصين إلى كبح بيكين للقلق الذى كانت سوف تبديه حول التدخل النشط لمجلس الأمن فى النزاعات الداخلية. فقد أدت انتفاضة تيانن مين عام ١٩٨٩ وما أعقبها من حملة حكومية ضد المعارضة، إلى زعزعة سياسة الصين الخارجية وإقلاق الدبلوماسيين الصينيين. ويتذكر كريستوفر هم، الدبلوماسى البريطانى الذى كان يعمل فى المجلس فى تلك الفترة، الأثر الدراماتيكى للأزمة على الوفد الصينى فى الأمم المتحدة. فبينما كانت تتكشف الحملة ضد المعارضة فى بيكين، اختفى السفير الصينى عن الأنظار. ويقول الدبلوماسى البريطانى "علمنا بعد ذلك أنه فُجع بما حدث، إلى حد جعله يحبس نفسه فى مكتبه، ولم يستطع أحد التحدث إليه"(٢٠)، وبعدما تعافى من الصدمة، أصبح موقف الصين تجاه العديد من القضايا أكثر ليونة. وفى ذلك العام، ساهمت الصين للمرة الأولى فى

تاريخها بصورة مباشرة فى عمليات حفظ السلام، عبر إرسال عشرات المراقبين غير المسلحين بهدف المساهمة فى الإشراف على انتخابات ناميبيا.(٢١)

ولم تكن النهضة السياسية للمجلس تعنى أنه كان يلعب الدور الحاسم الذى كان يأمله العديد من مؤسسى الأمم المتحدة. ففيما يخص النزاع الإيرانى - العراقى، اتخذ دوره طابعًا تحذيريًا فى المقام الأول. وكانت الإشارة فى القرار رقم ٥٨٩ إلى الأحكام الملزمة للفصل السابع من الميثاق تمثل خطوة مهمة، لكن المجلس فى الواقع رفض فرض عقوبات أو استخدام القوة العسكرية من أجل إجبار الطرفين المتنازعين على الامتثال للقرار. وفى أمريكا الوسطى وناميبيا، ساعد المجلس الأطراف المتنازعة على تطبيق شروط السلام التى كانت قد تفاوضت حولها بالفعل. ذلك أن أدوات القوة المتاحة لدى المجلس قد صدئت بشدة بفعل عقود من عدم الاستخدام. وكانت أزمتا كوريا والكونغو المناسبتين الأخيرتين اللتين فوض المجلس فيهما استخدام القوة العسكرية، وإن كان بصورة غير مباشرة. وعلى مر العقود، تحولت لجنة الأركان العسكرية - التى كانت تُرى باعتبارها مركز قيادة العمليات العسكرية التى يفوضها المجلس - إلى رفات جثة بيروقراطية. وكان وجود مكاتب للجنة فى مقر الأمم المتحدة وقيامها بعقد اجتماعات شهرية يرجع فحسب إلى عدم موافقة المجلس رسميًا على حلها. وبدلاً من اللجنة، شكلت أمانة الأمم المتحدة فريق عمل صغير ونشط من أجل إدارة عمليات حفظ السلام. لكن هذا الفريق إفتقر إلى القدرة على تخطيط العمليات المعقدة التى تتضمن استخدامًا للقوة، والإشراف عليها.

وكانت خبرة المجلس فيما يخص العقوبات الإلزامية محدودة أيضًا. فى ١٩٦٥، فرض عقوبات اقتصادية على روديسيا، استمرت حتى الإطاحة بالحكم الأبيض وتحول روديسيا إلى زيمبابوى فى ١٩٧٩. ووافق المجلس على حظر إلزامى لمبيعات السلاح إلى جمهورية جنوب إفريقيا عام ١٩٧٧. ولم يكن أى من الإجراءين فعالاً؛ فقد ساعدت علاقات روديسيا الاقتصادية القوية مع جمهورية جنوب إفريقيا - إضافة إلى انتشار التهريب - على مقاومة هذا البلد الضغوط الاقتصادية. وكان لدى جمهورية جنوب

إفريقيا صناعة سلاح قوية، زودت قواتها العسكرية بصورة جيدة على الرغم من الحظر. وفى غضون بضع سنوات، تزايدت المرونة السياسية للمجلس على نحو دراماتيكى، ومع ذلك، تطلَّب الأمر أزمة أخرى فى الشرق الأوسط كى يكشف المجلس عن الهمة التى كان مؤسسو الأمم المتحدة قد منحوه إياها.[٢٢]

مقامرة صدام

فى مساء ٢ أغسطس ١٩٩٠، كان توماس بيكرينج، السفير الأمريكى فى الأمم المتحدة، فى مطعم فى نيويورك مع نظيره البريطانى كريسبين تيكيل، وكان الرجلان دبلوماسيين محترفين، وكانا متحمسين لأنهما عملا فى الأمم المتحدة وقت حدوث نوع من النهضة فى أوضاعها. وكان تيكيل قد عمل فى كل من المكسيك وهولندا وفرنسا. وفى تلك الأثناء، أولى اهتمامًا مكثفًا بقضية التغير المناخى، حتى أنه ألَّف كتابًا حول هذه الموضوع فى السبعينيات. وكان بيكرينج محبوبًا فى الأمم المتحدة بسبب حرصه على الاستماع للآخرين واهتمامه بالتفاصيل. وعلى خلاف المندوبين الذين كانت ترسلهم واشنطون فى أغلب الأحيان، كان يعرف أجهزة الأمم المتحدة جيدًا، وكان يقضى معظم وقته فى نيويورك، وليس فى واشنطن. وقد عمل فى السابق سفيرًا للولايات المتحدة فى إسرائيل، والسلفادور، ونيجيريا، والأردن، وكان يتحدث: العربية والفرنسية والإسبانية والسواحيلية.

وبينما كان السفيران يتناولان وجبتيهما، تلقى العاملون بالمطعم مكالمة هاتفية طارئة لبيكرينج الذى أخذ المكالمة فى مطبخ المطعم. ووسط صخب حديث العاملين، استوعب خبر غزو العراق للكويت. وتوجه بيكرينج فورًا إلى مقر بعثة الأمم المتحدة وجمع عددًا من المستشارين. وبالتشاور مع واشنطون، شرعوا بسرعة فى صياغة مسودات قرارات تدين الغزو العراقى وتطالب بالانسحاب الفورى للقوات العراقية. وبعد فترة وجيزة، اجتمع المجلس كاملاً فى غرفة المشاورات. وكان مشهدًا فوضويًا. ففى ظل العدد القليل المتاح من الهواتف المحمولة، تسارع الدبلوماسيون

ذهابًا وإيابًا بين غرفة المشاورات وصف الهواتف فى الرواق، وكافحوا من أجل الاتصال بوزراء خارجية بلادهم حتى بينما يتفاوضون على نص القرار.[٢٣] وعجز سفير واحد على الأقل عن الاتصال ببلاده، وكان عليه العمل من دون تعليمات. وبعد ثمانى ساعات، خرج المجلس من اجتماعه الطارئ بمشروع قرار يطالب العراق بالانسحاب "الفورى وغير المشروط"[٢٤]، وأيدت فرنسا وبريطانيا بحسم الولايات المتحدة. وعلى الرغم من تحفظ السفير الصينى، فإنه لم يُظهر ما يشير إلى أنه قد يعارض رد فعل المجلس على الغزو. واصطفت الدول غير دائمة العضوية إلى جانب القرار، باستثناء اليمن الذى أفضى سفيرها لأحد المقربين منه بأن الرئيس اليمنى لديه نوع من الولاء الشخصى لصدام حسين.[٢٥]

وسافر بيكرينج إلى واشنطون فى الصباح الباكر لهذا اليوم كى يقابل فريق الأمن القومى التابع للرئيس جورج بوش، وهناك تلقى دعمًا كى يستمر فى أدائه النشط داخل الأمم المتحدة، ثم توجه الرئيس بوش إلى كولورادو بهدف حضور اجتماع مع رئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر. وقضى الزعيمان ساعات فى مناقشة كيفية التعامل مع الغزو. وعلى الرغم من تأييد تاتشر لاتخاذ موقف حاسم، فإنها لم تشارك الرئيس الأمريكى حماسه لإدارة مجلس الأمن العملية الدبلوماسية الخاصة بهذه القضية. ونتيجة لمواقف سابقة تعود إلى وقت طويل، أكدت تاتشر أن الاعتماد المفرط على مجلس الأمن يهدد حرية الغرب فى التصرف. وقالت تاتشر إنه بمجرد ضمان الولايات المتحدة صدور القرارات الأساسية التى تدين العراق وتقر بمبدأ الدفاع الجماعى عن النفس، فإنه يجب عليها التراجع عن استخدام المجلس.

لا أحب اللجوء غير الضرورى للأمم المتحدة، لأنه يعنى أن الدول ذات السيادة تفتقر إلى القوة الأخلاقية اللازمة للتصرف بالأصالة عن نفسها. وإذا أصبح من المقبول أن يكون استخدام القوة – حتى فى الدفاع عن النفس – رهنًا بموافقة الأمم المتحدة، لن يخدم ذلك مصالح بريطانيا ولا العدل والنظام العالميين. كانت الأمم المتحدة منتدى

مفيدًا فيما يخص بعض الأمور الحيوية؛ لكنها ليست نواة النظام العالمى الجديد، ومازال لا يوجد بديل لقيادة الولايات المتحدة.[٢٦]

وأدركت تاتشر أن هذا النزاع يمكن أن يمثل منعطفًا فى منحنى المجلس، وأن القرارات الخاصة بكيفية استخدام مجلس الأمن يمكن أن تؤدى إلى تبعات مهمة. ونتيجة عدم استخدام المجلس لسنوات طويلة، خاصة فى السبعينيات والثمانينيات، أصبح هذا الجهاز يقع على هامش السياسة الدولية. والآن أصبح على أمريكا أن تختار إلى أى حد يجب إعادة المجلس كمركز للسياسة الدولية مرة أخرى. ذلك أن صدور قرار بسيط يكتفى بإدانة الغزو ويقر بحق الكويت فى الدفاع عن نفسها – حسبما ترى تاتشر – سوف يعطى المجلس دفعة متواضعة، لكنه لن يجعله مركز الاهتمام. ومن ناحية أخرى، سوف يؤدى بناء تحالف وإدارة الحرب عبر المجلس إلى تأسيس سابقة مهمة. وعندما يتحول المجلس إلى مركز القيادة السياسية للمجتمع الدولى، فقد يصبح من الصعب تجاهله فى قضايا أخرى من غير الملائم تدخله فيها. وعندما طالبت تاتشر الأمريكيين بالأخذ فى الاعتبار التبعات المؤسسية طويلة الأجل لإستراتيجيتهم، كانت تاتشر تقتص لدور لعبه البريطانيون فى الماضى مع حليفتهم الأقوى. فخلال الحرب الكورية، حاولت بريطانيا مقاومة الحماس الأمريكى لتجاوز المجلس واستخدام الجمعية العامة، حيث أشارت – كما لو أنها تعلم الغيب – إلى أن الجمعية العامة قد لا تظل مضيافة لوقت طويل.

لكن تاتشر تراجعت عن اعتراضها أمام الحماس الأمريكى – الجديد – لاستخدام دبلوماسية المجلس. وخلال عدة أشهر تالية، دفع بيكرينج زملاءه إلى العمل بوتيرة سريعة. ويتذكر قائلاً: "أصبحت إستراتيجيتى ألا أدع المجلس أبدًا يفوِّت يومًا من دون التركيز على العراق"[٢٧]، وبعد القرار رقم ٦٦٠، اتُّخذت سلسلة من الإجراءات الإضافية التى تعلن بطلان ضم العراق للكويت، وتدين معاملة العراق للأجانب والمدنيين الكويتيين والعاملين فى القنصليات.[٢٨] وكان للنقد المتواصل والقاسى للعراق أثر مدمر

على سفيرها المخضرم. يتذكر السفير البريطاني كريسبين تيكيل أنه بعد سلسلة أخرى من التوبيخ اللاذع، خرج مندوب العراق من غرفة المجلس باكيًا.[٢٩]

وكان لدى بيكرينج أيضًا دافع شخصي وراء الإكثار من القرارات؛ فقد أراد منع مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون الأمم المتحدة والمحامي المرموق جون بولتون من المشاركة بكثافة في هذه القضية.[٣٠] فقد اكتسب بولتون - الذي يمارس مهامه من وزارة الخارجية في واشنطون - سمعة بين الدبلوماسيين الأمريكيين العاملين في الأمم المتحدة بأنه مؤدلج بقوة. وعندما يصيغ بيكرينج نصوص القرارات في نيويورك، يكون بوسعه التقليل من تأثير بولتون إلى أقصى حد. وكانت مشروعات القرارات تُصاغ عادة بواسطة البعثة الأمريكية أو البريطانية. وكان الفرنسيون يشاركونهم في هذه المهمة بصورة غير رسمية. وبعد ذلك تُناقَش القرارات في واحد من الاجتماعات المعتادة للدول الخمس. ولا يُعرَض مشروع القرار على المجلس بأكمله من أجل القيام بمشاورات غير رسمية إلا بعد موافقة الدول الخمس عليه.

وكان القرار الأهم بين هذه القرارات المبكرة هو ٦٦١ الذي صدر في ٦ أغسطس، وفرض نظامًا شاملاً من العقوبات على العراق، وأسس لجنة خاصة بهدف مراقبة التزام الدول بهذه العقوبات. وكان تأسيس هذه اللجنة خطوة صغيرة، لكنها مهمة، على طريق قيام المجلس بدور نشط في الحُكم. وعلى كلٍ، كان يمكن للمجلس تفويض الأمين العام والفريق التابع له بالقيام بوظيفة مراقبة العقوبات، مثلما فوض الأمين العام منذ فترة طويلة بإدارة مهمات حفظ السلام. لكن المجلس، عوضًا عن ذلك، اختار تنفيذ المهمة بنفسه، وأُدرِج دبلوماسيون من جميع الدول الأعضاء في المجلس داخل لجنة العقوبات التي عقدت اجتماعها الأول بعد يومين من صدور القرار.[٣١]

لكن العمل بصورة مكثفة من خلال المجلس كانت تكتنفه مخاطر، وكان واضعو السياسة الأمريكية أحيانًا ينسون أن الاعتماد على سلطة المجلس يعني التزامًا بعدم السير أبعد مما تريد هذه الهيئة. وعقب مرور أسبوع على بدء الأزمة، أعلنت إدارة

بوش أن سفنًا تابعة للبحرية الأمريكية تنوى اعتراض السفن التى تحمل سلعًا من العراق أو إليه. وكان العديد من الناقلات العراقية يبحر فى الخليج، وكان بوش يتعرض لضغوط من مستشاريه العسكريين كى يحتجز هذه السفن للتدليل على الإصرار الأمريكى. وفى ٢٠ أغسطس، أُمِر بيكرينج بالعمل على صدور قرار يسمح باحتجاز تلك السفن، حتى لو احتاج الأمر العمل الليل بأكمله. لكن العديد من أعضاء المجلس قاوموا الضغط الأمريكى. وعقب مجادلات مكثفة، وافقت الإدارة الأمريكية على الانتظار. وتعقبت العديد من السفن الحربية الأمريكية الناقلات حتى دخولها المياه الإقليمية اليمنية، لكنها لم تحاول التصدى لها.[٣٢] وفى غضون بضعة أيام تالية، وبينما كان مسئولو البنتاجون فى حالة غليان، أقنع الدبلوماسيون الأمريكيون نظراءهم السوفيت والصينيين والعديد من المترددين التابعين لدول غير دائمة العضوية بتأييد فرض نظام العقوبات بالقوة العسكرية. وفى الساعة الرابعة من صباح يوم ٢٥ أغسطس، صدَّق المجلس أخيرًا على مشروع القرار.[٣٣]

ونتيجة لاعتماد الأمريكيين على سلطة المجلس، اضطُروا إلى المرونة فى قضايا أخرى، وخاصة تلك المتعلقة بالأراضى الفلسطينية التى تحتلها إسرائيل. ذلك أن هذه القضية المشتعلة دائمًا تصاعدت وسط الجهود الدبلوماسية المرتبطة بالخليج الفارسى، وكان ذلك من غير الملائم بالنسبة للأمريكيين. ففى ٨ أكتوبر، اندلعت أعمال العنف فى جبل الهيكل فى القدس بعدما قذف فلسطينيون المتعبدين اليهود بالحجارة. وخلال نحو ساعة من أعمال الشغب، أطلقت الشرطة الإسرائيلية النار، مما أودى بحياة ١٩ فلسطينيًا.[٣٤] وطالبت دول عدم الانحياز الأعضاء فى المجلس بإصدار قرار يدين إسرائيل. وكان هذه فرصة ثمينة بالنسبة لصدام حسين والعدد القليل من حلفائه فى المجلس كى يُحدثوا انقسامًا داخل التحالف الذى كان يجرى بناؤه من أجل دحر العدوان. وكان ذلك تحديًا حرجًا بالنسبة لبيكرينج وفريقه، حيث أراد الأمريكيون تجنب استخدام الفيتو بأى ثمن، لأن ذلك قد يعوق وحدة المجلس حول العراق. وكان يجب على السياسة الأمريكية التقليدية – المتعلقة بحماية إسرائيل من الانتقادات القاسية – الانحناء هنا.

وفى جلسات المشورة الطويلة، أجرى السفراء مساومات حول صيغة القرار الذى يدين إسرائيل بسبب استخدامها المفرط للقوة. وكان الأمريكيون على استعداد لقبول انتقاد إسرائيل. وكانت النقطة الشائكة تخص كيفية الإشارة إلى القدس الشرقية فى النص. فقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية والمتعاطفون معها يريدون صدور بيان صريح يشير إلى أن القدس الشرقية كانت جزءًا من "الأراضى المحتلة"، وأنها مشمولة بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨. وقاوم الأمريكيون ذلك؛ فقد كانت قضية القدس قضية حساسة، ولم تكن إدارة بوش ترغب فى تصنيفها كجزء من "الأراضى المحتلة".

وأدى إصرار بيكرينج على فحص القرار بدقة إلى اضطراب بعض سفراء دول عدم الانحياز. ويتذكر روبرت جراى، المستشار السياسى الأمريكى فى ذلك الوقت، أن واحداً من دبلوماسيي عدم الانحياز بكى من فرط إحباطه نتيجة إصرار بيكرينج على طريقة معينة فى صياغة القرار.[٣٥] وصدر القرار فى ١٢ أكتوبر بعد مشاورات طويلة. وأدان القرار "أعمال العنف التى ارتكبتها قوات الأمن الإسرائيلية" أثناء الاضطرابات التى وقعت فى القدس، ودعا إسرائيل إلى الالتزام بدقة باتفاقيات جنيف.[٣٦] وأغضب هذا الضغط إسرائيل. وقال السفير الإسرائيلى أثناء مناقشة مشروع القرار : إن "الولايات المتحدة تستهدف الحفاظ على التحالف ضد صدام حسين فى الخليج، ومن أجل حماية هذا التحالف، تتم التضحية ببعض المبادئ"[٣٧]. ورفضت إسرائيل التعاون مع وفد الأمم المتحدة الذى توجه إلى المنطقة، وهو ما أدى إلى قرار حرج آخر بعد ذلك بأسبوعين.[٣٨]

ووفقًا للمنظور الأمريكى، كانت فوائد دبلوماسية المجلس تفوق التعقيدات المرتبطة بها. ومع انتهاء أزمة القدس، مضى المجلس قدمًا نحو التصويت الصعب الخاص بتفويض استخدام القوة ضد العراق. وصاغ الأمريكيون، بالتعاون مع البريطانيين، قراراً يفوض اتخاذ "جميع الوسائل الضرورية" لإخراج العراق من الكويت. وأرادت الولايات المتحدة صدور القرار قبل نهاية نوفمبر، وهو الشهر الذى تتولى فيه الولايات المتحدة رئاسة المجلس. وكان من المقرر انتقال رئاسة المجلس إلى اليمن، حليف

العراق، فى الأول من ديسمبر، وهو ما سوف يُضفى الكثير من التعقيد على دبلوماسية المجلس الخاصة بهذه القضية. وفى ٣ نوفمبر، بدأ وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر يجوب العالم من أجل تأمين الأصوات الموافقة على القرار؛ فقد كان قلقًا من امتداد المشاورات فى المجلس لوقت أطول من اللازم، أو انحرافها فى اتجاهات غير متوقعة. وكتب بيكر لاحقًا: "خلال الأسابيع السابقة على التصويت، كنت مُصراً على الالتقاء شخصيًا برؤساء أو وزراء خارجية جميع الدول الأعضاء فى المجلس. لدى سفراء الأمم المتحدة سمعة سيئة بأنهم يتصرفون باستقلالية"[٣٩].

وكان هذا التقييم مقصودًا به بيكرينج، مثلما كان مقصودًا به سفراء الدول الأخرى. وفى الوقت الذى كانت تُبذل فيه جهودٌ دبلوماسية مضنية، كانت بطانة بيكر فى واشنطون تشعر بإحباط نتيجة اجتذاب بيكرينج اهتمامًا متزايدًا. ووصف جون بولتون بيكرينج بأنه "نشيط بصورة مفرطة"، ويتذكر تلقيه مكالمات متكررة من بيكر تستفسر عما "ينوي راعى البقر الموجود فى نيويورك القيام به"[٤٠]. ولم يكن الاحتكاك بين واشنطون ونيويورك بالأمر الجديد؛ فقد كانت علاقة السفراء الأمريكيين فى الأمم المتحدة مع وزراء الخارجية شائكة فى أغلب الأحيان، وهو ما عاد جزئيًا إلى التقليد الأمريكى باختيار السفراء لدى الأمم المتحدة من بين شخصيات سياسية لديها طموحات ومؤيدين يخصونها، وليس من بين العاملين فى السلك الدبلوماسى. وكان لدى هنرى كابوت لودج علاقات قوية مع أيزنهاور، وكان أحيانًا يقاوم تعليمات وزارة الخارجية.[٤١] وكانت سلوكيات موينيهان الغريبة فى نيويورك تضايق كسينجر باستمرار، بينما اصطدمت جين كيركباتريك مرات عدة بوزير الخارجية ألكسندر هيج.[٤٢] ولم يكن التوتر مع بيكرينج يعود إلى أسباب شخصية بقدر ما كان يعود إلى العَرَض الجانبى الحتمى الخاص بتركز الدبلوماسية فى نيويورك. وكان بيكر والعاملون معه راغبين فى السير عبر طريق الأمم المتحدة، لكنهم لم يرغبوا فى رؤية سفير الأمم المتحدة داخل دائرة الضوء.

وعندما بدأ بيكر جولته طلبًا لأصوات المجلس، كانت الأولوية للأعضاء الدائمين. ونظرًا لتحريم إدارة بوش الزيارات الأمريكية رفيعة المستوى إلى بيكين منذ مذبحة ميدان تيانن مين، اجتمع بيكر مع وزير الخارجية الصينى فى استراحة كبار الزوار فى مطار القاهرة. وأعرب الوزير الصينى عن عدم ارتياحه إزاء احتمال تورط الأمم المتحدة فى حرب. ومع ذلك، خرج بيكر من الاجتماع مطمئنًا إلى أن بيكين لن تقف عقبة فى طريق ذلك، خاصة إذا وافقت الولايات المتحدة على الإسراع باستئناف علاقاتها الدبلوماسية الطبيعية مع الصين. واجتمع بيكر ما يزيد عن عشر ساعات مع جورباتشوف ووزير خارجيته فى فيلا خارج موسكو. وناقش الاجتماع المهلة الذى يجب منحها لصدام كى يمتثل لقرارات مجلس الأمن، وكم عدد القرارات التى يجب على المجلس بحثها.

ولقى بيكر دعمًا قويًا فى لندن وباريس، لكن الآراء اختلفت فيما إذا كان من الضرورى إصدار قرار يُلزم باستخدام القوة. وأعربت تاتشر للمرة الثانية عن اعتقادها بأن حق الدفاع عن النفس - المكفول بواسطة البند الحادى والخمسين فى الميثاق - أكثر من كافٍ.[٤٣] وعلى العكس من ذلك، أراد الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران قرارًا آخر. ويتذكر بيكر قول ميتران: "البند ٥١ لا يكفل قبول الرأى العام. إن الخمسة وخمسين مليون فرنسى ليسوا خبراء فى القانون"[٤٤]. أدرك الرئيس الفرنسى أن قرارات مجلس الأمن تستهدف الرأى العام أكثر من كونها مجرد التزام ببنود القانون الدولى، وأنه يجب إصدار قرارات تفوض بوضوح استخدام القوة.

وبينما كان بيكر يغازل الدول الخمس دائمة العضوية، فإنه لم يهمل الأعضاء غير الدائمين. فقد كان الدبلوماسيون الأمريكيون حريصين على الحصول على دعم ساحق لاستخدام القوة، وهو ما جعلهم يسعون لتعقب جميع الأعضاء. واجتمع بيكر مع وزراء خارجية ثلاث من دول عدم الانحياز الأعضاء فى المجلس - هى ساحل العاج وإثيوبيا وزائير - كى يناقش مخاوفها. ولعله من إحدى السمات الغريبة لدبلوماسية المجلس أن استرضاء القوى العظمى للدول الفقيرة والضعيفة ليس بالأمر النادر. ذلك أن ضغوط

القوى العظمى قد تصبح أمرًا مزعجًا بالنسبة إلى الأعضاء غير الدائمين، وقد يفضل البعض منهم الحياد فيما يخص القضايا الخلافية. لكن تعقب الأصوات قد يكون بمثابة نعمة؛ فقد كان وزير الخارجية الأمريكي يحمل معه قائمة من "الحلوى"، بما في ذلك حزم المساعدات الخارجية والتسهيلات التجارية، وقد فوضه الرئيس بوش بتقديم هذه المساعدات. ولم تكن ظاهرة حصول الدول الأعضاء في مجلس الأمن - خاصة المنتمين إلى العالم النامي - على مكافآت اقتصادية نظير تصويتهم بالأمر الجديد؛ فقد اكتشف خبيران اقتصاديان حصول الدول الأفقر على مساعدات كبيرة في الأوقات التي شغلت فيها مقعد المجلس، خاصة في السنوات التي تُعرض على المجلس خلالها قضايا مهمة. وذكر الخبيران الاقتصاديان أنه "زادت المساعدات بحدة في العام الذي اختير فيه البلد لعضوية مجلس الأمن، وظلت المساعدات كبيرة خلال فترة العضوية، ومدتها عامان، ثم عادت لمستوياتها السابقة فور انتهاء مدة عضويتها تقريبًا".[٤٥]

وكانت ما تسمى عصابة الأربعة - اليمن وكوبا وكولومبيا وماليزيا - تمثل التحدي الأصعب الذي يواجه بيكر. واعتبر هؤلاء النهج الأمريكي تجاه الأزمة عدوانيًا، واقترحوا بدلاً منه إرسال الأمين العام للأمم المتحدة كي يتفاوض مع صدام حسين. وتوقف بيكر في اليمن وأجرى مفاوضات ودية، لكنها غير حاسمة، مع رئيسه. ولدى عودته إلى نيويورك، اجتمع مع وزير الخارجية الكوبي إيزيدورو ماليبركا في فندق في وسط العاصمة. وكان ذلك أول لقاء على هذا المستوى الرفيع خلال نحو ٣٠ عامًا. وقد يُعتبر هذا اللقاء خروجًا على الموقف الثابت للسياسة الأمريكية بعدم مقابلة شخصيات تنتمي لنظام كاسترو. وتغلب بيكر على هذه المشكلة عبر الزعم أنه اجتمع مع الوزير الكوبي بصفته رئيسًا لمجلس الأمن، وليس بصفته وزير الخارجية الأمريكي.[٤٦]

وفي الأيام السابقة على التصويت على القرار الحاسم، عُقد اجتماع للمجلس بهدف الوقوف على الفظائع التي ارتكبتها القوات العراقية في الكويت. وتضمن العرض - الذي أُعد بمساعدة شركة علاقات عامة استأجرتها الحكومة الكويتية في المنفى - شهادات من اللاجئين الكويتيين، وصورًا للضحايا على مساحة البوستر،

وشريط فيديو يصور القوات العراقية بينما تطلق النار على مدنيين كويتيين.[٤٧] وحقق مزيج الدبلوماسية الهادئة والعلاقات العامة النجاح المرجو، واكتسب قرار استخدام القوة دفعة شديدة، وبدا العراق مذهولاً إزاء تغير المشهد الدبلوماسي. وشكا وزير الخارجية العراقي طارق عزيز: "لو كنا لا نزال نتخذ من السوفيت راعيًا لنا، ما كان شيء من ذلك قد حدث. كانوا سوف يستخدمون الفيتو ضد جميع قرارات الأمم المتحدة ضدنا"[٤٨]، وفي ٢٩ نوفمبر، يوم اجتماع المجلس للتصويت على استخدام القوة، تلاشى أي أمل متبقي للعراقيين في كسر إجماع القوى العظمى. وكي يكمل بيكر هجوم العلاقات العامة حتى نهايته، توجه إلى مقر الأمم المتحدة بهدف حضور الاجتماع، وفور وصوله، أعطى الأمين العام للأمم المتحدة شيكًا بقيمة ١٨٥ مليون دولار، وهو ما يمثل جزءًا كبيرًا من مستحقات الأمم المتحدة لدى أمريكا.[٤٩]

ورُتِب لاجتماع المجلس في ذلك اليوم بعناية؛ ففي البداية، تحدث سفير الكويت، ممتدحًا المجلس، لأنه صان مبدأ الأمن الجماعي، الذي يدعمه القرآن، واستشهد بالآية: "وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ". ثم تحدث سفير العراق، مهاجمًا الولايات لأنها تدلل إسرائيل وتعاقب العراق، ومجلس الأمن لأنه اصطف وراء الأمريكيين، وقال: "إن الأزمة الراهنة كشفت، من بين ما كشفت، أن الولايات المتحدة تهيمن كليةً على مجلس الأمن وإجراءاته التعسفية والمنحازة".

وأشار مندوب اليمن إلى غرابة الموقف الأمريكي الذي يعتبر أن العقوبات لا تؤتي ثمارها بسرعة كافية: "إنه لمن المدهش بالنسبة إلينا أن أولئك الذين يعطوننا محاضرات في الحاجة إلى الصبر على العقوبات كي تُحدث أثرها عندما يتعلق الأمر بروديسيا أو جمهورية جنوب إفريقيا، يتعجلون الآن في الإعلان ببساطة أن العقوبات القسرية والشاملة المفروضة على العراق ليست مجدية"[٥٠]، واستُقبل خطابه الذي انتهى بمناشدة: "امنحوا السلام فرصة"، بتصفيق من مناطق متفرقة داخل حجرة المجلس

المكتظة. وبينما كان سفير اليمن يتحدث، أرسل بيكر ملحوظة إلى زميل له دوَّن عليها: "مندوب اليمن الدائم حصل للتو على ما بين ٢٠٠ مليون إلى ٢٥٠ مليون دولار مكافأة على هذا الخطاب"، وأوضح بيكر أن حزمة المساعدات الكبيرة التي تتلقاها اليمن من الولايات المتحدة لن تستمر بعد هذا التصويت.(٥١) وفي ظل تداول هذه الملاحظات العدائية، صوَّت المجلس رسميًا على القرار الذي صدر بموافقة ١٢ عضوًا وامتناع الصين ورفض كل من كوبا واليمن.

وتبنى بيكر نبرة أقل عدوانية في خطابه عقب التصويت، معتبرًا التحدي العراقي فرصة للمنظمة كي تدافع عن نفسها: "الآن يمنحنا التاريخ فرصة أخرى. وبينما أصبحت الحرب الباردة شيئًا من الماضي، أصبحت لدينا الآن فرصة كي نبني العالم الذي كانت تتصوره هذه المنظمة؛ كان يتصوره مؤسسو الأمم المتحدة. يجب ألا ندع الأمم المتحدة تسير في طريق عصبة الأمم"، وردد وزير الخارجية السوفيتي إدوارد شيفرنادزه وجهة نظر بيكر حول أن الغزو يمثل لحظة فارقة في العلاقات الدولية:

لقد بدأنا للتو تجاوز العداء المتبادل والشك والاغتراب الذي ظل يؤدي إلى احتكاكات وصراعات.... ما يحدث في الخليج الفارسي يوجه لطمة إلى العالم الوليد المرتكز إلى السلوك المتحضر، ولذلك فإن صد هذه الضربة ومنعها من إحداث ضرر لا يمكن إصلاحه لمؤسسات الحرية والديمقراطية وإغراق البشرية في الفوضى، يُعتبر أمرًا شديد الأهمية... ويُعد واقع أننا نتجاوب اليوم مع هذه التحديات بطريقة مختلفة عما كان يحدث بالأمس؛ مهمًا إلى درجة هائلة. إننا في مجلس الأمن نعطي الأفضلية للقانون ولأفعال تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة وللجهد الجماعي.(٥٢)

لم يلقَ المجلس هذا الاهتمام الإعلامي المكثف منذ بداية الستينيات، حينما كانت المجادلات حول الكونغو وكوبا كثيرًا ما تتصدر نشرات الأخبار. ومن أجل مواكبة عصر شبكات الأخبار التليفزيونية، ثبَّت مسئولو الأمانة العامة جهاز تليفزيون مفتوحًا على شبكة سي إن إن في غرفة الجلوس بالقرب من حجرة المشاورات. واعتاد أعضاء

المجلس مشاهدة الأخبار المهمة سويًا. وكان من مصادر التسلية بالنسبة إليهم مشاهدة الصحفيين فى الردهة يعبِّرون عن تصوراتهم - الخاطئة فى الأغلب - حول ما يفعله المجلس خلف الأبواب المغلقة. وفى مساء ١٦ يناير، عقب إخفاق العديد من مبادرات سلام اللحظة الأخيرة، وقف أعضاء المجلس سويًا كى يشاهدوا قنابل التحالف وصواريخ كروز تقصف بغداد.(٥٣) فقد بدأت أول حرب تحدث بتفويض من المجلس منذ الحرب الكورية. وأعلن المتحدث باسم البيت الأبيض: "بالتعاون مع قوات شركائنا فى التحالف، تتحرك الولايات المتحدة تحت الاسم الحركى: 'عملية عاصفة الصحراء'، من أجل فرض قرارات مجلس الأمن الدولى"(٥٤).

ومع بدء تواتر الأنباء حول الخسائر بين المدنيين، دعت مجموعة من الدول العربية المجلس إلى اجتماع بهدف مناقشة ضحايا الحرب. ونجح معظم أعضاء المجلس، ومن بينهم الولايات المتحدة، فى مقاومة هذه الدعوة. ولم يكن مألوفًا أن يرفض المجلس عقد اجتماع يرغب فيه العديد من أعضائه، حيث تقضى القواعد بأنه بوسع أى عضو فى المجلس المطالبة بعقد اجتماع، وأنه يجب على رئيس المجلس تلبية هذه الدعوة على وجه السرعة. وبعد نحو شهر من بدء الحملة الجوية، لان الحلفاء فى النهاية. وعقد المجلس جلسة رسمية بهدف مناقشة قضية الضحايا المدنيين، تحدث فيها مندوبو أكثر من ٦٠ بلدًا. لكن الولايات المتحدة وبريطانيا أصرتا على إجراء النقاش خلف الأبواب المغلقة، وهو إجراء نادر فيما يخص الاجتماعات الرسمية. وقال سفير بريطانيا ديفيد هاناى: "يجب علينا ضمان ألا تؤثر وسائل الإعلام، بل وتشوه، مسار النقاش"، وأيد بيكرينج هذا الرأى: "يجب علينا ألا نرسل إشارات يسىء العراق استخدامها وفهمها، بحيث يتصور أن المجلس ليس حاسمًا فى قراراته وأنه لا ينوى تنفيذها"(٥٥).

وكان التناقض بين هذه الجلسة وبين تلك التى أدارها المجلس قبل الحرب - وعرضت الفظائع العراقية - واضحًا. وأغضبت ازدواجية المعايير السفير الكويتى الذى قال: "ما الذى يجب إخفاؤه، وعلى من نخفيه؟"، واتهم المجلس بالخوف من ضوء النهار وتفضيل الاجتماع خلف الأبواب المغلقة. وبمجرد بدء الاجتماع، وبخ سفير اليمن

أعضاء المجلس بسبب تصويتهم بالموافقة على مناقشة الأمر وراء الأبواب المغلقة: "ليست الحرب ملكًا للأعضاء الخمسة عشر الجالسين حول هذه الطاولة"[٥٦] .

وفى واقع الأمر، كانت الحرب فى الأساس ملكًا للجيش الأمريكى. ولم يكن للمجلس نفسه علاقة بسير القتال. أما لجنة الأركان العسكرية التى تم إحياؤها لوقت قصير من أجل التشاور حول اعتراض السفن فى الخليج الفارسى، فقد عادت إلى غفوتها. وقاومت الولايات المتحدة جميع محاولات أعضاء المجلس الآخرين تعديل خطط الحملة العسكرية، بما فى ذلك محاولة اللحظة الأخيرة من جانب السوفيت لتجنب استخدام القوات البرية. وفى ٢٤ فبراير، بدأت القوات البرية التابعة للتحالف عملها. وبعد ١٠٠ ساعة، انتهت الحرب. ومع دخول القوات الأمريكية مدينة الكويت، فر آخر جندى عراقى شمالاً عائدًا إلى بلاده عبر الحدود.

ما بعد النشوة

أشار الانهيار العسكرى العراقى إلى بداية فترة جديدة من نشاط المجلس. فى أبريل ١٩٩١، أصدر المجلس قرار رقم ٦٨٧، وهو وثيقة معقدة أعدها الأمريكيون بصورة كاملة تقريبًا، وأرست معايير محددة بخصوص وقف الأعمال العدائية مع العراق. وطالبت الوثيقة بدفع حكومة العراق تعويضات لضحايا الانتهاكات العراقية فى الكويت، وقبولها مراقبين على الحدود مع الكويت، وتعهدها بعدم إنتاج أسلحة نووية. وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة مسئولة عن التفتيش عن البرنامج النووى العراقى. لكن الولايات المتحدة كانت تصر على ألا تترك التفتيش على الأسلحة العراقية فى أيدى البيروقراطيين العاملين فى الأمم المتحدة الذين لا تثق بهم.

وأنشأ القرار رقم ٦٨٧ جهازًا لم يكن موجودًا من قبل، هو: اللجنة الخاصة للأمم المتحدة (أونسكوم) من أجل الاضطلاع بعملية التفتيش على الأسلحة الكيماوية

والبيولوجية. وكانت أونسكوم تتصل مباشرة بمجلس الأمن، وليس بالأمانة العامة. ويتذكر توماس بيكرينج الذى كان يخشى أن تكون الأمانة العامة شديدة التسيس إلى درجة يصعب معها اضطلاعها بهذا العمل الحساس: "بُذل مجهود حقيقى من أجل منع الأمين العام من القيام بأى دور ذى شأن فى هذه العملية"[٥٧]، وجاء تمويل أونسكوم من دول مجلس الأمن والأصول العراقية المجمدة، مما حرم الجمعية العامة من التدخل فى ميزانيتها، كما يحدث فى العادة. وأدى هذا الإجراء غير المعتاد إلى حدوث احتكاكات فورية مع بيروقراطية الأمم المتحدة التى تجاوبت ببطء مع احتياجات المفتشين للمكاتب والدعم اللوجستى.[٥٨]

ومن جانبها، اعترضت العراق على شبكة الشروط التى فرضها القرار ٦٨٧، واتهمت المجلس بتدشين "حقبة استعمارية جديدة"[٥٩]. وفى الأسابيع التى تلت صدور القرار، أصبح واضحًا أن ضمان امتثال العراق سوف يكون عملية كفاح طويل. وفى يوليو، لم تفِ العراق بالموعد النهائى المحدد لها كى تعلن عن جميع ما لديها من أسلحة دمار شامل، وأشارت الولايات المتحدة إلى أنها سوف تبحث فى إمكانية استخدام الضربات الجوية فى فرض شروط وقف إطلاق النار. وقال وزير الدفاع الأمريكى ريتشارد تشينى: "نحن جادون إلى أبعد حد فى إجبار العراق على الامتثال"[٦٠]. واستمرت الدلائل على غموض العراق فى كشف ما لديه من أسلحة دمار شامل، حيث حدد مفتشو أونسكوم مواقع تضم كميات كبيرة من الأسلحة الكيماوية، تفوق ما أعلنته بغداد بعدة أضعاف. وفى أغسطس ١٩٩١، بينما كان المجلس يبحث فى رفع العقوبات، أُجبرت العراق على الاعتراف بتخصيب كميات قليلة من البلوتونيوم.[٦١]

وأدى أسلوب العراق الأخرق والمراوغ إلى إقناع المجلس بالإبقاء على العقوبات. واكتسبت لجنة المجلس الخاصة بالعقوبات على العراق – التى كانت تجتمع فى هدوء فى الوقت السابق على الحرب – أهمية جديدة. وأصبح الضغط الاقتصادى الذى يمارسه المجلس ببراعة وسيلة أساسية لإجبار العراق على الامتثال. وفى داخل مقرات

الأمم المتحدة، كان ممثلو الدول الخمس عشرة الأعضاء يراجعون بصورة منتظمة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالعراق، من أجل تحديد ما إذا كانت تمثل خرقًا للعقوبات، وما هى الاستثناءات التى يجب قبولها لاعتبارات إنسانية. وكانت الأدوية تقع بوضوح خارج نطاق العقوبات. لكن ماذا عن الكتب والملابس ومواد البناء والمعدات الزراعية؟ وكيف يجب على المجلس التجاوب مع مطالب الدول التى تعتمد بقوة على النفط العراقى، بضرورة وجود استثناءات؟ ومن خلال بحث كل حالة على حدة، كافحت لجنة العقوبات من أجل إدارة آليات وسياسات العزلة الاقتصادية التى كانت تفرضها على العراق.(٦٢)

وبدأت لعبة معقدة بين صدام ومجلس الأمن. ومن الناحية النظرية، ما كان يُفترض حدوث نزاع بين الطرفين، لأن العراق كان منبطحًا اقتصاديًا ومدمرًا عسكريًا. وفى تلك الأثناء، بدت الدول الخمس مُصرة على فرض الأحكام الواردة فى قرار ٦٨٧، وقوبلت التحديات العراقية الأولى بمقاومة حاسمة من المجلس بأكمله. لكن عوامل بعينها كانت تعمل بوضوح فى مصلحة العراق، أولها: كان عامل الوقت؛ فقد قمعت قوات الأمن العراقية بقسوة التحديات التى واجهها نظام صدام من جانب الشيعة فى الجنوب والأكراد فى الشمال. وعلى الرغم من جسامة العقوبات، فإنها لم تكن تمثل تهديدًا لحكم صدام، وكان بوسعه تبنى إستراتيجية طويلة الأجل. وكانت الميزة الثانية المتاحة للعراق تخص المعلومات. فقد كان القادة العراقيون يعلمون فى أغلب الأحيان ما كان يدور خلف الأبواب المغلقة لحجرة المشاورات، وذلك عن طريق الأعضاء غير الدائمين بالمجلس المتعاطفين مع العراق. وعندما قام المندوب الأمريكى فى المجلس من دون قصد بتهدئة نبرة واحد من مشروعات القرارات، علم العراقيين بذلك على الفور تقريبًا. وافتخر طارق عزيز أمام مفتشى الأسلحة: "نعلم كل كلمة تُقال فى الجلسات المغلقة لمجلس الأمن"(٦٣).

ولم يقلل النزاع مع صدام حسين فى أعقاب الحرب من الانتصار الكبير الذى حققه المجلس. فبالنسبة إلى معظم أعضائه، خاصة القوى الغربية، كان تحرير الكويت

يمثل نجاحًا كبيرًا. ولم يكن يغيب عن الدبلوماسيين الأمريكيين فى الأمم المتحدة أن الذى اضطلع بعملية إحياء المجلس كان رجلاً سبق وأن عمل به. ويقول ألسكندر واطسون، نائب السفير الأمريكى فى الأمم المتحدة آنذاك: "لو لم يكن بوش، الرجل الذى يعرف الأمم المتحدة عن حق ويحبها وسبق أن خدم فيها، رئيسًا لنا، ما كان ذلك يمكن أن يحدث أبدًا".(٦٤) فقد قام أعضاء المجلس بصد العدوان بقوة، والدفاع عن الرؤية التى تبناها مؤسسو المنظمة، وإنقاذ المجلس مما بدا انزلاقًا طويلاً نحو العجز. وقال ديفيد هاناى: "ليس هناك من شك فى أن النجاح فى إنهاء الأعمال العدائية فى الخليج يُعد مصدر فخر لمجلس الأمن"(٦٥). وكان بوش نفسه أكثر شعورًا بالعظمة، حيث أعلن فى خطاب أمام الكونجرس فى أعقاب انتهاء الحرب أنه "بوسعنا أن نرى عالمًا جديدًا يظهر أمامنا؛ عالم يحمل آفاقًا حقيقية تمامًا لنظام عالمى جديد ..... عالم توشك فيه الأمم المتحدة، التى تحررت من جمودها الناتج عن الحرب الباردة، على تطبيق الرؤية التى وضعها مؤسسوها؛ عالم تجد فيه الحرية واحترام حقوق الإنسان مكانًا فى جميع الدول"(٦٦).

وسببت هذه الرؤية المرتكزة إلى حسم مجلس الأمن، وقيامه بتصحيح الأخطاء، والدفاع عن حقوق الإنسان فى مناطق العالم المختلفة، عدم ارتياح فى بعض الدوائر التى بدأت تعبر عن نفسها بينما كان المجلس يبحث فى كيفية مساعدة ضحايا انتقام صدام بعد الحرب. فقد قامت القوات العراقية بحملة ضد الانفصاليين الأكراد، مما أدى إلى فرار آلاف اللاجئين عبر ممرات الجبال إلى تركيا. وأصرت فرنسا على أن يناقش المجلس الموقف الصعب الذى يواجهه هؤلاء، معتبرة أن الوقت قد حان لإرساء مبدأ "واجب التدخل" فى مواجهة قمع الأنظمة لشعوبها، ربما عبر تعديل الميثاق. وقال وزير الخارجية الفرنسى رولان دوما إنه "عندما تُرتكب جرائم جديدة، لماذا لا يكتسب حكم القانون الموارد التى تتيح له التعامل مع ذلك؟"(٦٧)، واعترض الاتحاد السوفيتى والصين على التدخل المباشر فى الشئون الداخلية للعراق. وكانت المسودة الأخيرة بمثابة حل وسط، حيث أدانت قمع النظام العراقى لمواطنيه من المدنيين، الذى يترتب

عليه "تهديد السلام الدولى وأمن المنطقة"، لكنها لم تفوض فرض إجراءات، ولم تُشر إلى الفصل السابع من الميثاق"(٦٨).

وتضمنت مسودة القرار اعترافًا مهمًا، لكنه لم يكن الأول من نوعه، بأن السياسة الداخلية للدول يمكن أن تصبح من شئون مجلس الأمن. وكانت جمهورية جنوب أفريقيا قد تلقت تحذيرًا مشابهًا فى الثمانينيات نتيجة سياسة الأبارتهايد. على الرغم من ضعف القرار، فقد وَلَّد مقاومة من الدول التى لا تريد تأسيس سابقة حول التدخل الإنسانى. فقد امتنعت الصين والهند عن التصويت، بينما صوتت ضد القرار كل من كوبا واليمن وزيمبابوى. وحظى القرار بموافقة عشرة أصوات فقط، وهو ما يزيد بصوت واحد عن الحد الأدنى المطلوب لصدور أى قرار.(٦٩)

وتزايد عدد الأصوات التى تحذر من أن المجلس أصبح آلية تستخدمها القوة العظمى فى فرض أولوياتها بصورة تعسفية على بقية العالم. وقالت أولجا بيليسير، نائب مندوب المكسيك فى الأمم المتحدة: "إن أجندتهم هى التى تسود، لا أجندتنا"(٧٠). وتساءل البعض فى العالم النامى عما إذا كانت الدول الخمس عند تركيزها على حفظ السلام والتدخل الإنسانى، قد تغافلت عن التفاوت الاقتصادى الذى تعتقد الكثير من الدول الفقيرة أنه السبب الأساسى لغياب الاستقرار.

كما كانت دول عدم الانحياز تشعر بالقلق لأن الدول الخمس تستخدم المجلس بصورة ظالمة فى عزل القادة الذين يعتبرهم الغرب: "مارقين". وفى مارس ١٩٩٢، قدمت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة مشروع قرار يفرض عقوبات على ليبيا، نتيجة عدم تسليمها المشتبه فى ضلوعهم فى انفجار الرحلة ١٠٣ للطائرة التابعة لشركة بان إم فى ديسمبر ١٩٨٨. وأقلق مشروع القرار العديد من دول عدم الانحياز الأعضاء فى المجلس، لأنه اعتمد على ما توصلت إليه تحقيقات وكالات الاستخبارات الغربية، وليس الهيئات الدولية. لكنه فى ظل تجانس موقف الدول الخمس، عجزت دول عدم الانحياز عن مقاومة الضغوط السياسية الرامية إلى عقاب ليبيا. وصدر القرار بسهولة.(٧١) وأخذت ليبيا القضية إلى المحكمة، حيث احتجت أمام محكمة العدل الدولية

بأن المجلس ليس من سلطته فرض عقوبات، وأن النزاع يقع تحت طائلة المعاهدات الدولية القائمة. ورفضت محكمة العدل الدولية التدخل، وهو لم يكن بالأمر المفاجئ.[٧٢] واكتشفت ليبيا ما سبق وأن أدركه سفير أستراليا هربرت أيفات فى الأيام الأولى لعمل المجلس: لو نحينا جانبًا الإرادة السياسية، فسوف نجد أنه لا توجد سوى حدود قليلة لسلطة المجلس.

خروج الاتحاد السوفيتى ودخول روسيا

ولم تؤد طريقة تعامل المجلس إلى التخفيف من حدة القلق حول قابليته للمساءلة. وفى منتصف ١٩٩١، أصبح واضحًا أن قبضة الحزب الشيوعى السوفيتى على السلطة تتداعى. وساعد الانقلاب القصير الأخرق الذى قامت به العناصر المتشددة فى الكريملين فى أغسطس ١٩٩١ إلى التسريع بانهيار النظام. وخرج ميخائيل جورباتشوف من حبسه القصير مثل رمز مجروح ومرتبك، وسرعان ما أزاحه بوريس يلتسين جانبًا. وفى ٢١ ديسمبر ١٩٩١، اختفى الاتحاد السوفيتى. وبالنسبة إلى مجلس الأمن، كانت هذه لحظة بها إمكانات ثورية؛ فقد انهار واحدٌ من أعضائه المؤسسين، وكانت هناك حجة قانونية قوية لتعديل الميثاق كى يتعامل مع اختفاء الاتحاد السوفيتى؛ فقد ذكر الميثاق أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية – وليس روسيا أو الاتحاد الروسى – عضوٌ دائمٌ فى مجلس الأمن.[٧٣] وكانت عملية تعديل الميثاق سوف تفتح الباب حتمًا أمام إصلاح عضوية المجلس بما يعكس الحقائق السياسية الجديدة.

وسرعان ما قمعت الدول الخمس هذه الأفكار برمتها؛ فقد اصطفت تلك الدولة وقررت – من دون حدوث أى جدل تقريبًا – أن تحل روسيا محل الاتحاد السوفيتى فى المجلس، وأنه لا توجد حاجة إلى عملية شاملة لإعادة تنظيم المجلس. وفى يناير ١٩٩٢، جلس يولى فورونتسوف – سفير الاتحاد السوفيتى فى المجلس فى

ديسمبر ١٩٩١ - فى غرفة المجلس بصفته سفير الاتحاد الروسى، وصدرت بعض الأصوات الاحتجاجية وراء الكواليس. ويتذكر آنذاك نائب السفير الأمريكى ألسكندر واطسون أنه "طُرحت مقولة مفادها أن ما حدث ليس له معنى من الناحية القانونية، وأنه ليس للدول الخمس حق فيما فعلوه، لأن الاتحاد السوفيتى لم يعد موجوداً، وهو الذى كان يجب أن يكون موجوداً هنا. ألا يجب أن نتحدث عن التناوب أو شىء من هذا القبيل؟ لكنه فى التحليل الأخير، تساءل الناس: "ما هو البديل الواقعى؟"(٧٤)، وبدا أن الدول الخمس تدرك أنها تلاعبت بالميثاق، حيث قال دبلوماسى لصحيفة نيويورك تايمز: "كنا محظوظين لأنه لم تكن هناك جلسة للجمعية العامة، وإلا كان علينا التعامل مع نباح الغاضبين"(٧٥).

وكان القبول السريع لروسيا كواحدة من الدول الخمس منطقياً من منظور التعامل مع انهيار الاتحاد السوفيتى وتلطيف العلاقات بين القوى العظمى. ووافقت الدول التى كانت فى السابق ضمن الاتحاد السوفيتى - بعضها وافق على مضض - على احتفاظ روسيا بالمقعد. وكانت أية محاولات لفتح جدل حول هذا الأمر سوف تضيف إلى الإهانة التى تتعرض لها تلك القوة الذليلة. وكان واضحاً أيضاً أن هذه اللحظة كانت بمثابة فرصة ضائعة لوضع ترتيب جديد، وربما توسيع عضوية المجلس. فكما فتحت نهاية الحرب العالمية الأولى الباب أمام ولادة المجلس، سمحت نهاية الحرب الباردة بتعديله كى يعكس الحقائق الجديدة ويجدد شعور بقية العالم بشرعيته؛ لكن عزوف أعضاء المجلس عن اقتناص تلك الفرصة - أو حتى مناقشة الأمر بجدية - كان يعكس أولوياتهم؛ فقد طغى الهدف المتعلق بسهولة إدارة عملية تراجع روسيا عن وضع القوى العظمى على اعتبارات تعزيز حيوية المجلس على المدى الطويل.

فى ٣١ يناير ١٩٩٢، جرب يلتسين، الذى أصبح رئيساً للاتحاد الروسى، الجلوس بنفسه على المقعد المخصص لبلاده فى الأمم المتحدة؛ فقد كان المجلس يعقد أول اجتماع فى تاريخه على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات. وكانت بريطانيا تحتل

الرئاسة الدورية للمجلس، وقام رئيس الوزراء جون ميجور بالضرب بالمطرقة إيذانًا ببدء الاجتماع. وبدأ بقوله: "نجتمع فى وقت تحدث فيه تغيرات جسام".

قبل عام فقط من اليوم، اجتمع المجلس كى يواجه تحدى الغزو العراقى للكويت، وحقق المجلس نجاحًا عظيمًا فى ذلك، لكننا نواجه اليوم تحديات جديدة. وكى نضع طريقًا جديدًا للتعامل معها، أظن أنه من الصائب أن نجتمع على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات.

والآن، يجب علينا إثبات أن مجلس الأمن يعمل من أجل هدف مشترك.

وصدرت عن الاجتماع بعض الإشارات القوية؛ فقد أعلن الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران استعداد بلاده وضع ١٠٠٠ من جنود حفظ السلام تحت إمرة المنظمة الدولية، وأعلن يلتسين عن العفو عن آخر عشرة سجناء سياسيين فى روسيا: "لم يعد هناك أى من سجناء الضمير فى روسيا الحرة"(٧٦).

وبدا من الملائم وجود أمين عام من طراز جديد على رأس هذا الاجتماع غير المسبوق. ذلك أنه قبل الاجتماع بأشهر قليلة، اختار مجلس الأمن بطرس بطرس غالى، الدبلوماسى المصرى المخضرم، أمينًا عامًا سادسًا للأمم المتحدة. وصدّقت الجمعية العامة على هذا الاختيار. ونظرًا لطلاقة غالى فى الفرنسية، حظى بدعم قوى من باريس، كما كان مقبولاً من الأمريكيين. وحيث إن غالى كان قبطيًا، فإنه لم يتول منصب وزير الخارجية المصرى قط، لأن هذا المنصب كان يشغله مسلم دائمًا. لكن غالى ظل سنوات يدير بكفاءة سياسة مصر الخارجية، وكانت لديه شبكة واسعة من العلاقات فى وزارات خارجية العديد من دول العالم. وكان أول أمين عام من أفريقيا، وحمل إلى المنظمة تركيزًا حادًا على احتياجات العالم النامى، كما حمل إليها لسانًا سليطًا.

وجاء غالى إلى الأمم المتحدة فى لحظة من أكثر اللحظات تفاؤلاً منذ تأسيس المنظمة الدولية؛ فقد وصف توماس ريتشاردسون، نائب سفير بريطانيا فى الأمم

المتحدة آنذاك، الأجواء السائدة بقوله: "اعتقدنا أننا نعيش فى عصر ذهبى. اعتقدنا أن لدينا فرصة لوقف جميع هذه الحروب الأهلية التافهة البغيضة التى كانت تدعمها أطراف خارجية، نتيجة أسباب تتعلق بالحرب الباردة"[٧٧] لكن إلى جانب هذا التفاؤل، كان هناك وعىٌ بأن حقبة ما بعد الحرب الباردة سوف تكون لها تحدياتها المخيفة. فقد اندلع فيض من الحروب الأهلية والنزاعات العرقية حول العالم، عندما بدأت الحكومات التى كانت مدعومة من القوتين العظميين تنهار، وعاد إلى السطح العداء المرتبط بصراعات أيديولوجية. وعلى الفور، كلف المجلس بطرس غالى بوضع خطة لكيفية استخدام الأمم المتحدة لقوتها الدافعة الجديدة فى تعزيز الأمن الدولى، ومواجهة ما كان يطلق عليه البعض بالفعل: "اللانظام العالمى الجديد".

ونشر الأمين العام دراسة بعنوان: An Agenda for Peace فى يونيو ١٩٩٢. وفى العادة كانت التقارير الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة مصيرها خزائن الملفات. لكن هذا التقرير ذاع انتشاره فى العالم، وكانت فى قلبه دعوة لتسليح المجلس بالأدوات التى تصورها الميثاق.

أصبحت الأمم المتحدة عاجزة عن التعامل مع العديد من هذه الأزمات، بسبب الإفراط فى استخدام الفيتو - ٢٧٩ مرة - فى مجلس الأمن، وهو ما كان يعبر بقوة عن الانقسامات السائدة فى تلك الفترة. ومع نهاية الحرب الباردة، لم يُستخدم الفيتو ولا مرة منذ ٣١ مايو ١٩٩٠، وتزايد اللجوء إلى الأمم المتحدة. وبرز ذراعها الأمنى - الذى كان معاقًا بفعل ظروف لم يكن مؤهلاً للتعامل معها - كأداة مركزية لمنع وتسوية النزاعات، والحفاظ على السلام.

وأوصى بطرس غالى بتفاوض أعضاء الأمم المتحدة على الاتفاقات الواردة فى بند ٤٣ من الميثاق، بهدف وضع قوات تحت إمرة المجلس، واقترح قيام المجلس بتنشيط لجنة الأركان العسكرية، كى تقدم له النصائح حول سبل تعزيز العمليات العسكرية.[٧٨] والتقط الرغبة التى أبداها العديد من أعضاء مجلس الأمن لتخصيص قوات فى خدمة

الأمم المتحدة، وطرح تصورًا حول تشكيل قوة تابعة للأمم المتحدة، تكون على استعداد للتدخل استنادًا إلى أوامر المجلس. وقال بطرس غالى: "أناشد جميع الأعضاء أن يقدموا لى ١٠٠٠ جندى مدرب فى غضون ٢٤ ساعة. إن ذلك هو العدد الأنسب من القوات، وسوف يغير ذلك حياتى حقيقة"(٧٩). وتردد صدى هذه الرؤية فى مناطق كثيرة من العالم. وتساءل سفير أستراليا لماذا لا يكون لدينا جيش دائم من جنود الخوذات الزرقاء، يكون قادرًا على حفظ السلام فى العالم؟ إننى أتحدث عن منظمة أكثر كفاءة بدرجة كبيرة، يمكننا أن نلمس تأثيرها على أساس يومى"(٨٠). وأشارت نيويورك تايمز إلى مسودة للتوصيف الوظيفى لهذا الجيش، على أمل أن يتحقق هذا الهدف.

مطلوب: جيش صغير، سريع الحركة، قادر على التجاوب مع الاضطرابات الأهلية التى تنشب بين ليلة وضحاها. يجب أن يكون قادرًا على فرض وقف إطلاق النار، والتكيف مع الكوارث الطبيعية، وتسهيل عمليات الإغاثة، والتعامل بنزاهة مع المعتدين. أرسلوا ردودكم إلى الأمم المتحدة، نيويورك.

بناء الأمة، إليك اثنتين!

لم يقدم صيف عام ١٩٩٢ إلى الدبلوماسيين العاملين فى الأمم المتحدة الفرصة للاسترخاء التى كانت تُتاح لسابقيهم أحيانًا. فقد كان المجلس فى حالة انعقاد شبه دائم من أجل التعامل مع تبعات حرب الخليج المتواصلة، والعمليات المتعددة للقوات متعددة الجنسيات التى أقرها. ولم تكن عمليه حفظ السلام فى حد ذاتها شيئًا جديدًا على المجلس؛ لأنه سبق وأقر بعثات إلى البقع الساخنة – ومن بينها السويس ولبنان وقبرص -- أثناء الحرب الباردة. لكن مهام هذه القوات اقتصرت بصورة عامة على مراقبة خطوط وقف إطلاق النار، والعمل كمناطق عازلة بين الأطراف المتحاربة. لكن هذا الجيل الجديد من العمليات كان أكثر قربًا إلى العملية المثيرة للجدل التى قام بها المجلس فى الكونغو عام ١٩٦٠، وتضمنت هذه العملية مراقبة الانتخابات وتدريب قوات

الجيش والشرطة، بل وممارسة الإدارة المدنية. وفى جوهر الأمر، كان المجلس يحاول إنقاذ الدول الفاشلة. فعندما تفشل الحكومات المحلية، بدا أعضاء المجلس مستعدين، وغالبًا متحمسين، للتدخل وإحلال النظام وتوفير السبيل لحُكم كفء. وزاد طموح هذه البعثات من سرعة التحول الذى شهده المجلس بعد الحرب الباردة، من مجرد جهاز متناغم سياسيًا بصورة محدودة، إلى جهاز يمارس دورًا أشمل للحُكم، لا يقتصر على الأمن الجماعى التقليدى، بل يشمل التدخلات المنتظمة فى النزاعات الأهلية. وفى ظل القليل من التخطيط أو التجهيز، كان المجلس يختبر إلى أين سوف تأخذه وحدته الجديدة.(٨٢)

ووفرت المهمة المتعلقة بناميبيا – الواقعة فى منطقة الجنوب الأفريقى – عام ١٩٨٩ أساسًا للاعتقاد بإمكانية نجاح هذا النوع الأكثر طموحًا من مهام حفظ السلام. خلال ما يزيد عن عقد من الزمن، منعت حكومة جمهورية جنوب أفريقيا تطبيق خطة انتشار قوات الأمم المتحدة، ورفضت استقلال تلك المنطقة التى كانت تسيطر عليها منذ فترة طويلة. وتواصل صراعٌ منخفض الحدة بين قوات جنوب أفريقيا ومتمردى ناميبيا الذين شنوا عملياتهم انطلاقًا من أنجولا. وفى بداية ١٩٨٩، فى الوقت الذى كان يتغير فيه المناخ السياسى فى العالم، قبلت جمهورية جنوب أفريقيا انتشار بعثة الأمم المتحدة. لكن المهمة فشلت بمجرد بدئها، حيث عبر آلاف من المقاتلين الحدود إلى داخل ناميبيا قبل الموعد المحدد لانتشار قوات الأمم المتحدة، مما أدى إلى اشتباكات بينهم وبين قوات الأمن التابعة لجنوب أفريقيا. وضغط مجلس الأمن على الطرفين كى يُبقيا عملية حفظ السلام على قيد الحياة، وسارع وسطاء الأمم المتحدة لدعم الثقة المفقودة. وفى غضون الأشهر التالية، نجحت قوات حفظ السلام والمسئولون المدنيون فى دفع جنوب أفريقيا وناميبيا نحو إنهاء النزاع وإجراء انتخابات ديمقراطية – حدثت فى نوفمبر من دون وقوع أعمال عنف. وفى مارس ١٩٩٠، تم إنزال علم جمهورية جنوب أفريقيا المكروه، ليحل محله علم ناميبيا، الدولة المستقلة. وفى أنجولا، البلد المجاور، أُرسِل بضع مئات من المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة من أجل مراقبة اتفاق

السلام بين المتمردين والحكومة اليسارية، والمساعدة فى الاستعداد لإجراء انتخابات وطنية.(٨٣) وخلق نجاح عملية ناميبيا تفاؤلاً من جانب المجلس بأن تسوية النزاع فى أنجولا بات قاب قوسين أو أدنى.

وفُتح الباب على مصراعيه أمام عملية حفظ السلام. وكانت مهمات المجلس لحفظ السلام فى آسيا من أكثر مهماته طموحًا. ففى كمبوديا، قام الآلاف من جنود حفظ السلام الذين أُرسِلوا عام ١٩٩١ بمراقبة الاتفاق الذى وقعته الجماعات السياسية المتنافسة هناك، والإعداد لقيادة البلاد على طريق الانتخابات. ومارس مسئولون مدنيون تابعون للأمم المتحدة مهامهم من مكاتب فى بنوم بنه، حيث أشرفوا على مساعى المسئولين الكمبوديين من أجل تأسيس حكومة موحدة وقدموا لهم المشورة. ولم تكن مهمة كمبوديا قسرية؛ فقد أرسل المجلس قوات حفظ السلام فى هذا البلد فى ظل موافقة الفصائل السياسية الأساسية به. وجرى إقرار تلك المهمة وفقًا لأحكام الفصل السادس من الميثاق. لكن حتى فى ظل بيئة التراضى هذه، واجهت قوات حفظ السلام معضلة كيفية إثبات وجودها. ففى يوليو، رفض الخمير الحمر تنفيذ التزاماتهم بالسماح لقوات حفظ السلام بدخول الأراضى التى يسيطرون عليها. وبحثت الأمم المتحدة لفترة قصيرة إمكانية مواجهتهم داخل معاقلهم، لكنها فى النهاية اختارت تجاهل مناطق الخمير الحمر تمامًا. ومضت ترتيبات الانتخابات قدمًا فى المناطق الأخرى، وبذلك وفرت الأمم المتحدة على نفسها مواجهة مباشرة.

وكان السياق أكثر خطورة فى منطقة البلقان التى بدأت تحظى باهتمام المجلس. فقد نشب القتال فى يوغوسلافيا السابقة فى يونيو ١٩٩١، عندما أعلنت جمهورية سلوفينيا - الواقعة غرب البلاد - استقلالها. وقام الجيش الفيدرالى الذى يسيطر عليه الصرب بمحاولة قصيرة وناجحة لإعادة الجمهورية المنشقة. وبعد فترة وجيزة، بدأت كرواتيا مساعيها للاستقلال، لكنها لم تكن لتفلت بسهولة. ذلك أن البلد توجد به أقلية صربية كبيرة ليست لها مصلحة فى العيش تحت سيطرة الكروات. واستطاع هؤلاء بمساعدة الجيش الصربى السيطرة على المناطق الصربية التقليدية، وطردوا

فى أغلب الأحيان الكروات الذين كانوا يقيمون بها. وفى سبتمبر ١٩٩١، فرض المجلس حظرًا للسلاح على يوغوسلافيا السابقة بأسرها.[٨٤] وسرعان ما اتضح أن المتضرر الأساسى من هذا الحظر كان الجمهوريات التى تتحمل القدر الأكبر من الهجوم الصربى، حيث لم يكن لديها إمكانية للحصول على السلاح، بينما كان لدى القوات الصربية كل ما تحتاجه بفضل جيش يوغوسلافيا الذى يسيطر عليه الصرب.

وفى فبراير ١٩٩٢، أقر المجلس إرسال بعثة لحفظ السلام قوامها ٨٠٠٠ شخص إلى كرواتيا، أطلق عليها قوات الحماية التابعة للأمم المتحدة (يو إن بروفور). وقام الجنود ذوو الخوذات الزرقاء بأخذ مواقعهم بين معاقل الصرب وباقى أنحاء كرواتيا. لكن أزمة البلقان سرعان ما امتدت لتشمل البوسنة والهرسك، أكثر جمهوريات يوغوسلافيا تنوعًا من الناحية العرقية. وبدأت الميليشيات الصربية والوحدات النظامية للجيش الفيدرالى - الذى يسيطر عليه الصرب - فى طرد غير الصرب من مناطق شرق وشمال البوسنة. وفى سراييفو، عاصمة البوسنة ذات الطابع الكوزموبوليتانى، أدرك السكان أنهم معرضون أيضًا لخطر العنف المتصاعد. وفى مارس، أقامت الميليشيات المسلحة الحواجز. واندلع قتال شامل عندما أعلنت البوسنة استقلالها فى أوائل أبريل. وقامت القوات الصربية فى التلال - التى كانت عازمةً على سحق دولة البوسنة الوليدة - بإلقاء القذائف على المدينة وإطلاق النار على السكان.

وفى ظل قلق المجلس إزاء اتساع نطاق العنف، صوّت بالموافقة على تمديد عمليات (يو إن بروفور) كى تشمل البوسنة. وصدر هذا القرار فى ظل اعتراض بطرس غالى ومستشاريه الذين اعتبروا أن الشروط اللازمة لنجاح عملية حفظ السلام لم تكن متوفرة هناك. ومن عدة جوانب، كان نشر قوات هناك بمثابة خروج واضح عن التقاليد المقبولة عند إرسال قوات سلام. ذلك أنه لم يكن هناك اتفاق سلام على الأرض، ولم يوافق واحد من أطراف النزاع الأساسية - صرب البوسنة - على التدخل. وثانيًا: ضمت هذه القوات أعدادًا غفيرة من الجنود التابعين للدول الخمس. وكان من المعايير

المتعارف عليها عند نشر قوات حفظ السلام ألا تتضمن مشاركة جنود من الدول دائمة العضوية فى المجلس، خشية أن تنقل هذه القوات التنافس بين القوى العظمى إلى النزاعات المحلية مباشرة. وكانت الدول غير المنخرطة فى تحالفات قوية تخص الحرب الباردة، مثل: السويد والهند ونيبال، تقدم معظم قوات حفظ السلام خلال فترة الحرب الباردة. لكن انتهاء هذه الحرب أدى إلى تراجع ذلك القلق. وأصبح بالإمكان تدخل الموارد العسكرية للدول الخمس بصورة مباشرة فى المهمات التى يقررها مجلس الأمن. وأدت الضغوط الكثيفة الناجمة عن الأحداث إلى إعادة تشكيل الأدوات التى أنشأتها المنظمة حينما كانت البيئة سياسية مختلفة للغاية.

نقطة الغليان

وعلى بعد آلاف الأميال من البوسنة، وفى ظل اهتمام دولى أدنى بكثير، كانت الصومال تنزلق نحو الفوضى. ففى ١٩٩١، أُطيح بسياد برى، الديكتاتور الذى حكم البلاد سنوات طويلة. لكن الميليشيات التى أطاحت به لم تكن قادرة على إحكام قبضتها على البلاد. واندلعت حرب ضروس بين العشائر، صاحبها جفاف طويل، مما أدى إلى مجاعات كبرى. وكانت الميليشيات عادة تستولى على إمدادات الإغاثة التى تصل إلى البلاد، كى تستخدمها بنفسها أو تبيعها. وطلبت سفيرة الصومال – التى خدمت فترة طويلة فى الأمم المتحدة – المساعدة، وكتبت تقول لرئيس مجلس الأمن: "تأثرت عاطفيًا، وشعرت بالخجل مما يحدث فى بلادى. تصرخ الأوضاع طلبًا لمساعدة الأمم المتحدة" (٨٥) .

وظل المجلس لعدة أشهر ليس لديه شىء يُذكر يقدمه؛ فعلى الرغم من قيامه بفرض حظر للسلاح فى يناير ١٩٩٢، فإن هذه الخطوة كانت لا معنى لها إلى حد كبير، لأن البلد كان يفيض بالأسلحة.(٨٦) ودعا المجلس إلى مفاوضات بين الأطراف المتحاربة أسفرت عن توقف مؤقت لإطلاق النار. وأصبحت التقارير الواردة من وكالات

الإغاثة مقلقة على نحو متزايد. وبحلول أبريل، أكد المراقبون أن الصوماليين يتساقطون أمواتًا فى الشوارع بسبب سوء التغذية والأمراض. وفى الأمم المتحدة، لم يعد بالإمكان تجاهل التناقض الصارخ بين نشاط المنظمة الدولية المكثف فى البلقان وبين تباطؤها فى الصومال. وقال سفير بتسوانا فى الأمم المتحدة: "من الواضح أن الأزمة الوحيدة التى تعنى المسئولين فى مجلس الأمن هى تلك الخاصة بشرق أوروبا. يموت الناس بالآلاف فى أفريقيا، لكن أحداً هناك لا يعقد مشاورات طارئة. لا تحفز أزماتنا على هذا النوع من ردود الأفعال"[٨٧]. وكان ما أغضب بطرس غالى بشدة أن المجلس ظل عدة شهور رافضًا لإرسال ٥٠٠ جندى إلى الصومال لتأمين عملية توزيع إمدادات الغذاء. فقد رفض المسئولون الأمريكيون الخطة، خشية اعتراض الكونجرس على تمويل عملية ثانية من عمليات حفظ السلام فى سنة الانتخابات.[٨٨]

ووصل الإحباط المتصاعد من جانب الأمين العام إلى ذروته فى يوليو، حينما حاول وسطاء من الجماعة الأوروبية تكليف الأمم المتحدة بالمسئولية عن عملية وقف مؤقت لإطلاق النار - تبيَّن بعد ذلك أنه قصير العمر - فى البوسنة من دون استشارته. وعندما صدَّق المجلس على الفكرة، أرسل بطرس غالى خطابًا يوبخ فيه دافيد هاناى، سفير بريطانيا الذى كان يترأس مجلس الأمن فى ذلك الشهر:

يجب أن أعبِّر عن رأيى فى أنه كان من الأفضل لو أن مجلس الأمن قد طلب - كما هى العادة - الرأى الفنى المستند إلى الحقائق على الأرض ليو إن بروفور، وانتظر الرد قبل اتخاذ مثل هذا الموقف..... إننى بالطبع فى خدمة مجلس الأمن؛ لكننى فى الوقت نفسه آمل أن يتم التحقق من رأيى فى المجالات التى تقع بوضوح داخل نطاق اختصاصى. [٨٩]

وبالنسبة إلى منظمة اعتادت على تبجيل الأمين العام لمجلس الأمن، كان هذا الخطاب مذهلاً. وقال واحدٌ من دبلوماسيى الدول الأعضاء فى المجلس: "لم أر أمينًا عامًا يهاجم المجلس بهذه الطريقة قط"[٩٠]، ولم يرد هاناى على الرسالة، وحث زملاءه

فى المجلس على ترك الأمر كى يهدأ من تلقاء نفسه. لكن هذا الحدث كان يعكس تصاعد التوترات.

وكان أول هذه التوترات النزاع بين المجلس والبيروقراطية الدائمة للأمم المتحدة حول إدارة عمليات حفظ السلام. وأدى انتصار همرشولد لعمليات حفظ السلام الكبيرة التى تديرها الأمانة العامة فى الخمسينيات والستينيات إلى تغيير رؤية الميثاق حول كيفية نشر المنظمة لقواتها. فقد كان موظفو الأمم المتحدة، وليس لجنة الأركان العسكرية، هم من يدير العمليات الميدانية اليومية. وكان المجلس لا يزال يحتفظ بسلطة اتخاذ القرار بشأن مهمات حفظ السلام. وعندما أصبحت هذه العمليات أكثر تعقيداً وإثارة للجدل، شعر المجلس بالحاجة إلى إدارة العمليات المتواصلة بنفسه عن طريق القرارات والبيانات. وكان ذلك شكلاً من أشكال الإشراف المضنى وغير الفعال. وكانت طريقة الكتابة الشائكة والمستفيضة التى يتبناها المجلس فى أغلب الأحيان لا تترتب عليها إدارة كفء للأزمات. ولو كان الأمين العام أكثر دهاء وأقل غيرة، لكان باستطاعته العمل من أجل ضمان وقوف المجلس بوضوح على المعضلات العملياتية، عبر إمداده بخبراء الأمم المتحدة وقادة قوات حفظ السلام، والانخراط بنفسه فى النقاشات حولها.

وبدلاً من ذلك، أضعف بطرس غالى الصلات بين الأمانة العامة ومجلس الأمن. وفى بداية ١٩٩٣، توقف عن حضور معظم مشاورات المجلس غير الرسمية، وكلف الدبلوماسى الهندى المخضرم تشينمايا غاريخان بالحضور بدلاً منه. وكانت هذه الخطوة منطقية نوعًا ما، حيث كان المجلس يجتمع يوميًا تقريبًا، وكان حضور الأمين العام جميع الجلسات كفيلاً باستهلاك وقته كاملاً. ومع ذلك، كان قرار بطرس غالى يمثل قطيعة حادة مع ممارسات الماضى. ورأى العديد من أعضاء المجلس فى ذلك "استخفافًا بأهميتهم"(٩١)، والأسوأ من ذلك، منع بطرس غالى مرءوسيه من تقديم بيانات إحاطة مباشرة للمجلس. ذلك أنه ودائرة من المقربين منه كانوا يراقبون بحرص تدفق المعلومات بين الأمانة والمجلس.

كما أشار الشجار الذى حدث فى يوليو بشأن البوسنة إلى اختمار المنافسة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل: الجماعة الأوروبية، حول الطرف الذى يجب أن يكون فى الصدارة عند التعامل مع شئون السلام والأمن. ووفقًا للقانون الدولى، لا شك فى أن مجلس الأمن هو المناط به القيادة. وعلى الرغم من إقرار الميثاق بأن المنظمات الإقليمية بوسعها لعب دور فى قضايا الأمن، فإن ذلك لابد أن يحدث بمباركة مجلس الأمن. وكانت رؤية تشرشل حول تشكيل مجالس أمن إقليمية تتعامل مع معظم القضايا قد رُفضت بحسم لمصلحة وجود منظمة مركزية. لكن على صعيد السياسة العملية، كان حق مجلس الأمن فى القيادة محل نزاع إلى حد كبير؛ فقد كانت الجماعة الأوروبية على وجه الخصوص تشهد نهضة. ورأى العديد من القادة السياسيين الأوروبيين فى أزمة البلقان فرصة لمنظمتهم كى تؤكد نفسها على صعيد القضايا الأمنية. وعندما بدأت يوغوسلافيا تتفكك، أعلن جاك بو، وزير لوكسمبورج الذى كان يشغل رئاسة المجلس الأوروبى؛ أنه قد "بزغ فجر أوروبا"، لكن بالنسبة إلى بطرس غالى، بدا أن أوروبا أرادت إدارة القضايا المهمة واستخدام قوات حفظ السلام كما لو كانت تحت إمرتها. وقال للمجلس مباشرة: "لا أقبل أن تكون الأمم المتحدة مجرد وكالة تنفيذية للمنظمات الإقليمية"(٩٢).

ربما يكون الأمر الأهم أن المواجهة فى البوسنة عكست إحباط بطرس غالى إزاء ما اعتبره ازدواجية فى المعايير من جانب المجلس. وأشار بطرس غالى لاحقًا: "إذا أراد الأوروبيون دورًا أكبر فى البوسنة، يجب عليهم القيام بذلك بأنفسهم، وألا ينتظروا من الأمم المتحدة توجيه موارد كبيرة نحو نزاع فى أوروبا على حساب نزاعات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية"(٩٣). وفى العديد من المناسبات، عبَّر بطرس غالى عن اعتقاده بأن معاناة البوسنة تتضاءل أمام نظيراتها فى الكثير من مناطق العالم. وكان الأمر الذى يصعب تفسيره أنه دافع عن هذا الموقف بينما كان يزور سراييفو المحاصرة، حيث قال لأحد صحفيى البوسنة: "وضعكم هنا أفضل من وضع عشر مناطق أخرى فى العالم"(٩٤).

وعلى الرغم من الطبيعة الخرقاء لبطرس غالى، فقد كانت لديه حجة قوية، هى أن معاناة الصومال كانت تفوق معاناة البوسنة. لكن هل أنهى ذلك الجدل حول الموقع الذى يجب أن يركز المجلس جهوده فيه؟ فى فترة ما بعد الحرب البادرة، كانت الاحتياجات الإنسانية فى أغلب الأحيان هى المعيار الذى يحكم أداء المجلس. وكان ذلك يعكس تأويلاً بعينه لمسئولية المجلس عن الحفاظ على "السلام والأمن الدوليين"، لكن بالقطع لم يكن المعيار الوحيد المقبول. ذلك أن تأثير صراع ما على الدول الأخرى والتجارة الدولية، وخطر تصاعد النزاع الإقليمى، وإمكانية تدخل القوى العظمى، وما إذا كان المتحاربون يمتلكون أسلحة دمار شامل؛ كلها عوامل مهمة يمكن للمجلس أن يأخذها فى الاعتبار. ومن هذه الزاوية، كان يمكن القول إنه على الرغم من أن أزمة الصومال أكثر إلحاحًا من المنظور الإنسانى، فإن الصراع فى البلقان يهدد السلام والأمن الدوليين بصورة أخطر. ففى كل الأحوال، كان البلقان الشرارة التى نتج عنها واحد من صراعات القوى العظمى فى الماضى. وكان عدد من المحللين يشعرون بالقلق من أن يؤدى تجدد النزاع إلى حرب إقليمية، ربما تشمل تركيا واليونان. فقد كان الخطر يتجاوز البوسنة. وحذر مسئول يونانى رفيع المستوى: "لقد تقوض مفهوم التعددية العرقية برمته. إننا نمزق ما بنيناه فى غضون ما يزيد عن ٥٠ عامًا فى أوروبا"(٩٥) .

وكان بطرس غالى متشككًا بوضوح فى أن الحكمة الإستراتيجية - وليس الانحياز الإقليمى، بل والعنصرى - كانت المحفز على تباين ردود أفعال المجلس تجاه القضايا المختلفة. فقد قال: "إن الأوضاع تتشابه فى البوسنة والصومال، باستثناء أن الأطراف المتنازعة فى الصومال ليسوا متمرسين، ولم يرغبوا فى تدخل الأمم المتحدة، فى حين أن أولئك الذين فى البوسنة متمرسون، ويرحبون بالأمم المتحدة، لكنهم يخرقون الاتفاقات التى تساعدهم الأمم المتحدة فى التوصل إليها"(٩٦). واستطاع الأمين العام عبر تقاريره وتوصياته الضغط على أعضاء المجلس كى يروا العالم بالطريقة التى كان يراها؛ لكنه فى حالة الخلافات الكبيرة، كان تأثيره الفعلى يكمن فى قدرته على الدعاية لمواقفه. ذلك أن ميثاق الأمم المتحدة وضع فى يد مجلس

الأمن – وليس الأمين العام – سلطة تحديد المخاطر النسبية للصراعات، وطريقة التعامل التى تتناسب معها. لكن من سوء الحظ أن بطرس غالى كان غير متمرس على استخدام الإعلام فى تجاوز المجلس، وكان يبدو فى أغلب الأحيان لاذعًا. وكما أوضحت رحلته الكارثية إلى سراييفو، كان لديه نزوع لإغضاب الجمهور الذى كان يهدف إلى التأثير فيه.

ولم تنتبه وسائل الإعلام إلى قضية الصومال إلا متأخرًا. ففى خريف ١٩٩٢، أصبحت صور الأطفال الجوعى تظهر بصورة منتظمة فى الصحافة الغربية، وبدت الأزمة الصومالية قابلة للحل بدرجة كبيرة، مقارنة بالصراع العرقى المعقد فى البوسنة. وخلال الأشهر الأخيرة السابقة على انتهاء فترة ولايته، وبعدما خسر محاولة تولى فترة ثانية، قرر جورج بوش أن الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الأيدى بينما يموت آلاف الصوماليين جوعًا. وبحلول نوفمبر ١٩٩٢، كان بوش مستعدًا لارسال قوات إلى الصومال، وأُعِدت عملية الإنقاذ فى عُجالة، ووصل كبار الضباط الأمريكيين للتنسيق مع فريق حفظ السلام التابع للأمم المتحدة؛ فقد سُحب الدبلوماسيون الأمريكيون فجأة من الاجتماعات التى تناقش قضايا أخرى؛ كى يخططوا للتدخل فى الصومال. وبالنسبة إلى فريق العاملين فى حفظ السلام الذى كان منخرطًا فى مهمة أصغر فى موزمبيق، كانت سرعة الإعداد لهذه المهمة هائلة.

وبدأت عملية على محورين فى الصومال. ففى البداية تصل قوات التدخل بقيادة الولايات المتحدة وقوامها ٢٠ ألفًا، وتؤمِن مقديشو وتتأكد من قنوات توزيع الغذاء على السكان، وكل ذلك يجرى فى ظل تفويض المجلس. وعندما تؤمِن هذه القوة الأرض، تقوم الأمم المتحدة بتعبئة قوات حفظ سلام تابعة لها، بهدف تهدئة البيئة السياسية والبدء فى إعادة إعمار البلد الممزق. وبمجرد استعادة النظام؛ تُسلم الولايات المتحدة المسئولية إلى قوات حفظ السلام. وأُعِدت جميع هذه الترتيبات فى بضعة أيام، وأقر المجلس الخطة فى ٣ ديسمبر. وكتب السفير البريطانى ديفيد هاناى فى وقت لاحق أن القرار الذى فوض نشر هذه القوات "ربما كان الوثيقة الأكثر إثارة للدهشة التى تتم

الموافقة عليها فى الفترة التالية مباشرة لانتهاء الحرب الباردة ..... فقد سُحقت تماماً أى فكرة أو وهم حول وجوب موافقة الدولة المضيفة"(٩٧). وقصفت قوات المارينز الأمريكية شواطئ الصومال فى أوائل ديسمبر ١٩٩٢، وبدأت أولى عمليات المجلس للتدخل الإنسانى المدعوم بقوة السلاح. ووقع ركن مضطرب آخر من العالم تحت جناح المجلس.

مناطق آمنة ورحلات الميدان

وبحلول شتاء ١٩٩٢، كان العديد من سكان البوسنة يتساءلون عما إذا كان اهتمام المجلس له أية جدوى. فقد بدأ الحصار المفروض على سراييفو يؤدى إلى نقص فى الغذاء والماء والدواء، وأصبحت المدينة التى افتخرت باستضافة دورة الألعاب الشتوية الأوليمبية فى ١٩٨٤ تفتقر إلى زيت التدفئة والخبز. ومع تصاعد الغضب الشعبى، بدأ الشقاق يظهر داخل غرفة المجلس. فقد اختلفت تصورات الأعضاء بشدة حول ما الذى يجب أن تفعله قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وما هو الموقف الذى يجب أن يتخذه المجلس نحو الأطراف المتحاربة.

فقد كانت الولايات المتحدة والعديد من الأعضاء المنتخبين بالمجلس متحمسين لمعاقبة صربيا على انتهاكاتها، وغير مستعدين لتأييد تقسيم البوسنة، حيث رأوا فى ذلك مكافأة على التطهير العرقى. وأخذت إدارة بيل كلينتون الجديدة عدة شهور فى تعديل موقفها؛ لكنها سرعان ما دافعت عن رفع حظر السلاح عن مسلمى البوسنة، واستخدام الضربات الجوية بهدف استعادة المناطق التى استولى عليها الصرب. وفى مايو ١٩٩٣، سافر وزير الخارجية الأمريكى الجديد، وارين كريستوفر، إلى أوروبا، من أجل الدفاع عن قضية ما أُطلق عليه خيار: "ارفع الحصار واضرب". لكنه ووجه بمقاومة عنيفة؛ فقد كان لدى فرنسا وبريطانيا مجتمعتين عدة آلاف من الجنود العاملين ضمن يو إن بروفور. وبالنظر إلى الخطر الذى يتعرض له هؤلاء الجنود، أكد

البلدان ضرورة استمرار الخيار الدبلوماسى، والإبقاء على علاقات جيدة مع جميع الأطراف المتحاربة، وتسهيل عملية تقديم المساعدات الإنسانية. ولم يكن سياسيو فرنسا وبريطانيا يريدون مشاركة قواتهم فى القتال، بينما بدت الفكرة الأمريكية حول رفع الحظر والدفع بالمزيد من الأسلحة إلى هذا الجحيم بمثابة مزايدة أخلاقية غير مسئولة من وجهة نظرهم.

وظلت الإغاثة الإنسانية المهمة الوحيدة التى يتفق عليها جميع أعضاء المجلس. وفى يونيو ١٩٩٢، أصر المجلس على قيام القوات الصربية بفتح مطار سراييفو أمام رحلات الإغاثة. وفى ليلة انتهاء المهلة المحددة، وافق الصرب؛ لكن انتصارات صغيرة من هذا النوع لم تكن قادرة على التغطية على حقيقة أن الإغاثة الإنسانية كانت بديلاً عن القرارات الأصعب المطلوبة من أجل وضع نهاية للحرب. وكتب مسئول رفيع المستوى بالأمم المتحدة يقول إن عملية الإغاثة كانت "بديلاً عن الفعل السياسى. وكان ضمان نجاح هذه العملية وإدراك هذا النجاح أمراً مهماً بالنسبة إلى الحكومات الأساسية"(٩٨). وسرعان ما تراجعت التصورات حول مدى كفاية رد فعل الأمم المتحدة على الأزمات. وأثار إغداق الملايين على جهود الإغاثة بينما كان القتال يتصاعد تعليقات مريرة، مفادها أن الأمم المتحدة لا تقدم أكثر من إبقاء البوسنيين على قيد الحياة كى يستهدفهم القناصة. وفى غضون العالم التالى، استغلت القوات الصربية ببراعة الانقسام داخل المجلس وهشاشة بنية القيادة التابعة للأمم المتحدة. وكثيراً ما اختبرت هذه القوات صبر المجلس قبل تقديم تنازلات محدودة من أجل امتصاص الضغوط. واستمر التطهير العرقى فى البوسنة فى تلك الأثناء. وفى ظل إدراك اقتراب التقسيم الدائم على أساس عرقى، انقلب مسلمو وكروات البوسنة – الذين كان بينهم تحالف فضفاض عندما بدأ النزاع – على بعضهم البعض، مما ولَّد قتالاً جديداً ومزيداً من الفظائع.

وفى مواجهة هذا الوضع الحرج، بحث المجلس عن إجراءات إضافية لا تصل إلى التدخل القسرى. وفاق عدد اجتماعاته وقراراته حول يوغوسلافيا السابقة نظيره تجاه

أية أزمة فى تاريخه. ففى أكتوبر ١٩٩٢، أعلن منطقة حظر جوى فوق البوسنة. وبعد ذلك بأشهر قليلة، طالب المجلس بإغلاق معسكرات الاعتقال، خاصة تلك التى تحدث فيها عمليات اغتصاب بصورة منتظمة. لكن العديد من القرارات وبيانات المجلس كانت غير فعالة، مجرد دعوات، سرعان ما تُنسى، لوقف القتال والالتزام بالقانون الدولى والتصرف مثل الشعوب المتحضرة. وفى بعض الأحيان، كان سفراء المجلس داخل غرفة المشاورات يشعرون أحيانًا بالدهشة إزاء عجزهم عن السيطرة على الأحداث. وأوضح السفير الروسى فورونستوف: "الآن لدينا ١٥ بلدًا وآلة عسكرية كبيرة، لكن لا توجد آله عسكرية واحدة متاحة للاستخدام من جانب مجلس الأمن. توجد قوات عسكرية كبيرة حول البوسنة، مثل النمور الكبيرة المسترخية. حان وقت استخدام هذه النمور"[٩٩].

وكان القرار الذى اتخذ فى فبراير ١٩٩٣ أهم من معظم القرارات الخاصة بهذه القضية. فقد طالب القرار الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء محكمة جنائية لعقاب مرتكبى الجرائم الأكثر بشاعة. وكانت هذه ابتكارًا مهمًا ودليلاً على توسع هيمنة المجلس. يمنح ميثاق الأمم المتحدة المجلس الحق فى إنشاء أجهزة فرعية عندما يرى ضرورة ذلك. وقد أنشأ خلال سنوات حياته بضع لجان فنية صغيرة. لكن إنشاء محكمة لجرائم الحرب كان خطوة أكثر قوة. وباستخدام المجلس للسلطات الممنوحة له بمقتضى الفصل السابع من الميثاق، أسس محكمة دولية من سلطاتها محاكمة الأفراد – ومن بينهم كبار المسئولين الحكوميين – الذين ارتكبوا جرائم حرب أو إبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية فى يوغوسلافيا السابقة. ولم يكن جميع أعضاء المجلس مرتاحين لتلك الخطوة. ففى البداية، قالت الصين والعديد من الأعضاء غير الدائمين إن إنشاء أية محكمة يجب أن يتم بواسطة مؤتمر دولى، وليس عن طريق مجلس الأمن. ورفض العديد من الأعضاء فكرة المحكمة باعتبارها مجرد ورقة توت للتغطية على عجز المجلس عن وقف الفظائع التى تحدث فى البوسنة.

وكانت العلاقات فى داخل المجلس غالبًا ما تتوتر بفعل الضغوط الناتجة عن الفشل فى البوسنة. ووصلت الشراكة الأنجلو - أمريكية إلى واحد من أدنى مستوياتها منذ أزمة السويس. ومثلما تعارك هنرى كابوت لودج، وبييرسون ديكسون آنذاك، حدثت مواجهات متكررة بين السفيرة الأمريكية مادلين أولبرايت ونظيرها البريطانى ديفيد هاناى حول النزاع فى البوسنة ورد الفعل المناسب الذى يجب على مجلس الأمن اتخاذه، وكان لكل منهما حضور قوى، على الرغم من اختلافهما الكبير فى الأسلوب.

كانت أولبرايت بين البارزين فى مجال السياسة الخارجية من أعضاء الحزب الديمقراطى، وكانت أستاذة فى الجامعة قضت حياتها المهنية بكاملها تقريبًا فى واشنطون. وكما هو الحال مع السفراء الأمريكيين فى تلك الفترة، كانت تؤلمها المقارنة مع توماس بيكرينج التى تراها فى عيون زملائها فى المجلس. وأثناء عملها سفيرة، كانت تمكث فى واشنطون أكثر مما تمكث فى نيويورك، وكان صبرها محدودًا على المفاوضات المنهكة التى تجرى فى غرفة المشاورات. وكانت تميل إلى الحديث من بيانات معدة مسبقًا، بدلاً من الدخول فى أحاديث مرتجلة مع زملائها. وكان بطرس غالى يشكو من أنها "بدت غير مهتمة بالعمل الدبلوماسى الشاق المتعلق بإقناع نظرائها بتأييد مواقف الحكومة الأمريكية، وكانت تفضل إلقاء المحاضرات أو التحدث عبر بيانات أو مجرد القراءة الحرفية من سجل الملاحظات الخاصة بها" [١٠٠]. وكانت خلفية هاناى تختلف كثيرًا؛ فقد قضى حياته المهنية فى العمل الدبلوماسى، حيث أُرسِل إلى كابول وطهران وبروكسل. ولذلك كان خبيرًا فى التفاصيل، وكان يستمتع بالتنازع حول نقاط صغيرة داخل غرفة المشاورات. وإلى جانب خبرته الكبيرة، كان يتمتع بخفة دم لاذعة، ولم يكن صبورًا على أولئك الأقل استعدادًا للتجاوب معه. وكان يطلق على نظيرته الأمريكية فى غيبتها : half-bright.[١٠١].

وبينما كانت الدول الخمس تكافح من أجل تنسيق مواقفها حول البوسنة، شعرت مجموعة من الأعضاء غير الدائمين بالمجلس بالإحباط. فمنذ نهاية الحرب الباردة،

تزايد نزوع المجلس إلى العمل من خلال دوائر مركزية. فقد كانت القوى الغربية عادة تتناقش فيما بينها حول مسودات القرارات، ثم تناقشها مع بقية الدول الخمس، ثم مع المجلس الأوسع. ورأى سفير المجر، أندريه إيردوس، فى هذه العملية استفزازًا شديدًا. فقد كانت حكومته وحكومة النمسا – التى كانت أيضًا عضوًا فى المجلس فى تلك الفترة – تتمتع بصلات تاريخية عميقة مع البوسنة، وكانتا تعتقدان أن لديهما رؤية يمكنهما المساهمة بها. وقال إيردوس: "كانت أجواء المجلس فيما يخص البوسنة غريبة جدًا. لقد صُعقت من تجاهل زملائى للحقائق التاريخية والجغرافية على الأرض. وكان السفراء الأوروبيون ماضين فى طريقهم، من دون تحليل أو رغبة فى معرفة ماذا كان يحدث فى يوغوسلافيا السابقة". وعند نقطة بعينها، حمل إيردوس إلى حجرة المشاورات نصًا حول البلقان يعود إلى عام ١٩١١ كى يثبت أن البوسنة لها أساس تاريخى، وإنها لم تكن من صنع تيتو كما يزعم البعض.[١٠٢] وأصر إيردوس على إسماع صوته للآخرين، وقد وبخ ذات مرة أولبرايت، وهاناى؛ لأنهما كانا يتحدثان معًا بينما كان يتكلم.[١٠٣]

ومع استمرار الانقسامات بين الدول الخمس، اكتسب الأعضاء غير الدائمين نفوذًا لم يكن معتادًا. وعلى غير المتوقع، كان سفير فنزويلا، دييجو أريا الذى انضم إلى المجلس فى يناير ١٩٩٢، من أقوى المدافعين عن قضية البوسنة. وكان أريا، الدبلوماسى المخضرم والمرشح السابق للرئاسة، ذا شخصية كاريزمية. وكانت لديه مشكلة فى المشى، وكان يتحدث فى المشاورات بحماس غير عادى. فى العادة، كان سفراء المجلس يتواصلون بانتظام مع وزراء خارجية بلادهم كى يتلقوا التعليمات حول توجهات التصويت. وحيث إن أريا كانت تربطه علاقة وثيقة برئيس فنزويلا كارلوس أندريه بيريز، فلم يكن يطلب أو يقبل تلقى تعليمات بانتظام من وزير الخارجية.[١٠٤] ونتيجة شخصيته وهامش المناورة المتاح له، كان يحظى بنفوذ غير معتاد مقارنة بسفراء الدول غير دائمة العضوية فى المجلس. وفيما يخص البوسنة، عمل أريا عن قرب مع الدول الإسلامية فى المجلس، ومنها باكستان التى كانت تخشى قيام الأمم

المتحدة بالسماح تدريجيًا بالتدمير البطيء للجماعة المسلمة فى البوسنة. وفى كثير من الأحيان، كان السفير الباكستانى جمشيد ماركر يطرح أن القادة الميدانيين للقوات التابعة للأمم المتحدة كانوا معنيين بالحفاظ على حيادهم الثمين أكثر من حرصهم على حماية الضحايا الأساسيين للنزاع.

وخلال المشاورات حول البوسنة، أصبح أريا - الذى حظى آنذاك بلقب: "دون دييجو سراييفو" - مقتنعًا بأن المجلس كان يحصل على معلوماته من مصادر قليلة جدًا.(١٠٥) ومثله مثل العديد من سفراء الدول الصغرى، لم تتوفر لديه أنباء تفصيلية من وكالات الاستخبارات الوطنية. وكان عليه الاعتماد على الأمانة العامة فى الحصول على معظم معلوماته بشأن عمليات حفظ السلام. وفى ظل تزايد إحباط أريا تجاه مسئولى الأمم المتحدة، ابتكر إجراءً جديدًا يتضمن اجتماع المجلس مباشرة مع ممثلى المنظمات غير الحكومية وضحايا النزاعات ممن كانت هذه المنظمات تدرس حالاتهم. ونظرًا لأنه لم يكن مسموحًا بدعوة أشخاص من خارج المجلس فى اجتماعاته الرسمية، رتب أريا جلسات إحاطة غير رسمية، يمكن لغير أعضاء المجلس حضورها. وعُقدت أول جلسة عام ١٩٩٢، حيث دعا أريا إليها قسًا من البوسنة كى يتحدث عن النزاع فى بلده. وأصبحت هذه الاجتماعات، التى أُطلق عليها جلسات: "وصفة أريا"، سمة ثابتة لعمل المجلس.(١٠٦)

كما تزعَّم أريا وماركر مبادرة لتخصيص عدد من المدن البوسنية المحاصرة كـ "مناطق آمنة"، وقوبلت الفكرة بمعارضة قوية، حيث كان البريطانيون والفرنسيون والروس، إلى جانب الأمانة العامة، متشككين فى جدواها. فكيف يمكن الدفاع عن هذه المناطق؟ وإذا صدت قوات حفظ السلام الهجمات بالقوة، ألا يعنى ذلك أن تصبح هذه القوات طرفًا فى النزاع؟ وأصبح هذا المطلب ملحًا فى ظل اقتراب قوات صرب البوسنة من مدينة سريبرنيتشا المحاصرة فى أبريل ١٩٩٣. وخشى المراقبون من حدوث مذبحة للسكان المسلمين. وبعد سلسلة اجتماعات طارئة، أعلن المجلس سريبرنيتشا منطقة آمنة فى ٢١ أبريل. وأوضحت الأنباء التى تسربت من الميدان أن قوات الصرب توقفت عند

أطراف المدينة. وقال جمشيد ماركر الذى شعر بارتياح: "كان يمكن أن ينتهى أمر هذه المدينة، لكننا فعلناها"(١٠٧).

وبعدما جرى بالفعل إعلان منطقة آمنة، قبلت بريطانيا وفرنسا وروسيا بعد عدة أسابيع قرارًا بإعلان خمس مدن وبلدات أخرى مناطق آمنة. ومع ذلك، جاءت صيغة القرار لتترك العديد من الأسئلة بدون إجابة. فهل يمكن لقوات حفظ السلام استخدام القوة للدفاع عن هذه المناطق الآمنة من الهجمات التى تتعرض لها؟ أم أنها مكلفة بحماية نفسها فقط؟ فى أى ظرف يجب الدعوة إلى ضربات جوية؟ وكان كبار المسئولين فى قوات حفظ السلام يشعرون بإحباط متزايد نتيجة هذا الغموض.

تضمن القرار نشر قوات تابعة للأمم المتحدة فى مناطق آمنة، لكنه اعتبر مجرد وجود هذه القوات كافيًا لردع الهجمات، وكان حريصًا على تجنب مطالبة قوات حفظ السلام بـ "الدفاع"، أو "حماية"، هذه المناطق، لكنه منحها حق المطالبة بقوة جوية "دفاعًا عن النفس"، إنه تحفة من حيث الصياغة الدبلوماسية، لكنه غير قابل للتطبيق كموجهٍ للعمليات.(١٠٨)

وضغط أريا على سفراء المجلس كى يروا بأعينهم النزاع الذى كانوا يحاولون إدارته، مقترحًا تشكيل مهمة لتقصى الحقائق، وهو إجراء لم تكن له سابقة تُذكر. ولم يكن دبلوماسيو المجلس معتادين على الخروج من نيويورك من أجل الذهاب فى زيارات ميدانية. فقد كان ذلك من مهام الدبلوماسيين العاملين فى السفارات والعاملين فى حفظ السلام وممثلى الأمانة العامة. واستقبل سفراء الدول الخمس ببرود فكرة أريا بالسفر إلى المنطقة، وتشككت الأمانة أيضًا فى جدوى هذه الفكرة. ذلك أنه أثناء فترة ولاية بطرس غالى على وجه الخصوص، كانت الأمانة تغار على صلاحياتها، معتقدة أنه لن يأتى نفع ذو شأن من طواف سفراء المجلس فى مناطق الحرب. لكن ذلك لم يردع أريا. وفى اللحظة الأخيرة، قرر سفيرا بريطانيا وفرنسا الانضمام إلى الرحلة. وغادر الوفد نيويورك فى نهاية أبريل متوجهًا إلى سراييفو عن طريق زغرب عاصمة كرواتيا. وسرعان ما خلُص أريا إلى أنه غير مرحب به. فقد شكا أحد قادة قوات الأمم المتحدة

علنًا من سلسلة القرارات "صعبة المراس" التى تأتى من نيويورك. وتولد انطباع لدى أريا بأن مسئولى الأمم المتحدة كانوا يخططون لمعاملة وفد المجلس باعتبارهم سياحًا مبجلين، وليسوا محاورين جادين.[١٠٩]

وفى اليوم التالى، سافر أريا وزملاؤه بمروحية إلى سربرنيتشا. وأُجبِرت المروحية على الهبوط فى منطقة يسيطر عليها الصرب بهدف أخذ أحد الحراس. وقيل للصحفيين المصاحبين للسفراء إنه غير مسموح لهم بالسفر مع السفراء إلى المدينة. وسرعان ما اتضح سبب ذلك؛ فقد وصف التقرير الذى قُدم إلى المجلس كاملاً بعد الزيارة سربرنيتشا بأنها: "سجن مفتوح"، حيث تمنع القوات الصربية الجراحين من رؤية المرضى، ويتشاجر السكان على الأماكن الخالية القليلة فى الشاحنات المتوجهة إلى أجزاء أخرى من البوسنة. وكانت الهوة بين قرارات المجلس الجليلة وبين الواقع على الأرض مروعة بالنسبة لأريا؛ فقد كانت قوات حفظ السلام فى البوسنة مجبرة على اتخاذ قرارات يومية لا يعلم عنها المجلس شيئًا، ومن منظور الواقع على الأرض، كانت تحذيرات ومناشدات ومطالبات المجلس تبدو غير ذات أهمية إلى حدود مضحكة. وقال أحد العاملين فى حفظ السلام: "إن المجلس ربما يكون مهمًا، لكن الصرب فى المنطقة لا يولونه اهتمامًا"[١١٠].

ولم يناقش المجلس قبل يونيو هل سوف يتم حماية هذه المنطقة وكيف؟ وعندما أُجرِيت هذه المناقشة، ظهرت مجددًا هذه الديناميكية العدوانية السلبية المألوفة بين بطرس غالى والمجلس. فقد طلب المجلس من الأمين العام تقديم خطة لحماية هذه المناطق الآمنة، وكان رده أن هذه المهمة تحتاج إلى ٣٠ ألف جندى. وكان ذلك رقمًا مستحيلاً، وهو يدرك ذلك. لكن هذا التقييم كان يحمل رسالة مفادها أن هذه المناطق لن تكون آمنة سوى بوجود عدد كبير من القوات، وأنه لا يجب على المجلس أبدًا الالتزام بمشروع لن يكون قادرًا على تنفيذه.[١١١] وبالطبع أصر المجلس على قيام بطرس غالى بتقديم خطة أخرى. وعلى الفور قدم خطة بديلة، تمثل نسخة "مخففة" من الخطة الأولى، وتتضمن توفير ٧٥٠٠ جندى فقط. وعلى الرغم من الموافقة على هذه

الخطة، فقد اتضح أن هذا الخيار المخفف يمثل عبئًا أكبر من قدرة المجلس وعضوية الأمم المتحدة على تحمله، ولذلك، فإنه بعد مرور أربعة أشهر على الموافقة على إرسال تلك القوات، لم تكن قد وصلت بعد.[١١٢]

وكان صرب البوسنة يقومون بصورة متواصلة باختبار قدرة المجلس على الوفاء بالتزاماته. لكن أكثر الهجمات قوة على سلطة المجلس خلال صيف ١٩٩٣ وقعت فى الصومال، عندما اكتسبت المهمة التى تقودها الولايات المتحدة من أجل المساعدة فى إطعام السكان المزيد من التعقيد. فعندما تولى كلينتون الحُكم فى يناير ١٩٩٣، أصر على انتقال المهمة فى أقرب وقت من القوة التى تقودها الولايات المتحدة إلى قوة حفظ سلام جديدة تقودها الأمم المتحدة، على الرغم من أن تلك القوة لم تكن قد اكتملت بعد. وقرر أحد أمراء الحرب، وهو محمد فرح عيديد، أن وجود الأمم المتحدة - الذى كان يؤيده فى البداية - لم يعد يؤدى الغرض منه؛ فقامت قواته بمهاجمة مجموعة من جنود حفظ السلام الباكستانيين فى ٥ يونيو، مما أسفر عن مصرع ٢٤ جنديًا. ورُوع المجلس، وأصدر قرارًا على الفور يدين هجمات عيديد، ويفوض القيام بعمل عسكرى من أجل إلقاء القبض عليه.[١١٣]

وبحلول خريف ١٩٩٣، كان مجلس الأمن يشرف على ثلاث عمليات كبيرة ومعقدة لحفظ السلام، تتضمن قوات قوامها أكثر من ٨٠ ألف جندى. وقرر المجلس إنشاء محكمة جنائية دولية، هى الأولى من نوعها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان المجلس يراقب منطقة حظر الطيران فوق البوسنة، ونظام العقوبات الشاملة ضد يوغوسلافيا السابقة بأسرها. وكان هناك نظام آخر للعقوبات ضد الرئيس العراقى صدام حسين، بينما كان العشرات من مفتشى الأسلحة يجوبون طول البلاد وعرضها، ويرسلون تقاريرهم إلى المجلس. ومنذ نهاية الحرب الباردة، كان المجلس قد فرض أيضًا عقوبات اقتصادية أو حظرًا للتسلح على الصومال وليبيا وأنجولا. وكانت قوات حفظ السلام فى أنجولا قد فشلت فى وضع نهاية للحرب الأهلية هناك.

وكان حجم وسرعة نشاط المجلس مكثفًا. ذلك أنه بين ١٩٨٤ و١٩٨٨، أصدر المجلس ٨٠ قرارًا، فى حين أنه خلال السنوات الخمس التالية، أصدر ٢٤٦ قرارًا. وفى عام ١٩٨٦، أجرى ٩٦ اجتماعًا رسميًا، و٧٢ جلسة مشاورات غير رسمية. فى ١٩٩٣، قفز هذان الرقمان إلى ١٧١ و٢٥٣ على التوالى. وكان جدول أعمال المجلس فى الأسبوع الممتد من ١٤ إلى ١٨ يونيو نموذجيًا بالنسبة لما كان يحدث فى تلك الفترة.

الإثنين ١٤ يونيو:

مشاورات حول كمبوديا وهاييتى والصومال والبوسنة وكوريا الشمالية.

الثلاثاء ١٥ يونيو:

مشاورات حول هاييتى.

إصدار قرار حول كمبوديا.

الأربعاء ١٦ يوينو:

مشاورات حول هاييتى وكوريا الشمالية والبوسنة (بما فى ذلك مهمة يو إن بروفور) والعراق ورواندا.

إصدار قرار حول هاييتى.

الخميس ١٧ يونيو:

مشاورات حول البوسنة، والوضع فى مقدونيا، ورواندا، والصومال، والتقرير السنوى الذى يقدمه المجلس إلى الجمعية العامة

الجمعة ١٨ يونيو:

مشاورات حول البوسنة والعراق والكويت والصومال، وعمليات التفتيش التى تقوم بها أونسكوم فى العراق.

إصدار قرارين حول مقدونيا.

إصدار قرار حول يوغوسلافيا السابقة.

إصدار قرار حول البوسنة[١١٤].

وفى غضون خمس سنوات، تحول المجلس من ناد خامل يمارس السياسة من أعلى فى أغلب الأحيان إلى حكومة عالمية مسعورة تكافح من أجل احتواء النزاعات، وإنزال العقوبات بحق من يرتكبون جرائم ضد الإنسانية، ووقف النزاعات الأهلية حول العالم.

هوامش الفصل الخامس

(1) Iranians Shell Basra and Southern Iraq Towns," Associated Press, Dec. 8, 1986.

(2) Pérez de Cuéllar, Pilgrimage for Peace, 149.

(3) Robert Fisk, "Iran Threatens Gulf States with Closure of Hormuz," Times (London), Aug. 30, 1986.

(4) Quoted in Zubok, A Failed Empire, 299.

(5) Oral History Interview of Javier Pérez de Cuéllar, Apr. 4, 2002, in the Oral History Collection of the United Nations Intellectual History Project, Graduate Center, City University of New York, 21-22.

(6) Bernard Gwertzman, "Peres Meets with Soviet Official; Says They Agreed to Consider Ties," New York Times, Sept. 23, 1986, A1.

(7) Pérez de Cuéllar, Pilgrimage for Peace, 152.

(٨) مقابلة أجراها المؤلف مع سير جون تومسون.

(9) Sir Crispin Tickell, "The Role of the Security Council in World Affairs," Georgia Journal of International and Comparative Law 18, no. 3 (1988), 307, 314.

(10) Hume, The United Nations, Iran, and Iraq, 55-102.

(11) BBC Summary of World Broadcasts, June 26,1987.

(12) UNSC Resolution 598 (July 20, 1987).

(13) "Security Council Calls for Ceasefire in Iran-Iraq Conflict," U.S. Department of State Bulletin, Sept. 1987.

(14) UN Doc. S/PV.2750 (July 20, 1987), 17.

(15) Alan Cowell, "Iraq Is Warm to Truce Call; Iran Is Harsh," New York Times, July 22, 1987, A10.

(16) "Iran's Rafsanjani Attacks Security Council's 'Liars/ " BBC Summary of World Broadcasts, July 27, 1987.

(17) Author telephone interview with Ambassador Cameron Hume.

(18) UNSC Resolution 644 (Nov. 7, 1989).

(19) UNSC Resolutions 629 (Jan. 16, 1989) and 632 (Feb. 16, 1989).

(20) Author telephone interview with Sir Christopher Hum.

(21) "China Ready to Contribute to Greater Success of U.N. Peace-Keeping Operations," Xinhua General News Service, Oct. 31, 1989.

من أجل مناقشة أوسع للنهج الصينى نحو الأمم المتحدة، انظر:

Yongjin Zhang, "China and UN Peacekeeping: From Condemnation to Participation," International Peacekeeping 3, no. 3 (Fall 1996), 1-15.

(٢٢) للاطلاع على مناقشة موجزة لخبرة المجلس مع الحظر والعقوبات، انظر:

Edward C: Luck, UN Security Council: Practice and Promise (New York: Routledge, 2006), 58-67.

(23) Author interview with Ambassador Thomas Pickering.

(24) UNSC Resolution 660 (Aug. 2, 1990).

(25) Author interview with Ambassador Thomas Pickering.

(26) Margaret Thatcher, The Downing Street Years (New York: HarperCollins, 1993), 821.

(٢٧) مقابلة أجراها الكاتب مع السفير توماس بيكرينج.

(28) UNSC Resolutions 662 (Aug. 9, 1990), 664 (Aug. 18, 1990), 667 (Sept. 16, 1990), and 670 (Sept. 25, 1990).

(٢٩) مقابلة أجراها المؤلف مع سير كريسبين تيكيل.

(٣٠) مقابلة أجراها المؤلف مع السفير توماس بيكرينج.

(٣١) للاطلاع على وصف ممتاز لعمل لجنة العقوبات، انظر :

Paul Conlon, United Nations Sanctions Management: A Case Study of the Iraq Sanctions Committee, 1990-1994 (Ardsley, NY: Transnational, 2000).

(32) Terry Leonard, "Iraqi Tanker, Shadowed by U.S. Warship, Reaches Aden," Associated Press, Aug. 22, 1990.

(٣٣) لتحليل المشاورات السابقة على القرار، انظر:

Elaine Sciolino and Eric Pace, "Putting Teeth in an Embargo: How U.S. Convinced the U.N.," New York Times, Aug. 30, 1990, A1.

(34) Jackson Diehl, "Israeli Police Kill 19 Palestinians in Temple Mount Confrontation," Washington Post, Oct. 9, 1990.

(٣٥) مقابلة أجراها المؤلف مع السفير رويرت جراى .

(36) UNSC Resolution 672 (Oct. 12, 1990).

(37) Paul Lewis, "U.S. Presses the U.N. to Condemn Israel," New York Times, Oct. 10, 1990, A1.

(38) UNSC Resolution 673 (Oct. 24, 1990).

(39) James A. Baker, The Politics of Diplomacy (New York: Putnam's, 1995), 305.

(٤٠) مقابلة أجراها المؤلف مع السفير جون بولتون.

(41) Arnold Beichman, The "Other" State Department: The United States Mission to the United Nations (New York: Basic, 1968), 106-107.

(42) انظر على سبيل المثال Fasulo, Representing America, 204; Gerson, The Kirkpatrick Mission, 110-111.

(43) Thatcher, Downing Street Years, 828.

(44) Baker, Politics of Diplomacy, 315.

(45) Ilyana Kuziemko and Eric Werker, "How Much Is a Seat on the Security Council Worth? Foreign Aid and Bribery at the United Nations," Journal of Political Economy 114, no. 5 (2006), 907.

(46) Baker, Politics of Diplomacy, 321.

(47) Victoria Graham, "Kuwaiti Refugees Tell Tales of Murder, Torture," Associated Press, Nov. 27, 1990.

(48) Thomas L. Friedman and Patrick E. Tyler, "From the First, U.S. Resolve to Fight," New York Times, Mar. 3, 1991, A1.

(49) Pérez de Cuéllar, Pilgrimage for Peace, 250.

(50) Security Council Provisional Records, S/PV.2693 (Nov. 29, 1990), 18-38.

(51) Baker, Politics of Diplomacy, 325-326.

(52) Security Council Provisional Records, S/PV.2693 (Nov. 29, 1990), 92.

(53) See Chinmaya Gharekhan, The Horseshoe Table: An Inside View of the U N Security Council (New Delhi: Dorling Kindersley, 2006), 48.

(54) Text of Statement by President Bush, Associated Press, Jan. 16, 1991.

(55) John M. Goshko, "U.N. to Hold Private Debate on War," Washington Post, Feb. 14, 1991, A34.

(56) Deborah Cameron, "Security Council Draws the Curtain," Sydney Morning Herald, Feb.15,1991,8.

(57) Jean E. Krasno and James S. Sutterlin, The United Nations and Iraq: Defanging the Viper (Westport, CT: Praeger, 2003), 5.

(58) Krasno and Sutterlin, The United Nations and Iraq, 19-22.

(59) Paul Lewis, "U.N. Votes Stern Conditions for Formally Ending War," New York Times, Apr. 4, 1991, A1.

(60) Eric Schmitt, "U.N. Deadline to Baghdad Passes, but U.S. Rules Out Attack Soon," New York Times, July 26, 1991, A1.

(61) R. Jeffrey Smith, "Baghdad Surreptitiously Extracted Plutonium, International Monitoring Apparently Failed," Washington Post, Aug. 6, 1991, A11.

(٦٢) للاطلاع على تحليل جيد للعقوبات، انظر:

Sarah Graham-Brown, Sanctioning Saddam: The Politics of Intervention in Iraq (New York: Tauris, 1999), 56-104.

(63) Krasno and Sutterlin, The United Nations and Iraq, 13.

(٦٤) مقابلة للمؤلف مع السفير ألكسندر واطسون

(65) Jonathan Schachter, "The UN's New Image," Jerusalem Post, Mar. 8, 1991.

(66) George Bush and Jim McGrath, Heartbeat: George Bush in His Own Words (New York: Scribner, 2001), 134.

(67) Robert Cottrell, "Crisis in the Gulf: Paris Calls for New UN Laws to Help Kurds," Independent, Apr. 5, 1991, 10.

(68)UNSC Resolution 699 (Apr. 5, 1991).

(69) Operation Provide Comfort, as the humanitarian mission was termed, began the next day. American, British, and French cargo planes dropped tons of supplies for Kurdish refugees.

(70) Paul Lewis, "The United Nations Comes of Age, Causing Some Anxiety," New York Times, Aug. 5, 1990, sec. 4, 3.

(71) UNSC Resolution 748 (Mar. 31, 1992).

(72) Questions of Interpretation and Application of the 1971 Montreal Convention Arising from the Aerial Incident at Lockerbie (Libyan Arab Jamahiriya v. United Kingdom), Provisional Measures, Order of Apr. 14, 1992, I.C.J. Reports 1992, 3.

من أجل الاطلاع على مناقشة مفيدة لتبعات القضية بالنسبة إلى المراجعة القضائية لقرارات مجلس الأمن، انظر :

Vera Gowlland-Debbas, "The Relationship between the International Court of Justice and the Security Council in the Light of the Lockerbie Case," American Journal of International Law 88, no. 4 (Oct. 1994), 643-677.

(٧٣) للاطلاع على مناقشات حول بعض القضايا التي أثيرت في تلك المناورة،

Yehuda Blum, "Russia Takes Over the Soviet Union's Seat at the United Nations," European Journal of International Law, no. 3 (1992), 354-361.

(٧٤) مقابلة للمؤلف مع السفير ألكسندر واطسون

(75) Paul Lewis, "West Acts to Defer Issue of New U.N. Council Seats," New York Times, Jan. 3, 1992, A6.

(76) Security Council Provisional Records, S/PV.3046 (Jan. 31, 1992), 2, 18, 46.

(٧٧) حوار أجراه المؤلف عبر الهاتف مع سير توماس ريتشاردسون

(78) UN Doc. A/47/277, An Agenda for Peace, Preventive Diplomacy, Peacemaking and Peacekeeping (June 17, 1992).

(79) Paul Lewis, "U.N. Chief Asks for 1,000-Troop Units," New York Times, June 20, 1992, 5.

(80) Adam Connolly, "UN May Raise Standing Army," Advertiser, June 12, 1992.

(81) "The New World Cops," New York Times, June 28, 1992, E16.

(82) للاطلاع على تقرير ممتاز حول عمليات الأمم المتحدة فى فترة ما بعد الحرب الباردة ، انظر Marrack Goulding, Peacemonger (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2003).

(83) UNSC Resolutions 626 (Dec. 20, 1988) and 696 (May 30, 1991).

(84) UNSC Resolution 713 (Sept. 25, 1991).

(85) Robert M. Press and Lucia Mouat, "United Nations Takes Lead in Somalia Crisis," Christian Science Monitor, Feb. 12, 1992, 6.

(86)UNSC Resolution 733 (Jan. 23, 1992).

(87) Reed Kramer, "Suffering Rises as Civil Strife Persists: New Initiatives to End Wars in Somalia and Mozambique," Africa News, July 20, 1992.

(88) Paul Lewis, "Reined in by U.S., U.N. Limits Mission to Somalia," New York Times, Apr. 26, 1992, 15.

(89) Boutros Boutros-Ghali, Unvanquished: A U.S.-UN Saga (New York: Random House, 1999). 43.

(90) Linda Hossie, "Boutros Ghali, Security Council Locked in Battle," Globe E Mail, July 23,1992.

(91) Gharekhan, The Horseshoe Table, 25. See also Goulding, Peacemonger, 317-318.

(92) Gharekhan, The Horseshoe Table, 111.

(93) Boutros-Ghali, Unvanquished, 44.

(94) Susan Linnee, "U.N. Chief Jeered on Visit to Sarajevo," Associated Press, Dec. 31, 1992.

(95) David B. Ottaway, "The West Watches for the Ripple Effect," Washington Post, Dec. 26, 1993. A33.

(96) Boutros-Ghali, Unvanquished, 55.

(97) David Hannay, New World Disorder: The UN after the Cold War - An Insider's View (London: Tauris, 2008), 109.

(98) Nicholas Morris, former special envoy of the UN High Commissioner for Refugees in the Balkans, quoted in David Rieff, A Bed for the Night (New York: Simon & Schuster, 2002), 137.

(99) Gharekhan, The Horseshoe Table, 120-121.

(100) Boutros Ghali, Unvanquished, 68.

(١٠١) مقابلات أجراها المؤلف مع دبلوماسيين أمريكيين وبريطانيين رفيعي المستوى.

(102) Adam LeBor, Complicity with Evil: The United Nations in the Age of Modern Genocide (New Haven, CT: Yale University Press, 2006), 30.

يطرح ماراك جولدنج أن سفيرى أستراليا والمجر "جلبا إلى المجلس انحيازًا عاطفيًا لم يساعد المجلس على التوصل إلى طريقة للتعامل مع المشكلات الصعبة التى كان يواجهها فى البوسنة. انظر: Goulding, Peacemonger, 310.

(١٠٣) مقابلة أجراها المؤلف مع السفير روبرت جراى.

(١٠٤) دييجو أريا، مقابلة أجراها المؤلف عبر الهاتف مع السفير.

(105) Gharekhan, The Horseshoe Table, 32.

(106) Bailey and Daws, The Procedure of the UN Security Council, 73-74

(107) Peter Pringle, "UN Holds Its Fire until the 13[th] Hour," Independent, Apr. 18, 1993.

(108) Shashi Tharoor, "Should UN Peacekeeping Go 'Back to Basics'?" Survival 37, no. 4 (1995), 6o, as quoted in Rupert Smith, The Utility of Force: The Art of War in the Modern World (New York: Knopf, 2007), 344.

(١٠٩) مقابلة أجراها المؤلف عبر الهاتف مع السفير دييجو أريا.

(110) Report of the Security Council Mission Established Pursuant to Resolution 819, S/25700 (Apr. 30, 1993), 8.

(١١١) طرح جولدنج أن استسلام بطرس غالى في هذه النقطة كان خطأ ترتبت عليه نتائج مفجعة. انظر:
Goulding, Peacemonger, 290.

Mats Berdal, "Bosnia," in Malone, The U N Security Council, 455.

(113) UNSC Resolution 837 (June 6, 1993).

(114) Weekly schedule provided by Norma Chan of the UN Secretariat, Security Council Affairs Division.

الفصل السادس

آلام متزايدة (١٩٩٤-٢٠٠١)

كانت طائرة النقل العسكرية الأمريكية التى أقلعت فى أغسطس ١٩٩٣ من فورت براج، فى نورث كارولينا، تحمل بعض المقاتلين الأمريكيين الأعلى تدريبًا. ففى الوقت الذى لم يصدر فيه رد على تحدى محمد فرح عيديد لقوة الأمم المتحدة، أرسلت إدارة كلينتون قوات النخبة الأمريكية من أجل تركيع أمير الحرب الصومالى. وبمجرد استقرار قوات دلتا وجيش الرينجرز، قاما بسلسلة هجمات حول مقديشو، استطاعت اصطياد عدد من الضباط التابعين لعيديد، لكنها فشلت فى إلقاء القبض عليه. ثم فى ٣ أكتوبر، أخفقت إحدى العمليات الأمريكية، حيث وجدت الوحدات الأمريكية نفسها غارقة فى اشتباك طويل وانقطعت عنها المساعدات، مما أدى إلى موت ١٨ جنديًا أمريكيًا ومئات الصوماليين. وقام سكان مقديشو الغاضبون بسحل جثث الجنود الأمريكيين فى شوارع مقديشو.(١)

وعلى الرغم من إرسال البنتاجون تعزيزات مؤقتة، فإن معركة مقديشو أدت بالفعل إلى توقف جهود حفظ السلام. فلم تكن الولايات المتحدة على استعداد للدخول فى قتال طويل. وتعثرت مهمة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، بعدما تخلت أمريكا عن التزامها بالمشاركة فيها. وأدت معركة مقديشو إلى توقف واضح فى عملية التصاعد القوى لدور مجلس الأمن فى فترة ما بعد الحرب الباردة. فقد قام أحد أمراء الحرب المحليين بمهاجمة قوات حفظ السلام، واشتبك مع جيش القوة العظمى، وصمد

فى مواجهة انتقام المجلس، واستمر على قيد الحياة كى يحكى القصة. وظهرت مجدداً الشكوك الشريرة فى فعالية المجلس التى كانت قد تراجعت جزئيًا نتيجة نجاح الوساطة فى الحرب العراقية - الإيرانية وحرب الخليج.

ولعل التطور الآخر المتساوى فى أهميته كان تراجع العلاقات بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة - بعد فترة تقارب وجيزة - بحيث أصبحت فى حالة يرثى لها. فقد اتُهمت الأمم المتحدة بسحب أمريكا إلى عملية لبناء الدولة لم تكن تنوى القيام بها، واتخاذ ردود أفعال خرقاء بمجرد بدء القتال. واتهمت نيويورك تايمز - التى تُعتبر فى العادة مدافعًا مخلصًا عن المنظمة الدولية - الأمم المتحدة بإغراق الولايات المتحدة فى مستنقع.[٢] وإلى جانب الشكوك التى أثبتها الواقع العملى فيما يتعلق بكفاءة المهمة فى الصومال، كانت تلك المهمة دليلاً على النهج المتعدد الأطراف القادر على تقويض القوة الأمريكية. ويشير تقرير من مؤسسة هيريتدج: "لدى الأمم المتحدة القدرة على توريط أمريكا فى عمليات فاشلة ومكلفة. فمن المشكوك فيه ما إذا كانت الولايات المتحدة سوف تنتقل من عملية الإغاثة إلى التدخل بقوة قوامها ٢٥ ألف جندى، لو لم تكن العلاقات بينها وبين المنظمة الدولية قد توثقت. وعلاوة على ذلك، غالبًا ما كانت الولايات المتحدة سوف تبقى فى الصومال، لو لم تكن أجندة الأمم المتحدة؛ لبناء الأمة حاضرة"[٣]. ولم يكن لدى معظم السياسيين الأمريكيين دافعٌ لتخفيف حدة انتقاداتهم للأمم المتحدة. فقد كانت الأمم المتحدة منذ وقت طويل هدفًا مفضلاً للمحافظين. وفيما يخص إدارة كلينتون، كان يمكن استخدام الأمم المتحدة من أجل توجيه اللوم بعيداً عن الأخطاء التى ارتكبتها واشنطون.

وأشارت العقول الأكثر رصانة إلى أن العملية العسكرية التى ولَّدت الهزيمة كانت من تخطيط وتنفيذ الولايات المتحدة، التى لم تُجر اتصالات تُذكر مع القادة العسكريين للأمم المتحدة. كما لم تصمد أمام الفحص الدقيق نظرية أن الأمم المتحدة دفعت بمعنى ما واشنطون نحو عملية بناء الدولة فى الصومال. ذلك أن الولايات المتحدة شاركت فى

جميع مراحل المشاورات حول مهمة الصومال، بل أصرت على أن يكون المبعوث الخاص للأمم المتحدة فى الصومال دبلوماسيًا أمريكيًا وضابطًا عسكريًا سابقًا. وأيًا كان حجم اللوم الذى واجهته الأمم المتحدة، كان واضحًا أن معركة مقديشو كانت بداية مرحلة من الحذر الملحوظ من جانب المجلس. فقد تعلَّم المجلس مجددًا - بصورة مؤلمة - دروس عملية الكونغو التى حدثت فى عام ١٩٦٠، وهى أن البدء فى المهمات أسهل كثيرًا من إتمامها بنجاح. كما أن التدخلات التى تبدو لواشنطون أو لندن أو موسكو محايدة وغير مثيرة للجدل وإنسانية تمامًا، غالبا يراها القادة المحليون على نحو مختلف كثيرًا.

ولم يتوفر الوقت كى تهدأ الأصداء الناتجة عن الهزيمة فى الصومال، حيث استمر معدل المهمات الملقاة على عاتق المجلس بالكثافة نفسها، وتصاعدت التحديات فى مواجهة سلطته. وكافح المجلس كى يعيد اتفاق السلام بين حكومة أنجولا ومتمردى يونيتا إلى مساره. وكان هذا الاتفاق قد انهار بصورة مذهلة فى عام ١٩٩٢. وفى هاييتى، قام النظام العسكرى بالإطاحة بحكومة جون برتراند أريستيد، وواجه المجلس أسئلة صعبة، تتعلق بكيفية إعادته للسلطة، وما إذا كان ذلك يقع أساسًا ضمن مسئولياته أم لا. وعندما فوض المجلس بعثة للإشراف على إعادة الحكم الديمقراطى فى هاييتى، كان مؤيدو الحكومة العسكرية قد استوعبوا درس مقديشو؛ فقد تجمع حشد من الغوغاء المتحفزين من أجل استقبال السفينة الأمريكية التى تحمل أول مجموعة من جنود حفظ السلام، مما دفعها إلى العودة فورًا من حيث أتت.[٤] وفى شرق البوسنة، عززت القوات الصربية من ضغوطها على ما تبقى من جيوب للمسلمين هناك. وفى فبراير ١٩٩٤، اجتاحت قذيفة السوق التجارية فى سراييفو، وأودت بحياة نحو عشرة مدنيين. وكانت تلك تذكرة دموية بأن المجلس فشل خلال نحو عامين فى رفع الحصار عن مدينة أوروبية كبيرة.

هبط الجنرال روميو دالير، الضابط الكندى من أصل فرنسى والخبير فى عمليات حفظ السلام، فى رواندا، الدولة الأفريقية الصغيرة، لأول مرة فى أغسطس ١٩٩٣. وكان فى استقباله مجموعة من كبار الدبلوماسيين الروانديين، ومن بينهم سفير هذا البلد فى الأمم المتحدة: جون داماسين بيزيمانا. وكان دالير قد عُين لتوه قائداً لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام فى رواندا - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا (يو إن أمير)، وكانت هذه أحدث قوة تنشئها المنظمة الدولية. وكان الغرض من هذه القوة المساعدة فى دفع حكومة رواندا والجبهة الوطنية الرواندية المعارضة إلى التوصل إلى حل وسط وإقامة حكومة موحدة. فقد ظلت الحكومة التى يسيطر عليها الهوتو والجبهة الوطنية الموحدة تتقاتلان سنوات من أجل السيطرة على البلاد. وقامت الجبهة الوطنية الرواندية بشن هجمات دورية عبر الحدود من داخل أوغندا التى تتخذ منها مأوى لها. ووقعت أخطر تلك الهجمات فى فبراير، عندما وصلت قوات الجبهة الوطنية الرواندية إلى ضواحى العاصمة كيجالى. وأخاف هذا التوغل الحكومة التى يسيطر عليها الهوتو، وأجبرها على قبول الجلوس إلى طاولة المفاوضات، وجرى التوقيع على خطة لتقاسم السلطة فى ذلك الصيف فى أروشا، فى تنزانيا.

وكان إرسال المجلس بعثة حفظ سلام إلى رواندا من الأمور الجديرة بالملاحظة. ففى أعقاب معركة مقديشو، أصبحت إدارة كلينتون تنظر بعين الشك إلى معظم المقترحات حول بعثات حفظ السلام. ورُوجعت توجيهات السياسة الأمريكية بشأن حفظ السلام - التى كانت فى صورة مسودة وقت حدوث الأزمة - بسرعة كى تضع المزيد من القيود على مساهمة الولايات المتحدة فى البعثات والموافقة على بعثات مستقبلية. وفى ظل تقليص حجم البعثة المقترحة ومهامها، استطاعت بعثة رواندا المرور من شبكة المجلس الضيقة. وساعد اتفاق سلام أروشا فى إقناع واشنطون والمجلس بأن المهمة قد تكون بسيطة ونظيفة. ويتذكر مايكل شيهان، مسئول مهمات حفظ السلام فى الإدارة الأمريكية: "لا أظن أن أحداً كان يتصور أننا بصدد التزام جديد كبير، على

مستوى مهام البوسنة والصومال وكمبوديا. كانت هذه مهمة أصغر. فقد بدا هناك بعض التقدم على الصعيد السياسى آنذاك. وكانت المهمة تهدف أساسًا إلى إعطاء العملية السياسية مساحة صغيرة"[٥]، وأيدت فرنسا - المتحمسة بصورة خاصة لدول أفريقيا المتحدثة بالفرنسية - بقوة نشر هذه القوات، واعتقدت أنها قد تساعد فى حماية حلفائها التقليديين من الهوتو من الإطاحة بهم على أيدى الجبهة الوطنية الرواندية. وحيث إن روميو دالير كان ضابطًا متحدثًا بالفرنسية، فقد كان سياسيًا مناسبًا لهذه المهمة.

وكتب دالير فيما بعد أنه أثناء اللقاء الأول فى مطار كيجالى التزم السفير بيزامانا صمتًا غريبًا، فقد "راقب وسمع باهتمام، ولم يقل شيئًا. وكان صمته المتجهم مقلقًا، بالنظر إلى كونه رجل رواندا فى نيويورك، وواحدًا من المحاورين المهمين نيابة عنا أمام وسائل الإعلام فى ذلك اليوم" [٦]. وفى ظل البداية المضنية والمتفائلة لبعثة بو إن أمير، تلاشت أهمية اللقاء الغريب. وفى غضون الأشهر التالية، اهتم دالير بالمشكلات اللوجستية التى لا حصر لها، والمتعلقة بتأسيس قوة قوامها ٤٠٠٠ جندى، تتألف أساسًا من قوات من بلجيكا وغانا وبنجلاديش. وتواصل دالير مع الكثير من المسئولين السياسيين والعسكريين الروانديين، وبدأ تدريجيًا فى تطوير مصادر معلومات خاصة به.

وفى يناير ١٩٩٤، صادف دالير شيئًا مذهلاً، حيث أشار مصدر موثوق به إلى قيام مجموعة من متطرفى الهوتو بتكديس أسلحة والتخطيط لتنفيذ مذبحة واسعة النطاق ضد كل التوتسى والهوتو المعتدلين. وأرسل دالير هذه المعلومة على الفور إلى مكتب حفظ السلام فى نيويورك الذى كان يترأسه آنذاك الغانى كوفى أنان، المسئول الذى يعمل منذ وقت طويل فى الأمم المتحدة. فقد أراد الجنرال دالير الحصول على إذن بالهجوم على مخازن الأسلحة وتقديم الحماية للمصدر الموثوق به الذى أبلغ عن الخطة. وجاء رد سريع من نيويورك يرفض بحسم هذا الاقتراح، استنادًا إلى أن هذا النوع من الهجمات لا يدخل فى نطاق مهام حفظ السلام. وذكرت البرقية الموفدة من مكتب

أنان أن " الأمر الأساسى الذى يجب أخذه فى الاعتبار هو تجنب السير فى طريق قد يؤدى إلى استخدام القوة وحدوث تداعيات لا يمكن التنبؤ بها"[٧]، وأمر داليـر بعدم اتخاذ أى إجراء والاكتفاء بإخطار رئيس رواندا وكل من السفارة الأمريكية والفرنسية والبلجيكية بالخبر، وهو ما قام به بالفعل.

وبدا أن مجلس الأمن لم يكن لديه علم بالبرقية ولا بالرد عليها.[٨] ولم يكن ذلك غريبًا بالنظر إلى السياق الذى تجرى فيه عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، حيث ترد للأمين العام أسبوعيًا عشرات البرقيات من قوات حفظ السلام، لا يهتم المجلس بمراجعتها. وفى ضوء الأجواء السياسية فى أعقاب عملية الصومال، لا توجد أسباب منطقية تدعو للاعتقاد بأن إرسال برقية ما كان بوسعه تغيير مسار الأحداث. ولو كان المجلس قد أخذ هذا الأمر فى الاعتبار، كان عضو واحد على الأقل سوف يبدى اهتمامًا به، هو السفير بيزيمانا. ذلك أن الكتلة الأفريقية فى الأمم المتحدة كانت قد اختارت رواندا قبل عدة أشهر كى تحتل واحداً من مقاعد مجلس الأمن المخصصة لأفريقيا. ومثلما يحدث مع الكتل الأخرى، تختار الدول الأفريقية مرشحيها لعضوية المجلس قبل وقت طويل من موعد الانتخاب، ثم تقوم بطرح اختيارها على الجمعية العامة بكاملها من أجل إقراره. وأدى التمسك بوحدة الجبهة الأفريقية إلى تجنب فوضى التنافس على الأصوات. ومن ثم، انتُخبت رواندا بأغلبية ساحقة فى أكتوبر ١٩٩٣.

ويؤكد ميثاق الأمم المتحدة على أن "المساهمة فى الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وتحقيق الأهداف الأخرى للمنظمة الدولية" يجب أن يكون من المعايير المهمة عند الانتخاب لعضوية المجلس. لكنه على الصعيد العملى، كان اختيار الأعضاء غير الدائمين للمجلس من المناطق المختلفة يحدث فى الأغلب بناء على مساومات لا شأن لها بالكفاءة المتوقع أن يُظهرها هذا البلد أو ذاك داخل المجلس. وكان من غير المألوف – على الرغم من وجود سوابق فى ذلك – أن تشغل مقعد المجلس دولة تستقبل عمليات حفظ سلام على أراضيها. لكن أحداً لم يعط بالاً لهذا الموضوع آنذاك، بل راهنت رواندا على

تاريخها الحديث من الصراع باعتباره ميزة عند الترشح لعضوية المجلس، استناداً إلى أن ذلك سوف يسهم فى إحلال السلام حول العالم.(٩) وفى أوائل ١٩٩٤، بدأ بيزيمانا مهمة إخطار غرفة المشاورات بما يحدث فى اجتماعات المجلس شبه اليومية.

ازداد الوضع فى رواندا توتراً فى فبراير ومارس، فى ظل حدوث عمليات اغتيال من وقت إلى آخر، وترددت الشائعات حول اقتراب انهيار عملية السلام. وأخيراً، هبت العاصفة فى ٦ أبريل، عندما أُسقطت طائرة على متنها رئيس رواندا جوفينال هابياريمانا أثناء اقترابها من مطار كيجالى. وفى غضون ساعات، بدأ المتطرفون الهوتو يسلحون أتباعهم، ويتعقبون السياسيين المعتدلين ويقتلونهم، وسيطروا على الإذاعة الرسمية. وأوضح المتطرفون أن قوات حفظ السلام ليست فى مأمن ضد الهجمات. وحوصر عشرة من جنود حفظ السلام البلجيكيين وجُردوا من سلاحهم وقُتلوا، وسلُمت جثثهم بعد ساعات إل مستشفى كيجالى.

وفى اليوم التالى، رد المجلس على أحداث العنف هذه بمناشدة "جميع الروانديين وجميع الأطراف والفصائل التوقف عن ارتكاب أي أعمال عنف أو التهديد بذلك".(١٠) وفى تلك الأثناء، لم تضع الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا وقتًا قبل سحب رعاياها، حيث سيطر مئات الجنود الفرنسيين والبلجيكيين على مطار كيجالى الرئيسى، وقاموا بضمان المرور الآمن من سفارات الدول الثلاث وإليها. وصاحب فريق عسكرى أمريكى صغير الرعايا الأمريكيين إلى بوروندى، البلد المجاور، عن طريق البر. وقام روانديون يائسون، البعض منهم كان يعمل فى السفارات، بالصعود فوق العديد من الشاحنات التى تُقِل الأجانب. لكن المسلحين التابعين للنظام جذبوهم من فوق الشاحنات، وجرى إعدام معظمهم، والبعض منهم فوراً.(١١)

وفى نيويورك، تزايدت الضغوط من أجل سحب قوات حفظ السلام أيضًا. فقد قررت حكومة بلجيكا سحب وحدتها كاملة. وحث الدبلوماسيون البلجيكيون المجلس على إنهاء المهمة برمتها، حيث كان سحب بلجيكا وحدها القوات التابعة لها يبدو عملاً جبانًا، لكن اتخاذ المجلس قراراً بذلك يجعل سحب القوات البلجيكية مستساغًا بدرجة

أكبر. ولقى البلجيكيون دعمًا كبيرًا، خاصة من واشنطن، حيث لم تكن ترغب إدارة كلينتون - التى تأذت بشدة بسبب ما حدث فى مقديشو - فى التورط فى جولة جديدة من الحرب الأهلية فى أفريقيا. وأبرق وزير الخارجية الأمريكى وارين كريستوفر إلى أولبرايت يأمرها بالتصويت بالموافقة على إنهاء المهمة:

نعارض بحسم الاحتفاظ بقوات يو إن أمير فى رواندا. وتستند هذه المعارضة إلى اقتناعنا بأن مجلس الأمن يقع عليه التزام بالحفاظ على حياة عمليات حفظ السلام، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وألا يوضع الطاقم التابع للأمم المتحدة فى موقف معروف أنه لا يمكن الدفاع عنه.(١٢)

ومن جانبها، لم تكن الأمانة العامة فى البداية حاسمة إزاء هذه القضية؛ فقد كان بطرس غالى فى أوروبا خلال الأسابيع الأولى للأزمة، واقترح من على بُعد قيام الأمم المتحدة بفحص الجوانب اللوجستية الخاصة بالانسحاب. وعندما سحب البلجيكيون قواتهم، وأشارت بنجلاديش إلى احتمال سحب قواتها، أصبحت يو إن أمير تواجه خطر التحلل. وفى النهاية، وضع بطرس غالى عدة اختيارات أمام المجلس، تشمل الانسحاب الكامل أو إجراء تعزيزات واسعة النطاق على هذه القوة. لكن تقرير الأمين العام أوضح أنه يفضل وجود قوات الأمم المتحدة فى حدود دنيا. وقرر ألا يبذل جهدًا مضنيًا فى الدفاع عن استمرار يو إن أمير، ربما لأنه كان فى ذهنه الصراعات المكلفة التى خاضها مع المجلس حول قضيتى البوسنة والصومال.(١٣)

وفى وقت متأخر من مساء يوم ٢١ أبريل، بينما كانت المذابح تجرى على قدم وساق فى رواندا، سار أعضاء المجلس من غرفة المشاورات إلى غرفة المجلس الرسمية، وصوتوا بالموافقة على تقليص قوات يو إن أمير إلى عدد رمزى يبلغ ٢٧٠ جنديًا. وكان ذلك اليوم بالمصادفة يتوافق مع اليوم نفسه من العام السابق الذى أعلن فيه المجلس سريبرنيتشا منطقة آمنة. وكان معظم سفراء المجلس مقتنعين بأنه لم يكن لديهم خيار سوى سحب قوات حفظ السلام، ولم يدافع أى منهم عن تعزيز هذه القوات. وفى رواندا، حاول الجنرال دالير - بلا طائل - تغيير المناخ السياسى، وأزعج

الجنرال مجلس الأمن باتصالاته الهاتفية العديدة، وقام بمقابلات مع جميع الصحفيين الذين طلبوا منه ذلك. لكنه أصبح واضحًا لديه ولدى العاملين معه أن المجلس غير راغب في تعزيز قوات يو إن أمير، أو إنقاذ آلاف الرونديين ممن رأوا فيها أملهم الوحيد. وقال نائب دالير: "كان يمكننا تحزيم الجثث وشحنها على طائرة نقل، والتوجه بها إلى نيويورك، ودخول غرفة مجلس الأمن، والإلقاء بها على الأرض أمام الأعضاء. لكن النتيجة كانت سوف تقتصر على اتهامنا باستخدام طائرة تابعة للأمم المتحدة بصورة غير مشروعة. إنهم لا يريدون القيام بأى شيء"(١٤).

وعندما كان المجلس يناقش قراره بسحب القوات، حاولت بضعة جماعات لحقوق الإنسان التوصل إلى طريقة للتأثير في المشاورات التي تجري من خلف الأبواب المغلقة. ووجدوا قنوات للتأثير عبر العديد من الدول غير دائمة العضوية في المجلس التي كانت محبطة بسبب قلة المعلومات التي ترد إليها من رواندا. والتقى كولين كيتنج، سفير نيوزيلندا الذي تولى رئاسة المجلس في أبريل، عدة مرات وممثلين من الصليب الأحمر ووكالات إغاثة خاصة أخرى، وأحال النتائج التي توصلت إليها إلى المجلس. وقرأ سفير جمهورية التشيك – كارل كوفاندا الذي كان يمارس عمله الدبلوماسي لأول مرة – "خطابًا إلى المحرر"، أرسله أحد المسئولين في هيومان رايتس ووتش إلى نيويورك تايمز. وطالب كوفاندا المنظمة الدولية بإمداده بالمزيد من المعلومات حول ما يحدث في رواندا.(١٥) وأُحيل إلى أليسون دى فورج، المتخصصة في شئون رواندا التي جلست معه بضع ساعات. ثم رتب كوفاندا للقاء – على حفل شاي في مقر إقامته – بينها وبين عدد من الأعضاء غير الدائمين في المجلس.(١٦) وكانت معلومات كوفاندا عن رواندا قليلة جداً. وفي الوقت نفسه، لم يكن يثق في المعلومات التي تأتي من الأمانة العامة، ولم يكن يخشى البحث عن التوجيه خارج مبنى الأمم المتحدة. وتقول دى فورج: "إن عمله انطوى على شعور هائل بالمسئولية من جانبه"(١٧) .

وجزئيًا بسبب هذه التفاعلات، تعامل المجلس مباشرة مع قضية الإبادة الجماعية في نهاية أبريل. وفى الأيام الأخيرة التى كان كيتنج يترأس فيها المجلس، مارس ضغوطًا من أجل صدور بيان من مجلس الأمن يستخدم لفظ: "الإبادة الجماعية"، ويحذر من أنها جريمة يعاقب عليها القانون الدولى. وكان السجال المترتب على ذلك واحدًا من أكثر مناقشات المجلس سخونة حول رواندا. ودعم كوفاندا كيتنج بقوة، وتساءل عن جدوى تركيز المجلس المكثف على التوصل إلى وقف لإطلاق النار، مشبهًا ذلك بمطالبة هتلر بالتوصل إلى وقف لإطلاق النار مع اليهود. لكن مسودة البيان واجهت على الفور مقاومة من معظم الأعضاء الدائمين. وكان هاناى قلقًا من أن يضحى المجلس "أضحوكة" إذا وصف الأزمة بأنها إبادة جماعية، ثم وقف مكتوف الأيدى فى مواجهتها. كما عارضت كل من الولايات المتحدة وفرنسا والصين استخدام هذا المصطلح.[١٨] وانتهى الاجتماع العنيف بحل وسط مراوغ؛ فبدلاً من إصدار المجلس قرارًا، أصدر بيانًا رئاسيًا استخدم كلمات وعبارات موجودة فى وصف الإبادة الجماعية، لكنه لم يستخدم اللفظ ذاته. وفى الردهة خارج حجرة المجلس، تواصل مسئولون أمريكيون مع كوفاندا ، وذكروه بأن لفظ "الإبادة الجماعية" يترتب عليه مسئولية قانونية تقتضى اتخاذ إجراء. واقترحوا أنه ربما يكون من الأفضل عدم استخدام هذه الكلمة المثيرة على الملأ.[١٩]

ولعب كيتنج وكوفاندا وعدد من سفراء الدول غير دائمة العضوية دور ضمير المجلس فى هذه القضية. وقد كانت هذه الدول، خاصة الصغيرة منها، مؤهلة للعب هذا الدور. ففى أغلب الأحيان، كانت تفتقر إلى التشابكات المعقدة – التى تتضمن مساومات أحيانًا – الموجودة لدى القوى العظمى. وحيث إن عضوية هذه الدول فى المجلس مؤقتة، فإنها كثيرًا ما ترغب فى تحقيق أكبر إنجازات ممكنة خلال فترة عضويتها القصيرة. لكن فى هذه الحالة، كان الدور النشط الذى قامت به هذه الدول صادمًا بالنسبة للدول دائمة العضوية التى اعتبرته نوعًا من الاستعراض. فعلى أية حال، لم تكن قوات جمهورية التشيك أو نيوزيلندا هى من بذل جهودًا مضنية من أجل

وقف القتل. وأشار مايكل شيهان، المتخصص الأمريكي في عمليات حفظ السلام الذي حضر معظم جلسات المجلس حول رواندا إلى مغزى ما حدث:

أتذكر أنه على هامش مناقشات المجلس، ألقى واحد من المندوبين على مسامعي خطبة يملؤها النفاق حول موت الناس هناك. وصحت في وجهه قائلاً: إننا نعرف تمامًا أن الناس يموتون هناك. وكنت لا أزال أشعر بأثر تراب مقديشو فوق حذائي، حيث كنت عائدًا منها لتوى ....لقد كنا نبذل كل ما في وسعنا. وبالقطع لم نكن فى حاجة إلى المزيد من الخطب المنافقة من ناس لم يكونوا على استعداد لإرسال قواتهم إلى الميدان.[٢٠]

بحلول منتصف مايو، بدا قرار المجلس حول تقليص يو إن أمير غير مسئول على نحو متزايد. وفى أعقاب التوبيخ الذى تلقاه المجلس بسبب هذا القرار، قرر بسرعة إرسال قوة جديدة أكبر قوامها ٥٥٠٠ جندى إلى رواندا وفرض حظر للسلاح على هذا البلد.[٢١] وعلى الرغم من أن القرار بدا مثيرًا للإعجاب على الورق، فإنه كان خاليًا من المضمون في الواقع. ذلك أن عددًا قليلاً فقط من الدول أبدى استعداده لإرسال قوات إلى هناك، ولم يكن واضحًا كيف سيتم نشر هذه القوات داخل رواندا. ولم تتعهد أى من القوى العظمى بإرسال قوات، كما لم تعرض أى منها استخدام قواتها الجوية فى نقل القوات المتوفرة. وكان كيتنج مذهولاً إزاء مناقشات الهواة التى كانت تجرى فى المجلس حول هذه القضية، وكتب لاحقًا: "كان المجلس يحتاج بشدة إلى مستشارين عسكريين وفنيين محترفين كي يجلسوا إلى كبير المستشارين العسكريين في الأمانة العامة ويناقشوا سويًا القضايا العسكرية".[٢٢] وعلى الرغم من أن القرار لم يكن له معنى على الأرض، فقد أعطى مظهرًا بأنه يجرى اتخاذ إجراء ما.

وكانت رواندا هى البلد الوحيد الذى صوت ضد قرار ١٧ مايو. ذلك أنه خلال تلك الأزمة، كان السفير بيزيمانا، ممثل النظام الذى نفذ الإبادة الجماعية، يجلس بهدوء داخل غرفة المشاورات. وعند نقطة بعينها، وزع رسالة تُرجع أعمال العنف إلى السخط الناتج عن اغتيال الرئيس، وتؤكد أن السلطات تقوم باستعادة السيطرة على الأمور.

وجلس برفقة سفراء تكتل الدول الإفريقية ودول عدم الانحياز عندما عقدوا اجتماعًا منفصلاً، لكنه لم يقل شيئًا يُذكر خلال اجتماعات المجلس، خاصة فى أعقاب الأسبوع الأول من اندلاع أعمال العنف. ووصفه هاناى بأنه "متجهم لكنه كان متفرجًا هادئًا إلى حد كبير"[٢٣]. وعلى الرغم من غرابة وجوده، فإن أحدًا فى المجلس لم يقم بمواجهته. ويشير أحد أعضاء الوفد الأمريكى إلى قيامه بمداعبات دبلوماسية:

لم يقل أحد: "أوقفوا ذلك". لم يقل أحد: "وجودك هناك يشعرنى بالاشمئزاز". لم يقل أحد: "لماذا لا تخرج من الغرفة؟". لم تأت قط لحظة حقيقية قاموا فيها بزجره، لأن قيامك بذلك كان سيُعد انتهاكًا لقواعد النادى.[٢٤]

ويبدو أن بيزيمانا قد أمد السلطات الرواندية بتقارير منتظمة حول المشاورات التى أجراها المجلس خلف الأبواب المغلقة. فقد ذُهل دالير عندما اكتشف أن المسئولين الحكوميين فى كيجالى كانوا فى أغلب الأحيان يعرفون تفاصيل حول المشاورات التى كانت تجرى فى نيويورك، لم يكن يعرفها هو نفسه. وكتب لاحقًا يصور إحباطه خلال أسابيع التوتر قبل بدء أعمال القتل: "كنت هناك مع فريق صغير من ضباط الاستخبارات الذين كانوا يخاطرون بحياتهم من أجل الحصول على فتات المعلومات، فى وقت كان فيه المتطرفون لديهم وسيلة مباشرة لاستقاء الأخبار سمحت لهم بتعقب جميع خطواتى". وفى ظل سيادة الفوضى عقب اغتيال الرئيس، أصبحت الاتصالات المنتظمة بين نيويورك وكيجالى صعبة. ومع ذلك، يعتقد دالير أن الهواتف التى تعمل بالأقمار الصناعية مكنت قادة النظام من الحفاظ على تواصله مع بيزيمانا، بينما كان المجلس يكافح من أجل اتخاذ إجراء فى مواجهة أعمال العنف.[٢٥] ولو كان سفير رواندا قد أجرى اتصالات منتظمة مع قادته فور بدء المذابح، لكان قد نقل إليهم رسالة بسيطة مفادها أن هذا المجلس لم يكن راغبًا فى التدخل.

وكانت هناك قوة واحدة جاهزة ومستعدة للقيام بمهامها، هى الجبهة الوطنية الرواندية. ذلك أنه بمجرد بدء المذابح، شرعت الجبهة فى تنظيم قواتها من أجل الإطاحة بسلطة الهوتو. وحدث ذلك بسرعة ملفتة للنظر، حيث سيطرت قواتها على

معظم أنحاء البلاد بحلول يونيو، وفر الآلاف من الهوتو - ومن بينهم العديد من منفذى المذبحة - غربًا، وتوجه معظمهم إلى جوما على الحافة الشرقية لزائير. وأخيرًا، تحركت الدول الخمس، حيث عرضت فرنسا قيادة قوة للتدخل السريع من أجل توفير ممرات للإغاثة الإنسانية فى غرب رواندا وحماية اللاجئين، بينما دعمت واشنطون هذه الخطة التى بدت عديمة المخاطر. وبدأت ما سُميت: "عملية الفيروز"، بمباركة قرار المجلس فى نهاية يوليو.

وبينما كان الفرنسيون يحمون - متأخرًا - بضعة آلاف من الروانديين سعداء الحظ، وكانت الجبهة الوطنية الرواندية تتخلص من بقايا حكم الهوتو، كان مجلس الأمن يقوم بمهمة ترتيب البيت. ذلك أن الترتيب الأبجدى كان يقضى أن تحتل رواندا مقعد رئيس المجلس فى سبتمبر. وبينما كان بيزيمانا يجول ردهات الأمم المتحدة، قرر أعضاء المجلس أنهم لن يتحملوا وجوده فى منصب الرئيس. وطُلب منه ألا يظهر فى أى اجتماعات للمجلس. وبعد ذلك بوقت قصير، تولى وفد رواندى جديد يتألف من المؤيدين للجبهة الوطنية الرواندية بعثة البلاد فى الأمم المتحدة. وعندما جاءت البعثة الجديدة، وجدت المكاتب خاوية على عروشها، والأموال الموجودة فى حسابات البعثة قد سُحبت، والأثاث قد اختفى، ولم يجد أحد أثرًا لبيزيمانا الذى ترك نيويورك واختفى.(٢٦)

وفى تلك الفترة المنهكة، ظهرت دلائل متكررة تؤكد مصداقية المجلس وتعزز مكانته فى العالم، فى ضوء النقاشات التى أدارها حول رواندا وغيرها من القضايا. وكان هاناى قلقًا من أن يؤدى استخدام لفظ :"إبادة جماعية"، بدون اتخاذ أى إجراء إلى إظهار المجلس بمظهر تافه. وطالبت الولايات المتحدة ألا يصدر المجلس ثانية قرارات بلا معنى. وكان هناك شعور واضح بأن المجلس قد حصل على مخزون من المصداقية فى فترة نشاطه عقب انتهاء الحرب الباردة، بحيث أصبحت تقع عليه مسئولية عدم تبديد هذا المخزون. وفى الوقت نفسه، كان هناك توجه واضح نحو الإجماع. ويتذكر إبراهيم جمبرى، سفير نيجيريا، الضغط القوى - غير المعلن - على المجلس كى

يحافظ على وحدته، أيًا كان المسار الذى سوف يتخذه.[٢٧] وكان المجلس موحدًا فى العلن. ولم تكن عمليات التصويت الأساسية حول رواندا فى أبريل ومايو فعالة. فعلى عكس المرجو، جاءت الرغبة فى الحفاظ على مصداقية وإجماع المجلس فى مصلحة الدعوة إلى عدم الفعالية. أما الأعضاء الذين كان يمكن أن يفضحوا علنًا أعضاء المجلس الأقوياء بسبب عجزهم عن الفعل، فقد التزموا الصمت خوفًا، أو اقتنعوا بأن الاختلاف فى العلن أسوأ من التقاعس المستند إلى الوحدة.

وأصبح التقاعس فى مواجهة الفظائع موقفًا شائعًا من جانب المجلس. فبعد مرور سنة تقريبًا على توقف الإبادة الجماعية فى رواندا، تعرضت "المنطقة الآمنة" الأولى فى البوسنة لهجوم جديد. ومنذ ١٩٩٣، ظلت مدينة سربرنيتشا المحاصرة فى حالة من التوتر، لكنها كانت هادئة فى الأغلب. لكن الصرب قرروا اتخاذ خطوة جديدة فى بداية يوليو ١٩٩٥، حيث شنوا وابلاً من قذائف المدفعية والصواريخ، وحاصروا قوات حفظ السلام الهولندية المرابطة على حافة المنطقة الآمنة. ووضع الهجوم كبار مسئولى الأمم المتحدة فى سراييفو وزغرب ونيويورك فى مأزق. فقد كان المجلس قد أعلن سربرنيتشا منطقة أمنة، لكنه لم يقدم قط قوات تكفى للدفاع عنها. وعلى الرغم من أنه قد أقر استخدام القوات الجوية التابعة للناتو، فإنه أرسى نظامًا معقدًا لاتخاذ القرار – سُمى: "المفتاح المزدوج" – ترك القادة العسكريين غير متأكدين متى وكيف يمكنهم المطالبة بغارات جوية. وكان الصرب يتحدون المجلس بقوة.

وفى عدة نقاط خلال تقدم الصرب، طلبت قوات حفظ السلام الهولندية دعمًا جويًا؛ لكن القادة العسكريين التابعين للأمم المتحدة ماطلوا، حيث لم يكونوا متأكدين من أن الظروف كانت مناسبة، وقلقوا من أن تؤدى الغارات الجوية إلى انتقام الصرب من قوات حفظ السلام. وبعد مرور بضعة أيام على بدء الهجوم، أخطر ممثل الأمين العام، شينمايا غاريخان، المجلس بالأحداث، لكن المعلومات التى توفرت لديه كانت محدودة وغير دقيقة. وأخبرهم بأن تقدم الصرب قد توقف، وهو ما لم يحدث. ولم يكن قادرًا على أن يشرح للمجلس متى طلبت قوات حفظ السلام الهولندية غارات جوية، وهل

طلبت ذلك بالفعل أم لا.[٢٨] وفى تلك الأثناء، عززت قوات الصرب قبضتها على المدينة، وأذَن قادة الأمم المتحدة أخيراً باستخدام الضربات الجوية، وأُلقيت قنبلتان فقط ثم توقفت الغارات بفعل القلق على سلامة قوات حفظ السلام، وجُرد ما تبقى من قوات حفظ السلام الهولندية من سلاحه من دون إطلاق رصاصة واحدة.

وفى مواجهة النقد التى تتعرض له الأمم المتحدة، حمَّل متحدث باسمها مجلس الأمن المسئولية: "الأمر متروك لمجلس الأمن كى يقرر ما إذا كانت منطقة آمنة ما لم تعد منطقة آمنة"[٢٩]. وفى نيويورك، ضغط مندوب فرنسا فى المجلس من أجل إصدار قرار يسمح بوضوح بإمكانية استخدام القوة الجوية من أجل حماية المدينة؛ لكن بحلول ذلك الوقت، كانت المعركة قد انتهت. وبعد ظهر يوم ١١ يوليو، دخل قائد صرب البوسنة، الجنرال راتكو ملاديك، المدينة، وقال: "نقدم المدينة هدية للشعب الصربى. لقد حان الوقت للانتقام من المسلمين فى تلك المنطقة"[٣٠].

وبعد ذلك بأيام قلائل، تسربت أنباء تشير إلى قيام القوات الصربية بوضع مئات من الرجال والأولاد المسلمين فى حافلات. وفى وقت لاحق من يوليو، تردد نبأ يشير إلى مقتل هؤلاء جميعًا. وفى ١٠ أغسطس، اجتمع المجلس فى غرفة المشاورات. وأحضرت أولبرايت معها مجموعة من صور الاستطلاع السرية التى تشير إلى ما بدا موقعًا لمقبرة جماعية فى ملعب لكرة القدم بالقرب من سريبرنيتشا. وكتبت بعد ذلك: "عندما جرى تداول الصور، حل الصمت على غرفة المشاورات؛ التى تُعد مسرحًا للعديد من المناقشات الصاخبة. يمكننى سماع صوت الأصابع تلمس الصور القاسية بينما كانت تنتقل من يد إلى أخرى"[٣١]. وفى غضون ١٤ شهراً، وقعت واحدة من أبشع عمليات الإبادة الجماعية فى القرن العشرين، والمذبحة الأكبر فى أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، على مرأى من قوات حفظ السلام التابعة لمجلس الأمن.

ألقت الإبادة الجماعية فى رواندا ومذبحة سريبرنيتشا الضوء على العديد من العيوب الجوهرية التى تتسم بها الجهود التى بذلها المجلس فى تلك الفترة بهدف احتواء النزاعات. وكما أوضح بطرس غالى مرات عديدة، كانت هناك فجوة مروعة

بين قــرارات المجلس والموارد التى كــان يوفـرهـا بغــرض فـرض تلك القــرارات. وباسـتثناء حـالات قليـلة، لم يكن أعضـاء المجلس يرغـبون فـى الالتزام بـتوفـير قـوات ومـوارد من بلادهم، حـتى يكون للقـرارات مـعنى. ولعله ليس من الغـريب هنـا أن تكون الدول غـير الأعضـاء فى المجلس أقـل حـمـاسًـا للمـشـاركـة، خـاصـة عندمـا تتـضـمن المهـمة احتـمال القيام بـأعمال قتـالية. ودفع هذا المشـهد ديفيد أوين، رئيس الوسطاء الأوروبيين فى البوسنة، إلى اقتراح التزام الدول بتوفير قـوات كشرط لاحتلال مقعد فى مـجلس الأمن. ورأى أن هذا الإصـلاح سـوف يسمح "للسلطة والمسـئولية بالاجـتمـاع سويًا فى المجلس"[٣٢].

كمـا كان هناك خلل مفـاهيمـى، بل وأخـلاقى، فـيمـا يخص نهج المنظمـة الدولية تجـاه رواندا والبـوسـنة، وهو التـردد أو العـجـز عن التـمـييـز بصـورة صـحـيـحـة بين مـرتكبى أعـمـال العنف وضـحايا هذه الأعمـال. وعلى الرغم من أن الأزمـتين اتسـمتـا بالتـعقـيد، وأن أيًا من الطـرفين لم يتسـم بالبـراءة، فقد بدت الأمم المتحدة فى مـعظم الأحيان غـارقة فى الظلال الرمـادية. وجرى التعبير عن هذا النزوع صـراحة من جـانب البيـروقراطية الدائمة للمنظمة التى نشـأت على مـبدأ الحـيـاد، وأصـبحت متبلدة الحس تجاه ادعـاءات الأطراف المتحاربة بأنها ضـحية. وعندمـا كانت المنظمة تُنتقد بسبب هذا النزوع، كان مـوظفوها يلقون بالمسـئولية على مـجلس الأمن. ودافع أحد المسئولين فى الأمم المتحدة عن سلوك المنظمة الدولية فيما يخص البوسنة خـلال حديثه مع الصـحفى ديفيد رييف.

عليكم لوم حكومـاتكم على مـا حـدث. كـان بوسـع تلك الحكومـات منحنا تفـويضًـا مـختلفًا .... لا معنى لأن تلقوا باللوم علينا. ليست الأمم المتحدة حكومـة العالم، إنها منظمة تضم حكومات العالم، وتمثل عمليات حفظ السلام مـجرد أداة بوسعنا فى الأمم المتـحـدة توفـيـرها إذا طلب منا مـجلس الأمن ذلك. إنك تظن أننـا نخـتـبئ خلف ذريعـة عـدم كفـاية التـفـويض، لكن فى واقع الأمـر، يقـدم لنا التـفـويض المشـروعـيـة الوحـيـدة التى نمتلكها.[٣٣]

وكان ذلك ردًا عادلاً؛ فقد كان مجلس الأمن فى أغلب الأحيان يدعم حيادية الأمم المتحدة التى كانت تصيب القيادات الميدانية بالجنون. ذلك أنه خلال الأسابيع الأولى من مذبحة رواندا، أصدر المجلس دعاوى بانتظام لإجراء مفاوضات سياسية بين الأطراف المتنازعة، كما لو كانت المشكلة تمثل نزاعًا بين طرفين عنيدين، وليس حملة متعمدة للإبادة. ومن ناحية الخطاب، فعلى الرغم من أن المجلس كان أكثر استعداداً لإلقاء اللوم على الطرف المعتدى فى البوسنة، فإن هيكل حفظ السلام الذى أنشأه أجبر الطاقم التابع للأمم المتحدة على المساومة مع القوات التى ترتكب أسوأ المذابح، وأحيانًا التوسل إليها.

ولم يكن ميل المجلس لتحاشى استخدام مفاهيم المعتدى والضحية بالأمر الجديد. فبالنظر إلى جسامة مفهوم العدوان فى المواثيق المؤسسة للأمم المتحدة، فقد لعب هذا المفهوم – على غير المتوقع – دورًا محدودًا فى البيانات والقرارات الصادرة عن المنظمة الدولية طوال تاريخها. وكما اكتشفت إيران عام ١٩٨٠، فإنه حتى التوغل الصريح عبر الحدود لم يكن غالبًا يُنظر إليه كعمل من أعمال العدوان، وكان هذا الاكتشاف مصدر كرب شديد بالنسبة إلى هذا البلد. وعندما أخذ المجلس بالفعل جانب طرف بعينه – كما حدث فى كوريا عام ١٩٥٠ والعراق عام ١٩٩٠ – تجنب عادة استخدام لفظ: "العدوان"، مفضلاً بدلاً منه: "انتهاك السلام". وفى لحظات بعينها، استفاد المجلس جيدًا من عدم اتخاذ موقف إلى جانب أى من الأطراف المتنازعة. ففى عامى ١٩٦٧ و١٩٧٣، دفع المجلس الأطراف المتحاربة فى الشرق الأوسط إلى وقف إطلاق النار، بدون اتخاذ موقف حول مشروعية قضية أي منها. لكن فى ظل التطور الذى شهده المجلس، حيث تحول من مجرد سوق للكلام إلى لعب دور جديد أكثر طموحًا، أصبحت عيوب هذا النهج أكثر وضوحًا؛ ذلك أن حفظ الأمن فى العالم يحتاج فى أغلب الأحيان إلى اتخاذ مواقف.

ورأى البعض فى فشل البوسنة ورواندا النهاية الفعلية لدور الأمم المتحدة فى حفظ الأمن الدولى. وكتب مايكل ليند فى ١٩٩٥: "فى عيون المراقبين ذوى البصيرة،

فقدت الأمم المتحدة وفلسفة الأمن الجماعي التي تبنتها مصداقيتها بصورة كاملة ونهائية. يجب ترك المنظمة تتوى ككيان لا لزوم له"(٣٤).

الدول الخمس تتعثر

دفعت مذبحة سربرنيتشا - وربما الشعور بالذنب تجاه رواندا - القوى الغربية الثلاث فى المجلس إلى اتخاذ موقف موحد وقوى فى البوسنة. فقد جمعت بريطانيا وفرنسا - بدعم من أمريكا - قوة تحرك سريع قوامها ١٢ ألف جندى لديها حق التدخل العسكرى، وهو ما لم يكن متاحًا لدى يو إن بروفور. ووافقت الدول الثلاث على تبسيط قواعد "المفتاح المزوج" المعقدة التى تحكم نشر القوة الجوية للناتو. وعندما اتخذت القوى الغربية هذه الخطوات، اتفقت على عدم إشراك المجلس أكثر من اللازم، معتبرة أن قرارات المجلس المتاحة توفر جميع السلطات الضرورية من أجل تنفيذ ضربات جوية أكثر هجومية. وابتداء من أواخر أغسطس ١٩٩٥، قصفت موجات من الطلعات الجوية لطائرات الناتو مواقع المدفعية ومستودعات السلاح ومراكز القيادة التابعة للصرب. وشاهد سكان سراييفو فى ذهول الطائرات تندفع فى لمح البصر، تعاقب أخيرًا القوات التى عذبتهم على مدى أكثر من ثلاث سنوات.

ورأى العديد من الروس الضربات الجوية للناتو من منظور مختلف، حيث انتشر اعتقاد فى روسيا بأن الصرب - المسيحيين الأرثوذكس - ظُلموا عندما عُزلوا باعتبارهم الجناة فى الصراع. وأبدت الحكومة الروسية رد فعل غاضبًا على الغارات الجوية. ومع تصاعد الضغط العسكرى الغربى على صربيا وصرب البوسنة، تزايد الشعور بالإحباط لدى الروس. وفى أعقاب واحدة من جولات الغارات الجوية الأولى للناتو، استنكر أحد المسئولين بوزارة الخارجية الروسية قائلاً: "روسيا ليست جمهورية الموز، لكنها عضو كامل فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة"(٣٥). وفيما بدا أنه محاولة لإثبات هذا الموقف، استخدمت روسيا الفيتو عام ١٩٩٤ ضد مشروع

قرار يشدد العقوبات الاقتصادية على صربيا. وكان أول فيتو ذو معنى يستخدمه الروس خلال عقد من الزمن، وشبه أحد دبلوماسيي المجلس هذه الخطوة بأنها: "نباح كلب الحراسة"(٣٦).

وبينما أصبح حلف الناتو أكثر حزْمًا في ١٩٩٥، كثيرًا ما تركت أولبرايت بسرعة اجتماعات في واشنطون، متوجهة إلى نيويورك بهدف مواجهة قرارات روسية مفاجئة داخل المجلس تندد بأفعال الحلف. وأخيرًا، وضع اتفاق دايتون للسلام الذي وُقع في نوفمبر ١٩٩٥ نهاية لحرب البوسنة، وحلت قوات الناتو محل قوات حفظ السلام المحاصرة التابعة للأمم المتحدة. ونتيجة حرص الروس على الانتهاء من الأزمة، وافقوا على مشروع قرار لمجلس الأمن يُصدِّق على مهمة الناتو. وعلى الرغم من انتهاء صراع البوسنة، فقد أصبح التعامل مع الحساسيات الروسية واحدًا من أهم شواغل الدبلوماسيين الغربيين في مجلس الأمن.

وكان سيرجي لافروف، سفير موسكو لدى مجلس الأمن في ذلك الوقت، يناسب بشكل جيد المهمة المتعلقة بالتأكيد المتواصل على استقلالية الموقف الروسي. وعمل لافروف في البعثة السوفيتية في المجلس خلال معظم عقد الثمانينيات، قبل أن يُرقى إلى منصب نائب وزير الخارجية في ١٩٩٢، ثم سفير موسكو لدى الأمم المتحدة في أواخر ١٩٩٤. وكان لافروف - الممشوق القوام، ذو الشعر الداكن المقصوص - شديد الجدارة، مما جعله يبرز كواحد من القوى المؤثرة في غرفة المشاورات. ونتيجة لأسلوبه العنيد وحساسيته تجاه أي سلوك يرى فيه استخفافًا به، فقد كان يناقض بشدة سلفه الودود. ووصف جيرمي جرينستوك، الذي عمل سفيرًا لبريطانيا فترة طويلة، لافروف بأنه "سياسي رفيع المستوى ومتمرس وإستراتيجي وحاد تكتيكيًا".(٣٧)

نتيجة مهارات لافروف وجاهزيته الدائمة، اكتسب إعجابًا مشوبًا بالضغينة، حتى من جانب الذين اصطدم بهم. وكان يتحدث الإنجليزية بطلاقة. وعندما كانت يتحدث الروسية في جلسات المجلس، كان كثيرًا ما يصحح المترجمين الفوريين، إذا شعر أنهم لم ينقلوا فكرته بدقة. وعندما جاء دوره كي يكون رئيسًا للمجلس، كان يقمع

بشراسة السجالات الطويلة والعاصفة داخل غرفة المشاورات. ويتذكر أحد السفراء أنه كان يؤنب المتحدثين عندما يكررون بدون ضرورة ما قيل سابقًا. فقد كان يقول بجفاء بعدما ينهي متحدث كلمة مطولة: "شكرًا على هذه المداخلة الطويلة والشيقة. هل لدى أحد شيء يضيفه لم نسمعه من قبل؟"(٣٨). كما كان لافروف ينتقد زملاءه بالقلم، حيث كان بارعًا في الرسوم والكاريكاتير. وأثناء الجلسات الطويلة، كان كثيرًا ما يجلس ورأسه إلى أسفل، يخطط رسومات بارعة تتضمن نمنمات تعبر عن عملية أو برنامج بعينه من برامج الأمم المتحدة يجرى مناقشته. وفي مناسبات قليلة، كان يرسم كاريكاتيرًا لزملائه، ويستكمله باقتباسات وهمية. وعندما أصبحت موهبته ذائعة الصيت، كان زملاؤه يمرون بالقرب من مقعده كي يجمعوا الأعمال الفنية التي يُخلفها وراءه.

عكست الخلافات بين روسيا والغرب حول البوسنة حقيقة أكثر شمولاً، هي توقف المشاورات الوثيقة بين الدول الخمس التي اتسمت بها دبلوماسية الحرب العراقية – الإيرانية وحرب الخليج وأزمة كمبوديا. كما ساهم استياء الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن من هيمنة الدول الخمس في توقف التنسيق المنتظم والقوي. وكان العديد من الأعضاء غير الدائمين بالمجلس يغضبون بشدة عندما يسمعون عن انعقاد اجتماعات منفصلة بين الدول الخمس، وأحيانًا كان حجم الاستياء يتسم بالمبالغة. ويتذكر جرينستوك أن كندا على وجه الخصوص كانت مستاءة من الاجتماعات الخاصة التي تقتصر على الدول الخمس.(٣٩) لكن الأمر الأكثر أهمية بكثير كان الخلاف بين الدول الخمس حول السياسات التي يجب اتخاذها. ذلك أنه بعد انتهاء الحرب الباردة، أظهرت تلك الدول وحدة ملحوظة فيما يخص قضية العراق. لكن بحلول ١٩٩٤، أصبحت منقسمة على نحو متزايد بسبب الخلاف حول العراق. وحافظت الدول الخمس على موقف موحد خلال عدة أشهر بعد انتهاء حرب الخليج، حيث أصرت جميع هذه الدول على التزام العراق الكامل بالشروط الواردة في قرار مجلس الأمن ٦٨٧، وقررت الإبقاء على العقوبات التي فُرضت على العراق عقب غزوه الكويت. لكن بحلول منتصف

عام ١٩٩٤، تلاشت هذه الوحدة. وأكد لافروف: "أن ارتكاب دولة ما خطأ لا يعنى أنه يجب إخضاعها لنظام دائم للعقوبات"(٤٠).

وثبت أن قضية العقوبات كانت الموضوع الأكثر إثارة للانقسام. ففى بداية ١٩٩٥، وزعت روسيا وفرنسا والصين مسودة قرار يرفع العقوبات بصورة جزئية عن العراق. وهنا ظهر خلاف فلسفى واضح؛ فقد رأت روسيا وفرنسا والصين فى العقوبات إجراءً مؤقتًا ينبغى وقف العمل به، أو على الأقل تخفيفه، حال حدوث تقدم من جانب العراق على صعيد الامتثال لمطالب المجلس. وطرحت هذه الدول أن تبنى نهج "كل شىء أو لا شىء" فيما يخص رفع العقوبات لا يعطى العراق حافزًا لتحسين سلوكه نوعًا ما. وفى جميع الأحوال، فقد سار العراق عدة خطوات على صعيد الامتثال للقرارات، حيث اعترف بأن الكويت دولة ذات سيادة فى ١٩٩٣، وسمح بتدمير أطنان من الأسلحة المحرمة، وقام على مضض بتعويض ضحايا غزو الكويت. وأقرت بريطانيا والولايات المتحدة فى البيانات الرسمية التى كانتا تصدراها بأن صدام ربما يُعفى من العزلة الاقتصادية فى النهاية. لكن فى الأطر غير الرسمية، أكد الأمريكيون والبريطانيون أن العقوبات يجب أن تبقى مادام صدام حسين باقيًا.(٤١)

وكان بوسع نظام العقوبات الصمود فى مواجهة معارضة ثلاثة من أعضاء المجلس الدائمين، لأن القرارات الأصلية ذكرت أن هذا الإجراءات سوف تبقى إلى حين اتخاذ قرار يوقفها. بمعنى آخر، كان بوسع صوت واحد من أصوات الدول الخمس الحيلولة دون رفع العقوبات. ولم يكن ذلك الوضع غريبًا. فعلى سبيل المثال، كان يجب بصورة منتظمة إعادة تفويض مهام حفظ السلام، عبر تصويت المجلس بالموافقة. وكان لافروف مرتبكًا إزاء افتقار القرار الأصلى إلى نص ينهى العمل بالعقوبات تلقائيًا حال انتهاء الحاجة إلى ذلك. ويتذكر أحد دبلوماسيى المجلس أنه خلال إحدى المناقشات، جال السفير الروسى ببصره فى أنحاء غرفة المشاورات، ثم أشار بإصبعه إلى أولبرايت: "مادلين، أقولها لك الآن، وعليك الاعتماد على كلمتى. لن توافق روسيا على قرار مثل هذا ثانية. أبدًا!"(٤٢).

وأسفر تصاعد الخلاف السياسى حول العراق عن نتائج مهمة فيما يخص العديد من المبادرات المتعلقة بعمليات المراقبة التى كانت تجرى تحت إشراف المجلس. فقد ولَّدت مهمة التأكد من التزام العراق بشروط وقف إطلاق النار بيروقراطية صغيرة تحت قيادة المجلس، من بينها أونسكوم ولجنة العقوبات ضد العراق. وفى ضوء اتساع نطاق نظام العقوبات والأهمية السياسية لهذه القضية، كانت هذه اللجنة على وجه الخصوص بمثابة اختبار مهم على قدرة المجلس على الالتزام بمسئوليات الحُكم الجديدة. وكى تعمل اللجنة بصورة سليمة، كانت تحتاج إلى اليقظة والتعاون المنتظم، خاصة من جانب الدول الخمس؛ لكنها تعثرت منذ بدأت عملها تقريباً. فقد كانت تعمل بالإجماع، وهو ما كان يعنى أنه بوسع أى من أعضاء المجلس الخمسة عشر وقف أى قرار. علاوة على ذلك، كان رئيسها فى أغلب الأحيان من دولة غير دائمة العضوية، مما ترتب عليه تغير قيادة اللجنة مع تغير الأعضاء غير الدائمين. ولعل ما زاد من إحباط الروس والفرنسيين أن الممثلين الأمريكيين فى اللجنة كانوا يفحصون العقود التى ترد إليها، وأحيانًا استغرقوا أسابيع قبل إجازتها.(٤٣)

وفى الوقت نفسه، رضخت الولايات المتحدة أمام بعض الانتهاكات الواضحة للعقوبات. فعندما طلب الأردن - الذى كان يعتمد بدرجة كبيرة على واردات النفط العراقية - من مجلس الأمن عام ١٩٩١ إعفاءه من حظر استيراد النفط العراقى، سجلت اللجنة هذا المطلب، لكنها لم تصدر قرارًا بشأنه قط. وفى ظل ثقة الأردن بأنه حصل على ضوء أخضر، مضى قدمًا فى استيراد كميات كبيرة فى النفط العراقى. وأُرسِي نمط للاستثناءات الضمنية والعقود غير المكتوبة.(٤٤) وفى ١٩٩٥، أصبحت مهمة اللجنة أكثر تعقيداً. ذلك أنه بعد أشهر من المفاوضات، أقر مجلس الأمن برنامجًا للنفط مقابل الغذاء، وافق عليه العراق. وبمقتضى البرنامج، يُسمح للعراق بتصدير كميات بعينها من النفط، تتدفق عوائده إلى حساب ضمان، يمكن استخدامه فى شراء الغذاء والدواء والضروريات الأخرى التى يحتاجها الشعب العراقى.(٤٥) وجاءت الموافقة

على البرنامج نتيجة تصاعد الضغوط – خاصة من جانب منظمات الإغاثة الإنسانية – من أجل تخفيف عبء العقوبات المُلقى على كاهل الشعب العراقي.

وتسللت السياسة والفساد إلى البرنامج حتى عندما كان يجرى تأسيسه. فقد كانت هناك حاجة إلى خبرة القطاع الخاص من أجل إدارة حساب الضمان والتفتيش على النفط الذى يخرج من العراق والسلع الإنسانية التى تدخل إليه. ورأى ألكسندر ياكوفليف، مسئول مشتريات روسى، فى عملية المناقصة السريعة فرصة للتربح الشخصى؛ فقد أرسل إلى شركات فاكسات سرية تتضمن معلومات عن المناقصة على أمل الحصول على مقابل. لكن نموذج الفساد الأوسع نطاقًا تعلق بمساعى مسئولى الأمم المتحدة عند قيامهم بصياغة هذا البرنامج المعقد إلى توقع ما تريده الدول الخمس، واختير بنك فرنسى لإدارة حساب الضمان. وقدمت شركة فرنسية أخرى السعر الأقل فى المناقصة للقيام بوظيفة فحص السلع الإنسانية التى تدخل العراق. ووضع ذلك موظفى الأمم المتحدة فى موقف صعب، حيث كانوا يعلمون أن واشنطون ولندن لن تقبلا تولى فرنسا المهمتين. ونبه جوزيف ستيفانيديس، وهو موظف قبرصى بالأمم المتحدة، البعثة البريطانية إلى الموقف، على أمل قيام الدبلوماسيين البريطانيين بإقناع شركة بريطانية بتخفيض سعرها فى المناقصة. وحدث ذلك بالفعل. وعكس هذا الإجراء – الذى خضع لتحقيق مكثف – خليط المصالح السياسية والاقتصادية والإدارية التى تتدخل فى عملية إدارة نظام العقوبات. ولم تتردد الدول الأعضاء فى المجلس، خاصة الدول الخمس، فى دعم شركاتها بطرق لا تتفق مع قواعد التعاملات المقررة فى الأمم المتحدة.(٤٦)

وكان برنامج العقوبات على العراق قضية تثير المشكلات. لكن الخلاف الأقوى بين الدول الخمس تعلق بمستقبل بطرس غالى. فبحلول منتصف التسعينيات، أصبحت العلاقة بين الأمين العام ومادلين أولبرايت على وجه الخصوص غير قابلة للإصلاح. فقد شنت أولبرايت ومساعدها المقرب جيمى روبن ومستشار البيت الأبيض ريتشارد كلارك ما أطلقوا عليها: عملية الشرق السريعة؛ التى استهدفت منع بطرس غالى من تولى

منصب الأمين العام لفترة ثانية. وفى العلن، التزمت واشنطون الصمت فيما يخص هذه القضية، لكنها فى السر رتبت بدقة للتخلص من غالى.[٤٧]

وفى نهاية ١٩٩٥، تجدد العداء بين أولبرايت وبطرس غالى نتيجة الخلاف حول تفاصيل مهمة حفظ السلام الجديدة فى كرواتيا. فقد أصدر بطرس غالى تقريرًا ينتقد فيه خطة المجلس المدعومة بقوة من الولايات المتحدة. وفى المقابل، وبَّخت أولبرايت الأمين العام بسبب إحجامه عن قبول المهام الخطرة. وفضل بطرس غالى مرة أخرى المواجهة على المصالحة، فرد خلال إحدى جلسات المجلس باتهام الولايات المتحدة بالفجاجة.

وكان الصراع حول إعادة تعيين بطرس غالى واحدًا من أقذر الصراعات خلال فترة تولى أولبرايت منصبها. فعلى الرغم من اتفاق بقية أعضاء المجلس على أن بطرس غالى كانت لديه أوجه قصور، لم يكن أى منهم غاضبًا بقدر غضب الأمريكيين. ووقف الفرنسيون بصلابة وراء بطرس غالى، وكانت بقية الدول الخمس راغبة فى منحه الفترة الثانية التى أصبحت فى حكم العرف فيما يخص الأمين العام. وعندما حان وقت اتخاذ موقف رسمى، اصطفت فرنسا وبريطانيا وروسيا والصين فى مواجهة الولايات المتحدة، وبعثت العديد من الدول برسائل مؤيدة لبطرس غالى. وناشد الرئيس الفرنسى جاك شيراك ورئيس جمهورية جنوب إفريقيا نيلسون مانديلا كلينتون التماس الرحمة، وهو ما دفع رجال عملية الشرق السريعة إلى القيام برد فعل سريع. ويتذكر كلارك أنه كان يهرول متجهًا إلى المكتب البيضاوى كلما علم أن زعيمًا أجنبيًا اتصل بالرئيس كى يناقش القضية.[٤٨] ورُوع بطرس غالى إزاء العناد الأمريكى، وصاح أثناء حديثه مع وارين كريستوفر قائلا: "بالتأكيد لا يمكنك أن تفصل الأمين العام للأمم المتحدة لمجرد صدور أمر بذلك من الولايات المتحدة. فماذا عن حقوق الأعضاء الآخرين فى مجلس الأمن؟" [٤٩].

واتخذت واشنطون موقف الإملاء الصارم عندما اجتمع المجلس فى نوفمبر ١٩٩٦ كى يقوم بالتصويت الأول غير الملزم. وكانت نتيجة التصويت تأييد ١٣ دولة لبطرس

غالى، فى مقابل رفض الولايات المتحدة وامتناع بريطانيا. وفى التصويت التالى، صوَّت البريطانيون تأييدًا لبطرس غالى. وقال سفير بريطانيا جون ويستون بعد فترة قصيرة من تصويت أعضاء المجلس: "هناك وفد وحيد معارض لبطرس غالى"(٥٠). وقيل إن بطرس غالى كان مبتهجًا بينما يشاهد المعلقين من أنحاء العالم يوبِّخون الولايات المتحدة بسبب غطرستها. لكن ذلك لم يردع أولبرايت التى أصرت على التصويت ضد بطرس غالى المرة تلو الأخرى. ووسط هذه المواجهة، ارتفعت أسهمها عندما رشحها الرئيس كلينتون لمنصب وزيرة الخارجية، وفى نهاية المطاف، تراجعت بقية دول المجلس، وبرز مرشحون آخرون، من بينهم كوفى أنان الذى تفضله واشنطون.

وكانت فرنسا لا تزال مصرة على تكبيد الولايات المتحدة ثمن رفضها لبطرس غالى. وصوَّت السفير الفرنسى ضد أنان فى عدد من عمليات التصويت الأولية بعدما رُفع اسم بطرس غالى من قائمة المتنافسين. وأخيرًا، وبحكم الضرورة، قايضت فرنسا موافقتها على أنان باختيار فرنسى رئيسًا لمهام حفظ السلام فى الأمم المتحدة(٥١). وعندما بات واضحًا أنه تم التوصل إلى صفقة، سرعان ما تحول سفراء المجلس من صانعى صفقات إلى شخصيات إعلامية. وتسلل جون ويستون إلى خارج غرفة المجلس كى يكون أول من يخبر الصحافة بالقرار، مما ضايق أولبرايت وأغضب رئيس المجلس، الإيطالى باولو فولسى.(٥٢) ومع ذلك، أعلن فولسى القرار بطريقة مسرحية للغاية، مستعيرًا مجازًا باباويًا: "أخيرًا، خرج الدخان الأبيض من مصلى سيستين التابع لمجلس الأمن"(٥٣). ودفع الثمن الأمين العام الذى تحدى بصورة مباشرة أكثر من غيره قوة الأعضاء الدائمين.

النزعة التوسعية

كان رزالى إسماعيل يرقب المجلس بنفاد صبر وقت اختياره الأمين العام التالى. فقد توقف العمل فى الأمم المتحدة تمامًا بينما كانت المنظمة تنتظر رئيسها الجديد،

وكان رزالى يريد العودة إلى العمل. وكان الدبلوماسى الماليزى المخضرم قد تولى رئاسة الجمعية العامة فى أكتوبر ١٩٩٦. وعلى الرغم من أن هذا المنصب الذى يستمر عامًا واحد كان رمزيًا فى أغلب الأحيان، فقد كان رزالى عازمًا على تحقيق إنجاز مهم أثناء فترة توليه المنصب، هو إصلاح مجلس الأمن. وكما كان الحال مع مندوبى العديد من الدول النامية، آمن رزالى بأن المنظمة الدولية كانت فى أغلب الأحيان أداة للدول العظمى. وقال: "ارتكز تاريخ الأمم المتحدة بأكمله خلال ما يزيد عن ٥٠ عامًا أفضت إلى الحالة المؤسفة التى أصبحت فيها المنظمة الآن، إلى أنه أداة لدى القوى العظمى"[٥٤] وكان توسيع مجلس الأمن بالنسبة لرزالى خطوة مهمة للأمام، كى تصبح المنظمة الدولية أكثر فعالية وتمثيلاً للدول الأعضاء.

وكانت العقبات الإجرائية فى وجه هذا التغيير شاقة. فكما هو الحال مع أى تعديل رسمى يجرى على الميثاق، كان تغيير عدد أعضاء المجلس يتطلب موافقة ثلثى أعضاء الجمعية العامة إلى جانب موافقة مجلس الأمن، بما فى ذلك الدول الخمس. وإلى حد كبير، أمكن زيادة عدد أعضاء المجلس من ١١ إلى ١٥ عضوًا فى ١٩٦٦، لأن اتساع عضوية الأمم المتحدة كان يهدد بملء مقاعد المجلس المنتخبة بدول نامية معادية فى أغلب الأحيان للأجندة الغربية، وكان ذلك يمكن حدوثه من دون موافقة المجلس. لكن بعدما أصبحت دول عدم الانحياز ممثلة جيدًا بين الأعضاء العشرة المنتخبين، أصبح القيام بجولة جديدة من إصلاح المجلس عملية أصعب. وحيث إن رزالى كان مصممًا على حشد الدعم الضرورى لذلك، أخذ على عاتقة مهمة الالتقاء مع جميع السفراء فى نيويورك.

واختار الدبلوماسى الماليزى لحظة واعدة كى يضطلع بعملية إصلاح المجلس. ومنذ نهاية الحرب الباردة، ظلت الضغوط الرامية إلى توسيع المجلس تتراكم، وألقت اليابان وألمانيا بثقلهما الكبير وراء هذه الفكرة فى نهاية ١٩٩٢. وحيث إن البلدين من أكبر المساهمين ماليًا فى المنظمة، ومن أهم حلفاء الولايات المتحدة، فإن رأيهما كان أساسيًا. كما قرر البلدان طرح نفسيهما كمرشحين لاحتلال مقعدين دائمين فى

المجلس. ولم يكن ذلك قراراً من السهل اتخاذه فى أى من البلدين. فقد أُثير جدل قوى فى داخل كل منهما حول ما إذا كان الدستور ذو الطبيعة السلمية الذى أُقر بعد الحرب العالمية الثانية يسمح بتولى مقعد دائم فى مجلس الأمن. ولم تكن المشاركة فى عمليات حفظ السلام التقليدية أمراً خلافياً، لكن المشكلة أن الرأى العام الداخلى فى كل من البلدين ربما لم يكن ليتحمل المشاركة فى المهمات القسرية التى تجرى تحت البند السابع من الميثاق.

وأرادت حفنة من الدول الأخرى طرح نفسها كأعضاء دائمين على قائمة الانتظار. وذكّر الدبلوماسيون الهنود زملاءهم بأن بلدهم كانت أكبر ديمقراطيات العالم، وأن القوات الهندية ظلت عماد مهمات حفظ السلام طوال عقود. وأعلن وزير خارجية الهند فى ١٩٩٤ أنه "إذا كان يحق لبلد ما أن يكون عضواً فى المجلس، فإن الهند هى هذا البلد"(٥٥). وراهنت البرازيل على مكانتها كأكبر دولة فى أمريكا اللاتينية، وأعلنت استعدادها لتولى مسئوليات العضو الدائم فى المجلس، وهى المسئوليات التى حاول فرانكلين روزفلت بشهامة منحها إياها قبل نصف قرن. وأكدت كل من نيجيريا وجمهورية جنوب أفريقيا وإندونيسيا ومصر رغبتهن بأن يؤخذن فى الاعتبار.

ولم يكن معظم أعضاء الأمم المتحدة يحتاجون إلى مجهود كبير كى يقتنعوا بأنه حان الوقت لمراجعة عضوية مجلس الأمن. ولم تؤد عودة المجلس إلى مركز السياسية العالمية سوى إلى تعزيز رغبة الدول الأقل قوة فى الجلوس إلى طاولة المجلس بصورة أكثر تواتراً. وتعهد رئيس إندونيسيا فى خطاب أمام تجمع عدم الانحياز فى عام ١٩٩٢: "لن نظل مجرد متفرجين، لن نقبل بأن نكون على هامش تيارات التغيير التاريخى الذى يجتاح العالم الآن"(٥٦). وفى ١٩٩٣، شكلت الجمعية العامة مجموعة عمل دائمة من أجل إصلاح المجلس، مهمتها صياغة خطة لتوسيعه. وقال ريتشارد بتلر، سفير أستراليا لدى الأمم المتحدة: "من الواضح تماماً أن مجلس الأمن الذى لدينا اليوم هو مجلس الأمن الذى كان لدينا بالأمس. ولن يستطيع تأدية الوظيفة

المطلوبة منه اليوم وتلك التى سوف نحتاجها بالقطع فى المستقبل"(٥٧). وأصر دعاة توسيع المجلس على إجراء إصلاح كاف يسفر عن نتائج ملموسة. وقال وزير خارجية البرازيل، الذى قيل إن حكومته استأجرت شركة للعلاقات العامة من أجل الترويج لهذه القضية: "ليس لدينا شك فى أن توسيع مجلس الأمن بطريقة عادلة سوف يكسبه المزيد من الشرعية، ومن ثم يجعله أكثر فعالية فى تعزيز الأمن والسلم"(٥٨).

وكان الزعم بأن التوسيع سوف يؤدى إلى زيادة شرعية المجلس يتردد كثيراً خلال النقاشات المتعلقة بالإصلاح. وكانت المقولة المطروحة كما يلى: إذا أصبح المجلس ممثلاً للعالم بالفعل، فسوف يحظى باحترام أكبر من جانب العالم. لكن يصعب التحقق من صحة هذا الادعاء. ذلك أن مجلسًا أكثر اتساعًا وتنوعًا قد يقنع المزيد من الدول بالمشاركة فى حفظ السلام، والالتزام بالعقوبات الدولية، وتسوية نزاعاتها بطريقة سلمية. وأنذاك، سوف تصبح الشكوى التى كثيراً ما تتردد حول كون المجلس أداة لدى الغرب، أقل قدرة على الصمود. لكن العديد من صراعات ما بعد انتهاء الحرب الباردة تضمنت مواجهات مع أطراف لا تمثل دولاً، تقاوم الضغط الدولى. ولذلك فمن الصعب إثبات مصداقية فكرة أن إصلاح المجلس كان سوف يغير هذه المعادلة. فهل كان صرب البوسنة سوف ينسحبون عند بوابات سربرنيتشا لو كانت الهند والبرازيل وجمهورية جنوب أفريقيا أعضاء دائمين فى المجلس؟ هل كان وجود اليابان وألمانيا كأعضاء دائمين فى المجلس سيجعل المجلس أكثر فعالية فى التعامل مع مشكلة الصومال أو رواندا؟ وهل تعامل دعاة توسيع المجلس مع مسألة أن التوسيع سوف يجلب مشكلات تتعلق بالشرعية تتساوى مع المشكلات التى سوف يحلها؟ وإذا أخذنا مثالاً من بين أمثلة كثيرة: هل كانت باكستان سترى أن مجلساً تحتل فيه الهند مقعداً دائماً أكثر أم أقل شرعية؟ فمن المعروف جيداً أن مفهوم الشرعية يتسم بالغموض، ويجمع بين أمور مثل: التمثيل والفعالية والقوة والسلامة الإجرائية.(٥٩) وخلال أغلب السجالات المتعلقة بتوسيع المجلس، أصبحت الشرعية شعاراً مطروحاً.

وفى البداية، كانت الدول الخمس مرتابة بشدة فيما يخص إجراء أية تغييرات فى العضوية، وكانت هذه الدول ترفع شعارات خاصة بها. وفى بداية ١٩٩٢، قال مسئول أمريكى معبراً بوعى عن الموقف الأمريكى آنذاك: "إنه لم يتحطم، فلا يوجد معنى لإصلاحه". وقال المندوب السوفيتي: "لا تتحمل المنظمة الدخول فى عملية إصلاح آليات ليست فقط غير محطمة، بل إنها تعمل وفقًا لنظام جيد"(٦٠). وكانت بريطانيا وفرنسا على وجه الخصوص تشعران بالقلق من أن يؤدى الاقتراب من هذا الموضوع إلى التشكيك فى جدارتهما لاحتلال مقعدين دائمين، لكنهما نادراً ما عبرتا عن هذه المخاوف. وأكد متحدث فرنسي: "اهتمامنا الثابت فيما يخص هذه القضية المعقدة ينصب على ضمان تمتع مجلس الأمن بأعلى درجة من الفعالية".(٦١)

ووافق المجلس على العمل بصورة أكثر شفافية، وهو ما عاد جزئيًا إلى محاولة تخفيف الضغوط من أجل زيادة العضوية. وكان تزايد استخدام غرفة المشاورات المغلقة بدلاً من غرفة المجلس الرسمية قد ولّد حالة من الاستياء. وتجاوبًا مع ذلك، بدأ رئيس المجلس ممارسة جديدة تقوم على إحاطة الدول غير الأعضاء فى المجلس فى أعقاب المشاورات غير الرسمية حول قضايا بعينها. وأصبح المجلس يصدر قائمة بالاجتماعات المقرر انعقادها، وجدول أعمال شهرى أولى. وقدم المجلس المزيد من المعلومات حول لجان العقوبات التى يشرف عليها، وزاد من عدد التقارير التى يقدمها إلى الجمعية العامة. وعلى المستوى السياسى، ربما كان الاحتكاك الذى حدث بين الأعضاء الدائمين فى المجلس خلال التسعينيات قد أدى إلى تهدئة المخاوف فى الجمعية العامة من تحول المجلس إلى كتلة للدول العظمى، تقوم بفرض إرادتها على بقية دول العالم. وبدا الخوف من هيمنة الدول العظمى المتضافرة مع بعضها البعض أكثر معقولية فى ١٩٩٢ عنه فى ١٩٩٥.

ولم تصدر عن الجمعية العامة إشارات تعبر عن اطمئنانها. وبحلول منتصف التسعينيات، كانت معظم الدول الخمس على استعداد لمناقشة إصلاح عضوية المجلس، وإن كانت لا تزال غير متحمسة لذلك. وكانت السنوات التالية على حرب

الخليج قد أضعفت بعض الحجج الأكثر قوة التى كانت تدافع عن بقاء الوضع على ما هو عليه، خاصة الفكرة القائلة بأن المجلس يعمل بكفاءة هائلة، بحيث لا يوجد سبب لإجراء تغييرات عليه. وحظى هذا الزعم ببعض القوة فى أعقاب النجاح فى التعامل مع الحرب العراقية - الإيرانية، وعمليتى كمبوديا وناميبيا، والنجاح فى الدفاع عن الكويت. لكن الدفاع عن هذه المقولة أصبح أكثر صعوبة بعد سنوات التخبط العديدة فى البوسنة، والفشل البائس فى الصومال ورواندا. وكانت الولايات المتحدة أولى الدول الخمس التى تعلن تأييدها لتوسيع المجلس. ذلك أنها فى ١٩٩٣ وافقت على ترشح ألمانيا واليابان لعضوية المجلس، وأعربت عن استعدادها للبحث فى زيادة عدد الأعضاء إلى ٢١ عضواً. وسارت بريطانيا وفرنسا وراء المبادرة الأمريكية على مضض. وكانت روسيا والصين أقل من تحدَّث عن توسيع المجلس، لكنهما لم تكونا مصرتين على معارضة هذه الخطوة.

ومع تواصل المفاوضات، تكتَّل دعاة إصلاح المجلس فى مجموعتين كبيرتين: إحداهما رأت ضرورة انضمام أعضاء دائمين جدد، والأخرى ركزت على إضافة أعضاء منتخبين غير دائمين. ولم تكن مفاجأة أن تشمل المجموعة الأولى الدول ذات الفرصة الأكبر فى الحصول على العضوية الدائمة، أى اليابان وألمانيا والبرازيل والهند. ورفضت المجموعة الثانية، وكانت عادة تقودها إيطاليا وباكستان، فكرة إضافة أعضاء دائمين، واعتبرت نفسها مدافعًا عن مصالح الدول الصغيرة والمتوسطة. وفى داخل الاتحاد الأوروبى، اقترحت إيطاليا دمج مقعدى بريطانيا وفرنسا فى مقعد واحد للاتحاد الأوروبى، على أن يكون المقعد الآخر من نصيب اليابان. وواصل باولو فولسى الجهد النشط لإيطاليا خلال إحدى فترات تولى إيطاليا مقعداً غير دائم بالمجلس. وأبدى إصراراً واضحًا على عدم وضع ألمانيا فى فئة مختلفة عن تلك التى فيها إيطاليا. وفى أحد الاجتماعات المنعقدة فى غرفة المشاورات، اتجه مسرعًا نحو مادلين أولبرايت، بعدما كررت لتوها التأكيد على دعم أمريكا لشغل

ألمانيا واليابان مقعدين دائمين بالمجلس، وصاح قائلاً: "لقد خسرنا نحن أيضًا الحرب العالمية الثانية!" (٦٢).

ومع اختمار الجدل حول مستقبل المجلس، قدم رزالى خطته رسميًا فى مارس ١٩٩٧، واقتراح إضافة خمسة أعضاء دائمين وأربعة أعضاء يتغيرون بالتناوب. ومن بين الأعضاء الخمسة الجدد، يأتى ثلاثة من العالم النامى، واثنان من الدول الصناعية، بينما يأتى جميع الأعضاء الأربعة غير الدائمين من العالم النامى. ورفض رزالى فكرة توسيع سلطة الفيتو لتشمل الأعضاء الدائمين الجدد، قائلاً: "إن ذلك يضيف إلى الوضع الظالم". وكان أحد ابتكارات الخطة أسلوبها المرحلى، حيث تطالب الأمين العام بإجراء تصويت على بنية إصلاح المجلس أولاً، وعندئذ فقط تُختار الدول التى سوف تشغل المقاعد الجديدة، الدائمة وغير الدائمة.

وسرعان ما أصبح واضحًا أن خطة رزالى تواجه شكوكًا عميقة، وقدرًا من العداء الصريح. واجتمعت دول عدم الانحياز فى أبريل، ورأى معظم الأعضاء فى خطته انحيازًا أكثر من اللازم للعالم الصناعى. وأكد بيان مشترك صدر فى أعقاب الاجتماع: "لن يحدث تمديدٌ أو توسيعٌ جزئى أو انتقائى فى عضوية مجلس الأمن، يأتى على حساب البلدان النامية." كما هاجم الإيطاليون والباكستانيون الخطة، وقالوا إنها سوف "تقوض الديمقراطية، وتسوئ من نظام هو بالفعل نخبوى وغير ديمقراطى وعفا عليه الزمن"، وقال فولسى إن النتيجة سوف تكون قطارًا به ١٧٥ دولة "مكدسة فى عربة الدرجة الثالثة" (٦٣)، وبدأ ونظيره الباكستانى فى تنظيم مجموعة من الدول متوسطة الحجم، ضمت: كندا والأرجنتين والمكسيك ومصر وإسبانيا، من أجل التعاون مع حركة عدم الانحياز فى مواجهة الخطة.

وأصبحت خطة رزالى نقطة ساخنة تتعلق بقضية هوية المجلس السرمدية. فهل يجب أن يظل المجلس فى الأساس جهازًا للقوى العظمى؟ أم يجب أن يصبح شيئًا آخر؛ ربما نسخة مصغرة أو لجنة عمل من الجمعية العامة؟ وقد ظل هذا التوجه موجودًا منذ نشأة المجلس، حينما سعت العديد من الدول الصغيرة إلى زيادة عدد الأعضاء

المنتخبين، وتحقيق قدر أكبر من الشفافية. وأدى التوسيع الذى حدث عام ١٩٦٦ إلى ميل ميزان القوى بصورة كبيرة فى مصلحة العضوية الأوسع، وهو ما أدى إلى اكتساب دول عدم الانحياز على وجه الخصوص تأثيراً مهمًا فى مشاورات المجلس. وعندما تضيف خطة رزالى خمسة مقاعد دائمة وأربعة مقاعد فقط بالانتخاب، فإنها تغير هذا التوجه.

وقامت مجموعة تضم نحو ٣٠ دولة، من بينها تلك التى تأتى فى صدارة الدول المرشحة لتولى مقاعد دائمة، بكل ما فى وسعها من أجل إنقاذ المقترح. ووزعت ألمانيا واليابان خطابات على جميع وفود الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، ولكن من دون جدوى. وبحلول سبتمبر، كان زرالى مجبراً على الإقرار بهزيمته. وقال: "أعتقد أننا اقتربنا كثيراً، اقتربنا إلى حد بعيد، من التوصل إلى حزمة بوسعها الحصول على موافقة ثلثى أعضاء الجمعية العامة على الأقل"(٦٤). وبمعنى ما، كان فشل خطة رزالى بمثابة إنقاذ للدول الخمس، على الرغم من أن أحداً منها لم يقل ذلك علانية. فلو كانت الجمعية العامة قد التفت حول الخطة، كانت الدول الخمس سوف تجد صعوبة كبيرة فى معارضتها. وعلى الرغم من أن الخطة كانت تأتى فى مصلحتها، فإن الوضع الراهن كان أفضل كثيراً. علاوة على ذلك، فإن مشهد الجمعية العامة بينما تكافح من أجل التوصل إلى اتفاق دعم إحدى المقولات الأقوى ضد توسيع المجلس، وهى أن التوسيع أكثر من اللازم يهدد بتحويل المجلس إلى جمعية عامة أخرى، تتسم بالصخب والعناد والعجز عن تحقيق أى إنجاز فى نهاية المطاف.

عمليات جانبية

بعد ظهر يوم ١٦ ديسمبر ١٩٩٨، كان مجلس الأمن يناقش التقرير الأخير الذى أعده كبير مفتشى الأسلحة فى العراق، الدبلوماسى الأسترالى ريتشارد بتلر. وكان السفير الروسى سيرجى لافروف ينتقد المفتشين بعنف لأنهم تجاوزوا التفويض

الممنوح لهم، عندما دخل أحد المساعدين، وسار بخطى سريعة إلى الغرفة وهمس بكلمات لكوفى أنان. وفى ذلك الوقت، كانت وسائل الإعلام تشير إلى انفجارات فى بغداد ومواقع أخرى فى العراق؛ فقد بدأت حملة جوية تقودها أمريكا بهدف معاقبة العراق على مقاومته لعمل مفتشى الأسلحة. ولم يكن القصف مفاجئًا تمامًا؛ لأنه فى غضون الأسابيع السابقة، ظلت واشنطون ولندن تهددان بالقصف إذا لم تتعاون بغداد بصورة كاملة. وفى شهر نوفمبر، أبقت تنازلات اللحظة الأخيرة التى قدمتها العراق وحدها القاذفات الأمريكية فى مكانها على الأرض. لكن العديد من سفراء المجلس قد عبَّروا يوم ١٦ ديسمبر عن أملهم فى تجنب تنفيذ التهديد بالقصف الجوى.

وانفض المجلس وسط حالة من الفوضى، حيث خرج السفراء مسرعين كى يشاهدوا آخر الأخبار. وقال سفير العراق: "يبدو الأمر وكأن الولايات المتحدة مصممة على توجيه ضربة عسكرية، بغض النظر على مشاعر أعضاء المجلس تجاه ذلك. وهذا أمر سيئ للغاية". وغادر سفير الصين الغرفة وهو يشتاط غضبًا، وقال: "لا يوجد على وجه الإطلاق أى عذر أو ذريعة لاستخدام القوة ضد العراق. إن استخدام القوة لن يترتب عليه فحسب نتائج خطيرة بشأن تطبيق قرارات مجلس الأمن، ولكنه أيضًا يمثل تهديدًا للاستقرار الدولى والإقليمى". ومن جانبه، كان الأمين العام حزينًا، وقال: "هذا يوم حزين بالنسبة إلى الأمم المتحدة والعالم"[٦٥].

وكان لدى أنان أسباب بعينها تجعله مكتئبًا، حيث استثمر الكثير من المكانة المرتبطة بمنصبه فى محاولة التوصل إلى حل دبلوماسى للأزمة. وعلى الرغم من شكوك الأمريكيين والبريطانيين، سافر أنان إلى بغداد فى فبراير – على متن طائرة وفرها له جاك شيراك – من أجل إقناع صدام بالامتثال لقرارات المجلس السابقة. وعلى الرغم من تردد أنان فيما يخص استخدام الدبلوماسية الشخصية، فإن الانقسام العميق داخل المجلس أقنعه بأنه ربما يتعين عليه لعب دور ما. وكانت روسيا والصين وفرنسا قد أصبحت متشككة بعمق فى وجود مبرر لمزيد من العمليات العسكرية، أو فى جدوى مثل هذه العمليات فى دفع العراق نحو الإذعان الكامل. وأوضحت الدول الثلاث للأمريكيين

والبريطانيين أنهم يجب ألا يتوقعوا صدور قرار من المجلس يفوض القيام بغارات جديدة. وللحظة، بدا أن أنان قد أنقذ المجلس من نفسه، حيث عاد من بغداد وفى حوزته تعهد عراقى بالتعاون، أرضى حتى الأمريكيين المرتابين فى العراق. وعند عودته، حياه جمع من موظفى الأمم المتحدة، كما لو كان بطلاً غازياً.(٦٦) ولكن الصفقة انهارت بينما كان أنان يتلقى المديح. وعاد الأمر إلى المجلس المنقسم.

واستمرت عملية ثعلب الصحراء ثلاثة أيام، انهمرت خلالها القنابل وصواريخ كروز على المنشآت العسكرية فى مختلف أنحاء العراق. وفى داخل غرفة المجلس، تناقش السفراء حول مدى شرعية هذه الضربات من منظور أحكام القانون الدولى. وهاجم لافروف القصف باعتباره يمثل تهديداً للنظام القانونى الدولى: "لا يحق لأحد التصرف بصورة مستقلة نيابة عن الأمم المتحدة. وبالقطع لا يحق لأحد القيام بوظيفة شرطى العالم"، وردت الولايات المتحدة وبريطانيا بالقول إن فترة سريان قرارات المجلس التى صدرت قبل حرب الخليج لعام ١٩٩١ لتفوض استخدام القوة لم تنته قط، وإن وقف إطلاق النار كان مشروطاً بامتثال العراق الكامل لعمليات التفتيش على الأسلحة.(٦٧) واستمر الجدال القانونى من دون أن يؤدى إلى نتيجة. لكن عملية ثعلب الصحراء ترتب عليها نتيجة عملية واضحة، هى انتهاء نظام أونسكوم للتفتيش؛ فقد رفض العراق السماح للمفتشين بالعودة، وكان على الأمريكيين والبريطانيين الاكتفاء بالضرر الذى ألحقته قذائفهم وصواريخهم بالآلة العسكرية العراقية.

عبَّرت عملية ثعلب الصحراء عن رغبة جديدة من جانب واشنطون ولندن للالتفاف على المجلس عند الضرورة. ومن منظور الولايات المتحدة، بدت روسيا بمثابة عائق دائم فى طريق إجماع المجلس. وأوضح مسئول بالإدارة الأمريكية: "لقد بذلنا جهداً فى اتجاه التشاور مع الروس، لكنه فيما يخص بعض القضايا الأساسية، يجب علينا حماية مصالحنا الوطنية، وهو ما يسمح به بوضوح ميثاق الأمم المتحدة".(٦٨) ولم تكن بيكين مصدر قلق مماثل. فعلى الرغم من ارتياب الصين فى العديد من المبادرات الأمريكية، فإنها كانت عادة تفضل الامتناع عن التصويت بدلاً من

استخدام الفيتو عندما يتوصل الأعضاء الأربعة الآخرون إلى اتفاق. وكانت تايوان هى القضية الوحيدة التى ترغب الصين فى إظهار موقفها تجاهها بوضوح داخل المجلس. ففى ١٩٩٧، استخدمت بيكين أول فيتو خلال ربع قرن، من أجل معارضة إرسال مراقبى حفظ سلام إلى جواتيمالا، وبعد أسابيع قليلة، اتخذت موقفًا معاكسًا. وفى فبراير ١٩٩٩، استخدمت بيكين الفيتو بهدف منشع قرار روتينى آخر، يجدد تفويض القوة الصغيرة التابعة للأمم المتحدة التى تعمل فى مقدونيا كجدار يحول دون الصراع العرقى. وفى الحالتين، فسر الصينيون استخدام الفيتو بتشككهم حول المهمات المطروحة؛ لكن السبب الحقيقى كان واضحًا للجميع، وهو أن جواتيمالا ومقدونيا كانتا تربطهما علاقات دبلوماسية مع تايوان، ومن ثم أرادت الصين معاقبتهما على ذلك.

وجاء فيتو الصين الخاص بمقدونيا فى لحظة حرجة، حيث كانت أزمة أخرى فى البلقان قيد الاختمار، وكانت مقدونيا على خط المواجهة الأمامى. ففى بداية ١٩٩٨، تصاعد التوتر المستعر فى إقليم كوسوفو الصربى، حينما هاجمت ميليشيات تنتمى للجماعة العرقية الألبانية قوات الأمن التى يسيطر عليها الصرب. وردت القوات الصربية بقسوة، وهاجمت القرى الألبانية، وقامت بممارسات تُذكِّر بعمليات التطهير العرقى التى رأيناها فى البوسنة. وكانت أزمة كوسوفو تعبر عن فشل واضح للدبلوماسية الوقائية. فعلى الرغم من أن الخبراء المتخصصين فى تلك المنطقة ظلوا سنوات يحذرون من تصاعد احتمالات النزاع، فإن المجتمع الدولى لم يتعامل بكفاءة مع هذه الحالة. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة وأوروبا، أصبح اندلاع القتال فرصة للتخلص من بعض أشباح البوسنة. ذلك أنهما تستطيعان إذا تجاوبتا بسرعة وحسم مع الأزمة، منع إراقة الدماء التى سمحتا بإراقتها فى البوسنة. ودافع رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير ووزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت عن اتخاذ موقف غربى قوى عبر الناتو. فى أواخر ١٩٩٨، أمر الحلف – للمرة الأولى فى تاريخه – أعضاءه بالاستعداد لقتال محتمل.

وفيما يشبه تكرار الجدل حول قمع النظام العراقى للأكراد عام ١٩٩١، كانت روسيا والصين ترغبان فى صدور قرارات قوية من مجلس الأمن تدين استخدام الصرب المفرط للقوة، لكنهما رفضتا التفويض الصريح باستخدام القوة. ورأى البلدان فى الاندفاع الغربى انتهاكًا خطيرًا لسيادة صربيا. وتوعد وزير الخارجية الروسى إيجور إيفانوف: "إذا أخذتم القضية إلى الأمم المتحدة، فسوف نستخدم الفيتو. وإذا لم تفعلوا، فسوف نكتفى بإدانتكم"[٦٩]. ولم تكن فكرة الالتفاف على المجلس تقلق الأمريكيين. لكن رفض الروس والصينيين الرضوخ خلق معضلة كبيرة بالنسبة إلى العديد من الأعضاء الآخرين فى الناتو. ذلك أن موافقة مجلس الأمن كانت تُعتبر أمرًا لا غنى عنه لدى الكثيرين فى أوروبا – خاصة داخل الأحزاب السياسية اليسارية – من أجل إضفاء الشرعية على استخدام القوة. وكانت كوسوفو تبدو حتى تلك اللحظة بمثابة عملية تطهير عرقى فى طور التكوين. وكان مبدأ التدخل الإنسانى يتصادم مع القيود الواردة فى ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما أدى إلى حالة من الانزعاج الشديد.

وجادل بضعة سياسيين وخبراء قانونيين بأن قرارات المجلس السابقة حول كوسوفو توفر تفويضًا باستخدام القوة، لكن هذه كانت حجة مصطنعة لم تستطع مساعدة السياسيين الغربيين على الهروب من تلك المعضلة.[٧٠] وجسَّد وزير الخارجية الألمانى يوشكا فيشر هذا التوتر. فقد قال فيشر – عضو حزب الخضر وداعية السلام فى فترة الحرب الباردة – أثناء المراحل الأولى للأزمة: "إن صدور قرار من مجلس الأمن أمرٌ ضرورى قبل القيام بعمل عسكرى". وأضاف أن العمل بدون المجلس سوف يمثل سابقة خطيرة يمكن للبلدان القوية إساءة استخدامها.[٧١] وأعلن متحدث باسم حزب الخضر صراحة أن حربًا بدون موافقة المجلس سوف تكون غير قانونية. لكنه بعد بضعة أشهر، وجد فيشر نفسه يدافع عن توجيه ضربات جوية من دون إذن المجلس. وفسر موقفه قائلا: "كنت ناشطًا للسلام ضد الحروب الاستعمارية. لكن هذه ليست حربًا استعمارية حسبما أعتقد؛ إنها مواجهة عدوانية ضد نزعة قومية

عدوانية"[٧٢]. وفضل فيشر التحدث أقل ما يمكن حول تبعات تجاوز المجلس. وأقر آخرون ببساطة بأن كوسوفو هى حالة استثنائية. وكما أوضح الرئيس الفرنسى جاك شيراك: "يمثل الموقف الإنسانى أرضية يمكنها تبرير وجود استثناء للقاعدة، مهما كانت القاعدة قوية وحاسمة"[٧٣].

وكان بعض الدبلوماسيين الغربيين راغبين فى التوصل إلى نتائج أكثر طموحًا. فقد قال وزير خارجية كندا ليويد إكسويرثى": إن الأزمة كشفت أن الفيتو أصبح أمرًا عفى عليه الزمن. يعنى استخدام الصين وروسيا للفيتو أنهما تخصيان مجلس الأمن وتمنعانه من القيام بدوره، ويجب عليكم إيجاد نظير وظيفى قريب منه "[٧٤]. وجربت كندا فكرة إحياء صيغة التوحد من أجل السلام التى ابتُكرت فى الخمسينيات كوسيلة للحصول على موافقة الجمعية العامة، لكن الفكرة سرعان ما انهارت. ذلك أن أحدًا من الدول الخمس لم يرغب فى خلق سابقة يمكن لها تقوية الهيئة التى لا تتمتع بالسيطرة عليها.

وعندما بدأ القصف فى ٢٤ مارس ١٩٩٩، وصف السفير الصينى لدى الأمم المتحدة استخدام القوة من دون موافقة المجلس بأنه "انتهاك قوى لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى المعترف بها". وأعلن الرئيس الروسى بوريس يلتسين أن هذا العمل وضع روسيا فى "موقع أخلاقى أسمى" من الغرب. وكان سيرجى لافروف غاضبًا بصفة شخصية من هذه الخطوة. وفرض - بناء على إصرار موسكو - إجراء تصويت داخل المجلس على مشروع قرار يدين الناتو، ويطالب بالوقف الفورى للقصف. وهُزم مشروع القرار برفض ١٢ عضوًا مقابل موافقة ثلاثة أعضاء. ورأى بعض المراقبين الغربيين فى هذا التصويت إضفاء مشروعية ضمنية على العملية. واستمرت الحملة الجوية، فيما تدهور الوضع فى كوسوفو حينما طرد الصرب مئات الآلاف من الألبان. وانتشرت معسكرات اللاجئين الكبرى فى مقدونيا وألبانيا.

وكان التوتر الدبلوماسى الذى تسببت فيه الأزمة حقيقيًا. فقد عززت أزمة كوسوفو من شعور روسيا - وبدرجة أقل الصين - بالتهميش فى فترة ما بعد الحرب

الباردة. وأصدر البرلمان الروسى قرارًا يسمى الولايات المتحدة وحلفاءها: "الإرهابيين الدوليين". وكانت المكالمات التليفونية بين يلتسين وكلينتون باردة للغاية، ومزعجة فى بعض الأحيان. وفى إحدى المحادثات بينهما، صاح الرئيس الروسى: "لا تدفع روسيا إلى هذه الحرب! تعلم قدر روسيا! وتعلم ما فى وسعها أن تفعله! لا تدفع روسيا نحو ذلك!". وفى ظل بيئة الكلمات القاسية والأنا المجروحة، كانت هناك رغبة قوية لدى الغرب وروسيا فى تخفيف الأزمة وتحقيق درجة من التعاون الملموس. وقال وزير الخارجية الروسى إيجور إيفانوف لأولبرايت: "بطريقة أو بأخرى، بطريقة أو بأخرى، علينا إبقاء الدبلوماسية على قيد الحياة "(٧٥).

وساعد المجلس - أو على الأقل آلية القرارات لدى المجلس - على ذلك. فحتى بينما كانت القنابل تسقط، أعرب كبار المسئولين الأمريكيين عن اهتمامهم بالعمل مع الروس من أجل التوصل إلى قرار يخلق إطارًا جديدًا بخصوص كوسوفو. وقال نائب وزيرة الخارجية الأمريكى ستروب تالبوت الذى قام بوظيفة المفاوض الأساسى مع الروس خلال الأزمة: "نقدر الدور الذى لعبته روسيا خلال الأربعة عشر شهرًا السابقة على بداية القصف، ونأمل أن تكون جزءًا من العمل الدبلوماسى بعد ذلك"(٧٦)، وسمحت عملية السعى لإصدار قرار بالمجلس للغرب بطلب مباركة ما بعد ارتكاب الجريمة من موسكو وبيكين، وبذلك يجرى إضفاء الشرعية الدولية والقانونية على المهمة. وبالنسبة لروسيا والصين، كان ذلك سيمثل على الأقل إقرارًا بأهمية موافقتهما. ودارت الخلافات الأساسية حول توقيت انتهاء القصف، والطرف الذى سوف سيحرس الإقليم فى أعقاب انسحاب الصرب. وأراد الروس توقف القصف من أجل التفاوض واضطلاع الأمم المتحدة بدور كبير فى الإقليم، بينما أصر الغرب على استمرار القصف حتى انسحاب القوات الصربية، على أن تحل محلها قوة أمنية بقيادة الناتو.

وأجريت المفاوضات الأولية حول مشروع القرار فى مكان بعيد عن نيويورك. فقد عقد دبلوماسيون روس وأمريكيون - وبصحبتهم مسئولون فنلنديون رفيعو المستوى؛ لعبوا دور الوسيط فى أغلب الأحيان - اجتماعات مكثفة من أجل ترتيب إطار

تسوية ما بعد انتهاء النزاع. وفى الوقت نفسه، اقترح دبلوماسيون ألمان استخدام اجتماع مجموعة الدول الصناعية العظمى الثمانى، المقرر انعقاده فى ألمانيا، كمنتدى من أجل إجراء مناقشات أوسع نطاقًا. ولدى مجموعة الثمانى - التى تضم الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا وكندا وألمانيا وروسيا واليابان - العديد من المزايا. ويشير بول هينبيكر، المبعوث الكندى إلى الاجتماع: "ليس لديك ١٥ شخصًا حول الطاولة، بل ثمانية أشخاص. إنها اجتماعات غير رسمية، تجرى بعيدًا عن أعين الجمهور. وحتى فى المشاورات التى تحدث فى مجلس الأمن، تجلس هناك مع مندوبى ١٥ بلدًا. ولا شيء يظل سريًا للغاية فترة طويلة"(٧٧)، وكانت البيئة المتوفرة فى اجتماعات الدول الثمانى هى البيئة التى كان مأمولاً توفرها فى غرفة المشاورات بالمجلس. ففى ظل هذه البيئة، كان بوسع الدبلوماسيين الحديث بحرية وتداول الأفكار وتقديم تنازلات صعبة بعيدًا عن الأضواء. واعتبر الكثير من الدبلوماسيين أنه منذ بدء عمل الغرفة فى ١٩٧٨، أصبحت المناقشات التى تجرى بها رسمية على نحو متزايد، ومبشرة بدرجة أقل. وحلت البيانات المضنية المعدة سلفًا محل الجدل التلقائى والتبادل الحر للأفكار.

وإلى جانب توفر الأجواء المساعدة، تضمنت قائمة الدول الثمانى أربعة من الأعضاء الخمس الدائمين فى مجلس الأمن - بما فيهم روسيا التى كانت قد انضمت لتوها إلى المجموعة - والعديد من اللاعبين الأساسيين فى الناتو، مثل: ألمانيا وكندا. وفى الوقت نفسه، كان أعضاء المجلس ممن لديهم علاقة تماس مع الأزمة غير موجودين. وأوضح دبلوماسى غربى أن "مجموعة الثمانى لا تشمل اللاعبين الصغار فى المجلس، وتتضمن جميع الأطراف المهمة فى هذه القضية"(٧٨). وما كانت الصين لترحب بتلك الصيغة؛ ذلك أنها ليست عضوًا فى مجموعة الثمانى. ولم يكن يسرها إجراء مشاورات حول قرار مجلس الأمن من دون مشاركتها. ويذكّرنا ذلك بحدث وقع قبل ربع قرن، عندما انضمت الصين إلى المجلس. وخلال نزاع عام ١٩٧٣ فى الشرق

الأوسط، قام السوفيت والأمريكيون داخل الكريملين بصياغة مسودة ما أصبح بعد ذلك القرار ١٢٤٤. وثبت مرة أخرى أنه من المناسب نقل المشاورات حول القرارات خارج غرفة المجلس.

وفى أوائل مايو، اتفق وزراء خارجية الدول الثمانى خلال اجتماع فى بون على مجموعة من المبادئ الرامية إلى وضع نهاية للأزمة، تضمنت انسحاب قوات الأمن الصربية، وتشكيل حكومة إدارة مؤقتة للإقليم، ووصول قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة إلى المنطقة. وتولَّد شعور بالراحة لدى كل من روسيا والغرب، لأن الطريق أصبح مفتوحًا أمام التوصل إلى مصالحة فعلية فى المجلس. وقال وزير الخارجية البريطانى روبن كوك: "الميزة الحقيقية أن الاجتماع فتح طريق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. الأمر الوحيد الذى كان يعوقنا حتى الآن هو احتمال استخدام الفيتو الروسى"(٧٩). وللحظة، بدا أن اعتبار الإذعان الصينى أمرٌ مُسلَّمٌ به قد يؤدى إلى نتائج عكسية. وفى مساء ٨ مايو، عقب الانفراجة الدبلوماسية فى اجتماع الدول الثمانى مباشرة، قصفت عدة قنابل أمريكية السفارة الصينية فى بلجراد، مما أسفر عن مصرع ثلاثة مواطنين صينيين. وسارعت الولايات المتحدة بالاعتذار، موضحة أن السبب فى هذا الخطأ يعود إلى استخدام القوات الأمريكية لخريطة أهداف عفى عليها الزمن. لكن أحداث شغب احتجاجًا على القصف اندلعت فى بيكين وعدة مدن صينية. وخشى الدبلوماسيون الغربيون أن ترد الصين بإعاقة التوصل إلى أى اتفاق فى المجلس، وسارعوا من أجل تقليل حجم الضرر قدر الإمكان، وشعروا بالراحة عندما تبيَّن لهم أن بيكين لم تكن تنوى الانتقام باستخدام الفيتو.

فى أوائل يونيو، بينما ظهرت الدلائل على بدء انهيار مقاومة صربيا فى مواجهة حملة الناتو، التقى وزراء مجموعة الدول الثمانى ثانية بهدف الانتهاء من التفاصيل المتعلقة بالقرار. وفى مساء ٩ يونيو، أُرسِل نص كامل من ألمانيا مصحوبًا بتعليمات بألا يجرى عليه السفراء فى نيويورك تعديلات. لكن بلدًا واحدًا حاول ذلك، هو

الصين التى أصرت على إجراء نقاش مطول حول إجراء تغييرات ثانوية نسبيًا على المشروع. وقال متحدث باسم الوفد الصيني: "يجب على مجلس الأمن إجراء مناقشة مكتملة ومتعمقة، حيث لا يجب على أحد أن يتوقع من المجلس التصديق تلقائيًا على أى شيء"(٨٠). وكما حدث فى ١٩٧٣، تذمرت الصين لأنها تُركت خارج الدائرة الداخلية، لكنها فى النهاية صدَّقت على ناتج عمل مجموعة الثمانى. وصدر قرار ١٢٤٤ فى ١٠ يونيو، فى ظل امتناع الصين. وفيما يخص القادة الروس، خفف العمل عبر المجلس من الألم المرتبط بعجزهم عن الدفاع عن حليفتهم. وأشار يلتسين لاحقًا: "لم يعد الاستسلام الصربى مهينًا، بعدما صيغ فى صورة قرار من مجلس الأمن"(٨١).

مثَّلت "صيغة كوسوفو" – أى العمل عبر المجلس قدر الإمكان، ثم تجاوزه واستخدام القوة العسكرية، ثم العودة إليه بعد حدوث الفعل – حلاً وسطًا بين رؤية الحد الأقصى التى طالبت المجلس بإقرار استخدام القوة بأشكالها كافة، وبين الرفض التام لدور المجلس. وكانت هذه الصيغة فى حد ذاتها تراجعًا واضحًا عن الاعتقاد السائد لدى بعض الدوائر بأن المجلس يمكنه اعتمادًا على نفسه فحسب التعامل مع قضايا السلام والأمن الدوليين. وخلال تلك الأزمة، لم يعمل المجلس كهيئة مسيطرة تدير بحسم قضايا الأمن الدولى، بقدر ما عمل كأداة دبلوماسية لتخفيف حدة الخلافات، والتوصل إلى حلول وسط بين القوى العظمى. وعلى الرغم من أن هذا الدور كان بناءً، لكنه كان أقل كثيرًا من توقعات العديد من المدافعين عن المنظمة الدولية عقب نهاية الحرب الباردة. وفى بعض النواحى، تراجع المجلس إلى وظيفته التقليدية المتعلقة بتحقيق التوافق بين الدول. كما لم يكن مرجحًا أن تكون هذه قضية استثنائية. ذلك أن القمع الدموى من جانب الحكومات ذات السيادة للحركات المستقلة يمثل حالة متكررة، وظل القرار حول كيفية الرد على ذلك مصدرًا للتوتر المستمر بين الغرب والكتلة الأساسية الرافضة للتدخل التى تضم روسيا والصين.

في يونيو ١٩٩٩، وصلت قوات الناتو إلى كوسوفو بدون الخوذات الزرقاء، ولكن بقرار اللحظة الأخيرة من مجلس الأمن يفوض عملها. وأثناء المفاوضات المطولة التي أدت إلى توقف النزاع، أصرت القوى الغربية، والولايات المتحدة بصفة خاصة، على قيادة الناتو، وليس الأمم المتحدة، لقوات حفظ الاستقرار في فترة ما بعد انتهاء النزاع. وكانت الذكريات حول بؤس قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في البوسنة لا تزال ماثلة في الأذهان. وكانت الأمم المتحدة سوف تتولى قيادة الشئون المدنية في كوسوفو، بينما يتولى الناتو مهمة حفظ النظام. وفي الشهر نفسه، وصل عدد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جميع مناطق العالم إلى مستواه الأدنى في غضون ما يزيد عن خمس سنوات. ففي ١٩٩٣، كان هناك نحو ٧٠ ألفًا من هذه القوات في الخدمة. لكن هذا العدد هبط إلى ٩٠٠٠ بحلول منتصف عام ١٩٩٩. وكانت المهمة الضخمة في كمبوديا قد انتهت، فيما انهارت عملية الصومال. وكانت قوات حفظ السلام التي أُرسِلت إلى موزمبيق قد أنهت عمليتها بنجاح بحلول عام ١٩٩٤. وكانت لا تزال هناك بعض العمليات الأصغر في أنجولا وهاييتي والبوسنة، وفي شبه الجزر؛ مثل: قبرص ومرتفعات الجولان. لكن مرحلة ازدهار قوات حفظ السلام قد تراجعت.

ويُعزى التراجع الحاد في أعداد قوات حفظ السلام جزئيًا إلى الأخذ في الحسبان عثرات أوائل التسعينيات. واستطاع المجلس الارتقاء بالأدوات التي بوسعه استخدامها من أجل فرض إرادته. وأصبح هناك اتجاه متزايد لتجنب استخدام قوات تقع تحت الإشراف المباشر للمجلس. وحتى عندما كانت تتوفر لدى المجلس الإرادة السياسية لإقرار اللجوء إلى القوة، بدا تفويض طرف خارجي بالمهمة أمرًا أكثر حكمة. وعكس رد فعل المجلس على أزمة تيمور الشرقية في نهاية ١٩٩٩ هذا التوجه الجديد. فقد كان لدى الأمم المتحدة فريق من المدنيين في الجزيرة من أجل المراقبة والمساعدة في إدارة

عملية الاستفتاء - التى أُرجئت لفترة طويلة - على الاستقلال عن إندونيسيا التى ظلت تحكم الإقليم لعقود مستخدمة أسلوباً قمعياً فى أغلب الأحيان. وعندما صوَّت سكان الإقليم على الاستقلال فى سبتمبر ١٩٩٩، شنت الميليشيات الموالية لإندونيسيا موجة من العنف، مما اضطر آلاف اللاجئين إلى الهروب.

وتصرف المجلس بسرعة غير معتادة، حيث هرع وفد يضم خمسة سفراء من المجلس إلى المنطقة بهدف الوساطة. ووصل سفير أمريكا الجديد ريتشارد هولبروك إلى نيويورك متأخراً، بحيث لم يستطع اللحاق بالوفد. لكنه بعد عودة الوفد، ساعد على الدفع من أجل إصدار قرار يفوض إرسال قوات متعددة الجنسيات جيدة التدريب، بقيادة أستراليا، إلى تيمور الشرقية. وكان هولبروك - الذى اضطلع بالدور الأساسى فى كتابة اتفاق دايتون الذى وضع نهاية لحرب البوسنة - مدركاً بشدة لحدود قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وفى سيراليون عام ٢٠٠٠، فوض المجلس قوات بريطانية من أجل استعادة الأمن، بعدما تعرضت قوات حفظ السلام للهجوم. وعلى الرغم من وجود عدد كبير من القوات التقليدية التابعة للأمم المتحدة فى كلتا الحالتين، فإن القوات العاملة خارج قيادة الأمم تحملت العبء الأكبر من المهمة.

وخضعت بعض إجراءات المجلس الأخرى لفحص صارم. ومنذ ١٩٩٠، أصبحت العقوبات وحظر السلاح رد الفعل الانعكاسى السائد تقريباً من جانب المجلس فى مواجهة العنف وانتهاكات حقوق الإنسان. واعتقد العديد من المراقبين فى وجود مبالغة فى تبنى هذا التوجه. وأدت العقوبات على العراق على وجه الخصوص إلى نتيجة عكسية. ففى نهاية ١٩٩٨، استقال رئيس برنامج الأمم المتحدة الإنسانى فى العراق احتجاجاً على العقوبات، قائلاً إن نظام العقوبات يمثل "مفهوماً فاسداً تماماً" ويتحمل المسئولية عن موت آلاف الأطفال العراقيين شهرياً.[٨٢] وفى عام ٢٠٠٠، ضغطت كندا على المجلس، من أجل تشكيل مجموعة عمل مهمتها دراسة كيفية تحسين برنامج العقوبات التابع للأمم المتحدة، وضمان عدم تسببه فى معاناة السكان أكثر من الضرورى.

وكانت القضايا الإدارية مضنية، مثلها مثل القضايا الأخلاقية. فقد كشفت تجربة العراق إلى أى حد كان من الصعب على المجلس إدارة برنامج معقد، تحيط به مشكلات سياسية. وفور بدء برنامج النفط مقابل الغذاء تقريبًا، سعى العراق إلى ابتكار وسائل للتحايل عليه. وبدأ المسئولون العراقيون فى توجيه عقود النفط إلى شركات فى روسيا وفرنسا والصين؛ وهى جميعها ترتاب فى نظام العقوبات. وابتكرت بغداد طرقًا لمنح أفراد مؤثرين، ومن بينهم سياسيون بارزون فى فرنسا وروسيا، فرصة للاستفادة من البرنامج. وحصل جون برنارد ماريمى - الذى كان يعمل سفير فرنسا لدى الأمم المتحدة عند بدء البرنامج - على نحو ٢٠٠ ألف دولار عبر تنازلات نفطية، بعدما ترك المنصب وبدأ العمل فى وظيفة أخرى لدى الأمم المتحدة.(٨٣) ومنح العراق الأحزاب الشيوعية والقومية الروسية - التى تعارض العقوبات بشدة - الملايين عبر تنازلات نفطية. ونتيجة نجاح المسئولين العراقيين فى ذلك، أصبحوا أكثر جرأة وابتكروا طرقًا جديدة لتخريب نظام العقوبات، بما فى ذلك فرض "رسوم ميناء" ورسوم إضافية على الشركات التى تتسلم النفط العراقى. وذهبت إيرادات هذه الرسوم إلى الحكومة العراقية، من دون مرورها عبر برنامج النفط مقابل الغذاء.

وثبت أن لجنة العقوبات العراقية التى ظلت تجتمع بصورة منتظمة منذ أغسطس ١٩٩٠ عاجزة عن التعامل مع الألاعيب العراقية، والارتفاع فوق الخلافات الموجودة بداخلها. وعزفت اللجنة عن مواجهة الرسوم الإضافية التى كان العراق يفرضها على مبيعات النفط، وكانت تولِّد إيرادات خارج قنوات برنامج النفط مقابل الغذاء. كما تجاهلت اللجنة الأدلة الدامغة على قيام العراق ببيع النفط بأسعار تقل عن أسعار السوق، والحصول على رشاوى فى المقابل. وكانت الولايات المتحدة وحدها تراجع بانتظام العقود التى كان يوقعها العراق، وأدت مطالبتها المتكررة بـ "وقف" عقود بعينها إلى إغضاب الممثلين الفرنسيين والروس. ويتذكر سفير هولندا الذى ترأس لجنة

العقوبات فى ١٩٩٩ أنه: "بدا وكأن فرنسا وروسيا تتنافسان على الفوز بوضع الصديق الأكثر إخلاصًا للعراق. وكان يتعين على فرنسا العمل بجهد أكبر، لأنها كانت عضواً سابقًا فى تحالف حرب الخليج"(٨٤).

وبينما أصبحت المحاولات العراقية لتخريب نظام العقوبات هجومية على نحو متزايد، تدهورت أدوات المراقبة المتاحة لدى خبراء مبادلة النفط الذين تتمثل مهمتهم فى مراقبة العقود التى يوقعها العراق بخصوص بيع النفط. وجاء الخبراء الأوائل من فرنسا وروسيا والنرويج والولايات المتحدة. لكن بحلول ١٩٩٨، استقال الخبيران الأمريكى والنرويجى، ولم تستطع الدول الخمس الاتفاق على بدائل. وأرادت الصين أن يأتى منها أحد الخبيرين، لكن الولايات المتحدة لم توافق على أن تضم قائمة المراقبين فى نهاية المطاف فرنسا وروسيا والصين. واستسلم المجلس فى النهاية، وطلب من الأمين العام تعيين خبيرين جديدين، وقام بذلك بالفعل، وجاء أحد الخبيرين من هولندا والآخر من الدنمارك. ورغم تسوية هذه المشكلة الصغيرة، استمر انقسام أعمق يتعلق بالسياسات. وفى صيف ٢٠٠١، أعاقت روسيا محاولة من جانب الدول الأربع الأخرى الدائمة العضوية لجعل العقوبات "أذكى"، عبر تركيزها على دائرة أضيق، عند مستوى القيادة العراقية. فقد أرادت موسكو رفع العقوبات، وليس تطويرها.

وكان مُرضيًا لروسيا أنها على الأقل استطاعت تفكيك واحد من نظم العقوبات طويلة الأمد. ذلك أنه عندما أصبح أمن كوسوفو فى أيدى الناتو، وافق المجلس على رفع آخر حزمة من العقوبات عن صربيا. وخلال عقود، كافحت الدول الخمس من أجل احتواء تداعيات انهيار يوغوسلافيا، والحرب الأسوأ التى شهدتها أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. وكان مجهوداً أخرق ومجرداً من المبادئ وخطيراً، لكنه على الأقل كان مجهوداً سلمياً بين الدول العظمى. وأُجرِى التصويت على رفع العقوبات فى ١٠ سبتمبر ٢٠٠١. وتم بسرعة وبالإجماع، ثم انتقل المجلس إلى

مناقشة قضايا أخرى. وانتهت الوحدة الملحوظة التى سادت ما بعد نهاية الحرب الباردة، وانتهت معها فكرة أن المجلس يمكنه بسهولة الاضطلاع بدور الحكم، وهو الدور الذى كان العديد من مؤيدى المجلس يأملون بحماس أن يقوم به؛ لكن جدول أعماله كان لا يزال مكتملاً.

هوامش الفصل السادس

(1) Mark Bowden, Black Hawk Down: A Story of Modern War (New York: Penguin, 2000).

(2) "Spell It Out to the U.N. on Somalia," New York Times, Oct. 6, 1993, A20.

(3) Heritage Foundation, "No More Somalias: Reconsidering Clinton's Doctrine of Military Humanitarianism," Backgrounder No. 968, Dec. 20, 1993.

(4) Douglas Farah, "Haitians Block U.S. Troop Arrival; Move Threatens U.N.-Mediated Accord," Washington Post, Oct. 12, 1993, A1.

(5) "Ghosts of Rwanda," interview with Michael Sheehan, PBS Frontline, available at http:// www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/ghosts/interviews.

(6) Romeo Dallaire, Shake Hands with the Devil: The Failure of Humanity in Rwanda (Toronto: Random House Canada, 2003), 58.

(7) United Nations, Report of the Independent Inquiry into the Actions of the United Nations during the 1994 Genocide in Rwanda, Dec. 15, 1999.

(8) Gharekhan, The Horseshoe Table, 239-240.

(9) "Rwanda's War Experience Will Help It Poster Peace Elsewhere: President," Reuters, Oct. 6, 1993.

(10) UN Doc. S/PRST/1994/16 (Apr. 7, 1994).

(11) Linda Melvern, A People Betrayed: The Role of the West in Rwanda's Genocide (New York: Zed, 2000), 141.

(12) Samantha Power, "A Problem from Hell": America and the Age of Genocide (New York: HarperCollins, 2003), 368.

(13) Report of the Independent Inquiry, 22. For a searing indictment of the Secretariat's lack of leadership, see Michael Barnett, Eyewitness to a Genocide: The United Nations and Rwanda (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2003), 118-124.

(14) "Ghosts of Rwanda," interview with Brent Beardsley, PBS Frontline.

(15) The Times, April 20 "Don't Write Off Rwandan Violence as Ethnic" and was written by Human Rights Watch, Helsinki, executive director Jeri Laber.

(١٦) كاريل كوفندا، مقابلة أجراها المؤلف عبر الهاتف مع السفير.

(17) Ghosts of Rwanda," interview with Alison des Forges, PBS Frontline.

(18) Melvern, A People Betrayed, 180.

(١٩) مقابلة أجراها المؤلف عبر الهاتف مع السفير كاريل كوفندا

(20) Ghosts of Rwanda," Sheehan interview, PBS Frontline.

(21) UNSC Resolution 918 (May 17, 1994).

(22) Colin Keating, "Rwanda: An Insider's Account," in Malone, The UN Security Council, 509.

(23) Hannay, New World Disorder, 171.

(24) Michael Barnett, quoted in "The Triumph of Evil," PBS Frontline, Jan, 26, 1999.

(25) Dallaire, Shake Hands with the Devil, 195, 357; Linda Melvern, Conspiracy to Murder: The Rwandan Genocide (London: Verso, 2004), 202.

(26) Stewart Stogel, "Rwanda Returns to Nothing at U.N.," Washington Times, Aug. 18,1994.

(٢٧) مقابلة أجراها المؤلف عبر الهاتف مع السفير إبراهيم جمبرى.

(28) UNGA, Report of the Secretary-General Pursuant to General Assembly Resolution 53/35 (1998), par. 282.

(29) "UN Says Security Council Must Decide Srebrenica Is Still 'Safe,'" Deutsche Presse Agentur, July 11, 1995.

(30) David Rohde, Endgame: The Betrayal and Fall of Srebrenica (Boulder, CO: Westview, 1997), 167.

(31) Madeleine Albright, Madam Secretary (New York: Miramax, 2003), 188.

(32) David Owen, Balkan Odyssey (New York: Harcourt Brace, 1995), 396.

(33) David Rieff, Slaughterhouse: Bosnia and the failure of the West (New York: Simon & Schuster, 1995), 172.

(34) Michael Lind, "Twilight of the U.N.," New Republic, Oct. 30, 1995.

(35) Sergei Tsekhmistrenko, "Slap In The Face From Partners May Cost Dearly To 'Partnership'," Russian Press Digest, Apr. 13, 1994.

(36) Julia Preston, "Russia Shows Testy New Assertiveness at U.N.," Washington Post, Dec. 29, 1994, A20.

(٣٧) مقابلة أجراها المؤلف مع سير جيرمي جرينستوك.

(٣٨) مقابلة أجراها المؤلف مع السفير ريتشارد.

(٣٩) مقابلة أجراها المؤلف مع سير جيرمي جرينستوك.

(40) Lee Michael Katz, "Perry Rejects Doles Call on Return of Haiti Troops," USA Today, Nov. 15, 1994.

(41) Krasno and Sutterlin, The United Nations and Iraq, 152-155.

(٤٢) مقابلة أجراها المؤلف مع السفير إدوارد جنيم .

(43) انظر على سبيل المثال Peter van Walsum, "The Iraq Sanctions Committee," in Malone, The UN Security Council, 187; Jeffrey A. Meyer and Mark G. Califano, Good Intentions Corrupted: The Oil-for-Food Scandal and the Threat to the U.N. (New York: Public Affairs, 2006), 177.

(44) Meyer and Califano, Good Intentions Corrupted, 150-164.

(45) UNSC Resolution 986 (Apr. 14, 1995).

(46) Meyer and Califano, Good Intentions Corrupted, 150-164.

(47) انظر على سبيل المثال Thomas W. Lippman, Madeleine Albright and the New American Diplomacy (Boulder, CO: Westview, 2000), 24-28.

(48) Richard Clarke, Against All Enemies: Inside America's War on Terror (New York: Free Press, 2004), 201-202.

(49) Boutros-Ghali, Unvanquished, 270.

(50) David Usborne, "US Defies the World to Block Boutros-Ghali," Independent, Nov. 19, 1996.

(٥١) مقابلات أجراها المؤلف مع دبلوماسيين سابقين بمجلس الأمن.

(٥٢) مقابلة أجراها المؤلف مع سير جون واطسون.

(53) Zainul Arifin, 'Trance Loses Vote but Wins Big in UN," New Straits Times, Dec. 16, 1996.

(54) "Razali - Man of the Hour -Takes Up His Final Test," New Straits Times, Sept. 18, 1996, 12.

(55) Eric Weiner, "India Lobbies for Permanent Seat in UN Security Council," Christian Science Monitor, Oct. 3, 1994, 2.

(56) James Bone, "German UN Claim Unsettles Britain," Times (London), Sept. 26, 1992.

(57) Barbara Crossette, "At the U.N., a Drive for Diversity," New York Times, Oct. 24, 1994,6.

(58) Annika Savill, "Inside File: Brazil's Fancy Footwork May All Be in Vain," Independent, July 21, 1994, 13.

(٥٩) للاطلاع على مناقشة ممتازة حول كيفية تحليل شرعية المجلس، انظر:

Hurd, After Anarchy.

(60) Dimitris Bourantonis, The History and Politics of UN Security Council Reform (New York: Routledge, 2005), 36.

(61) Paul Lewis, "U.S. to Push Germany and Japan for U.N. Council," New York Times, June 13. 1993, 5.

(٦٢) مقابلة أجراها المؤلف مع السفير إدوارد جنيم.

مادلين أولبرايت أيضًا تحكى عن هذا التفاعل، انظر:

Albright, "Think Again: United Nations," Foreign Policy, Sept.-Oct. 2003.

(63) Paul Lewis, "U.N. Panel Proposes Expanding Security Council to 24 Members," New York Times, Mar. 21, 1997, A13.

(64) Anne Penketh, "UN Security Council Reform Deadlocked on Numbers, Veto," Agence France Press, Sept. 15, 1997.

(65) BBC Texts and Transcripts, "A Sad Day: Full Text of Annan Iraq Statement," Dec. 17, 1998.

(66) James Traub, The Best Intentions: Kofi Annan and the UN in the Era of American World Power (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2006), 85.

(67) SCOR, 3955th Meeting (Dec. 16, 1998).

(68) Judith Miller, "Security Council Relegated to Sidelines," New York Times, Mar. 14, 1999, 14.

(69) Tim Judah, Kosovo: War and Revenge (New Haven, CT: Yale University Press, 2002), 183.

(70) Ian Black, "War in Europe: Allies Argue a Humanitarian Case for Action," Guardian, Mar. 25, 1999, 4.

تجد ملخصاً جيداً لكفاح الناتو مع قضية المسوغ القانوني لعملياته في:

Catherine Guicherd, "International Law and the War in Kosovo," Survival 41, no. 2 (Summer 1999), 19-34.

(71) BBC Monitoring Europe, Oct. 3, 1998.

(72) PBS, NewsHour, May 25, 1999, available at http://www.pbs.org/newshour/bb/europe/ jan-june99/fischer_5-2 5 .htmi.

(73) Ivo H. Daalder and Michael E. O'Hanlon, Winning Ugly: NATO's War to Save Kosovo (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2000), 44.

(74) Mike Blanchfield, "Axworthy: Veto Provision Gets in the Way" Ottawa Citizen, Mar. 29, 1999, A3.

(75) Strobe Talbott, The Russia Hand (New York: Random House, 2002), 306, 311.

(76) Barbara Slavin, "Albright Tries to Mend Relationship with Russia Leaders to Seek Diplomatic Common Ground" USA Today, Apr. 13, 1999, 5A.

(٧٧) مكالمة أجراها المؤلف بالهاتف مع السفير بول هينبيكر .

(78) Paul Koring, "Russia and NATO Close in on Kosovo Deal," Globe E Mail, May 6, 1999, A1.

(79) Ian Black and Ian Traynor, "Russia Agrees Peace Deal; Kosovo Pact Goes to UN but Gaps Remain," Guardian, May 7, 1999.

(80) "Security Council Talks Will Not Be Rubber Stamp: China," Agence France Presse, June 8, 1999.

(81) Boris Yeltsin, Midnight Diaries (New York: Public Affairs, 2000), 265.

(82) "Middle East UN Official Blasts Iraq Sanctions," BBC Online, http:// news.bbc.co.uk/2/ hi/middle_east/183499.stm, Sept. 30, 1998.

(83) انظر على سبيل المثال Charles Bremner, "Envoys admit taking Iraqi oil payoffs," Times (London), Oct. 14, 2005, 50.

(84) Van Walsum, "The Iraq Sanctions Committee," in Malone, The UN Security Council, 191.

الفصل السابع

عالم أكثر خطورة (٢٠٠١-٢٠٠٦)

اعتاد أندريه فرانكو، نائب سفير كولومبيا لدى الأمم المتحدة، الاستمتاع بالسير عبر المبانى العشرة التى تفصل بين مقر بعثه بلاده فى شرق شارع ٥٧ وبين مقر الأمم المتحدة. واضطُر إلى إسراع خطواته البطيئة من موقع البعثة إلى مقر الأمم المتحدة فى أواخر ٢٠٠٠، بعدما انتخبت الجمعية العامة كولومبيا لتشغل مقعدًا بالمجلس. وتضاعف تقريبًا عدد العاملين لدى البعثة الكولومبية فى ظل استعداد كولومبيا لاتخاذ مواقف حول مجموعة كاملة من القضايا داخل المجلس، بما فى ذلك العقوبات على أنجولا، وقوات حفظ السلام فى الكونغو، ونزع سلاح العراق. وبالنسبة لكولومبيا - كما هو الحال مع معظم أعضاء المجلس المنتخبين - كان التوافق مع سرعة جدول أعمال المجلس يتطلب وقتًا وجهدًا والمزيد من الدبلوماسيين.

وفى صباح ١١ سبتمبر ٢٠٠١، توجه فرانكو إلى اجتماع مع عدد من سفراء مجلس الأمن بهدف مناقشة السياسة التى يجب على المجلس اتخاذها تجاه السودان. ومنذ بداية التسعينيات، منح هذا النظام مأوى لعدد من المتطرفين، ومن بينهم أسامة بن لادن. وفى ١٩٩٦، فرض المجلس حظرًا للسفر على عدد من القادة السودانيين، بسبب رفضهم تسليم أشخاص يُشتبه فى ضلوعهم فى محاولة اغتيال وقعت فى مصر. لكن مع بداية ٢٠٠١، أصبح العديد من المراقبين مقتنعين بأن السودان يقوم بقطع صلاته مع الجماعات الإرهابية. وصدر عن الولايات المتحدة إيماءات تشير إلى أنها لن تعارض رفع حظر السفر عن القادة السودانيين.

ولاحظ فرانكو نوعًا من الفوضى فى الشوارع فى نحو الساعة ٨:٤٥، وسمع أن طائرة صغيرة ضربت مركز التجارة العالمى. ودخل مبنى الأمم المتحدة بهدوء، وصعد الدرج إلى المكاتب المجاورة لغرفة المجلس، والتقى زملاءه فى إحدى حجرات المجلس الصغيرة. وبعد بضع دقائق من بدء الجلسة، فتح حراس الأمم المتحدة الباب وقالوا إن المبنى يجرى إخلاؤه. وكان جرس الإنذار الذى يُستخدم عند الإخلاء لا يعمل، وجرى الحراس من حجرة إلى أخرى كى ينشروا الخبر. وسار السفراء نحو أسفل الدرج فى مشهد فوضوى، حيث توجه مئات العاملين نحو باب الخروج. وسمع فرانكو بضعة صرخات فى الخلفية. وانتشرت أنباء تقول إن مبنى الأمم المتحدة نفسه مستهدفٌ من الإرهابيين.(١)

وخرج سفير فرنسا جون ديفيد ليفيت الذى كان يترأس المجلس فى ذلك الشهر، مسرعًا من اجتماع منفصل مع زملائه الأوروبيين، عائدًا إلى مقر البعثة الفرنسية. وبدأ يحاول الاتصال بزملائه الآخرين من سفراء المجلس. وخلال اليوم، تواصل الدبلوماسيون قدر المستطاع عبر الفاكس والتليفون. وفى المساء، أصدر ليفيت بيانًا يندد بـ "الهجمات الإرهابية الوحشية التى حدثت اليوم فى نيويورك وواشنطون العاصمة ومناطق أخرى فى الولايات المتحدة"، وقال: "إن هذا الهجوم يمثل مأساة وتحديًا أمام الإنسانية"(٢).

وفى اليوم التالى، بينما كانت النيران لا تزال مشتعلة فى موقع مبنى التجارة العالمى، أقنع ليفيت مسئولى الأمانة بإعداد غرفة المجلس وغرفة المشاورات ووضع العدد الأدنى المطلوب من المترجمين. وعُقد اجتماعٌ رسمىٌ فى مبنى الأمم المتحدة المهجور، ووقف أعضاء مجلس الأمن دقيقة حدادًا على الضحايا. ويتذكر فرانكو: "كان المشهد يشبه الصلاة. كان مؤثرًا جدًا"(٣)، وبينما كان السفراء يلقون بعض الخطب الرصينة فى غرفة المجلس الرسمية، احتشد نوابهم والمستشارون وصاغوا قرارًا. وبعد بضع ساعات - أى بسرعة الضوء بمعايير المجلس - كان القرار الثانى جاهزًا. وأدان المجلس الهجمات، وأقر بأن الإرهاب يمثل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين، وذكَّر بالحق

الأصيل للدول فى الدفاع عن نفسها، وتعهد بـ "اتخاذ جميع الخطوات الضرورية" لمكافحة الإرهاب.[٤] وأوضح القرار أن أولئك الذين ساعدوا ودعموا الإرهاب قد يصبحون أهدافًا مشروعة. ووقَّع العديد من السفراء على الوثيقة، من دون حتى انتظار تلقى تعليمات من وزراء خارجية بلادهم، حيث كانوا حريصين بشدة على التجاوب بسرعة مع الحدث.[٥]

وعلى الرغم من أن كفاءة المجلس كانت ترجع إلى الصدمة والغضب الحقيقيين من جانب الأعضاء تجاه الهجمات، فإنها ارتبطت ببعد براجماتى أيضًا. فقد كان واضحًا أن الرد الأمريكى سوف يكون عنيفًا، ومن ثم، فقد أراد الأعضاء الآخرون ضمان عمل الولايات المتحدة عبر المؤسسات الدولية عند ردها على الهجمات. وكشفت التصريحات الصادرة عن قادة الدول الأساسية فى المجلس خلال الأيام التالية للهجمات عن القلق من قيام القوة العظمى المجروحة بتحرير نفسها من القيود المؤسساتية. وقال الرئيس الصينى جيانج زيمين بعد أسبوع من الهجمات: "يجب أن يخضع أى عمل عسكرى للأهداف والمبادئ الواردة فى ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولى المتعارف عليها على نطاق واسع"[٦]. وفى اليوم التالى، حث الرئيس الفرنسى جاك شيراك ونظيره الروسى فلاديمير بوتين الولايات المتحدة على الاستفادة من المنظمات الدولية: "أولاً، وقبل كل شىء، الأمم المتحدة ومجلس الأمن"[٧].

وفى جانب واحد على الأقل، كانت الولايات المتحدة حريصة على الامتثال لهذه الدعوات. ذلك أنه بعد ساعات من وقوع الهجمات، بدأت وزارة الخارجية الأمريكية فى صياغة قرار شامل، يطالب جميع الدول بالوقاية من الإرهاب ومكافحته ومعاقبة القائمين عليه. وساعد البريطانيون وحدهم فى إعداد هذا القرار الذى تمت صياغته على مستوى رفيع فى واشنطون. وفى نهاية سبتمبر، تسلم المجلس مشروعًا مكتملاً. وبعد بضعة أيام، وافق على القرار الذى طلب إلى الدول وقف الأموال التى تتدفق إلى الإرهابيين، ومعاقبة الإرهابيين أو تسليمهم إلى بلادهم الأصلية، والتشارك فى المعلومات المطلوبة لتعقب الأنشطة الإرهابية. وأنشأ المجلس لجنة لمكافحة الإرهاب، كى

تشرف على هذه الجهود، وطلب من جميع الدول الأعضاء تقديم تقارير تفصيلية حول امتثالها لهذا القرار.[٨] وكانت هذه المرة الأولى التى يواجه فيها المجلس تهديداً شاملاً عابراً للقومية، ويطلب من كل الدول مواجهة هذا التهديد عبر إقرار تشريعات داخلية بهدف تلبية هذا الغرض. وكتب الدبلوماسى الكندى ديفيد ميلون: "اضطلع مجلس الأمن هنا بدور تشريعى، حيث فرض شروطًا رقابية داخلية كانت فى الماضى حكرًا على عمليات صنع المعاهدات فى الأمم المتحدة وغيرها"[٩] .

وحمل ذلك فى طياته احتمال توسع سلطات المجلس بصورة دراماتيكية. واعتاد المجلس فى أغلب الأحيان مطالبة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بالامتثال لنظم العقوبات أو حظر الأسلحة، لكنه لم يُملِ عليها التشريعات الداخلية التى يجب إقرارها. ومن الغريب أن هذا الإجراء لم يترتب عليه جدل ذو شأن. فقد أراد بضعة أعضاء فى المجلس إجراء تعديلات طفيفة على مشروع القرار، لكن أحدًا منهم لم يشكك فى فرضية امتلاك المجلس لسلطة فرض هذه الالتزامات الضخمة على جميع الدول الأعضاء.[١٠] وفى الظروف العادية، كانت عضوية الجمعية العامة الأوسع سوف تشعر بالغضب إزاء لعبة القوة التى يمارسها المجلس، وكانت الدول المنتخبة - التى تهتم دائمًا بحساسيات الجمعية العامة - سوف تبدى مقاومة. لكن فى ظل البيئة التالية مباشرة للحادى عشر من سبتمبر، كان لدى الولايات المتحدة حرية حركة كاملة داخل المجلس. ويتذكر أدريه فرانكو الصمت غير المعتاد على قضايا السيادة الوطنية والحدود المقبولة لسلطة المجلس.

من كان سيجرؤ على قول أى شىء فى هذه اللحظة؟ لم يكن السياق مناسبًا آنذاك لمفاوضات عادية. ولم يكن الموقف يسمح لأى شخص بطرح القضايا التقليدية التى تسائل لماذا يجب أن يتمتع المجلس بقوة شديدة. وكانت لحظة نموذجية لعمل الولايات المتحدة من خلال الأمم المتحدة.[١١]

كان بوسع تهديد الإرهاب العالمى تعزيز الوحدة السياسية للمجلس، وإعطاء تلك الهيئة مهمة ملموسة تتعلق بالحُكم - هى استئصال الإرهاب غير الحكومى - كان

يمكن للأعضاء الدائمين التوحد حولها. فقد كان الإرهابيون يمثلون تهديداً لجميع هذه الدول، ولم تكن أى منها تستخدم الجماعات الإرهابية كعنصر مهم فى سياستها الوطنية. وقد كانت هذه المهمة أكثر إلحاحًا وتحديداً من المهمة الأخرى - الضخمة - التى أخذ المجلس على عاتقة القيام بها فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة، وهى إحلال الاستقرار فى الدول الفاشلة والحد من الأزمات الإنسانية.

لكن عندما تعلق الأمر بالعمليات العسكرية، لم تكن القوة العظمى، المذهولة والغاضبة، فى حالة مزاجية تسمح لها بتحمل مشاورات المجلس، أو بذل الجهد من أجل إصدار قرارات إضافية من جانبه. وبدلاً من ذلك، اتخذت الولايات المتحدة طريق الحد الأدنى الذى حبذته مارجريت تاتشر قبل عقد من الزمن، قبل الغزو العراقى للكويت. ورحبت إدارة جورج دبليو بوش بإقرار المجلس بحق الولايات المتحدة فى الدفاع عن نفسها، ولم تكن ترغب فيما هو أكثر من ذلك. وفى ٩ أكتوبر، أرسلت الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن خطابًا بسيطًا يعلن أن "الولايات المتحدة الأمريكية، جنبًا إلى جنب مع دول أخرى، شرعت فى أعمال انطلاقًا من حقها الأصيل فى الدفاع الفردى والجماعى عن النفس، رداً على الهجمات المسلحة ضدها فى ١١ سبتمبر"[١٢]. وخلال ذلك الشهر، كانت أيرلندا تتولى الرئاسة الدورية للمجلس. وحث سفيرها، ريتشارد رايان، السفير الأمريكى جون نيجروبونتى على الظهور على الأقل أمام المجلس، وإعلان بدء العمليات العسكرية. وقال ريان لنيجروبونتى: "وظيفتى أن أُدخِلك إلى المجلس. هذا جيد بالنسبة إليك. سوف يعطيك ذلك نوعًا من السلطة القانونية والأخلاقية التى يمثلها المجلس وترتبط به"[١٣]. وتردد نيجروبونتى لأن إدارة بوش لم تكن ترغب فى الإيحاء بأنها تحتاج إذنًا من أحد؛ لكنها فى النهاية وافقت، وظهر السفيران الأمريكى والبريطانى أمام المجلس، من أجل مناقشة الخطاب والعمليات العسكرية التى بدأت، وأصدر رايان بيانًا يقر فيه بحدوث مشاورات.[١٤] وكانت هذه مشاورات شكلية، لكن الالتزام بالشكل كان مهمًا.

وفى غضون الأيام القليلة التالية، قاد الطيران الأمريكى وقوات العمليات الخاصة حملة من أجل الإطاحة بطالبان. وتحول اهتمام العالم من نيويورك إلى مزار شريف وجلال أباد وقندهار. وبحلول منتصف نوفمبر، عندما عقدت الأمم المتحدة جلسة الجمعية العامة - فى وقت متأخر عن الموعد المقرر - كانت طالبان تترنح، وبدا أن قادة القاعدة يفرون. وعلى الرغم من أن العمليات العسكرية الأمريكية أثارت القلق المعتاد حول سقوط ضحايا مدنيين، فإنه كان مازال ممكنًا النظر إلى الحرب على الإرهاب باعتبارها نضالاً مشتركًا فى مواجهة المُصرين على تحطيم النظام العالمى. وعزز أسامة بن لادن من هذا الانطباع، عبر الرسالة التى وجهها وقت اجتماعات الأمم المتحدة: "إن الذين يحيلون مآسينا اليوم، ويريدون أن يحلوها فى الأمم المتحدة، إنما هم منافقون، يخادعون الله ورسوله، ويخادعون الذين آمنوا. وهل مآسينا إلا من الأمم المتحدة؟"(١٥) .

وللحظة قصيرة، تساءل الدبلوماسيون المجتمعون فى الجمعية العامة عما إذا كان فى ذهن بن لادن رسالة أخرى قاتلة. وفى ١٢ نوفمبر، تواترت الأنباء حول تحطم طائرة فى كوينز، فى نيويورك، بعد لحظات من إقلاعها. وأُغلِق مقر الأمم المتحدة بسرعة، مما أدى إلى تقطع السبل بالعديد من وزراء الخارجية ممن كانوا يحاولون حضور إحدى جلسات المجلس. (١٦) وأدى الفزع الأمنى والأنباء التى تشير إلى ترنح طالبان إلى إضفاء حالة من التوتر على اجتماعات المجلس فى ذلك الأسبوع. وعلى الرغم من أنه لم توجد خطط حول الطرف الذى سوف يحل محل طالبان، فقد دعا مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى أفغانستان، الأخضر الإبراهيمى، المجلس إلى ملء هذا الفراغ بمعنى ما. وبعد بضعة أسابيع، عُقد مؤتمر سياسى للقادة الأفغان فى بون، فى ألمانيا، وقام باختيار حكومة أفغانية مؤقتة. وفى نهاية ديسمبر، فوض المجلس بالإجماع قوة أمنية دولية، وُضعت فى البداية تحت قيادة بريطانيا، من أجل تأمين كابول وضواحيها. وبحثوا لوقت قصير إرسال قوة حفظ سلام تقليدية تابعة للأمم المتحدة، ولكن فكرة تفويض تحالفات تضم دولاً راغبة فى القيام بهذه المهمة كانت لها الغلبة.

وبصورة عامة، سادت وحدة ملحوظة داخل المجلس منذ الهجمات الإرهابية. وباستثناء فيتو أمريكي واحد حول قرار بخصوص الشرق الأوسط فى ديسمبر ٢٠٠١، مرت جميع قرارات المجلس خلال نحو ستة أشهر بعد ١١ سبتمبر بدون أية أصوات معترضة. بل إنه حتى اندلاع القتال مرة أخرى بين القوات الفلسطينية والإسرائيلية فى أبريل ٢٠٠٢، لم يقوض من تضامن المجلس. وأدى القتال بالقرب من معسكر جنين للاجئين إلى حالة من الغضب الدولى، وجعل إسرائيل فى وضع الدفاع. وكان هذا الوضع نموذجيًا لحدوث انقسام بين الولايات المتحدة وأعضاء المجلس الآخرين. وكثيراً ما كانت الدول العربية تستخدم انفجارات مثيلة فى الماضى كى تستفز أمريكا وتدفعها إلى استخدام الفيتو. لكن الحنكة الدبلوماسية والشعور الواضح بوحدة الهدف منعا الانقسام. وتحدث المجلس بصوت واحد، وقرر قيام الأمين العام بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق(١٧).

الاضطراب حول المحكمة

لكن عقب مرور أشهر قليلة، ضربت المجلس عاصفة دبلوماسية ظلت تختمر لسنوات عديدة. ولم تكن لها صلة تُذكر بالحرب على الإرهاب، بل تعلقت بدور المجلس فى تطوير القانون الدولى. ذلك أنه فى أبريل ٢٠٠٢، وُلدت المحكمة الجنائية الدولية. ولأول مرة، أصبح للعالم محكمة دائمة مهمتها محاكمة الأشخاص بسبب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وهنا حقق التوجه من أجل المحاسبة الدولية - الذى بدأ مع نورمبرج - خطوة جبارة. واستُقبل قرار تشكيل المحكمة الجنائية الدولية بابتهاج - لم يكن خاليًا من الغلو - من جانب المدافعين عن هذه الخطوة. وقال أحد كبار مسئولى الأمم المتحدة: "يجرى فتح صفحة جديدة فى تاريخ الإنسانية"(١٨). وبالنسبة لجماعات حقوق الإنسان المؤثرة والعديد من الحكومات الغربية، مثلت المحكمة الجنائية الدولية خطوة حاسمة نحو عالم يحكمه القانون، وليس القوة. ومن جوانب عدة، كانت المحكمة الجنائية الدولية النتيجة المنطقية لعملية قادتها الأمم المتحدة نفسها. ففى

بداية التسعينيات، عمل الدبلوماسيون خلال المجلس من أجل تشكيل محاكم دولية حول يوغوسلافيا السابقة ورواندا. وعلى الرغم من أن المحكمتين عملتا ببطء فى البداية، فإنهما فى النهاية قد حققتا مع كبار المسئولين السياسيين والعسكريين وأدانتاهم، بمن فيهم الرئيس سلوبودان ميلوسيفيتش - وكان مازال فى منصبه - ورئيس وزراء رواندا السابق جون كامباندا.

لكن كان يوجد فرق أساسى بين محكمتى يوغوسلافيا ورواندا وبين المحكمة الجديدة. ذلك أن هذه المحكمة لم تكن من صنع مجلس الأمن، ولم تخضع له. وكان بوسع المدعى المبادرة بقضايا من دون موافقة المجلس، والتحقيق مع مواطنين من أى دولة، بما فى ذلك الدول الخمس. ولم يقدم الفيتو لتلك الدول حماية فعلية من هذه المحكمة. وكان للمجلس بعض النفوذ لدى المحكمة الجديدة، حيث كان يحق له المطالبة بفتح التحقيق فى قضايا بعينها، وإرجاء التحقيقات عند الاعتقاد بأنها تتعارض مع الجهود الدبلوماسية. ومع ذلك، كانت المحكمة الجنائية الدولية مستقلة فى جوانب مهمة. وكان معظم مؤيدى المحكمة يعتبرون استقلالها عن مجلس الأمن بمثابة فضيلة. فبالنظر إلى كون المجلس مؤسسة سياسية فى الأساس، فقد كان بوسعه تلويث نزاهة العدالة الدولية. وقال أحد مسئولى حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: "إذا كان التحقيق من جانب المحكمة الجنائية الدولية مشروطًا بالموافقة المسبقة لمجلس الأمن، فسوف تتخذ التحقيقات طابعًا سياسيًا، ولن يُنظر للمحكمة الجنائية باعتبارها كيانًا مستقلاً"(١٩).

لكن فى نظر الولايات المتحدة، وإدارة بوش على وجه الخصوص، كانت هذه المحكمة مصدر خطر. ففى ظل انتشار القوات الأمريكية حول العالم، كانت الولايات المتحدة ترى أنه من غير المقبول - ولو كمجرد احتمال نظرى - مثول جندى أو مسئول أمريكى أمام محكمة دولية. ومن وجهة نظر هؤلاء، تتحمل الولايات المتحدة مسئوليات عالمية فريدة من نوعها، مما قد يجعلها عرضة أكثر من غيرها للتحقيقات ذات الطابع السياسى. ولعل العامل الآخر المتساوى فى الأهمية هو أن إنشاء المحكمة الجنائية

الدولية يمثل خروجًا على تراتبية العلاقات الدولية المسلَّم بها التى تضع مجلس الأمن فى القمة. وأشار وزير الخارجية الأمريكى كولين باول ومسئولون أمريكيون آخرون إلى أن المحكمة سوف تؤدى إلى إضعاف مجلس الأمن عبر إنشاء هيئة موازية وغير قابلة للمساءلة السياسية، تقوم بالتدخل فى العديد من القضايا الأمنية.

وحينما شرعت المحكمة الجنائية الدولية فى فتح أبوابها فى لاهاى، شن وكيل وزارة الخارجية الأمريكية جون بولتون حملة استهدفت إبقاء الأمريكيين بمنأى عن سلطة المحكمة. فقد أرسل، بتلذذ شديد، خطابًا يعلن سحب أمريكا لتوقيعها على القانون الأساسى للمحكمة ، وقد تم هذا التوقيع فى الأيام الأخيرة من فترة رئاسة كلينتون. ثم سافر بولتون إلى عشرات الدول من أجل التفاوض على توقيع اتفاقيات ثنائية تكفل حصانة للموظفين الأمريكيين من المحاسبة. وفى داخل المجلس، حذر الدبلوماسيون الأمريكيون من أنهم لن يفوضوا أية عمليات جديدة لحفظ السلام أو يجددوا تفويض عمليات راهنة إلا بعد منح الأمريكيين المشاركين فى هذه العمليات حصانة من المثول أمام المحكمة الجنائية الدولية.

وغضب المبعوثون الأوروبيون إزاء ما اعتبروه محاولة لتقويض المحكمة الجديدة. وأصر السفير الفرنسى على أن الإذعان لمطالب الولايات المتحدة بالحصانة سوف يمثل انتهاكًا للالتزامات القانونية الدولية الواقعة على بلاده. وآثرت روسيا والصين اللتان قد أعربتا عن قلقهما إزاء إنشاء المحكمة الابتعاد عن الأضواء فى هذه القضية، ورضيتا بترك الدول الغربية تتعارك مع بعضها البعض. وتصاعدت حدة الخلاف فى يونيو ٢٠٠٢. وقال دبلوماسى أمريكى بصورة فظة: "إذا لم يُمنح الأمريكيون العاملون فى قوات حفظ السلام الحماية الكافية، فلن يكون هناك أمريكيون بين قوات حفظ السلام"[٢٠].

وكان الموقف الأمريكى يُعرِّض للخطر بعثة تدريب للشرطة تابعة للأمم المتحدة فى البوسنة، تضم عددًا من الأمريكيين، كان مقررًا إعادة تفويضها فى نهاية يونيو. واجتمع المجلس فى عطلة نهاية الأسبوع الأخير فى ذلك الشهر، لكنه عجز عن التوصل

إلى حل وسط. وبعد ظهيرة يوم الأحد، تحدت الولايات المتحدة أعضاء المجلس عندما استخدمت الفيتو فى منع تجديد تفويض بعثة البوسنة. وقال نيجروبونتى إن الولايات المتحدة لن تطالب مواطنيها "بتحمُّل خطر إضافى يتمثل فى الخضوع لملاحقات قضائية ذات طبيعة سياسية أمام محكمة لا تقبل حكومة الولايات المتحدة بسلطتها على شعبنا"(٢١). وصوَّت المجلس بأكمله تقريبًا ضد الولايات المتحدة التى كانت معزولة مثل عزلتها عندما كانت مادلين أولبرايت تقاتل ضد إعادة تعيين بطرس غالى أمينًا عامًا للأمم المتحدة.

وبعد أسبوعين من استخدام أمريكا للفيتو، لفق المجلس حلاً وسطًا يُعفى بمقتضاه المشاركون فى مهمات حفظ السلام ممن ينتمون للدول التى انضمت إلى المحكمة الجنائية الدولية من المثول أمام تلك المحكمة لمدة عام. ولم يُسعد هذا الحل أحدًا، واعتبر العديد من دبلوماسيى المجلس هذه القضية واحدة من أصعب القضايا التى واجهوها خلال توليهم وظيفتهم. وشعرت كندا بالغضب، حيث كانت من أهم الداعمين للمحكمة الجنائية الدولية. وأطلق سفيرها على التسوية: "إساءة استخدام القوة"، وقال إن مجلس الأمن لا يحق له "تفسير الاتفاقيات التى جرى التفاوض عليها فى مكان آخر"(٢٢). ونددت وزيرة العدل الألمانية بما أسمته "القواعد الخاصة من أجل الدول القوية"(٢٣)، وعانت صورة أمريكا فى الخارج من الاعتقاد القائل بأنها تضع نفسها فوق القانون الذى يُلزم الدول الأخرى. وذكرت جابان تايمز: "تطالب واشنطون كل يوم بخضوع الدول الأخرى للقواعد والمعايير الدولية... وتزعم، عن حق، أن العالم سوف يصبح مكانًا أفضل إذا جرى احترام تلك القواعد والمعايير..... لكن لا يمكن للولايات المتحدة مطالبة الدول الأخرى بالالتزام بهذه المعايير، ثم تصر بالتزامن مع ذلك على أنها متحررة من هذه القيود نفسها"(٢٤).

ويحاكى هذا الجدل، فى عديد من جوانبه النقاشات الذى دارت خلال عقود بشأن الحقوق الخاصة الممنوحة للدول الخمس. وفى جوهر الأمر، كانت الولايات المتحدة راغبة فى التمسك بامتيازات القوى العظمى التى تمتعت بها فى المجلس، من أجل

تقييد تطور حقل القانون الجنائى الدولى، وهو ما كان يُقابَل بمقاومة ضارية. وفى ظل الفوضى السائدة عقب هجمات ١١ سبتمبر، قرر المجلس بالإجماع توسيع سلطاته فيما يخص الإرهاب. وعند قيامه بذلك، اغتصب جزءًا من سلطة الدول التقليدية فى إبرام المعاهدات؛ لكن كما ظهر من خلال النقاش حول المحكمة الجنائية الدولية، سارت هذه الخطوة عكس اتجاه الزمن.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، أصبحت شبكة المعاهدات والمؤسسات الدولية أكثر كثافة وتعقيداً. وكانت المحكمة الجنائية الدولية مجرد مظهر من مظاهر هذا التوجه. فقد وقعّت الدول على فيض من معاهدات حقوق الإنسان الجديدة، وقبلت بالقيود التى تحد من الحصانة التقليدية ضد المحاكمة الممنوحة لكبار المسئولين الحكوميين. وفى الوقت نفسه، تعززت سلطات الاتحاد الأوروبى، وبدأت محكمة أوروبية عابرة للقومية اتخاذ قرارات فى قضايا كانت فى السابق حكرًا على المحاكم الوطنية. وعلى الصعيد الاقتصادى، وافقت معظم دول العالم على قيام المسئولين الدوليين فى منظمة التجارة العالمية بتسوية النزاعات التجارية الكبرى، وعلى التزام الدول - بما فيها الأقوى منها - بقرارات هؤلاء المسئولين. وفى ظل تلك البيئة ذات الأبعاد القانونية المتزايدة، كان من الصعب الدفاع عن الصلاحيات السياسية الخاصة التى تتمتع بها الدول الخمس - والمستمدّة من القوة فى الأساس - حتى داخل المجلس.

طريق الأمم المتحدة

خلق السجال حول المحكمة الجنائية الدولية مشاعر سلبية بين الدول الغربية فى تلك اللحظة الحرجة. وفى الوقت نفسه الذى كانت فيه الولايات المتحدة تتنازع مع بعض حلفائها الأقرب حول المحكمة، كانت تستعد لطلب الدعم منهم فى المرحلة الثانية الخلافية من الحرب على الإرهاب. ذلك أنه بحلول أوائل ٢٠٠٢، كانت واشنطون قد قررت أن الوضع الراهن فى العراق لا يتناسب مع عالم ما بعد ١١ سبتمبر. وحذر

بوش فى خطابه عن حالة الاتحاد الذى أدلى به فى يناير، من "محور الشر" الذى يضم العراق وإيران وكوريا الشمالية. وتعهد قائلاً: "لن أقف مكتوف الأيدى بينما الخطر يقترب أكثر فأكثر"(٢٥).

وبينما كانت إدارة بوش تركز أنظارها على صدام حسين، ظهر سجال داخل الحكومة الأمريكية حول كيفية تعقب الهدف. ورأى ديك تشينى، نائب الرئيس، ودونالد رامسفيلد، وزير الدفاع، أن السعى إلى المزيد من التفويض من الأمم المتحدة لن يقدم الكثير، وقد يؤدى إلى إلزام الولايات المتحدة بما قد يصبح عملية لا نهائية من المساومات حول النصوص والجداول الزمنية. وفى نهاية أغسطس ٢٠٠٢، دافع تشينى عن رأيه هذا علنًا فى خطاب أمام قدامى المحاربين فى الحروب الخارجية.

لقد أجاد صدام لعبة الغش والتراجع، وهو يتمتع بمهارة شديدة فى فن الإنكار والخداع. ولن يترتب على عودة المفتشين أية ضمانات تشير إلى التزامه بقرارات الأمم المتحدة. على العكس من ذلك، هناك خطر جسيم فى أن يخلق عودة المفتشين شعوراً بالراحة الزائفة، نتيجة الاعتقاد بأن صدام عاد بمعنى ما إلى العلبة.(٢٦)

وفى غضون ذلك، دافع كولين باول عن حملة دبلوماسية فى الأمم المتحدة. فقد كان يعتقد أنه بوسع الولايات المتحدة حشد الدعم لسياستها، وإضفاء الشرعية على أى إجراء تجده ضرورياً. وقال فى بداية سبتمبر: "كخطوة أولى، دعونا نرى ما الذى سوف يجده المفتشون، أعيدوهم إلى هناك"(٢٧). ولعدة أسابيع، بدت قوة الطرفين المتجادلين فى حالة توازن.

لكن رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير رجَّح كفة الميزان. وكان قد طار إلى واشنطون بعد عدة أيام من هجمات ١١ سبتمبر، وكان ضيف الشرف على خطاب بوش أمام الكونجرس فى ٢٠ سبتمبر. وأدت قدراته الخطابية التى عبَّر عنها فى الأسابيع التالية للهجوم إلى خلق رابطة عميقة بينه وبين الرئيس الأمريكى وفريقه. وقال عن الولايات المتحدة فى بداية أكتوبر: "كنا معكم من البداية، وسوف نظل معكم

حتى النهاية."[٢٨] وأصبح الالتزام أعمق من الكلمات. فقد شارك بلير الرئيس بوش فى وجهة نظره فى أنه لم يعد مقبولاً استمرار العراق كدولة مارقة تنتج أسلحة الدمار الشامل. وكان بلير أيضًا مصرًا على مواجهة صدام. لكن دعم بلير كان مشروطًا، حيث أصر على محاولة الحصول على قرارات إضافية من مجلس الأمن. وكان هذا الانحياز بمثابة مفارقة بالنظر إلى السجالات بين واشنطون ولندن عند بدء ملحمة العراق. ففى ١٩٩٠، حذرت مارجريت تاتشر جورج هربرت بوش من أن الاعتماد الكبير على المجلس عند التعامل مع العراق قد يكبل الولايات المتحدة بقيود المجلس، ويمنحه دورًا مركزيًا أكثر مما يجب. وبعد ذلك بنحو عشر سنوات، أصر رئيس وزراء آخر على أن يعمل الرئيس بوش الآخر عبر المجلس، من أجل الحصول على الدعم الدولى.

فى سبتمبر ٢٠٠٢، حينما وصل الرئيس بوش إلى نيويورك لحضور الاجتماع السنوى للجمعية العامة للأمم المتحدة، كان خطابه مازال قيد التحرير. وكان الصراع العنيف بين باول وتشينى قد اختُزِل فى بضع جمل فى مسودة الخطاب. فهل يجب على الرئيس السعى إلى استصدار قرارات إضافية من مجلس الأمن حول العراق، أم يتعين عليه تبنى لغة أكثر عمومية؟ وكان باول يعتقد أنه استطاع، بمساعدة من بلير، إقناع الرئيس الأمريكى بالدعوة إلى صدور المزيد من قرارات مجلس الأمن. وبينما كان الرئيس الأمريكى يتحدث أمام الجمعية العامة، كان وزير خارجيته يتابع كلامه باستخدام نسخة ورقية. وحسبما يقول الصحفى بوب وودوارد، عندما وصل بوش إلى النقطة التى كان من المفترض أن يشير فيها إلى الحاجة إلى صدور قرارات جديدة من مجلس الأمن، تجاوز الجملة الأساسية المتعلقة بهذه الدعوة. وشعر باول بالقلق، وتساءل للحظة عما إذا كان قد تعرَّض للهزيمة. وتبين بعد ذلك أنها كانت مشكلة فى جهاز الملقن الإلكترونى، وليست مشكلة سياسية. وأدرك بوش أن هذا السطر قد سقط من الملقن، فقام بإضافته بصورة مرتجلة.[٢٩]

وفور انتهاء خطاب بوش، شرع باول في العمل على إقناع أعضاء مجلس الأمن الأربعة عشر الآخرين، حيث كان يدافع عن أهمية قيامهم بدور في هذه العملية. وكان رد الفعل في الأمم المتحدة على الخطاب إيجابيًا بشكل عام. وقال كوفي أنان: "أظن أن خطاب الرئيس قد حفَّز المجتمع الدولي"(٢٠). وبدا احتمال اتخاذ إجراء صارم من جانب المجلس محبَذًا لدى الدول الخمس. واقترح الرئيس الفرنسي جاك شيراك منح العراق بضعة أسابيع كي ينزع سلاحه، على أن يعقب ذلك عملٌ عسكري إذا رفض الإذعان. وكان الشعور السائد في واشنطون أن موسكو، وليست باريس، تمثل العقبة الأكبر أمام اتخاذ إجراء من جانب الأمم المتحدة. وقال ريتشارد هولبروك، المبعوث الأمريكي السابق لدى الأمم المتحدة: "إن مفتاح ذلك ليس الأمم المتحدة، ولا مجلس الأمن، إنه بلد واحد، هو روسيا، ورجل واحد، هو فلاديمير بوتين. وسوف نكتشف قريبًا قيمة علاقة بوش وبوتين"(٢١)؛ فقد كانت الولايات المتحدة واثقة من أنه إذا اقتنعت روسيا وفرنسا بعدم استخدام الفيتو، فسوف تمتنع الصين عن التصويت، وسوف توافق الدول غير الدائمة العضوية على القرار.

وفي ١٦ سبتمبر ٢٠٠٢، اندفع صدام في ممارسة اللعبة الدبلوماسية. ففي خطاب وجهه إلى أنان، وافق على عودة المفتشين إلى العراق لأول مرة منذ القصف الذي قامت به قوات التحالف للعراق في ١٩٩٨. ويقول الخطاب: "حكومة جمهورية العراق تقرر عودة المفتشين استنادًا إلى رغبتها في استكمال تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإزالة أي شكوك حول استمرار العراق في امتلاك أسلحة دمار شامل". وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة رفضت هذه الخطوة باعتبارها حيلة تكتيكية، فإن الخطاب أحدث تأثيرًا فوريًا على مشاورات الدول الخمس. ففي اليوم التالي، اقترح وزير خارجية روسيا إيجور إيفانوف أنه ربما لا توجد حاجة لاستصدار قرار جديد، كما تساءلت فرنسا عما إذا كان المجلس لا يزال في حاجة إلى اتخاذ إجراءات جديدة.

في ظل المناورة العراقية والشك الذى زرعته بين الدول الخمس، أكدت الولايات المتحدة وبريطانيا أنه على الرغم من رغبتهما فى اتخاذ المجلس إجراءات، فإنهما لا يحتاجان إلى ذلك. وقال بوش: "يجب على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة العمل مع الولايات المتحدة والدول الأخرى المعنية، من أجل البعث برسالة واضحة، مفادها أننا تنتظر من صدام نزع سلاحه. إذا لم يتعامل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مع هذه المشكلة، فسوف تضطلع بذلك الولايات المتحدة وبعض أصدقائها"[٣٢]. وفى ١٩ سبتمبر، أرسل البيت الأبيض إلى الكونجرس مسودة قرار يفوض الرئيس "باتخاذ جميع الوسائل التى يراها مناسبة، بما فى ذلك القوة، من أجل فرض تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة..... والدفاع عن مصالح الأمن القومى الأمريكى ضد التهديد الذى يمثله العراق، واستعادة السلام والأمن الدوليين فى المنطقة". أثناء نزاع الخليج فى عام ١٩٩٠، ضمن جورج هربرت بوش تفويض مجلس الأمن قبل ذهابه إلى الكونجرس. لكن إدارة بوش الابن أكدت أنها تمتلك بالفعل السلطة القانونية التى تحتاجها. وعلى الرغم من أن نبرة لندن كانت أقل حدة، فإن الرسالة كانت متشابهة، حيث قال وزير الخارجية البريطانى جاك سترو: "نعتقد أن الحصول على قرار جديد مطلوب، على الأقل من الناحية السياسية، لكنكم إذا راجعتم القرارات الموجودة حاليًا، فسوف تجدون أنه توجد سلطة كبيرة للتدخل حال توفر دليل كافٍ على حدوث خرق مادى"[٣٣].

وكان التمييز بين المعنى السياسى والقانونى لموافقة المجلس أمرًا ليس من السهل الاستمرار فيه. وفى واقع الأمر، كانت واشنطون ولندن تعتمدان على السلطة القانونية لقرارات المجلس السابقة، بينما تحاولان الحصول على إجراءات إضافية منه بغرض التأثير السياسى. لكن فى الجدل العالمى حول القضية، كانت هذه النقطة الدقيقة غائبة فى معظم الأحيان. ومن ثم، أصبحت موافقة المجلس اختبارًا حرجًا للمشروعية والقانونية. وكان التأكيد على الدور المركزى للمجلس بمثابة تحول ملحوظ عن فترة الحرب الباردة، عندما كان نادرًا ما تُطلب موافقة المجلس على العمل

العسكرى، أو يُنظر إليها باعتبارها مهمة. لكن شعور الدولة العظمى الوحيدة فى العالم - فى ظل إدارة متشككة تماماً فى الأمم المتحدة - بأنها ملزمة بالحصول على موافقة المجلس كان معياراً يبين كيف تغير العالم.

ورأى البعض فى التركيز على الحصول على رخصة المجلس خياراً غير موفق. فوفقًا لرأى كاتب العمود جورج ويل "يُعتبر من قبيل الحماقة والخطر الجسيم تشجيع الأمم المتحدة على أن تضع على جبينها إكليل الغار الذى نسجته لنفسها، باعتبارها القوة صاحبة الشرعية الوحيدة فى القضايا الدولية"[٢٤]، وقال السيناتور الجمهورى جون كايل: "ليس بوسعنا أبداً إخضاع مصالحنا الأمنية للأمم المتحدة، أو لمجلس الأمن التابع لها، استناداً إلى وجود نوع من القوة الأخلاقية الموضوعية هناك. هذه مجرد مجموعة من الدول لديها مصالحها الخاصة، مثلما لدينا مصالحنا الخاصة"[٢٥]. ولعله من المفارقة أن منطق كايل تشابه مع منطق المؤيدين للمحكمة الجنائية الدولية الذين طرحوا أن قرارات المجلس سياسية فى جوهرها، ومن ثم لا تتسم بالنزاهة. وتبيَّن أن كلاً من طرفى الطيف السياسى بوسعه استغلال الطبيعة السياسية والقانونية المزدوجة للمجلس. ورأى العديد من المدافعين عن الأمم المتحدة عدم اتساق فى مطالبة مجلس "مُسيَّس" بالبقاء خارج عملية إدارة العدالة الدولية، بينما يتمتع بالكلمة النهائية فيما يخص مشروعية استخدام القوة. ومن جانبهما، اعتمدت واشنطون ولندن بحرية على القوة القانونية للقرارات السابقة، بينما اعتبرتا الجدل المتواصل داخل الأمم المتحدة غير ذى صلة بهذه القرارات.

وحتى بينما كان الجدل يدور حول مدى أهمية تفويض مجلس الأمن، استمر الكفاح الدبلوماسى من أجل صدور قرار جديد. وفى نهاية سبتمبر ٢٠٠٢، قدمت واشنطون ولندن مسودة قرار لبقية أعضاء المجلس اتسمت بتشدد ملحوظ. وطالبت العراق بتقديم إعلان مكتمل حول برامج الأسلحة لديه، وإعطاء المفتشين صلاحيات مطلقة، بما فى ذلك التفتيش على قصور الرئاسة. وفى حالة عدم الالتزام العراقى الكامل بذلك، فيمكن للمجلس اتخاذ "جميع الإجراءات الضرورية" - ويتحدث المجلس

عن العمل العسكرى – من أجل إجباره على الامتثال. وبينما كان يجرى الكشف عن فحوى القرار الأمريكى البريطانى، أُرسِل مبعوثون أمريكيون وبريطانيون إلى باريس وموسكو للدفاع عن هذه القضية.

وكان الاستقبال فاترًا فى باريس. وقال جون مارك دو لا سابليير، كبير مستشارى الرئيس شيراك، للأمريكيين، إن مشروع القرار ليس بوسعه أبدًا اجتذاب الأصوات التسعة اللازمة لتمريره. وأبدى تشددًا دبلوماسيًا حينما قال: إن القرار قد لا يصبح حتى أساسًا للتفاوض. وكانت القضية الحرجة تتعلق بما ورد فى القرار حول السماح باستخدام القوة أوتوماتيكيًا ضد العراق من دون استصدار قرار جديد من المجلس. واقترحت فرنسا قرارين: الأول يضع موعدًا نهائيًا لامتثال العراق، والثانى يُقر رد الفعل حال عدم امتثاله. وتعود ميزة هذا الاقتراح إلى أنه يعظم من قوة الدعم لفرض شروط جديدة صارمة على العراق، وفى الوقت نفسه يمهد الطريق أمام الأمر الأصعب المتعلق بإقرار استخدام القوة. وقال دبلوماسى بريطانى: "إن المشكلة بالنسبة للأمريكيين أن قرارًا من خطوتين يعنى أنه من المرجح صعود الجميع إلى السفينة، ولكن بمجرد صعودهم، فسوف يضعون جميعًا أيديهم على الدفة"(٣٦). واختار رئيس الوزراء الفرنسى دومينيك دى فليبان تشبيها مختلفًا: "لا يمكننا مطاردة أرنبين بريين فى الوقت ذاته. يجب أن نطارد واحدًا، ونحصل عليه. لكن إذا طاردنا الاثنين معًا، فلن نمسك بأى منهما"(٣٧).

وكما حدث كثيرًا فى تاريخ المجلس، خلق الغموض المتعمَد مساحة للحلول الوسط؛ فقد أصرت الولايات المتحدة وبريطانيا على توافق نص القرار مع رؤيتهما حول استمرار سريان التفويض باستخدام القوة ضد العراق الصادر عام ١٩٩٠، وهو ما يجعل هناك فرصة واحدة ونهائية أمام صدام للإذعان لعشرات القرارات السابقة. لكن فرنسا وروسيا أرادتا تضمين النص إشارة واضحة حول انعقاد جلسة أخرى للمجلس بعد تسلمه تقرير المفتشين الدوليين، وبمعنى آخر، لا يتم استخدام القوة أوتوماتيكيًا. وكان التحدى يكمن فى التوصل إلى صيغة يمكنها إرضاء الطرفين.

ويتذكر مسئول فرنسى شارك فى صياغة القرار: " لعلوم دلالات الألفاظ واللغويات دور كبير، وأحيانًا يتعين على التسويات السياسية انتهاك جميع القواعد الصحيحة للنحو واللغة"[٣٨].

وكانت المفاوضات النهائية حول النص فى أساسها شأنًا فرنسيًا أمريكيًا، بينما كانت تتم استشارة البريطانيين والروس والصينيين بصورة منتظمة. وأجرى كولين باول ودومينيك دوفيلبان عشر مكالمات هاتفية على الأقل. وكان الدبلوماسيان يختلفان عن بعضهما البعض للغاية، على الرغم من أن كليهما كان من المشاهير عن جدارة. فقد كان باول صاحب تاريخ مهنى عسكرى، وكان يتحدث بحسم وبراجماتية فى الوقت نفسه. أما دوفيلبان، فقد كان دبلوماسيًا محترفًا عمل فى الماضى فى الهند وواشنطون، ولديه مجموعة منتقاة تتضمن العديد من مجلدات الشعر وكتابات عن الثقافة الفرنسية وسيرة حياة نابليون.

وأدت دبلوماسية الهاتف تدريجيًا إلى توافق بين الطرفين. وأعاد مشروع القرار - الناتج عن ذلك التوافق - إلى الأذهان تفويض عام ١٩٩٠ باستخدام القوة، وأكد أن القرار الذى أنهى حرب الخليج "فرض التزامات على العراق كخطوة ضرورية لتحقيق الأهداف المرجوة حول استعادة السلام والأمن فى المنطقة"، وأدان القرار عدم امتثال العراق، مؤكداً أنه مازال فى حالة خرق مادى للالتزامات التى يتعين عليه الوفاء بها، وفرض مطالب صارمة حول الصلاحيات التى يجب أن يمنحها العراق للمفتشين الجدد، وطالب المفتشين بإخطار المجلس فى غضون ٦٠ يومًا بشأن مدى امتثال العراق. وكانت الفقرتان الأخيرتان على وجه الخصوص مصدراً لمفاوضات مكثفة.

١٢- قرر الاجتماع فوراً بعد تسلم تقرير المفتشين .... من أجل تقدير الموقف والحاجة إلى الامتثال الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من أجل ضمان السلام والأمن الدوليين.

١٣- يعيد إلى الأذهان، فى هذا السياق، أن مجلس الأمن حذر مرارًا العراق من أنه سوف يواجه تبعات خطيرة بسبب خرقه المستمر لالتزاماته.

ونتجت هذه الصفقة عن مكالمة واحدة أخيرة بين باول ودو فيلبان فى وقت متأخر من يوم ٦ نوفمبر. ثم نقل الطرفان الخبر السعيد إلى موسكو. وفى ظل اتفاق اللاعبين الرئيسيين، كانت موافقة بقية المجلس مضمونة. ففى ٩ نوفمبر، صدر القرار - الذى حمل رقم ١٤٤١ - بموافقة الأعضاء الخمسة عشر. وحتى سوريا المرتابة صوتت بالموافقة على القرار. وتم الحفاظ على وحدة المجلس وأُعطِى المفتشون فرصة جديدة للعمل. ويتذكر رئيس فريق التفتيش على الأسلحة هانز بليكس أن "الاختلافات فى تأويل القرار تراجعت إلى الخلفية، فى ظل السرور الناتج عن خروج المجلس متحداً وقوياً"(٣٩). وأعلن جاك شيراك أن القرار أعاد التأكيد على "الدور المركزى والمسؤوليات الملقاة على عاتق مجلس الأمن فى مجال السلام والأمن"(٤٠). واحتفل الرئيس بوش بهذا الإنجاز مع باول فى روز جاردن، وبدا أن طريق الأمم المتحدة مازال واعداً.

القرار الثانى

تبع صدور القرار ١٤٤١ أربعة شهور مكثفة، تجادل خلالها الأعضاء حول مدى التزام العراق بشروط المجلس. فقد عاد مفتشو الأسلحة التابعون للأمم المتحدة إلى العراق فى نهاية نوفمبر، وكانت كل كلمة تصدر عنهم تقدم مادة جديدة للاختلاف. وحتى التعامل المادى مع الإعلان المكتوب الصادر عن العراق - الذى سُلم إلى المفتشين فى بداية ديسمبر - كان مصدر خلاف. ففى البداية، قرر المجلس أن يراجع مفتشو الأسلحة التابعون للأمم المتحدة الإعلان قبل أن يراه أى من أعضائه؛ فقد كانت بعض الدول دائمة العضوية تخشى وقوع أى أسرار عسكرية وردت فى الإعلان فى أيدى الأعضاء غير النوويين فى المجلس - أو "الأبرياء" كما يُطلق عليهم أحيانًا.

لكن بينما كان الإعلان فى طريقه من بغداد، غيرت إدارة بوش رأيها، وأصبحت تريد اطلاع الدول الخمس، دون غيرهم من أعضاء المجلس، على الوثيقة فوراً. ويتذكر جون نيجروبونتى: "مارست واشنطون ضغطًا كبيرًا على وفدنا من أجل الحصول على الإعلان فوراً. لم تضغط واشنطون علىَّ قط فى أى أمر بقدر ما ضغطت علىَّ كى أحصل على هذه الوثيقة فى أقرب وقت ممكن"(٤١). وكانت كولومبيا تتولى رئاسة المجلس فى ذلك الشهر. وهرع نيجروبونتى إلى مقر إقامة البعثة الكولومبية بعد ظهر يوم الأحد، وقام وسفير كولومبيا بإجراء مكالمات هاتفية، وبعد بضع ساعات، وافقت جميع دول المجلس، باستثناء سوريا، على السماح للدول الخمس بالاطلاع على الوثيقة فوراً.(٤٢)

ومن الناحية الإجرائية، وضع الرفض السورى الدبلوماسيين الكولومبيين فى مأزق، وكانت الخطوة الصحيحة لحل المشكلة هى الدعوة إلى إجراء مشاورات بين دول المجلس فى تلك الليلة. لكن الرئيس الكولومبى ألفارو أوريب لم يكن لديه صبر على إجراءات المجلس المفرطة فى الدقة، حيث كان همه الأول توثيق العلاقات مع واشنطون. وأمر فريق الأمم المتحدة التابع لبلاده بإعطاء الأمريكيين كل ما يريدونه. وفى نحو الثامنة والنصف من ذلك المساء، ذهب الكولومبيون إلى مكاتب الأمم المتحدة للجنة للرقابة والتحقق والتفتيش، وسلموا الإعلان الذى كان لا يزال داخل الحقيبة الصوفية السوداء التى نُقلت من بغداد. وأخذ دبلوماسى أمريكى الطرد إلى واشنطون، حيث صُوِّر ووُزِّع على الأعضاء الدائمين الآخرين. وفى اليوم التالى، واجهت كولومبيا انتقادات عنيفة بسبب إذعانها للأمريكيين. وقال السوريون إن هذه الخطوة تمثل "انتهاكًا خطيرًا لإجراءات المجلس"، فيما شكا وزير خارجية النرويج من أن الدول الخمس تعامل الأعضاء الآخرين كدول من الدرجة الثانية.(٤٣)

حتى فى الوقت الذى كانت الولايات المتحدة تلتف فيه على إجراءات المجلس، بحث مسئولون أمريكيون كبار فى إمكانية استخدام المجلس كمنبر لإقناع العالم بالخطر الذى تمثله العراق. وأرادت الإدارة "لحظة أدلاى ستيفنسون" الخاصة بها، وبدأت فى

تقييم الأدلة التي يمكن جمعها. وفي نهاية ديسمبر، اجتمع مدير الاستخبارات المركزية الأمريكية، جورج تينيت، مع بوش وكبار مستشاري الأمن القومي لديه. وبعد البيان الموجز اليومي المتعارف عليه، بدءوا جلسة خاصة حول أسلحة الدمار الشامل العراقية. ويتذكر تينين أن الرئيس لم يكن معجبًا بالنتائج. وقال لمندوب وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية "محاولة جيدة". ووفقًا لتقدير بوب وودوارد حول الاجتماع، كان الرئيس الأمريكي يعتقد أن الأدلة المُقدمة لن تستطيع إحداث تأثير كبير على الشعب: "لا أعتقد أن ذلك يكفي، إنه ليس بالشيء الذي يمكن أن يفهمه أو يثق به كثيرًا الناس العاديون[٤٤]؛ فقد أراد بوش قضية بوسعها إقناع المواطنين العاديين في العالم.[٤٥]

وأقلق الانزلاق نحو المواجهة العلنية في المجلس واحدًا على الأقل من الدبلوماسيين الفرنسيين رفيعي المستوى. عندما كان جون ديفيد ليفيت يعمل سفيرًا لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ، ساعد على تخفيف نبرة القرار ١٤٤١، وعمل عن قرب مع زملائه الأمريكيين والبريطانيين والروس. وفي ديسمبر، أصبح سفير فرنسا في واشنطون. وفي غضون الشهور القليلة التالية، حاول إقناع المسؤولين الأمريكيين بتجنب النزاع داخل المجلس. وطرح أن نموذج كوسوفو الذي يتجاوز المجلس ثم يعود إليه بعد ذلك بوسعه تقديم الكثير: "ندرك أنكم سوف تدفعون الأمور إلى الحرب. ونعتقد أن ذلك خطأ كبير، لكن لا تضيفوا خطأً آخر. افعلوا فقط ما فعلناه في كوسوفو. تصرفوا على أساس القرار الموجود، ثم سيروا في الطريق الذي تريدون. وآنذاك سوف تكون استعادة التقارب بيننا فيما بعد الحرب أسهل"[٤٦].

وكانت مناورة السفير الفرنسي غامضة إلى حد ما، ولم يبدُ أنها جزءٌ من إستراتيجية فرنسية مترابطة وراسخة. وحتى بينما كان ليفيت يحاول تجنب النزاع، أصر شيراك على أن أية خطوة مقبلة يجب أن يحددها المجلس كاملاً. وقال شيراك في ١٥ يناير: " إن اتخاذ قرار يخص التقرير وطلبات المفتشين هو مسئولية مجلس الأمن، ومجلس الأمن وحده. وإذا اتخذ هذا البلد أو ذاك خطوة لا تتفق مع ما قلته لتوى،

فسوف يصبح هذا البلد ببساطة مخالفًا تمامًا للقانون الدولى. وبالطبع لن تستطيع فرنسا دعم هذا الموقف"[٤٧].

وفى الأسبوع التالى، أصبح الموقف الفرنسى أكثر حسمًا. وتولى الفرنسيون الرئاسة الدورية للمجلس فى يناير، وأعدوا لاجتماع على مستوى وزراء الخارجية حول مواجهة الإرهاب. وتم الاتفاق مع واشنطون على عدم تناول قضية العراق. وفى ١٩ يناير، التقى دوفيلبان وباول سرًا فى فندق والدورف. وترك الفريق الفرنسى هذا الاجتماع فى ظل قناعة بأن الأمريكيين مصرون على خوض الحرب، وأنه لم تعد توجد مساحة متبقية للدبلوماسية.[٤٨] وفى اليوم التالى، بعد انعقاد الاجتماع الرسمى للمجلس، انتقد دوفيلبان الولايات المتحدة بقوة أمام الصحافة: "نعتقد اليوم أنه لا يوجد ما يبرر البحث فى اتخاذ إجراء عسكرى. إذا قررت الولايات المتحدة اتخاذ إجراء أحادى ضد العراق، فإن السؤال الأول الذى نطرحه هو ما هى شرعية ذلك الإجراء."[٤٩] وشعر باول بالغضب إزاء ما اعتبره كمينًا دبلوماسيًا. وقاوم المسؤولون الفرنسيون هذا الاتهام بإصرار، وأشاروا إلى أن فرنسا التزمت بالاتفاق حول عدم إثارة قضية العراق فى الاجتماع الرسمى لمجلس الأمن، وأنه فى كل الأحوال، كان الأمريكيون هم الطرف الذى أغلق الباب بقوة فى وجه أى عمل دبلوماسى حقيقى.

وأيًا كانت النية الفرنسية، عاد باول من نيويورك غاضبًا ومحبطًا. واعتبر مارك جروسمان، المسؤول رقم ٣ فى وزارة الخارجية الأمريكية، خطاب المؤتمر الصحفى الذى عقده دوفيلبان حاسمًا، حيث أكد مخاوف مسؤولى الإدارة الأمريكية ممن عارضوا الاعتماد على الأمم المتحدة، وأضعف الأرض المهتزة من الأصل التى كانت يقف عليها باول عندما كان يصر على اللجوء إلى المنظمة الدولية.

بمجرد ورود الأنباء إلى مكتبى بأن الفرنسيين قالوا: "أبدًا" لقرار ثان، قلت لفريق العمل التابع لى: هذا كل شىء. سوف تحدث الحرب. انتهى الأمر، لأن شيراك ودوفيلبان تحالفا بطريقة عجيبة مع دون رامسفيلد ونائب الرئيس، وقضيا على باول.

لقد هُزم باول. ومنذ ذلك اليوم، حاولت توجيه وزارة الخارجية نحو القيام بالأمور الضرورية استعدادًا للقتال"[٥٠].

وفى ظل احتمال استخدام فرنسا الفيتو ضد قرار ثان، أُجبِرت لندن على إعادة حساباتها. ففى البرلمان، سُئل تونى بلير عما إذا كانت بريطانيا تعتزم تأييد القيام بعمل عسكرى من دون صدور قرار ثانٍ من مجلس الأمن. وأجاب: "سوف ندعم هذا العمل، وبينما أصبح واضحًا حدوث انتهاك من جانب صدام، أُغلِق الباب بصورة غير منطقية أمام صدور قرار من مجلس الأمن".[٥١] وكان بلير يستخدم اللغة التى استُخدمت قبل ٥٠ عامًا، عندما أرادت الولايات المتحدة تجاوز المجلس أثناء الحرب الكورية. وأكد بلير أن مجلس الأمن يجب أن يكون الحَكم عند استخدام القوة، إلا عندما يكون أحد الأعضاء الدائمين "غير عقلانى".

وكان بعض الأمريكيين يحدوهم الأمل فى نزول الفرنسيين. وقال كولين باول لمساعديه عند نقطة بعينها إن دوفيلبان، فى ظل ميله للدراما، يخوض نزاعًا أكبر من قدراته، وتساءل عما إذا كان شيراك سوف يقمعه فى نهاية المطاف.[٥٢] ولم يكن بوسع الدبلوماسيين الأمريكيين فهم الإستراتيجية الفرنسية. فقد نُقل عن دبلوماسى أمريكى قوله: "ماذا سيفعلون، هل سيجعلون مجلس الأمن غير ذى أهمية؟ لا يمكنهم ذلك. يمثل المجلس أساس القوة الفرنسية. إنه المنتدى الذى يظهر من خلاله نفوذهم على الصعيد العالمى. إذا أصبح مجلس الأمن لا معنى له، فسوف يصبحون لا معنى لهم"[٥٣].

ولم يرغب مفتشو الأسلحة - الذين كان بوسعهم كسر هذا الجمود - الوقوف إلى جانب أى من الطرفين فى هذا النزاع. وقد أخطر كلٌ من هانز بليكس، رئيس لجنة المراقبة والتحقق والتفتيش الدولية على الأسلحة العراقية، ومحمد البرادعى، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، المجلس عدة مرات فى يناير حول التقدم الذى حققوه. وقدمت بياناتهم - التى حللها الإعلام والدبلوماسيون بدقة - الفتات لجميع الأطراف. فقد قال بليكس للمجلس فى ٢٧ يناير: "يبدو أن العراق لم يقم بصورة

حقيقية – إلى يومنا هذا – بنزع التسلح الذى طُلب إليه والذى يحتاج إلى القيام به كى يربح ثقة العالم ويعيش فى سلام"؛ أما البرادعى، فقد كان أكثر تفاؤلاً، حيث قال إن عملية التفتيش على الأسلحة النووية "تتقدم بصورة متواصلة ويجب السماح لها بالسير فى طريقتها الطبيعى"(٥٤).

حان وقت العرض

عندما اجتمع بوش وبلير فى البيت الأبيض فى نهاية يناير ٢٠٠٣، أوضح رئيس الوزراء البريطانى أنه مازال يحتاج إلى السير فى طريق الأمم المتحدة إلى آخره، من أجل المطالبة بصدور قرار ثانٍ من مجلس الأمن. ووافق بوش على ذلك، حيث كان يدرك أن موقف بلير فى الداخل مهزوز، مما يجعله راغبًا فى استنفاد خيار الأمم المتحدة، على الرغم من اعتقاده بأن ذلك لن يحقق نتيجة ذات شأن. وصدر القرار الرسمى الأمريكى بالسعى إلى استصدار قرار ثانٍ من مجلس الأمن بينما كانت الولايات المتحدة تستعد لعرض الدلائل التى تدين العراق.

ذلك أنه حتى لو بدت فرصة إفلات القرار من الفيتو محدودة، فيمكن للولايات المتحدة الدفاع عن موقفها، وقد تستطيع إقناع الرأى العام به. وبالنظر إلى خطورة الأمر، فقد اقترح بضعة مسئولين فى الإدارة الأمريكية امتداد العرض عدة أيام، يخصَص أحدها لأسلحة الدمار الشامل، وآخر لانتهاكات النظام العراقى لحقوق الإنسان، وثالث لصلات العراق بالإرهاب الدولى. وقيل إن باول رفض هذه الفكرة على الفور: "لا يمكننى الذهاب إلى هناك وحبس أنفاس العالم ثلاثة أيام. لم يأخذ أدلاى ستيفنسون أسبوعًا، بل لحظة. يمكننى القيام بذلك مرة واحدة"(٥٥). ولم يكن جميع المسؤولين الأمريكيين مقتنعين بأن المجلس هو المنبر الصحيح للعرض. ويتذكر جون نيجروبونتى أنه كان متحفظًا على تقديم العرض أمام المجلس. ويقول: "لم يكن ذلك لأننى كنت أظن أنه لا توجد لدى العراق أية أسلحة للدمار الشامل، بل لأننى كنت

أعتقد أنه يجب علينا القيام بذلك من خلال جلسة استماع أو خطاب. لم أكن اعتقد أن عليك حجز المجلس. كانت واشنطون تبحث عن 'لحظة ستيفنسون'، ولم تكن هذه الفكرة تروق لي"[٥٦].

وفي ٢٩ يناير، ظهر باول في مكتب لورانس ويلكيرسون، مسئول مكتبه، حاملاً معه أوامر صارمة. فقد أعطى ويلكيرسون مجموعة وثائق سرية للغاية من البيت الأبيض، وأمره بتشكيل فريق والانتقال إلى مقر وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية وإعداد مسودة العرض أمام مجلس الأمن. وقضى ويلكيرسون ومجموعة منتقاة من المستشارين نحو أسبوع في مقر الوكالة في لانجلي. وقبل بضعة أيام من العرض أمام المجلس، كانت الأجواء متوترة، وسادت حالة تشبه الهلع أحيانًا. واختلس أعضاء الفريق بضع ساعات للنوم على الأرائك في الردهة. لكنهم في غير أوقات النوم، ظلوا يعملون على نحو متواصل.[٥٧]

وكانت المهمة الأولى تحديد ما الذى سوف يتضمنه العرض. وبعد ساعات قليلة، استبعد فريق باول المسودة المقدمة من البيت الأبيض، حيث اعتبروها مفرطة في التكهنات، واستخدموا بدلاً منها المعلومات المتاحة لدى وكالة الاستخبارات المركزية كنقطة انطلاق. وكان الجدل حول فحوى الخطاب يتسم بالحيوية. وعند نقطة ما، أحضر مسئول في الوكالة أنبوب ألومونيوم مقوى ودحرجه فوق الطاولة، كي يضفي طابعًا دراميًا على وجهه نظره بأن الأنبوب ليس له أى استخدام إلا في برنامج نووى. وأصر باول – الذى كان يأتي إلى لانجلي في الأمسيات ونهاية الأسبوع – على دعم وكالة الاستخبارات المركزية لكل ما يأتي في الخطاب. وأعد محللون تابعون للوكالة أقسامًا أساسية في العرض، بما في ذلك المواد التي تتناول علاقة صدام بالإرهابيين. وكان باول راغبًا بالمعنى الحرفي للكلمة في وقوف وكالة الاستخبارات المركزية وراء الخطاب. وطلب من تينيت الذهاب إلى نيويورك والجلوس وراءه في غرفة المجلس بينما يلقي خطابه. ووافق تينيت على هذه الفكرة على مضض قائلاً: "إذا كان يريدني هناك.

فسوف أكون هناك، حتى لو كان حضورى هناك كمدير للاستخبارات المركزية الأمريكية سيكون أمراً غريباً"(٤٨).

وحتى بينما كان أعضاء الفريق يتصارعون حول فحوى التقرير، كانوا يدركون أن الخطاب يمثل عرضًا جماهيريًا. وأصر باول على أن يكون العرض قصيراً ومفعمًا بالحيوية. وقرأ العديد من المسودات وفى يده ساعة توقيف، وعبًّر بصوت مرتفع عن قلقه لأن الخطاب كان طويلاً وجافًا، وعند نقطة بعينها شكا قائلا: "إننى أغط فى النوم حتى أثناء العروض التى أقدمها". ومثلما كان لدى أدلاى ستيفنسون صور استطلاع بالحجم الكبير، كان عرض باول يتضمن صوراً أيضًا، لكنها متطورة بما يتفق مع القرن الواحد والعشرين. وتتمثل الخطة فى عرض رسوم تخطيطية لمعامل أسلحة متحركة، وصور بالأقمار الصناعية لمواقع يُشتبه فى أنها تحوى أسلحة، وعرض مقتطفات من حوارات مُسجلة. وعندما وجد خبراء وكالة الاستخبارات فى مجال العروض السمعية والبصرية صعوبة فى إنتاج العروض البصرية المطلوبة، أرسل البيت الأبيض فريق الجرافيك التابع للرئيس إلى لانجلى.

وفى ٤ فبراير، سافر باول وفريقه المحروم من النوم إلى نيويورك. وكان الخطاب مازال قيد التحرير، وأرسل مستشاروه بالفاكس مسودات للخطاب والمواد الداعمة له من وإلى واشنطون. وتم عمل محاكاة لطاولة مجلس الأمن فى مقر البعثة الأمريكية كبروفة أخيرة. وفى غرفة المجلس نفسها، ثبَّت الفنيون شاشتى فيديو كبيرتين، كى يطلعوا الحضور على الشرائح ومقاطع الفيديو. ووضعوا شاشات فى كبائن الترجمة التى تطل على المجلس، كى يستطيع المترجمون الفوريون أن يروا بدقة ما يشير إليه باول فى خطابه.

ووصلت فرق من البنتاجون ووكالة الاستخبارات المركزية وانتشر عملاء الأمن فى المكان. وفى خارج حجرة المجلس، فى المدخل الذى كان الدبلوماسيون يتحدثون فيه إلى الصحافة، وُضعت ستارة كبيرة أمام النسيج المطرز عليه لوحة الجورنيكا. ورأى بعض المراقبين فى هذا التغيير نوعًا من التحكم الأمريكى فى الصورة – هل كانت

الجورنيكا أفضل خلفية للدعوة إلى حمل السلاح؟ - لكن مسئولى الأمم المتحدة أكدوا أن هذا التغيير حدث بفعل مشغلى الكاميرا المعنيين بالإضاءة، وليس بناء على طلب واشنطن.[٦٠] ومثلما ضايقت تعليمات اللحظة الأخيرة الواردة من واشنطون أدلاى ستيفنسون، عومل مساعدو باول بالطريقة نفسها، حيث ظلت هواتفهم المحمولة تدق حتى لحظة دخولهم غرفة المجلس.

وجرى بث خطاب باول حول العالم. وكان وزير خارجية ألمانيا يوشكا فيشر يترأس الجلسة، لكن العيون كافة كانت مسلطة على وزير الخارجية الأمريكى. وكانت الحجرة مكتظة، مما اضطر العديد من المراقبين إلى الوقوف. وخلال نحو ساعة وعشرين دقيقة، استمع المجلس إلى مقتطفات من رسائل عراقية تناقش عوامل الأعصاب، وشاهد رسوماً تخطيطية لما يُفترض أنه مختبر متنقل لصنع الأسلحة. وعند لحظة بعينها، رفع باول قارورة كي يثبت أن كمية قليلة من عامل الأعصاب يمكنها إلحاق الدمار، وأعلن أن "ترك صدام حسين وفى حوزته أسلحة للدمار الشامل بضعة شهور مقبلة ليس خياراً مطروحاً. ليس فى عالم ما بعد ١١ سبتمبر"[٦١]. وكان العديد من المسئولين الأمريكيين مقتنعون بأنه أجاد العرض، وراهن الجانب الأمريكى على أن فرنسا سوف تنضم لأمريكا فى موقفها. وكان المزاج على متن الطائرة التى عادت بباول إلى واشنطون يعبر عن شعور بالرضا، بل والابتهاج. ويتذكر أحد المشاركين فى إعداد الخطاب: "كنا مقتنعين بأننا استطعنا الدفاع عن موقفنا[٦٢]".

وحقق باول نجاحاً فى بعض الدوائر. ووصف السيناتور جوزيف بايدن - الصوت الديمقراطى المهم فى مجال السياسة الخارجية الذى أصبح نائب الرئيس فيما بعد - العرض بأنه "قوى ولا يمكن دحضه" [٦٣]. ووصفت صحيفة نيويورك تايمز التى اعتادت انتقاد نهج إدارة بوش، العرض بأنه "أقوى قضية حتى الآن يواجهها صدام حسين فى تحديه لمجلس الأمن، ورفضه الاعتراف أو الكشف عن أسلحة الدمار الشامل التى بحوزته" [٦٤]. واعتبر دبلوماسيو المجلس المؤيدون بالفعل للموقف الأمريكى، مثل سفير بلغاريا ستيفان تافروف، الخطاب قوياً، على الرغم من صعوبة تقييم ما ورد به.

كان الخطاب فنيا للغاية بمعنى ما. ففى ظل كل هذه المحادثات والشاحنات، كان من الصعب تحليل الأمر فوراً. لكننى أظن أن هذه الدلائل جادة....فقد جاءت من شخص مثل كولين باول، الذى يحظى باحترام كبير. لن يقول شخص مثل كولين باول كلاماً فارغاً؛ ذلك هو الافتراض السائد لدى الجميع. (٦٥)

لكن قدرات باول فى الإقناع لم تأسر المتشككين داخل المجلس. فبينما كان السفير الفرنسى دو لا سابلييه يستمع إلى العرض، أدرك أنه يستهدف الشعب الأمريكى. وكان مندهشاً لأن الأمريكيين استخدموا المجلس فى تقديم عرض موجه بوضوح إلى الجمهور فى الداخل. ولم تدعم المواد الاستخباراتية التى رآها العديد من مزاعم باول، خاصة المختبرات المتنقلة لصنع الأسلحة. وعند نقطة بعينها، مال على دوفيلبان وهمس قائلاً: "إن أحداً لا يصدق ما يقول. ربما هو نفسه لا يصدق". وإلى جواره، كان السفير الألمانى جونتر بلوجر متشككاً أيضاً: "نحن مقتنعون بأن الأمر كله غير حقيقى. كان ذلك انطباعنا الفورى". ومن المنظور الفرنسى والألمانى، لم يغير خطاب باول من الأمر شيئاً.(٦٦)

كما لم يبد أن الخطاب أقنع الدول المترددة. وبالنسبة إلى سفير تشيلى جوان جابرييل فالديه، لم يأت العرض على مستوى التوقعات التى أثارها.

خلال الأيام الخمسة أو الستة السابقة على العرض، انتشرت شائعات فى الأمم المتحدة مفادها أن نوع المعلومات المقدَمة من باول سوف تأسرنا على نحو ساحق. وأتذكر حديثى مع السفير المكسيكى حول الذى يتعين علينا القيام به إذا قدم الأمريكيون دلائل دامغة، بحيث لا يصبح فى الإمكان الاستمرار فى سياستنا الرامية إلى دعم عمليات التفتيش....وكان رد الفعل عقب الاجتماع أننا لم نُخطَر بشىء لم نكن نعرفه من قبل، أو لم يطرحه الوفد الأمريكى خلال الأسابيع السابقة.. ومن ثم، لم نشعر بالدهشة أو الإعجاب.(٦٧)

ولم يحتج الأمريكيون الكثير من الوقت قبل إدراك أن شيئاً ذا شأن لم يتغير فى المجلس عقب الخطاب. وبعد مرور أسبوع على العرض، اقتربت فرنسا وألمانيا من

التمرد المعلن على الموقف الأمريكي - البريطاني. وتبادل دونالد رامسفليد ووزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر الانتقادات اللاذعة في مؤتمر أمني في ميونيخ. وقال فيشر: "في الديمقراطيات، عليك الدفاع عن قضيتك. لكن اعذرني، إنني لست مقتنعًا."(٦٨)

وكان عرض باول واحدًا من عدد استثنائي من اجتماعات المجلس على مستوى وزراء الخارجية. وأدت سلسلة من التقارير المرحلية الصادرة عن المفتشين إلى ذهاب وزراء الخارجية إلى نيويورك على نحو شبه أسبوعي. ولفترة قصيرة، جرى استيعاب الرؤية المطالبة بعقد اجتماعات منتظمة للمجلس على مستوى وزراء الخارجية. لكن عندما جاء وزراء الخارجية إلى المدينة، لم يكن ذلك بهدف إجراء مشاورات هادئة. فقد أحيت المجادلات حول العراق ظاهرة كانت قد اختفت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي سجالات المجلس العلنية والعنيفة. فقد كانت اجتماعات المجلس الرسمية شأنًا مُعَدًا له سلفًا، بدون دراما ولا تلقائية. وكان العمل الشاق بأكمله يجري وراء الأبواب المغلقة، داخل غرفة المشاورات. وبدَّل الجدل حول العراق هذا الوضع لفترة قصيرة، حيث عادت الخطب الملتهبة والانتقادات اللاذعة.

وتساءل بعض سفراء مجلس الأمن عما إذ كان هذا العرض العلني مفيدًا. ونُقل عن نيجروبونتي أنه صاح عندما أُعلِن أن وزراء الخارجية سوف يجتمعون مجددًا في المجلس. "هكذا الأمر، الاجتماعات الوزارية الأسبوعية تأتي إلى المدينة"(٦٩)، ويشير تافروف، سفير بلغاريا، إلى أن الاجتماعات العلنية ليست لها فائدة تُذكر: "كانت مجرد عروض."(٧٠). فبالنظر إلى أن وزراء الخارجية يُعتبروا رموزًا سياسية، فقد كانوا أكثر حرصًا على الاهتمام بشعوبهم من التوصل إلى حلول وسط. ويتذكر دو لا سابلييه: "أدت الاجتماعات العلنية إلى تبلور الخلافات. فأنت تعلن موقفك، ولا تحاول التوصل إلى تفاهم. إنها ليست مفاوضات. إذا أردت التفاوض، عليك التفاوض خارج الغرفة، كما فعل باول ودوفيلبان فيما يخص القرار ١٤٤١"(٧١).

وفى الجلسة الافتتاحية للمجلس فى ١٤ فبراير، شهدت الغرفة السجال العلنى الأكثر صراحة حول العراق. فقد قال دومينيك دوفيلبان: "لا يستطيع أحد أن يقول اليوم إن طريق الحرب سوف يكون أقصر من طريق عمليات التفتيش. كما لا يستطيع أحد الزعم بأن هذا الطريق يمكن أن يؤدى إلى عالم أكثر أمنًا وعدالةً واستقرارًا. لأن الحرب دائمًا هى جزاء الفشل". ولعب دوفيلبان فى خطبته المنمقة على وصف دونالد رامسفيلد قبل بضعة أسابيع فرنسا وألمانيا بأنهما "أوروبا القديمة".

إن الذى يتحدث أمام المجلس اليوم هو بلدٌ قديم، هو فرنسا، يتبع قارة قديمة مثله، هى أوروبا. وعرف هذا البلد الحرب والاحتلال والبربرية. بلد يدرك ولم ينس كل ما يدين به للمقاتلين من أجل الحرية الذين جاؤوا من أمريكيا وغيرها. وقد ظلت فرنسا تقف شامخة فى وجه التاريخ وأمام البشرية. وفى ظل إيمانها بقيمها، تريد العمل بعزم مع جميع أعضاء المجتمع الدولى. إننا نؤمن بقدرتنا على بناء عالم أفضل معًا.[٧٢]

وانفجرت غرفة المجلس فى التصفيق، فى الوقت الذى كان فيه الدبلوماسيون الأمريكيون الذين تتزايد عزلتهم يستشيطون غضبًا. ولعل دوفيلبان كان منفعلاً بالخطاب الذى أدلى به. ويتذكر أحد الدبلوماسيين أنه أثناء الغداء الذى أعقب الخطبة بوقت قصير، كرر دوفيلبان التأكيد بصوت مرتفع على أن "الحرب لم تحل أية مشكلة قط". ووجد وزير الخارجية الألمانى يوشكا فيشر - الذى كان يعارض بشدة العمل العسكرى فى العراق - نفسه مضطرًا إلى تذكير نظيره الفرنسى بأن القوة العسكرية خدمت فى الواقع هدفًا مفيدًا هو التصدى لهتلر.[٧٣]

كما سيطرت المماثلة مع الحرب العالمية الثانية، وخاصة فشل عصبة الأمم، على جورج بوش وتونى بلير. ذلك أنه أثناء الجدل حول العراق، حاولا تصوير المعركة الدبلوماسية كما لو كانت معركة حول مستقبل الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وقال الرئيس بوش فى منتصف فبراير: "يتعلق القرار بالأمم المتحدة. عندما تقول شيئًا، هل يعنى ذلك أى شىء؟ الدول الحرة لن تسمح للأمم المتحدة بأن تتلاشى من التاريخ،

لتصبح جماعة للسجال غير مؤثرة وغير مهمة"(٧٤). وتحدث بلير بنبرة تنبؤية مماثلة: "في هذه اللحظة، إذا وجدنا الإرادة الجماعية لإدراك الخطر، لكننا فقدنا الإرادة الجماعية للتعامل معه، فإننا لن ندمر سلطة أمريكا أو بريطانيا، بل سلطة الأمم المتحدة نفسها"(٧٥). ومن جوانب عدة، أدت حرب صدام مع إيران وغزوه الكويت إلى سحب المجلس خارج ركود الحرب الباردة. وحذر الامريكيون والبريطانيون من أن العجز عن إجبار العراق على نزع سلاحه قد يعيد المجلس مجدداً ليكون على هامش العلاقات الدولية.

وفي الاجتماعات المغلقة التي عقدها المجلس في فبراير ومارس، نجح السفراء في أغلب الأحيان في تجنب المنازعات الحادة التي حدثت بين وزراء الخارجية، لكن التوتر كان واضحًا. فقد دافع السفير البريطاني جيرمي جرينستوك بلا كلل عن إصدار قرار من المجلس يفوض استخدام القوة. ويشير المراقبون إلى أن جون نيجروبونتي كان يدعمه، لكنه لم يُظهر الحماس أو الطاقة التي أظهرها زميله البريطاني. وإكرامًا لتوني بلير، واصلت واشنطون كفاحها من أجل صدور قرار ثانٍ من مجلس الأمن. لكنه كان واضحًا أن لندن كانت في حاجة ماسة إلى هذا القرار. وقال دو لا سابلييه: "كان البريطانيون على الخط الأمامي". ويتذكر سفير تشيلي فالديه إن "اللاعب الأساسي في المجلس كان جيرمي جرينستوك، وليس جون نيجروبونتي. فقد طرح البريطانيون جميع الحجج الأساسية"(٧٦).

كما تلقى جرينستوك الكثير من الهجوم. ويتذكر أحد سفراء المجلس جلسة أخطر فيها جرينستوك زملاءه بأن الشرطة العراقية منعت مفتشي الأسلحة من تفتيش مستشفى، وأشار إلى أن العراق ربما يقوم بالتعتيم على أمور مهمة. وجاء رد فعل لافروف غاضبًا. وطلب معرفة ما إذا كان البريطانيون لديهم دون غيرهم وسيلة للحصول على المعلومات من المفتشين. وبعد بضعة أيام، اتهم السفير الروسي نظيره البريطاني صراحة بأنه يغذي المجلس بمعلومات مضللة.(٧٧)

وفى ظل استمرار انقسام المجلس، وزعت الولايات المتحدة وبريطانيا وإسبانيا قراراً شديد البساطة كى يوضع قيد البحث. وكان القرار مصمَمًا على نحو غير هجومى، على خلاف القرارات التى تفوض استخدام القوة:

إعمالاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يقرر المجلس أن العراق لم يستفد من الفرصة الأخيرة التى قُدمت له بواسطة القرار ١٤٤١ لعام ٢٠٠٢, يقرر المجلس مواصلة الاهتمام بهذه القضية.[٧٨]

واجتمع وزراء خارجية روسيا وألمانيا وفرنسا وقدموا بيانًا منافسًا، انتهى إلى أن "الخيار العسكرى يجب أن يكون الملاذ الأخير. وحتى هذه اللحظة، لا تتوفر الشروط اللازمة لاستخدام القوة ضد العراق. وعلى الرغم من استمرار الريبة، فإن دليلاً لم يقدم ليثبت أن العراق مازال يحوز أسلحة للدمار الشامل أو قدرات فى هذا المجال". وتعهدوا بالعمل معًا، من أجل منع صدور قرار يفوض استخدام القوة.[٧٩]

الدول المترددة

حتى هذه النقطة، استطاع دوفيلبان سرقة أضواء المجلس عدة مرات عبر خطبه الطنانة الرافضة للحرب. وكان الفرنسيون يدركون أن الرأى العام العالمى يقف إلى جانبهم. وكانت جلسات المجلس العلنية تساعد على تقوية المعارضة للموقف الأمريكى. وفى ٧ مارس، اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء فى مجلس الأمن فى سجال علنى جديد، وسعى وزير الخارجية البريطانى جاك سترو إلى وقف المد عبر خطاب عاطفى ومرتجل على ما يبدو. وبدأ بالحديث عن دوفيلبان، مستخدمًا اسمه الأول، فى تخلٍ عن رسميات المجلس:

قال دوفيلبان إن الخيار أمامنا هو خيار بين نزع سلاح العراق عن طريق السلام، وبين نزع سلاحه عن طريق الحرب. ولكن هذا خيار غير صحيح. كنت أتمنى لو كان الأمر بهذه البساطة، لأننا كنا سنخوض هذا النقاش، وكنا سنتمسك بنزع السلاح عن

طريق السلام، ثم نذهب إلى منازلنا. لكن التناقض الذى نواجهه هو أن الطريق الوحيد لنزع سلاح نظام مارق عن طريق السلام ..... هو تدعيم دبلوماسيتنا بالتهديد الصادق باستخدام القوة.(٨٠)

وحظى خطاب سترو البارع ببعض التصفيق فى غرفة المجلس، واحتفت به الصحافة البريطانية. وروت ديلى تليجراف: "فى الليلة الماضية، كثيراً ما سحق رجل الدبلوماسية الأشيب وزير الخارجية الفرنسى أمام مجلس الأمن المشدوه". وأضافت الصحيفة أن تلك الجلسة كانت "أكثر المشاحنات العلنية سخونة بين مسئول بريطانى وفرنسى رفيعا المستوى فى الآونة الأخيرة"(٨١). ولعل سترو استطاع رفع الروح المعنوية فى لندن، لكن تعداد الأصوات لم يقدم السلوى. فقد التزمت إسبانيا وبلغاريا بالدفاع عن إصدار قرار ثانٍ من مجلس الأمن، وعبَّرت تشيلى والمكسيك وأنجولا والكاميرون وغينيا وباكستان عن ترددها علنًا، بينما بدت ألمانيا وفرنسا وسوريا وروسيا والصين معارضات بحسم لصدور قرار ثانى. واتصل بلير عدة مرات بجرينستوك لمتابعة مسار العملية، وتساءل: "ما عدد الأصوات التى يمكنك أن تضمنها لى من أجل الموافقة على صدور قرار ثانٍ؟"؛ فأجاب جرينستوك: "أربعة"؛ فرد رئيس الوزراء البريطانى: "فتات"(٨٢).

وعزا رئيس الوزراء البريطانى الصعوبة التى واجهتها واشنطون ولندن فى كسب أصوات الدول غير دائمة العضوية فى المجلس إلى طرح فرنسا إمكانية قيامها بالتصويت ضد صدور قرار ثانٍ، واستخدام الفيتو إذا رأت ذلك ضرورياً. وقال بلير لوزير خارجية بولندا: "لو لم يكن الفرنسيون قد اتخذوا هذا الموقف، لكنا قد استطعنا كسب الدول المترددة إلى موقفنا"(٨٣). ويتفق نيجروبونتى مع هذا التحليل؛ فلو كان الفرنسيون قد أومئوا إلى إمكانية امتناعهم عن التصويت، لكانت موسكو وبكين قد اتخذتا الموقف نفسه، وكان عدد كاف من الدول غير دائمة العضوية قد صوَّت إلى جانب واشنطون كى تضمن صدور قرار ثانٍ. وقال نيجروبونتى لاحقًا: "كان الأمر متوقفًا على ما يدور فى ذهن جاك شيراك. كانت هذه هى اللعبة"(٨٤).

لكن الديناميكية بدت مختلفة عند النظر إليها من جانب باريس. فقد أخبر معظم الأعضاء غير الدائمين فى المجلس الدبلوماسيين الفرنسيين أنهم يرفضون الحرب بحسم؛ لكن هذه الدول واجهت ضغوطًا مكثفة من واشنطون، وأرادت غطاءً سياسيًا. ويتذكر مسئول فرنسى شارك فى المفاوضات أن الرسالة الواردة من مختلف أعضاء المجلس غير الدائمين كانت غالبًا متماثلة: "إنكم تريدون منا العمل معكم بحيث لا تحصل الولايات المتحدة على الأغلبية؟ حسنًا، بوسعنا القيام بذلك. لكنكم لديكم عصا أكبر كثيرًا. يمكنكم استخدام الفيتو. اضطلعوا بمسئولياتكم، وسوف نضطلع بمسئولياتنا"[٨٥].

منذ وقت مبكر، يعود إلى مؤتمر سان فرانسيسكو الذى أنشأ الأمم المتحدة، كثيرًا ما اتخذت الدبلوماسية الفرنسية موقف المدافع عن الدول الصغيرة ضد الهيمنة الأنجلو - أمريكية. وكان السجال حول العراق فرصة لا تقاوم من أجل استعادة هذا الدور. وكان الأمريكيون والبريطانيون يرون فى تودد فرنسا لأعضاء المجلس غير الدائمين دليلاً على الغدر. فقد اعتقد الفرنسيون أنهم يدافعون عن حق الأعضاء الأضعف فى التصويت وفقًا لما يمليه عليهم ضميرهم، حيث تحتاج الدول الأقل قوة إلى حماية من البلطجة الأمريكية، وكان جاك شيراك مستعدًا لتقديم هذه الحماية.

وعلى الرغم من كل التركيز الذى حظيت به فرنسا، يتذكر عدة دبلوماسيين أمريكيين الدور الألمانى بمرارة واضحة. وكانت ألمانيا قد شغلت مقعد المجلس فى يناير، وبرزت كمعارض قوى لاستخدام القوة ضد العراق. وساعد السفير الألمانى جونتر بلوجر فى تنظيم عملية معارضة صدور قرار ثانٍ. وأغضب نشاطه هذا الدبلوماسيين الأمريكيين. ولم يكن رد فعلهم مفاجأة لبلوجر، وقال: "لا يحتاجون إلينا مثلما يحتاجون إلى الفرنسيين أو الروس لأنهم أعضاء دائمين، وسوف يحتاجون البلدين فى قضايا أخرى بعد العامين اللذين سوف تشغلهما ألمانيا كعضو فى المجلس.

لا تواجه الدول دائمة العضوية بعضها البعض كما تواجه "السياح"، كما يطلقون على الدول غير دائمة العضوية"(٨٦).

في حقيقة الأمر، تزايدت حدة الضغوط على الأعضاء غير الدائمين. فأيًا كانت القرارات التي قد تتخذها فرنسا وروسيا، فإن أصوات أعضاء المجلس الآخرين سوف تحدد التصورات المتعلقة بانقسام المجلس. ذلك أن تصويت تسعة أعضاء بالموافقة على التفويض بحرب يحول دونها الفيتو الفرنسي يمنح واشنطون ولندن انتصارًا أخلاقيًا. وفي الأمم المتحدة، كان سفراء الدول غير الدائمة العضوية في أغلب الأحيان يتلقون معلومات استخباراتية متناقضة. ويتذكر فالديه: "كان الأمر معقدًا للغاية بالنسبة إلينا عندما استمعنا إلى السفير نيجروبونتي يقدم لنا معلومات، ثم بعدما غادرنا الغرفة جاء إلينا السفيران الفرنسي والألماني كي يخطروننا بمعلومات مصدرها أجهزة استخباراتهم، تمثل بالضبط نقيض المعلومات الأولى"(٨٧).

ووصلت حملة حشد الأصوات إلى أعلى مستوى، حيث تحدث بلير إلى سفير تشيلي ريكاردو لاجوس ست مرات. وهاتف بوش الرئيس المكسيكي فنسنت فوكس عدة مرات، وشجع رئيس الوزراء الإسباني خوسيه ماريا أثنار - الحليف المخلص للولايات المتحدة - على التدخل بصورة شخصية لإقناع فوكس بالموقف الأمريكي. وسعى دبلوماسيون بريطانيون وأمريكيون وفرنسيون رفيعو المستوى إلى خطب ود الأعضاء الأفارقة: غينيا والكاميرون وأنجولا. وفي واشنطون، قضى باول وقتًا في اجتماع مغلق في مكتبه مع وزير خارجية دولة غينيا الصغيرة.(٨٨) وقام دوفيلبان ودبلوماسيون أمريكيون وبريطانيون رفيعو المستوى بزيارات إلى أفريقيا سعيًا وراء الأصوات الثلاثة. وتصور والتر كانشتاينر، مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشئون الأفريقية، أنه استطاع ضمان صوتين على الأقل من الأصوات الأفريقية الثلاثة.

وحظيت الدول المترددة بنوع آخر - غير معلن - من الاهتمام. ففي أوائل مارس، زعم تقرير نشرته صحيفة أوبزيرفر أن "الولايات المتحدة تقوم بحملة 'ألاعيب قذرة' ضد وفود مجلس الأمن في نيويورك، كجزء من معركة كسب الأصوات لدعم الحرب

على العراق."[89] وتحدثت عن حملة تجسس تهدف إلى تشويه سمعة أعضاء مجلس الأمن الذين يعارضون الحرب على العراق. وتجاهل معظم أعضاء المجلس ذلك، حيث افترضوا أن العديد من وكالات الاستخبارات كانت تتنصت على مكاتب وهواتف بعثاتهم في الأمم المتحدة. وقال دبلوماسي باكستاني: "لابد وأنك شديد السذاجة كي تُفاجأ بذلك"[90]. وفي واقع الأمر، هناك تاريخ طويل وثرى للتجسس في الأمم المتحدة، وكثيرًا ما حاول عملاء الاستخبارات تجنيد - وأحيانًا رشوة - الدبلوماسيين، وخاصة أولئك المنتمين إلى دول صغيرة. وفي السبعينيات، وصل الأمر إلى حد قيام وكالة الاستخبارات المركزية بوضع صحفي يتحدث الروسية في القاعة أعلى المجلس، كي يقرأ شفاه الدبلوماسيين السوفيت بينما يتناقشون مع بعضهم البعض. وفي ظل مناخ تفشي المراقبة هذا، مزح سفير بلغاريا ستيفن تافروف قائلاً: إنه كان سيسوءه معرفة أن أحدًا لا يُسجل مكالماته. وعلى الرغم من ذلك، اتخذ بعض سفراء المجلس احتياطات، حيث عُقدت العديد من المحادثات غير الرسمية مع سفراء الدول المترددة في مقر البعثة الألمانية التي بها غرفة آمنة، تم التأكد من خلوها من أجهزة التنصت.[91]

وخلال الأيام الأخيرة المتسمة بالتوتر، وقع حادث ذكّر دبلوماسيي المجلس إلى أي حد تخضع تحركاتهم للمراقبة. ففي منتصف مارس، التقى ستة من سفراء الدول المترددة في غرفة صغيرة في مقر بعثة تشيلي، وناقشوا إمكانية طرح مشروع قرار جديد، يُرجئ استخدام القوة، ويرضي الولايات المتحدة وبريطانيا، حسبما كانوا يأملون. لكن إمكانية ظهور مشروع قرار جديد قد يؤدي إلى التشويش على الخيار المطروح أمام المجلس أقلقت واشنطون ولندن. ومن ثم، فبعد دقائق من بدء الاجتماع، تلقى العديد من هؤلاء السفراء مكالمات من رؤسائهم على هواتفهم المحمولة تضمنت الأمر التالي: اترك الاجتماع فورًا. علمت الولايات المتحدة بهذا الاجتماع وتعتبره "عملاً غير ودي"[92]. وتم فض الجلسة، ولم يستطع الدبلوماسيون الاتفاق على قرار يمثل حلاً وسطًا قط. وبعد ذلك ببضعة أسابيع، وبناء على طلب سفير تشيلي، فحص ضباط من

تشيلى السفارة بحثًا عن أجهزة تنصت، فاكتشفوا أنه يجرى التنصت على الهواتف، وأن ميكروفونًا قويًا خارج المبنى كان متصلاً بمكتب السفير.[٩٣]

وكافح البريطانيون من أجل التوصل إلى تسوية اللحظة الأخيرة التى تتضمن معايير محددة وصارمة، يتعين على العراقيين الالتزام بها. لكن جهودهم باءت بالفشل، حيث لم تكن واشنطون حريصة على ذلك، بينما رفضت باريس المبادرة فور طرحها تقريبًا. وأشار جرينستوك - الذى كان معزولاً فى تلك اللحظة - بمرارة إلى أن الفرنسيين رفضوا الحل الوسط حتى قبل أن يرفضه العراقيون. وفى ١٧ مارس، سحبت الولايات المتحدة وبريطانيا وإسبانيا رسميًا مشروع القرار. وفى الوقت الذى كان فيه التشدد الفرنسى يصيب جرينستوك بالجنون فى نيويورك، كان هذا التشدد هدية سياسية بالنسبة لتونى بلير المأزوم. فقد استخدم الفريق السياسى التابع له ببراعة الفكرة القائلة بأن الفرنسيين يمارسون العرقلة السياسية. وعلى الرغم من أن عددًا قليلاً نسبيًا من البريطانيين كانوا مقتنعين بأن الحرب عملٌ حكيم، فإن الكثيرين وافقوا على أن الفرنسيين كانوا يتصرفون بطريقة بغيضة. فى ١٨ مارس، صمدت حكومة بلير فى وجه تصويت مروع على الثقة فى البرلمان.

وفى تلك الفترة، ساد هدوء غريب حول غرفة المجلس؛ فقد غادر معظم وزراء الخارجية المدينة، ولم يعد لدى مفتشى الأسلحة المزيد من الإحاطات ليقدموها. واستمرت اجتماعات المجلس، لكن العراق لم يكن على جدول الأعمال. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا، انتهى طريق الأمم المتحدة بكارثة علاقات عامة. وأصبح الإنجاز البارز الذى حققه قرار ١٤٤١ من ذكريات الماضى البعيد. وبدلاً من ذهاب التحالف إلى المعركة برخصة - معقولة، على الرغم من الخلاف حولها - من المجلس، حارب تحت غمامة من الهزيمة الدبلوماسية. ونتيجة للإستراتيجية التى صُممت من أجل منح الشرعية لحملة تستهدف الإطاحة بصدام حسين، أصبحت تلك الحملة غير شرعية وغير قانونية بالنسبة إلى جزء كبير من العالم.

واعتبر الكثيرون أن المجلس كمؤسسة تعرّض لضربة أضعفته. ورأى ريتشارد بيرل، أحد مستشارى بوش المؤثرين، فى هذه الواقعة نهاية دور الأمم المتحدة فى قضايا الأمن:

لقد أصبح فشل المجلس المتكرر فى فرض قراراته نفسها لا تخطئه عين. ذلك أنه ببساطة، لم يعد المجلس قادرًا على القيام بمهمته. ليس لدينا سوى تحالفات طوعية. ولا يجب علينا الحط من قدر هذه التحالفات باعتبارها تهديدًا للنظام العالمى الجديد، بل علينا الإقرار مسبقًا بأنها الأمل الأفضل لهذا النظام، والبديل الحقيقى للفوضى الناتجة عن الفشل الذريع للأمم المتحدة.[٩٤]

لاشك أن المجلس عجز عن صياغة إستراتيجية لنزع سلاح العراق ترضى أعضاءه كافة، وأنه فشل بصورة كبيرة فى الوفاء بمهمة حفظ السلام والأمن الملقاة على عاتقه. ونتج عن الخلافات المعلنة بقوة إلى احتقان فى العلاقات بين الدول الخمس. وكان التعويض الوحيد عن نقائص المجلس خلال عقود كثيرة هو قدرته على تهدئة التوتر فى العلاقات بين القوى العظمى. ويمكن القول إنه فعل العكس تمامًا فى قضية العراق. فعندما دفع المجلس الدول الخمس نحو المناقشات العلنية حول الحرب، فاقم خلافات ربما كان يمكن التقليل منها لو لم يلجأ إلى ذلك. وبينما كانت القنابل تقصف العراق، عاد الدبلوماسيون المتوترون والمتعبون إلى العمل الهادئ وغير المثير للجدل نسبيًا، المتعلق بعمليات حفظ السلام فى الكونغو وسيراليون.

عودة إلى الدور المهم

بعد أسبوع من بدء الحملة، استأنف المجلس عمله حول العراق. ففى ٢٨ مارس، فوض بالإجماع الأمين العام لاستخدام الأموال المتوفرة فى حسابات النفط مقابل الغذاء فى المساعدة الإنسانية. وكان السؤال حول الدور السياسى الذى يجب أن تلعبه المنظمة الدولية شائكًا بدرجة أكبر. فمنذ البداية، عارضت موسكو وباريس أية خطوات

قد تضفى شرعية على الغزو بأثر رجعى. كما دعا البلدان إلى قيام الأمم المتحدة بدور قوى فى إدارة البلاد. وبمعنى ما، قالوا إنه يجب استعادة سلطة الأمم المتحدة. وأكد وزير خارجية روسيا إيجور إيفانوف أن النظام الدولى بمثابة "هرم على قمته الأمم المتحدة ومجلس الأمن". وحذر من أنه "لا يوجد بديل للأمم المتحدة"(٩٥).

وفى ظل الانتصار العسكرى الجديد الذى حققته إدارة بوش، فإنها لم تكن تميل إلى منح منظمة ترتاب فيها بعمق أى دور مهم. وقام باول بجولة دبلوماسية جديدة، تضمنت رحلة إلى موسكو من أجل إجراء مباحثات مباشرة حول شكل القرار الجديد الذى سوف يصدره المجلس. وخلال أسابيع من المفاوضات، جرَّب الدبلوماسيون صيغًا متنوعة تحدد الدور الذى يجب أن تلعبه الولايات المتحدة فى عراق ما بعد الحرب. وكان بين هذه الصيغ "دور مركزى، لكنه ليس الدور المركزى"، و"دور قوى جدًا جدًا"، و"دور قوى"، و"دور حيوى". وفى نهاية مايو، تم التوصل إلى اتفاق حول قرار يعطى الأمريكيين معظم ما كانوا يريدون، حيث تم الاعتراف بالقوات التى تحتل العراق، باعتبارها السلطة المؤقتة فى البلاد، ولاعبًا أساسيًا فى إقامة الحكومة العراقية الجديدة. وطُلب إلى الأمم المتحدة التنسيق مع التحالف فى الشئون الإنسانية والاقتصادية والسياسية، من دون أن يكون لها سلطة محددة. وصدر القرار بدون تصويت أى عضو بالرفض، بينما امتنعت سوريا وحدها عن التصويت. وقال جاك سترو إن القرار "يبين أن المجتمع الدولى عاد جنبًا إلى جنب مرة أخرى"(٩٦).

ربما كان المجلس يعود جنبًا إلى جنب، لكن العراق كان ينهار. فبعد الحرب، أُرسل فريق صغير تابع للأمم المتحدة - يضم خبراء فى السياسية والتنمية ومجال الإغاثة الإنسانية - إلى بيئة تتسم بغياب القانون والعنف المتصاعد. ومنذ المهمات الموجعة فى التسعينيات، حاولت الأمانة العامة إبعاد المجلس عن إرسال موظفين تابعين للأمم المتحدة إلى بيئات لا تناسبهم. ولذلك شعر كبار موظفى الأمم المتحدة بالإحباط إزاء الدور الذى طُلب من المنظمة القيام به فى العراق. وقال كيران بريندرجاست، أحد

كبار مساعدى كوفى أنان: "لم استطع جعل التحالف يقول لنا ما هو جوهر الدور الحيوى الذى قالوا إنهم يريدون منا القيام به هناك. لم تُطلب منا النصيحة فى أى أمر، ولم يُطلب منا لعب دور فى أى أمر. كنا هناك كمجرد ديكور"(٩٧)، وتحول الإحباط إلى غضب عارم فى نهاية أغسطس، حينما دمرت قنبلة مقر الأمم المتحدة فى بغداد وقتلت ٢١ شخصًا، من بينهم سيرجيو فييرا دى ميلو، الممثل الخاص للأمين العام الذى يتسم بالموهبة والشخصية الكاريزمية.(٩٨)

عمَّقت تفجيرات بغداد الإحساس القوى بالأزمة - الموجود من الأساس - بين كبار مسئولى الأمم المتحدة. فلم تعد الفائدة السياسية لمجلس الأمن محل شك فحسب، بل أن استقامة المنظمة نفسها أصبحت موضع شك. وفى غضون الأسابيع التالية على الحرب، "فضحت سلسلة تقارير إعلامية سوء الإدارة فيما يخص برنامج النفط مقابل الغذاء. وتساءلت صحيفة صنداى تليجراف التى نشرت بحثًا مطولاً عن البرنامج: "أين مليارات العراق النفطية المفقودة؟"(٩٩). وكان دبلوماسيو المجلس يعلمون منذ سنوات أن نظام العقوبات به انتهاكات. وكان الأمريكيون أكثر اتساقًا من غيرهم فى السعى إلى الالتزام بقواعد البرنامج، لكنهم كانت يذعنون للمخالفات التى يرتكبها الكثير من حلفائهم. وعرف الرأى العام إلى أى حد كان صدام ماهرًا فى الالتفاف على نظام العقوبات، وكيف استطاع خطب ود رجال الأعمال والسياسيين، بل وبضعة مسئولين فى الأمم المتحدة. وقد خضع ابن كوفى أنان للتحقيق حول صفقات مرتبطة ببرنامج النفط مقابل الغذاء.

ورأى أنان أن المنظمة نفسها كانت فى خطر. وقال للجمعية العامة فى سبتمبر ٢٠٠٣: "لقد وصلنا إلى مفترق طرق" .

ربما لا تكون هذه اللحظة أقل حسمًا من عام ١٩٤٥ نفسه، حينما أُنشئت الأمم المتحدة. يجب علينا الآن أن نقرر ما إذا كان من الممكن الاستمرار على الأساس الذى اتُفق عليه آنذاك، أم نحتاج إلى إجراء تغيرات جذرية. ولا يجب علينا الهروب من الأسئلة المتعلقة بكفاءة وفعالية القواعد والأدوات التى فى حوزتنا.(١٠٠)

وأصر أنان على تناول الأمم المتحدة على نحو عاجل مسألة العمل العسكرى الأحادى، وكيفية التعامل مع الأزمات الإنسانية، وكيف يمكن عن طريق الإصلاح دعم شرعية مجلس الأمن. وكان الحل عند الأمين العام هو تشكيل لجنة تضم عدداً من الحكماء من الرجال والنساء على المستوى الدولى، كى يبتكروا وسائل إصلاح المنظمة وإعادة توجيهها. وبعد ذلك بعام، أصدرت ما سُميت: "اللجنة العليا للخبراء حول التهديدات والتحديات والتغيير" تقريرها. وكان بمثابة خلاصة وافية ومدروسة من الإصلاحات المقترحة، امتدت من الإدارة إلى طاقم الموظفين إلى الموازنة. وتناول التقرير قضايا صعبة، من بينها مجلس حقوق الإنسان المثير للجدل، وتطور "مسئولية الحماية"، وهو المبدأ الذى يمهد الطريق أمام التدخل الإنسانى فى العديد من الحالات. كما اقترح التقرير خطتين لإصلاح مجلس الأمن، كلاهما يتضمن زيادة عدد أعضائه إلى ٢٥ عضواً.

واتضح أن المخاوف من عدم قدرة المجلس على التعافى من الفجوة السياسية حول العراق كانت مبالغًا فيها. وأشار معظم دبلوماسيى المجلس إلى أن التوتر حول العراق لم يعُق عمل المجلس لفترة طويلة. وفى الواقع، توحد أبطال السجال حول العراق بعد فترة قصيرة من الفشل الدبلوماسى. ففى مايو ٢٠٠٣، تجاوب المجلس على الفور مع اندلاع العنف فى شرق الكونغو، وفوض إرسال قوة بقيادة فرنسا. وفى بداية ٢٠٠٤، عملت الولايات المتحدة وفرنسا يداً بيد، من أجل تفويض إرسال قوة إلى هاييتى، حيث كان مؤيدو حكومة جون برتراند أريستيد يتقاتلون مع الفصائل المناوئة. وبفعل الضغط الدبلوماسى الأمريكى الفرنسى، وافق أريستيد على ترك الجزيرة، وتعاونت قوات البحرية الأمريكية والجنود الفرنسيين فى المساعدة على حفظ النظام هناك بعد ذلك.[١٠١]

كما لم تظهر دلائل على فقدان العالم اهتمامه بالمجلس. فمع تدهور أوضاع ما بعد الحرب فى العراق، قال بعض المراقبين إن مكانة المجلس قد ارتفعت بفعل الصدام الدبلوماسى. ذلك أن رفض المجلس القبول بعمل عسكرى من جانب أقوى أعضائه زاد

من مصداقيته بين الدول القلقة من القوة الأمريكية. وقال بول هينبيكر، سفير كندا فى الأمم المتحدة فى ذلك الوقت: "لقد نجحت الأمم المتحدة بالفعل. ربما يكون رفض المجلس منح الأمريكيين والبريطانيين السلطة للقيام بذلك قد أضاف إلى مصداقية هذه المؤسسة. لم ترضخ تلك المؤسسة أمام الضغط الهائل من جانب البلد الأقوى على وجه الأرض"(١٠٢).

وفى ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، تنافست الدول على عضوية المجلس بحماس غير مسبوق. وقُرِئت على نحو واسع الأقسام التى تتعامل مع إصلاح مجلس الأمن فى تقرير اللجنة العليا، ودار حولها جدل ساخن. وأعطى نشر التقرير قوة دافعة جديدة لفكرة توسيع عضوية المجلس. أما الدول صاحبة الفرص الأقوى فى الحصول على عضوية المجلس الدائمة - البرازيل واليابان وألمانيا والهند - فقد استغلت التقرير فى الدفاع عن قضيتها. وفى بعض الأحيان، شعر مسئولو الأمم المتحدة بالإحباط لأن العناصر الأخرى الواردة فى التقرير لم تحظ باهتمام يُذكر. وعلى الرغم من التوقعات القوية بأن قضية العراق جعلت المجلس غير ذى أهمية، بدا فى معظم الأحيان أن الدبلوماسيين فى نيويورك لم يكونوا راغبين فى الحديث عن أى شىء سواه.(١٠٣)

وعكست السرعة النسبية التى عاد بها المجلس إلى طبيعته حقيقة مهمة بشأن الجدل حول العراق. فكثيراً ما أعطت النقاشات الساخنة بين واشنطون وباريس على وجه الخصوص انطباعًا بأن تلك الأزمة الدبلوماسية استنفدت طاقة المجلس بأكملها. لكن النزاع لم يكن فى الواقع بين مصالح حيوية للدول العظمى. ذلك أن روسيا - وفرنسا وإن كان بدرجة أقل - كانت لديها مصالح متواضعة فى العراق. وكان خلاف البلدين مع الولايات المتحدة يتعلق بحجم التهديد الذى يمثله العراق، والتبعات المرجحة للاحتلال. وكمبدأ عام، رغب البلدان فى تقييد القوة الأمريكية بسلطة المؤسسة الدولية. لكن لم تصدر إشارة واحدة تدل على أن أيًا من أعضاء المجلس المختلفين مع أمريكا ترغب فى عقابها اقتصاديًا، أو القيام بمعارضة قوية للعمل العسكرى الأمريكى فور بدئه.

وكان التناقض بين هذه الأزمة والعديد من الأزمات التى تعامل معها المجلس فى تاريخه قوياً. ذلك أنه فى أزمات برلين والسويس والصواريخ الكوبية وحربى الشرق الأوسط فى ١٩٦٧ و١٩٧٣، ظهر احتمال حقيقى لحدوث صراع عسكرى بين الدول دائمة العضوية فى المجلس. وفى هذه الحالات، عمل المجلس كمنتدى للنقاش والتوصل إلى حلول وسط فيما يخص النزاع القائم. وعلى العكس من ذلك، كان النزاع حول العراق يمثل فى عديد من النواحى نزاعًا حول المجلس نفسه، حيث أرادت واشنطون ولندن مباركة المجلس، بينما لم يرد بقية الأعضاء الخمسة منحهما هذه المباركة. وكانت رخصة المجلس مهمة. وكان الأعضاء الخمسة مستعدين للتنازع حولها؛ لكن لم يكن هناك وجه للمقارنة بين تلك المعركة الدبلوماسية وبين صدامات الحرب الباردة الأكثر خطورة.

وعلى الرغم من كل الدراما والوزن الذى اكتسبه الجدل حول العراق، كان من الناحية البنيوية يشبه الخلافات حول عملية ثعلب الصحراء وهجوم الناتو فى كوسوفو اللذين لم يؤد أىٌ منهما إلى القضاء على المجلس. وكما كان الحال مع هاتين القضيتين، دافعت واشنطون ولندن عن موقفهما، وذهبتا إلى آخر ما تحتمله العملية، ثم تجاوزتا المجلس، قبل السعى مرة أخرى إلى الحصول على موافقته بعد انتهاء العمليات العسكرية الرئيسية. وعلى الرغم من اعتقاد كوفى أنان أن حرب العراق مثلت خطراً وجودياً على المنظمة الدولية، فإن أعضاء مجلس الأمن لم يشاركوه الإحساس بالقلق على ما يبدو.

وبالنسبة للجانب الأمريكى، توارت التنبؤات القوية حول عدم جدوى المجلس فى المستقبل. فعلى عدة جبهات، قررت واشنطون أن هذه الهيئة مازالت ذات قيمة. وعملت إدارة بوش بجدية على التوصل إلى اتفاق سلام بين شمال السودان وجنوبه، وسعت من خلال المجلس إلى إرسال قوة حفظ سلام من أجل مراقبة الاتفاق. ومع اتساع نطاق القتال فى إقليم دارفور السودانى، عاد المجلس إلى مركز الصدارة. وعلى الرغم من مقاومة الروس والصينيين، أدان المجلس فى النهاية سياسة الخرطوم فى دارفور،

وفتح تحقيقًا حول جرائم الحرب فى الإقليم، وفرض حظرًا للسلاح. وفى مارس ٢٠٠٥، أحال المجلس - فى ظل إذعان من جانب أمريكا، من دون حماس بالتأكيد - قضية دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية. ولم يكن استخدام أمريكا للمجلس فى مواجهة الأزمات الإنسانية أمرًا مفاجئًا؛ فمنذ نهاية الحرب الباردة، برزت القضايا الأفريقية - بما فى ذلك عدد من عمليات حفظ السلام النشطة - على وجه الخصوص باعتبارها مركز نشاط المجلس. كما كان يصعب توقع القرار الأمريكى بالسعى إلى اتخاذ المجلس إجراء فيما يخص البرنامج النووى لإيران وكوريا الشمالية. ومن وجهة النظر الأمريكية، كان هذا بالضبط نوع التحدى الذى فشل المجلس فى مواجهته فى العراق. إذَن، فبعد عامين على سقوط بغداد، استخدمت واشنطون المجلس فى تعقب بقية أعضاء ما أطلق عليه بوش: "محور الشر".

صواريخ ورسائل

وظهر تحدى منع الانتشار النووى بالتزامن مع وصول سفير أمريكى جديد إلى مجلس الأمن. ففى مارس ٢٠٠٥، رشح بوش جون بولتون سفيرًا فى الأمم المتحدة. وكانت هذه الخطوة صادمة بالنسبة إلى مجلس اعتاد على حصافة جون نيجروبونتى وخليفته اللطيف نوعًا ما جون دانفورث، السيناتور الذى عُين وزيرًا للأسقفية. وتصدر بولتون أثناء عمله فى وزارة الخارجية المساعى - التى لم تحظ بشعبية - الرامية إلى تحصين الأمريكيين ضد المحكمة الجنائية الدولية. وكان لدى بولتون خبرة طويلة مع الأمم المتحدة، حيث عمل مساعد وزير الخارجية لشئون الأمم المتحدة خلال ولاية بوش الأولى، لكنه كان ناقدًا عنيفًا أيضًا.

وحيث إن بولتون كان كاتبًا غزير الإنتاج وواحدًا من المفكرين المحافظين البارزين، فإن انتقاداته لم تقتصر على الأزمات والانحيازات السياسية التى ترتبط بإدارة الأمم المتحدة، بل اشتملت على ما اعتبره توجهًا خطيرًا نحو النزعة فوق القومية فى العلاقات

الدوليـة. وكـان بولتـون قـوميًا مـخلصًا، ومـدافـعًا عن سيـادة الدولة. وكـانت رؤيتـه تجاه الأمم المتحدة تشترك فى كثير من النواحى مع رؤية ديجول. ولم يكن يجد فـائدة تُذكر فى بيروقراطية الأمم المتـحدة الدائمـة، وكان يرى فى المجلس الذراع الأكثر فائدة للمنظمـة الدوليـة، أو ربمـا الأقل عـقـمًـا. وكـان خطـابه العنيـد فى أغلب الأحـيـان وشاربه الكثيف يعززان من صـورته كـرجل ذاهب إلى نيويورك من أجل التصـارع مع المنظمة الدولية.

وبعد صدامات وفشل فى تثبيت وضعه كسفير واشنطون فى الأمم المتحدة – فقد عُين فى النهاية بصورة مؤقتة، عندما كان الكونجرس فى غير فترة انعقاده -- وصل إلى نيـويورك فى أوائل أغـسطس ٢٠٠٥، وعلى غـرار نهج دانيـال باتريك مـوينهـيـهـان وجين كيركباتريك، كان بولتون يتصرف عادة كما لو أن الأمم المتـحدة مثل طفل جامح فى مدرسة يحتـاج إلى التقـويم. وعندما جاء دوره كرئيس لمجلس الأمن، أصر على أن تبدأ الاجتماعات المتـأخرة المكروهة فى موعدهـا المقرر. وقال للصحف: "البدء فى الموعد المحـدد نوع من النظام. قـرعت على المطرقـة فى العـاشـرة على الرغم من أننى كنت وحدى فى الغرفة"[١٠٤] .

ولم ينجح بولتـون فى فـرض الالتـزام بـالمواعـيـد على المجلس، لكنه حـقق نجـاحًـا متواضـعًا فى استخلاص قرارات منه. ذلك أنه على الرغم من تشكك الروس والصينيين، ضـغطت الولايات المتـحدة وبريطـانيا وفـرنسـا من أجل فرض عقـوبات على السـودان، واستطاعت تفـويض قـوة لحفظ السـلام بالعمل فى إقليم دارفور. لكن أبرز نجـاحـات بولتـون وأعـزها لديه تعلق بالانـتـشـار النووى. فـفـى ٤ يوليـو ٢٠٠٦، أطلقت كـوريا الشمالية العديد من الصواريخ البالستية فى بحر اليابان. وأقلقت هذه التجارب اليابان والولايات المتـحـدة. وضـغط بولتـون من أجل إدانة هذه الخطوة، وفـرض عـقـوبـات على كوريا الشمالية فوراً. واعترضت الصين، حيث كانت تحظى بعلاقات وثيقة مع بيونج يانج، وكانت لا تريد الدخول فى مواجهة علنية مع نظامها. وكانت الأولوية بالنسبة إلى

بيكين هى منع حدوث انفجار اقتصادى واجتماعى داخل كوريا الشمالية، وليس مواجهة نظامها بشأن أسلحة ليس مرجحًا أن تمثل تهديدًا للصين. وبعد أسبوع من المفاوضات المضنية، نجح بولتون فى إدانة التجارب النووية، لكنه لم يحصل على العقوبات التى كان يريدها. وواجه ديناميكية محبطة مماثلة فيما يخص إيران التى أحالتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية - هيئة المراقبة النووية التابعة للأمم المتحدة - إلى مجلس الأمن فى فبراير ٢٠٠٦. ولم يكن بوسع الدول الخمس الاتفاق على إجراءات لتصعيد العقوبات الاقتصادية على طهران، على الرغم من رفضها وقف تخصيب اليورانيوم. ولم تكن روسيا والصين على استعداد لقطع علاقاتهما المثمرة مع هذا البلد فى مجالى الطاقة والتكنولوجيا، وكانتا قلقتين من أن تفتح العقوبات الباب أمام العمل العسكرى.

ودخل الجدل حول الانتشار النووى مرحلة جديدة أكثر إلحاحًا فى أكتوبر ٢٠٠٦، عندما أجرت كوريا الشمالية تجربة ذرية صغيرة. وعقد بولتون مشاورات مكثفة مع سفراء الدول الخمس الآخرين، حيث عُقد نحو ٢٠ اجتماعًا بين ممثلى الدول دائمة العضوية فى غضون أسبوع، لكن الصين كانت الدولة المحورية فى هذه القضية. وجلس بولتون ونظيره الصينى خريج كلية لندن للاقتصاد وانج جوانجيا فى الأماكن الهادئة فى مقر الأمم المتحدة كى يتحدثا. وكان وانج يدخن بلا توقف، وكان بولتون كثيرًا ما يراه وبيده سيجارة فى الاستراحة المجاورة لغرفة المجلس.(١٠٥)

وكانت مركزية الصين فى الجدل الدائر حول كوريا الشمالية أمرًا طبيعيًا. فنتيجة للجغرافيا والأيديولوجيا، احتلت الصين موقع الصدارة فى معظم المناقشات حول نظام كوريا الشمالية المعزول. لكن قوة الحضور الصينى داخل المجلس كانت أيضًا نتاجًا لتغير مكانتها على الصعيد العالمى. ذلك أنه خلال ما يقرب من أربعة عقود من عضوية المجلس، تصرفت الصين كقوة إقليمية ذات مصالح ضيقة. لم يبادر الدبلوماسيون الصينيون قط تقريبًا بطرح أى مشروع قرار، وكانوا يفضلون التفاعل مع مبادرات الآخرين. وكثيرًا ما اعتمد الدبلوماسيون الأمريكيون على

الاستعداد الذى يبديه الصينيون للامتناع عن التصويت - حتى فيما يخص القرارات التى لا تعجب بيكين - بدلاً من الظهور كبلد معزول أو الوقوف ضد توافق الأعضاء الدائمين الآخرين.

ومع تصاعد قدرات الصين الاقتصادية، اكتسبت دبلوماسية هذا البلد ثقة جديدة. ففى يونيو ٢٠٠٥، هددت بيكين علنًا باستخدام الفيتو من أجل إجهاض خطة لتوسيع عضوية المجلس الدائمة وضم اليابان إليه. بل إن وانج جوانجيا تحدث بصراحة فى بعض المناسبات حول إجراءات المجلس حول الشرق الأوسط، وهو ما عاد جزئيًا إلى أن موظفين صينيين كانوا يخدمون فى مهمات المراقبة التابعة للأمم المتحدة هناك. ووقفت الصين إلى جانب روسيا باستمرار فى معارضة إقرار عقوبات تأديبية ضد حكومة السودان. وكان العامل المشترك فى العديد من المواقف التى اتخذتها الصين هو الحرص على الحد من التدخل فى الشئون الداخلية للدول.[١٠٦] وعندما حان وقت وصول بولتون إلى نيويورك، كان هذا المنظور يُسمع بقوة أكبر فى المجلس. وقال بولتون: "بوسعى أن أرى بوضوح شديد الاختلافات فى النهج الذى يتبعونه بين بوش الحادى والأربعين وبوش الثالث والأربعين"؛ فقد أصبح الدبلوماسيون الصينيون يتحدثون بحسم أكبر، وغالبًا بإتقان شديد للإنجليزية.[١٠٧]

وأدت الثقة الجديدة التى اكتسبتها الصين، جنبًا إلى جنب مع الارتياب الروسى فى العديد من المبادرات الأمريكية، إلى تعقيد دبلوماسية المجلس. وانتهت الأيام الذهبية فى بداية التسعينيات، عندما كانت القوى الغربية تنفذ أجندتها فى ظل معارضة لا تُذكر. ورجع ذلك جزئيًا إلى افتقار الغرب إلى أجندة مشتركة فيما يخص قضايا بعينها. وعلى سبيل المثال، كان الجدل حول الحرب على العراق فى جوهره معركة بين القوى الغربية وبعضها البعض. لكن هذا الشجار الجماعى شوش على توجه أكثر أهمية، هو الميل المتزايد نحو الحسم من جانب الروس والصينيين. واكتسبت العديد من السجالات بعد حرب العراق - حول السودان وإيران وكوريا الشمالية -

نكهة متميزة، تتعلق بالمواجهة بين الشرق والغرب، وبين التدخل والسيادة الوطنية التقليدية، وبين حقوق الإنسان للفرد والمصالح الجماعية.

نتيجة لهذا التوتر الأيديولوجي المتصاعد، أصبح تحقيق إنجازات في المجلس عملاً صعبًا، لكنه غير مستحيل. وكان بولتون يعرف وانج منذ سنوات، وكانا قد ناقشا في السابق قضايا الانتشار النووي. وأدى التركيز الدبلوماسي من جانبهما - إلى جانب الجهود الموازية بين واشنطون بيكين - إلى تحقيق مكاسب. فبعد بضعة أيام من المفاوضات، أخطر وانج بولتون أن الصين لن تستخدم الفيتو، وحذت موسكو حذو بيكين. وفي ١٤ أكتوبر ٢٠٠٦، أدان المجلس بالإجماع التجربة النووية لكوريا الشمالية، وفرض قيودًا جديدة على التجارة مع نظام كيم يونج إيل.[١٠٨] وأعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس أن هذا الإجراء سوف يكون "أداة قوية" تساعد على زيادة الضغوط على كوريا. وكان بولتون راضيًا لأن القوى العظمى بعثت أخيرًا برسالة قوية إلى كوريا الشمالية. وكان يأمل أن تكون هذه سابقة مهمة.

لكنه سرعان ما تحرر من هذا التصور. ففي يوم صدور القرار المذكور، نقل السفير الروسي في الأمم المتحدة إلى بولتون رسالة شخصية من سيرجي لافروف، سفير موسكو السابق في الأمم المتحدة الذي رُقي إلى منصب وزير الخارجية. وكان لافروف يتابع من موسكو المفاوضات داخل المجلس، ووافق في النهاية على تصويت روسيا بالموافقة على القرار؛ لكنه أراد أن يؤكد أن موافقة روسيا على القرار لا تعبر عن تحول أوسع فيما يخص إستراتيجيتها حول منع الانتشار النووي. وذكرت الرسالة التي سلمت إلى بولتون أن "إيران لن تكون بهذه السهولة"[١٠٩].

هوامش الفصل السابع

(١) مكالمة أجراها المؤلف بالهاتف مع السفير أندريه فرانكو.

(2) UN Press Release 7141 (Sept. 11, 2001).

(٣) مقابلة أجراها المؤلف مع أندريه فرانكو .

(4) UNSC Resolution 1368 (Sept. 12, 2001).

(٥) مقابلة أجراها المؤلف مع مسئول فرنسى رفيع المستوى

(6) Nicholas Kraiev, "China, Iran Seek U.N. Role in Retaliation," Washington Times, Sept. 19, 2001, Al.

(7) Anton La Guardia, "Putin and Chirac Suggest That UN Leads the Allies," Daily Telegraph, Sept. 21, 2001, 13.

(8) UNSC Resolution 1373 (Sept. 28, 2001).

(9) David Malone, The International Struggle over Iraq: Politics in the UN Security Council, 1980-2005 (New York: Oxford University Press, 2006), 186.

(١٠) حاول الوفد الأمريكى إدخال عبارة :"إحضار العدالة إلى الإرهابيين"، مردداً صدى ما قاله بوش فى خطابه إلى الكونجرس. لكن سفير أيرلندا عارض هذه الإضافة حسب قول السفير ريتشارد ريان. وأصبح النص: "خضوع الإرهابيين للعدالة".

(١١) مقابلة أجراها المؤلف مع أندريه فرانكو.

(12) United States Officially Informs United Nations of Strikes," Washington Times, Oct. 9, 2001, A14.

(١٣) مقابلة أجراها المؤلف مع السفير ريتشارد ريان.

(14) UN Press Release, AFG/152, SC/7167 (Oct. 10, 2001).

(15) Colum Lynch, "Extraordinary Security Greets U.N. Delegates," Washington Post, NOV. 11, 2001, A22.

(16) James Bone, "Straw Stranded as UN Locks Doors," Times (London), Nov. 13, 2002.

(17) UNSC Resolution 1405 (Apr. 19, 2002).

(18) The UN undersecretary, General Hans Corell, as quoted in Gerald Nadler, "World's First Permanent War Crimes Court to Come into Force July 1 Despite U.S. Opposition," Associated Press, Apr. 11, 2002.

(19) The UN Special Rapporteur for the Independence of the Judiciary, Param Cumaraswamy, quoted in "UN Forfeiting International Leadership with ICC Withdrawal: UN Expert," Agence France Presse, May 8, 2002.

(20) Serge Schmemann, "U.S. Links Peacekeeping to Immunity from New Court," New York Times. June 19, 2002, 3.

(21) Serge Schmemann, "U.S. Vetoes Bosnia Mission, Then Allows 3-Day Reprieve," New York Times, July 1, 2002, A3.

(22) John Ibbitson, "Canada Condemns World Court Compromise," Globe E Mail, July 13. 2002, All.

(23) Patrick Smyth, "UN Mandates Renewed after Compromise on US Troops," Irish Times, July 15, 2002, 9.

(24) "The Ugly American Again," Japan Times, July 10, 2002.

(25) President's State of the Union Speech, Jan. 29, 2002.

(26) White House, Office of the Press Secretary, "Vice President Speaks at VFW 103rd National Convention," Aug. 26, 2002.

(27) Glenn Kessler, "Powell Treads Carefully on Iraq Strategy; Weapons Inspection Urged before Action," Washington Post, Sept. 2, 2002, A1.

(28) Tony Blair speech to the Labour Party Conference, Oct. 1, 2001.

(29) Bob Woodward, Plan of Attack (New York: Simon & Schuster, 2005), 183-184.

(30) Julia Preston and Todd S. Purdum, "U.N. Inspectors Can Return Unconditionally, Iraq Says," New York Times, Sept. 17, 2002, A1.

(31) Julian Borger and Ian Traynor, "Bush Sets the War Clock Ticking," Guardian, Sept. 13, 2002, 1.

(32) Todd S. Purdum and Elisabeth Bumiller, "Bush Seeks Power to Use 'All Means' to Oust Hussein," New York Times, Sept. 20, 2002, A1.

(33) Fraser Nelson, "Straw: Britain Does Not Need UN Approval," Scotsman, Sept. 26, 2002, 1.

(34) George Will, "Stuck to the U.N. Tar Baby," Washington Post, Sept. 19, 2002, A27.

(35) Robert Schlesinger, "Lawmakers Eye Narrowing of Iraq Resolution," Boston Globe, Sept. 23, 2002, A1.

(36) Anton La Guardia, "Powell Confident of Ultimatum to Iraq within Days," Telegraph, Sept. 17,2002.

(37) Julia Preston and Todd S. Purdum, "U.N. Inspectors Can Return Unconditionally, Iraq Says," New York Times, Sept. 17, 2002, A1.

(38) Author interview with French Foreign Ministry official (conducted on background basis).

(39) Hans Blix, Disarming Iraq (New York: Pantheon, 2004), 89.

(40) "UN Resolutions a Chance for Iraq to Disarm in Peace: Chirac," Agence France Presse, NOV. 8, 2002.

(٤١) مقابلة أجراها المؤلف مع السفير جون نيجروبونتي.

(٤٢) مقابلة أجراها المؤلف بالهاتف مع السفير أندريه فرانكو.

(43) Edith Lederer, "Facing U.N. Criticism, U.S. Defends Deal to Take Possession of Iraq's Weapons Declaration," Associated Press, Dec. 11, 2002.

(44) Woodward, Plan of Attack, 249.

45. George Tenet, At the Center of the Storm: My Years at the CIA (New York: HarperCollins, 2007), 361.

(46) Malone, International Struggle over Iraq, 196.

(47) Elaine Sciolino, "UN Inspectors to Ask for More Time in Iraq; In Rebuff to U.S., Chirac Supports Move," International Herald Tribune, Jan. 18, 2003, 4.

(٤٨) مقابلة أجراها المؤلف مع السفير جان مارك دو لا سابلييه.

(49) Joe Lauria, "U.S. on Collision Course with Security Council over Iraq Action," Gazette, Jan. 21, 2003, A18.

(٥٠) مقابلة أجراها المؤلف مع السفير مار جروسمان.

(51) James Bone, Richard Beeston, and Charles Bremner, "Germany Blocks the Road to War," Times (London), Jan. 23, 2003, 1.

(٥٢) مقابلة أجراها المؤلف مع مسئول سابق فى وزارة الخارجية الأمريكية.

(53) Age, Jan. 31,2003.

(54) SCOR, 4692nd meeting (Jan. 27, 2003), 3, 12.

(55) Woodward, Plan of Attack, 291.

(٥٦) مقابلة أجراها المؤلف مع السفير جون نيجروبونتى.

(٥٧) مقابلات أجراها المؤلف مع الكولونيل لورانس ويلكرسون وعدد من كبار المسئولين فى الإدارة الأمريكية.

(58) Tenet, At the Center of the Storm, 375.

(٥٩) مقابلات أجراها المؤلف مع الكولونيل لورانس ويلكرسون وعدد من كبار المسئولين فى الإدارة الأمريكية.

(60) David Cohen, "Hidden Treasure: What's So Controversial about Picasso's Guernica?" Slate, Feb. 6, 2003, http://www.slate.com/id/2078242/; Claudia Winkler, "The 'Guernica' Myth," Weekly Standard online, Apr. 16, 2003, http://www.weeklystandard.com/Content/Public/ Articles/000/000/002/556paocc.asp.

(61) UN Doc. S/PV.4701 (Feb. 5, 2003), 17.

(62) مقابلة للكاتب مع مسئول رفيع فى الخارجية الأمريكية conducted on background basis).

(63) "Irrefutable," Washington Post, Feb. 6, 2003, A36.

(64) "The Case against Iraq," New York Times, Feb. 6, 2003, 38.

(٦٥) مقابلة أجراها المؤلف عبر الهاتف مع السفير ستيفان تافروف .

(٦٦) مقابلتان أجراهما المؤلف عبر الهاتف مع السفير جان مارك دو لا سابلييه والسفير جونييه بلوجير .

(٦٧) مقابلة أجراها المؤلف مع السفير جوان جابرييل فالديس.

(68) Andrew Buncombe, "Rumsfeld Condemned for Insulting Germans during Fence-Mending Jaunt into Old Europe" Independent, Feb. 10, 2003.

(69) Julian Coman and David Wastell, "The Parting of the Ways," Sunday Telegraph, Feb. 16, 2003, 18.

(٧٠) مقابلة أجراها المؤلف عبر الهاتف مع السفير ستيفان تافروف.

(٧١) مقابلة أجراها المؤلف عبر الهاتف مع السفير جان مارك دو لا سابلييه .

(72) SCOR, 4707th Meeting (Feb. 14, 2003), 13.

(٧٣) مقابلة أجراها المؤلف عبر الهاتف مع السفير ستيفان تافروف.

(74) Bill Sammon, "Bush Urges U.N. to Show 'Backbone,'" Washington Times, Feb. 14, 2003, A1.

(75) "We've Made a Good Start, but We've Not Been Bold Enough," daily Telegraph, Oct. 2, 2002, 10.

(٧٦) مقابلة أجراها المؤلف عبر الهاتف مع السفير جان مارك دو لا سابلييه.

(٧٧) مقابلة أجراها المؤلف مع السفير جوان جابرييل فالديس.

(78) U.S.-British Draft Resolution Stating Position on Iraq," New York Times, Feb. 25, 2003, A14.

(79) Elaine Sciolino, "France and Germany Call for Long Inspections," New York Times, Feb. 25, 2003, A14.

(80) United Nations, Doc. S/PV.4714 (Mar. 7, 2003).

(81) Marcus Warren and Robin Gedye, "Straw Takes War to the French in Vitriolic U.N. Tirade," Daily Telegraph, March 8, 2003, 5.

(82) Julian Coman, "The Blunt Response of Britain's UN Ambassador . . . ," Sunday Telegraph, Mar. 16, 2003, 19. Jeremy Greenstock confirmed the account in an interview with the author.

(83) Peter Stothard, Thirty Days: Tony Blair and the Test of History (New York: HarperCollins, 2003), 41.

(٨٤) مقابلة أجراها المؤلف مع السفير جون نيجروبونتى.

(٨٥) مقابلة أجراها المؤلف مع مسئول فرنسى رفيع المستوى.

(٨٦) مقابلة أجراها المؤلف مع جونييه بلوجير.

(٨٧) مقابلة أجراها المؤلف مع السفير جوان جابرييل فالديس.

(88) Richard Wolffe and Tamara Lipper, "Powell in the Bunker," Newsweek, Mar. 24, 2003, 30.

(89) Martin Bright, Ed Vulliamy, and Peter Beaumont, "Revealed: US Dirty Tricks to Win Vote on Iraq War," Observer, Mar. 2, 2003, 1.

(90) Colum Lynch, "Spying Report No Surprise to U.N.," Washington Post, March 4, 2003, A17.

(٩١) مقابلة أجراها المؤلف عبر الهاتف مع السفير جونييه بلوجير.

(92) Heraldo Munoz, A Solitary War: A Diplomat's Chronicle of the Iraq War (Golden, CO: Fulcrum, 2008), 57-58.

(٩٢) مقابلة أجراها المؤلف عبر الهاتف مع السفير جوان جابرييل فالديس.

(94) Richard Perie, "Thank God for the Death of the United Nations," Guardian, Mar. 21, 2003.

(95) Andrei Zolotov, Jr., "Ivanov Plays Down Differences on Iraq," Moscow Times, May 13, 2003.

(96) Jon Smith, "UN Resolution Marks a Good Day for Iraqis, " Birmingham Post, May 23, 2003.

(97) "Interview with Sir Kieran Prendergast, Former UN Under-Secretary General for Political Affairs," Fletcher Forum of World Affairs 30, no. 1 (Winter 2006), 66.

(98) Chasing the Flame: Sergio Vieira de Mello and the Fight to Save the World (New York: Penguin, 2008).

(99) Edward Simpkins, "Where Are Iraq's Missing Oil Billions?" Sunday Telegraph, May 18, 2003, 8.

(100) Secretary-General, Address to the General Assembly, Sept. 23, 2003.

(101) Christine Ollivier, "Bush, Chirac Find Common Ground in Haiti," Associated Press, Mar. 3, 2004; Antonio Rodriguez, "Iraq War Foes Align with U.S. on Haiti," Agence France Presse, Mar. 6, 2004.

(١٠٢) مكالمة أجراها المؤلف عبر الهاتف مع السفير بول هينبيكر.

(103) Traub, The Best Intentions, 313-314.

(104) Warren Hoge, "United Nations: Bolton's 'Discipline' Is Rejected," New York Times, Feb. 3, 2006, A8.

(١٠٣) مقابلة أجراها المؤلف مع السفير جون بولتون.

(106) Samuel S. Kim, "Sovereignty in the Chinese Image of World Order," in Essays m Honour of Wang Tieya, ed. Ronald St. John Macdonald (Dordrecht: Martinus Nijhoff 1994), 428.

(١٠٧) مقابلة أجراها الكاتب مع السفير جون بولتون.

(108) UNSC Resolution 1718 (Oct. 14, 2006).

(109) John Bolton, Surrender Is Not an Option: Defending America at the United Nations and Abroad (New York: Threshold, 2007), 309.

خاتمـــة

المجلس فى السياق

عندما خاطب عمدة نيويورك السابق رودولف جوليانى المؤتمر القومى للحزب الجمهورى فى أغسطس ٢٠٠٨، كان جزءًا من مهمته التأكيد على الفطنة الفائقة للمرشح الجمهورى السيناتور جون ماكين فى مجال السياسية الخارجية. وبعد مرور ٢٠ دقيقة على بدء الخطاب، قارن جوليانى بين ردود أفعال المرشحين للرئاسة الأمريكية على الهجوم العسكرى الروسى على جورجيا. وكانت القوات الروسية قد توغلت فى جورجيا قبل شهر من انعقاد مؤتمر الحزب الجمهورى، وقضت على جيش هذا البلد الصغير، مما أقلق الكثيرين فى الغرب. وبينما كانت الدبابات الروسية تجول بلدات جورجيا، عقد مجلس الأمن العديد من الاجتماعات التى تملؤها الضغينة، وتفتقر إلى الحسم فى الوقت ذاته.

وقارن جوليانى بيان ماكين القوى الداعم لجورجيا مع ما وصفة بتذبذب السيناتور باراك أوباما. وقال العمدة السابق إن الجحافل من مؤيدى أوباما ومستشاريه لم يستطيعوا التعويض عن افتقاره إلى الخبرة فى مجال السياسة الخارجية؛ الذى يعبر عن نقطة ضعف. وباستخدام الأسلوب التمثيلى والساخر، وصل جوليانى إلى ذروة العرض: "وبعد ذلك، عقب مناقشة الأمر مع مستشاريه للسياسة الخارجية الثلاثمائة، بدَّل أوباما موقفه، وطرح أن بوسع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التوصل إلى حل"، وهنا عبَّر الجمهور بصورة محمومة عن استهجانه لمجرد الإشارة إلى تلك الهيئة.

وأضاف جولياني: "يبدو أن أحداً من مستشاريه الثلاثمائة للسياسة الخارجية والأمن لم يقل له إن روسيا تمتلك الفيتو فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة"، وهو ما أدى إلى المزيد من الضحك والتهليل.(١)

إن سخرية جولياني من المجلس والأمم المتحدة عامة لها جذور ممتدة وصحية فى السياسة الأمريكية تعود جزئيًا إلى الشك العميق فى المؤسسات الدولية، والحرص على الحفاظ على حرية أمريكا فى الحركة وسط عالم محفوف بالمخاطر. ويصر المتشككون الأمريكيون على أن الولايات المتحدة لا يجب أن تأخذ الإذن قبل التصرف دفاعًا عن مصالحها. لكن العداء تجاه الأمم المتحدة يرجع أيضًا إلى الشعور بخيبة الأمل تجاهها، بل والخيانة من جانبها. ذلك أنه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وضع الأمريكيون من مختلف ألوان الطيف السياسى أملهم فى مشروع المنظمة الدولية الجديدة. ولأول مرة، ألقت الولايات المتحدة بثقلها ومكانتها كاملين وراء هذه المنظمة الدولية المهمة. وكانت الأمم المتحدة فى عديد من الجوانب نتاجًا للنزعة المثالية والقانونية الأمريكية.

لكن سرعان ما جاء الإحباط، حيث أدت موجة الفيتو السوفيتى المبكرة بالكثيرين إلى تراجع آمال الأمريكيين تجاه المنظمة الدولية. وفى العقود التالية، أثارت الانتقادات الغاضبة والمستمرة للسياسة الأمريكية فى الأمم المتحدة استياء عدد أكبر، لأسباب من أهمها أن الكثير من النقد صدر عن ديكتاتوريين وطغاة. وكانت اللحظات القليلة التى تحركت فيها آلية الأمم المتحدة لمواجهة تحدى الحفاظ على الأمن والسلم - عادة ما يُشار فى هذا الصدد إلى حربى كوريا والخليج - مجرد فجر كاذب، لم يؤد سوى إلا إلى تجدد خيبة الأمل. وبعد وقت قصير من الأزمة الكورية، كشفت أزمة السويس وغزو المجر شلل المجلس، بينما أعقب فشل المجلس فى البوسنة ورواندا النجاح الذى كان قد حققه فى حرب الخليج. وكان الهجوم الروسى على جورجيا، وعجز المجلس عن التصدى له، دليلاً إضافيًا على ضعف هذه الهيئة، وكان كل فشل رهنًا بجولة جديدة من رثاء المؤسسة.

لكن المجلس الذى يُنظر إليه كثيراً باعتباره فاقداً للحياة، يُظهر علامات غريبة على حيويته، فهو يجتمع يوميًا تقريبًا من أجل مناقشة مجموعة من القضايا، ويمثل نقطة محورية فى أزمات تمتد من دارفور إلى الكونغو إلى إيران، ويراقب العقوبات المفروضة على نحو نصف درزينة من البلدان، ويقع تحت إمرته نحو ١٠٠ ألف من قوات حفظ السلام فى مناطق مختلفة فى العالم. وترسل الدول القوية أكفأ الدبلوماسيين لديها لتمثيلها فى مجلس الأمن، وتقاتل البلدان التى لا تتمتع بالعضوية الدائمة للمجلس بضراوة كى تحصل على نصيبها من العضوية بالتناوب. وعلى سبيل المثال، كان الفوز بمقعد فى المجلس واحداً من الأولويات الدبلوماسية الرئيسية بالنسبة إلى تركيا فى ٢٠٠٨، وقامت بحملة جذابة من أجل تحقيق هذا الهدف. ولم يكن هذا النهج سيصبح له أى منطق لو كان المجلس مجرد جهاز محتضر، كما يتهمه المتشككون. وبعد مرور أكثر من ستة عقود على بدء عمله، مازال المجلس يتمتع بحيوية كبيرة.

ويجب أن تعمل المؤسسات الدولية ما هو أكثر من مجرد الوجود. يجب عليها العمل من أجل هدف مفيد. وإذا لم ينتج عن اجتماعات المجلس إجراءات حاسمة، وإذا كانت القرارات غير فعالة فى كثير من الأحيان، ما هى القيمة التى يمكن أن يضيفها؟ يشير السجل التاريخى للمجلس إلى أن فائدته الأكبر ترتبط بكونه يعبر عن نوع من الوفاق الفضفاض بين الأعضاء، من أجل التفاوض بشأن الحلول الوسط فيما يخص قضايا الأمن، وتنبيه بعضهم البعض حول الحساسيات والأولويات. وفى بعض الأحيان، يمكن للتواصل المنتظم بين كبار الدبلوماسيين أن يؤدى إلى انطلاقة دبلوماسية – مثلما حدث أثناء حصار برلين والحرب العراقية – الإيرانية. ونظراً لأن ممثلى الدول فى المجلس يجتمعون بصورة شبه يومية، يمكن إجراء المفاوضات بدون الدعاية والتشوش اللذين يصاحبان المفاوضات الرسمية.

وإلى حد كبير، يجبر هيكل المجلس الدول الأعضاء على التواصل بصورة منتظمة فى قضايا ربما ما كانت سوف تُناقش بالتفصيل حال عدم توفر هذا التواصل. وقال

أحد السفراء الفرنسيين الذين خدموا فترة طويلة فى المجلس: "هناك علاقة خاصة بين الدول الخمس؛ تتأثر العلاقات الثنائية بين الأعضاء الدائمين بوضعهم المشترك. وكثيراً ما نناقش، من عاصمة إلى أخرى، القضايا المدرجة على جدول أعمال المجلس، محاولين التوصل إلى اتفاق أو على الأقل تضييق الفجوة"[٢]، وقال سفير ألمانى مخضرم إن الدول الخمس تتعامل مع بعضها البعض بطريقة مختلفة عن تعاملها مع الدول الأخرى، بفعل الامتيازات المشتركة التى تتمتع بها داخل المجلس.

إذا جلستم فى منتدى مثل مجلس الأمن، وإذا كانت فى حوزتكم سلطة حقيقية هناك يمكن استخدامها ضدكم، فإنكم تكونوا أكثر حذرًا مع بعضكم البعض، لأنكم تحتاجون إلى بعضكم البعض. ذلك أن عليكم باستمرار التوصل إلى اتفاقات، سواء أكان ذلك من أجل انتخاب أمين عام جديد، أم إصدار قرار وفقًا للفصل السابع. تحتاجون إلى بعضكم البعض طوال الوقت، وأظن أن ذلك يؤثر على طريقتكم فى إدارة العلاقات الثنائية.[٣]

وأكد أحد سفراء بريطانيا لدى الأمم المتحدة أن العمل سويًا فى المجلس "يضيف قوة دافعة جديدة للتعاون" بين الدول دائمة العضوية وبين بعضها البعض.[٤] وتوجد بعض الأدلة على هذا الطرح. فمنذ ١٩٩٠، سافر وزير الخارجية الأمريكى ليحضر ٨٠ اجتماعًا ثنائيًا مع الأعضاء الأربعة الدائمين الآخرين فى المجلس، وهو ما يمثل نحو ضعف عدد الاجتماعات الثنائية التى حضرها مع قوى عظمى أخرى لا تتمتع بالعضوية الدائمة (اليابان وألمانيا والبرازيل والهند)[٥] وكما هو الحال مع معظم نوادى النخبة، يولِّد المجلس إحساسًا غامضًا، لكنه ذو معنى، بالهوية والمصالح المشتركة.

لكن لا يجب المبالغة فى هذا الأثر. ذلك أن العديد من القضايا السياسية والاقتصادية الحساسة بين القوى العظمى لا توضع على جدول أعمال المجلس ولا تمسها دبلوماسيته. علاوة على ذلك، أحيانًا تترتب آثارٌ سلبية على التواصل بشأن قضايا هامشية. وفى العديد من الوقائع فى تاريخ المجلس – بما فى ذلك الكونغو

وحرب العراق عام ٢٠٠٣ - بدا أن تصعيد القضايا إلى جدول أعمال المجلس يضر بالعلاقات بين الدول الخمس. لكن مزايا التشاور المعتاد والمؤسسى بين القوى العظمى تفوق عيوبه. وفى بعض الأحيان، تتكاسل الحكومات عن الحفاظ على علاقات ذات أهمية كبيرة، بينما تؤدى بنية المجلس إلى الحد من الإهمال السياسى والدبلوماسى للعلاقات بين الدول الخمس. فعلى سبيل المثال، نظراً لأن واشنطون تحتاج بصورة منتظمة إلى أصوات بيكين فى شئون المجلس، يصبح أصعب على الولايات المتحدة تجاهل اهتمامات الصين ومصالحها، مقارنة بدولة أخرى لا تتمتع بالعضوية الدائمة.

كما يقدم المجلس خدمات مهمة فيما يخص إدارة الأزمات التى قد تجرف القوى العظمى. ذلك أن إدراك ضرورة الظهور أمام المجلس بوسعه إبطاء وتيرة أزمات كانت سوف تتصاعد بصورة خطيرة فى ظروف أخرى. وخلال أزمة الصواريخ الكوبية، أعطت سلسلة الاجتماعات المقررة للمجلس الرئيس كنيدى وسائل إضافية لمقاومة الضغوط من أجل توجيه ضربة عسكرية فورية للصواريخ. ولم يلعب المجلس دوراً رسمياً فى تسوية الأزمة، لكن عملية المجلس وفرت وقتاً إضافياً ثميناً. وفى أعقاب تدهور العلاقات الدبلوماسية بين الدول، يمكن للمجلس التخفيف من حدة الإهانة التى قد تجد حتى الدول القوية نفسها مضطرة إلى ابتلاعها. وأدت عملية النقاش حول قرار المجلس فى ١٩٩٩ إلى تهدئة الحساسيات الروسية، حتى بينما كانت قوات الناتو تسيطر على كوسوفو. وفى العديد من اللحظات، استخدمت الصين عملية التفاوض على نصوص قرارات المجلس فى الإصرار على ضرورة توافق الدول الأخرى مع وجهة نظرها.

ربما الأمر الأكثر أهمية هو توفير المجلس مقراً ثابتاً للدبلوماسية. وخلال نزاعى ١٩٦٧ و١٩٧٣ فى الشرق الأوسط، تصرفت القوتان العظميان دائماً بناء على افتراض أن قرارات المجلس سوف تضع نهاية للقتال وتساعد على استعادة السلام. ووفرت هذه الثقة فى آلية التفاوض الوقت والجهد، وأعطت الدبلوماسية أهمية محورية،

وقلصت فرص سوء الفهم بين القوتين العظميين. وعلى الرغم من أن القرارات المبهمة والغامضة عمداً التى أصدرها المجلس فى أعقاب اندلاع هذين الحرب لم تقدم شيئًا يُذكَر من أجل تسوية القضايا محل النزاع، فإنها على الأقل سمحت للقوتين العظميين بالتعبير عن رغبتهما المشتركة فى تجنب تجدد النزاع فى المستقبل. وفى بعض الأحيان، قد تكون محافل دبلوماسية أخرى خاصة بالمجموعات المعنية بالنزاعات أكثر ملاءمة، لكن المجلس سوف يظل الموقع الصحيح للدبلوماسية عند التعامل مع العديد من القضايا.

وفى أغلب الأحيان، تكون إدارة العملية الدبلوماسية خلف الأبواب المغلقة أفضل منها فى الغرفة الرسمية للمجلس. وكما يشهد كولين باول، هناك إغراء قوى باستخدام المجلس كمسرح عام. فقد أسرت "لحظة أدلاى ستيفنسون"، وقت أزمة الصواريخ الكوبية، الخيال الأمريكى. ومنذ ذلك الحين، شُوِهت التوقعات حول ما يجب أن يفعله المجلس. ولا يوجد دليل ذو شأن على أنه حتى العروض الدرامية والمبهرة داخل المجلس يمكن أن تدفع الكثيرين، خاصة الأعضاء غير الدائمين، نحو تغيير رأيهم. كما أن عادة التأثير على قاعة الجمهور نادراً ما تساعد فى التوصل إلى حلول وسط أو اتفاقات. وكانت غرفة المشاورات المغلقة بالمجلس ابتكاراً ثميناً، وسوف تظل هى المكان الذى يشهد أكثر اللحظات إنتاجية.

ويجب ألا تصرفنا إسهامات المجلس المتواضعة، لكن المهمة، على صعيد الإبقاء على علاقات ودية بين الدول العظمى، عن سجله الباهت فى فرض وحماية الأمن والسلام على النطاق الأوسع. وفى الأغلب، كانت عمليات الإرجاء وتحليل الخطاب والغموض، وهى أمور تساعد فى تهدئة العلاقات بين الأعضاء الدائمين الذى يمتلكون الفيتو، تعوق جهود المجلس من أجل إدارة قضايا الأمن الدولى بحسم. ولم ينجح المجلس فى كثير من الأحيان فى وضع نهاية للنزاعات الإقليمية، أو إعادة بناء الدول الفاشلة، أو إدارة نظم العقوبات، أو منع وقوع الكوارث الإنسانية. وفى عدد قليل من الحالات، اتخذ المجلس خطوات وقائية ربما استطاعت منع وقوع صراعات كبرى. ذلك

أنه على الأرجح، ساعدت المهمات التى أقرها بشأن قبرص فى الستينيات، ومقدونيا بعد ذلك بثلاثة عقود، على درء سفك الدماء الذى كان يمكن أن يستمر فترة طويلة. وتمكنت دبلوماسية المجلس من وضع نهاية للحرب العراقية - الإيرانية التى استمرت عقداً من الزمن، وربما استطاعت منع كارثة فى تيمور الشرقية.

ولسوء الحظ، كان نجاح المجلس فى لعب دور الحُكم استثنائيًا. ولعل الأمر المُضر بدرجة أكبر أن المجلس عجز عن صياغة حل سياسى ودائم لصراع الشرق الأوسط. فقد تخلى عن مسئولياته فى الأربعينيات، واستمر فى التخلى عن هذه المسئولية إلى يومنا هذا. ولكن سجل المجلس كجهاز للحُكم ليس أفضل كثيراً فى المناطق الأخرى. ففيما يخص مهمات المجلس الأكبر والأكثر طموحًا - فى الكونغو فى الستينيات وفى البوسنة والصومال وكمبوديا فى التسعينيات - فإنها إما انهارت، أو جاءت بالقليل من النتائج المستدامة. ومنذ نهاية التسعينيات، عجز المجلس عن مواجهة الإبادة الجماعية فى رواندا والتطهير العرقى فى البوسنة والجرائم الكبرى فى دارفور. واتسمت جهود المجلس من أجل الحد من الانتشار النووى بالافتقار إلى الانتظام والفعالية.

وإذا كان المجلس مفيداً فى تحقيق التوافق بين الأعضاء وفاشلاً فى المهمة الأكثر طموحًا، والمتعلقة بالحُكم العالمى، فلماذا لا يتخلى عن الفكرة الخالية حول قدرته على إدارة الأمن والسلم الدوليين؟ وربما تستطيع العديد من المنظمات الأخرى التى تعمل الكثير منها على المستوى الإقليمى، ملء فراغ الحُكم. وتبقى رؤية ونستون تشرشل حول إقامة شبكة لا مركزية من المنظمات الإقليمية - وهى الفكرة التى رُفضت وقت تأسيس الأمم المتحدة - معقولة، بل وواعدة. ويشهد كل من الاتحاد الأوروبى والناتو توسعًا، وأصبحا يضطلعان بمسئوليات جديدة فى مناطق بعيدة، مثل: تشاد وأفغانستان. وأرسل الاتحاد الأفريقى قوات إلى العديد من مناطق الأزمات فى القارة.

لكن المعضلة تتمثل فى وجود علاقة تكافلية بين وظائف المجلس الخاصة بالحُكم ووظيفة تحقيق التوافق. فالمجلس يجتمع بانتظام تحديداً بسبب مسئولياته فى حفظ

الأمن والسلام وإدارة عشرات العمليات الميدانية النشطة للأمم المتحدة. وإذا نُقلت هذه الأعباء، بصورة رسمية أو غير رسمية، إلى محفل آخر، فسوف يفقد هذا الجهاز حيويته، وتزول فائدته كمكان لتوافق القوى العظمى. وعلاوة على ذلك، يضع القانون الدولي مجلس الأمن فى مكانة متميزة، ويتطلب تغيير هذه العلاقة التراتبية إلى مبادرة دبلوماسية ضخمة نتائجها غير معروفة. فلا توجد طريقة للالتفاف على المجلس.

ربما تُحَسِّن إصلاحات معينة من أداء المجلس كوسيلة للتوافق بين القوى العظمى، وكجهاز للحكم. ويمكن أن يساعد تنشيط لجنة الأركان العسكرية – المصمَمة باعتبارها ذراع المجلس الذى يدير العمليات العسكرية، لكنها ظلت غير فعالة خلال معظم تاريخ الأمم المتحدة – على تقليل الهوة بين قرارات المجلس وواقع عملياته الخاصة بحفظ السلام والاستقرار. وقد يؤدى وجود مجموعة من المخططين العسكريين ذوى الخبرة، من أجل النظر فى التحديات التكتيكية والإستراتيجية التى تواجهها قوات حفظ السلام، إلى غرس شعور قوى بالمسئولية بين الأعضاء الدائمين الذين كثيراً ما أقروا مهاماً بدون تقديم الموارد الضرورية لنجاحها. ومن المرجع أن تقاوم أمانة الأمم المتحدة – التى تتحمل المسئولية عن الإدارة اليومية لقوات حفظ السلام – هذا التدخل، لكن بوسع المجلس الإصرار على موقفه.

وقد تحقق لجنة الأركان العسكرية، إذا تم تنشيطها، فائدة أخرى، هى العمل كمنتدى إضافى للتواصل فى القضايا العسكرية بين القوى العظمى فى محيط محايد.(٦) ومثلما سمح المجلس بالتواصل السياسى فى لحظات عدة، ربما تسمح لجنة الأركان العسكرية – إذا أصبحت أكثر نشاطاً – للممثلين العسكريين للقوى العظمى بالتواصل فى هدوء وبصورة غير رسمية فى لحظات التوتر.

لكن الإصلاحات الأهم ليست فى البنية، ولكن فى العقلية. يجب على واضعى السياسة تحديد كيفية استخدام المجلس، وما يجب أن يُتوقع منه. ولعله من الأمور المهمة على وجه الخصوص السير فى طريق وسط بين فكرتين خاطئتين، هما أن

المجلس ليس مهمًا على وجه الإطلاق، أو أنه الهيئة الوحيدة المهمة. وتتسم كلٌ من الفكرتين بالخطورة. ذلك أن تجاهل المجلس – أو السعى لنزع الشرعية عنه، وهو الأمر الأسوأ – سوف يضعفه، وربما يحطم مؤسسة ذات قيمة. ويجب على واضعى السياسة القيام بما هو أكثر من تنشيط المجلس بقوة، بل يتعين عليهم إعطاء جزء من الأهمية لكيفية تأثير أعمال المجلس وخطابه على حيويته فى الأجل الطويل. كتب العلاّمة أنيس كلود قبل نصف قرن: "ليست المنظمات الدولية سوى وسيلة من أجل غاية. ومع ذلك، لا يمكنها أن تكون وسيلة فعالة إلا إذا تم التعامل معها بدرجة ما باعتبارها غاية فى حد ذاتها"(٧). وكان الخطاب الأمريكى والبريطانى فى الشهور السابقة على حرب العراق بمثابة درس فى أضرار الغلو. ومن المرجح أن التوقعات التى كانت تحذر من اقتراب أفول المجلس عمقّت شك الجمهور فى الجهاز الذى كانت تعلم الحكومتان أنه سوف يكون مهمًا فى المستقبل.

ولم تعط الولايات المتحدة على وجه الخصوص اهتمامًا يُذكر لقيمة تلك المؤسسة فى الأجل الطويل. ذلك أن القوة الأمريكية المتفردة تمنح هذا البلد ترف استخدام المجلس بصورة تكتيكية، وتجاهل عواقب المناورات التى تقوم بها. وتُعد المساعى الأمريكية التى امتدت عقدًا من الزمن واستهدفت منع الصين من الانضمام إلى المجلس، ومحاولاتها فى الخمسينيات تجاوز المجلس من خلال اللجوء إلى الجمعية العامة، أمثلة على نوع السياسات التى خدمت احتياجات سياسية ودبلوماسية مباشرة، لكنها أعاقت الفائدة الأوسع للمجلس. وكان الخطاب الخاص بالمجلس وقت السجال حول العراق قصير النظر بالدرجة نفسها.

وارتكب قادة وشعوب أوروبا الخطأ المعكوس، حيث وضعوا هدف وحدة المجلس فوق أى هدف آخر، بما فى ذلك الأهداف الأكثر أهمية. وتشير استطلاعات الرأى إلى أن الكثير من الأوروبيين يعتبرون موافقة المجلس شرطًا ضروريًا لإضفاء الشرعية على استخدام القوة. وأقنع القادة الأوروبيون الكبار أنفسهم بأن التدخل الإنسانى فى كوسوفو الذى حدث من دون موافقة المجلس كان استثناءً فريدًا من نوعه. وأكدت

التجربة الأمريكية المريرة فى العراق وجهة النظر التى تعتبر استخدام القوة بدون رخصة المجلس غير مقبول وغير حكيم. ويعتقد بعض المراقبين أن هذا الإصرار ينبع من الاعتقاد بأن العالم يتجاوز حالياً الفوضى الخطيرة، ويتجه نحو الحكم وفقًا للقواعد والقانون. وكما كتب روبرت كاجان: "خرج الأوروبيون من عالم الفوضى الذى تحدث عنه هوبز إلى عالم السلام الدائم الذى تحدث عنه كانت" (٨) .

ربما وصل الأوروبيون إلى هذه المرحلة، لكن بقية العالم لم يصل إليها بعد. وسوف تتجاوز القوى العظمى المجلس مجدداً – وربما يتعين عليها فى بعض الحالات القيام بذلك – من أجل أسباب تتعلق بكل من المبدأ والمصلحة الإستراتيجية. وتقاوم روسيا والصين على نحو متزايد مبدأ التدخل الإنسانى الذى يتبناه الغرب. وسوف يبدى البلدان فى كثير فى الحالات اعتراضًا على الموافقة على استخدام القوة من أجل وضع نهاية للأعمال الوحشية. كما توجد خلافات واضحة بين الدول الخمس حول خطر الانتشار النووى والإجراءات التى يتعين اتخاذها من أجل درئه. ويعد من قبيل الخيال أن نتصور إمكانية تشكُل إجماع بين الدول الخمس حول جميع هذه القضايا. وربما يؤدى الحد الأدنى من التوافق الذى يمكن تحقيقه إلى أضرار بالمصالح والقيم لا يمكن قبولها. وفى ظل هذه البيئة، يجب على القادة توظيف مجلس الأمن أينما كان ذلك ممكنًا. وفى الحالات القليلة التى تعجز فيها دبلوماسية المجلس عن التعامل مع قضايا ذات أهمية الشديدة، يجب عليهم تجاوزه بهدوء، ثم العودة إليه على وجه السرعة. وعليهم أن يضعوا فى ذهنهم القيمة السياسية الحقيقية للمجلس، وفى الوقت نفسه، مقاومة وجهة النظر القانونية التى ترى فى المجلس الطريق الوحيد لإضفاء الشرعية على الفعل الدولى الناجع.

وتقع على القادة مسئولية أوسع، هى عدم التسبب فى ضرر بينما يقومون بإصلاح المجلس. ومن الضرورة إجراء بعض التغييرات، حيث لم يعد المجلس يعكس بدقة حقائق القوة فى العالم، التى تمثل قيمته الأساسية. وتستحق القوة الناشئة، ومن بينها البرازيل والهند وربما جمهورية جنوب إفريقيا، مقعداً حول طاولة المجلس. وفيما

يتعلق باليابان التى تأتى فى المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة فى المساهمة المالية فى الأمم المتحدة، فإنها تستحق أيضًا مقعدًا دائمًا فى المجلس. وإذا استمرت أوروبا فى صياغة أجندة أمنية مشتركة، يجب فى نهاية المطاف دمج المقعدين البريطانى والفرنسى فى مقعد واحد للاتحاد الأوروبى، وهو التغير الذى يعطى فى النهاية صوتًا منتظمًا لألمانيا.

لكن إقناع عضوية الأمم المتحدة الواسعة بقبول المزيد من الأعضاء الدائمين لن يكون سهلاً. فمنذ نشأة المجلس، كان يواجه استياء الدول التى جرى استبعادها من مشاوراته. ذلك أنه كان من الصعب دائمًا قبول مشهد الأعضاء الدائمين بينما يعملون بمعزل عن بقية أعضاء الأمم المتحدة. قال السفير البريطانى السابق ديفيد هاناى: "تشبه الدول الخمس دائمة العضوية طبقة البراهمة، فهى تتحرك فى عالم مختلف عن عالم الطبقات الأدنى خارجها، ممن ليسوا أعضاء فى مجلس الأمن"[٩]، ومن ثم، فإن العديد من مقترحات إصلاح المجلس تطرح عوضًا عن زيادة عدد الأعضاء الدائمين، إضافة ستة أو ثمانية أو حتى عشرة مقاعد غير دائمة، تكون مفتوحة أمام عموم العضوية. وقد تؤدى هذه التغيرات إلى زيادة عضوية المجلس إلى ٢٥ عضوًا أو أكثر. وتعكس هذه المقترحات جزئيًا سياسات تنظيمية. ذلك أن تعديل الميثاق يتطلب دعم ثلثى الجمعية العامة. ومن غير المتوقع قبول معظم الدول خطة الإصلاح إذا لم تتضمن ما يمنحها قدرة أكبر على الوصول إلى المجلس. لكن المدافعين عن زيادة عدد الأعضاء المتناوبين فى المجلس يستخدم أيضًا مقولات لها علاقة بالمبدأ. وفى كثير من الأحيان يُقال إن شرعية المجلس سوف تتآكل تدريجيًا، لو لم يضم المزيد من الأصوات المتنوعة.

وفى كثير من الأحيان، يُطرح توسيع المجلس باعتباره عديم التكلفة. والحقيقة أنه أيًا كانت زيادة الشرعية التى سوف يضفيها توسيع العضوية على المجلس، فإنها لن تعنى الكثير إذا توقف المجلس عن كونه بيئة مناسبة للعمل الدبلوماسى بين الدول العظمى. وفى ظل وجود الأعضاء الخمسة عشر الحاليين، فإن المجلس فى الوقت

الراهن يُعتبر قريبًا من طاقة الفعالية القصوى. وأصبحت جلساته غير الرسمية – التي تهدف إلى خلق مساحة من التبادل الصريح لوجهات النظر – في أغلب الأحيان تدريبات مطولة وغير منتجة، يشعر فيها جميع السفراء المجتمعين بأنهم مضطرون إلى تقديم بيانات رسمية. ويجب أن ينجم عن الإصلاح الفعال للمجلس تعظيم قوته، وليس تضخيم نقاط ضعفه. وسوف يعني ذلك الإبقاء على المجلس صغير الحجم، تهيمن عليه القوى العظمى.

وقد تكون هناك أهمية خاصة لذلك في هذه اللحظة. ذلك أن دبلوماسية القوى العظمى أصبحت أكثر تعقيدًا بدرجة كبيرة. فالآن، أصبح لدى الصين – كقوة اقتصادية عالمية – مصالح في أجزاء من العالم كانت في الماضي قانعة بتركها للآخرين في أغلب الأحيان. وربما يتراجع قريبًا التقليد الصيني بالامتناع عن التصويت فيما يخص العديد من قرارات المجلس التي لا تعجبها، ليحل محله موقفٌ أكثر حسمًا يتفق مع وضعية اللاعب العالمي. في غضون ذلك، تسعى روسيا إلى إحياء صورتها الإستراتيجية، عبر إقامة روابط اقتصادية وعسكرية مع دول خارج منطقتها، بما في ذلك الفناء الخلفي للولايات المتحدة. وفي بعض الأحيان، تعاونت موسكو وبيكين من أجل مواجهة الصعود الأمريكي. ويتشارك البلدان في أيديولوجيا جيوسياسية أولية، تؤكد على سيادة الدولة وعدم التدخل، وتقلل من أهمية العديد من مصادر القلق الغربي، بما في ذلك حقوق الإنسان والمقرطة وحظر الانتشار النووي. وسوف يتطلب ضمان عدم تحول هذه الخلافات إلى صراعات حذرًا مستمرًا، ويوسع المجلس أن يكون منتدى حيويًا لهذا الجهد.

لعب خطاب جولياني في مؤتمر الحزب الجمهوري على أوضح مظاهر ضعف المجلس، وهي عجز أحد الأعضاء الخمس عن السير في الطريق الذي يريد حال معارضة الآخرين. ويُعتبر هذا القيد المُتضمَّن في نظام الفيتو مقصودًا، وهو يعني أن المجلس في قضايا بعينها لا يكون له تأثير على مسار القوى العظمى أو العلاقات فيما بينها. ومع ذلك، ليست هذه نقيصة قاتلة. وفي كثير من اللحظات، استطاع

هذا العيب الحفاظ على بقاء المجلس. ولم تكن حالة السلام النسبى بين الدول الأقوى فى العالم التى صمدت على مدى أكثر من نصف قرن قدراً محتوماً، ولا يجب اعتبارها أمراً مسلماً به. فقد كتب تشرشل بعد نهاية الحرب العالمية الثانية: "أمل العالم الوحيد هو اتفاق القوى العظمى. إذا تعاركت هذه القوى؛ فلن يأتى أطفالنا إلى العالم"[١٠]، ومازالت هذه المقولة صحيحة. يساعد مجلس الأمن على الهامش فى الحفاظ على السلام بين هذه القوى، وهى تحتاج إلى كل المساعدة التى يمكنها الحصول عليها.

هوامش الخاتمة

(1) Cameron Brown, et al., "Rudolph W. Giuliani's Speech at the Republican National Convention," New York Times, Sept. 3, 2008.

(2) E-mail correspondence from Ambassador Jean-Marc de la Sablière.

(٣) مقابلة أجراها المؤلف عبر الهاتف مع السفير جونييه بلوجير.

(4) .E-mail correspondence from Ambassador John Sawers.

(٥) حسابات تعتمد على قائمة رحلات لوزراء الخارجية الأمريكية، جمعها:

Office of the Historian, U.S. State Department, available at http://www.state, gov/r/pa/ho/ trvl /c7388.htm.

(٦) من الأمور المثيرة للفضول أن الأعضاء الدائمين المتحمسين لإحياء لجنة الأركان المشتركة، هم أنفسهم - في عديد من النواحي - الذين يريدون تطوير المجلس كمؤسسة، وهما بريطانيا وفرنسا؛ نظراً لأن البلدان ضمنا لمواطنين من رعاياهما وظائف جيدة في أمانة الأمم المتحدة، كان من غير المريح بالنسبة إليهما منح جهاز خارج الأمانة دوراً كبيراً. انظر:

Abraham D. Sofaer, "International Security and the Use of Force," in Progress in International Law, ed. Russell Miller and Rebecca Bratspies (Leiden: Martinus Nijhoff, 2008), 552-554.

(7) Inis L. Claude, Jr., Swords into Plowshares: The Problems and Progress of International Organization (New York: Random House, 1956), 94.

(8) Robert Kagan, "Of Power and Weakness," Policy Review, June-July 2002, 3.

(9) British Diplomatic Oral History Project, Interview with Sir David Hannay, July 22, 1999, conducted by Malcolm McBain.

(10) Martin Gilbert, Road to Victory: Winston S. Churchill, 1941-1945 (London: Heinemann, 1986), 1170.

SOURCES AND FURTHER READING

FOR GOOD REASONS and less good ones, this book has an American and British tilt. In part, this focus reflects the importance of the United States and the United Kingdom on the council. These two states forged the council, and, at many key moments in its history, U.S. and British diplomats have assembled coalitions and drafted key resolutions. But this tilt is also the product of the raw materials available for research. The British and U.S. archives tend to be more complete and accessible than the Russian and Chinese archives, in particular. My language limitations have narrowed the scope of my research; many French, Russian, and Chinese documents, memoirs, and diaries have not been translated. I have tried to compensate by relying on secondary materials. In researching this book's more contemporary chapters, I have interviewed diplomats and observers from the permanent members and from many of the states that have served on the Security Council as elected members. Their insights have provided important perspectives on the council's deliberations.

In my research, I benefited from a number of excellent existing works on the Security Council. The indispensable volume on the procedure of the council is Sydney Bailey and Sam Daws, *The Procedure of the UN Security Council*, now in its third edition. The Canadian diplomat and scholar David Malone has produced several outstanding books on the council, including an edited volume that includes firsthand accounts from council diplomats. The best short work on the council is by Columbia University's Edward Luck and is part of the Routledge series on international institutions. Ian Hurd has explored the important issue of the council's legitimacy, most fully in *After Anarchy*. French diplomat Pascal Teixeira assessed the council's ability to meet contemporary challenges in *The Security Council at the*

Dawn of the 21st Century. More than three decades ago, the journalist Andrew Boyd wrote an engaging history of the Security Council, *Fifteen Men on a Powder Keg*.

Articles

Accinelli, Robert D. Pro-U.N. Internationalists and the Early Cold War: The American Association for the United Nations and U.S. Foreign Policy, 1947–1952. *Diplomatic History* 9, no. 4 (Fall 1985), 347–362.

Albright, Madeleine. Think Again: United Nations. *Foreign Policy*, Sept.–Oct. 2003, 16–24.

Bailey, Sydney D. New Light on Abstentions in the U.N. Security Council. *International Affairs* 50, no. 4 (Oct. 1974), 554–573.

Ben, Philip. U Thant and the Cuban Crisis. *New Republic* 147, no. 20 (Nov. 17, 1962), 6–7.

Blum, Yehuda. Russia Takes Over the Soviet Union's Seat at the United Nations. *European Journal of International Law* 3, no. 2 (1992), 354–362.

Boyle, Peter G. The Hungarian Revolution and the Suez Crisis. *History* 90, no. 300 (Oct. 2005), 550–565.

Chace, James. Sharing the Atom Bomb. *Foreign Affairs* 75, no. 4 (Jan.–Feb. 1996), 129–144.

Cohen, David. Hidden Treasures: What's So Controversial about Picasso's *Guernica*? *Slate*, http://www.slate.com/id/2078242/, Feb. 6, 2003.

Daws, Sam. Seeking Seats, Votes and Vetoes. *World Today* 53, no. 10 (Oct. 1997), 256–259.

Emerson, Rupert, and Inis Claude. The Soviet Union and the United Nations: An Essay in Interpretation. *International Organization* 6, no. 1 (Feb. 1952), 1–26.

Finger, Seymour Maxwell. The Reagan-Kirkpatrick Policies and the United Nations. *Foreign Affairs* 62, no. 2 (Winter 1983–1984), 436–457.

Gardner, Richard N. The Soviet Union and the United Nations. *Law and Contemporary Problems* 29, no. 4 (Autumn 1964), 845–857.

Gill, Brendan. Black Sheep. *New Yorker*. Apr. 13, 1946, 23–24.

Gowlland-Debbas, Vera. The Relationship between the International Court of Justice and the Security Council in the Light of the Lockerbie Case. *American Journal of International Law* 88, no. 4 (Oct. 1994), 643–677.

Guicherd, Catherine. International Law and the War in Kosovo. *Survival* 41, no. 2 (Summer 1999), 19–33.

Hurd, Ian. Legitimacy and Authority in International Politics. *International Organization* 53, no. 2 (Spring 1999), 379–408.

———. Legitimacy, Power, and the Symbolic Life of the UN Security Council. *Global Governance* 8, no. 1 (2002), 35–51.

Iglauer, Edith. The UN Builds Its Home. *Harper's Magazine* (Dec. 1947), 562–572.

Jessup, Philip C. Park Avenue Diplomacy—Ending the Berlin Blockade. *Political Science Quarterly* 87, no. 3 (Sept. 1972), 377–400.

Johnstone, Ian. Security Council Deliberations: The Power of the Better Argument. *European Journal of International Law* 14, no. 3 (June 2003), 437–480.

Kagan, Robert. Of Power and Weakness. *Policy Review*, no. 113 (June–July 2002), 1–19.

Kaufman, Victor S. Chirep: The Anglo-American Dispute over Chinese Representation in the United Nations, 1950–1971. *English Historical Review* 115, no. 461 (Apr. 2000), 354–377.

Kupchan, Charles A., and Clifford A. Kupchan. Concerts, Collective Security, and Europe. *International Security* 16, no. 1 (Summer 1991), 114–161.

Kuziemko, Ilyana, and Eric Werker. How Much Is a Seat on the Security Council Worth? Foreign Aid and Bribery at the United Nations. *Journal of Political Economy* 114, no. 5 (2006), 905–930.

Meyer, Cord. Peace Is Still Possible. *Atlantic Monthly* 170, no. 4 (Oct. 1947), 33–39.

Mires, Charlene. The Lure of New England and the Search for the Capitol of the World. *New England Quarterly* 79, no. 1 (Mar. 2006), 37–64.

Montgomery, Edward. United Nations: East and West. *New Republic* (Apr. 1946).

Moynihan, Daniel Patrick. The United States in Opposition. *Commentary* 59, no. 3 (Mar. 1975), 31–44.

Padelford, Norman J. Financing Peacekeeping: Politics and Crisis. *International Organization* 19, no. 3 (Summer 1965), 444–462.

Reston, James B. Votes and Vetoes. *Foreign Affairs* 25, no. 1 (Oct. 1946), 13–22.

Robinson, Thomas W. The Sino-Soviet Border Dispute: Background, Development, and the March 1969 Clashes. *American Political Science Review* 66, no. 4 (Dec. 1972), 1175–1202.

Rosand, Eric. Security Council Resolution 1373, the Counter-Terrorism Committee, and the Fight against Terrorism. *American Journal of International Law* 97, no. 2 (Apr. 2003), 333–341.

———. The Security Council's Efforts to Monitor the Implementation of Al Qaeda/Taliban Sanctions. *American Journal of International Law* 98, no. 4 (Oct. 2004), 745–763.

Rosecrance, Richard. A New Concert of Powers. *Foreign Affairs* 71, no. 2 (Spring 1992), 64–82.

Shaw, L. G. Attitudes of the British Political Elite towards the Soviet Union. *Diplomacy & Statecraft* 13, no. 1 (Mar. 2002), 55–74.

Szasz, Paul C. The Security Council Starts Legislating. *American Journal of International Law* 96, no. 4 (Oct. 2002), 901–905.

Tharoor, Shashi. Should UN Peacekeeping Go "Back to Basics"? *Survival* 37, no. 4 (1995), 52–64.

Tickell, Crispin. The Role of the Security Council in World Affairs. *Georgia Journal of International and Comparative Law* 18, no. 3 (Winter 1988), 307–317.

Todd, James E. An Analysis of Security Council Voting Behavior. *Western Political Quarterly* 22, no. 1 (Mar. 1969), 61–78.

Urquhart, Brian. International Peace and Security: Thoughts on the Twentieth Anniversary of Dag Hammarskjöld's Death. *Foreign Affairs* 60, no. 1 (Fall 1981), 1–16.

Voeten, Erik. The Political Origins of the UN Security Council's Ability to Legitimize the Use of Force. *International Organization* 59, no. 3 (Summer 2005), 527–557.

Webster, Charles K. The Making of the Charter of the United Nations. *History* 32, no. 115 (Mar. 1947), 15–35.

Weiss, Thomas G. The Illusion of Security Council Reform. *Washington Quarterly* 26, no. 4 (Autumn 2003), 147–161.

Weng, Byron S. Communist China's Changing Attitudes toward the United Nations. *International Organization* 20, no. 4 (Autumn 1966), 677–704.

Winkler, Claudia. The "Guernica" Myth. *Weekly Standard* online, http://www.weeklystandard.com/Content/Public/Articles/000/000/002/556paocc.asp, Apr. 16, 2003.

Zhang, Yongjin. China and UN Peacekeeping: From Condemnation to Participation. *International Peacekeeping* 3, no. 3 (Fall 1996), 1–15.

Books and Reports

Acheson, Dean. *Present at the Creation: My Years in the State Department.* New York: Norton, 1969.

———. *The Korean War.* New York: Norton, 1971.

Aglion, Raoul. *Roosevelt and de Gaulle: Allies in Conflict.* New York: Free Press, 1988.

Albright, Madeleine. *Madam Secretary.* New York: Miramax, 2003.

Allison, Graham T. *Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis.* Boston: Little, Brown, 1971.

Baker, James A. (with Thomas M. DeFrank). *The Politics of Diplomacy: Revolution, War, and Peace, 1989–1992.* New York: Putnam's, 1995.

Bailey, Sydney D. *The Making of Resolution 242.* Dordrecht: Martinus Nijhoff, 1985.

———. *Four Arab-Israeli Wars and the Peace Process.* New York: St. Martin's, 1990.

Bailey, Sydney, and Sam Daws. *The Procedure of the UN Security Council.* Oxford: Oxford University Press, 1998.

Ball, George. *The Past Has Another Pattern.* New York: Norton, 1982.

Beichman, Arnold. *The "Other" State Department: The United States Mission to the United Nations.* New York: Basic, 1968.

Bellamy, Alex J. *Kosovo and International Society.* New York: Palgrave, 2002.

Beschloss, Michael. *Mayday: Eisenhower, Khrushchev, and the U-2 Affair.* New York: Harper & Row, 1986.

Black, Allida, ed. *The Eleanor Roosevelt Papers, vol. 1, The Human Rights Years, 1945–1948.* New York: Thomson Gale, 2007.

Blix, Hans. *Disarming Iraq.* New York: Pantheon, 2004.

Bohlen, Charles E. *Witness to History.* New York: Norton, 1973.

Bolton, John. *Surrender Is Not an Option: Defending America at the United Nations and Abroad.* New York: Threshold, 2007.

Bourantonis, Dimitris. *The History and Politics of UN Security Council Reform.* New York: Routledge, 2005.

Boutros-Ghali, Boutros. *Unvanquished.* New York: Random House, 1999.

Boyd, Andrew. *Fifteen Men on a Powder Keg.* New York: Stein and Day, 1971.

Boyle, Peter G., ed. *The Eden-Eisenhower Correspondence, 1955–1957.* Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2005.

Brugioni, Dino A. *Eyeball to Eyeball: The Inside Story of the Cuban Missile Crisis,* edited by Robert F. McCort. New York: Random House, 1991.

Buhite, Russell D., and David W. Levy. *FDR's Fireside Chats.* Norman: University of Oklahoma Press, 1992.

Bullock, Alan. *Ernest Bevin: Foreign Secretary, 1945–1951.* New York: Norton, 1983.

Bush, George (with Victor Gold). *Looking Forward.* Garden City, NY: Doubleday, 1987.

Bush, George, and Jim McGrath. *Heartbeat: George Bush in His Own Words.* New York: Scribner, 2001.

Butler, Richard. *The Greatest Threat.* New York: Public Affairs, 2000.

Campbell, Thomas M., and George C. Herring, eds. *The Diaries of Edward R. Stettinius, Jr., 1943–1946.* New York: New Viewpoints, 1975.

Carr, E. H. *The Twenty Years' Crisis, 1919–1939.* New York: Harper & Row, 1964.

Central Intelligence Agency. *Operation PBSuccess: The United States and Guatemala, 1952–1954,* available via the National Security Archives, George Washington University, http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB4/cia-guatemala5_a.html.

Chapnick, Adam. *The Middle Power Project: Canada and the Founding of the United Nations.* Vancouver: University of British Columbia Press, 2005.

Chubin, Shahram, and Charles Tripp. *Iran and Iraq at War.* London: Tauris, 1988.

Clarke, Richard. *Against All Enemies: Inside America's War on Terror.* New York: Free Press, 2004.

Clemens, Diane. *Yalta.* New York: Oxford University Press, 1970.

Cleveland, Harlan. *The Obligations of Power: American Diplomacy in the Search for Peace.* New York: Harper & Row, 1966.

Conlon, Paul. *United Nations Sanctions Management: A Case Study of the Iraq Sanctions Committee, 1990–1994.* Ardsley, NY: Transnational, 2000.

Connally, Tom. *My Name Is Tom Connally.* New York: Crowell, 1954.

Cordier, Andrew W., and Wilder Foote, eds. *Public Papers of the Secretaries-General of the United Nations.* New York: Columbia University Press, 1978.

Craft, Stephen G. *V. K. Wellington Koo and the Emergence of Modern China.* Lexington: University Press of Kentucky, 2004.

Craig, Gordon A., and Francis L. Loewenheim, eds. *The Diplomats.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994.

Daalder, Ivo H., and Michael E. O'Hanlon. *Winning Ugly: NATO's War to Save Kosovo.* Washington, DC: Brookings Institution Press, 2000

Dallaire, Romeo. *Shake Hands with the Devil: The Failure of Humanity in Rwanda.* Toronto: Random House Canada, 2003.

Dallin, Alexander. *The Soviet Union at the United Nations: An Inquiry into Soviet Motives and Objectives.* Westport, CT: Greenwood, 1976.

Darwin, John. *Britain and Decolonisation: The Retreat from Empire in the Post-War World.* New York: St. Martin's, 1988.

De Cuellar, Javier Perez. *Pilgrimage for Peace: A Secretary General's Memoir.* New York: St. Martin's, 1997.

De Gaulle, Charles. *Major Addresses, Statements, and Press Conferences of General Charles de Gaulle.* New York: French Embassy, 1964.

———. *Memoirs of Hope: Renewal and Endeavor,* translated by Terence Kilmartin. New York: Simon & Schuster, 1971.

De Porte, A. W. *De Gaulle's Foreign Policy, 1944–1946.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1968.

DeYoung, Karen. *Soldier: The Life of Colin Powell.* New York: Knopf, 2006.

Dilks, David, ed. *The Diaries of Sir Alexander Cadogan, O.M., 1938–1945.* New York: Putnam, 1972.

Dixon, Piers. *Double Diploma: The Life of Sir Pierson Dixon.* London: Hutchinson, 1968.

Dobbs, Michael. *One Minute to Midnight: Kennedy, Khrushchev, and Castro on the Brink of Nuclear War.* New York: Knopf, 2008.

Dobrynin, Anatoly. *In Confidence.* New York: Times Books, 1995.

Dudley, George A. *A Workshop for Peace: Designing the United Nations Headquarters.* Cambridge, MA: MIT Press, 1994.

Durch, William J., ed. *The Evolution of UN Peacekeeping.* London: Macmillan, 1994.

Eban, Abba. *An Autobiography.* New York: Random House, 1977.

Eden, Anthony. *The Reckoning.* Boston: Houghton Mifflin, 1965.

Evatt, Herbert Vere. *The United Nations.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1948.

Fasulo, Linda. *Representing America: Experiences of U.S. Diplomats at the UN*. New York: Praeger, 1984

Fenby, Jonathan. *Chiang Kai-shek: China's Generalissimo and the Nation He Lost*. New York: Carroll & Graf, 2003.

Finger, Seymour Maxwell. *Your Man at the UN: People, Politics, and Bureaucracy in Making Foreign Policy*. New York: New York University Press, 1980.

———. *Inside the World of Diplomacy: The U.S. Foreign Service*. Westport, CT: Praeger, 2002.

Franck, Thomas M., et al. *An Attitude Survey: Diplomats' Views on the United Nations System*. New York: UNITAR, 1982.

Franda, Marcus. *The United Nations in the Twenty-first Century: Management and Reform Processes in a Troubled Organization*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2006.

Gageby, Douglas. *The Last Secretary General: Sean Lester and the League of Nations*. Dublin: Town House and Country House, 1999.

Gerson, Alan. *The Kirkpatrick Mission: Diplomacy without Apology*. New York: Free Press, 1991.

Gharekhan, Chinmaya R. *The Horseshoe Table*. New Delhi: Dorling Kindersley, 2006.

Gilbert, Martin. *Road to Victory: Winston S. Churchill, 1941–1945*. London: Heinemann, 1986.

Goodwin, Geoff. *Britain and the United Nations*. New York: Manhattan Publishing, 1957.

Gorst, Anthony, and Lewis Johnman. *The Suez Crisis*. New York: Routledge, 1997.

Goulding, Marrack. *Peacemonger*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2003.

Graham-Brown, Sarah. *Sanctioning Saddam: The Politics of Intervention in Iraq*. New York: Tauris, 1999.

Grew, Joseph C. *Turbulent Era: A Diplomatic Record of Forty Years, 1904–1945*. Boston: Houghton Mifflin, 1952.

Griffiths, Richard. *Pétain: A Biography of Marshall Philippe Pétain of Vichy*. Garden City, NY: Doubleday, 1972.

Gromyko, Andrei. *Memoirs*. Garden City, NY: Doubleday, 1989.

Hannay, David. *New World Disorder: The UN after the Cold War*. London: Tauris, 2008.

Haqqani, Hussain. *Pakistan: Between Mosque and Military*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2005.

Hasluck, Paul. *Workshop of Security*. London: Cheshire, 1948.

Hilderbrand, Robert. *Dumbarton Oaks*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1990.

Hiro, Dilip. *The Longest War: The Iran-Iraq Military Conflict*. New York: Routledge, 1991.

Hiscocks, Richard. *The Security Council: A Study in Adolescence*. New York: Free Press, 1973.

Hoopes, Townsend, and Douglas Brinkley. *FDR and the Creation of the U.N.* New Haven, CT: Yale University Press, 1997.

Hull, Cordell. *Memoirs of Cordell Hull*. New York: Macmillan, 1948.

Hume, Cameron R. *The United Nations, Iran, and Iraq: How Peacemaking Changed*. Bloomington: Indiana University Press, 1994.

Hurd, Ian. *After Anarchy*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007.

Isaacson, Walter. *Kissinger: A Biography*. New York: Simon & Schuster, 1992.

Israelyan, Victor. *Inside the Kremlin during the Yom Kippur War*. University Park: Pennsylvania State University Press, 1995.

———. *On the Battlefields of the Cold War: A Soviet Ambassador's Confession*. University Park: Pennsylvania State University Press, 2003.

Jackson, Richard L. *The Non-Aligned, the UN, and the Superpowers*. New York: Praeger, 1983.
James, Robert Rhodes. *Anthony Eden*. New York: McGraw-Hill, 1987.
Janello, Amy, and Brennon Jones, eds. *A Global Affair: An Inside Look at the United Nations*. New York: Jones & Janello, 1995.
Jankowitsch, Odette and Karl P. Sauvant, eds. *The Third World Without Superpowers: The Collected Documents of the Non-Aligned Countries*, vol. 2. Dobbs Ferry, NY: Oceana, 1978.
Jebb, Hubert Miles Gladwyn. *The Memoirs of Lord Gladwyn*. New York: Weybright & Talley, 1972.
Johnson, Walter, et al., eds. *The Papers of Adlai E. Stevenson*. Boston: Little, Brown, 1979.
Judah, Tim. *Kosovo: War and Revenge*. New Haven, CT: Yale University Press, 2002.
Keegan, John. *The Second World War*. London: Pimlico, 1989.
Kelly, Saul, and Anthony Gorst. *Whitehall and the Suez Crisis*. London: Cass, 2000.
Kennedy, Paul. *Parliament of Man: The Past, Present, and Future of the United Nations*. New York: Random House, 2006.
Kersaudy, Francois. *Churchill and de Gaulle*. New York: Collins, 1981.
Kim, Samuel S. *China, the United Nations, and World Order*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979.
Kingseed, Cole C. *Eisenhower and the Suez Crisis of 1956*. Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1995.
Kissinger, Henry. *Years of Upheaval*. Boston: Little, Brown, 1982.
———. *Crisis: The Anatomy of Two Major Foreign Policy Crises*. New York: Simon & Schuster, 2003.
Krasno, Jean E., and James S. Sutterlin. *The United Nations and Iraq: Defanging the Viper*. Westport, CT: Praeger, 2003.
Kulski, W. W. *De Gaulle and the World: The Foreign Policy of the Fifth French Republic*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1966.
Lacouture, Jean. *De Gaulle*. New York: Norton, 1993.
Lall, Arthur. *The UN and the Middle East Crisis. 1967*. New York: Columbia University Press, 1968.
Larus, Joel. *From Collective Security to Preventive Diplomacy: Readings in International Organization and the Maintenance of Peace*. New York: Wiley, 1965
LeBor, Adam. *Complicity with Evil: The United Nations in the Age of Modern Genocide*. New Haven, CT: Yale University Press, 2006.
Lie, Trygve. *In the Cause of Peace: Seven Years at the United Nations*. New York: Macmillan, 1954.
Lippman, Thomas W. *Madeleine Albright and the New American Diplomacy*. Boulder, CO: Westview, 2000.
Lloyd, Selwyn. *Suez 1956: A Personal Account*. New York: Mayflower, 1978.
Louis, Wm. Roger, ed. *Still More Adventures with Britannia: Personalities, Politics and Culture in Britain*. London: Tauris, 2003.
Louis, Wm. Roger, and Roger Owens, eds. *Suez 1956: The Crisis and Its Consequences*. Oxford: Oxford University Press, 1989.
Love, Kennett. *Suez: The Twice Fought War*. New York: McGraw-Hill, 1969.
Luard, Evan. *A History of the United Nations*. New York: St. Martin's, 1982.
Luck, Edward C. *Mixed Messages: American Politics and International Organization, 1919–1999*. Washington, DC: Brookings Institution Press, 1999.

Luck, Edward c. *UN Security Council: Practice and Promise*. New York: Routledge, 2006.
Macdonald, Ronald St. John, ed. *Essays in Honour of Wang Tieya*. Dordrecht: Martinus Nijhoff, 1994.
Macmillan, Harold. *At the End of the Day: 1961–1963*. New York: Harper & Row, 1973.
Malone, David, ed. *The UN Security Council: From the Cold War to the 21st Century*. Boulder, CO: Rienner, 2004.
———. *The International Struggle over Iraq: Politics in the UN Security Council, 1980–2005*. New York: Oxford University Press, 2006.
May, Ernest, and Philip Zelikow. *The Kennedy Tapes: Inside the White House during the Cuban Missile Crisis*. New York: Norton, 2002.
McCullough, David. *Truman*. New York: Simon & Schuster, 1992.
Melvern, Linda. *Conspiracy to Murder: The Rwandan Genocide*. London: Verso, 2004.
Meyer, Jeffrey, and Mark G. Califano. *Good Intentions Corrupted: The Oil-for-Food Scandal and the Threat to the U.N*. New York: Public Affairs, 2006.
Miller, Russell, and Rebecca Bratspies, eds. *Progress in International Law*. Leiden: Martinus Nijhoff, 2008.
Miller, William J. *Henry Cabot Lodge*. New York: Heinemann, 1967.
Moore, Bernard. *The Second Lesson: Seven Years at the United Nations*. London: Macmillan, 1957.
Munoz, Heraldo. *A Solitary War: A Diplomat's Chronicle of the Iraq War*. Golden, CO: Fulcrum, 2008.
Nicol, Davidson, ed. *Paths to Peace: The UN Security Council and Its Presidency*. New York: Pergamon, 1981.
Niebuhr, Reinhold. *The Children of Light and the Children of Darkness*. New York: Scribner's, 1944.
Norris, John. *Collision Course: NATO, Russia, and Kosovo*. Westport, CT: Praeger, 2005.
Northedge, F. S. *The League of Nations: Its Life and Times*. New York: Holmes & Meier, 1986.
O'Donnell, Kenneth P., and David F. Powers, *"Johnny, We Hardly Knew Ye."* Boston: Little, Brown, 1972.
Oren, Michael. *Six Days of War*. New York: Oxford University Press, 2002.
Overy, Richard J. *The Air War, 1939–1945*. Washington, DC: Potomac, 2005.
Owen, David. *Balkan Odyssey*. New York: Harcourt Brace, 1995.
Pérez de Cuéllar, Javier. *Pilgrimage for Peace*. New York: St. Martin's, 1997.
Power, Samantha. *"A Problem from Hell": America and the Age of Genocide*. New York: HarperCollins, 2003.
———. *Chasing the Flame: Sergio Vieira de Mello and the Fight to Save the World*. New York: Penguin, 2008.
Rafael, Gideon. *Destination Peace: Three Decades of Israeli Foreign Policy*. New York: Stein and Day, 1981.
Reid, Escott. *On Duty: A Canadian at the Making of the United Nations, 1945–1946*. Kent, OH: Kent State University Press, 1983.
Resis, Albert, ed. *Molotov Remembers: Inside Kremlin Politics*. Chicago: Dee, 1993.
Rieff, David. *Slaughterhouse: Bosnia and the Failure of the West*. New York: Simon & Schuster, 1995.
———. *A Bed for the Night*. New York: Simon & Schuster, 2002.
Righter, Rosemary. *Utopia Lost: The United Nations and World Order*. New York: Twentieth Century Fund, 1995.

Rioux, Jean-Pierre. *The Fourth Republic, 1944–1958*. Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

Rohde, David. *Endgame: The Betrayal and Fall of Srebrenica*. Boulder, CO: Westview, 1997.

Roosevelt, Franklin D. *F.D.R.: His Personal Letters*. New York: Duell, Sloan and Pearce, 1950.

Rusk, Dean. *As I Saw It*. New York: Norton, 1990.

Russell, Ruth B. *A History of the United Nations Charter: The Role of the United States, 1940–1945*. Washington, DC: Brookings Institution Press, 1958.

Russett, Bruce, and Ian Hurd. *The Once and Future Security Council*. New York: St. Martin's, 1997.

Schlesinger, Arthur. *A Thousand Days*. Boston: Houghton Mifflin, 1965.

Schlesinger, Stephen C. *Act of Creation*. Boulder, CO: Westview, 2003.

Sheeny, Thomas P. No More Somalias: Reconsidering Clinton's Doctrine of Military Humanitarianism. Washington: Heritage Foundation, 1993.

Sherwood, Robert E. *Roosevelt and Hopkins: An Intimate History*. New York: Harper, 1950.

Shevchenko, Arkady N. *Breaking with Moscow*. New York: Knopf, 1985.

Smith, Courtney B. *Politics and Process at the United Nations: The Global Dance*. Boulder, CO: Rienner, 2006.

Smith, Gaddis. *American Diplomacy during the Second World War, 1941–1945*. New York: McGraw-Hill, 1985.

Smith, Rupert. *The Utility of Force: The Art of War in the Modern World*. New York: Knopf, 2007.

Snyder, Alvin. *Warriors of Disinformation*. New York: Arcade, 1995.

Stothard, Peter. *Thirty Days: Tony Blair and the Test of History*. New York: HarperCollins, 2003.

Stueck, William. *The Korean War: An International History*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995.

Talbott, Strobe. *The Russia Hand*. New York: Random House, 2002.

Tenet, George. *At the Center of the Storm: My Years at the CIA*. New York: HarperCollins, 2007.

Thakur, Ramesh, ed. *What Is Equitable Geographic Representation in the Twenty-first Century*. Tokyo: United Nations University, 1999.

Thant, U. *View from the UN*. Garden City, NY: Doubleday, 1978.

Thatcher, Margaret. *The Downing Street Years*. New York: HarperCollins, 1993.

Traub, James. *The Best Intentions: Kofi Annan and the UN in the Era of American World Power*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2006.

Treadgold, Donald W. *Twentieth Century Russia*. Boulder, CO: Westview, 1990.

Troyanovsky, Oleg. *Cherez gody i rasstoyaniya*. Moscow: Vagrius, 1997.

Ulam, Adam B. *Expansion and Coexistence: The History of Soviet Foreign Policy, 1917–1967*. New York: Praeger, 1968.

———. *Stalin: The Man and His Era*. New York: Viking, 1973.

United Nations. *Report of the High Level Panel on Threats, Challenges, and Change*. New York: United Nations, 2004.

———. *Report of the Independent Inquiry into the Actions of the United Nations during the 1994 Genocide in Rwanda*. New York: United Nations, 1999.

Urquhart, Brian. *Hammarskjöld*. New York: Knopf, 1972.

———. *A Life in Peace and War: Memoirs*. New York: Harper & Row, 1987.

U.S. Department of State. *Foreign Relations of the United States*. Washington, DC: Government Printing Office, 1945–1973.

Vandenberg, Arthur Hendrick, and Joe Alex Morris. *The Private Papers of Senator Vandenberg*. New York: Houghton Mifflin, 1952.
Waldheim, Kurt. *In the Eye of the Storm: A Memoir*. Bethesda, MD: Adler & Adler, 1986.
Walters, F. P. *A History of the League of Nations*. New York: Oxford University Press, 1952.
Weiss, Thomas G., et al. *UN Voices: The Struggle for Development and Social Justice*. Bloomington: Indiana University Press, 2005.
———. *The United Nations and Changing World Politics*. Boulder, CO: Westview, 2007.
Whitman, Alden. *Portrait: Adlai E. Stevenson: Politician, Diplomat, Friend*. New York: Harper & Row, 1965.
Willkie, Wendell L. *One World*. New York: Simon & Schuster, 1943.
Wilson, Charles McMoran. *Churchill: The Struggle for Survival, 1940–1965, taken from the diaries of Lord Moran*. Boston: Houghton Mifflin, 1966.
Wood, Robert S. *France in the World Community: Decolonization, Peacekeeping, and the United Nations*. Leiden: Sijthoff, 1973.
Woodward, Bob. *Bush at War*. New York: Simon & Schuster, 2002.
———. *Plan of Attack*. New York: Simon & Schuster, 2005.
Yeltsin, Boris. *Midnight Diaries*. New York: Public Affairs, 2000.
Yergin, Daniel. *Shattered Peace: The Origins of the Cold War and the National Security State*. Boston: Houghton Mifflin, 1977.
Young, John W. *France, the Cold War and the Western Alliance, 1944–1949*. New York: St. Martin's, 1990.
Zubok, Vladislav. *A Failed Empire: The Soviet Union in the Cold War from Stalin to Gorbachev*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2007.
Zubok, Vladislav, and Constantine Peshakov. *Inside the Kremlin's Cold War: From Stalin to Khrushchev*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1996.

Oral History Collections and Archives

Churchill College, Cambridge University, British Diplomatic Oral History Programme, Cambridge.
City University of New York, UN Intellectual History Project, New York.
Cold War International History Project, Washington, D.C.
Dag Hammarskjöld Library, United Nations, New York.
George Washington University, National Security Archive, Washington, D.C.
Harry S Truman Presidential Library, Independence, Missouri.
John F. Kennedy Presidential Library, Boston.
United Kingdom National Archives, Kew Gardens.
United Nations Archives, New York.
United Nations Information Center, Washington, D.C.
United Nations Oral History Project Transcripts, Manuscripts and Archives, Yale University Library, New Haven.

Author Interviews

Nationality provided for diplomats and government officials.
Diego Arria (Venezuela, former permanent representative to the United Nations)
Neylan Bali (former member of UN Secretariat)

Olivier Belle (Belgium, deputy permanent representative to the United Nations)
John Bolton (United States, former permanent representative to the United Nations)
Norma Chan (UN Secretariat)
Romeo Dallaire (former commander of UNAMIR)
Sam Daws (President, United Nations Association of the United Kingdom, former member of the UN Secretariat)
Stewart Eldon (United Kingdom, former deputy permanent representative to the United Nations)
Andrés Franco (Colombia, former deputy permanent representative to the United Nations)
Ibrahim Gambari (Nigeria, permanent representative to the UN)
Edward Gnehm (United States, former deputy permanent representative to the United Nations)
Jeremy Greenstock (United Kingdom, former permanent representative to the United Nations)
Marc Grossman (United States, former undersecretary of state for political affairs)
David Hannay (United Kingdom, former permanent representative to the United Nations)
Paul Heinbecker (Canada, former permanent representative to the United Nations)
Kim Holmes (United States, former assistant secretary of state for international organization affairs)
Christopher Hum (United Kingdom, former political counselor in the U.K. mission)
Cameron Hume (United States, held various positions in the U.S. mission)
Karl Inderfurth (United States, former deputy permanent representative to the United Nations)
Walter Kansteiner (United States, former assistant secretary of state)
Sergey Karev (Russia, UN Counterterrorism Committee, former member of Russian mission to the United Nations)
Colin Keating (New Zealand, former permanent representative to the United Nations)
Ole Peter Kolby (Norway, former permanent representative to the United Nations)
Karel Kovanda (Czech Republic, former permanent representative to the United Nations)
Barry Lowenkron (United States, former State Department official)
Edward Luck (scholar, member of the UN Secretariat)
Clovis Maksoud (Arab League, former representative to the United Nations)
David Malone (Canada, scholar and former official at the Canadian mission to the United Nations)
Donald McHenry (United States, former permanent representative to the United Nations)
John Negroponte (United States, former permanent representative to the United Nations and deputy secretary of state)
John Norris (United States, former adviser to deputy secretary of state)
Herbert Okun (United States, former deputy permanent representative to the United Nations)
Olara Otunu (Uganda, former permanent representative to the United Nations)
Thomas Pickering (United States, former permanent representative to the United Nations and undersecretary of state)
Gunter Pleuger (Germany, former permanent representative to the United Nations)
Thomas Richardson (United Kingdom, former political counselor to British mission to the United Nations)

Eric Rosand (United States, former adviser to U.S. mission to the United Nations)
Nicholas Rostow (United States, former adviser to U.S. mission to the United Nations)
Richard Ryan (Ireland, former permanent representative to the United Nations)
Jean-Marc de la Sablière (France, former permanent representative to the United Nations)
Vladimir Safronkov (Russia, senior counselor to the mission to the United Nations)
John Sawers (United Kingdom, permanent representative to the United Nations)
Abraham Sofaer (United States, former legal adviser to the State Department)
Alfredo Suescum (Panama, deputy permanent representative to the United Nations)
George P. Shultz (United States, former secretary of state)
Wegger Chr. Strommen (Norway, former permanent representative to the United Nations)
Stefan Tafrov (Bulgaria, former permanent representative to the United Nations)
Pascal Teixeira (France, adviser to the French mission to the United Nations)
John Thomson (United Kingdom, former permanent representative to the United Nations)
Crispin Tickell (United Kingdom, former permanent representative to the United Nations)
Roland Timerbaev (U.S.S.R., former deputy permanent representative to the United Nations)
Jorge Urbina (Costa Rica, permanent representative to the United Nations)
Juan Gabriel Valdés (Chile, former permanent representative to the United Nations)
Alexander Watson (United States, former deputy permanent representative to the United Nations)
Thomas G. Weiss (scholar, former member of the UN Secretariat)
Joanna Weschler (Director of Research, Security Council Report)
John Weston (United Kingdom, former permanent representative to the United Nations)
Lawrence Wilkerson (United States, former State Department official)
Alejandro Wolff (United States, deputy permanent representative to the United Nations)

المصطلحات الواردة فى الكتاب

الامتناع عن التصويت	Abstention
عمل من أعمال العدوان	Act of Aggression
الرابطة الأمريكية للأمم المتحدة	American Association for the United Nations
فى أقرب وقت ممكن	ASAP
ميثاق الأطلنطى	Atlantic Charter
خرق السلام	Breach of the peace
وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية	CIA
الحرب الباردة	Cold War
الأمن الجماعى	Collective Security
التوافق	Concert
الشيوعية	Communism
الوفاق الأوروبى	Concert of Europe
مؤتمر فيينا	Congress of Vienna
جرائم ضد الإنسانية	Crime against Humanity
ثعلب الصحراء	Desert Fox
واجب التدخل	Duty to Intervene
المجلس الاقتصادى الاجتماعى	Economic and Social Council First
الحرب العالمية الأولى	World War

Foreign Office	وزارة الخارجية البريطانية
G 8	الدول الصناعية العظمى الثمانى
General Assembly	الجمعية العامة
Genocide	إبادة جماعية
Global Governance	الحُكم العالمى
Global Terrorism	الإرهاب العالمى
Great Britain	بريطانيا العظمى
Great Powers	القوى العظمى
High Level Panel on Threat, Challenges and Change	اللجنة العليا للخبراء حول التهديدات والتحديات والتغيير
Holy Alliance	الحلف المقدس
Humanitarian Intervention	التدخل الإنسانى
Human Rights Council	مجلس حقوق الإنسان
Human Rights Violations	انتهاكات حقوق الإنسان
Imperialism	الإمبريالية
International Atomic EnergyAgency	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
International Community	المجتمع الدولى
International Court of Justice	محكمة العدل الدولية
International Criminal Court	المحكمة الجنائية الدولية
International law	القانون الدولى
International Security	الأمن الدولى
International Terrorism	الإرهاب الدولى
Interventionism	التدخلية
Isolationism	النزعة الانعزالية

Kosovo Formula	صيغة كوسوفو
League of Nations	عصبة الأمم
Low-level Struggle	صراع منخفض الحدة
Military Staff Committee	لجنة الأركان المشتركة
NATO	حلف شمال الأطلنطي
New World Economic Order	النظام الاقتصادى الدولى الجديد
Non-intervention	عدم التدخل
Non-proliferation	منع الانتشار النووى
Operation Turquoise	عملية الفيروز
Organization of American States	منظمة الدول الأمريكية
Peacekeepers	قوات حفظ السلام
PLO	منظمة التحرير الفلسطينية
Public Diplomacy	الدبلوماسية العامة
Responsibility to Protect	مسئولية الحماية
Russian Federation	الاتحاد الروسى
Second World War	الحرب العالمية الثانية
Secret Service	قوات الخدمة السرية الأمريكية
Super Powers	القوتان العظميان
Trusteeship Council	مجلس الوصاية
Threat to the Peace	تهديد السلام
The Allied	الحلفاء
The Axis	المحور
UN AMIR	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا
UN Charter	ميثاق الأمم المتحدة

United for Peace	التوحد من أجل السلام
United Nations Emergency Forces	قوات الأمم المتحدة الطارئة
United World Federalists	فيدراليو العالم المتحدون
UN MOVIC	لجنة المراقبة والتحقيق والتفتيش على الأسلحة العراقية
UN PROFOR	قوات الحماية التابعة للأمم المتحدة
UNSCOM	اللجنة الخاصة للأمم المتحدة
UN Security Council	مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
USA	الولايات المتحدة الأمريكية
USSR	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية
US State Department	وزارة الخارجية الأمريكية
Veto	حق النقض
War Crimes	جرائم حرب
World Order	النظام العالمى
World Peace Council	مجلس السلام العالمى
World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية
Yalta Formula	صيغة يالطا

المؤلف فى سطور:

ديفيد بوسكو

يعمل ديفيد بوسكو أستاذًا مساعدًا فى كلية الخدمات الدولية التابعة للجامعة الأمريكية. وتخرج بوسكو من كلية الحقوق فى جامعة هارفارد. وكان من كبار المحررين فى مجلة فورين بوليسى. وعمل محللاً سياسيًا وصحفيًا فى البوسنة والهرسك.

ظهرت كتابات بوسكو فى العديد من الإصدارات منها: واشنطون بوست وسليت ونيويورك تايمز ولوس أنجلوس تايمز وول ستريت جورنال وأمريكان سكولر. وتستضيفه سى إن إن وصوت أمريكا للتعليق على الأحداث وتحليلها.

المترجم في سطور:

غادة طنطاوى

مترجمة فى جريدة الشروق الجديد.

أعمال سابقة :

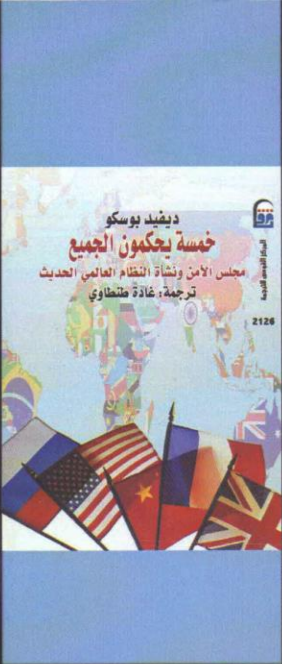
الفلاحون وتحديات القرن الواحد والعشرين، ترجمة مشتركة، مركز البحوث العربية والأفريقية بالتعاون مع دار العالم الثالث ٢٠٠٦.

هذا العالم لمن : زيف الإسلاموفوبيا، ترجمة مشتركة، الدار العربية للعلوم، ٢٠١٠.

ماركس: مقدمة قصيرة جداً، دار الشروق، (تحت الطبع).

كوريا بلا قناع ، دار الشروق، (تحت الطبع).

التصحيح اللغوى : محمد بسيونى
الإشــــراف فنى : حســن كامل



منذ تأسيسه عقب نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى وقتنا هذا ومجلس الأمن في قلب السياسة العالمية. وبينما نجح المجلس في التعامل مع بعض القضايا، فشل في مواجهة البعض الآخر. وفي كل الأحوال، كان المجلس ساحة للتفاعل بين القوى العظمى الخمس التي تحظى بالعضوية الدائمة.

يحكي " خمسة يحكمون الجميع" قصة المجلس من الداخل. ومن خلال إجراء العديد من المقابلات مع السفراء السابقين والحاليين للمجلس، يفتح ديفيد بوسكو غرفة المشاورات المغلقة التي شهدت العديد من الصدامات الشخصية والمعارك حول القضايا السياسية.

يقدم الكتاب صورة كاشفة لأهم هيئة دبلوماسية في العالم. ويشير بوسكو إلى أنه عندما يتوحد أعضاء المجلس الدائمون، فإنهم يستطيعون شن الحروب وفرض الحصار الاقتصادي، وإعادة ترسيم الحدود والإطاحة بالحكومات وفرض العقوبات.

تصميم الغلاف: عبدالحكيم صالح